

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/COP/10/27
6 January 2011

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي



مؤتمر الأطراف في الاتفاقية

المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الاجتماع العاشر

ناغويا، اليابان، 18-29 أكتوبر/تشرين الأول 2010

تقرير الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي

5.....	مقدمة
7.....	أولاً: شؤون تنظيمية
7.....	البند 1-1 افتتاح الاجتماع
1-1-1	كلمة افتتاحية للسيد يوخن فلاسبارث، بالنيابة عن رئيس الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف
7.....	2-1-1 كلمة افتتاحية للسيد ريو ماتسوموتو، وزير البيئة في اليابان ورئيس الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف
8.....	3-1-1 كلمة افتتاحية للسيد ماساكي كاندا، حاكم مقاطعة آيتشي
9.....	4-1-1 كلمة افتتاحية للسيد تاكاشي كاوامورا، عمدة مدينة ناغويا
9.....	5-1-1 كلمة افتتاحية للسيد أخيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب)
10.....	6-1-1 كلمة افتتاحية للسيد أحمد جغلاف، الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي
11.....	7-1-1 كلمات افتتاحية لممثلي المجموعات الإقليمية
14.....	8-1-1 كلمات افتتاحية لممثلي المجتمعات الأصلية والمحلية والمجتمع المدني
14.....	9-1-1 بيان مشترك للممثلة شباب العالم إلى الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي
15.....	البند 2-1 انتخاب أعضاء المكتب
16.....	البند 3-1 إقرار جدول الأعمال

لتقليل التأثيرات البيئية الناتجة عن عمليات الأمانة، وللمساهمة في مبادرة الأمين العام لجعل الأمم المتحدة محايدة مناخياً، طبع عدد محدود من هذه الوثيقة. ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

19.....	تنظيم العمل	البند 1-4
21.....	تقرير عن وثائق تفويض الممثلين إلى الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف	البند 1-5
22.....	قضايا معلقة	البند 1-6
22.....	موعد ومكان انعقاد الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف	البند 1-7
23.....	النظر في التقارير	ثانياً:
23.....	تقارير اجتماعات الهيئات الفرعية المنعقدة بين الدورات والاجتماعات التحضيرية الإقليمية	البند 2-1
24.....	تقرير مرفق البيئة العالمية	البند 2-2
24.....	تقرير الأمين التنفيذي عن إدارة الاتفاقية وعن ميزانية الصندوق الإستئماني للاتفاقية	البند 2-3
24.....	الحصول وتقاسم المنافع	ثالثاً:
24.....	النظام الدولي بشأن الحصول وتقاسم المنافع	البند 3
30.....	القضايا الاستراتيجية لتقييم التقدم المحرز ودعم التنفيذ	رابعاً:
	التقدم المحرز نحو هدف التنوع البيولوجي لعام 2010، بما في ذلك	البند 4-1
30.....	التقارير الوطنية ونشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي	30.....
32.....	الخطة الاستراتيجية المنقحة، وهدف التنوع البيولوجي ومؤشراته	البند 4-2
36.....	عمليات الاتفاقية وبرنامج العمل المتعدد السنوات	البند 4-3
	ألف - برنامج العمل المتعدد السنوات بما فيه وتيرة انعقاد اجتماعات مؤتمر الأطراف وتنظيم عمله	37.....
37.....	التقارير الوطنية الخامسة	37.....
	جيم - التفاعل بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي	
39.....	وخدمات النظام الإيكولوجي ورفاه الإنسان	39.....
39.....	السبل والوسائل لتحسين فاعلية الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية	39.....
39.....	القضايا الجديدة والناشئة	39.....
40.....	واو - سحب المقررات	40.....
41.....	استراتيجية حشد الموارد	البند 4-4
44.....	التعاون العلمي والتقني وآلية غرفة تبادل المعلومات	4-5
45.....	نقل التكنولوجيا والتعاون	4-6
45.....	الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات	4-7
46.....	الاتصال والتنقيف والتوعية العامة والسنة الدولية للتنوع البيولوجي	4-8
	التعاون مع الاتفاقيات والمنظمات والمبادرات الدولية الأخرى، وإشراك أصحاب المصلحة، بما فيهم قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي، والمدن والتنوع البيولوجي، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب	4-9
47.....		47.....

- ألف - الجوانب العامة للتعاون مع الاتفاقيات والمنظمات والمبادرات الدولية الأخرى 48
- باء - تعزيز إشراك قطاع الأعمال 48
- جيم - تعزيز إشراك المدن والسلطات المحلية 49
- دال - التعاون فيما بين بلدان الجنوب 49
- هاء - تعميم المنظور الجنساني 50
- 10-4 الآلية المالية: الاستعراض الرابع للفاعلية والإرشاد 50
- خامسا:** قضايا مطلوب النظر فيها بتعمق 54
- البند 1-5 التنوع البيولوجي للمياه الداخلية 54
- البند 2-5 التنوع البيولوجي البحري والساحلي 55
- البند 3-5 التنوع البيولوجي للجبال 57
- البند 4-5 المناطق المحمية 57
- البند 5-5 الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي 58
- البند 6-5 التنوع البيولوجي وتغير المناخ 60
- سادسا:** القضايا الموضوعية الأخرى الناشئة عن مقررات مؤتمر الأطراف والقضايا الاستراتيجية لتقييم التقدم 63
- البند 1-6 التنوع البيولوجي الزراعي 63
- البند 2-6 التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة 64
- البند 3-6 التنوع البيولوجي للغابات 65
- البند 4-6 الوقود الحيوي والتنوع البيولوجي 66
- البند 5-6 الأنواع الغريبة الغازية 67
- البند 6-6 المبادرة العالمية للتصنيف 69
- البند 7-6 المادة 8(ب) والأحكام ذات الصلة 70
- البند 8-6 التدابير الحافزة 72
- البند 9-6 القضايا الجديدة والناشئة 73
- سابعا -** الشؤون الإدارية والشؤون المتعلقة بالميزانية 73
- البند 7 إدارة الاتفاقية وميزانية الصندوق الإستئماني للاتفاقية لفترة السنتين 2011-2012 73
- ألف - الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2011-2012 73
- باء - استعراض وتقييم الترتيبات الإدارية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة الاتفاقية 74
- ثامنا -** شؤون ختامية 75

75.....	شؤون أخرى	البند 1-8
75.....	اعتماد التقرير	البند 2-8
75.....	اختتام الاجتماع	البند 3-8
77.....	المنظمات الممثلة في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف	التنزيل 1:
86.....	بيان موجز من الرئيس عن الجزء الرفيع المستوى، 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010	التنزيل 2:
	المقررات المعتمدة في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، ناغويا، اليابان، 18-29 أكتوبر/تشرين الأول 2010	المرفق:
89.....		

مقدمة

1- وفقا للمادتين 3 و4 من النظام الداخلي لاجتماعات مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وللمقرر 35/9 للمعتمد في اجتماعه التاسع، عقد الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في مركز ناغويا للمؤتمرات بمدينة ناغويا، مقاطعة أيتشي، اليابان، من 18 إلى 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010.

2- ودعت جميع الدول إلى المشاركة في الاجتماع. وحضرته الأطراف في الاتفاقية التالية أسماؤها:

جزر كوك	البرتغال	الاتحاد الأوروبي
جزر مارشال	بروني دار السلام	الاتحاد الروسي
الجمهورية العربية الليبية	بلجيكا	إثيوبيا
الجمهورية التشيكية	بلغاريا	الأرجنتين
الجمهورية الدومينيكية	بليز	الأردن
الجمهورية العربية السورية	بنغلاديش	أرمينيا
جمهورية الكونغو الديمقراطية	بنما	أريتريا
جمهورية إيران الإسلامية	بنن	إسبانيا
جمهورية تنزانيا المتحدة	بوتان	أستراليا
جمهورية كوريا	بوتسوانا	إستونيا
جمهورية لاور الديمقراطية الشعبية	بوركينافاسو	إسرائيل
جمهورية مولدوفا	بوروندي	أفغانستان
جنوب أفريقيا	البوسنة والهرسك	إكوادور
جمهورية أفريقيا الوسطى	بولندا	ألبانيا
جورجيا	بوليفيا	ألمانيا
جيبوتي	بيرو	الإمارات العربية المتحدة
الدانمرك	بيلاروس	أنغيغوا وبربودا
دومينيكا	تايلند	إندونيسيا
الرأس الأخضر	تركمانستان	أنغولا
رواندا	تركيا	أوروغواي
رومانيا	ترينيداد وتوباغو	أوغندا
زمبابوي	تشاد	أوكرانيا
ساموا	توغو	أيرلندا
سان تومي وبرينسيبي	توفالو	أيسلندا
سانت فنسنت وجزر غرينادين	تونس	إيطاليا
سانت كيتس ونيفيس	تونغا	بابوا غينيا الجديدة
سانت لوسيا	تيمور-ليشتي	باراغواي
سري لانكا	جامايكا	باكستان
السلفادور	الجبل الأسود	بالاو
سلوفينيا	الجزائر	البحرين
سنغافورة	جزر القمر	البرازيل
	جزر سليمان	بربادوس

المكسيك	قبرص	السنغال
ملاوي	قطر	سوازيلند
ملايف	قيرغيزستان	السودان
المملكة العربية السعودية	كازاخستان	سورينام
المملكة المتحدة لبريطانيا	الكاميرون	السويد
العظمى وايرلندا الشمالية	كرواتيا	سويسرا
منغوليا	كمبوديا	سيشيل
موريتانيا	كمبوديا	شيلي
موريشيوس	كندا	صربيا
موزامبيق	كوبا	الصين
موناكو	كوت ديفوار	طاجيكستان
ناميبيا	كوستاريكا	العراق
ناورو	كولومبيا	عُمان
النرويج	الكونغو	غابون
النمسا	الكويت	غامبيا
نيبال	كيريباتي	غانا
النيجر	كينيا	غرينادا
نيجيريا	لاتفيا	غواتيمالا
نيكاراغوا	لبنان	غيانا
نيوزيلندا	لكسمبورج	غينيا
هايتي	ليبيريا	غينيا - بيساو
الهند	ليتوانيا	غينيا الاستوائية
هندوراس	ليسوتو	فانواتو
هنغاريا	مالطة	فرنسا
هولندا	مالي	الفلبين
اليابان	ماليزيا	فنزويلا
اليمن، زامبيا	مدغشقر	فنلندا
اليونان	مصر	فيجي
	المغرب	فييت نام

3- وحضر الاجتماع أيضا الدول التالية التي ليست أطرافاً في الاتفاقية: الولايات المتحدة الأمريكية.

4- كما حضر الاجتماع وحدات الأمانات، وبرامج والهيئات المتخصصة للأمم المتحدة التالية أسماؤها:

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)
Global Environment Facility (GEF) and its Scientific and Technical Advisory Panel (STAP)
International Fund for Agricultural Development (IFAD)
Intergovernmental Oceanographic Commission of UNESCO

United Nations Environment Programme (UNEP)
United Nations Centre for Regional Development (UNCRD)
United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) United Nations Convention to Combat Desertification (UNCCD)

5- وحضر الاجتماع أيضا أمانات الاتفاقيات والترتيبات الأخرى، التالية أسماؤها:

Convention on International Trade in Endangered Species of Wild Fauna and Flora (CITES)	International Plant Protection Convention Secretariat (IPPC)
Convention on the Conservation of Migratory Species of Wild Animals (CMS)	International Treaty on Plant Genetic Resources for Food and Agriculture
Coordinating Body on the Seas of East Asia (COBSEA)	Northwest Pacific Action Plan – NOWPAP
Carpathian Convention	Global Mechanism of the United Nations Convention to Combat Desertification
World Heritage Convention (UNESCO-WHC)	Ramsar Convention on Wetlands

6- وترد قائمة بالمراقبين الآخرين من الهيئات أو الوكالات المؤهلة في التذييل 1 أدناه.

أولا : الشؤون التنظيمية

البند 1-1 افتتاح الاجتماع

7- افتتح الاجتماع السيد يوخن فلاسبارث (ألمانيا)، بالنيابة عن السيد نوربرت روتغن، رئيس الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف في الساعة 10:00 يوم الإثنين 18 أكتوبر/تشرين الأول 2010.

8- وفي الجلسة الافتتاحية للاجتماع، المنعقدة في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2010، عرض شريط فيديو عن التنوع البيولوجي من إنتاج حكومة اليابان صاحبه عزف على الناي المصنوع من البامبو للسيدة ديفا يوكو.

9- وفي الجلسة الافتتاحية للاجتماع، أدلى ببيانات السيد يوخن فلاسبارث (ألمانيا)، بالنيابة عن الرئيس السابق لمؤتمر الأطراف؛ والسيد ريو ماتسوموتو، وزير البيئة في اليابان ورئيس الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف، والسيد ماساكي كاندأ، حاكم مقاطعة أيشي؛ والسيد تاكاشي كومورا، عمدة مدينة ناغويا؛ والسيد أخيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والسيد أحمد جغلاف، الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي.

10- وفي افتتاح الاجتماع، عرض أيضا شريط فيديو آخر عن التنوع البيولوجي من إنتاج الحكومة اليابانية، وصاحبه عرض من المغنية ميشا، السفير الشرفي للاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي.

1-1-1 كلمة افتتاحية للسيد يوخن فلاسبارث، بالنيابة عن

رئيس الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف

11- أعرب السيد يوخن فلاسبارث، ممثل الرئيس السابق لمؤتمر الأطراف، عن تقديره العميق لحكومة وشعب اليابان على استضافة الاجتماع الحالي في ناغويا وعلى التسهيلات الممتازة المقدمة. وذكر أيضا المشاركين بأن هدف التنوع البيولوجي لعام 2010 لم يتحقق، وأن فقدان التنوع البيولوجي ما زال يحدث. وأضاف أنه بالرغم من ذلك، فقد تحققت بعض النجاحات. إذ أنشئت مناطق محمية وبدأ المستهلكون يطلبون منتجات التنمية المستدامة عندما يشترون المنتجات. وقال إن ألمانيا كان لها شرف المساعدة في وضع فكرة التنوع البيولوجي في مرتبة عالية في جدول الأعمال السياسي بحيث يمثل أساس الحياة على كوكب الأرض بالنسبة لصانعي السياسات وليس مجرد شيء مرغوب فيه سياسيا. وذكر أنه ينبغي أيضا مراعاة البعد الاقتصادي وأنه من المهم الانتقال من حساب تكاليف الحماية البيئية إلى النظر في تكاليف فقدان التنوع البيولوجي، وأن ذلك يمثل النهج الجديد المذكور

في دراسة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. وأضاف أن عنصرا آخر يتمثل في المنبر الحكومي الدولي الجديد بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي. وقال إن ألمانيا بصفتها الرئيس السابق لمؤتمر الأطراف، بذلت أقصى ما في وسعها للمساعدة في إيجاد أرضية مشتركة بشأن مسألة النظام الدولي للحصول وتقاسم المنافع وإعداد الخطة الاستراتيجية. وأضاف أن أمام الاجتماع الحالي عناصر بروتوكول بشأن الحصول وتقاسم المنافع، وحث المشاركين على الانتهاء من إعداد البروتوكول قبل نهاية هذا الاجتماع. وقال أيضا إن جميع عناصر الخطة الاستراتيجية قد وضعت، وحث الحكومات على تقديم الموارد المالية الوافية لدعمها. وذكر أن ذلك يمثل واجبا على جميع الأطراف، وبصفة خاصة البلدان المانحة، وأن ألمانيا تعهدت في عام 2008 بالمساهمة بمبلغ وقدره 500 مليون يورو سنويا حتى عام 2012، وأنها مستعدة لمواصلة هذه المساهمة في عام 2013 وما بعده. وفي ختام كلمته، حث المشاركين على النظر في كيفية شرح وتبرير أعمالهم في هذا الاجتماع إلى أطفالهم.

2-1-1 كلمة افتتاحية للسيد ريو ماتسوموتو، وزير البيئة في اليابان

ورئيس الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف

12- رحب السيد ريو ماتسوموتو، وزير البيئة في اليابان ورئيس الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، بالمشاركين في اليابان، وفي مقاطعة أيتشي وفي مدينة ناغويا. وقال إنه لشرف عظيم أن يعقد الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في السنة الدولية للتنوع البيولوجي وإن حكومة وشعب اليابان عملا جاهدين مع السلطات المحلية في مقاطعة أيتشي ومدينة ناغويا للتحضير للاجتماع الحالي. وتعهد بمواصلة المناقشات في الاجتماع الحالي الذي يمثل علامة بارزة للتنوع البيولوجي. وأضاف أن الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف سيقدم مساهمات نحو بلوغ عصر جديد للتنوع البيولوجي عن طريق تحديد أهداف عالمية جديدة والعمل نحو إنشاء نظام دولي للحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها. وأعرب أيضا عن امتنانه لحكومة ألمانيا على ما بذلته من جهود لمعالجة قضايا مثل تحديد أهداف عالمية جديدة للتنوع البيولوجي والنظام الدولي بشأن الحصول وتقاسم المنافع، وتعهد شخصيا بمواصلة هذه الجهود وأن يبذل قصاري جهده للوفاء بمسؤوليات رئاسة مؤتمر الأطراف.

13- وأشار السيد ماتسوموتو إلى أن شهر أكتوبر/تشرين الأول هو موسم الحصاد في النظام الياباني ساتوياما الذي يمكن فيه رؤية سنابل الأرز الذهبية ساطعة في ضوء الشمس والأشجار تحمل ثمارها. وأضاف أن الغابات تزدهر بالألوان وأن الخريف يتحدث إلى البشرية عن منافع البيئة الطبيعية وثروتها. وذكر أن البشرية فشلت حتى الآن في بلوغ أهداف التنوع البيولوجي لعام 2010 وفي إحداث خفض ملموس في معدل فقدان التنوع البيولوجي. وقال إنه بينما كانت البيئة الطبيعية حساسة ومعقدة، ولا يمكن فهم جميع آلياتها، يجب الاعتراف بأن العالم قريب من "نقطة التحول" وعلى وشك الوصول إلى العتبة التي لا يمكن عندها عكس فقدان التنوع البيولوجي. ودعا إلى إيجاد هدف عالمي جديد وواقعي يمكن لكل طرف أن يبلغه. وقال إن مؤتمر الأطراف عليه أن يستغل الفرصة التي يوفرها الاجتماع الحالي لضمان أن يكون مستقبل كوكبنا متجانسا مع الطبيعة، وذلك من خلال المراعاة الحذرة للحاجة إلى جهود استباقية لحفظ التنوع البيولوجي، مع تيسير الحصول على الموارد البيولوجية والجينية. ودعا الأطراف أيضا إلى اعتماد النظام الدولي بشأن الحصول وتقاسم المنافع المستند إلى الفهم بأن كل طرف يمكن أن يكون في نفس الوقت منتجا ومستخدمًا للموارد الجينية على حد سواء.

**3-1-1 كلمة افتتاحية للسيد ماساكي كاتدا،
حاكم مقاطعة أيتشي**

14- رحب السيد ماساكي كاتدا، حاكم مقاطعة أيتشي، بالمشاركين في مقاطعة أيتشي وفي الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف. وقال إن مقاطعة أيتشي يعيش فيها 7.4 مليون نسمة، وهي مركز للنقل البري والجوي والبحري، وأنها كانت لأكثر من 30 سنة على رأس المقاطعات من حيث الإنتاج الصناعي، وهي أيضا منتج رئيسي للمنتجات الزراعية والحرجية ومصايد الأسماك.

15- وذكر أن معرض "إكسبو 2005" كان فعالا في تركيز الانتباه على الحاجة إلى إيجاد توازن بين حماية البيئة والتنمية الإقليمية - نظرا لتغيير موقعه من الخطط الأصلية لغرض حماية أنواع معرضة للخطر تم اكتشافها مؤخرا. وأدى التركيز الجديد إلى السعي إلى إيجاد توازن بين الحماية البيئية والتنمية الإقليمية مقاطعة أيتشي إلى تقديم العرض لاستضافة الاجتماع الحالي. وقال إن الحكومة اليابانية ورواد الأعمال الإقليميين اشتركوا بالمثل في التحضير للمناسبة الحالية، فقد اشترك 3 500 متطوع في الإعداد للمؤتمر، وقدمت تذاكر مترو مجانية، وعملت الشرطة وخدمات الطوارئ على ضمان سلامة وأمن المشاركين.

16- وأضاف أنه يفهم أن الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف سيقوم بتقييم نجاح تحقيق هدف التنوع البيولوجي لعام 2010، واعتماد أهداف للفترة بعد عام 2010، وإنشاء نظام دولي للحصول وتقاسم المنافع، وأن هناك تحديات كثيرة أمام الاجتماع. وقال إنه لغرض تحفيز جميع مواطني الإقليم، الصغار والكبار على حد سواء، للاعتراف بأهمية التنوع البيولوجي وأهمية حفظه، ستعقد المقاطعة عددا من المناسبات ذات الصلة. وأعرب عن أمله أن يتمكن المشاركون من زيارة المواقع السياحية المحلية في عطلة نهاية الأسبوع.

17- وقال إنه بسبب الأعمال التحضيرية للاجتماع الحالي، أصبح سكان المقاطعة أكثر أدراكا الآن بالتنوع البيولوجي عن أي من السكان في أقاليم أخرى في اليابان. وأعرب أيضا عن أمله في أن تعترف الشعوب حول العالم بمنافع النظم الحية وتصبح أكثر إدراكا بالأهمية الحيوية للتنوع البيولوجي في ضوء الأنباء الصادرة عن ناغويا ونتائج الاجتماع الحالي.

**4-1-1 كلمة افتتاحية للسيد تاكاشي كاوامورا
عمدة مدينة ناغويا**

18- رحب السيد تاكاشي كاوامورا، عمدة مدينة ناغويا بالمشاركين. وقال إنه مسرور بتحقيق نجاح رئيسي في الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية، الذي أشير إليه على أنه مولد طفل جديد هو بروتوكول ناغويا-كوالالمبور التكميلي لبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية بشأن المسؤولية والجبر التعويضي، وأنه يتوقع نجاحا آخر في الاجتماع الحالي.

19- وقال إن المدن والحكومات المحلية لعبت دورا مهما ومسؤولا في إدارة التنوع البيولوجي. وأضاف أن 50 في المئة من السكان في العالم يعيشون في المدن، ولكنهم يستهلكون 75 في المئة من جميع الموارد. ومن ناحية أخرى، فمن المهم للحكومات المدنية والمحلية أن تعزز حفظ التنوع البيولوجي وإدارته وذلك باتباع نهج لمراعاة التنوع البيولوجي في تخطيطها. وذكر أن هذه الحكومات يمكنها دعم إنشاء مجتمع مستدام يتعايش مع الطبيعة، وأن استراتيجية ناغويا للتنوع البيولوجي لعام 2050، التي أعدت في مارس/آذار 2010، ستقدم

إرشادات في هذا الاتجاه. وأضاف أنه على ثقة بأن الاجتماع الحالي سيطلق أنشطة جديدة لحفظ التنوع البيولوجي ويوسع من نطاق هذه الأنشطة.

20- وقال إن ناغويا لها تاريخ وثقافة فريدتين. وذكر أن توكوغاوا لياسو، الذي وحد اليابان، أنشأ قلعة ناغويا. وقد تم توارث أسس التصنيع عبر الأجيال من الساعات إلى السدمي، بصناعة السيارات والخزف وصناعات الجو والفضاء والإنسان الآلي أصبحت من الصناعات الأرسخ مؤخرا. وأضاف أن ناغويا تشتهر أيضا بنظامها الضريبي الجذاب الذي ينبغي أيضا أن يعزز من توسعها. وذكر أن المواطنين في الوقت الحاضر يشاركون في نفس الوقت في حفظ الغابات ومناطق الأنهار. واختتم قائلا إنه يسعد الاحتفال بالذكرى المئوية الرابعة لإنشاء مدينة ناغويا، مع أناس من أجزاء اليابان الأخرى ومن العالم أجمع.

5-1-1 كلمة افتتاحية للسيد أхим شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

21- رحب السيد أхим شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالمشاركين في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. وقال إن أحد المسائل الرئيسية في التصدي لفقدان التنوع البيولوجي تتمثل في زيادة التوعية العامة بهذه القضية وزيادة الفهم بالتحديد لما تعنيه هذه القضية. وأكد أنه من الحيوي تنفيذ جميع المجالات الرئيسية الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي، وخصوصا في مجال الحصول وتقاسم المنافع، وهو المجال الوحيد الذي لم ينفذ فيه العمل بعد. وذكر أن الأطراف يجب أن تعمل معا لتحقيق ولاية الاتفاقية ووقف فقدان التنوع البيولوجي. واعترف بأن أطرافا مختلفة لديها آراء مختلفة عن كيفية تحقيق هذه الولاية، وشدد على أهمية الإقرار بحدوث بعض التقدم داخل العديد من الأطراف، ولو أن أي طرف لم ينجح في وقف فقدان التنوع البيولوجي، وما زالت هناك حاجة إلى اتخاذ الكثير من الخطوات في هذا الصدد.

22- وذكر أن غياب العمل في الوقت الحالي يعود إلى عدد من المشاكل ومن بينها على الأخص الطمع، وعدم وجود أي خيار آخر، وعدم فهم الناس لتبعات أعمالهم والشعور بالضعف في التصدي للمشكلة. وأوضح أن وقف فقدان التنوع البيولوجي يعتمد على عنصرين رئيسيين، هما العلم والاقتصاد. فالعلم أداة حيوية في تحري الأسباب الجذرية لفقدان التنوع البيولوجي وإظهار الروابط بين قضايا التنوع البيولوجي وغيرها من القضايا، بينما الاقتصاد يلعب دورا حيويا في توفير القدرة على معالجة المشكلة. وقال إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة عزز من شراكاته وعلاقاته مع الوكالات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة، ومن بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي، لتهيئة بيئة من الدعم المتبادل مع الأدوات الدولية الأخرى. وذكر أن اتفاقية التنوع البيولوجي تمثل حجر الأساس لاستراتيجية واضحة وبليلة عن كيفية قيام الاتفاقيات بالعمل معا.

23- وأكد فيما يتعلق بالتوصل إلى اتفاق حول الحصول وتقاسم المنافع، أن الاتفاقية يمكن ألا تظل صكا موثوقا إذا بقي أحد قضاياها الرئيسية نظريا. وشرح أنه بالرغم من أن تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع يحتاج إلى التمويل، فإن تكلفة التقاعص عن العمل هي أكبر. وقال إن الوقت قد حان لاتخاذ الخطوة الأولى نحو تحقيق التقدم حول هذه القضية، وإن الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في ناغويا يمثل اختبارا مهما لقدرة الحكومات على التوصل إلى اتفاقات متعددة الأطراف، ودعا الأطراف إلى أن تعمل معا لتحقيق توافق في الآراء حول هذه القضية.

6-1-1 كلمة افتتاحية للسيد أحمد جغلاف، الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي

24- رحب السيد أحمد جغلاف، الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي، بالمندوبين في أهم اجتماع بشأن التنوع البيولوجي في تاريخ الأمم المتحدة. واستشهد بكلمات العالم د.ت. سوزوكي، الذي قال إن مشكلة الطبيعة هي مشكلة الحياة البشرية، ولاحظ السيد جغلاف أن الحياة البشرية اليوم تمثل مشكلة للطبيعة. وأضاف أن الجيل الحالي ينبغي أن يتحلى بالشجاعة لمواجهة الجيل المقبل وجها لوجه والاعتراف بأنه فشل في الوفاء بالتعهد الذي أعلنه في قمة الأرض للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ عام 2002 لإحداث خفض في فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2010. وذكر أنه وفقا للطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي، فإن معدل فقدان التنوع البيولوجي يزيد ألف مرة عن المعدل التاريخي للانقراض. وأنه إذا سمح لمعدل فقدان هذا بأن يستمر، فإنه سيقود سريعا إلى "نقطة انقلاب" يلحق فيها الضرر بلا رجعة على قدرة كوكبنا على الاستمرار في مساندة الحياة.

25- وأضاف أن العمل وكأن شيئا لم يكن لا يعتبر خيارا على جدول أعمال مؤتمر الأطراف الحالي. فمن أجل التصدي للتحديات الهائلة التي يواجهها العالم، يتعين على المشاركين اعتماد الخطة الاستراتيجية للعقد القادم، بحيث تمثل الإطار الشامل للتنوع البيولوجي العالمي، وتتطلب المشاركة الكاملة من جميع أصحاب المصلحة بدون استثناء. وشرح أن الخطة الاستراتيجية ستحتاج بعد ذلك إلى أن تترجم، قبل الاجتماع الحادي عشر للأطراف، إلى استراتيجيات وخطط عمل وطنية للتنوع البيولوجي منقحة طبقا لمتطلبات وظروف كل طرف من الأطراف وشركائها، وذلك على المستويين الوطني والبلدي. وذكر أن خطة العمل المتعددة السنوات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التنوع البيولوجي من أجل التنمية ستساهم في تنفيذ الخطة الاستراتيجية. وأضاف أن هناك ضرورة لوضع آليات للرصد والتقييم، بما في ذلك تقييم منتصف المدة في عام 2015، وأنه سيواصل العمل للدعوة إلى عقد مناسبة رفيعة المستوى خلال الدورة السبعين للجمعية العامة في 2015، بمشاركة كاملة لجميع رؤساء الدول والحكومات. ولاحظ أن هناك صلة وثيقة بين الطبيعة والثقافة، فقال إن الاجتماع قدم إليه أيضا مشروع خطة عمل بشأن التنوع البيولوجي والتنوع الثقافي من إعداد الأمانة، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

26- وأضاف السيد جغلاف أن الشعب الياباني قد أنشأ علاقة فريدة مع الطبيعة، وأن استعمال فن "الأوريغامي" - وهو الفن الياباني التقليدي لطّي الورق لصنع أشكال مثل الحيوانات والنباتات - والذي استخدم كشعار للاجتماع الحالي، يعكس إرادة الأطراف على بلوغ الأهداف الخاصة بوقف فقدان التنوع البيولوجي. وختاما، أشاد بالشعب الياباني والحكومة اليابانية على القيادة وحسن الضيافة التي بدت في استضافة الاجتماع الحالي. وذكر أنه جاء دور الأطراف الآن لإظهار الريادة وأن مستقبل أطفالهم في يدهم.

7-1-1 كلمات افتتاحية لممثلي المجموعات الإقليمية

27- وفي الجلسة العامة الأولى للاجتماع، المنعقدة في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2010، أدلى ممثل اليمن (بالنيابة عن مجموعة الـ77 والصين) ببيان عام. وقال إنه حيث أن البلدان النامية هي المودعين الرئيسيين للتنوع البيولوجي وتعتمد عليه في حاجاتها الأساسية، فلا يمكن النظر إليه على نحو منفصل عن الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحسين الصحة والثروة والأمن للأجيال الحالية والقادمة. وأشار إلى الحاجة العاجلة

لتحقيق أهداف الاتفاقية، على نحو يساند بعضها البعض الآخر ووضع إطار دولي فعال. وأضاف أنه لهذا الغرض، هناك حاجة إلى حشد أكبر، وإرادة سياسية أكبر من أجل التوصل إلى اتفاق حول بروتوكول بشأن الحصول وتقاسم المنافع والخطة الاستراتيجية للفترة بعد عام 2010، واستراتيجية حشد الموارد، مع موازنة جميع الأهداف من أجل خفض فقدان التنوع البيولوجي بأهداف متساوية لتحقيق هذه الالتزامات. وذكر أن تحديات فقدان التنوع البيولوجي المستمر، وتفاقمها بتغير المناخ، تتطلب مشاركة كاملة لجميع أصحاب المصلحة، ودعا الدولة العضو في الأمم المتحدة التي لم تصدق بعد على الاتفاقية إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ورحب باعتماد بروتوكول ناغويا-كوالالمبور التكميلي لبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية بشأن المسؤولية والجبر التعويضي، وخطة العمل المتعددة السنوات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن التنوع البيولوجي من أجل التنمية. ولاحظ أنه نظرا لأن رأس مال التنوع البيولوجي يقدر بنسبة 26 في المائة من الثروة الإجمالية لبلدان الدخل المنخفض، يجب فوراً اتخاذ تدابير لضمان مشاركتها الكاملة في عمليات صنع القرارات ذات الصلة، بما في ذلك تجنب الإجراءات البيروقراطية الحالية المكلفة والتي تستغرق وقتاً طويلاً. وختاماً، شكر الأمين التنفيذي وأشاد بقيادته وتفانيه وبالأمانة على عملها الممتاز.

28- وفي الجلسة العامة الثانية للاجتماع، المنعقدة في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2010، أدلى ببيانات عامة ممثلو البرازيل (بالنيابة عن مجموعة البلدان شديدة التنوع البيولوجي المتقاربة التفكير، ومجموعة أمريكا اللاتينية وبلدان منطقة البحر الكاريبي، ومجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ المتقاربة التفكير)، كمبوديا (بالنيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ)، الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، ملاوي (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، ماليزيا (بالنيابة عن بلدان آسيا والمحيط الهادي المتقاربة التفكير)، المكسيك (بالنيابة عن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، أوكرانيا (بالنيابة عن بلدان وسط وشرق أوروبا)، وفانواتو (بالنيابة عن الدول الجزرية في المحيط الهادئ).

29- وأشاد ممثل البرازيل، متحدثاً بالنيابة عن البلدان ذات التنوع البيولوجي الشديد المتقاربة التفكير، وبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبلدان آسيا والمحيط الهادئ المتقاربة التفكير، وأشاد بحكومة وشعب اليابان لاستضافة الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في أيتشي-ناغويا، الذي يعقد في نهاية السنة الدولية للتنوع البيولوجي للأمم المتحدة، وفي بداية عقد الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي. وقال إن التحدي الذي يمثله الاجتماع الحالي يتجاوز التنفيذ المتوازن للأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي: إذ أنه من الضروري في الاجتماع الحالي تجديد ثقة العالم في النظام البيئي المتعدد الأطراف. وذكر أن البروتوكول بشأن الحصول وتقاسم المنافع، والخطة الاستراتيجية للفترة بعد عام 2010 والاستراتيجية الجديدة لحشد الموارد تشكل حزمة لا تتجزأ من النظام الدولي للتنوع البيولوجي. وأضاف أن المقررات بشأن هذه العناصر الثلاثة ستمهد الطريق للسير قدماً، وعن طريق إعادة تشكيل مستقبل الاتفاقية، ستحدد مستقبل التنوع البيولوجي ذاته. غير أنه أشار إلى أن النجاح في أي من الترتيبات الدولية للفترة بعد عام 2010 يعتمد على تنفيذ المعايير الدولية والأدوات الفعالة التي: تضمن التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها من خلال آليات مالية وغير مالية؛ وتضمن الامتثال بتسريع ولوائح الحصول وتقاسم المنافع؛ وتحقيق مستويات متسقة من الطموح لأهداف التنوع البيولوجي، وللتعاون المالي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وذكر أن الوفاء بأي هدف في الفترة بعد عام 2010 لن يصبح ممكناً بدون مساهمات كبيرة من الموارد المالية الجديدة والإضافية التي يمكن الحصول عليها في التوقيت المناسب وتكون وافية ويمكن التنبؤ بها. وأعرب عن

قلقه بأن البلدان الغنية والمتقدمة فشلت في تخصيص نسبة ملائمة من الناتج المحلي الإجمالي لديها للمساعدة الإنمائية الرسمية، وقال إن الجزء المركزي للجهود المستقبلية يجب أن يتضمن دعم التعاون فيما بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب من أجل تحقيق التجانس في مستويات الطموح بين الأهداف والتعاون المالي.

30- وقال ممثل ماليزيا، متحدثا بالنيابة عن بلدان آسيا والمحيط الهادئ المتقاربة التفكير، إن الاتفاق حول بروتوكول بشأن الحصول وتقاسم المنافع طال انتظاره وإنه يعتبر حيويا الموافقة عليه في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف. وأضاف أن الحصول وتقاسم المنافع من الجوانب المركزية للاستخدام المستدام وحماية التنوع البيولوجي. وشدد على أهمية إدراج صياغة تتعلق بالمشنقات والشعوب الأصلية في البروتوكول.

31- ولاحظ ممثل أوكرانيا، متحدثا بالنيابة عن بلدان وسط وشرق أوروبا، أن مؤتمر الاجتماع الحالي يمثل فرصة حاسمة لتقييم التقدم المحرز حتى الآن والخروج باستنتاجات بشأن حفظ التنوع البيولوجي ووقف فقدانه ولتحديد الأولويات وتخطيط العمل في المستقبل، وقال إن التحديات الرئيسية أمام مؤتمر الأطراف في الاجتماع الحالي تتمثل في الاتفاق على البروتوكول بشأن الحصول وتقاسم المنافع والخطة الاستراتيجية للفترة 2011-2020، التي يجب أن تتضمن أهداف ومهام ومؤشرات واضحة وواقعية وأطر زمنية مع توفير الموارد المالية والبشرية المناسبة. وأعرب عن استعداده التعاون مع جميع الأطراف وأصحاب المصلحة تحقيقا لهذا الغرض.

32- وأعربت ممثلة الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة عن ارتياحها بنتيجة الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية، التي ستشكل نقطة بداية ممتازة للمداولات في الاجتماع الحالي لمؤتمر الأطراف. وأعربت عن ثقتها بأن أهداف الاجتماع يمكن تحقيقها؛ وأنه ينبغي الاعتراف بأن أهداف عام 2010، بالرغم من عدم بلوغها، ولدت وعيا وزخما لدعم التنوع البيولوجي، مما أدى إلى نجاحات مهمة. وأضافت أنه بالرغم من الجهود المبذولة، فلم يتحقق خفض ملموس في معدل فقدان التنوع البيولوجي. وأضافت أنه ينبغي الاستناد إلى الماضي من أجل إنشاء أفضل وسيلة للسير قدما في المستقبل. وذكرت أن الخطة الاستراتيجية يجب اعتمادها ويجب أن تنص على حشد متزايد وأكثر فاعلية لاستخدام الأموال العامة والخاصة، بما في ذلك الآليات المالية الابتكارية. وعلاوة على ذلك، قالت إن اعتماد بروتوكول مفيد بشأن الحصول وتقاسم المنافع في الدورة الحالية يعتبر أمرا ضروريا. وأضافت أن السنة الدولية الحالية للتنوع البيولوجي قدمت فرصة فريدة لزيادة التوعية العامة، وتشجيع الالتزام السياسي واتخاذ تدابير لمواجهة أزمة التنوع البيولوجي العالمي. وقالت إنه بينما كان التنوع البيولوجي ركنا أساسيا للتنمية المستدامة وضروريا للتخفيف من وطأة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن التنمية المستدامة هي أيضا رئيسية بالنسبة للتنوع البيولوجي، وإنه من الحيوي بالتالي توجيه رسالة قوية وإيجابية إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2012 (ريو+20). وأشارت إلى أن صون التنوع البيولوجي يمثل عنصرا ضروريا في التنفيذ الناجح للاتفاقيات البيئية الأخرى وفي معالجة التحديات التي يفرضها تغير المناخ والتصحر، وأن التعاون ينبغي تعزيزه بين الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاقيات ريو من أجل ضمان الفاعلية وتعزيز المنافع المتبادلة. وقالت إن سياسات التنوع البيولوجي لا يمكن أن تتجح إلا إذا أدمجت في جميع مجالات السياسات الأخرى، بما في ذلك النظم الاقتصادية، التي تنطوي على مشاركة كاملة لأصحاب المصلحة، ولا سيما القطاع الخاص. وختاما، قالت إن مؤتمر الأطراف يجب أن يولد زخما جديدا لإحراز تقدم لبلوغ غايات وأهداف الاتفاقية. وأضافت أن النتيجة الناجحة ستحقق إذا كانت جميع الأطراف على استعداد لإبداء روح توافقية.

33- وشكر ممثل المكسيك، متحدثا بالنيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حكومة اليابان على قيادتها واستضافتها وتنظيمها الممتاز للاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف. وقال إن التقرير الثالث لنشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي أشار إلى أن السنوات السابقة شهدت استمرار فقدان التنوع البيولوجي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، وإنه على اقتناع بالحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة وفعالة للتصدي لجذور فقدان التنوع البيولوجي. ولتحقيق ذلك، تحتاج أغلبية البلدان النامية إلى بناء القدرات وإلى موارد بشرية لحفظ التنوع البيولوجي واستدامته للأجيال القادمة. وأضاف أن بروتوكول الحصول وتقاسم المنافع والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 واستراتيجية حشد الموارد تعتبر عناصر أساسية من شأنها أن تحرز بالفعل تقدما في تنفيذ الاتفاقية. وذكر أن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعيد التأكيد على الأهمية الكبرى للبروتوكول بشأن الحصول والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن الموارد الجينية وأنه شرط مسبق للتنفيذ الفعال للهدف الثالث للاتفاقية. وأضاف أن مثل هذا الصك القانوني ينبغي أن يكون طموحا، وشاملا وقويا. وأشار إلى أن استراتيجية حشد الموارد ستساعد أيضا في بلوغ أهداف الخطة الاستراتيجية والأهداف الإنمائية للألفية. وحث الأطراف في الاتفاقية على الاستفادة إلى أقصى حد من السنة الدولية للتنوع البيولوجي واعتماد مقررات ضرورية لإحراز تقدم في تنفيذ الأهداف الثلاثة للاتفاقية على نحو فعال.

34- وقالت ممثلة كمبوديا متحدثا بالنيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، إن الحصول وتقاسم المنافع يعتبر أساسيا للاتفاقية، وحثت الأطراف على اعتماد البروتوكول المرفق بهذا. وذكرت أن الخطة الاستراتيجية يجب ان تتضمن أهدافا طموحة وواقعية لمعالجة قضايا مثل الإدارة الفعالة للمناطق المحمية، والصلة بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ وحفظ جميع النظم الإيكولوجية. وأضافت أن بناء القدرات الوطنية يجب أن يعالج بالعلاقة إلى تنفيذ الخطة الاستراتيجية للاتفاقية ذاتها. وحثت الجهات المانحة إلى مراعاة الحاجة إلى آليات مالية فعالة وحشد في التوقيت المناسب للموارد بالنسبة لإقليمها من أجل الاستمرار في أنشطة تنفيذ الخطة الاستراتيجية، ودعت جميع الأطراف إلى التعاون في روح توافقية.

35- وقال ممثل من فانواتو متحدثا بالنيابة عن البلدان الجزرية في المحيط الهادئ إن إقليم جزر المحيط الهادئ موطن للشعب المرجانية الأكثر امتدادا في العالم، فضلا عن كونها موطنها مهما لأرصدة مصايد الأسماك، وموارد معدنية كبيرة في قاع البحار، وعدد كبير من الأنواع المهددة بالإنقراض. وأضاف أنه بفضل دعم الشركاء الإنمائيين، مثل الجهات المانحة وأمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ، والأعضاء الآخرين في مجلس المنظمات الإقليمية للمحيط الهادئ، والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى المجتمعات الجزرية في المحيط الهادئ نفسها، استطاع الإقليم أن يحقق إنجازات عديدة في وقف فقدان التنوع البيولوجي، غير أن الحاجة تدعو إلى موارد مالية إضافية، لا سيما لتنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة. وذكر أنه من المهم أيضا التركيز في الخطة الاستراتيجية بصورة أكبر على الدور الحاسم للتنوع البيولوجي في التخفيف من حدة آثار تغير المناخ والتكيف معه.

36- وأدلى ببيان أيضا ممثلا الهند وبيرو.

37- في الجلسة العامة الثانية للاجتماع، المنعقدة في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2010، أدلت ببيان ممثلة المنتدى الدائم للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي.

38- وأشادت ممثلة المنتدى الدائم للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي بحكومة اليابان لاستضافتها الاجتماع وبأعمالها العديدة الرامية إلى حماية حقوق الشعوب الأصلية. وذكرت الاجتماع أنه بالإشارة إلى اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2007 لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية بخصوص الحقوق والحريات المتساوية التي تتمتع بها الشعوب الأصلية، فإن الشعوب الأصلية هي ملاك أقاليمهم الخاصة وبالتالي تعتبر مسؤولة عن التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية الموجودة في هذه الأقاليم. وقالت إن حياة الشعوب الأصلية ترتبط بشكل وثيق بالبيئة وبقوانين الطبيعة ولذلك ينبغي ألا تستبعد الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي خبرات وآراء الشعوب الأصلية. وأضافت أن مؤتمر الأطراف لديه مسؤولية لضمان إرساخ حقوق الشعوب الأصلية في الاتفاقية وحثت الاجتماع على النظر في حقوق واحتياجات الشعوب الأصلية في جميع مقرراته.

39- وفي الجلسة العامة الثالثة للاجتماع، المنعقدة في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2010، أدلت ببيان أيضا ممثلة الجمعية الدولية لدعم عمال صيد الأسماك، متحدثة بالنيابة عن المجتمع المدني، وأعربت عن قلقها البالغ إزاء إجراءات الاجتماع ومحتواه وقالت إنه سيفشل في بلوغ أهدافه إذا لم يحدث تغيير جذري في النهج الذي يتبعه. وقالت إن السبب الرئيسي لأن الاجتماع في طريقه للفشل أن الحكومات الشمالية لن تلتزم بتعهدات ملزمة قانونا بما يتفق والهدف الثالث للاتفاقية أو الامتثال لتعهداتها المالية. ودعت جميع الحكومات إلى اعتماد بروتوكول ملزم قانونا بشأن الحصول وتقاسم المنافع يحتوي على إجراء قوي بشأن الامتثال، ويوقف القرصنة البيولوجية، ويرفض أولوية قواعد الملكية الفكرية، واحترام وحماية حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المكرسة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وذكرت أن على الأطراف أيضا أن توافق على خطة استراتيجية قوية وطموحة؛ واعتماد مدونة سلوك أخلاقية لاحترام التراث الثقافي والفكري للمجتمعات الأصلية والمحلية؛ ووضع تعريف مناسب للغابات والإدارة المستدامة للغابات؛ واعتماد حظر مؤقت على تطوير واختبار ونشر واستعمال التكنولوجيات الجديدة التي تشكل تهديدا محتملا للتنوع البيولوجي؛ ووضع آليات للامتثال والرصد؛ واعتماد العقد المقترح للأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي. وأضافت أن على الأطراف من أجل القيام بذلك، الالتزام من جديد بأولوية المبادئ الرئيسية للاتفاقية، التي تتآكل بفعل آليات دولية أخرى وبسبب اتفاقيات ووكالات الأمم المتحدة التي تعزز النهج الموجهة للأسواق والحلول السريعة لتغير المناخ.

9-1-1 بيان مشترك لممثلي شباب العالم في الاجتماع العاشر

لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي

40- وفي الجلسة العامة الثالثة للاجتماع، المنعقدة في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2010، أدلى ببيان السيدة إيما غالاس مولاني، من الولايات المتحدة الأمريكية، والسيد هيروتاكا ماسوي، من اليابان، بالنيابة عن شباب العالم.

41- وقالت السيدة مولاني إن شباب العالم ولدوا في عالم يتعرض للتهديد ولكنهم يصلون أيضا إلى سن الرشد في مرحلة غير مسبقة للتعاون الدولي. وأضافت أن المشاركين نشأوا في عالم أبهر غناه وتنوعه الخيال، وأن أطفال العالم يستحقون نفس الشيء، وأعربت عن أسفها لأن أطفال العالم عليهم أن يشاهدوا، في حالة من الرعب المتزايد، استمرار فقدان التنوع البيولوجي. وذكرت أن أطفال العالم يتقنون في أن المشاركين سيتخذون إجراء

فوريا ومستمرًا لوقف هذا فقدان وأنهم سيعملون على مساءلة حكوماتهم عن حماية التنوع البيولوجي من أجل الأجيال القادمة.

42- وقال السيد ماتسوي إن بينما يشكل فقدان التنوع البيولوجي تهديدا ملحا يمس الجميع، ولكنه يشكل أيضا قلقا للأجيال القادمة. وذكر أيضا أنه كلما زاد اتساع فقدان التنوع البيولوجي، كلما زادت الحاجة إلى استعادته. وأضاف أن ذلك سيؤدي إلى نشوء مطالب مالية أكبر من تكاليف منع فقدان التنوع البيولوجي في المقام الأول. وعلاوة على ذلك، قال إنه نظرا لاستحالة استعادة التنوع البيولوجي بالكامل بعد فقدانه، فمن الضروري وقف ذلك الفقدان في أسرع وقت ممكن. وأشار إلى أنه للقيام بذلك، فمن الضروري أن يعتمد الاجتماع الحالي أهدافا محددة زمنيا بعد عام 2010، فضلا عن آلية للامتثال تشمل نقاط تفتيش فعالة. وختاما، حث أيضا المشاركين على اعتماد بروتوكول ملزم قانونا بشأن الحصول والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها لدى المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية.

1-2 انتخاب أعضاء المكتب

انتخاب الرئيس

43- وفقا للمادة 21 من النظام الداخلي، انتخب مؤتمر الأطراف في الجلسة العامة الافتتاحية للاجتماع المنعقدة في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2010، انتخب بالتصفيق السيد ريو ماتسوموتو، وزير البيئة في اليابان، رئيسا لاجتماعه العاشر.

44- ووفقا للمادة 21 من النظام الداخلي، انتخب الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف، الممثلين التاليين للعمل كواب لرئيس مؤتمر الأطراف للاجتماع العاشر ولمؤتمر الأطراف (UNEP/CBD/COP/9/29، الفقرة 36):

- السيدة سوالي تشان (كمبوديا)
- السيدة تانيا تيماتا (جزر كوك)
- السيد جوزيف رونالد توسين (هايتي)
- السيد جيمس سياني (ملاوي)
- السيد داماسو لونا (المكسيك)
- السيدة سنيزانا بروكيتش (صربيا)
- السيد عبد الباقي مختار علي (السودان)
- السيدة أسا نورمان (السويد)
- السيد روبرت لامب (سويسرا)
- السيد فلوديمير دوماشليينتس (أوكرانيا).

45- وحسبما وافق عليه المكتب، قرر مؤتمر الأطراف أن تعمل السيدة سنيزانا بروكيتش (صربيا)، نائب رئيس مؤتمر الأطراف، مقررا للاجتماع.

انتخاب أعضاء المكتب

46- ووفقا للمادة 21 من النظام الداخلي، انتخب مؤتمر الأطراف الممثلين التالية أسماؤهم للعمل كأعضاء في المكتب لمدة تبدأ من تاريخ اختتام الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف وتنتهي باختتام اجتماعه الحادي عشر:

السيد خوزيه لويس سوتارا (الأرجنتين)*

السيدة إينس فيرلاي (بلجيكا)

السيد إيسوب كارتسيفادزي (جورجيا)

السيد سبنسر توماس (غرينادا)

السيد شان-وو كيم (جمهورية كوريا)

السيد أحمد سكيم (المغرب)

السيدة كاونا بيتي شرودر (ناميبيا)

السيد أندرو بيغل (نيوزيلندا)

السيدة سنيزانا بروكيتش (صربيا)

السيد إكرام عيسى درويش (الجمهورية العربية السورية)

* على أن يحل السيد أريال ألفاريز (المكسيك) كبديل بالنسبة للمسائل المتعلقة بمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية.

انتخاب أعضاء مكتب الهيئات الفرعية والاجتماعات الأخرى

47- في الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، انتخب مؤتمر الأطراف السيدة سنكا بارودافيتش (البوسنة والهرسك) كرئيسة للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية لفترة تمتد إلى الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف.

البند 1-3 إقرار جدول الأعمال

48- في الجلسة العامة الافتتاحية للاجتماع، المنعقدة في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2010، أقر مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي جدول الأعمال التالي على أساس جدول الأعمال المؤقت (UNEP/CBD/COP/10/1):

أولا - الشؤون التنظيمية

- 1-1 افتتاح الاجتماع.
- 2-1 انتخاب أعضاء المكتب.
- 3-1 إقرار جدول الأعمال.
- 4-1 تنظيم العمل.
- 5-1 تقرير عن أوراق تفويض الممثلين في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف.
- 6-1 القضايا المتعلقة.
- 7-1 موعد ومكان انعقاد الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف.

ثانيا - النظر في التقارير

- 1-2 تقارير الاجتماعات المعقودة بين الدورات والاجتماعات التحضيرية الإقليمية.
- 2-2 تقرير مرفق البيئة العالمية.
- 3-2 تقرير الأمين التنفيذي عن إدارة الاتفاقية وعن ميزانية الصندوق الإستئماني للاتفاقية.

ثالثا - الحصول وتقاسم المنافع

3 - النظام الدولي بشأن الحصول وتقاسم المنافع.

رابعا - القضايا الاستراتيجية لتقييم التقدم المحرز ولدعم التنفيذ

- 1-4 التقدم المحرز نحو هدف التنوع البيولوجي لعام 2010، بما في ذلك التقارير الوطنية ونشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي.
- 2-4 الخطة الاستراتيجية المنقحة، وهدف التنوع البيولوجي ومؤشراته.
- 3-4 عمليات الاتفاقية، بما فيها برنامج العمل للفترة 2011-2022 ووثيرة انعقاد اجتماعات مؤتمر الأطراف.
- 4-4 استراتيجية لحشد الموارد.
- 5-4 التعاون العلمي والتقني وآلية غرفة تبادل المعلومات.
- 6-4 نقل التكنولوجيا والتعاون فيها.
- 7-4 الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات.
- 8-4 الاتصال والتثقيف والتوعية العامة والسنة الدولية للتنوع البيولوجي.
- 9-4 التعاون مع الاتفاقيات والمنظمات والمبادرات الدولية الأخرى، وإشراك أصحاب المصلحة، بما فيهم قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي، والمدن والتنوع البيولوجي، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.
- 10-4 الآلية المالية: الاستعراض الرابع للفاعلية والإرشاد.

خامسا - قضايا مطلوب النظر فيها بتعمق

- 1-5 التنوع البيولوجي للمياه الداخلية.
- 2-5 التنوع البيولوجي البحري والساحلي.
- 3-5 التنوع البيولوجي للجبال.
- 4-5 المناطق المحمية.
- 5-5 الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي.
- 6-5 التنوع البيولوجي وتغير المناخ.
- سادسا - القضايا الموضوعية الأخرى الناشئة عن المقررات الصادرة عن مؤتمر الأطراف
- 1-6 التنوع البيولوجي الزراعي.
- 2-6 التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة.
- 3-6 التنوع البيولوجي للغابات.
- 4-6 الوقود الحيوي والتنوع البيولوجي.
- 5-6 الأنواع الغريبة الغازية.
- 6-6 المبادرة العالمية للتصنيف.
- 7-6 المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها.
- 8-6 التدابير الحافزة.

9-6 القضايا الجديدة والناشئة.

سابعاً - الشؤون الإدارية والشؤون المتعلقة بالميزانية

7 إدارة الاتفاقية وميزانية الصندوق الإستئماني للاتفاقية لفترة السنتين 2011-2012.

ثامناً - شؤون ختامية

1-8 شؤون أخرى.

2-8 اعتماد التقرير.

3-8 اختتام الاجتماع.

البند 1-4 تنظيم العمل

49- في الجلسة العامة الافتتاحية للاجتماع، المنعقدة في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف تنظيم عمل الاجتماع، على أساس الاقتراحات الواردة في المرفق الثاني بجدول الأعمال المؤقت المشروح (UNEP/CBD/COP/10/1/Add.1).

50- وبناء عليه، أنشأ مؤتمر الأطراف فريقين عاملين في الجلسة العامة الافتتاحية للاجتماع:

(أ) الفريق العامل الأول، برئاسة السيدة كوزيما هفلر (النمسا) للنظر في بنود جدول الأعمال 1-5 (التنوع البيولوجي للمياه الداخلية)؛ و5-2 (التنوع البيولوجي البحري والساحلي)؛ و5-3 (التنوع البيولوجي للجبال)؛ و5-4 (المناطق المحمية)؛ و5-5 (الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي)؛ و5-6 (التنوع البيولوجي وتغير المناخ)؛ و6-1 (التنوع البيولوجي الزراعي)؛ و6-2 (التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة)؛ و6-3 (التنوع البيولوجي للغابات)؛ و6-4 (الوقود الحيوي والتنوع البيولوجي)؛ و6-5 (الأنواع الغريبة الغازية)؛ و6-6 (المبادرة العالمية للتصنيف)؛ و6-8 (التدابير الحافظة)؛

(ب) والفريق العامل الثاني، برئاسة السيد داماسو لونا (المكسيك) للنظر في بنود جدول الأعمال 1-4 (التقدم المحرز نحو هدف التنوع البيولوجي لعام 2010، بما في ذلك التقارير الوطنية ونشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي)؛ و4-2 (الخطة الاستراتيجية المنقحة، وهدف التنوع البيولوجي ومؤشراتته)؛ و4-3 (عمليات الاتفاقية، بما فيها برنامج العمل للفترة 2011-2022 ووتيرة انعقاد اجتماعات مؤتمر الأطراف)؛ و4-4 (استراتيجية لحشد الموارد)؛ و4-5 (التعاون العلمي والتقني وآلية غرفة تبادل المعلومات)؛ و4-6 (نقل التكنولوجيا والتعاون فيها)؛ و4-7 (الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات)؛ و4-8 (الاتصال والتنقيف والتوعية العامة والسنة الدولية للتنوع البيولوجي)؛ و4-9 (التعاون مع الاتفاقيات والمنظمات والمبادرات الدولية الأخرى، وإشراك أصحاب المصلحة، بما فيهم قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي، والمدن والتنوع البيولوجي، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب)؛ و4-10 (الآلية المالية: الاستعراض الرابع للفاعلية والإرشاد)؛ و6-7 (المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها)؛ و6-9 (القضايا الجديدة والناشئة).

51- وفي الجلسة العامة الثالثة، المنعقدة في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2010، استمع مؤتمر الأطراف إلى تقارير مرحلية مؤقتة من رئيسي الفريقين العاملين الأول والثاني ومن رئيس فريق الاتصال المفتوح العضوية المعني بالميزانية.

52- وفي الجلسة العامة الرابعة، المنعقدة في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2010، استمع مؤتمر الأطراف إلى مزيد من التقارير المرحلية المؤقتة من رئيسي الفريقين العاملين الأول والثاني ومن رئيس فريق الاتصال المفتوح العضوية المعني بالميزانية.

عمل الفريقين العاملين أثناء الدورة

53- عقد الفريق العامل الأول 20 جلسة، من 18 إلى 28 أكتوبر/تشرين الأول 2010، واعتمد تقريره (UNEP/CBD/COP/10/L.1/Add.1) في جلسته العشرين المنعقدة في 28 أكتوبر/تشرين الأول 2010.

54- عقد الفريق العامل الثاني 17 جلسة، من 18 إلى 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، واعتمد تقريره (UNEP/CBD/COP/10/L.1/Add.2) في جلسته السابعة عشر المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010.

55- وقدم التقريران النهائيان للفريقين العاملين (UNEP/CBD/COP/10/L.1/Add.1 و UNEP/CBD/COP/10/L.1/Add.2) إلى مؤتمر الأطراف في الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، وأدمجا في التقرير الحالي تحت البنود ذات الصلة من جدول الأعمال.

الجزء الرفيع المستوى

56- عقد جزء وزاري رفيع المستوى من الاجتماع في قاعة "سنشري" بمركز ناغويا للمؤتمرات في مدينة ناغويا، باليابان، من 27 إلى 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، وذلك برئاسة السيد ريو ماتسوموتو، وزير البيئة الياباني. وحضر الجزء الرفيع المستوى 180 طرفاً، بما في ذلك 109 على مستوى رؤساء دول أو وزراء في الحكومة، فضلاً عن رؤساء منظمات حكومية دولية. وبعث السيد بان كي-مون، الأمين العام للأمم المتحدة رسالة بالفيديو إلى الجلسة الافتتاحية. وعقدت جلسة مناقشة لأصحاب المصلحة حضرتها المنظمات الدولية المعنية، ونواب برلمانيون، وسلطات محلية، ودوائر الأعمال، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات الأصلية والمحلية، ونشأ وشباب وغير ذلك من أصحاب المصلحة.

57- وفي كلماتهم، شدد المشاركون على الحاجة إلى خطة استراتيجية جديدة، وأعربوا عن رغبة قوية لاعتماد البروتوكول المقترح بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الذي يعتبر "الدعامة الثالثة" للاتفاقية، وأبرزوا الحاجة الملحة إلى الموارد المالية الوافية لتحقيق الأهداف في الخطة الاستراتيجية الجديدة. واعترف المشاركون على نطاق واسع بالدور الحيوي للتنوع البيولوجي في القضاء على الفقر، والتنمية المستدامة ورفاه كوكب الأرض. وشددوا على الروابط وأوجه التآزر بين اتفاقيات ريو الثلاث في كثير من الكلمات. وذكروا دعمهم لدعوة عقد الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي.

58- وأعلن السيد نيأتو كان، رئيس وزراء اليابان، "مبادرة الحياة في تجانس"، والتي تتضمن تعهداً بتوجيه ملياري دولار أمريكي خلال السنوات الثلاث القادمة لمساعدة البلدان النامية في إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي.

59- وشكر المشاركون الحكومة اليابانية على قيادتها كرئيس لمؤتمر الأطراف، وعلى التزامها المالي بتنفيذ الاتفاقية، فضلاً عن حسن ضيافتها باعتبارها البلد المستضيف. وشكر المشاركون أيضاً الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي وأمانة الاتفاقية على تنظيم هذا الاجتماع الذي يأتي في الوقت المناسب، والذي ستتخذ فيه قرارات بالغة الأهمية لمستقبل البشرية المشترك.

60- وقدّم الوزير ماتسوموتو، باعتباره رئيساً للجزء الرفيع المستوى موجزا لهذا الجزء ويرد في التذييل 2 من التقرير الحالي. وبالإضافة إلى ذلك، نظم الرئيس مناقشات غير رسمية مفتوحة عن بعض القضايا الرئيسية على جدول أعمال مؤتمر الأطراف.

البند 1-5 تقرير عن وثائق تفويض الممثلين في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف

61- بحثت الجلسة العامة الافتتاحية للاجتماع، المنعقدة في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2010، البند 1-5 من جدول الأعمال. ووفقا للمادة 19 من النظام الداخلي، كان على المكتب أن يفحص وثائق تفويض الوفود إلى الاجتماع ويقدم تقريرا عنها. وحث الرئيس الوفود التي لم تقدم وثائق التفويض حتى الآن على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن وفي موعد أقصاه الساعة العاشرة من صباح يوم 19 أكتوبر/تشرين الأول 2010، وفقا للمادة 18 من النظام الداخلي. وفي هذا الصدد، ذكر الوفود بإرسال الأمين التنفيذي لإخطار إلى جميع الأطراف في 7 يوليو/تموز 2010 وبأن الإخطار وزع أيضا على جميع البعثات الدائمة في نيويورك وجنيف، ونيروبي.

62- وفي الجلسة العامة الثالثة للاجتماع، المنعقدة في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2010، أبلغت السيدة سوالي تشان (كمبوديا)، بالنيابة عن المكتب، مؤتمر الأطراف أن 173 طرفا متعاقدا سجل حضوره في الاجتماع. وقالت إن المكتب استعرض وثائق تفويض ممثلي 143 طرفا متعاقدا. ووجد أن وثائق تفويض 118 وفدا تمثلت بالكامل لأحكام المادة 18 من النظام الداخلي. ولم تمثلت وثائق تفويض 25 وفدا بالكامل لأحكام المادة 18، وأن 30 وفدا آخر لم تقدم وثائق تفويضها حتى الآن. وتمشيا مع العرف المتبع في الماضي، ذكرت ممثلي الأطراف المعنية وعددها 55 وفدا، بأن تزود الأمين التنفيذي بأوراق تفويض صحيحة في موعد أقصاه الساعة 10:00 من صباح يوم 28 أكتوبر/تشرين الأول 2010 حتى يتمكن المكتب من استعراضها، أو إلى تقديم إقرار موقع عليه من رئيس الوفد يتعهد فيه بتقديم وثائق تفويضهم في الشكل الملائم، إلى الأمين التنفيذي في غضون ثلاثين يوما من اختتام الاجتماع، وفي موعد أقصاه 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.

63- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، أبلغت السيدة تشان مؤتمر الأطراف أن عدد الأطراف المتعاقدة المسجلة لحضور الاجتماع هو 179 طرفا. وذكرت أن المكتب بحث أوراق تفويض ممثلي 164 طرفا متعاقدا. ووجد المكتب أن وثائق تفويض 149 وفدا تمثلت تماما لأحكام المادة 18 من النظام الداخلي. ولم تمثلت أوراق تفويض 16 وفدا بالكامل لأحكام المادة 18، وأن 14 وفدا آخر لم يقدموا بعد وثائق تفويضهم. وفيما يتعلق بوفود هذه الأطراف البالغ عددها 30 طرفا، وتمشيا مع العرف المتبع في الماضي، اقترح المكتب أن الوفود التي لم يوقع رئيسها على إقرار بتقديم أوراق تفويضهم، إلى الأمين التنفيذي في موعد أقصاه 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2010، ينبغي السماح لها بالمشاركة الكاملة في الاجتماع. وأضافت أن ما مجموعه 20 طرفا لم يقدم هذا الإقرار حتى موعد بدء الجلسة.

64- وأعرب الرئيس عن أمله في أن تقوم جميع الوفود التي طلب منها تقديم أوراق التفويض إلى الأمين التنفيذي، بتقديمها في موعد أقصاه 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2010.

البند 1-6 القضايا المتعلقة

65- بحثت الجلسة العامة الافتتاحية للاجتماع، المنعقدة في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2010، البند 1-6 من جدول الأعمال. ولدى تقديمه لهذا البند، قال الرئيس إن القضية المتعلقة الوحيدة أمام المؤتمر تتعلق بالفقرة 1 من المادة 40 من النظام الداخلي والفقرتين 4 و16 من القواعد المالية، التي ظلت بين أفواس بسبب عدم التوافق بين الأطراف بخصوص الأغلبية اللازمة لصنع القرار بشأن المسائل الجوهرية. ولا يبدو حالياً أن مؤتمر الأطراف في وضع يسمح باعتماد هذه المواد المتعلقة، ولذلك اقترح الرئيس تأجيل مناقشة هذه المسألة إلى الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف.

البند 1-7 موعد ومكان انعقاد الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف

66- بحثت الجلسة العامة الافتتاحية للاجتماع، المنعقدة في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2010، البند 1-7 من جدول الأعمال. ولدى تقديمه لهذا البند، ذكر الرئيس الاجتماع بأن الهند عرضت استضافة الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف. وكان مكتب الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف قد رحب بهذا العرض. وشكر الرئيس شعب وحكومة الهند على عرضهما واسترعى انتباه الاجتماع إلى مشروع المقرر الوارد في الوثيقة UNEP/CBD/COP/10/1/Add.2/Rev.1. واقترح اتخاذ مقرر في الجلسة العامة الختامية في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010. ودعا الأطراف المهمة باستضافة الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف إلى إخطار الأمانة بذلك.

67- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، قال رئيس مؤتمر الأطراف إن حكومة الهند، بعد أن أعلنت عن نيتها في استضافة الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف، وبعد التشاور مع الأمين التنفيذي، اقترحت استضافة الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية، والاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف من 1 إلى 5 أكتوبر/تشرين الأول ومن 8 إلى 19 أكتوبر/تشرين الأول 2012، على التوالي. وسيعقد الجزء الرفيع المستوى من 17 إلى 19 أكتوبر/تشرين الأول 2012. وأضاف أنه يرغب بالنيابة عن مؤتمر الأطراف، أن يعرب عن امتنانه للحكومة الهندية على عرضها الكريم. واعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر الخاص بموعد ومكان انعقاد الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف (UNEP/CBD/COP/10/L.49)، بصيغته المعدلة، بوصفه المقرر 46/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

68- وهنأ ممثل الهند حكومة اليابان على نجاح المؤتمر العاشر للأطراف في ناغويا، وشكر الأطراف لإعطاء الهند الضوء الأخضر للبدء في التحضير للاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية والاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية في عام 2012. وأضاف أن الحكومة الهندية ستقوم بالاتصال الوثيق مع الرئاسة اليابانية بشأن هذه التحضيرات، بروح التعاون والتعاضد التي ظهرت في الاجتماع الحالي. وقال إنه بالإضافة إلى حفل الاستقبال الختامي الذي ستستضيفه الحكومة الهندية في الاجتماع الحالي، ستعقد مناسبة ثقافية بعروض يابانية للموسيقى والرقص الهندي. وهنأ الرئيس على نجاح مؤتمر الأطراف في ناغويا، الذي سيبطل ماثلاً في الذاكرة بفضل الأجواء الصحية التي سادت المفاوضات. وختاماً قال إن الهند حكومة وشعباً تتطلع إلى الترحيب بالجميع في عام 2012.

ثانيا - النظر في التقارير

البند 2-1 تقارير اجتماعات الهيئات الفرعية المنعقدة بين الدورات والاجتماعات التحضيرية الإقليمية

69- بحثت الجلسة العامة الافتتاحية للاجتماع، المنعقدة في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2010، البند 2-1 من جدول الأعمال. ولدى تقديم هذا البند، كان أمام مؤتمر الأطراف تقارير الاجتماع السادس للفريق المفتوح العضوية العامل بين الدورات المخصص لتنفيذ المادة 8(ب) والأحكام ذات الصلة (UNEP/CBD/COP/10/2)؛ والاجتماع الرابع عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (UNEP/CBD/COP/10/3)؛ والاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية (UNEP/CBD/COP/10/4)؛ والاجتماعات السابع والثامن والتاسع للفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للحصول وتقاسم المنافع (UNEP/CBD/COP/10/5) و UNEP/CBD/COP/10/5/Add.1 و UNEP/CBD/COP/10/5/Add.2 و UNEP/CBD/COP/10/5/Add.3 و UNEP/CBD/COP/10/5/Add.4 و UNEP/CBD/COP/10/5/Add.5).

70- وأحاط مؤتمر الأطراف علما بتقارير الاجتماعات المعقودة بين الدورات للهيئات الفرعية. وسيُنظر في التوصيات الواردة في هذه التقارير تحت البنود ذات الصلة من جدول الأعمال.

71- واستمع مؤتمر الأطراف أيضا إلى تقرير من السيد هيدنيوري موراكامي، بالنيابة عن رئيس الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية عن عمل الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول. ولاحظ أن الأطراف اعتمدت معاهدة دولية جديدة، وهي بروتوكول ناغويا-كوالالمبور التكميلي لبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية بشأن المسؤولية والجبر التعويضي. وذكر أن المعاهدة ستفتح للتوقيع عليها في مقر الأمم المتحدة في نيويورك من 7 مارس/آذار 2011 إلى 6 مارس/آذار 2012، وسيبدأ نفاذها بعد 90 يوما من التصديق عليها من 40 طرفا على الأقل من الأطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية. وحث جميع الأطراف في ذلك البروتوكول على التصديق عليها في أسرع وقت ممكن.

72- وتم أيضا اعتماد 15 مقرا آخرين، بما فيهم ضرورة إجراء دراسة أخرى عن الإرشادات بشأن تقييم المخاطر وإدارة المخاطر، والخطة الاستراتيجية لفترة 10 سنوات لتنفيذ البروتوكول، وبرنامج العمل بشأن التوعية العامة والتنقيف والمشاركة فيما يتعلق بالكائنات الحية المحورة. وفي صميم بروتوكول السلامة الأحيائية كان مطلب تقييم المخاطر المحتملة التي تسببها الكائنات الحية المحورة. وطالما انتظرت الأطراف مزيدا من الإرشادات حول كيفية إجراء تقييمات المخاطر هذه. وأعد فريق مخصصا من الخبراء التقنيين، مع منتدى إلكتروني جديد للمشاورات، خريطة طريق لتقييم المخاطر، فضلا عن إرشادات حول أنواع معينة من الكائنات الحية المحورة. ووافقت الأطراف على مواصلة العملية.

73- واعتمدت الأطراف مقررات ملموسة في كثير من المجالات، التي عززت أيضا من التزام كل منها بالبروتوكول، مع إحراز تقدم مستمر نحو بلوغ هدفه. وتمثل التحدي الكبير الذي يواجه تحقيق التنفيذ الفعال للبروتوكول في التغلب على نقص الموارد وعدم الاستفادة الكاملة من الموارد المتاحة. وقال أنه يعتزم، تحت رئاسة اليابان، أن يضمن سلسلة من الإجراءات الجديدة للتغلب على هذا التحدي وتعزيز البروتوكول في السنوات القادمة.

البند 2-2 تقرير مرفق البيئة العالمية

74- بحثت الجلسة العامة الافتتاحية للاجتماع، المنعقدة في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2010، البند 2-2 من جدول الأعمال. وطبقا للمادة 21 من اتفاقية التنوع البيولوجي والفقرة 3-1 من مذكرة التفاهم بين مؤتمر الأطراف ومجلس مرفق البيئة العالمية، كان أمام مؤتمر الأطراف تقرير مقدم من مرفق البيئة العالمية (UNEP/CBD/COP/10/6). وأعلن الرئيس أن الفريق العامل الثاني سيناقش التقرير في إطار البند 4-10 من جدول الأعمال (الآلية المالية: الاستعراض الرابع للفاعلية والإرشاد).

البند 3-2 تقرير الأمين التنفيذي عن إدارة الاتفاقية وعن ميزانية الصندوق الإستئماني للاتفاقية

75- بحثت الجلسة العامة الافتتاحية للاجتماع، المنعقدة في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2010، البند 3-2 من جدول الأعمال. ولدى النظر في هذا البند، كان أمام مؤتمر الأطراف تقرير الأمين التنفيذي عن إدارة الاتفاقية وميزانية الصندوق الإستئماني للاتفاقية (UNEP/CBD/COP/10/7). وعملا بالدعوة المذكورة في الفقرة 23 من مقرره 34/9، كان أمام مؤتمر الأطراف أيضا، كوثيقة إعلامية، تقرير يعرض حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة المستقل بشأن مراجعة الحسابات التي جرت في عام 2009 (UNEP/CBD/COP/10/INF/9)، فضلا عن تقرير الأمين التنفيذي عن إدارة الاتفاقية وميزانية الصناديق الاستثنائية للاتفاقية ولبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية (UNEP/CBD/COP/10/INF/10).

76- وأشاد الأمين التنفيذي، لدى تقديم تقريره عن إدارة الاتفاقية (UNEP/CBD/COP/10/7) والوثيقتين الإعلاميتين المرتبطة بها (UNEP/CBD/COP/10/INF/9 و UNEP/CBD/COP/10/INF/10)، بالأمانة، مع ملاحظة ما أنجزته بالرغم من صغر حجمها. وقال إن الميزانية قد زادت بشكل طفيف من أجل السماح للأمانة بتنفيذ جميع الأنشطة في خطة عملها. وذكر أن تقرير المراجعين أظهر أن الأمانة حققت أفضل أداء من بين الأمم المتحدة، ووعده بإجراء تدقيق آخر للحسابات قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف.

77- وشكر الرئيس الأمين التنفيذي على تقييمه للوضع بخصوص الميزانية وأشاد بجهوده والأمانة على عملهما الشاق خلال الفترة بين الدورات. وبناء على اقتراح من الرئيس، اتفق على، وفقا للعرف المتبع، إنشاء فريق اتصال مفتوح العضوية معنيا بالميزانية، واقترح أن يرأس الفريق السيد كونرود هونتي (أنتيغوا وباربودا).

ثالثا - الحصول وتقاسم المنافع

البند 3 - النظام الدولي بشأن الحصول وتقاسم المنافع

78- بحثت الجلسة العامة الأولى للاجتماع، المنعقدة في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2010، البند 3 من جدول الأعمال. وكان أمام الاجتماع لدى النظر في هذا البند، تقارير الاجتماعات السابع والثامن والتاسع للفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للحصول وتقاسم المنافع، فضلا عن تقريرين الجزئين الثاني والثالث من اجتماعه التاسع. وتتاح تقارير كل من هذه الاجتماعات أمام الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في الوثيقة UNEP/CBD/COP/10/5 وضميماتها الخمس.

79- وقال السيد فرناندو كازاس، الرئيس المشارك للفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للحصول وتقاسم المنافع، إن الرئيسين المشاركين سعيدان بالتقدم المحرز في المفاوضات حول مشروع البروتوكول.

وأضاف أنه في الجزء الأول من العام الحالي أحرز تقدم كبير في المفاوضات حول الوضع المؤسسي. وقال إن الأحكام النهائية اتفق عليها فضلا عن مسائل نقل التكنولوجيا والحصول وتقاسم المنافع. وذكر أن تقدما مهما قد أحرز حول جوهر المسألة، وحدث تقدم أيضا في المسائل المتعلقة بالتنفيذ، وتدابير الامتثال والمعارف التقليدية. غير أن هناك بعض المسائل التي ما زالت مفتوحة وينبغي معالجتها في الاجتماع الحالي، مثل الاستخدام لأغراض غير تجارية وحالات الطوارئ، فضلا عن المسائل المتعلقة بالبيئة. وقال أيضا أن النص في الديباجة يكون في العادة آخر نص يتم معالجته خلال المرحلة الأخيرة من المفاوضات وهي المرحلة التي يجد الفريق العامل نفسه يمر بها حاليا.

80- واستعرض السيد تيموثي هودجز (كندا)، الرئيس المشارك للفريق العامل، اجتماع الفريق العامل منذ الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف في عام 2008، وقال إن الفريق العامل أنشأ معايير جديدة للشفافية في المفاوضات الدولية وحقق أرقاما قياسية في تاريخ الاتفاقية. إذ أنه أنشأ أكثر عدد للأقواس المربعة عددا في نص ما، وحذف عددا كبيرا من الأقواس في نص آخر، وعقد أطول الاجتماعات وأقصر جلسة عامة ختامية في تاريخ الاجتماعات. ولكن عمله ما زال غير مكتمل وأوصى الاجتماع بإنشاء فريق مفتوح العضوية للمشاورات غير الرسمية لانتهاج من إعداد مشروع البروتوكول. واقترح أيضا أن يستمر فريق المشاورات غير الرسمية في استعمال نموذج مفاوضات "كالي" الذي استفاد منه الفريق العامل بشكل جيد، وأن يرفع تقريرا إلى الاجتماع بحلول 22 أكتوبر/تشرين الأول 2010. وختاما، شكر حكومة اليابان التي ساعدت مساهماتها سخية على عقد الجلسات المستأنفة للاجتماع التاسع للفريق العامل، فضلا عن المانحين الآخرين. وشكر أيضا السيد أخيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على إرشاداته ومساعدته في تنظيم اجتماعات التنسيق الإقليمية، وكذلك السيد فلاسبارت، الرئيس السابق لمؤتمر الأطراف وشكر أيضا الرئيس الحالي لمؤتمر الأطراف على دعمهما.

81- وبعد هذا العرض، أنشأ الرئيس الفريق الاستشاري غير الرسمي المفتوح العضوية المعني بالحصول وتقاسم المنافع، برئاسة السيد هودجز والسيد كازاس، لانتهاج من إعداد مشروع البروتوكول والمقرر ذي الصلة الذي سيصدره مؤتمر الأطراف. وقال إن الفريق الاستشاري غير الرسمي هذا سيعمل بالتوازي مع الفريقين العاملين المنشأين في إطار البند 1-4. وقال أيضا إن الفريق الاستشاري غير الرسمي ستمثل ولايته في إنشاء، في وقت مناسب، فريق مفتوح العضوية للصياغة القانونية لاستعراض الدقة القانونية ووضوح مشروع البروتوكول. وطلب إلى الرئيسين المشاركين أن يرفعا تقريرا إلى الجلسة العامة عن النص الختامي للبروتوكول ومشروع المقرر في موعد أقصاه يوم الجمعة 22 أكتوبر/تشرين الأول 2010.

82- وفي الجلسة العامة الثالثة، المنعقدة في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2010، استمع مؤتمر الأطراف إلى تقرير مرحلي من الرئيسين المشاركين للفريق الاستشاري غير الرسمي.

83- وأشاد الرئيسان المشاركان بالروح الطيبة التي أبداهما المشاركون وبعملهم الشاق، وشكرا بصفة خاصة الأفرقة المصغرة المنشأة في إطار الفريق الاستشاري غير الرسمي: السيد خورجي كابريرا (كوستاريكا)، والسيد باولينو كارفاليو (البرازيل)، والسيد أليخاندر لاجو (إسبانيا)، والسيدة جانيت لاجو (نيوزيلندا)، والسيد فرانسوا بيتو (سويسرا)، والسيد سيم توكونجو شيكونغو (ناميبيا). وقال الرئيسان المشاركان إنه بالرغم من أن الفريق الاستشاري غير الرسمي قد أنجز الكثير من الأعمال، إلا أنه ومع الأسف لم ينته من عمله. وقال إنه بالرغم من ذلك، فإن المشاركين في الفريق الاستشاري غير الرسمي يعملون معا بصورة جيدة وطلب الرئيسان المشاركان

تمديد ولاية الفريق حتى يوم الإثنين، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010، حتى يتمكن الفريق من الانتهاء من عمله. وقال أيضا إن الفريق الاستشاري غير الرسمي لم يبحث بعد مشروع المقرر، وإنه تم الاتفاق على أنه لكي توافق أطراف معينة على حذف الأقواس في الفقرة 5 من المادة 9 والمادة 12 مكررا من مشروع البروتوكول، وافقت الأطراف على إدراج فقرة استعراض خاصة في مشروع البروتوكول لنظر مؤتمر الأطراف.

84- وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، وملاوي (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، والمكسيك (بالنيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وجمهورية كوريا. وبعد المناقشة، طلب الرئيس إلى الرئيسين المشاركين الاستمرار في رئاسة مداوات الفريق الاستشاري غير الرسمي وتقديم تقرير إلى الجلسة العامة القادمة، المقرر عقدها في الإثنين 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010.

85- وفي الجلسة العامة الرابعة للاجتماع، المنعقدة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010، استمع مؤتمر الأطراف إلى تقرير مرحلي ثاني من الرئيسين المشاركين للفريق الاستشاري غير الرسمي. وأشاد الرئيس المشارك باستمرار الروح الطيبة بين أعضاء الفريق وما يقومون به من عمل شاق وشكرا على وجه الخصوص الرئيسين المشاركين لأفرقة المصغرة المنشأة في إطار الفريق الاستشاري غير الرسمي وهم: السيد أليخاندرو لاغو (إسبانيا)، والسيدة آن دانييل (كندا)، والسيد فرانسوا بيتو (سويسرا)، والسيد خوزيه لويس سوتيرا (الأرجنتين)، والسيد م.ف. فاروقي (الهند)، والسيد رينيه لوفبير (هولندا) والسيد سيم توكونجو شيكونغو (ناميبيا). وقال الرئيس المشارك إن الفريق الاستشاري غير الرسمي بالرغم من تحقيق بعض النجاح في مناقشته لقضايا الحصول (المادة 5)، والاستخدام (المادة 2(ج))، ومجال التطبيق (المادة 2) والامتنال (المواد 13 و 13 مكررا و 14 و 14 مكررا)، فلم ينته من مناقشاته حول هذه القضايا ولم يتمكن بعد من معالجة مشروع المقرر بشأن الحصول وتقاسم المنافع. وطلبا تمديد ولاية الفريق حتى يتمكن من الانتهاء من عمله.

86- وبعد هذا العرض، طلب الرئيس من الرئيسين المشاركين مواصلة مداوات الفريق الاستشاري غير الرسمي وإبلاغ الجلسة العامة القادمة بالنتائج.

87- وفي الجلسة العامة الخامسة، المنعقدة في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2010، استمع مؤتمر الأطراف إلى تقرير مرحلي ثالث من الرئيسين المشاركين للفريق الاستشاري غير الرسمي.

88- وأشاد الرئيس المشارك باستمرار الروح الطيبة بين أعضاء الفريق وما يقومون به من عمل شاق وشكرا على وجه الخصوص الرئيسين المشاركين للمجموعات المصغرة المنشأة في إطار الفريق الاستشاري غير الرسمي. وقال أن تقدما طيبا قد أنجز في تسوية المشاكل المتعلقة بنص الديباجة، فضلا عن مسألة المعارف التقليدية؛ على الرغم من أن المادة 9-5 ما زالت قيد المناقشة. وأضاف أنه قد أحرز تقدم في مناقشة مشروع المقرر لنظر مؤتمر الأطراف. ولكنهما أشارا إلى أن مسألة الامتنال ما زالت قيد التسوية وتدور مناقشات غير رسمية لحل هذه المشكلة. كما أبلغ الرئيس المشارك الجلسة العامة بأن المناقشات في فريق الاتصال غير الرسمي وصلت إلى مرحلة حرجة وهما يحثان المشاركين على إظهار روح توافقية في هذه المرحلة الأخيرة في المفاوضات.

89- وبعد هذا العرض، طلب الرئيس إلى الرئيسين المشاركين مواصلة ترأس مداوات الفريق الاستشاري غير الرسمي وإبلاغ الجلسة العامة القادمة بالنتائج. وحث أيضا المشاركين في الفريق الاستشاري غير الرسمي

على التفاوض بابتكار، وبفهم منفتح وروح توافقية لحل جميع المشاكل المتعلقة بحلول 28 أكتوبر/تشرين الأول 2010.

90- وفي الجلسة العامة السادسة، المنعقدة في 28 أكتوبر/تشرين الأول 2010، استمع مؤتمر الأطراف إلى تقرير مرحلي رابع من الرئيسين المشاركين للفريق الاستشاري غير الرسمي.

91- وأشاد الرئيسان المشاركان بأعضاء الفريق الاستشاري غير الرسمي على ما قاموا به من عمل شاق، وشكرا رؤساء الأفرقة المصغرة المشكلة في إطار الفريق الاستشاري غير الرسمي، وعلى الأخص السيد أليخاندرو لاغو (إسبانيا)، والسيدة آن دانييل (كندا)، والسيد فرانسوا بيتو (سويسرا)، والسيد خوزيه لويس سوتيرا (الأرجنتين)، والسيدة جانيت لاو (نيوزيلندا) والسيد سيم توكونجو شيكونغو (ناميبيا)، فضلا عن رئيس فريق الاتصال المفتوح العضوية المعني بالميزانية، السيد كونرود هونتي (أنتيغوا وبربودا). وقال إن تقدما قد أحرز في المداورات حول مشروع المادتين بشأن تقاسم المنافع والحصول، وإن اتفاقا على حزمة بات وشيكا بشأن مشروع المادة بشأن الحصول. وأضاف إن حكما واحد فقط بخصوص المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية، ما زال بدون حل. وأضاف أن جولة ثانية من المفاوضات قد عقدت بشأن مشروع المقرر وأن فريق الصياغة القانونية قد أنهى أيضا جولتين من المناقشات. وقال الرئيسان المشاركان أيضا إن مسألة الامتثال، التي تقع في صلب المناقشات، تقترب أيضا من الانتهاء. وذكر أن عددا من المسائل ما زال معلقا مثل مجال التطبيق، والبحوث وحالات الطوارئ، والآلية المالية والموارد. وأشار إلى أن أهم مسألة في انتظار حل هي المسألة المشتركة بين القطاعات المتعلقة باستخدام الموارد الجينية/المشتقات.

92- وشكر الرئيس الرئيسين المشاركين على ما قاما به من عمل شاق وذكر المشاركين بأن الوقت متاح قصير جدا لإتمام التفاوض حول مشروع البروتوكول قبل اختتام الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف. وسأل الرئيسين المشاركين أن يتما المفاوضات في الفريق الاستشاري غير الرسمي بحلول منتصف الليل. وأضاف أنه إذا استحال الانتهاء من وضع مشروع البروتوكول بحلول الموعد النهائي، فسوف يقوم، بمساعدة من الأمانة، بإعداد اقتراح لنظر مؤتمر الأطراف في جلسته العامة المقبلة.

93- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث مؤتمر الأطراف مشروع المقرر الذي قدمه رئيس مؤتمر الأطراف بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها (UNEP/CBD/COP/10/L.43/Rev.1).

94- وأعلن الرئيس، مشيرا إلى المشاورات غير الرسمية، تغييرا واحدا في نص مشروع البروتوكول المرفق بمشروع المقرر، قائلا إن عبارة "المواد الجينية" في الفقرة الفرعية من المادة 2 ينبغي أن تقرأ "الموارد الجينية".

95- واقترحت ممثلة الأرجنتين تعديلا على الفقرة 11 من مشروع المقرر، بحيث تنص على رئيسين مشاركين للجنة الحكومية الدولية. وأيدت الجلسة بالتركية اقتراحها بأن يكون الرئيسان المشاركان السيد فرناندو كازاس والسيد تيموثي هودجز.

96- وذكر ممثل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، ذكر الاجتماع بأن الاتحاد الأوروبي يرى أن مشروع المقرر بشأن الحصول وتقسيم المنافع يجب بحثه مع مشروع المقرر بشأن الخطة الاستراتيجية واستراتيجية حشد الموارد.

97- وبعد قدر من المناقشة، تم الاتفاق على النظر في مشروع المقررين كل على حدة، مع عدم اعتمادهما إلا بعد الموافقة على كل منهما بصورة منفردة.

98- وفيما يتعلق بمشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.43/Rev.1، طلب ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية إضافة البيان التالي في تقرير الاجتماع:

"نحن نعترف بالحاجة إلى إنشاء آليات على المستوى العالمي لحماية الناس من القرصنة البيولوجية، التي تنتج عن الطموحات التجارية لصناعة المستحضرات الصيدلانية، ضمن جهات أخرى. وفي هذا السياق، نرى من المهم إنشاء الأدوات التي تضع حدا للسطو على الموارد البيولوجية، وذلك بغية إيجاد عالم أكثر عدلا.

"لقد عملنا طوال ثماني سنوات سعيا للوصول إلى اتفاق على وثيقة تتسم بالقوة والصلابة بحيث يمكنها تعبئة الجميع من أجل الكفاح ضد آفة القرصنة البيولوجية. وينبغي أن تعبر الوثيقة عن التزام قوي بمنع قرصنة التنوع البيولوجي من جني الثروات خارج النظام الدولي، وبذلك يمكن إيجاد مراقبة فعالة لرصد الاتجار بالموارد الجينية، الذي يقود إلى مكاسب هائلة لبعض البلدان على حساب شعوب كثيرة. وينبغي كذلك أن تعترف الوثيقة بالحقوق الذي لا يمكن التنازل عنه والذي تتمتع به الشعوب التي حافظت على معارفها المتعمقة في مجال الطب وفي مجالات أخرى، وذلك على الرغم من أفعال إبادة الجنس والمهانة والحرمان التي أخضعت لها. وينبغي أن نسأل أنفسنا ما إذا كانت الوثيقة المطروحة أمانا تلي هذه المطالب.

"ونحن نعتبر أن مشروع البروتوكول بشأن الحصول وتقاسم المنافع الذي اقترح عليكم للنظر فيه تعرض لانحرافات عن أهدافه وأصوله الأولية وأنه لا يعكس الآن المبادئ الأساسية التي قادت إلى صياغته والروح التي قامت عليها فكرته.

"ويساورنا قلق عظيم من أن الوثائق المتعلقة بالبروتوكول تظهر اتجاها ملحوظا نحو التسويق التجاري للتنوع البيولوجي وتحويل الطبيعة إلى منتج سوقي، مما يعيق التقدم نحو بلوغ أهدافنا ورؤيتنا المشتركة.

"وفي ضوء ما تقدم، فإن جمهورية فنزويلا البوليفارية لا تقبل الوثيقة UNEP/CBD/COP/10/L.43.

99- وطلب ممثل كوبا إضافة البيان التالي إلى تقرير الاجتماع:

"إن النص المقترح لبروتوكول الحصول وتقاسم المنافع لا يعكس بأي حال من الأحوال جميع مصالح البلدان النامية، المتعلقة بالمطالب التي سارت المفاوضات على أساسها منذ وقت طويل. ولهذا السبب، فإن كوبا لا توافق على نص البروتوكول المقترح. ومع ذلك، فلن نعترض على أي توافق للآراء في صالح اعتماده."

100- وطلب ممثل ناميبيا إضافة البيان التالي إلى تقرير الاجتماع:

"إن قضية الحصول وتقاسم المنافع، بالنسبة لأفريقيا، حاسمة للغاية، إذ أن شعوبنا التي هي رعاة للتنوع البيولوجي، تحتاج إلى نصيب من المنافع التي يولدها هذا التنوع البيولوجي.

"ونحن ندرك أن الوثيقة المطروحة أمانا ربما لم تتضمن كل ما كنا نتوقعه. غير أنها يمكن أن تشكل نقطة بداية عملية، وخصوصا لأن المادة 25 تفسح المجال للتقييم والاستعراض. وفي ضوء هذه الخلفية، لن نقف في طريق اعتماد البروتوكول بشأن الحصول وتقاسم المنافع."

101 - وطلب ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات إضافة البيان التالي إلى تقرير الاجتماع:

"إن البروتوكول بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها لا يعكس آراء أطراف عديدة.

"وتعتبر حماية حقوق أمانا الأرض أمرا حيويا ويمثل أولوية. فأمانا الأرض تحوي تراثنا البيولوجي وهو أعظم ثروتنا، ومن أجله نطالب بتدابير تتسم بالشفافية وتضمن التوزيع العادل والمنصف للمنافع، وأن نعترف في نهاية المطاف بالحماة الحقيقيين لهذه الموارد والمعارف التقليدية المرتبطة بها: وهم شعوبنا الأصلية.

"وأود أن أخطب إخواني وأخواتي هنا اليوم لأقول إن الوقت قد حان لإحداث تغيير عميق ورئيسي. ونحن نتحمل مسؤولية ضخمة تجاه الأجيال القادمة، إذ أن إقدامنا على العمل أو امتناعنا عن العمل سيقرر مستقبل أمانا الأرض. ونحن نعلم بالفعل أن بيننا اختلافات إيدولوجية وبرنامجية وثقافية واجتماعية، وأن اللاتماثل الاقتصادي عميق، ولكننا فوق وفيما وراء هذه الاختلافات نشعر بأن علينا واجب العمل معا.

"ولن نقف دولة بوليفيا المتعددة القوميات في وجه اعتماد البروتوكول، وحرصا على ألا يذهب هباء الجهد المضني الذي بذل في المفاوضات، فلن نكسر توافق الآراء."

102 - وأدلى ممثل أوكرانيا بالبيان التالي بالنيابة عن بلدان وسط وشرق أوروبا:

"أود أولا، يا سيادة الرئيس، أن أشكركم على مشروع البروتوكول المحكم بشأن الحصول على الموارد الجينية والاستخدام العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمالها. ويعكس النص المواقف الرئيسية للأطراف التي اشتركت في المفاوضات المطولة الرامية للتوصل إلى اتفاق حول الوثيقة.

"وقد نظرت مجموعتنا في مشروع البروتوكول. ونود أن ننوه بأن النص المعد يعكس المواقف الأساسية لمنطقتنا. وفي نفس الوقت، فإن بلدانا مختلفة لديها آراء وفهم مختلفين بخصوص أحكام معينة في مشروع البروتوكول. ونعترف أيضا بأن هذا النص يكتسب أهمية حاسمة لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. ولن يسمح إعادة فتح باب النقاش ومحاولة مطابقة المواقف حول النص بتحقيق هذا الهدف واعتماد مشروع البروتوكول المقترح. وفي ضوء ما تقدم، فلن نقف أمام الموافقة بتوافق الآراء على مقرر يقضي باعتماد البروتوكول المقترح."

103 - وبعد ذلك، أعلن مؤتمر الأطراف عن اعتماده لنص مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.43/Rev.1، بصيغته المعدلة. وبعد استعراض مماثل لمشاريع المقررات و UNEP/CBD/COP/10/L.44 و UNEP/CBD/COP/10/L.45 و UNEP/CBD/COP/10/L.46، اعتمد مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.43/Rev.1، بصيغته المعدلة، بوصفه المقرر 1/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

رابعا - القضايا الاستراتيجية لتقييم التقدم ودعم التنفيذ

البند 4-1 التقدم المحرز نحو هدف التنوع البيولوجي لعام 2010، واستعراض التقارير الوطنية ونشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي

104- بحث الفريق العامل الثاني البند 4-1 من جدول الأعمال في جلسته الأولى، المنعقدة في 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2010. ولدى نظره في هذا البند، كان معروضا أمام الفريق العامل مذكرة من الأمين التنفيذي بشأن تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية والتقدم المحرز نحو تحقيق هدف التنوع البيولوجي لعام 2010 (UNEP/CBD/COP/10/8)، وموجز للطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي (UNEP/CBD/COP/10/8/Add.1)، وتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية عن أعمال اجتماعه الثالث (UNEP/CBD/COP/10/4)، فضلا عن التوصيتين 1/3 بشأن تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية و3/3 بشأن إدماج التنوع البيولوجي في عمليات القضاء على الفقر والتنمية الصادرتين عن الفريق العامل المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية، والتوصية 7/14 الصادرة عن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية بشأن الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي (UNEP/CBD/COP/10/1/Add.2/Rev.1). وكان أمامه أيضا، كوثائق إعلامية، تحليل محدث للمعلومات الواردة في التقارير الوطنية الرابعة والبلدان التي قدمت هذه التقارير (UNEP/CBD/COP/10/INF/2 و Add.1)، وتقييم للاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي (UNEP/CBD/COP/10/INF/11)؛ والمبرر التقني للغايات والأهداف الاستراتيجية، بما في ذلك المؤشرات والمراحل الرئيسية المحتملة (UNEP/CBD/COP/10/INF/12)؛ ومشروع دليل مرجعي أولي لإعداد التقرير الوطني الخامس (UNEP/CBD/COP/10/INF/19).

105- وأدلى ببيانات ممثلو أستراليا والبرازيل وبوركينا فاسو، والكاميرون (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية) وكندا والصين وإكوادور والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والهند واليابان وماليزيا والمكسيك والنيجر واليابان والقلبين وسنغافورة وطاجيكستان وتايلند وتونس وأوغندا.

106- وأدلى ببيانات أيضا ممثلا منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (بالنيابة أيضا عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) وجامعة الأمم المتحدة.

107- وبعد تبادل الآراء، قال الرئيس إنه سيعيد توصيات منقحة لنظر الفريق العامل.

مشروع توصية مقدم من الرئيس بشأن الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي؛ آثارها على تنفيذ الاتفاقية في المستقبل

108- وفي جلسته السابعة، المنعقدة في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2010، نظر الفريق العامل في مشروع توصية مقدم من الرئيس بشأن آثار الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي على تنفيذ الاتفاقية في المستقبل.

109- وأدلى ببيانات ممثلو أستراليا، والبرازيل، وكندا، وإكوادور، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والأردن، والمكسيك وجنوب أفريقيا.

110- وفي جلسته الثامنة، المنعقدة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010، واصل الفريق العامل بحث مشروع المقرر الذي قدمه الرئيس بشأن آثار الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي على تنفيذ الاتفاقية في المستقبل.

111- وأقر الفريق العامل مشروع المقرر بشأن الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية بشأن التنوع البيولوجي لإحالاته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.9.

112- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.9 بوصفه المقرر 4/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

مشروع توصية مقدم من الرئيس بشأن تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية

113- وفي جلسته السابعة، المنعقدة في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل أيضا مشروع توصية قدمه الرئيس بشأن تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية.

114- وأدلى ببيانات ممثلو بنن، والبرازيل، وبوركينا فاسو، وكندا، وكولومبيا، وكوت ديفوار، وإثيوبيا، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، وغامبيا، وغانا، والهند، واليابان، والأردن، وكينيا، وملاوي (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، وماليزيا، وموريتانيا، والمكسيك، ونيوزيلندا، وبيرو، وجنوب أفريقيا، وسويسرا، وتوغو وزمبابوي.

115- وفي جلسته الثامنة، المنعقدة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010، واصل الفريق العامل مناقشته لمشروع مقرر بشأن اتفاقية والخطة الاستراتيجية، مقدم من الرئيس. وأدلى ببيانات ممثلي البرازيل والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة.

116- وبعد التدخلات، قال الرئيس إنه سيعيد مشروع مقرر منقح لنظر الفريق العامل. وفي جلسته التاسعة، المنعقدة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010، نظر الفريق العامل في مشروع المقرر المنقح بصيغته المقدمة من الرئيس. وأدلى ببيانات ممثلو البرازيل والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والنرويج والفلبين وسويسرا.

117- وأدلى ببيان أيضا ممثل اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض.

118- وأقر الفريق العامل مشروع المقرر بشأن تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية، بصيغته المعدلة شفويا، لإحالاته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.24.

119- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.24، بصيغته المعدلة شفويا، بوصفه المقرر 5/10. ويرد نص المقرر على النحو المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

مشروع مقرر مقدم من الرئيس بشأن إدماج التنوع البيولوجي في عمليات القضاء على الفقر والتنمية

120- في جلسته الثامنة، المنعقدة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل أيضا مشروع مقرر مقدم من الرئيس بشأن إدماج التنوع البيولوجي في عمليات القضاء على الفقر والتنمية.

121- وأدلى ببيانات ممثلو بنن، والبرازيل، وبوركينا فاسو، والكاميرون (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، وكولومبيا، وإكوادور، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والنرويج، وسويسرا وأوغندا.

122- وأدلى ببيان أيضا ممثل اتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع المعرضة للانقراض.

123- وقال الرئيس إنه لعدم لوجود توافق في الآراء حول مسألة إضافة العبارة "رهنًا بتوافر الموارد" في الفقرة 15، ستظل بين أقواس معقوفة. وعلى أساس هذا الفهم، أقر الفريق العامل مشروع المقرر بشأن إدماج التنوع البيولوجي في عمليات القضاء على الفقر والتنمية، بصيغته المعدلة شفهيًا، لإحالاته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.16.

124- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.16 بوصفه المقرر 6/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

البند 4-2 الخطة الاستراتيجية المنقحة، وهدف التنوع البيولوجي ومؤشراته

125- بحث الفريق العامل الثاني البند 4-2 من جدول الأعمال في جلسته الأولى، المنعقدة في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2010. ولدى نظره في هذا البند، كان معروضا أمام الفريق العامل تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية عن أعمال اجتماعه الثالث (UNEP/CBD/COP/10/4)، ومذكرة من الأمين التنفيذي بشأن خطة استراتيجية منقحة ومحدثة: المبرر التقني والمعالم الرئيسية والمؤشرات المقترحة (UNEP/CBD/COP/10/9)، فضلا عن التوصيتين 5/3 بشأن تحديث وتنقيح الخطة الاستراتيجية لفترة ما بعد عام 2010 و12/3 بشأن عقد الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي 2011-2020 الصادرتين عن الفريق العامل المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية؛ والتوصية 9/14 الصادرة عن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية بشأن الغايات والأهداف الموجهة نحو تحقيق نتائج فعلية (وما يرتبط بها من مؤشرات) والنظر في تعديلها المحتمل للفترة بعد عام 2010 (UNEP/CBD/COP/10/1/Add.2/Rev.1). وكان معروضا أمامه أيضا، كوثائق إعلامية، المبرر التقني للغايات والأهداف الاستراتيجية، بما في ذلك المؤشرات والمعالم الأساسية المحتملة (UNEP/CBD/COP/10/INF/12) ومذكرة من الأمين التنفيذي بشأن تحقيق تقدم في جدول أعمال التنوع البيولوجي - مساهمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة (UNEP/CBD/COP/10/INF/21).

126- وأدلى ببيانات ممثلو أستراليا، والبرازيل، والكاميرون (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، وكندا، والصين، وكولومبيا، وكوستاريكا، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، وغواتيمالا، وأيسلندا، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، والعراق، وجامايكا، واليابان، وماليزيا، ومالي، والمكسيك، ونيوزيلندا، والنرويج، وجنوب أفريقيا، وسويسرا، وتايلند، وتيمور ليشتي، وأوغندا وزمبابوي.

127- وأدلى ببيانين أيضا ممثلا منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

128- وأدلى ببيانات كذلك ممثلو تحلف اتفاقية التنوع البيولوجي، وبرنامج DIVERSITAS ومنظمة غرين بيس والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة.

129- وبعد تبادل الآراء، طلب الرئيس إلى السيد أصغر فاضل (جمهورية إيران الإسلامية) والسيد فين كاتيراس (النرويج) أن يشكلا فريق اتصال معنيا بالخطة الاستراتيجية لتنسيق مزيد من المشاورات تحت هذا البند من جدول الأعمال وأن يقدموا تقريرا عن ذلك إلى الفريق العامل.

130- وفي جلسته السابعة، المنعقدة في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2010، استمع الفريق العامل إلى تقرير من السيد كاتيراس، الرئيس المشارك لفريق الاتصال الذي قال إن المناقشات لم تنته وطلب المزيد من الوقت. وأعرب الرئيس عن شكره للرئيسين المشاركين لفريق الاتصال على عملهما وطلب إليهما أن يقدموا تقريرا عن النتائج في الموعد المحدد.

131- وفي جلسته الثامنة، المنعقدة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010، استمع الفريق العامل إلى تقرير من السيد فاضل، الرئيس المشارك لفريق الاتصال، الذي قال إن المناقشات لم تنته وطلب المزيد من الوقت. وأعرب الرئيس عن شكره للرئيسين المشاركين لفريق الاتصال على عملهما وطلب إليهما أن يقدموا تقريرا عن النتائج في الموعد المحدد. وأدلى ببيان ممثل غرينادا الذي ناشد الأطراف أن تحمي سلامة عملية الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية وأن تستعمل مشورتها لصياغة سياسة عامة، بدلا من تكرار أعمالها. وقال الرئيس إن الرئيسين المشاركين استمعا بإنصات إلى هذه المشورة، وأعرب عن شكره لهما على ريادتهما الفعالة.

132- وفي جلسته العاشرة، المنعقدة في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2010، استمع الفريق العامل إلى تقرير من السيد كاتيراس، الرئيس المشارك لفريق الاتصال، الذي قال إن المناقشات جرت على ما يرام في فريق الاتصال، وأنه الفريق أعد ورقة تشتمل على مشروع توصية لنظر الفريق العامل. غير أن هناك عدة مسائل لا تزال بدون حل وتساءل ما إذا كان الفريق العامل يرغب في أن ينظر في التوصية، بصيغتها الحالية، أو ما إذا كان يفضل أن يواصل فريق الاتصال حل المسائل المتعلقة قبل بحث الورقة.

133- ولاحظ الرئيس أن فريق الاتصال أحرز تقدما جيدا وطلب أن يواصل حل المسائل المتعلقة قبل أن يبحث الفريق العامل ورقة فريق الاتصال المتعلقة بالخطة الاستراتيجية للفترة بعد عام 2010.

مشروع مقرر بشأن بحث الغايات والأهداف الموجهة نحو تحقيق نتائج وما يرتبط بها من مؤشرات والنظر في تعديلها المحتمل للفترة بعد عام 2010

134- وفي جلسته الثامنة، المنعقدة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل أيضا مشروع مقرر قدمه الرئيس بشأن بحث الغايات والأهداف الموجهة نحو تحقيق نتائج وما يرتبط بها من مؤشرات والنظر في تعديلها المحتمل للفترة بعد عام 2010.

135- وأدلى ببيان ممثل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة.

136- وبعد المداخلة، أقر الفريق العامل مشروع المقرر بشأن بحث الغايات والأهداف الموجهة نحو تحقيق نتائج وما يرتبط بها من مؤشرات والنظر في تعديلها المحتمل للفترة بعد عام 2010، لإحالاته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.4.

137- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.4 بوصفه المقرر 7/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

مشروع مقرر بشأن تحديث وتنقيح الخطة الاستراتيجية للفترة بعد عام 2010

- 138- في جلسته الثانية عشرة، المنعقدة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع مقرر قدمه الرئيس المشارك لفريق الاتصال بشأن تحديث وتنقيح الخطة الاستراتيجية للفترة بعد عام 2010.
- 139- ولدى تقديمه مشروع المقرر، أعرب السيد فاضل، الرئيس المشارك لفريق الاتصال عن شكره للمشاركين في فريق الاتصال على عملهم الدؤوب وخاصة السيدة سارة بيرسون بيريه (سويسرا) على عملها في رئاسة مجموعة أصدقاء الرئيسين المشاركين المعنية بمهمة الخطة الاستراتيجية.
- 140- وأدلى ببيانات ممثلو أستراليا، والبرازيل، والكاميرون (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، وكندا، والصين، وكولومبيا، وجزر كوك، وإكوادور، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، وغابون، والهند، وإندونيسيا، واليابان، وليبيريا، وماليزيا، وملديف، والمكسيك، ونيوزيلندا، والنرويج، وبالاو (بالنيابة عن البلدان الجزرية في المحيط الهادئ)، وباراغواي، والفلبين، وجنوب أفريقيا وسويسرا.
- 141- وأدلى ببيان ممثل عن المنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي.
- 142- وبعد تبادل الآراء، طلب الرئيس إلى ممثلي كولومبيا والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، وماليزيا وبالاو والأطراف الأخرى المهتمة بالأمر التشاور معا لتسوية الاختلاف في الآراء بشأن الهدف 5 من الغايات الاستراتيجية والأهداف الرئيسية لعام 2020 في الخطة الاستراتيجية.
- 143- وفي جلسته الثالثة عشرة، المنعقدة في 28 أكتوبر/تشرين الأول 2010، استمع الفريق العامل إلى تقرير من السيد كاتيراس، الرئيس المشارك لفريق الاتصال، عن نتائج المشاورات غير الرسمية المتعلقة بأهداف الخطة الاستراتيجية. واستمع الفريق العامل أيضا إلى تقرير من السيدة بيريه عن مهمة الخطة الاستراتيجية.
- 144- وأدلى ببيانات ممثلو أستراليا، والبرازيل، والكاميرون (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، وكندا، والصين، وكولومبيا، وإكوادور، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، وغواتيمالا، والهند، واليابان، وكينيا، وماليزيا، والمكسيك، ونيوزيلندا، والنرويج، والفلبين، وجنوب أفريقيا، وسويسرا، وتايلند، وأوغندا (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية). وأدلى بيانان أيضا بالنيابة عن منظمة التنوع البيولوجي على حافة الانهيار والمنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي. وبعد تبادل الآراء، طلب الرئيس عقد جلسة لفريق اتصال غير رسمي لمواصلة النظر في مسألة الأهداف.
- 145- وفي جلسته الرابعة عشرة، المنعقدة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2010، استمع الفريق العامل إلى تقرير من الرئيس عن عمل فريق الاتصال غير الرسمي بشأن الهدف 20. وأشار الرئيس إلى عرض مجموعة متنوعة جدا من الآراء على فريق الاتصال. وقرئت مشاريع مقترحة من البرازيل والنرويج على الفريق العامل، واقترح الرئيس إحالة النصين باعتبارهما خيارين إلى الجلسة العامة.
- 146- وكان النص المقترح من ممثل البرازيل كما يلي: "بحلول عام 2020 بحد أقصى، تحقيق زيادة كبيرة من المستويات الحالية من الموارد المالية التي تم حشدتها لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2011-2020 من جميع المصادر، ومن خلال عملية موحدة ومتفق عليها، وصولا إلى 200 مليار دولار أمريكي على الأقل". وعرض ممثل إكوادور جملة تكميلية لإضافتها في نهاية المشروع المقترح من البرازيل وهي: "ويخضع الرقم المقترح إلى

التعديل لتغطية الفجوات استنادا إلى تقييم الاحتياجات التي تضطلع بها وتبلغ عنها الأطراف." وحظي المقترح المنقح بدعم من ممثلي الصين، وكينيا (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، والفلبين وجنوب أفريقيا.

147- وكان النص المقترح من ممثل النرويج كما يلي: "بحلول عام 2020، زيادة الموارد (المالية والبشرية والتقنية) المخصصة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية على الأقل وفقا للغايات المحددة في استراتيجية حشد الموارد." وحظي النص المقترح بدعم من ممثل اليابان.

148- وبعد تبادل للآراء، عرض ممثل عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، مشروعاً ثالثاً للهدف 20 "بحلول عام 2020، زيادة الموارد (المالية والبشرية والتقنية) المخصصة لتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي وخطتها الاستراتيجية للفترة 2011-2020 زيادة كبيرة من جميع الموارد، بما فيها الآليات المالية الابتكارية من خلال عملية موحدة ومتفق عليها ومقارنة بخط أساس متفق عليه". وحظي النص المقترح بدعم من ممثل كندا.

149- وأيد ممثلاً أستراليا واليابان النهج الذي اتخذته مقترحي الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والنرويج.

150- وفي جلسته الرابعة عشرة، المنعقدة في 28 أكتوبر/تشرين الأول 2010، أقر الفريق العامل مشروع المقرر بشأن تحديث وتنقيح الخطة الاستراتيجية للفترة بعد عام 2010، بصيغته المعدلة شفهيًا، لإحالة إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.44.

151- وفي الجلسة الخامسة عشرة للفريق العامل، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، قال الرئيس إنه بالنظر إلى استمرار الاهتمام بالنظر في المزيد من الخيارات، يتعين على الأطراف المهتمة بالأمر أن تواصل التشاور بشكل غير رسمي وأن تقدم نتائجها إلى الجلسة العامة عند بحثها لمشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.44.

152- وفي الجلسة السادسة عشرة للفريق العامل، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، قال السيد فين كاتيراس إن فريق الاتصال غير الرسمي عقد جلستين. وفي هاتين الجلستين، ناقش فريق الاتصال الأهداف 5 و11 و14 وأجرى مناقشة أولية بشأن الهدف 16. غير أن الفريق لم يتمكن من مناقشة الهدف 20 والفقرة 22. وقال السيد كاتيراس إنه على الرغم من إحراز تقدم جيد في المناقشات، إلا أن هناك عدد من القضايا لم تسو. وبناءً عليه، فإن التقرير الذي سيقدمه إلى الجلسة العامة سيكون بصفته كميسر لفريق الاتصال غير الرسمي وليس بالنيابة عن فريق الاتصال.

153- وفي الجلسة السابعة عشرة للفريق العامل، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، قال السيد فين كاتيراس إن فريق الاتصال غير الرسمي عقد جلسة أخرى لمناقشة الصيغة المحتملة للأهداف 5 و11 و14 فضلاً عن الصيغة الجديدة للهدف 20. وقال إن المناقشات تطرقت للأهداف كحزمة، وبما أن الهدف 16 لم يكن جزءاً مهماً من الحزمة، فلم يناقش مرة أخرى. وقدم أيضاً صيغة جديدة لمهمة الخطة الاستراتيجية. وذكر الفريق العامل بأنه سيقدم الصيغة الجديدة إلى الجلسة العامة، عند النظر في بحث مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.44 بصفته الميسر لفريق الاتصال غير الرسمي وليس بالنيابة عن فريق الاتصال.

154- واقترح ممثل ماليزيا أن الهدف 16 ينبغي أن يستخدم عام 2015 بدلاً من عام 2020.

- 155- وأعرب الرئيس عن شكره لفريق الاتصال على عمله الدؤوب في بحث الصيغة الجديدة لمشروع المقرر.
- 156- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.44. وبناء على دعوة من السيد داماسو لونا، رئيس الفريق العامل الثاني، قدم السيد فين كاتيراس بعض التغييرات على النص نتيجة للمشاورات غير الرسمية.
- 157- واعتمد مشروع المقرر، بصيغته المعدلة شفهيًا. وبعد النظر المماثل لمشاريع المقررات UNEP/CBD/COP/10/L.43، و UNEP/CBD/COP/10/L.45، و UNEP/CBD/COP/10/L.46، اعتمد مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.44، بصيغته المعدلة، بوصفه المقرر 6/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

مشروع مقرر حول عقد الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي 2011-2020

- 158- في جلسته الثامنة، المنعقدة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل الثاني أيضا مشروع مقرر مقدم من الرئيس حول عقد الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي 2011-2020، ووافق عليه لإحالاته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.20.
- 159- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.20 بوصفه المقرر 8/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

البند 4-3 عمليات الاتفاقية وبرنامج العمل المتعدد السنوات

- 160- بحث الفريق العامل الثاني البند 4-3 من جدول الأعمال في جلسته الثانية، المنعقدة في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2010. واقترح الرئيس، لدى النظر في هذا البند، أن يبدأ الفريق العامل أولا بالنظر في مسألة برنامج العمل المتعدد السنوات، بما في ذلك وتيرة انعقاد الاجتماعات والتقارير الوطنية الخامسة. وأن ينظر الفريق العامل بعد ذلك في التفاعل بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي، وخدمات النظام الإيكولوجي ورفاه الإنسان، وسبل ووسائل تحسين فعالية الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية والقضايا الجديدة والناشئة، ثم يتبعها النظر في المقررات الصادرة في الاجتماعين الخامس والسادس لمؤتمر الأطراف التي يتعين سحبها.

- 161- ولدى نظره في هذا البند، كان أمام الفريق العامل مذكرات من الأمين التنفيذي بشأن برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2010-2020 فضلا عن وتيرة انعقاد اجتماعات مؤتمر الأطراف (UNEP/CBD/COP/10/10) وAdd.1؛ ومشروع مبادئ توجيهية للتقارير الوطنية الخامسة (UNEP/CBD/COP/10/11)؛ ومذكرة من الأمين التنفيذي بشأن التفاعل بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي، وخدمات النظام الإيكولوجي ورفاه الإنسان (UNEP/CBD/COP/10/12)؛ فضلا عن التوصيات الصادرة عن الفريق العامل المعني باستعراض التنفيذ 4/3 بشأن التفاعل بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي، وخدمات النظام الإيكولوجي ورفاه الإنسان والنظر في نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية، و6/3 بشأن برنامج العمل المتعدد السنوات للاتفاقية للفترة 2011-2020 ووتيرة انعقاد الاجتماعات، و7/3 بشأن الإبلاغ الوطني: استعراض الخبرات والمقترحات للتقرير الوطني الخامس الصادرة عن الفريق العامل المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية، والتوصيتين الصادرتين عن

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية 17/14 بشأن السبل والوسائل لتحسين فعالية الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية و 16/14 بشأن القضايا الجديدة والناشئة (UNEP/CBD/COP/10/1/Add.2/Rev.1)؛ فضلا عن مشروع مقرر أعده الأمين التنفيذي بشأن سحب المقررات (UNEP/CBD/COP/10/1/Add.2/Rev.1). وكان أمامه أيضا، كوثقتين إعلاميتين، مقترحات بشأن سحب المقررات الصادرة عن مؤتمر الأطراف في اجتماعيه الخامس والسادس: مقترحات من الأمين التنفيذي عملا بالمقرر 29/9 بشأن عمليات الاتفاقية (UNEP/CBD/COP/10/INF/1/Rev.1)، فضلا عن مشروع دليل مرجعي أولي للتقرير الوطني الخامس (UNEP/CBD/COP/10/INF/19).

ألف - برنامج العمل المتعدد السنوات بما فيه وتيرة انعقاد

اجتماعات مؤتمر الأطراف وتنظيم عمله

باء - التقارير الوطنية الخامسة

162 - تم بحث البنود الفرعية المتعلقة ببرنامج العمل المتعدد السنوات، بما في ذلك وتيرة انعقاد الاجتماعات وتنظيم عمل مؤتمر الأطراف والتقارير الوطنية الخامسة في الجلسة الثانية للفريق العامل، المنعقدة في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2010.

163 - وأدلى ببيانات ممثلو أستراليا، والبوسنة، والهرسك، والبرازيل، والكاميرون (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، وكندا، والصين، وكولومبيا، وكوبا، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، وغرينادا، والهند، واليابان، وماليزيا، والمكسيك، ونيوزيلندا، والنرويج، والفلبين، والاتحاد الروسي، وسانت لوسيا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وأدلى ببيان أيضا ممثل عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وأدلى ببيانات كذلك ممثلا مجتمع حفظ التنوع البيولوجي والمجتمع الدولي من أجل استعادة النظم الإيكولوجية.

164 - وفي الجلسة الثالثة للفريق العامل، أدلى ببيانات أيضا ممثلو بالاو، وبابوا غينيا الجديدة (بالنيابة عن الدول الجزرية في المحيط الهادئ) وساموا. وبعد تبادل الآراء، قال الرئيس إنه سيعيد مشروع توصيات منقح لنظر الفريق العامل.

مشروع توصية مقدم من الرئيس بشأن برنامج عمل الاتفاقية المتعدد السنوات في

الفترة 2011-2020 وتيرة انعقاد اجتماعات مؤتمر الأطراف وتنظيم عمله

165 - وفي جلسته السابعة، المنعقدة في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع توصية قدمه الرئيس بشأن برنامج عمل الاتفاقية المتعدد السنوات للفترة 2011-2020 وتيرة انعقاد اجتماعات مؤتمر الأطراف وتنظيم عمله.

166 - وأدلى ببيانات ممثلو أستراليا، وبنن، وبوركينا فاسو، وكندا، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، وجورجيا، واليابان، والأردن، وملايو، وماليزيا، والمكسيك، وجنوب أفريقيا، وتايلند، وأوكرانيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

167 - وبعد تبادل الآراء، قال الرئيس إن المناقشة ستستمر في الجلسة القادمة للفريق العامل.

168- وفي جلسته الثامنة، المنعقدة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010، واصل الفريق العامل مناقشته لمشروع المقرر حسبما قدمه الرئيس بشأن برنامج عمل الاتفاقية المتعدد السنوات للفترة 2011-2020 ووتيرة انعقاد الاجتماعات وتنظيم عمل مؤتمر الأطراف. وأدلى ببيانات ممثلو البرازيل وكندا وباراغواي وتايلند.

169- وبعد تبادل الآراء، قال الرئيس إنه لا تزال هناك مسائل لم تسو وترد بين أقواس معقوفة وإنه يمكن إضافة حاشية فيما يتعلق بعدد البنود التي ستنتظر فيها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية تنتظر فيها خلال فترة ما بين الدورات. وعلى أساس هذا الفهم، أقر الفريق العامل مشروع المقرر بشأن برنامج عمل الاتفاقية المتعدد السنوات للفترة 2011-2020 ووتيرة انعقاد اجتماعات مؤتمر الأطراف وتنظيم عمله، بصيغته المعدلة شفهيًا، لإحالاته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.8.

170- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.8، بصيغته المعدلة شفهيًا، بوصفه المقرر 9/10. ويرد نص المقرر على النحو المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

مشروع توصية مقدم من الرئيس بشأن الإبلاغ الوطني: استعراض الخبرات ومقترحات للتقرير الوطني الخامس

171- وفي جلسته السابعة، المنعقدة في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل أيضًا مشروع توصية قدمه الرئيس بشأن الإبلاغ الوطني: استعراض الخبرات ومقترحات للتقرير الوطني الخامس. وأدلى ببيانات ممثلو كندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والعراق، والأردن، وليبيريا ونيوزيلندا. وبعد تبادل الآراء، قال الرئيس إنه سيعد مشروع مقرر منقحًا لنظر الفريق العامل.

172- وفي جلسته الثامنة، المنعقدة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل أيضًا مشروع المقرر المنقح الذي قدمه الرئيس بشأن الإبلاغ الوطني: استعراض الخبرات والمقترحات المتعلقة بالتقارير الوطنية الخامسة. وأدلى ببيانات ممثلو البرازيل والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة. وبعد المداخلات، قال الرئيس إنه سيعد تنقيح آخر لمشروع مقرر لنظر الفريق العامل.

173- وفي جلسته التاسعة، المنعقدة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع المقرر المنقح بصيغته المقدمة من الرئيس. وأدلى ببيانات ممثلو جمهورية إيران الإسلامية والمكسيك. وأقر الفريق العامل مشروع المقرر بشأن الإبلاغ الوطني: استعراض الخبرات ومقترحات للتقارير الوطنية الخامسة، بصيغته المعدلة شفهيًا، لإحالاته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.10.

174- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.10 بوصفه المقرر 10/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

**جيم - التفاعل بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي
وخدمات النظام الإيكولوجي ورفاه الإنسان**

**دال - السبل والوسائل لتحسين فعالية الهيئة الفرعية
للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية**

هاء - القضايا الجديدة والناشئة

175- بحث الفريق العامل في جلسته الثانية، المنعقدة في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2010، البنود الفرعية المتعلقة بالتفاعل بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي ورفاه الإنسان والسبل والوسائل لتحسين فعالية الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، والقضايا الجديدة والناشئة.

176- وفي الجلسة الثانية للفريق العامل، أدلى ببيانات ممثلو أستراليا، والبرازيل، والكاميرون، وكندا، والصين، وكولومبيا، وكوبا، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والاتحاد الروسي، والهند، واليابان، ونيوزيلندا، والنرويج، والفلبين، وجنوب أفريقيا (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، وسانت لوسيا وتايلند. وأدلى ببيان أيضا بالنيابة عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وأدلى ببيان أيضا ممثلو EcoNexus، ومجتمع حفظ التنوع البيولوجي والمجتمع الدولي من أجل استعادة النظم الإيكولوجية.

177- وفي الجلسة الثالثة للفريق العامل، المنعقدة في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2010، أدلى ببيانات أيضا ممثلو المكسيك والنرويج وبالاو، وبابوا غينيا الجديدة (بالنيابة عن الدول الجزرية في المحيط الهادئ)، والفلبين وساموا. كما أدلى ببيان بالنيابة عن مجتمع حفظ التنوع البيولوجي والمجتمع الدولي من أجل استعادة النظم الإيكولوجية. وبعد تبادل الآراء، قال الرئيس إنه سيعد مشروع توصيات متفحا لنظر الفريق العامل.

**مشروع مقرر بشأن التفاعل بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي، وخدمات
النظام الإيكولوجي ورفاه الإنسان والنظر في نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية**

178- في جلسته العاشرة، المنعقدة في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع مقرر قدمه الرئيس بشأن التفاعل بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي، وخدمات النظام الإيكولوجي ورفاه الإنسان والنظر في نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية. وأدلى ببيانات ممثلو البرازيل وجمهورية فنزويلا البوليفارية (بالنيابة عن التحالف البوليفاري)، وكندا، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، وغانا، وإندونيسيا، واليابان، وكينيا، ومالي، والمكسيك، ونيوزيلندا، والنرويج، وجمهورية كوريا، وسويسرا وأوغندا. وأدلى ببيان أيضا ممثل اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة.

179- وأقر الفريق العامل مشروع المقرر بشأن التفاعل بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي، وخدمات النظام الإيكولوجي ورفاه الإنسان والنظر في نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية، بصيغته المعدلة شفهيًا، لإحالاته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.25.

180- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.25 بوصفه المقرر 11/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

مشروع مقرر بشأن سبل ووسائل تحسين فعالية الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية

181- في جلسته الحادية عشرة، المنعقدة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع مقرر قدمه الرئيس بشأن سبل ووسائل تحسين فعالية الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية. وأدلى ببيانات ممثلو بوليفيا، وكندا، والصين، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والمكسيك، والنرويج وأوغندا. وأقر الفريق العامل مشروع المقرر بشأن سبل ووسائل تحسين فعالية الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، لإحالاته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.27.

182- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.27 بوصفه المقرر 12/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

مشروع مقرر بشأن القضايا الجديدة والناشئة

183- وفي جلسته الثامنة، المنعقدة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل أيضا مشروع مقرر قدمه الرئيس بشأن القضايا الجديدة والناشئة. وأدلى ببيان ممثلو البرازيل وكندا وأوكرانيا والولايات المتحدة.

184- وفي الجلسة التاسعة للفريق العامل، المنعقدة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010، أدلى ببيانات أيضا ممثلو البرازيل وكندا والمكسيك. وقرر الرئيس تأجيل النظر في هذا البند حتى جلسة تالية للفريق العامل ريثما تنتهي المناقشة حول القضايا ذات الصلة في الفريق العامل الأول.

185- وفي جلسته العاشرة، المنعقدة في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2010، واصل الفريق العامل مناقشته لمشروع المقرر الذي قدمه الرئيس بشأن القضايا الجديدة والناشئة. وأدلى ببيانات ممثلو البرازيل، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والمكسيك. وأقر الفريق العامل مشروع المقرر بشأن القضايا الجديدة والناشئة، لإحالاته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.26.

186- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.26 بوصفه المقرر 13/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

واو - سحب المقررات

187- وفي الجلسة الثالثة للفريق العامل، المنعقدة في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2010، تم بحث البند الفرعي المتعلق بسحب مقررات مؤتمر الأطراف. وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والهند والمكسيك. وبعد تبادل الآراء، قال الرئيس إنه سيعيد مشروع توصية منقحا كيما يستعرضه الفريق العامل.

مشروع مقرر بشأن سحب المقررات

188- في الجلسة الثامنة للفريق العامل، المنعقدة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع مقرر بشأن سحب المقررات، مقدم من الرئيس. وأدلى ببيانات ممثلو البرازيل والنرويج.

189- وبعد تبادل الآراء، أقر الفريق العامل مشروع المقرر بشأن سحب المقررات، لإحالاته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.37.

190- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.37 بوصفه المقرر 14/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

البند 4-4 استراتيجية حشد الموارد

191- بحث الفريق العامل الثاني البند 4-4 من جدول الأعمال في جلسته الثالثة، المنعقدة في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2010. ولدى نظره في هذا البند، كان أمام الفريق العامل التوصيتين 8/3 بشأن الأنشطة والمبادرات الملموسة التي تشمل الأهداف القابلة للقياس و/أو المؤشرات لبلوغ الغايات الاستراتيجية الواردة في استراتيجية حشد الموارد و9/3 بشأن خيارات السياسات العامة بخصوص الآليات المالية الابتكارية الصادرتين عن الفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية، فضلا عن عناصر مشروع مقررين أحدهما الأمين التنفيذي بشأن استراتيجية حشد الموارد وبشأن المسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية (UNEP/CBD/COP/10/1/Add.2/Rev.1)، واستعراض تنفيذ استراتيجية حشد الموارد لدعم الأهداف الثلاثة للاتفاقية للفترة 2008-2015 (الغايات 1 و3 و4 و6 و8) (UNEP/CBD/COP/10/13). كما كان أمامه، كوثائق إعلامية، مذكرات من الأمين التنفيذي بشأن: الآليات المالية الابتكارية: تقرير مبادرة آلية التنمية الخضراء لعام 2010 (UNEP/CBD/COP/10/INF/15)، وتقرير الرصد العالمي، (طبعة تجريبية)، لعام 2010؛ وحالة واتجاهات التمويل من أجل التنوع البيولوجي (UNEP/CBD/COP/10/INF/22)، وتقرير مبادرة آلية التنمية الخضراء: نحو آلية تمويل قائمة على السوق لدعم التنوع البيولوجي والتنمية (UNEP/CBD/COP/10/INF/28).

192- وأدلى ببيانات ممثلو أستراليا، وبوليفيا، والبرازيل، وكندا، والصين، وكولومبيا، وكوبا، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، وغامبيا، والهند، وإندونيسيا، واليابان، وكينيا، وماليزيا، وملاوي، والمكسيك، ونيوزيلندا، والنرويج، وجنوب أفريقيا، والفلبين، وسويسرا، وتايلند، وتيمور ليشتي، وتونس، وأوغندا (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية).

193- وأدلى ببيان أيضا ممثل من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

194- وأدلى ببيانين كذلك ممثلا EcoNexus والمنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي.

195- وبعد تبادل الآراء، طلب الرئيس إلى السيد م.ف. فاروقي (الهند) والسيد روبرت لامب (سويسرا) أن ينسقا المشاورات القادمة تحت هذا البند من جدول الأعمال، فضلا عن القضايا تحت البند 4-10 من جدول الأعمال، وأن يقدمتا تقريرا عن ذلك إلى الفريق العامل.

196- وفي جلسته السابعة، المنعقدة في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2010، استمع الفريق العامل إلى تقرير من السيد فاروقي، الرئيس المشارك لفريق الاتصال المعني بالموارد المالية والآلية المالية، أشار فيه إلى أن المناقشات لم تنته بعد، وطلب المزيد من الوقت. وأعرب الرئيس عن شكره للرئيسين المشاركين لفريق الاتصال على عملهما وطلب إليهما أن يقدمتا تقريرا عن النتائج في الموعد المحدد.

197- وفي جلسته الثامنة، المنعقدة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010، استمع الفريق العامل إلى تقرير من السيد لامب، الرئيس المشارك لفريق الاتصال المعني بالموارد المالية والآلية المالية، الذي قال فيه إن المناقشات

لم تنته بعد وطلب المزيد من الوقت. وأعرب الرئيس عن شكره للرئيسين المشاركين لفريق الاتصال على عملهما وطلب إليهما أن يقدموا تقريراً عن النتائج في الموعد المحدد.

198- وفي جلسته العاشرة، المنعقدة في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2010، استمع الفريق العامل إلى تقرير من السيد فارروقي، الرئيس المشارك لفريق الاتصال المعني بالموارد المالية والآلية المالية، الذي قال فيه إن مجموعة أصدقاء الرئيسين المشاركين، التي يعمل السيد كيفين لوف (أستراليا) كميسر، تواصل مناقشاتها. ولاحظ الرئيس أن فريق الاتصال أحرز تقدماً طيباً وطلب أن يواصل حل المسائل المعلقة قبل أن يبحث الفريق العامل توصيات فريق الاتصال المعني بالموارد المالية والآلية المالية.

199- وفي جلسته الثانية عشرة، المنعقدة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2010، استمع الفريق العامل إلى تقرير من السيد لامب، الرئيس المشارك لفريق الاتصال المعني بالموارد المالية والآلية المالية، قال فيه إنه تحقق تقدم طيب في مناقشة المؤشرات والأهداف الواردة في استراتيجية حشد الموارد لدعم تحقيق أهداف الاتفاقية الثلاثة. وأشار السيد لامب إلى أن هناك ورقة غير رسمية متاحة للفريق العامل تشتمل على نتائج مداولات فريق الاتصال. وأعرب الرئيس عن شكره للرئيسين المشاركين على عملهما الدؤوب وطلب إلى المشاركين النظر في الورقة غير الرسمية المقدمة من الرئيسين المشاركين لفريق الاتصال.

200- وفي جلسته الثالثة عشرة، المنعقدة في 28 أكتوبر/تشرين الأول 2010، استمع الفريق العامل إلى تقرير من السيد لامب، الرئيس المشارك لفريق الاتصال المعني بالموارد المالية والآلية المالية، قال فيه إن فريق الاتصال عقد عدة جلسات لمناقشة استراتيجية حشد الموارد. وأضاف أنه أنشأ أيضاً مجموعة أصدقاء الرئيسين المشاركين، عمل فيه السيد كيفين لوف (أستراليا) كميسر، للتركيز على مؤشرات رصد تنفيذ استراتيجية حشد الموارد والأهداف لرصد تنفيذها. وأشار إلى أن هذه المجموعة تتألف من ممثلي 12 بلداً، وأعرب عن شكره الخاص لممثلي بوليفيا والبرازيل والصين وكينيا ونيوزيلندا والنرويج والفلبين، فضلاً عن السيد لاف، للمساعدة في تسوية القضايا المتعلقة بالأهداف والمؤشرات.

201- وأعرب الرئيس عن شكره لكل من السيد لامب والسيد فارروقي على عملهما الدؤوب في تنسيق المناقشات وطلب إلى المشاركين النظر في مشاريع المقررات التي أعدها الرئيسان المشاركان بشأن استراتيجية حشد الموارد.

مشروع مقرر بشأن الأنشطة والمبادرات الملموسة التي تشمل الأهداف القابلة للقياس و/أو المؤشرات لبلوغ الغايات الاستراتيجية الواردة في استراتيجية حشد الموارد وبشأن مؤشرات لرصد تنفيذ الاستراتيجية

202- في جلسته الرابعة عشرة، المنعقدة في 28 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع مقرر بشأن الأنشطة والمبادرات الملموسة التي تشمل الأهداف القابلة للقياس و/أو المؤشرات لبلوغ الغايات الاستراتيجية الواردة في استراتيجية حشد الموارد وبشأن مؤشرات لرصد تنفيذ الاستراتيجية، مقدم من الرئيسين المشاركين لفريق الاتصال المعني بالموارد المالية والآلية المالية.

203- وأدلى ببيانات ممثلو أستراليا، وبوليفيا، البرازيل، وكندا، والصين، وكولومبيا، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، واليابان، وكينيا (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، والمكسيك، والنرويج والفلبين.

204- وأعرب ممثل إكوادور عن رغبته في أن يُسجل في التقرير أن البلدان النامية هي التي تطلب جداول زمنية ضيقة لحل مشكلة فقدان التنوع البيولوجي وتلتزم تماماً بوقف فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2020.

205- وبعد تبادل الآراء، طلب الرئيس إلى ممثلي أستراليا، والبرازيل، والصين، وإكوادور، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، وكينيا، والنرويج، والفلبين تشكيل فريق اتصال لمواصلة مناقشة مسألة الأهداف والمؤشرات.

206- وفي الجلسة الخامسة عشرة للفريق العامل، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، أدلى ببيانات ممثلو أستراليا والبرازيل وكندا والصين والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، ونيوزيلندا والنرويج والفلبين وسويسرا. وبعد تبادل الآراء، أنشأ الرئيس فريق اتصال مفتوح العضوية لمواصلة المداوالات المتعلقة بهذه القضية، وطلب إلى السيد ماكسيميليانو أرينزو (البرازيل) العمل كميسر.

207- وفي الجلسة السادسة عشرة للفريق العامل، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، قال السيد أرينزو إن فريق الاتصال المفتوح العضوية أوشك على تسوية القضايا المعقدة وطلب المزيد من الوقت. وأعرب الرئيس عن شكره لفريق الاتصال المفتوح العضوية، وطلب إلى الميسر أن يقدم تقريراً عن النتائج في الموعد المحدد.

208- وفي جلسته السابعة عشرة، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، وافق الفريق العامل على إحالة مشروع المقرر بشأن الأنشطة والمبادرات الملموسة التي تشمل الأهداف القابلة للقياس و/أو المؤشرات لبلوغ الغايات الاستراتيجية الواردة في استراتيجية حشد الموارد وبشأن مؤشرات لرصد تنفيذ الاستراتيجية إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.45.

209- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.45. وبناء على دعوة من رئيس الفريق العامل الثاني، قدم السيد كيفين لاف من أستراليا، بعض المقترحات على النص الناتجة عن المشاورات غير الرسمية. وأدلى ببيانات ممثلو بوليفيا (متحدثاً أيضاً بالنيابة عن إكوادور) والبرازيل، وكوبا، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، وناميبيا (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية) وأوروغواي. وأعرب مؤتمر الأطراف عن اتفاقه على نص مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.45، بصيغته المعدلة شفهيًا. وبعد النظر المماثل لمشاريع المقترحات UNEP/CBD/COP/10/L.43، و UNEP/CBD/COP/10/L.44، و UNEP/CBD/COP/10/L.46، و UNEP/CBD/COP/10/L.45، اعتمد مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.45، بصيغته المعدلة، بوصفه المقرر 3/10. ويرد نص المقرر المعتمد، بصيغته المعدلة شفهيًا، في المرفق بالتقرير الحالي.

مشروع مقرر بشأن خيارات السياسات بخصوص الآليات المالية الابتكارية

210- وفي جلسته الخامسة عشرة، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع مقرر بشأن خيارات السياسات بخصوص الآليات المالية الابتكارية، مقدم من الرئيسين المشاركين لفريق الاتصال المعني بحشد الموارد. وأدلى ببيانات ممثلو أستراليا، وبوليفيا، والبرازيل، وكندا، وكوبا، وإكوادور (بالنيابة عن التحالف البوليفاري)، والاتحاد الأوروبي بالنيابة عن دوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، واليابان، ونيوزيلندا، والنرويج، والفلبين والاتحاد الروسي.

211- وأشارت ممثلة بوليفيا إلى أنها ترغب في أن يُسجل في تقرير الاجتماع أنها قدمت اقتراحاً للنص أشتمل على إشارة إلى مؤتمر شعوب العالم المعني بتغير المناخ وحقوق كوكب الأرض الأم في الفقرتين 2 و 3 من مشروع المقرر. وبعد تبادل الآراء، أنشأ الرئيس فريق اتصال مفتوح العضوية لمواصلة المداوالات حول خيارات السياسات بخصوص الآليات المالية الابتكارية وتقديم تقرير عن النتائج في الموعد المحدد.

212- وفي جلسته السابعة عشرة، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، وافق الفريق العامل على إحالة مشروع المقرر بشأن خيارات السياسات بخصوص الآليات المالية الابتكارية إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.46.

213- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.46. وأدلى ببيانات ممثلو أستراليا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكوبا. ونتيجة لعدم توافق الآراء، اتفق على سحب مشروع المقرر.

البند 4-5 التعاون العلمي والتقني وآلية غرفة تبادل المعلومات

214- بحث الفريق العامل الثاني البند 4-5 من جدول الأعمال في جلسته الرابعة، المنعقدة في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2010. ولدى نظره في هذا البند، كان أمام الفريق العامل مذكرة من الأمين التنفيذي عن التعاون العلمي والتقني وغرفة تبادل المعلومات: تنفيذ الخطة الاستراتيجية لآلية غرفة تبادل المعلومات (UNEP/CBD/COP/10/15) فضلا عن مشروع مقرر بشأن آلية غرفة تبادل المعلومات والتعاون العلمي والتقني الذي أعده الأمين التنفيذي (UNEP/CBD/COP/10/1/Add.2/Rev.1). كما كان أمامه، كوثائق إعلامية، مذكرات من الأمين التنفيذي عن: التعاون العلمي والتقني وغرفة تبادل المعلومات: تقرير عن أنشطة برامج عمل الفترة 2006-2008 (UNEP/CBD/COP/10/INF/5)، وتقرير عن أنشطة شراكة آلية غرفة تبادل المعلومات البلجيكية في الفترة 2008-2010 (UNEP/CBD/COP/10/INF/6)، وإنشاء غرفة تبادل المعلومات واستكمال التطويرات في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا (UNEP/CBD/COP/10/INF/7).

215- وأدلى ببيانات ممثلو البرازيل، وبوركينا فاسو، وكندا، والصين، والكونغو، وكوبا، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والهند، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، واليابان، والأردن، وكينيا، وماليزيا، والمغرب، والنيجر، والفلبين، وجمهورية كوريا، وساموا، والمملكة العربية السعودية، والسنغال، وتونس، واليمن، وزامبيا (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية). وبعد تبادل الآراء، قال الرئيس إنه سيعيد مشروع توصية منقحة لنظر الفريق العامل.

مشروع مقرر بشأن التعاون العلمي والتقني وآلية غرفة تبادل المعلومات

216- وفي جلسته الثامنة، المنعقدة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع مقرر قدمه الرئيس بشأن التعاون العلمي والتقني وآلية غرفة تبادل المعلومات. وأدلى ببيانات ممثلو البرازيل، وبوركينا فاسو، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة. وبعد تبادل الآراء، أقر الفريق العامل مشروع المقرر بشأن التعاون العلمي والتقني وآلية غرفة تبادل المعلومات، بصيغته المعدلة شفهيًا، لإحالته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.5.

217- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.5 بوصفه المقرر 15/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

البند 4-6 نقل التكنولوجيا والتعاون فيها

218- بحث الفريق العامل الثاني البند 4-6 من جدول الأعمال في جلسته الرابعة، المنعقدة في 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2010. ولدى نظره في هذا البند، كان أمام الفريق العامل التوصية 11/3 الصادرة عن الفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية بشأن مواصلة النظر في مبادرة تكنولوجيا التنوع البيولوجي المقترحة (UNEP/CBD/COP/10/1/Add.2)؛ ونقريـر مرحلي عن القضايا المشتركة بين القطاعات (UNEP/CBD/COP/10/21).

219- وأدلى ببيانات ممثلو البحرين، والبرازيل، وكندا، والصين، وكولومبيا، وكوبا، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والهند، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، واليابان، والأردن، ولبنان، وليبيريا، وماليزيا، ومالي، والمكسيك، وباكستان، والفلبين، وسنغافورة، وجنوب أفريقيا، وسويسرا، وأوغندا، وزامبيا (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية).

220- وبعد تبادل الآراء، قال الرئيس إنه سيعيد مشروع توصية منقحا لنظر الفريق العامل.

مشروع مقرر بشأن نقل التكنولوجيا والتعاون فيها

221- في جلسته الثامنة، المنعقدة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع مقرر قدمه الرئيس بشأن نقل التكنولوجيا والتعاون فيها.

222- وأدلى ببيانات ممثلو كندا، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والأردن، وأوغندا.

223- وأقر الفريق العامل مشروع المقرر بشأن نقل التكنولوجيا والتعاون فيها، بصيغته المعدلة، لإحالته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.3.

224- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.3، بصيغته المعدلة شفويا، بوصفه المقرر 16/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

البند 4-7 الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات

225- بحث الفريق العامل الثاني البند 4-7 من جدول الأعمال في جلسته السادسة، المنعقدة في 21 أكتوبر/ تشرين الأول 2010. ولدى نظره في هذا البند، كان أمام الفريق العامل التوصية 8/14 الصادرة عن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية بشأن مقترحات لتحديث الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات 2010-2020 (UNEP/CBD/COP/10/1/Add.2/Rev.1)؛ ومذكرة من الأمين التنفيذي عن الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات: المبرر التقني وتبرير التحديث والمراحل الرئيسية والمؤشرات المقترحة (UNEP/CBD/COP/10/19).

226- وأدلى ببيانات ممثلو الأرجنتين، وأستراليا، وبنن، والبرازيل، وكندا، والصين وكوستاريكا والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، وغانا، وغواتيمالا، والهند، وإندونيسيا، واليابان، وكينيا (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، وماليزيا، والمكسيك، ونيوزيلندا، والفلبين، وجمهورية كوريا، وسنغافورة، وجنوب أفريقيا، وتيمور-ليشتي، وأوغندا، وزمبابوي.

- 227- وأدلى ببيان أيضا ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.
- 228- وأدلى ببيان كذلك ممثل المنظمة الدولية لحفظ الحدائق النباتية وبالتشارك بالنيابة عن شبكة رصد الاتجار بالحيوانات البرية (TRAFFIC) والصندوق العالمي للحياة البرية.
- 229- وبعد تبادل الآراء، قال الرئيس إنه سيعيد مشروع توصية منقحا لنظر الفريق العامل.
- مشروع مقرر بشأن اقتراحات لإجراء تحديث موحد للاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات**
- 230- في جلسته التاسعة، المنعقدة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع مقرر قدمه الرئيس بشأن اقتراحات لإجراء تحديث موحد للاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات.
- 231- وأدلى ببيانات ممثلو البرازيل، وبوركينا فاسو، وكولومبيا، وكوستاريكا، وإثيوبيا، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، وغواتيمالا، والهند، والأردن، ولبنان، وملاوي، وماليزيا، والمكسيك، والفلبين، والاتحاد الروسي، وسنغافورة، وسويسرا وتايلند.
- 232- وبعد تبادل الآراء، أقر الفريق العامل مشروع المقرر بشأن الاقتراحات لإجراء تحديث موحد للاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات، بصيغته المعدلة شفهيًا، لإحالته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.19.
- 233- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.19، بصيغته المعدلة شفهيًا، بوصفه المقرر 17/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

البند 4-8 الاتصال والتثقيف والتوعية العامة والسنة الدولية للتنوع البيولوجي

- 234- بحث الفريق العامل الثاني البند 4-8 من جدول الأعمال في جلسته الرابعة، المنعقدة في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2010. ولدى نظره في هذا البند، كان أمام الفريق العامل مذكرتان من الأمين التنفيذي عن الاتصال والتثقيف والتوعية العامة والسنة الدولية للتنوع البيولوجي (UNEP/CBD/COP/10/16) وعن التعاون مع الاتفاقيات والمنظمات والمبادرات الدولية الأخرى (UNEP/CBD/COP/10/17)، فضلًا عن مشروع مقرر أعده الأمين التنفيذي بشأن الاتصال والتثقيف والتوعية العامة والسنة الدولية للتنوع البيولوجي (UNEP/CBD/COP/10/1/Add.2/Rev.1). وكان أمامه أيضًا، كوثائق إعلامية، مذكرات من الأمين التنفيذي بشأن: إعداد مؤشر التنوع البيولوجي للمدن - أداة تقييم من أجل المدن (UNEP/CBD/COP/10/INF/4) وتقرير مرحلي عن مبادرة اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن المدن والسلطات المحلية والتنوع البيولوجي (UNEP/CBD/COP/10/INF/8).

- 235- وأدلى ببيانات ممثلو أستراليا، البحرين، بوروندي، الكاميرون (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، كندا، الصين، الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، فيجي، اليابان، الأردن، كينيا، لبنان، ماليزيا، موريتانيا، المغرب (بالنيابة عن المجموعة العربية)، موزامبيق، بيرو، السنغال، سنغافورة، والجمهورية العربية السورية.
- 236- وأدلى ببيانين أيضًا ممثلًا المنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي والشبكة المدنية اليابانية المعنية باتفاقية التنوع البيولوجي.

237- وبعد تبادل الآراء، قال الرئيس إنه سيعيد مشروع توصية منقحا لنظر الفريق العامل.

مشروع مقرر بشأن الاتصال والتثقيف والتوعية العامة والسنة الدولية للتنوع البيولوجي

238- في جلسته الثامنة، المنعقدة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع مقرر قدمه الرئيس بشأن الاتصال والتثقيف والتوعية العامة والسنة الدولية للتنوع البيولوجي.

239- وأدى بيانين ممثلا للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، وتايلند.

240- وبعد تبادل الآراء، أقر الفريق العامل مشروع المقرر بشأن الاتصال والتثقيف والتوعية العامة والسنة الدولية للتنوع البيولوجي، بصيغته المعدلة شفهيًا، لإحالاته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.32.

241- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.32، بصيغته المعدلة شفهيًا، بوصفه المقرر 18/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

البند 4-9 التعاون مع الاتفاقيات والمنظمات والمبادرات الدولية الأخرى، وإشراك أصحاب المصلحة، بما فيها قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي، والمدن والتنوع البيولوجي، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب

242- بحث الفريق العامل الثاني البند 4-9 من جدول الأعمال في جلسته الخامسة، المنعقدة في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2010. ولدى نظره في هذا البند، كان أمام الفريق العامل مذكرات من الأمين التنفيذي عن التعاون مع الاتفاقيات والمنظمات والمبادرات الدولية الأخرى (UNEP/CBD/COP/10/17)؛ وإشراك أصحاب المصلحة والمجموعات الرئيسية وتعميم المنظور الجنساني (UNEP/CBD/COP/10/18)؛ وخطة العمل المتعددة السنوات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التنوع البيولوجي من أجل التنمية (UNEP/CBD/COP/10/18/Add.1). كما كان أمامه، كوثائق إعلامية، مذكرات من الأمين التنفيذي بشأن: التقرير غير الرسمي للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقد في 22 سبتمبر/أيلول 2010، كمساهمة في السنة الدولية للتنوع البيولوجي (UNEP/CBD/COP/10/INF/35)، وبرنامج العمل المشترك بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأراضي الرطبة (رامسار، إيران، 1971): التقدم المحرز في تنفيذ وإعداد برنامج العمل المشترك الخامس (ما بعد عام 2011) (UNEP/CBD/COP/10/INF/38)، وتقرير المؤتمر الدولي بشأن التنوع البيولوجي والثقافي من أجل التنمية (UNEP/CBD/COP/10/INF/3)؛ وتحقيق تقدم في جدول أعمال التنوع البيولوجي - مساهمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة (UNEP/CBD/COP/10/INF/21)، وتقرير دراسة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي (UNEP/CBD/COP/10/INF/23)، وتقرير دراسة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي لصانعي السياسات: الاستجابة لقيمة الطبيعة (UNEP/CBD/COP/10/INF/24)، وتقرير دراسة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي لصانعي السياسات العامة المحليين والإقليميين (UNEP/CBD/COP/10/INF/25)، وتعويضات التنوع البيولوجي: أداة لنظر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي وموجز عن برنامج دوائر الأعمال وتعويضات التنوع البيولوجي (UNEP/CBD/COP/10/INF/27)، ونداء جنيف

الوزاري للعمل (UNEP/CBD/COP/10/INF/29)، وتقرير حلقة العمل بشأن السلوك التعاوني قطاع الأعمال والحصول وتقاسم المنافع في أفريقيا (UNEP/CBD/COP/10/INF/40).

ألف - الجوانب العامة للتعاون مع الاتفاقيات والمنظمات والمبادرات الدولية الأخرى

243- لدى النظر في هذا البند الفرعي، كان أمام الفريق العامل مشروع مقرر أعده الأمين التنفيذي بشأن التعاون مع الاتفاقيات والمنظمات الدولية الأخرى، حسبما يرد في الوثيقة UNEP/CBD/COP/10/1/Add.2/Rev.1. وأدلى ببيانات ممثلو كندا والصين والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، وفيجي والأردن والنرويج والسنگال. وبعد تبادل الآراء، قال الرئيس إنه سيعيد مشروع مقرر منقحا لنظر الفريق العامل.

244- وفي جلسته العاشرة، المنعقدة في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع المقرر المنقح، وأدلى ببيانات ممثلو البرازيل، كندا، الجمهورية الدومينيكية، الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، فيجي، جمهورية إيران الإسلامية، المكسيك، النرويج، وباراغواي. وأدلى ببيان أيضا ممثل اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض.

245- وأقر الفريق العامل مشروع المقرر بشأن التعاون مع الاتفاقيات والمنظمات والمبادرات الدولية الأخرى، بصيغته المعدلة شفهيًا، لإحالته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.28.

246- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.28 بوصفه المقرر 20/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

باء - تعزيز إشراك قطاع الأعمال

247- لدى نظره في هذا البند الفرعي، كان أمام الفريق العامل التوصية 2/3 الصادرة عن الفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية بشأن تشجيع إشراك قطاع الأعمال حسبما ترد في الوثيقة UNEP/CBD/COP/10/1/Add.2/Rev.1.

248- وأدلى ببيانات ممثلو أستراليا، كندا، الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، واليابان. وأدلى ببيان أيضا ممثل منظمة السياحة العالمية للأمم المتحدة. وأدلى ببيان كذلك ممثل ECOROPA. بعد تبادل الآراء، قال الرئيس إنه سيعيد مشروع توصية منقحا لنظر الفريق العامل.

مشروع مقرر بشأن تشجيع إشراك قطاع الأعمال

249- في جلسته الثامنة، المنعقدة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع مقرر قدمه الرئيس بشأن تشجيع إشراك قطاع الأعمال. وأدلى ببيانات ممثل بوركينافاسو والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة. وبعد تبادل الآراء، أقر الفريق العامل مشروع المقرر بشأن تشجيع إشراك قطاع الأعمال، بصيغته المعدلة شفهيًا، لإحالته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.18.

250- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.18، بصيغته المعدلة شفهيًا، بوصفه المقرر 21/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

جيم- تعزيز إشراك المدن والسلطات المحلية

- 251- لدى نظره في هذا البند الفرعي، كان أمام الفريق العامل مشروع مقرر أعده الأمين التنفيذي بشأن المدن والسلطات المحلية من أجل التنوع البيولوجي، حسبما يرد في الوثيقة UNEP/CBD/COP/10/1/Add.2/Rev.1.
- 252- وقال ممثل البرازيل إنه في يناير/كانون الثاني 2010 خلال الاجتماع الثاني بشأن المدن والتنوع البيولوجي، أعدت البرازيل خطة العمل التي تمثل جزءاً من مشروع المقرر بشأن المدن والسلطات المحلية من أجل التنوع البيولوجي، والتي أقرها 95 مشاركاً. وقال إن البرازيل، بتأييد من المكسيك وسنغافورة وجنوب أفريقيا، تقدم رسمياً مشروع المقرر بشأن المدن والسلطات المحلية من أجل التنوع البيولوجي.
- 253- وأدلى ببيانات ممثلو أستراليا، البرازيل، كندا، الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، اليابان، وسنغافورة (بالنيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ). وبعد تبادل الآراء، قال الرئيس إنه سيتم بحث مشروع المقرر من قبل مجموعة أصدقاء الرئيس، التي تتألف من البرازيل، وكندا، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، واليابان، وسنغافورة، وسعيد نصاً منقحاً لنظر الفريق العامل.
- 254- وفي جلسته العاشرة، المنعقدة في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع المقرر بشأن المدن والسلطات المحلية من أجل التنوع البيولوجي، بصيغته المعدلة من قبل مجموعة أصدقاء الرئيس واستمع إلى تقرير من سنغافورة بالنيابة عن أصدقاء الرئيس وأستراليا. وأدلى ببيانات أيضاً ممثلاً أستراليا واليابان. وأدلى ببيان أيضاً ممثل المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية (الحكومات المحلية من أجل الاستدامة).
- 255- وأقر الفريق العامل مشروع المقرر بشأن المدن والسلطات المحلية من أجل التنوع البيولوجي، بصيغته المعدلة شفهيًا، لإحالة إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.23.
- 256- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.23 بوصفه المقرر 22/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

دال- التعاون فيما بين بلدان الجنوب

- 257- لدى نظره في هذا البند الفرعي، كان أمام الفريق العامل مذكرة من الأمين التنفيذي عن مشروع خطة العمل المتعددة السنوات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (UNEP/CBD/COP/10/18/Add.1). وأدلى ببيانات ممثلو البرازيل، والصين، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، وإندونيسيا، واليابان، والمكسيك، وجمهورية كوريا، وأوغندا (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية). وبعد تبادل الآراء، قال الرئيس إنه سيجري مشاورات غير رسمية ويعد مشروع توصية منقحاً لنظر الفريق العامل.

مشروع مقرر بشأن خطة العمل المتعددة السنوات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنوع البيولوجي والتنمية

- 258- في جلسته التاسعة، المنعقدة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع مقرر قدمه الرئيس بشأن خطة العمل المتعددة السنوات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنوع البيولوجي والتنمية.

وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، اليابان، الأردن، وجمهورية كوريا. وأدلى ببيان كذلك ممثل اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض.

259- وأقر الفريق العامل مشروع المقرر، بصيغته المعدلة شفهيًا، لإحالاته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.40.

260- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.40 بوصفه المقرر 23/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

هاء - تعميم المنظور الجنساني

261- لدى نظره في هذا البند، كان أمام الفريق العامل مذكرة من الأمين التنفيذي عن إشراك المجموعات الرئيسية وتعميم المنظور الجنساني (UNEP/CBD/COP/10/18) فضلًا عن مشروع مقرر أعده الأمين التنفيذي بشأن تعميم المنظور الجنساني، حسبما يرد في الوثيقة UNEP/CBD/COP/10/1/Add.2/Rev.1. وأدلى ببيانات ممثلو الكاميرون والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، وتايلاند وجمهورية تنزانيا المتحدة. وأدلى ببيان أيضًا ممثل من تجمع نساء الشعوب الأصلية.

262- وفي الجلسة السادسة للفريق العامل، المنعقدة في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2010، أدلى ببيانات أيضًا ممثلو اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

263- وبعد تبادل الآراء، قال الرئيس إنه سيعيد مشروع توصية منقحة لنظر الفريق العامل.

مشروع مقرر بشأن تعميم المنظور الجنساني

264- وفي جلسته الثامنة، المنعقدة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع مقرر قدمه الرئيس بشأن تعميم المنظور الجنساني. وأدلى ببيان ممثل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة.

265- وأقر الفريق العامل مشروع المقرر بشأن تعميم المنظور الجنساني، بصيغته المعدلة شفهيًا، لإحالاته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.17.

266- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.17، بصيغته المعدلة شفهيًا، بوصفه المقرر 19/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

البند 4-10 الآلية المالية: الاستعراض الرابع للفعالية والإرشاد

267- بحث الفريق العامل الثاني البند 4-10 من جدول الأعمال، إضافة إلى البند 2-2 من جدول الأعمال (تقرير مرفق البيئة العالمية) في جلسته الثالثة، المنعقدة في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2010 ونظر فيها وفي البند 4-4 من جدول الأعمال بشأن استراتيجية حشد الموارد. ولدى النظر في هذا البند، كان أمام الفريق العامل

التوصية 10/3 الصادرة عن الفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية بشأن استعراض الإرشاد الموجه إلى الآلية المالية (UNEP/CBD/COP/10/1/Add.2/Rev.1)؛ ومذكرة من الأمين التنفيذي عن "الآلية المالية" (UNEP/CBD/COP/10/14). كما كان أمام الفريق، كوثيقة إعلامية، مذكرة إفادة لفريق تقييم التعاون التابع للمؤسسات المالية الدولية (UNEP/CBD/COP/10/INF/39).

268- ولدى تقديمه تقرير مرفق البيئة العالمية (UNEP/CBD/COP/10/6)، قدم السيد غوستافو فونسيكا، رئيس الفريق المعني بالموارد الطبيعية في مرفق البيئة العالمية، استعراضا عاما عن أنشطة مشاريع مرفق البيئة العالمية في مجال التنوع البيولوجي خلال الفترة من 1 يناير/كانون الثاني 2008 إلى 30 يونيو/حزيران 2010، التي ترد تفاصيلها الكاملة في القسم الثاني من التقرير. وقال إن مرفق البيئة العالمية وافق على 222 مشروعا بتمويل قدره 530 218 557 دولارا أمريكيا، إضافة إلى مبلغ 1.7 مليار دولار أمريكي آخر من التمويل المشترك. كما وافق مرفق البيئة العالمية على 29 مشروعا في إطار خطته الجديدة بشأن الإدارة المستدامة للغابات بإجمالي تمويل قدره 112 063 278 دولارا أمريكيا، والحصول على مبلغ إضافي قدره 429 021 597 دولارا أمريكيا. ووافق أيضا على مبلغ إجمالي قدره 131 948 322 دولارا أمريكيا للمشاريع المتكاملة لنقاط الاتصال، وحشد أموال إضافية قدرها 896 097 281 دولارا أمريكيا.

269- كما قال إن صندوق كوكب الأرض أدى إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص وقدم 40 مليون دولار أمريكي لاستثمارات مرفق البيئة العالمية في مجال التنوع البيولوجي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في حين مول برنامج المنح الصغيرة لمرفق البيئة العالمية 1 613 مشروعا جديدا فيما يزيد عن 115 بلدا. وبلغ مجموع مخصصات مرفق البيئة العالمية لهذه المشاريع الجديدة في مجال التنوع البيولوجي 43.21 مليون دولار أمريكي، مع حشد أموال إضافية قدرها 51.51 مليون دولار أمريكي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفرت شراكة النظم الإيكولوجية الحرجة أيضا التمويل لـ173 مشروعا في 50 بلدا تقريبا ومكنت المجتمع المدني من حماية التنوع البيولوجي في مواقع مهمة معرضة لخطر كبير. ويبلغ مجموع مخصصات شراكة النظم الإيكولوجية الحرجة للتنوع البيولوجي خلال الفترة المشمولة بالتقرير 29.8 مليون دولار أمريكي، وأعرب عن شكره لحكومة اليابان التي كانت من الجهات الداعمة والمانحة الرئيسية لشراكة النظم الإيكولوجية الحرجة. وإجمالا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، خصص مبلغ 846 مليون دولار أمريكي في شكل منح مباشرة لتحقيق أهداف الاتفاقية، ومع الاستثمارات المباشرة في مجال التنوع البيولوجي والأخرى التي أسهمت في أهداف الاتفاقية، خصص مبلغ 996 مليون دولار أمريكي، مع حشد مبلغ إضافي قدره 4.4 مليار دولار أمريكي من الموارد الإضافية. ويمثل ذلك أنشطة مالية مجموعها 5.39 مليار دولار أمريكي خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

270- ولفت السيد روبرت فان دن بورغ، مدير مكتب التقييم بمرفق البيئة العالمية، انتباه الفريق العامل إلى مذكرة إفادة قدمها فريق تقييم التعاون التابع للمؤسسات المالية الدولية بشأن كفاءة التنوع البيولوجي في مستقبل مستدام: الدروس المستفادة من التقييمات (UNEP/CBD/COP/10/INF/39). وقال إن مذكرة الإفادة تصف نتائج مكاتب التقييم، جنبا إلى جنب مع مكاتب التقييم التابعة لمرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن دعم التنوع البيولوجي. وأضاف أنه نشأت نقطتان رئيسيتان من النتائج: إن التدخلات لدعم التنوع البيولوجي تحقق نتائج وفعالة وتحدث أثرا؛ وإن التدخلات في حد ذاتها غير كافية لوقف فقدان التنوع البيولوجي. ولذلك، تُحث الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية على إيلاء الأولوية لدعم التنوع البيولوجي في استراتيجياتها والتنفيذ.

271- وأدلى ببيانات بشأن هذا البند من جدول الأعمال بجانب البند 4-4 من جدول الأعمال ممثلو أستراليا، بوليفيا، البرازيل، كندا، الصين، كولومبيا، كوبا، الاتحاد الأوروبي ودله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، غامبيا، الهند، إندونيسيا، اليابان، كينيا، ماليزيا، ملاوي، المكسيك، نيوزيلندا، النرويج، جنوب أفريقيا، الفلبين، سويسرا، تايلند، تيمور-ليشتي، تونس، وأوغندا (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية).

272- وبعد تبادل الآراء، طلب الرئيس من السيد م.ف. فاروقي (الهند) والسيد روبرت لامب (سويسرا) أن ينسقا مشاورات إضافية في إطار هذا البند من جدول الأعمال، فضلا عن المسائل تحت البند 4-10 من جدول الأعمال، وأن يعاودا إبلاغ الفريق العامل.

273- وفي الجلسة التاسعة للفريق العامل، المنعقدة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010، سئل إلى الرئيس عن التطورات المتعلقة بالمشاورات الإضافية بخصوص الإرشاد الموجه إلى مرفق البيئة العالمية، وقيل للفريق العامل أن فريق الاتصال المعني بالموارد المالية والآلية المالية يقوم حاليا بتجميع وثيقة واحدة بجميع الإرشادات التي أعدت لمرفق البيئة العالمية خلال مناقشات مشاريع المقررات، وذلك لإحالتها إلى مجلس مرفق البيئة العالمية.

274- وفي جلسته العاشرة، المنعقدة في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2010، استمع الفريق العامل إلى تقرير من السيد م.ف. فاروقي (الهند)، الرئيس المشارك لفريق الاتصال المعني بالموارد المالية والآلية المالية بشأن العناصر الثلاثة للآلية المالية. وقال إن الرئيسين المشاركين أعدا ثلاثة مشاريع توصيات لنظر الفريق العامل: استعراض الإرشاد الموجه إلى الآلية المالية؛ وتقييم حجم الأموال المطلوبة لتنفيذ الاتفاقية لفترة التزود السادسة للصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية؛ وإعداد الاستعراض الرابع لفعالية الآلية المالية.

مشروع مقرر بشأن استعراض الإرشاد الموجه إلى الآلية المالية

275- في جلسته الحادية عشرة، المنعقدة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع مقرر بشأن استعراض الإرشاد الموجه إلى الآلية المالية، مقدم من الرئيسين المشاركين لفريق الاتصال المعني بحشد الموارد. وأدلى ببيانات ممثلو كولومبيا والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والهند، والمكسيك، والفلبين، والولايات المتحدة الأمريكية. وبعد تبادل الآراء، أقر الفريق العامل مشروع المقرر بشأن استعراض الإرشاد الموجه إلى الآلية المالية، لإحالاته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.29.

276- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.29 بوصفه المقرر 24/10. ويرد نص المقرر على النحو المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

مشروع مقرر بشأن تقييم مقدار الأموال اللازمة لتنفيذ الاتفاقية في فترة التزود السادسة للصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية

277- وفي جلسته الحادية عشرة، المنعقدة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع مقرر بشأن مقدار الأموال اللازمة لتنفيذ الاتفاقية في فترة التزود السادسة للصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية، مقدم من الرئيسين المشاركين لفريق الاتصال المعني بحشد الموارد.

278- وأدلى ببيانات ممثلو الصين والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والفلبين.

279- وبعد تبادل الآراء، أقر الفريق العامل مشروع المقرر بشأن حجم الأموال المطلوبة لتنفيذ الاتفاقية لفترة التزود السادس للصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية، بصيغته المعدلة شفهيًا، لإحالاته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.30.

280- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.30 بوصفه المقرر 26/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

مشروع مقرر بشأن إعداد الاستعراض الرابع لفعالية الآلية المالية

281- في جلسته الحادية عشرة، المنعقدة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع مقرر بشأن إعداد الاستعراض الرابع لفعالية الآلية المالية، مقدم من الرئيسين المشاركين لفريق الاتصال المعني بحشد الموارد.

282- وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، واليابان، والفلبين، والاتحاد الروسي، وسويسرا، وأوغندا، وأوكرانيا وزامبيا.

283- وبعد تبادل الآراء، أقر الفريق العامل مشروع المقرر بشأن إعداد الاستعراض الرابع لفعالية الآلية المالية، بصيغته المعدلة شفهيًا، لإحالاته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.31.

284- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.31 بوصفه المقرر 27/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

مشروع مقرر بشأن الإرشادات المالية الإضافية الموجهة إلى الآلية المالية

285- في جلسته الخامسة عشرة، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع مقرر قدمه الرئيس بشأن الإرشادات المالية الإضافية الموجهة إلى الآلية المالية.

286- وأدلى ببيانات ممثلو البرازيل، والصين وكولومبيا، وكوبا، وإكوادور، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والهند، وكينيا، وماليزيا، والنرويج، وباراغواي، والفلبين وسويسرا. وأدلى ببيان أيضا ممثل من مرفق البيئة العالمية.

287- وبعد تبادل الآراء، أقر الفريق العامل مشروع المقرر بشأن الإرشادات المالية الإضافية الموجهة إلى الآلية المالية، بصيغته المعدلة، لإحالاته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.47.

288- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.47، بصيغته المعدلة شفهيًا، بوصفه المقرر 25/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

خامسا - قضايا مطلوب النظر فيها بتعمق

البند 5-1 التنوع البيولوجي للمياه الداخلية

289- بحث الفريق العامل الأول البند 5-1 من جدول الأعمال في جلسته الأولى، المنعقدة في 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2010. وكان أمام الفريق العامل لدى النظر في هذا البند مذكرتان من الأمين التنفيذي تتضمن تقريراً مرحلياً عن برنامج العمل المواضيعي (UNEP/CBD/COP/10/20) والاستعراض المتعمق لبرنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية (UNEP/CBD/SBSTTA/14/3). وكان أمامه أيضاً مشروع مقرر بشأن التنوع البيولوجي للمياه الداخلية، وهو المشروع الوارد في تجميع مشاريع المقررات (UNEP/CBD/COP/10/1/Add.2/Rev.1)، والذي يستند إلى التوصية 2/14 الصادرة عن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية حول الاستعراض المتعمق لبرنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية.

290- وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، أستراليا، البرازيل، تايلند، جامايكا، جمهورية الكونغو الديمقراطية (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، سويسرا، كندا، كولومبيا، ماليزيا، مصر (بالنيابة عن المجموعة العربية)، النرويج، ونيوزيلندا. وأدلى أيضاً ببيان ممثل من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وأدلى كذلك ببيان ممثل اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة.

291- وفي ختام المناقشة، قالت الرئيسة إنها ستعدّ نصاً لنظر الفريق العامل، آخذة في اعتبارها الآراء المعرب عنها.

292- وفي جلسته التاسعة، المنعقدة في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع مقرر قدمته الرئيسة بشأن التنوع البيولوجي للمياه الداخلية. وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، أستراليا، الجزائر، الأرجنتين، إكوادور، البرازيل، بنن، بيرو، تركيا، جامايكا، الجزائر، جمهورية الكونغو الديمقراطية (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، جمهورية فنزويلا البوليفارية، جمهورية كوريا، كندا، وكوستاريكا، المكسيك، منغوليا، النرويج، ونيوزيلندا. وأدلى ببيان ممثل اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة.

293- وفي جلسته العاشرة، المنعقدة أيضاً في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2010، استأنف الفريق العامل الأول نظره في مشروع المقرر. وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، بنن، بيرو، تركيا، الجزائر، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، جمهورية كوريا، كندا، كوستاريكا، النرويج، نيوزيلندا. وأدلى ببيان ممثل اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة.

294- وفي جلسته الحادية عشرة، المنعقدة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010، استأنف الفريق العامل الأول مناقشته لمشروع المقرر. وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، البرازيل، الجزائر، جمهورية الكونغو الديمقراطية (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، جمهورية كوريا، ونيوزيلندا.

295- وعقب تبادل الآراء، وافق الفريق العامل على مشروع المقرر بشأن التنوع البيولوجي للمياه الداخلية بصيغته المعدلة شفها، لإحالته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.11.

296- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.11، بصيغته المعدلة شفهيًا، بوصفه المقرر 28/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

البند 5-2 التنوع البيولوجي البحري والساحلي

297- بحث الفريق العامل الأول البند 5-2 من جدول الأعمال في جلسته الأولى المنعقدة في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2010. ولدى النظر في هذا البند، كان أمام الفريق العامل مذكرة من الأمين التنفيذي تتضمن تقريراً مرحلياً عن برامج العمل المواضيعية والنظر في مقترحات بشأن العمل في المستقبل (UNEP/CBD/COP/10/20). وكان أمامه أيضاً مشروع مقرر بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي، وهو المشروع الوارد في تجميع مشاريع المقررات (UNEP/CBD/COP/10/1/Add.2/Rev.1)، والذي يستند إلى التوصية 3/14 الصادرة عن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية حول الاستعراض المتعمق لتنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي. وكان أمامه كذلك وثائق إعلامية عن خطة العمل العالمية للشعب المرجانية: مقترحات سياساتية للمشروعين (UNEP/CBD/COP/10/INF/14)، والتنوع البيولوجي البحري وشبكات المناطق البحرية المحمية في عام 2010 وما بعده (UNEP/CBD/COP/10/INF/30).

298- وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، الفلبين، المكسيك، النرويج، واليابان.

299- وفي جلسته الثانية، المنعقدة في 19 أكتوبر/تشرين الأول، استأنف الفريق العامل الأول مناقشته لهذا البند من جدول الأعمال. وأدلى ببيانات ممثلو إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا (بالنيابة أيضاً عن جورجيا والاتحاد الروسي)، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، بيرو، تايلند، تيمور-ليشتي، جامايكا، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية فنزويلا البوليفارية، جنوب أفريقيا، وسلفادور، غواتيمالا، الفلبين، فيجي، كندا، كوستاريكا، ماليزيا، المملكة العربية السعودية، نيوزيلندا، هايتي، الهند، وهندوراس. وأدلى ببيان أيضاً ممثل شعب الأمم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار. وأدلى كذلك ببيان ممثل منظمة حفظ الطبيعة.

300- وفي جلسته الثالثة، المنعقدة في 19 أكتوبر/تشرين الأول، استأنف الفريق العامل الأول مناقشته لهذا البند من جدول الأعمال. وأدلى ببيانات ممثلو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجامعة الأمم المتحدة.

301- وأدلى كذلك ببيانات ممثلو المنظمة الدولية لحياة الطيور، وتعداد الحياة البحرية، ومجلس "جرين بيس" الدولي، والتجمع الدولي لدعم عمال صيد الأسماك (بالنيابة عن المحفل العالمي لجماعات الصيادين)، والمنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ومجموعة بيو المعنية بالبيئة (بالنيابة عن تحالف حفظ أعماق البحار)، والصندوق العالمي للطبيعة.

302- وعقب تبادل الآراء، اتفق على إنشاء فريق اتصال مفتوح العضوية يعنى بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي، وترأسه السيدة رينيه سوفييه (كندا) لتولي مهمة التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع مقرر، دون إعادة فتح

باب مناقشة المسائل التي سبق النظر فيها، وتقديم تقرير عنه إلى الفريق العامل. وقالت الرئيسة إنها ستعدّ نصاً لينظر فيه فريق الاتصال المفتوح العضوية، آخذة في اعتبارها الآراء المعرب عنها.

303- وفي الجلسة السادسة للفريق العامل، المنعقدة في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2010، أفادت السيدة رينيه سوفييه (كندا)، رئيسة فريق الاتصال المفتوح العضوية، في معرض تقديمها لمعلومات مستكملة عن عمل الفريق، عن إحراز تقدم كبير. واقترحت ما تم الاتفاق عليه من ضرورة إنشاء فريق صياغة يتألف من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، وأستراليا، وإندونيسيا، وإيسلندا، والبرازيل، وكندا، والمكسيك، والنرويج، ونيوزيلندا واليابان، وتتولى أستراليا والبرازيل تنسيق أعماله، من أجل معالجة القضايا العالقة قبل انعقاد الجلسة القادمة لفريق الاتصال المفتوح العضوية.

304- وفي الجلستين الحادية عشرة والثالثة عشرة اللتين عقدهما الفريق العامل في 25 و26 أكتوبر/تشرين الأول 2010، على التوالي، أفادت السيدة رينيه سوفييه (كندا)، رئيسة فريق الاتصال المفتوح العضوية، عن إحراز المزيد من التقدم وبأن الفريق سيجتمع مرة أخرى من أجل معالجة القضايا العالقة.

305- وفي الجلسة الرابعة عشرة للفريق العامل، المنعقدة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2010، وعقب التحديث الذي قدمته السيدة رينيه سوفييه (كندا)، رئيسة فريق الاتصال المفتوح العضوية، وافق الفريق العامل على مقترح الرئيسة بإنشاء فريق مفتوح العضوية من أصدقاء الرئيسة لوضع الصيغة النهائية لأعمال فريق الاتصال المفتوح العضوية من خلال معالجة العناصر القليلة من مشروع المقرر التي بقيت عالقة.

306- وفي الجلسة التاسعة عشرة للفريق العامل، المنعقدة في 28 أكتوبر/تشرين الأول 2010، أفادت السيدة رينيه سوفييه (كندا)، رئيسة فريق الاتصال المفتوح العضوية، أن الفريق قد أنهى عمله ووضع الصيغة النهائية لنص من أجل أن ينظر فيه الفريق العامل.

307- وبحث الفريق العامل في جلسته العشرين، المنعقدة في 28 أكتوبر/تشرين الأول 2010، مشروع مقرر قدمته الرئيسة بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي. وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27، وأستراليا، وإندونيسيا، والبرازيل، وتركيا، وجنوب أفريقيا، وغانا، وكولومبيا، والمكسيك، والهند، واليابان.

308- وطلب ممثل تركيا، الذي أشار إلى أن تركيا ليست طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بضرورة إدراج البيان التالي في تقرير الاجتماع:

"إن قبول تركيا بالقرارات والمقررات والتقارير التي اعتمدت في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، والتي تتضمن إشارات إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لن يُخل بموقف تركيا تجاه الاتفاقية المذكورة أعلاه أو يؤثر على هذا الموقف."

309- وعقب تبادل الآراء، وافق الفريق العامل على مشروع المقرر بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي بصيغته المعدلة شفهيًا، لإحالته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.42.

310- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.42، بصيغته المعدلة شفهيًا، بوصفه المقرر 29/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

البند 3-5 التنوع البيولوجي للجبال

311- بحث الفريق العامل الأول البند 3-5 من جدول الأعمال في جلسته الأولى المنعقدة في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2010. ولدى النظر في هذا البند، كان أمام الفريق العامل مذكرة من الأمين التنفيذي تتضمن تقريراً مرحلياً عن برامج العمل المواضيعية والنظر في مقترحات بشأن العمل في المستقبل (UNEP/CBD/COP/10/20). وكان أمامه أيضاً مشروع مقرر بشأن التنوع البيولوجي للجبال، وهو المشروع الوارد في تجميع مشاريع المقررات (UNEP/CBD/COP/10/1/Add.2/Rev.1)، والذي يستند إلى التوصية 1/14 الصادرة عن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية حول الاستعراض المتعمق لتنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للجبال.

312- وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، الأرجنتين، والبرازيل، وسويسرا، والصين، وغابون (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، وكندا، وماليزيا، ونيبال، واليابان. وأدلى ببيان أيضاً ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وممثل الشراكة المعنية بالجبال.

313- وفي ختام المناقشة، قالت الرئيسة إنها ستعدّ نصاً لنظر الفريق العامل، آخذة في اعتبارها الآراء المعرب عنها.

314- وفي جلسته التاسعة، المنعقدة في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع مقرر قدمته الرئيسة بشأن التنوع البيولوجي للجبال. وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، وإندونيسيا، والبرازيل، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، وجمهورية كوريا، وسويسرا، والصين، وغابون، وكندا، وكوستاريكا، ومصر، ونيوزيلندا، وهندوراس.

315- وعقب تبادل الآراء، وافق الفريق العامل على مشروع المقرر بشأن التنوع البيولوجي للجبال، بصيغته المعدلة شفهيًا، لإحالته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.2.

316- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.2 بوصفه المقرر 30/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

البند 4-5 المناطق المحمية

317- بحث الفريق العامل الأول البند 4-5 من جدول الأعمال في جلسته الثالثة، المنعقدة في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2010. ولدى النظر في هذا البند، كان أمام الفريق العامل مشروع مقرر بشأن المناطق المحمية، وهو المشروع الوارد في تجميع مشاريع المقررات (UNEP/CBD/COP/10/1/Add.2/Rev.1)، والذي يستند إلى التوصية 4/14 الصادرة عن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية حول الاستعراض المتعمق لتنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية.

318- وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والأرجنتين، وأستراليا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وبالاو، والبرازيل، وبوتسوانا، وبيلاروس، وتايلند، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية

تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسنغال، وسويسرا، والصين، وغابون، وغواتيمالا، والفلبين، وفيجي (بالنيابة عن البلدان الجزرية في المحيط الهادئ)، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ومدغشقر، ومصر (بالنيابة عن المجموعة العربية)، والنرويج، ونيبال، وهايتي، والهند، وهندوراس، واليابان.

319- وأدلى ببيان أيضاً ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأدلى كذلك ببيانات ممثلو المنظمة الدولية لحياة الطيور (بالنيابة عن منظمة الحفظ الدولية، ومنظمة حفظ الطبيعة، والصندوق العالمي للطبيعة)، والمنظمة الدولية للطوارق الإيموهاغ، والمندى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة.

320- وفي ختام المناقشة، قالت الرئيسة إنها ستعدّ نصاً لينظر فيه الفريق العامل، آخذة في اعتبارها الآراء المعرب عنها وبعد مناقشة البنود الأخرى ذات الصلة في جدول الأعمال.

321- وفي جلسته الحادية عشرة، المنعقدة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع مقرر قدمته الرئيسة بشأن المناطق المحمية. وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والأرجنتين، وأستراليا، وإكوادور، وأوغندا، البرازيل، وبنن، وبوركينا فاسو، وبيرو، والجزائر، الجمهورية الدومينيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وسانت لوسيا، والصين، وغابون، وغرينادا، وغينيا، والفلبين، وكندا، وكولومبيا، وكينيا، وليبيريا، وماليزيا، ومصر، وناميبيا، ونيوزيلندا والهند.

322- وفي جلسته الثانية عشرة أيضاً، المنعقدة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010، استأنف الفريق العامل الأول مناقشته لمشروع المقرر. وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، الأرجنتين، وأوكرانيا، والبرازيل، وبيرو، وبيلاروس، والجزائر، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والسلفادور، والصين، وغابون، وغرينادا، وغينيا، وكندا، ومصر، والمكسيك، وناميبيا، ونيوزيلندا، واليابان.

323- وعقب تبادل الآراء، وافق الفريق العامل على مشروع المقرر بشأن المناطق المحمية، بصيغته المعدلة شفهيًا، وبانتظار نتائج المناقشات الدائرة حول بنود أخرى من جدول الأعمال، لإحالته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.12.

324- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.12 بوصفه المقرر 31/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

البند 5-5 استخدام المستدام للتنوع البيولوجي

325- بحث الفريق العامل الأول البند 5-5 من جدول الأعمال في جلسته الرابعة المنعقدة في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2010. ولدى النظر في هذا البند، كان أمام الفريق العامل مذكرة من الأمين التنفيذي تتضمن تقريراً مرحلياً عن القضايا المشتركة بين القطاعات (UNEP/CBD/COP/10/21). وكان أمامه أيضاً مشروع مقرر بشأن الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، وهو المشروع الوارد في تجميع مشاريع المقررات

(UNEP/CBD/COP/10/1/Add.2/Rev.1)، والذي يستند إلى التوصية 6/14 الصادرة عن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية حول الاستعراضات المتعمقة لتنفيذ الأعمال المتعلقة بالمادة 10 من الاتفاقية (الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي) وتطبيق مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية.

326- وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والاتحاد الروسي، والأرجنتين، وأستراليا، وإكوادور، وإندونيسيا، وأوروغواي، وبالاو، والبرازيل، وبوتسوانا، وبيلاروس، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، وسويسرا، والصين، وغانا، وغواتيمالا، والفلبين، وكندا، وكولومبيا، وكينيا، ومصر (بالنيابة عن المجموعة العربية)، والنرويج، والنيجر، ونيجيريا، ونيوزيلندا، واليابان.

327- ورداً على استفسارات طرحها عدة ممثلين، أوضح ممثل من الأمانة أن وجود مذكرة تفاهم بين أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي وجامعة الأمم المتحدة سيساعد على منع الازدواجية وسيحقق الحد الأقصى من النتائج.

328- وأدلى ببيان أيضاً ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وأدلى كذلك ببيانات ممثلو المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي، والمنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (بالنيابة عن المنظمة الدولية للاتجار).

329- وعقب تبادل الآراء بشأن مشروع المقرر ككل، وافق الفريق العامل على اقتراح من الرئيسة بإنشاء مجموعة مفتوحة العضوية من أصدقاء الرئيسة، تتألف من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، وأستراليا، والبرازيل، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، والفلبين، وكندا، والنيجر، ونيوزيلندا، واليابان، لمعالجة العناصر العالقة في مشروع المقرر. وقالت الرئيسة إن السيد ألفريد أوتينغ-بيبوا (غانا) سيبسر عمل هذه المجموعة.

330- وقالت الرئيسة إنها ستعدّ نصاً لينظر فيه الفريق العامل، آخذة في اعتبارها الآراء المعرب عنها ونتائج المناقشات التي أجرتها المجموعة المفتوحة العضوية من أصدقاء الرئيسة.

331- وفي الجلسة السادسة للفريق العامل، المنعقدة في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2010، قدم السيد ألفريد أوتينغ-بيبوا (غانا)، الذي يمثل المجموعة المفتوحة العضوية من أصدقاء الرئيسة، معلومات مستكملة عن عمل المجموعة. وقد تسنى إحراز تقدم، وستجتمع المجموعة مرة أخرى لمعالجة العناصر العالقة.

332- وفي جلسته الثانية عشرة، المنعقدة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع مقرر قدمته الرئيسة بشأن الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي. وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والأرجنتين، وأستراليا، والبرازيل، وبيرو، وبيلاروس، والجزائر، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وسويسرا، والصين، وغابون، وكندا، وكولومبيا، وليبيريا، ومصر، وناميبيا، ونيوزيلندا.

333- وفي جلسته الثالثة عشرة، المنعقدة في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2010، استأنف الفريق العامل مناقشته لمشروع المقرر. وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27، والبرازيل، ونيوزيلندا.

334- وعقب تبادل الآراء، وافق الفريق العامل على مشروع المقرر بشأن الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي بصيغته المعدلة شفهيًا، لإحالته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.15.

335- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.15 بوصفه المقرر 32/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

البند 5-6 التنوع البيولوجي وتغير المناخ

336- بحث الفريق العامل الأول البند 5-6 من جدول الأعمال في جلسته الرابعة، المنعقدة في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2010. ولدى النظر في هذا البند، كان أمام الفريق العامل مذكرات من الأمين التنفيذي تتضمن مقترحات بشأن السبل والوسائل اللازمة لتحقيق المنافع المشتركة للتنوع البيولوجي ومنافع مكافحة التصحر/تدهور الأراضي في أنشطة تغير المناخ، بما في ذلك من خلال تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات (UNEP/CBD/COP/10/22)، وموجز عن المشاورات المتعلقة بالأنشطة المشتركة الممكنة فيما بين اتفاقيات ريو (UNEP/CBD/COP/10/23). وكان أمامه أيضاً مشروع مقرر بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ، الوارد في تجميع مشاريع المقررات (UNEP/CBD/COP/10/1/Add.2/Rev.1)، والذي يستند إلى التوصية 5/14 الصادرة عن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية حول الاستعراض المتعمق للعمل بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ.

337- وأدلى ببيانات ممثلو البوسنة والهرسك، الصين، إكوادور، الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، غرينادا، غواتيمالا، إندونيسيا، ماليزيا، المكسيك، النرويج، باكستان، الفلبين، وتوفالو (بالنيابة عن البلدان الجزرية في المحيط الهادئ).

338- وفي جلسته الخامسة، المنعقدة في 20 أكتوبر/تشرين الأول، استأنف الفريق العامل الأول مناقشته لهذا البند من جدول الأعمال. وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الروسي (بالنيابة أيضاً عن بلدان وسط وشرق أوروبا)، والأرجنتين، وأوروغواي، وبابوا غينيا الجديدة، وبالاو، والبرازيل، وبوتسوانا، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وتونس، وتيمور-ليشتي، وجامايكا، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات (بالنيابة أيضاً عن جمهورية فنزويلا البوليفارية، وكوبا، ودومينيكا، وباراغواي)، وسويسرا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وكينيا، وليبيريا (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، ومصر (بالنيابة عن المجموعة العربية)، وموريتانيا، وموريشيوس، ونيبال، ونيجيريا، ونيوزيلندا، والهند، واليابان.

339- وأدلى أيضاً ببيانات ممثلو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

340- وأدلى كذلك ببيانات ممثلو المنظمة الدولية لحياة الطيور (بالنيابة عن منظمة الحفظ الدولية، ومنظمة حفظ الطبيعة)، والبرنامج الدولي للبحوث في مجال التنوع البيولوجي (DIVERSITAS)، وفريق العمل المعني بالتحديات والتكنولوجيا والتركيز، ومجلس "جرين بيس" الدولي، والمنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي، والجمعية الملكية، والمنظمة الدولية للأراضي الرطبة (بالنيابة عن أصدقاء الأرض في أوروبا، والجمعية الدولية للرفق بالحيوان، وجمعية الحياة البرية في أستراليا).

341- وعقب تبادل الآراء بشأن مشروع المقرر ككل، وافق الفريق العامل على اقتراح من الرئيسة بإنشاء مجموعة مفتوحة العضوية من أصدقاء الرئيسة، تتألف من البرازيل، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ

عددها 27 دولة، وجاميكا، واليابان، وكينيا، وليبيريا (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، والنرويج، والفلبين (بالنيابة عن البلدان الجزرية في المحيط الهادئ)، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والاتحاد الروسي، وسويسرا، وتوفالو وأوروغواي، لمعالجة العنصر العالق المتعلق بالهندسة الجيولوجية في مشروع المقرر. وسيضطلع السيد هورست كورن (ألمانيا) بتيسير عمل هذه المجموعة.

342- واتفق أيضاً على إنشاء فريق اتصال مفتوح العضوية يعنى بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ لمعالجة عناصر أخرى عالقة في مشروع المقرر وبخاصة الفقرات المتعلقة بالأنشطة المشتركة المقترحة وتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وسيضطلع السيد هيزيكو بنيتز دياز (المكسيك) بتيسير عمل هذا الفريق.

343- وقالت الرئيسة إنها ستعدّ نصاً لينظر فيه الفريق العامل، آخذة في اعتبارها الآراء المعرب عنها بشأن ما تبقى من مشروع المقرر. وسوف يستكمل هذا النص بمجرد انتهاء المجموعة المفتوحة العضوية من أصدقاء الرئيسة وفريق الاتصال المفتوح العضوية من عملهما.

344- وفي الجلسة السادسة للفريق العامل، المنعقدة في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2010، قدم السيد هورست كورن (ألمانيا)، الذي يمثل المجموعة المفتوحة العضوية من أصدقاء الرئيسة المعنية بالهندسة الجيولوجية، معلومات مستكملة عن عمل المجموعة، وأشار إلى أن المجموعة ستجتمع مرة أخرى في 22 أكتوبر/تشرين الأول. وأعطى السيد كورن تحديثاً إضافياً عن عمل المجموعة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010.

345- وفي الجلسة الحادية عشرة للفريق العامل، المنعقدة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010، قال السيد هيزيكو بنيتز دياز (المكسيك)، رئيس فريق الاتصال المفتوح العضوية المعني بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ، بأن الفريق قد نجح في إيجاد حلول لجميع العناصر في مشروع المقرر باستثناء العنصر المتعلق بتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. ووافق الفريق العامل على اقتراح من الرئيسة بإنشاء مجموعة مفتوحة العضوية من أصدقاء الرئيسة، تتألف من البرازيل، والصين والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، وإندونيسيا، والمكسيك، والنرويج، وجنوب أفريقيا، وسويسرا، لمعالجة هذا العنصر العالق. وقالت الرئيسة أن السيدة روبن بروملي (أستراليا) ستضطلع بتيسير عمل هذه المجموعة.

346- وفي الجلسة الثانية عشرة للفريق العامل، المنعقدة أيضاً في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010، أفاد السيد كورن الذي يمثل المجموعة المفتوحة العضوية من أصدقاء الرئيسة المعنية بالهندسة الجيولوجية، بأن المجموعة قد أنهت عملها ووضعت الصيغة النهائية لنص يتعلق بالهندسة الوراثية لينظر فيه الفريق العامل كجزء من مشروع المقرر.

347- وفي الجلستين الثالثة عشرة والرابعة عشرة للفريق العامل، المنعقدتين في 26 و27 أكتوبر/تشرين الأول 2010، على التوالي، قدمت السيدة روبن بروملي (أستراليا)، التي تمثل المجموعة المفتوحة العضوية من أصدقاء الرئيسة المعنية بتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، معلومات مستحدثة عن عمل المجموعة. وقد تسنى إحراز تقدم وستجتمع المجموعة مرة أخرى لمواصلة أعمالها.

348- وفي جلسته السادسة عشرة، المنعقدة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع مقرر قدمته الرئيسة بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ، وسيستكمل بمجرد إنهاء المجموعة المفتوحة العضوية

من أصدقاء الرئيسة المعنية بتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، لعملها. وأدلى ببيانات ممثلو البرازيل، الصين، جمهورية الكونغو الديمقراطية (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، وإندونيسيا، وناميبيا، والفلبين، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وسويسرا.

349- وفي جلسته السابعة عشرة، المنعقدة أيضا في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2010، استأنف الفريق العامل النظر في مشروع المقرر. وأدلى ببيانات ممثلو أستراليا، البوسنة والهرسك، والبرازيل، والصين، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، والجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، وغابون، والهند، وإندونيسيا، وكندا، والمكسيك، ونيوزيلندا، والنرويج، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والفلبين، والاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا، وسويسرا. وأدلى ببيان أيضاً ممثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

350- وفيما يتعلق بتعريف أنشطة الهندسة الجيولوجية الوارد في حاشية في مشروع المقرر، طالب ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات بضرورة إدراج البيان التالي في تقرير الاجتماع:

"لا يجب تفسير استبعاد احتجاز الكربون وتخزينه من هذا التعريف على أنه تأييد لتكنولوجيات احتجاز الكربون وتخزينه في إطار هذه الاتفاقية، إلى حين أن ينظر مؤتمر الأطراف على نحو كامل في آثاره على التنوع البيولوجي بوجه عام".

351- وفي الجلسة السابعة عشرة للفريق العامل، المنعقدة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2010، أفادت السيدة روبين بروملي (أستراليا) التي تمثل المجموعة المفتوحة العضوية من أصدقاء الرئيسة المعنية بتخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، بأن المجموعة قد أعدت نصاً لنظر الفريق العامل. وبالنظر إلى بقاء أحد العناصر عالفاً، وافق الفريق العامل على مقترح مقدم من الرئيسة يتمثل في الطلب من الرئاسة التماس المشورة بشأن هذه المسألة من الوزراء الذين يشاركون في اجتماعات موازية رفيعة المستوى.

352- وفي جلسته الثامنة عشرة، المنعقدة في 28 أكتوبر/تشرين الأول 2010، استأنف الفريق العامل النظر في مشروع المقرر. وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والاتحاد الروسي، وأستراليا، والبرازيل، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وغانا، والفلبين، وناميبيا. وأدلى ببيان أيضاً ممثل جمعية بيولوجيا الحفظ.

353- وفي جلسته التاسعة عشرة، المنعقدة في 28 أكتوبر/تشرين الأول 2010، استأنف الفريق العامل النظر في مشروع المقرر. وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والبرازيل، والصين، وكندا، والمكسيك، والنرويج، ونيوزيلندا.

354- وعقب تبادل الآراء، وافق الفريق العامل على مشروع المقرر بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ بصيغته المعدلة شفهيًا، لإحالته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.36.

355- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.36. وقدمت السيدة كوزيما هفلر، رئيسة الفريق العامل، مقترحات ناتجة عن المشاورات غير الرسمية. واعتمد مشروع المقرر، بصيغته المعدلة، بوصفه المقرر 33/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

سادساً - القضايا الموضوعية الأخرى الناشئة عن المقررات الصادرة عن مؤتمر الأطراف

البند 6-1 التنوع البيولوجي الزراعي

356- بحث الفريق العامل الأول البند 6-1 من جدول الأعمال في جلسته السادسة، المنعقدة في 21 أكتوبر/ تشرين الأول 2010. ولدى النظر في هذا البند، كان أمام الفريق العامل مذكرة من الأمين التنفيذي تتضمن تقريراً مرحلياً عن برامج العمل المواضيعية، والنظر في مقترحات بشأن العمل في المستقبل (UNEP/CBD/COP/10/20). وكان أمامه أيضاً مشروع مقرر بشأن التنوع البيولوجي الزراعي، وهو المشروع الوارد في تجميع مشاريع المقررات (UNEP/CBD/COP/10/1/Add.2/Rev.1)، والذي يستند إلى التوصية 10/14 ألف الصادرة عن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية بشأن التنوع البيولوجي الزراعي.

357- وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، وإثيوبيا، والأرجنتين، وأستراليا، وإكوادور، والبرازيل، والبوسنة والهرسك، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، وجنوب أفريقيا، وسويسرا، وفانواتو (بالنيابة عن البلدان الجزرية في المحيط الهادئ)، والفلبين، وفيجي، وكندا، وكوستاريكا، وماليزيا، ومصر (بالنيابة عن المجموعة العربية)، والنرويج، ونيوزيلندا، والهند، واليابان. وأدلى ببيان أيضاً ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وأدلى كذلك ببيانات ممثلو المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي، وتحالف اتفاقية التنوع البيولوجي، والمنندى الدولي للشعوب الأصلية بشأن التنوع البيولوجي.

358- وفي ختام المناقشة، قالت الرئيسة إنها ستعدّ نصاً لنظر الفريق العامل، آخذة في اعتبارها الآراء المعرب عنها وبعد مناقشة البنود الأخرى ذات الصلة في جدول الأعمال.

359- وفي جلسته الخامسة عشرة، المنعقدة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع مقرر قدمته الرئيسة بشأن التنوع البيولوجي الزراعي. وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27، وإندونيسيا، والبرازيل، وبيرو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، وجمهورية إيران الإسلامية، وسورينام، وسويسرا، وغواتيمالا، والفلبين، وكندا، وكولومبيا، ومصر، والنرويج، ونيوزيلندا، واليابان. وأدلى ببيان أيضاً ممثل اللجنة الكندية الوحشية للخدمات (بالنيابة عن تحالف اتفاقية التنوع البيولوجي).

360- وفي جلسته السادسة عشرة، المنعقدة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2010، استأنف الفريق العامل النظر في مشروع المقرر. وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والأرجنتين، وإندونيسيا، والبرازيل، وبيرو، والجزائر، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وسويسرا، وغابون، والفلبين، وكندا، ونيوزيلندا، والهند، واليابان. وأدلى ببيان أيضاً تحالف اتفاقية التنوع البيولوجي.

361- وفي جلسته السابعة عشرة، المنعقدة أيضاً في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2010، استأنف الفريق العامل النظر في مشروع المقرر. وأدلى ببيان ممثل كندا.

362- وعقب تبادل الآراء، وافق الفريق العامل على مشروع المقرر بشأن التنوع البيولوجي الزراعي، بصيغته المعدلة شفهيًا، لإحالاته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.33.

363- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.33، بصيغته المعدلة، بوصفه المقرر 34/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

البند 6-2 التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة

364- بحث الفريق العامل الأول البند 6-2 من جدول الأعمال في جلسته الخامسة، المنعقدة في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2010. ولدى النظر في هذا البند، كان أمام الفريق العامل مذكرة من الأمين التنفيذي تتضمن تقريراً مرحلياً عن برامج العمل المواضيعية، والنظر في مقترحات بشأن العمل في المستقبل (UNEP/CBD/COP/10/20). وكان أمامه أيضاً مشروع مقرر بشأن التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة، وهو المشروع الوارد في تجميع مشاريع المقررات (UNEP/CBD/COP/10/1/Add.2/Rev.1)، والذي يستند إلى التوصية 11/14 الصادرة عن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية حول النظر في المقترحات المتعلقة ببرنامج العمل بشأن الأراضي الجافة وشبه الرطبة.

365- وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والأرجنتين، وإندونيسيا، والبرازيل، وبوركينا فاسو، وجمهورية إيران الإسلامية، وجنوب أفريقيا، والصين، وغانا (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، وغواتيمالا، وكولومبيا، ومنغوليا. وأدلى ببيانات أيضاً ممثلو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وأدلى كذلك ببيان ممثل المنظمة الدولية للطوارق الإيموهاغ. وفي ختام المناقشة، قالت الرئيسة إنها ستعدّ نصاً لنظر الفريق العامل، أخذه في اعتبارها الآراء المعرب عنها.

366- وفي جلسته الثالثة عشرة، المنعقدة في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع مقرر قدمته الرئيسة بشأن التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة. وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والأرجنتين، وإسرائيل، وأوغندا، والبرازيل، وبوركينا فاسو، والجزائر، وجمهورية إيران الإسلامية، والصين، وكولومبيا، وناميبيا، ونيوزيلندا.

367- وبعد تبادل الآراء، وافق الفريق العامل على مشروع المقرر بشأن التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة بصيغته المعدلة شفهيًا، لإحالاته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.14.

368- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.14 بوصفه المقرر 35/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

البند 6-3 التنوع البيولوجي للغابات

369- بحث الفريق العامل الأول البند 6-3 من جدول الأعمال في جلسته الخامسة، المنعقدة في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2010. ولدى النظر في هذا البند، كان أمام الفريق العامل مذكرة من الأمين التنفيذي تتضمن تقريراً مرحلياً عن برامج العمل المواضيعية، والنظر في مقترحات بشأن العمل في المستقبل (UNEP/CBD/COP/10/20). وكان أمامه أيضاً مشروع مقرر بشأن التنوع البيولوجي للغابات، وهو المشروع الوارد في تجميع مشاريع المقررات (UNEP/CBD/COP/10/1/Add.2/Rev.1)، والذي يستند إلى التوصية 12/14 الصادرة عن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية بشأن التنوع البيولوجي للغابات: التعاون مع أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات وتقرير عن التعاون بشأن رصد التنوع البيولوجي للغابات وبشأن توضيح تعاريف الغابات وأنواع الغابات. وكان أمامه كذلك وثيقة إعلامية عن نتائج حلقة عمل الخبراء العالمية بشأن المنافع التي يجنيها التنوع البيولوجي من خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية (UNEP/CBD/COP/10/INF/20).

370- وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، وأستراليا، وإكوادور، وإندونيسيا، وباكستان، والبرازيل، وبيلاروس، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وسويسرا، وغابون (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، وغانا، والفلبين، وكندا، وكوستاريكا، وكينيا، وماليزيا، والنرويج، ونيوزيلندا، واليابان. وأدلى ببيان أيضاً ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وممثل المنظمة الدولية للأخشاب المدارية. وفي ختام المناقشة، قالت الرئيسة إنها ستعدّ نصاً لنظر الفريق العامل، آخذة في اعتبارها الآراء المعرب عنها.

371- وفي جلسته الثالثة عشرة، المنعقدة في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع مقرر قدمته الرئيسة بشأن التنوع البيولوجي للغابات. وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والأرجنتين، وأستراليا، والبرازيل، والجزائر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والصين، والفلبين، وكندا، وماليزيا، وناميبيا، والنرويج، ونيوزيلندا.

372- وعقب تبادل الآراء، وافق الفريق العامل على مشروع المقرر بشأن التنوع البيولوجي للغابات، بصيغته المعدلة شفهيًا، وبانتظار نتائج المناقشات الدائرة بشأن بنود أخرى من جدول الأعمال، لإحالاته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.21.

373- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.21. ولاحظت السيدة كوزيما هفلر، رئيسة الفريق العامل الأول، أنه تم التوصل إلى اتفاق في مشاورات غير رسمية على النص الذي كان موضوعاً بين قوسين سابقاً. واعتمد مشروع المقرر، بصيغته المعدلة، بوصفه المقرر 36/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

البند 4-6 الوقود الحيوي والتنوع البيولوجي

374- بحث الفريق العامل الأول البند 4-6 من جدول الأعمال في جلسته السادسة المنعقدة في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2010. ولدى النظر في هذا البند، كان أمام الفريق العامل مشروع مقرر بشأن الوقود الحيوي والتنوع البيولوجي، الوارد في تجميع مشاريع المقررات (UNEP/CBD/COP/10/1/Add.2/Rev.1)، والذي يستند إلى التوصية 10/14 الصادرة عن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية بشأن الوقود الحيوي والتنوع البيولوجي: النظر في السبل والوسائل لتعزيز التأثيرات الإيجابية والتقليل من التأثيرات السلبية لإنتاج واستخدام الوقود الحيوي على التنوع البيولوجي.

375- وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والاتحاد الروسي، والأرجنتين، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، والبرازيل، وبوتسوانا، وتايلند، وتونس، وجامايكا، والجزائر، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، والسلفادور، وسويسرا، وغانا، والفلبين، وفيجي (بالنيابة عن البلدان الجزرية في المحيط الهادئ)، وكندا، وكوبا (بالنيابة عن جمهورية فنزويلا البوليفارية، والجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، ونيكاراغوا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات)، وكينيا، ومصر (بالنيابة عن المجموعة العربية)، وملايو، والنرويج، ونيوزيلندا، والهند، واليابان.

376- وبعد تبادل الآراء بشأن مشروع المقرر ككل، وافق الفريق العامل على اقتراح من الرئيسة بإنشاء فريق اتصال مفتوح العضوية يعنى بالوقود الحيوي والتنوع البيولوجي لمعالجة العناصر العالقة في مشروع المقرر. وسيضطلع السيد أولي هندريكسون (كندا) والسيدة جيانينا سانتياغو كابرakas (كولومبيا) بتيسير عمل هذا الفريق.

377- وفي الجلسة السابعة للفريق العامل، المنعقدة في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2010، أدلى ببيان ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأدلى ببيانات كذلك ممثلو لجنة غابات أفريقيا الوسطى (COMIFAC)، ومنظمة EcoNexus (بالنيابة أيضاً عن فريق العمل المعني بالتحات والتكنولوجيا والتركيز، وأصدقاء الأرض في الولايات المتحدة، والمبادرات الإقليمية لجنوب شرق آسيا لتمكين المجتمع المحلي (SEARICE)، واللجنة الكندية للحدوية للخدمات)، وأصدقاء الأرض في الولايات المتحدة (بالنيابة أيضاً عن فريق العمل المعني بالتحات والتكنولوجيا والتركيز، وأصدقاء الأرض في البرازيل، وأصدقاء الأرض في باراغواي (SOBREVIVENCIA-Friends)، وأصدقاء الأرض في سويسرا، ومجلس "غرين بيس" الدولي)، والتحالف العالمي للغابات (بالنيابة أيضاً عن أصدقاء الأرض في باراغواي (SOBREVIVENCIA-Friends)، ومشروع العدالة الإيكولوجية العالمية.

378- وفي الجلستين الحادية عشرة والثالثة عشرة للفريق العامل، المنعقدتين في 25 و26 أكتوبر/تشرين الأول 2010، على التوالي، قدمت السيدة جيانينا سانتياغو كابرakas (كولومبيا) مع السيد أولي هندريكسون (كندا)، الرئيسين المشاركين لفريق الاتصال المفتوح العضوية المعني بالوقود الحيوي والتنوع البيولوجي، معلومات مستحدثة عن عمل الفريق. ووأشارا إلى إحراز تقدم وأن الفريق سيجتمع مرة أخرى لمعالجة القضايا العالقة.

379- وفي الجلسة الرابعة عشرة للفريق العامل، المنعقدة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2010، وعقب التحديث الذي قدمته السيدة جيانينا سانتياغو كابرakas (كولومبيا)، الرئيسة المشاركة لفريق الاتصال المفتوح العضوية المعني بالوقود الحيوي والتنوع البيولوجي، وافق الفريق العامل على مقترح الرئيسة بإنشاء مجموعة مفتوحة

العضوية من أصدقاء الرئيسة لوضع الصيغة النهائية لأعمال فريق الاتصال المفتوح العضوية من خلال معالجة العناصر القليلة من مشروع المقرر التي بقيت عالقة.

380- وفي الجلسة السابعة عشرة للفريق العامل، المنعقدة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2010، أفاد السيد أولي هندريكسون (كندا) والسيدة جيانينا سانتيانو كابرakas (كولومبيا)، اللذان يمثلان المجموعة المفتوحة العضوية من أصدقاء الرئيسة المعنية بالوقود الحيوي والتنوع البيولوجي، بأن المجموعة قد أنهت أعمالها وأعدت نصاً لنظر الفريق العامل.

381- وفي جلسته التاسعة عشرة، المنعقدة في 28 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع مقرر قدمته الرئيسة بشأن الوقود الحيوي والتنوع البيولوجي. وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والأرجنتين، والبرازيل، وتونس، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والسلفادور، وسويسرا، وغانا، والفلبين، والكاميرون، وناميبيا، والنرويج، والهند.

382- وطالب ممثل الجمهورية الدومينيكية بضرورة إدراج البيان التالي في تقرير الاجتماع:

"رأت الجمهورية الدومينيكية، بوصفها دولة صغيرة، أنه ينبغي منح الأولوية لاستخدام الأراضي من أجل إنتاج الغذاء.

"ينبغي مراعاة مسألتي حيازة الأراضي وإمكانية الاستخدام العشوائي لهذه الموارد مثل المياه في إطار المشاريع ذات الصلة بالوقود الحيوي.

"ينبغي حذف مفهوم تدمير النظم الإيكولوجية من أجل تعزيز إنتاج الوقود الحيوي من الفقرة 7(ب)، والإبقاء فقط على الإشارة إلى "المناطق". وتمنح النظم الإيكولوجية دينامية للعمليات الإيكولوجية للتنوع البيولوجي، ويمكن أن تتأثر خدمات النظم الإيكولوجي بشكل سلبي من هذا الاستخدام للنظم الإيكولوجية في إنتاج الوقود الحيوي، وبالتالي إعاقة التقدم تجاه تحقيق أهداف الاتفاقية."

383- وفي جلسته العشرين، المنعقدة يوم الخميس 28 أكتوبر/تشرين الأول 2010، استأنف الفريق العامل النظر في مشروع المقرر. وأدلى ببيان ممثل غانا.

384- وعقب تبادل الآراء، وافق الفريق العامل على مشروع المقرر بشأن الوقود الحيوي والتنوع البيولوجي بصيغته المعدلة شفهيًا، لإحالته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.41.

385- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.41 بوصفه المقرر 37/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

البند 6-5 الأنواع الغريبة الغازية

386- بحث الفريق العامل الأول البند 6-5 من جدول الأعمال في جلسته السابعة، المنعقدة في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2010. ولدى النظر في هذا البند، كان أمام الفريق العامل مذكرة من الأمين التنفيذي تتضمن تقريراً مرحلياً عن القضايا المشتركة بين القطاعات (UNEP/CBD/COP/10/21). وكان أمامه أيضاً مشروع مقرر بشأن

الأنواع الغريبة الغازية، وهو المشروع الوارد في تجميع مشاريع المقررات (UNEP/CBD/COP/10/1/Add.2/Rev.1)، والذي يستند إلى التوصية 13/14 الصادرة عن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية والتوصيات الإضافية التي قدمها الأمين التنفيذي بشأن مواصلة العمل بخصوص الثغرات وأوجه عدم الاتساق القائمة في الإطار التنظيمي الدولي المتعلق بإدخال الأنواع الغريبة الغازية كحيوانات أليفة، وكأنواع لأحواض الكائنات المائية ولأحواض الكائنات الأرضية، وكقطع حي وغذاء حي، وأفضل الممارسات لمعالجة المخاطر المرتبطة بإدخالها.

387- وشكرت الرئيسة حكومة إسبانيا على العرض الذي قدمته لتوفير الموارد المالية اللازمة لعقد اجتماعات فريق خبراء تقنيين مخصص لمعالجة المخاطر المرتبطة بإدخال الأنواع الغريبة كحيوانات أليفة، وأنواع لأحواض الكائنات المائية ولأحواض الكائنات الأرضية، وكقطع حي وغذاء حي.

388- وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والأرجنتين، وأستراليا، وإندونيسيا، والبرازيل، وبيلاروس، وتايلند، وتيمور-ليشتي، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وساموا، وسانت لوسيا، وغابون (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، وغانا، وفيجي، وكندا، وكوستاريكا، وكيريباس (بالنيابة عن البلدان الجزرية في المحيط الهادئ)، وكينيا، وماليزيا، والمكسيك، وملاوي، المملكة العربية السعودية، والنرويج، ونيوزيلندا، واليابان. وأدلى أيضاً ببيان ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (بالنيابة أيضاً عن أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات). وأدلى كذلك ببيان ممثل البرنامج العالمي للأنواع الغازية، وممثل الرابطة التجارية لمنتجات الزينة المائية (بالنيابة عن المنظمة الأوروبية للحيوانات الأليفة).

389- وبعد تبادل الآراء وبناءً على اقتراح من الرئيسة، اتفق على ضرورة أن يعقد ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، وأستراليا، والبرازيل، وبيلاروس، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وسانت لوسيا، وغابون، وكندا، وكيريباس، وماليزيا، ونيوزيلندا، مشاورات غير رسمية بغية معالجة العناصر العالقة في مشروع المقرر.

390- وفي ختام المناقشة، قالت الرئيسة إنها ستعدّ نصاً لنظر الفريق العامل، آخذة في اعتبارها الآراء المعرب عنها.

391- وبحث الفريق العامل في جلسته الرابعة عشرة، المنعقدة يوم الثلاثاء 26 أكتوبر/تشرين الأول 2010، مشروع مقرر قدمته الرئيسة بشأن الأنواع الغريبة الغازية. وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والجزائر، وجمهورية إيران الإسلامية، وكندا، ونيوزيلندا.

392- وفي جلسته الخامسة عشرة، المنعقدة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2010، استأنف الفريق العامل النظر في مشروع المقرر. وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والأرجنتين، والبرازيل، وبيلاروس، والجزائر، وجمهورية إيران الإسلامية، وغينيا، ونيوزيلندا.

393- وبعد تبادل الآراء، وافق الفريق العامل على مشروع المقرر بشأن الأنواع الغريبة الغازية، بصيغته المعدلة شفهيًا، لإحالاته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.35.

394- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.35، بصيغته المعدلة شفهيًا، بوصفه المقرر 38/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

البند 6-6 المبادرة العالمية للتصنيف

395- بحث الفريق العامل الأول البند 6-6 من جدول الأعمال في جلسته السابعة المنعقدة في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2010. ولدى النظر في هذا البند، كان أمام الفريق العامل مذكرة من الأمين التنفيذي تتضمن تقريراً مرحلياً عن القضايا المشتركة بين القطاعات (UNEP/CBD/COP/10/21). وكان أمامه أيضاً مشروع مقرر بشأن المبادرة العالمية للتصنيف، وهو المشروع الوارد في تجميع مشاريع المقررات (UNEP/CBD/COP/10/1/Add.2/Rev.1)، والذي يستند إلى التوصية 14/14 الصادرة عن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية بشأن المبادرة العالمية للتصنيف: النتائج والدروس المستفادة من تقييمات الاحتياجات الإقليمية للتصنيف وتحديد الأولويات. وكان أمامه كذلك كوثيقة إعلامية تقرير مرحلي عن إنشاء صندوق خاص لشراسة المبادرة العالمية للتصنيف (UNEP/CBD/COP/10/INF/35).

396- وأدى بيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والأرجنتين، وإندونيسيا، وباكستان، والبرازيل، وبيرو، وتركيا، وتوفالو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، والصين، وغانا (بالنيابة أيضاً عن المجموعة الأفريقية)، وغواتيمالا، وكندا، وكينيا، وماليزيا، وملاوي، ونيوزيلندا، واليابان. وفي ختام المناقشة، قالت الرئيسة إنها ستعدّ نصاً لنظر الفريق العامل، آخذة في اعتبارها الآراء المعرب عنها.

397- وفي جلسته الثالثة عشرة، المنعقدة في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع مقرر قدمته الرئيسة بشأن المبادرة العالمية للتصنيف. وأدى بيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، وإسرائيل، والبرازيل، وبيرو، وتايلند، والجزائر، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية كوريا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وغانا، والكاميرون، وكندا، وماليزيا، ومصر، وناميبيا، واليابان.

398- وفي جلسته الرابعة عشرة، المنعقدة في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2010، استأنف الفريق العامل النظر في مشروع المقرر. وأدى بيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والأرجنتين، والبرازيل، وبيرو، والجزائر، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والصين، وغانا، وغواتيمالا، وماليزيا، وناميبيا، واليابان.

399- وفي جلسته الخامسة عشرة، المنعقدة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2010، استأنف الفريق العامل النظر في مشروع المقرر. وأدى بيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والبرازيل، وبيرو، والصين، وغانا (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، وغواتيمالا، وكندا، وناميبيا.

400- وبعد تبادل الآراء، وافق الفريق العامل على مشروع المقرر بشأن المبادرة العالمية للتصنيف، بصيغته المعدلة شفهيًا، لإحالة إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.34.

401- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.34، بصيغته المعدلة شفهيًا، بوصفه المقرر 39/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

البند 6-7 المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها

402- بحث الفريق العامل الثاني البند 6-7 من جدول الأعمال في جلسته السادسة، المنعقدة في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2010. ولدى النظر في هذا البند، كان أمام الفريق العامل التقرير السادس للفريق المفتوح العضوية العامل بين الدورات المخصص للمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها في اتفاقية التنوع البيولوجي (UNEP/CBD/COP/10/2)، بما في ذلك توصياته 1/6 (بشأن آليات تشجيع المشاركة الفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية في عمل الاتفاقية)، و 2/6 (بشأن عناصر النظم الفريدة لحماية المعارف التقليدية)، و 3/6 (بشأن عناصر مدونة سلوك أخلاقية لكفالة احترام التراث الثقافي والفكري للمجتمعات الأصلية والمحلية)، و 4/6 (بشأن برنامج العمل المتعدد السنوات المتعلق بتنفيذ المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها في اتفاقية التنوع البيولوجي) حسبما ترد في تجميع مشاريع المقررات (UNEP/CBD/COP/10/1/Add.2/Rev.1).

403- ولدى تقديمه لهذا البند، قال ممثل عن الأمانة إن هذا الاجتماع لمؤتمر الأطراف أخذ اتجاهًا جديدًا فيما يتعلق ببرنامج العمل بشأن المعارف التقليدية بموجب المادة 8(ي) من اتفاقية التنوع البيولوجي. وأضاف أن الاجتماع سيبحث أيضًا المشاركة الأكثر فعالية للمجتمعات المحلية في عمل الاتفاقية. وأشار إلى أنه من المتوقع أن يعتمد هذا الاجتماع مدونة سلوك أخلاقية لكفالة احترام التراث الثقافي والفكري للمجتمعات الأصلية والمحلية، فضلًا عن مؤشرين إضافيين عن حالة المعارف التقليدية. والمؤشران الإضافيان هما: الحالة والاتجاهات في: تغير استخدام الأراضي في الأراضي التقليدية للمجتمعات الأصلية والمحلية وممارسة المهن التقليدية. كما أن برنامج العمل بشأن المادة 8(ي) سينظر أيضًا في المهام الخاصة بالنظام الدولي بشأن الحصول وتقاسم المنافع التي تشتمل على مبادئ توجيهية لما يلي: تقاسم المنافع والموافقة المسبقة عن علم وتحديد التزامات مقدمي ومستخدمي الموارد الجينية وما يرتبط بها من معارف تقليدية؛ الإبلاغ عن الاستيلاء غير القانوني على المعارف التقليدية ومنعه؛ ومساعدة الأطراف على إعداد تشريعات لكفالة احترام المعارف التقليدية وحفظها وتشجيعها بموافقة حائزي هذه المعارف التقليدية الذين هم على علم. وختامًا، قال إن الاجتماعات القادمة للفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) ستشتمل أيضًا على بند جديد على جدول الأعمال بشأن حوار متعمق، وسيقرر هذا الاجتماع ما إذا كان الحوار سيكون حول قضية تغير المناخ أو المناطق المحمية أو على طرائق تقاسم المنافع.

404- وأدلى ببيانات ممثلو بوليفيا، البرازيل، الكاميرون (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، كندا، الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، غواتيمالا (أيضًا بالنيابة عن المنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي)، الهند، إندونيسيا، اليابان، المكسيك، المغرب، نيوزيلندا، النرويج (أيضًا بالنيابة عن شعب سامي بالنرويج)، بيرو، الفلبين، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، تايلند، وجمهورية تنزانيا المتحدة. وأدلى ببيان أيضًا ممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. كما أدلى ببيان ممثل المنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي.

405- وبعد تبادل الآراء، قال الرئيس إنه سيعيد مشروع توصية منقحة لنظر الفريق العامل.

406- وفي الجلسة السابعة للفريق العامل، المنعقدة في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2010، طلب الرئيس إلى السيدة برودونس تانغام غاليغا (الكامبيرون) والسيد مارتن ويكيرا (نيوزيلندا) تنسيق المزيد من المشاورات تحت هذا البند من جدول الأعمال.

مشروع مقرر بشأن آليات لتشجيع المشاركة الفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية في أعمال الاتفاقية

407- في جلسته التاسعة، المنعقدة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع مقرر قدمه الرئيس بشأن آليات لتشجيع المشاركة الفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية في أعمال الاتفاقية.

408- وأدلى ببيان ممثل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة.

409- وبعد مداخلة من ممثل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، أقر الفريق العامل مشروع المقرر بشأن آليات لتشجيع المشاركة الفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية في أعمال الاتفاقية، بصيغته المعدلة شفهيًا، لإحالاته إلى الجلسة العامة بوصفه المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.6.

410- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.6، بصيغته المعدلة شفهيًا، بوصفه المقرر 40/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

مشروع مقرر بشأن عناصر نظم فريدة لحماية المعارف التقليدية

411- وفي جلسته التاسعة، المنعقدة في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع مقرر قدمه الرئيس بشأن عناصر نظم فريدة لحماية المعارف التقليدية.

412- وأدلى ببيان ممثلو البرازيل وكندا والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والمكسيك.

413- وبعد تبادل الآراء، أقر الفريق العامل مشروع المقرر بشأن عناصر نظم فريدة لحماية المعارف التقليدية، لإحالاته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.7.

414- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.7، بصيغته المعدلة شفهيًا، بوصفه المقرر 41/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

مشروع مقرر بشأن عناصر مدونة سلوك أخلاقي لكفالة احترام التراث الثقافي والفكري للمجتمعات الأصلية والمحلية

415- وفي جلسته الثالثة عشرة، المنعقدة في 28 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع مقرر قدمه الرئيس بشأن عناصر مدونة سلوك أخلاقي لكفالة احترام التراث الثقافي والفكري للمجتمعات الأصلية والمحلية.

416- وأقر الفريق العامل مشروع المقرر بشأن عناصر مدونة سلوك أخلاقي لكفالة احترام التراث الثقافي والفكري للمجتمعات الأصلية والمحلية لإحالاته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر

UNEP/CBD/COP/10/L.38.

417- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.38 بوصفه المقرر 42/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

مشروع مقرر بشأن برنامج العمل المتعدد السنوات لتنفيذ المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها في اتفاقية التنوع البيولوجي

418- وفي جلسته الثالثة عشرة، المنعقدة في 28 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع مقرر قدمه الرئيس بشأن برنامج العمل المتعدد السنوات لتنفيذ المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها في اتفاقية التنوع البيولوجي.

419- وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والفلبين وتايلند.

420- وبعد تبادل الآراء، أقر الفريق العامل مشروع المقرر بشأن برنامج العمل المتعدد السنوات لتنفيذ المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها في اتفاقية التنوع البيولوجي لإحالاته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.39.

421- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.39، بصيغته المعدلة شفهيًا، بوصفه المقرر 43/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

البند 6-8 التدابير الحافزة

422- بحث الفريق العامل الأول بحث البند 6-8 من جدول الأعمال في جلسته الثامنة المنعقدة يوم الخميس 21 أكتوبر/تشرين الأول 2010. ولدى النظر في هذا البند، كان أمام الفريق العامل مذكرتان من الأمين التنفيذي تتضمنان تقريراً مرحلياً عن القضايا المشتركة بين القطاعات (UNEP/CBD/COP/10/21)، وعن المعلومات وحالات الممارسات الجيدة من مختلف المناطق بشأن تحديد التدابير الحافزة الضارة وإزالتها أو التخفيف من حدتها، وتشجيع التدابير الحافزة الإيجابية (UNEP/CBD/COP/10/24). وكان أمامه أيضاً مشروع مقرر بشأن التدابير الحافزة، وهو المشروع الوارد في جميع مشاريع المقررات (UNEP/CBD/COP/10/1/Add.2/Rev.1)، والذي يستند إلى التوصية 15/14 الصادرة عن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية بشأن التدابير الحافزة (المادة 11). وكان أمامه كذلك وثائق إعلامية عن الكيفية التي يمكن بها لعملية الرصد أن تدعم تطبيق أدوات التقييم وتنفيذ التدابير الحافزة الإيجابية: البعد الدولي (UNEP/CBD/COP/10/INF/17)، والمعلومات وحالات الممارسات الجيدة من مختلف المناطق بشأن تحديد التدابير الحافزة الضارة وإزالتها أو التخفيف من حدتها، وتشجيع التدابير الحافزة الإيجابية (UNEP/CBD/COP/10/INF/18)، وتقرير اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي لقطاع الأعمال (UNEP/CBD/COP/10/INF/23)، وتقرير اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي لوضعي السياسات: الاستجابة لقيمة الطبيعة (UNEP/CBD/COP/10/INF/24)، وتقرير اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي لصانعي السياسات المحليين والإقليميين (UNEP/CBD/COP/10/INF/25)، ودفع ثمن التنوع البيولوجي: تعزيز فعالية تكلفة المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجي (UNEP/CBD/COP/10/INF/31).

423- وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، والأرجنتين، والبرازيل، والجمهورية الدومينيكية، وسويسرا، وغواتيمالا، وكندا، وكولومبيا، ونيوزيلندا، واليابان. وأدلى ببيان أيضاً ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وفي ختام المناقشة، قالت الرئيسة إنها ستعدّ نصاً لنظر الفريق العامل، أخذاً في اعتبارها الآراء المعرب عنها.

424- وفي جلسته الرابعة عشرة، المنعقدة في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث الفريق العامل مشروع مقرر قدمته الرئيسة بشأن التدابير الحافزة. وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، الأرجنتين، أستراليا، إندونيسيا، البرازيل، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، كندا، مصر، ناميبيا، النرويج، ونيوزيلندا. وأدلى أيضاً ببيان ممثل الرابطة الألمانية للطبيعة والبيئة.

425- وفي جلسته الخامسة عشرة، المنعقدة يوم الأربعاء 27 أكتوبر/تشرين الأول 2010، استأنف الفريق العامل النظر في مشروع المقرر الذي قدمته الرئيسة بشأن التدابير الحافزة. وأدلى ببيان ممثل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة.

426- وعقب تبادل الآراء، أقر الفريق العامل مشروع المقرر بشأن التدابير الحافزة بصيغته المعدلة شفهيًا، لإحالته إلى الجلسة العامة بوصفه مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.22.

427- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.22 بوصفه المقرر 44/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

البند 6-9 القضايا الجديدة والناشئة

428- وتمشيا مع الممارسات السابقة، بحث الفريق العامل الثاني هذا البند تحت البند 4-3(هـ) (عمليات الاتفاقية) (انظر الفقرات 176-187 أعلاه).

سابعاً - الشؤون الإدارية والشؤون المتعلقة بالميزانية

البند 7 إدارة الاتفاقية وميزانية الصندوق الإستئماني للاتفاقية

لفترة السنتين 2011-2012

ألف - الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2011-2012

429- ولدى النظر في هذا البند، كان أمام مؤتمر الأطراف ثلاثة بدائل لميزانية للصندوق الإستئماني الرئيسي BY فضلاً عن ميزانية مقترحة للصندوقين الاستئمانيين الطوعيين للاتفاقية BE وBZ (UNEP/CBD/COP/10/25) للنظر فيها واعتمادها؛ ومذكورة من الأمين التنفيذي بشأن الأنشطة التفصيلية للبرنامج الفرعي وبشأن الموارد اللازمة (UNEP/CBD/COP/10/25/Add.1)؛ وتقرير من الأمين التنفيذي عن إدارة الاتفاقية وميزانية الصندوق الاستئماني للاتفاقية (UNEP/CBD/COP/10/7). وكان أمام مؤتمر الأطراف أيضاً، كوثائق إعلامية، تقرير يعرض حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية المذكورة في تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة المستقل بشأن مراجعة الحسابات التي جرت في عام 2009 (UNEP/CBD/COP/10/INF/9)، فضلاً عن تقرير الأمين التنفيذي

عن إدارة الاتفاقية وميزانية الصناديق الاستثنائية للاتفاقية ولبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية (UNEP/CBD/COP/10/INF/10).

430- وفي الجلسة العامة الثالثة للاجتماع، المنعقدة في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2010، استمع مؤتمر الأطراف إلى تقارير مرحلية مؤقتة من السيد كونرود هونتي (أنتيغوا وباربودا)، رئيس فريق الاتصال المفتوح العضوية المعني بالميزانية، (انظر الفقرة 78 أعلاه). وقال السيد هونتي في تقريره إنه بينما أحرز فريق الاتصال تقدماً مستمراً، فلم تحل بعد بعض المسائل المهمة، واقترح أن يواصل فريق الاتصال مداولاته يوم الإثنين 25 أكتوبر/تشرين الأول 2010. وذكر الاجتماع أيضاً بأن نتائج فريق الاتصال ينبغي أيضاً تمشيها مع نتائج فريق العمل المنشأين بموجب البند 1-4 من جدول الأعمال. وقال إنه بالنظر إلى الحالة الحالية للمناقشات في فريق الاتصال، فقد يتعين عقد اجتماع واحد أو اجتماعين رئيسيين مع تمويلهما من الصندوق الطوعي، وفي هذه الحالة، ستشجع الأطراف على تقديم مساهمات لدعم هذه الأنشطة.

431- وطلب الرئيس من فريق الاتصال الانتهاء من مداولاته بحلول 28 أكتوبر/تشرين الأول 2010 وأن يرفع تقريراً عنها في الجلسة العامة التي ستعقد في ذلك الوقت.

432- وفي الجلسة العامة الرابعة للاجتماع، المنعقدة في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2010، استمع مؤتمر الأطراف إلى مزيد من التقارير المرحلية المؤقتة من رئيس فريق الاتصال المفتوح العضوية المعني بالميزانية. وقال السيد هونتي في تقريره إن فريق الاتصال أحرز تقدماً مستمراً نحو الميزانية الأساسية وبعض التقدم في الصندوق الطوعي. وذكر أن كثير من البلدان تعهدت أيضاً بمبالغ لتمويل الاجتماعات بشأن الحصول وتقاسم المنافع، والمادة 8(ب) والأحكام المتصلة بها، والمناطق المحمية. وأضاف السيد هونتي، أنه بينما سنتوقف النتيجة النهائية لمداولات فريق الاتصال على نتيجة المفاوضات حول نظام دولي بشأن الحصول وتقاسم المنافع، فإنه يتوقع أن يكون باستطاعة فريق الاتصال إنهاء مداولاته قبل تاريخ 28 أكتوبر/تشرين الأول 2010.

433- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، قدم السيد هونتي، رئيس فريق الاتصال مفتوح العضوية المعني بالميزانية، مشروع مقرر بشأن إدارة الاتفاقية وميزانية برنامج العمل لفترة السنتين 2011-2012. وقال إن الميزانية الأساسية زادت بنسبة 4 في المئة، ولكن الموافقة على الميزانية مشروطة بالموافقة على حزمة القرار بشأن بروتوكول الحصول وتقاسم المنافع، والخطة الاستراتيجية، واستراتيجية حشد الموارد.

434- وبعد اعتماد هذه المقررات، اعتمد مؤتمر الأطراف مشروع المقرر UNEP/CBD/COP/10/L.48 بوصفه المقرر 45/10. ويرد نص المقرر المعتمد في المرفق بالتقرير الحالي.

باء - استعراض وتقييم الترتيبات الإدارية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة الاتفاقية

435- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، بحث مؤتمر الأطراف أيضاً الترتيبات الإدارية المنقحة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي حسبما وردت في الوثيقة UNEP/CBD/COP/10/L.13. وقد سحبت هذه الوثيقة بعد ذلك لأنها كانت إلى حد كبير مماثلة تماماً للوثيقة UNEP/CBD/COP/10/L.48 التي احتوت على جميع العناصر ذاتها (انظر الفقرة 434 أعلاه).

ثامنا - شؤون ختامية

البند 8-1 شؤون أخرى

شكر وتقدير إلى حكومة وشعب اليابان

436- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، أشاد البروفسور جيمس سياني، بالنيابة عن مكتب مؤتمر الأطراف، بحكومة وشعب اليابان. واعتمد مقرر في هذا الشأن بوصفه المقرر 47/10، ويرد نصه في المرفق بالتقرير الحالي.

البند 8-2 اعتماد التقرير

437- واعتمد التقرير الحالي في الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، على أساس مشروع التقرير الذي قدمته المقررة (UNEP/CBD/COP/10/L.1) وتقرير الفريق العامل الأول (UNEP/CBD/COP/10/L.1/Add.1) وتقرير الفريق العامل الثاني (UNEP/CBD/COP/10/L.1/Add.2)، على أساس الفهم بأن المقررة ستكلف بوضع التقرير في صورته النهائية في ضوء المناقشة التي جرت خلال الجلسة العامة السابعة.

البند 8-3 اختتام الاجتماع

438- وفي الجلسة العامة السابعة للاجتماع، المنعقدة في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010، استمع مؤتمر الأطراف إلى بيانات ختامية من ممثلي الأرجنتين (بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، بليز (بالنيابة عن مجموعة منظومة التكامل لأمريكا الوسطى)، جزر كوك (بالنيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ)، الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 دولة، الهند، ماليزيا (بالنيابة عن بلدان آسيا والمحيط الهادئ المتقاربة التفكير)، ملاوي (بالنيابة عن المجموعة الأفريقية)، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا (بالنيابة عن مجموعة النساء المتقاربة التفكير والروح، وأيضا بالنيابة عن أستراليا وكندا ونيوزيلندا)، جمهورية كوريا، المملكة العربية السعودية، سويسرا، أوكرانيا (بالنيابة عن بلدان وسط وشرق أوروبا)، والمنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي، والمنظمة العالمية للشباب. وكرر الرئيس كلمات ممثل جزر كوك وأعرب عن عميق مواساته مع جميع ضحايا الكوارث الطبيعية التي أصابت إندونيسيا مؤخرا.

439- وأشاد السيد أحمد جغلاف، الأمين التنفيذي في كلمته الختامية، باليابان شعبا وحكومة على حرارة الضيافة وقدم جوائز أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي إلى الوزير ماسوموتو، ورئيس وزراء اليابان، السيد ناوتو كان، تكريما لهما على قيادتهما الفاتحة. وذكر المشاركين بأن الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف حقق إنجازا عظيما. فقد اعتمد هذا الاجتماع بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، فضلا عن الخطة الاستراتيجية واستراتيجية حشد الموارد. وقال إن 18 000 مشترك حضروا الاجتماع، من بينهم 122 وزيرا، و120 عضوا في البرلمان، و200 عمدة، و650 رئيس بلدية. وحضر الاجتماع أيضا رئيسا غابون واليمن، وصاحب السمو الأمير ألبرت الثاني، أمير موناكو، وصاحب السمو الأمير بندر بن سعود بن محمد آل سعود، والسيد هاريسون فورد، نائب رئيس مجلس إدارة المنظمة الدولية لحفظ الطبيعة. وأشاد أيضا بأعضاء أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي من النساء والرجال، ورؤساء والرؤساء المشاركين للفريقين العاملين وأفرقة الاتصال الذين ساعدوا في إنجاح الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف.

440- وختاماً، شكر الرئيس جميع المشاركين على روح التعاون التي أظهروها خلال المفاوضات برمتها، وهناً مؤتمراً الأطراف على اتفاقه التاريخي على بروتوكول ناغويا بشأن الحصول وتقاسم المنافع، الذي سيساعد في تعزيز رفاه البشرية. وقال إن الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف توصل لحل جميع المشاكل القائمة، بالعمل على نحو طموح وعملي. وأضاف أنه يلتزم خلال مهمته كرئيس لمؤتمر الأطراف في العامين القادمين بالحرص على تنفيذ المبادرات مثل صندوق اليابان، ومبادرة العيش في انسجام ومبادرة ساتوياما.

441- وبعد ذلك، أعلن الرئيس اختتام الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في الساعة الثالثة من صباح يوم السبت 30 أكتوبر/تشرين الأول 2010.

التذييل 1

المنظمات الممثلة في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف

ألف - المؤسسات الحكومية الدولية

African Biosafety Network of Expertise	International Centre of Insect Physiology and Ecology (ICIPE)
African Development Bank	International Tropical Timber Organization
Amazon Cooperation Treaty Organization	International Union for the Protection of New Varieties of Plants
ASEAN Centre for Biodiversity	Ministerial Conference on the Protection of Forests in Europe (Forest Europe)
ASEAN Secretariat	Mountain Partnership Secretariat
Asian Development Bank	Network of Managers of Marine Protected Areas in the Mediterranean (MedPAN)
BioNET-INTERNATIONAL	Nordic Council of Ministers
Bioversity International	North-West Pacific Region Environmental Cooperation Center
Census of Marine Life	Organisation Internationale de la Francophonie
Center for International Forestry Research	Organisation for Economic Co-operation and Development
CIC - International Council for Game and Wildlife Conservation	Ramsar Regional Center - East Asia
COHAB Initiative Secretariat	Regional Environmental Center for Central and Eastern Europe
Commission des Forêts d'Afrique Centrale (COMIFAC)	Regional Environmental Centre for Central Asia
Conservation of Arctic Flora and Fauna	SADC Plant Genetic Resources Centre
Consortium for the Barcode of Life (CBOL)	Secretariat of the Pacific Community
Convention on the Future Multilateral Cooperation in North East Atlantic Fisheries	Secretariat of the Pacific Regional Environment Programme
Council of Europe	South Asia Co-operative Environment Programme
DIVERSITAS	Southern African Development Community (SADC)
European Environment Agency	The International Coral Reef Initiative
European Space Agency	Union Economique et Monétaire Ouest Africaine
Global Biodiversity Information Facility	World Ocean Network
Global Crop Diversity Trust	World Organisation for Animal Health (OIE)
Global Invasive Species Programme	
Group on Earth Observations	
Helsinki Commission	
Integrated Taxonomic Information System	
International Center for Integrated Mountain Development	
International Centre for Genetic Engineering and Biotechnology	

باء - المؤسسات الأكاديمية

Alexandria University	Chubu University
Alumni Network of the Intensive Program on Sustainability	Chukyo University
Arid Land Research Center of Tottori University - Japan	CIRAD - Montpellier
Biodiversity and Climate Research Centre	CSO Learning Scholarship Programme by Sompo Japan Environment Foundation
Calvijn - Catholic School of the Netherlands	Delta State University Abraka
Caribbean Natural Resources Institute	EHIME Research Institute of Agriculture, Forestry and Fisheries
Center for Ecological Research - Kyoto University	EHIME University
Center of Environmental Education	ESRC Centre for Social and Economic Aspects of Genomics (Cesagen)
Centre for International Sustainable Development Law	European Network of Scientists for Social Environmental Responsibility
Chiba University	Forest Bio-Research Centre
China Medical University	Fridtjof Nansen Institute
Chinese Research Academy of Environmental Sciences	Fukushima Agricultural Technology Centre
	Goethe Universität Frankfurt am Main

Helmholtz Centre for Environmental Research – (UFZ)
 Highland Research and Development Institute
 Hiroshima University
 Hitotsubashi University
 Institute for European Studies
 Institute of Nature and Environmental Technology
 Instituto Alexander Von Humboldt
 International Arctic Research Center, University of Alaska Fairbanks
 International Forestry Students Association
 International Institute for Applied Systems Analysis
 International Ocean Institute
 IWATE Agricultural Research Center
 Iwate Prefectural University
 Japan Environmental Council
 Japanese Association of Zoos and Aquariums
 Japanese Society of Fisheries Science
 Kagoshima University
 Kansai University
 Kinki University
 Kobe University
 Kookmin University
 Kyoto University
 Kyushu University
 Liaoning Ocean and Fisheries Science Research Institute
 Macquarie University
 Mie Agricultural Research Institute
 Mie Prefecture Fisheries Research Institute
 Mie University - Japan
 Miyagi University of Education - Environmental Education Center
 Mongolian Academy of Sciences
 Mopko national University - South Korea
 Museum für Naturkunde, Leibniz - Institute for Evolution and Biodiversity Research (MfN) at Humboldt University - Berlin
 Muséum National d'Histoire Naturelle
 Museum of Nature and Human Activities, Hyogo
 Nagasaki University
 Nagoya City University
 Nagoya Open University of the Environment
 Nagoya University
 Nagoya University Global Environmental Leaders Program
 National Center for Seeds and Seedlings
 National Cheng Kung University
 National Fisheries University
 National Institute for Agro-Environmental Sciences
 National Institute of Agrobiological Sciences
 National Institute of Genetics
 National Institute of Technology and Evaluation
 National Museum of Nature and Science - Japan
 National University of Singapore
 Nord Institute for Society and Environment Co. Ltd.
 Norinchukin Research Institute Co., Ltd.
 Okayama University
 Otsuma Women's University
 Port and Airport Research Institute
 Public Works Research Institute
 Research Institute for Humanity and Nature
 Satoyama Science Research Centre, Utsunomiya University
 Shenyang Ligong University
 Sichuan Academy of Chinese Medicine Sciences
 Smithsonian Institution
 Society of Animal, Vet. and Environmental Scientists
 Sophia University
 South African National Biodiversity Institute
 State University of New York
 Swiss Academy of Sciences
 Tamagawa University Research Institute
 Technical University of Munich
 The Royal Botanic Gardens, Kew
 Tohoku University
 Tokai University
 Tokyo University of Agriculture
 Tokyo University of Agriculture and Technology
 Tottori University
 Transnational Institute
 Universidad Nacional Agraria La Molina
 Universidad Nacional Autonoma de México
 Universidade Federal Rural do Rio de Janeiro, including the Instituto de Economia Industrial
 Universiti Teknologi Malaysia
 University of Applied Sciences - Eberswalde, Germany
 University of Bremen
 University of British Columbia
 University of Campinas
 University of Edinburgh - School of Law
 University of Georgia, Center for Integrative Conservation Research
 University of Human Environments
 University of Illinois - Chicago
 University of Lund
 University of Montreal
 University of Natural Resources and Life Sciences
 University of New South Wales
 University of Oxford
 University of Puerto Rico
 University of Rome Sapienza
 University of Shiga Prefecture, Japan
 University of the Ryukyus
 University of Tokyo
 University of Tsukuba
 Voilier océanographique SEDNA IV
 Waseda University

Working Group for the Conservation of Coastal
and Marine Biodiversity
Yokkaichi University - Studying Group- Energy
& Environmental Education

Yokohama National University
Zamorano Panamerican Agricultural School
Zoological Society of London

جيم - مجموعات السكان الأصليين

African Indigenous Women Organization
(Nairobi)
Andes Chinchasuyo
Articulacao Pacari
Asia Indigenous Peoples Pact Foundation
Assembly of First Nations
Association ANDES
Association des Femmes Peules Autochtones du
Tchad
Association of Indigenous Peoples of the North
of Sakha Republic (Yakutia)
Autonomous Bougainville Association of Non-
Governmental Organisations
Centro de Estudios Multidisciplinarios Aymara
Chibememe Earth Healing Association
Commission environnementale du conseil rural
de Dialacoto
Community Development Centre
Comunidad Mapuce Lonko Puran,
Confederación Mapuce Neuquina
Confederación Indígena Tayrona
Confederación Mapuche de Neuquén
Consejo Autonomo Aymara
Cooperativa Ecológica de las Mujeres
Colectoras de la Isla de Marajó
Coordinadora de las Organizaciones Indígenas
de la Cuenca Amazonica - COICA
Cordillera Peoples Alliance
Extratvistas da Amazonia
Femmes Autochtones du Québec Inc. (FAQ)
Forest Peoples Programme
Foundation for Aboriginal and Islander Research
Action
Fuerza de Mujeres Wayuu (FMW) - Sutsuin
Jiyeyu Wayuu
Fundación para la Promoción del Conocimiento
Indígena
Grand Council of the Crees (Eeyou Istchee)
Indigenous ICT Task Force
Indigenous Information Network
Indigenous Network on Economies and Trade

Indigenous Peoples Council on Biocolonialism
Indigenous Peoples of Africa Co-ordinating
Committee
Indigenous Peoples' Network for Change for the
IAITPTF
Innu Council of Nitassinan
Instituto Indígena Brasileño para Propiedad
Intelectual
International Alliance of Indigenous and Tribal
Peoples of the Tropical Forests
International Indian Treaty Council
Inuit Circumpolar Council
Kibale Association for Rural and Environmental
Development
Kus Kura Sociedad Civil sin Fines de Lucro
National Network of Indigenous Women
Parliamentarians Nepal
Nepal Indigenous Nationalities Preservation
Association (NINPA)
NISO
Ogieuk Cultural Initiative Programmes
Peoples Rights Organization of Katova
Red de Cooperacion Amazonica
Red Indígena de Turismo de México (RITA)
Rural Development Fund
Russian Association of Indigenous Peoples of
the North (RAIPON)
Saami Council
Shimin Gaikou Centre - Indigenous
Squamish Nation & Squamish Lil'wat Cultural
Centre
Tebtebba Indigenous Peoples' International
Centre for Policy Research & Education
Tulalip Tribes
Waikiki Hawaiian Civic Club (WHCC)
WIMSA - Working Group of Indigenous
Minorities in Southern Africa
World Alliance of Mobile Indigenous Peoples
World Indigenous Peoples Network WIN-AINU
Wungal Environment Foundation
Zan Va Zamin (Women and Earth)

دال - المنظمات غير الحكومية

49th Parallel Biotechnology Consortium
A Rocha International
A SEED Japan (Youth NGO)
AEON Environmental Foundation
African Agricultural Technology Foundation
African Centre for Biosafety
All Life in a Viable Environment - ALIVE
Alliance of Religions and Conservation

ALMACIGA-Grupo de Trabajo Intercultural
American Bird Conservancy, Alliance for Zero
Extinction (AZE)
Animal Welfare Institute
Association Orée
Australia-Japan Wildlife Conservation and
Education Foundation
Biodiversity Information Box

Biodiversity Matters
 Biodiversity Network Japan
 Biodiversity-Based Economy Development Office
 Biological Institute on Kuroshio
 Biomass Industrial Society Network
 Biophilia Foundation
 BirdLife International
 BirdLife Switzerland
 Birds Australia
 Birds Korea - World Wetlands Network
 Bolipara Nari Kalyan Somity
 Botanic Gardens Conservation International
 Brazilian Association of Planted Forests Producers
 BUND e.V. Friends of the Earth - Germany
 Canadian Environmental Network
 CBD Alliance
 Center for Humans and Nature
 Center For International Environmental Law
 Central Research Institute of Electric Power Industry
 Centro Alexander Von Humboldt
 Chiba Prefectural Government
 Chubu ESD-RCE Promotion Network
 Chubu Fair Trade Association
 Chugoku Environmental Network
 Communit Association
 Community Technology Development Trust
 Community-based Development Initiatives Center (CDIC)
 Compass Japan
 Conservation and Community Investment Forum
 Conservation International
 Consumers Cooperative of Kansai University
 CropLife Asia
 CSO PEACE SEED
 Desarrollo Medio Ambiental Sustentable
 Deutsche Forschungsgemeinschaft (DFG) Development Fund
 Earth Rangers
 Earth, Water & Green Foundation
 Earthmind
 EarthWatch Institute
 Echizen City Eco-Village Interchange Center of the Association (E.E.I.C.)
 Eco-Environment Design Institute Co., Ltd
 Ecologistas en Acción
 EcoNexus
 ECOROPA
 Ecosystem Conservation Society-Japan
 Environmental Counselors Union Japan (ECU)
 Environmental Investigation Agency
 Environmental Law Institute (ELI)
 Environmental Partnership Office (EPO)
 Environmental Restoration and Conservation Society of Japan
 ETC Foundation
 ETC Group
 European Bureau for Conservation Development
 European Centre for Nature Conservation (ECNC)
 Evangelischer Entwicklungsdienst e.V
 Federation of Associations for Hunting and Conservation of the EU
 Federation of German Scientists
 FONDATION BDA (Biotechnologie pour le Développement durable en Afrique)
 Fondation Internationale du Banc d'Arguin
 Fonds de Dotation pour la Biodiversité
 Forest Trends
 Forever Costa Rica
 Forum Umwelt & Entwicklung
 Foundation For Deep Ecology
 Foundation for International Environmental Law and Development
 Foundation for Riverfront Improvement and Restoration
 France Libertes - Fondation Danielle Mitterrand
 Franciscans International
 Friends of the Earth - U.S.
 Friends of the Earth Europe
 Friends of the Earth Japan
 Fundação Heinrich Böll
 Fundacao Roberto Marinho
 Fundación Ambiente y Recursos Naturales
 Fundacion IPADE
 Fur Institute of Canada
 German Development Institute
 German League for Nature and Environment - Deutscher Naturschutzring
 Global Canopy Programme
 Global Environment Centre
 Global Environment Centre Foundation
 Global Environment Outreach Centre
 Global Environmental Action
 Global Environmental Forum
 Global Forest Coalition
 Global Guardian Trust
 Global Industrial and Social Progress Research Institute
 Global Island Partnership
 Global Nature Fund
 Global Sustainable Tourism Council
 Global Witness
 Go4BioDiv - International Youth Forum
 Greenpeace International
 Grupo Ambientalista do Rio Iguacu
 Grupo Jaragua Inc.
 Gyeongnam Ramsar Environmental Foundation
 Gyeongnam Ramsar Foundation - Korea
 Hokkaido Environment Foundation (HEF)
 HUTAN Group
 Hyogo Environmental Advancement Association
 ICCA Consortium
 Indigenous Knowledge and Peoples Network (IKAP)

Indonesian Biodiversity Foundation - Kehati
 Indonesian Ecotourism Network (INDECON)
 Indonesian Institute of Sciences
 Institut du développement durable et des
 relations internationales
 Institute for Biodiversity Network
 Institute for Environmental Protection and
 Research
 Institute for Global Environmental Strategies
 Instituto LIFE
 International Federation of Agricultural
 Producers
 International Federation of Organic Agriculture
 Movements
 International Barcode of Life
 International Centre for Trade and Sustainable
 Development
 International Coastal and Ocean Organization
 International Collective in Support of Fish
 Workers
 International Development Law Organization
 International Fund for Animal Welfare
 International Institute for Environment &
 Development
 International Network for Bamboo and Rattan
 International Research Institute for
 Sustainability
 International Society for Mangrove Ecosystems
 International Union of Forest Research
 Organizations
 International Youth and Student Movement for
 the United Nations
 Ise-Mikawa Bioregions Network
 IUCN - International Union for Conservation of
 Nature
 IUCN Species Survival Commission
 Jane Goodall Institute of Canada
 Jane Goodall Institute of Uganda
 Japan Agency for Marine-Earth Science and
 Technology
 Japan Asian Association and Asian Friendship
 Society (JAFS)
 Japan Bear & Forest Society
 Japan Butterfly Conservation Society
 Japan Civil Network for Convention on
 Biological Diversity
 Japan Committee for IUCN
 Japan Council on the UN Decade of Education
 for Sustainable Development (ESD-J)
 Japan Environmental Education Forum
 Japan Environmental Lawyers' Federation
 (JELF)
 Japan Falconiformes Center
 Japan Federation of Bar Associations
 Japan Forum for Biodiversity
 Japan Habitat Association
 Japan International Cooperation Agency
 Japan International Volunteer Center
 Japan Network for Earth Environment and
 Prevention of Pollution (JNEP)
 Japan Patent Attorneys Association (JPAA)
 Japan Science and Technology Agency
 Japan Seed Trade Association (JASTA)
 Japan Wetland Action Network
 Japan Wildlife Conservation Society
 Japan Wildlife Research Center
 Japan Youth Ecology League
 Jinja-Honcho (Association of Shinto Shrines)
 Kalpavriksh
 Korea Federation for Environmental Movements
 (KFEM)
 Korea Wetlands NGO Network (KWNN)
 League for Pastoral Peoples and Endogenous
 Livestock Development
 Life in the Scenery - Imagine Walk Committee
 Living Planet Foundation
 MacArthur Foundation
 Marine Conservation Biology Institute
 Midori-ryu Seikatsu
 Missouri Botanical Garden
 Miyagi Environmental Life Out-reach Network
 (MELON)
 Nagano Environmental Conservation Research
 Institute
 Nagoya Center for Philippine Concerns (NCPC)
 Nagoya NGO Center
 Nakatsu Waterfront Conservation Association
 National Geographic Society
 National Institute for Environmental Studies
 National Marine Environment Monitoring
 Center
 Natural History Museum
 Natural Justice (Lawyers for Communities and
 the Environment)
 Neighbour Organization Nepal
 Netherlands Center for Indigenous Peoples
 Netherlands Environmental Assessment Agency
 (PBL)
 Never-ending International Workcamps
 Exchange
 NPO Sustainable Communities Research
 Institute
 NPO Taiyoh-no-kai
 Ocean Policy Research Foundation
 Okinawa Citizens' Network for Biodiversity
 Omotehama Network
 ONLUS Verdi Ambiente Societa
 Organization for Industrial, Spiritual, Cultural
 Advancement International
 Osaka People's Environment Network
 PanEco Foundation for Sustainable
 Development and Intercultural Exchange
 Partnership for the East Asian - Australasian
 Flyway
 Pelorus Wildlife Sanctuaries Limited
 PGA Wetland Ecology Institute
 Plenty Canada

Prec Institute Inc., Japan
 Protect Our Water and Environmental Resources
 Public Research and Regulation Initiative
 Rainforest Action Network
 Rainforest Alliance
 Ramsar Center Japan (RCJ)
 Ramsar Network Japan
 RARE Conservation
 River Policy Network
 Save the Dugong Campaign Center (SDCC)
 SEO/Birdlife
 Shinsuikai (Waterside Adventurers Society)
 Sirindhorn International Environmental Park
 Foundation
 Sociedad Peruana de Derecho Ambiental
 Society for Conservation Biology
 Society for Ecological Restoration
 Society for Management of Biodiversity
 Specified Not-for-Profit Activity Corporation
 Voluntary Neighbors
 SPIRE - Youth of the Development Fund -
 Norway
 SustainUS - US Youth for Sustainable
 Development
 SWAN International
 Swedish Society for Nature Conservation
 TELAPAK
 Tenryu River Fisheries Cooperative
 The Asahi Glass Foundation
 The Center for Food Safety
 The Geoecological Conservation Network
 The League of Independent Activists
 The Mohamed bin Zayed Species Conservation
 Fund
 The Nature and Biodiversity Conservation
 Union
 The Nature Conservancy
 The Nature Conservation Society of Japan
 The Nature Conservation Society of Tokyo
 The Pew Environment Group
 The Royal Society
 The WILD Foundation
 Third World Network
 TRAFFIC International
 Tree City
 Tribal Link Foundation Inc.
 Urban Nature Management Service
 USC - Canada
 Via Campesina
 Vietnam Conservation Fund
 VIVAT International
 WCPA Regional Vice Chair for Central America
 Wetlands and Birds Korea
 Wetlands International
 Wetlands International - Japan
 Wild Bird Society of Japan (WBSJ)
 Wildlife Conservation Society
 Wildlife Trusts
 Wildscreen USA
 Women's Environment & Development
 Organization
 World Agroforestry Centre
 World Association of Zoos and Aquariums
 (WAZA)
 World Fish Center
 World Fish Center-Greater Mekong
 World Forum of Fisher Peoples (WFFP)
 World Future Council
 World Resources Institute
 World Wetland Network (WWN)
 WWF
 Yachay Wasi
 Yamazakigawa Greenmap
 YAYASAN TITIAN
 Yokohama Satoyama Institute
 Youth Action for Food, Self-Sufficiency and
 Education

هاء - السلطات المحلية

Aichi Prefectural Government
 Aichi Prefecture
 Akita Prefectural Agriculture, Forestry and
 Fisheries Research Centre
 Aomori Prefectural Industrial Technology
 Research Center
 Assemblée de la Province Nord
 Chiba Prefectural Government
 City of Cape Town
 City Hall of Manaus
 City of Nagoya
 Conseil régional du Centre, France
 Embassy of Jamaica in Japan
 Embassy of the United States of America
 Government of the State of Sao Paulo
 Hita City Hall
 Hyogo Prefectural Government, Agricultural &
 Environmental Affairs Dept.
 Hyogo Prefectural Technology Centre for
 Agriculture, Forestry and Fisheries
 ICLEI - Local Governments for Sustainability
 Ishikawa Prefecture
 Les Eco Maires
 Mie Prefecture - Shima City
 Nagoya City Greenery Association
 Okayama Prefecture
 Osaki City Hall
 Parana State Government
 Shiga Prefecture
 Shizuoka Prefectural Research Institute of
 Agriculture and Forestry
 Toyooka City Office
 Tsushima City Hall
 Ville de Montréal, Canada

الصناعة - واو

Aichi Bar Association
 Airbus S.A.S.
 Ajinomoto Co. inc
 ALEPH Inc.
 Aleph Inc. - Eco Project
 AMOREPACIFIC Korea
 APP Japan Ltd.
 Asahi Kasei Corporation
 Bank of Tokyo - Mitsubishi UFJ
 Beraca Ingredients
 Bio Assets
 Biotechnology Industry Organization
 Canadian Business and Biodiversity Council
 CDC Biodiversité
 CDN Comunicacao Corporativa - BRAZIL
 Central Nippon Expressway Company Limited
 Centroflora Group
 Chubu Economic Federation
 Chubu Region's Economy Union Confederation
 Confederation of Employers and Industries of Spain
 Congress Corporation
 Conseil Général de la Moselle - France
 Conselho Empresarial Brasileiro para o Desenvolvimento Sustentavel
 Consultancy and Research for Environmental Management
 Crédit Suisse
 Cre-en Inc.
 CropLife International
 Daiwa Securities Group Inc.
 Dentsu Inc.
 Development Bank of Japan
 Dilmah Conservation
 Earth Capital Partners LLP
 Fleishman Hillard Public Relations - Brazil
 FUJITSU LIMITED
 Global Reporting Initiative
 Good Relations
 IC Net ltd.
 International Chamber of Commerce
 International Council on Mining and Metals
 International Trade Union Confederation
 Japan Airlines (JAL)
 Japan Bank for International Cooperation
 Japan Bekko Association
 Japan Bioindustry Association (JBA)
 Japan Business Initiative for Conservation and Sustainable Use of Biodiversity
 Japan Federation of Ivory Arts and Crafts
 Japan Forest Technology Association
 JAPAN NUS Co.
 Japan Pharmaceutical Manufacturers Association (JPMA)
 Kajima Corporation - Environmental Engineering Division
 Keiso Shobo Publishing Co., Ltd.
 Kyu-Ni Nomura Fisheries Co. Ltd
 Mars Belgium
 McCann Erickson
 Metropolitan Expressway Company Ltd.
 Mitsubishi Corporation
 Mitsubishi UFJ Securities
 MITSUBISHI UFJ TRUST AND BANKING CORPORATION
 Mitsui Sumitomo Insurance Company, Ltd
 Mizuho Corporate Bank, Ltd.
 Mori Building Co. Ltd
 Nagoya Chamber of Commerce and Industry
 National Federation of Fisheries Co-Operative Associations
 Natural Resources Stewardship Circle
 Nikkei Business Publications Inc.
 Nikko Asset Management Co., Ltd.
 Nimura Genetic Solutions Co., Ltd.
 Nippon Keidanren Committee on Nature Conservation
 Nokia
 Ocean Construction Co. ltd.
 Ornamental Aquatic Trade Association
 Outdoor Revolution Australia Limited
 Pacific Consultants Co. Ltd.
 Panasonic Corporation
 Pasco Corporation
 Personal Care Products Council
 Petrobras
 PricewaterhouseCoopers
 Prometeo Bio
 Resona Bank, Ltd
 Roundtable on Sustainable Biofuels
 Saraya Co., Ltd.
 Schwabe Pharmaceuticals
 Seikatsu Club Consumers' Co-operative Union
 Simul International Inc.
 Sompo Japan Insurance Inc.
 State Street Trust & Banking Co. Ltd
 Sumitomo Trust & Banking Co. Ltd.
 The Baltic and International Maritime Council
 The Good Bankers Co. Ltd.
 The Union for Ethical BioTrade
 Viveka International
 Vizzuality
 Volkswagen Japan
 World Business Council for Sustainable Development
 World Ocean Council
 Yves Rocher

زاي - البرلمانيون

Congreso de Colombia
 European Parliament
 Global Legislators Organization (Globe International)
 GLOBE Japan
 House of Commons - United Kingdom
 House of Councillors, Japan
 House of Representatives, Japan
 Japanese Communist Party
 National Assembly - Cameroon
 National Assembly - Lao PDR

National Assembly of Zambia
 National Diet Library - Japan
 Parlement du Royaume du Maroc
 Parliament of Angola
 Parliament of the Republic of South Africa
 Regional Representatives Council
 Senate - Indonesia
 Senate of Colombia
 Tadayoshi Ichida Office
 Tokushin Yamauchi

حاء - المراقبون الآخرون

Arborgen
 Auditor General of Canada
 Biodiversity Conservation Agency
 Biodiversity in Good Company - a GTZ Project
 Biofilica Investimentos Ambientais S.A.
 Borneo Orangutan Survival Foundation
 Brazilian Biodiversity Fund
 Centroflora Group
 Chiba Prefectural Agriculture and Forestry Research Center
 Commission for the Information on Biotechnology
 Conservation of Biological Diversity Project
 Crisis and Environment Management Policy Institute
 Department of Environment and Conservation - Papua New Guinea
 Discovery Japan/Animal Planet Japan
 Eco REKA (Ecological Research for Knowledge Action)
 Ecologic Institute
 Environment Agency Abu Dhabi
 Environmental Commissioner of Ontario
 Environmental Institute of Parana
 Federal University of Ouro Preto
 Forestry and Forest Products Research Institute (FFPRI)
 Fujimae Ramsar Society
 Fukushima Fruit Tree Research Centre - Agricultural Technology Center
 Funabashi Fisheries Union
 Geospatial Information Authority of Japan
 German Technical Cooperation/Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ) GmbH
 Goseong County Office – Republic of Korea
 Great Barrier Reef Marine Park Authority of Australia
 Groupe de Recherche et d'Echanges Technologiques
 Hokuriku Regional Agricultural Administration Office
 IDRI - SCIENCES PO

Indus Restaurant, Nagoya
 Institut de Recherche pour le Développement - Montpellier
 Institut de Recherche pour le Développement - Orléans
 Institute for International Trade Negotiations
 Institute of Basic Environmental Research Control Center
 Institute of Global Business Law
 Institute of Minas Gerais
 International Arctic Research Center, University of Alaska Fairbanks
 Japan Aerospace Exploration Agency (JAXA)
 Jardin botanique de Montréal
 Joint Nature Conservation Committee
 Kagoshima Prefectural institute for Agricultural Development
 KfW Development Bank
 Korea Forest Service
 Korea National Park Service
 Korea Ocean Research and Development Institute (KORDI)
 Kumamoto Prefectural Agricultural Research Center
 Lonjsko Polje Nature Park of Croatia
 Mirakai Tangible Earth
 MP International Meeting Partners
 Myagi Prefectural Furukawa Agricultural Experiment Station
 Nanjing Institute on Environmental Science
 Nanohana Project Network
 National Laboratory of Science and Technology of Bioethanol
 National Park Service
 Nature Conservation Society of Mt. Daisetsu and the Ishikari
 Network Earth Village Japan
 Northwest Pacific Action Plan - NOWPAP - UNEP
 NPO Oyama Aquatic Environment Athlete
 Office of International Conference Administration
 Pal System Consumers Cooperative Union

Parks Canada
Plant for the Planet Foundation
Presidential Agency for Social Action and
International Cooperation
Provincie Flevoland (Province de Flevoland)
Sapporo Freedom School "Yu"
Shimane Agricultural Technology Center
South African National Parks

The Christensen Fund
Tochigi Prefecture
Toyota Yahagi River Institute
URBIO2010 - International Conference: Urban
Biodiversity and Design
Virua National Park
Western Region at the Zambia Wildlife
Authority

التنزيل 2

بيان موجز من الرئيس عن الجزء الرفيع المستوى 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010

في الجزء الرفيع المستوى من الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المنعقد على مدى اليومين والنصف السابقين، عقد رؤساء الدول والحكومات والوزراء وممثلو المنظمات الدولية، فضلا عن العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، وقطاع الأعمال، والسكان الأصليين والنساء، عقدوا مناقشات نشطة سعيًا إلى حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وتضمنت المناقشات طائفة واسعة من القضايا، وقد تبادلنا فهمنا المشترك بشأن البنود الرئيسية على جدول الأعمال لتعزيز الإجراءات القادمة.

وفيما يتعلق باتجاه السياسة العامة بخصوص حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، أكد المشاركون من جديد على أن إدماج هذه السياسات في سياسات الحد من الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد الأخضر تعد من الأمور الحيوية.

وفيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، وخصوصا أهداف أيشي، أكد المشاركون على أن هذه يجب أن تكون طموحة وواقعية، وتشتمل على مؤشرات ملموسة وقابلة للقياس.

وبالإشارة إلى التنوع البيولوجي وتغير المناخ، شدد المشاركون على أنه من الحيوي تعزيز الإدارة المستدامة للغابات والنظم الإيكولوجية، وبالتالي زيادة بالوعات الكربون، وحفظ التنوع البيولوجي، وتحسين أساليب عيش المجتمعات الأصلية والمحلية.

وفيما يتعلق باستخدام المستدام للموارد البيولوجية، أشير إلى أنه من المهم تحسين أساليب العيش من خلال الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية. كما أكد المشاركون على أهمية تعزيز تبادل المعلومات بشأن الممارسات الجيدة. وأعرب كثير من المندوبين عن دعمهم للمبادرات على المستوى الوطني، مثل الشراكة الدولية بشأن مبادرة ساتوياما.

وبالنسبة للتنفيذ الفعال للاتفاقية، شدد المشاركون على الحاجة إلى تعزيز المشاركة الإستباقية لأصحاب المصلحة المتعددين، مثل السكان الأصليين، والمجتمعات المحلية، والحكومات المحلية، وقطاع الأعمال، والبرلمانيين. وأبرزوا أيضا أهمية الاتصال والتنسيق وزيادة التوعية. وأعرب كثير من المندوبين عن دعمهم للاقتراح الذي قدمته اليابان لإعلان الفترة 2011-2020 عقدا للأمم المتحدة للتنوع البيولوجي.

وبالإشارة إلى طرائق تنفيذ الاتفاقية، أعلن المشاركون أنه من المهم تحسين التفاعل بين العلوم والسياسات. وأعربوا عن دعمهم لإنشاء المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي.

وفيما يتعلق بحشد الموارد، أعرب عدد من البلدان المانحة والمنظمات الدولية على الالتزام بدعم التزود السادس لمرفق البيئة العالمية، وزيادة أحجام المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة الحصة من المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لحفظ التنوع البيولوجي، وتقديم المساعدة المالية لتنفيذ البروتوكول بشأن الحصول وتقاسم المنافع؛ وأعرب كثير من البلدان عن إمتنانها.

وأكد المشاركون أهمية كفاءة الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع. وفي ضوء هذه الأهمية، حث كثير من المندوبين الأطراف على التعاون نحو كفاءة اعتماد بروتوكول الحصول وتقاسم المنافع في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف. وأعرب هؤلاء عن توقعاتهم بأن البروتوكول سيحسن تنظيم القرصنة البيولوجية والامتثال.

ومن أجل تمرير كوكب إلى أطفالنا يقدم منافع التنوع البيولوجي الكاملة، من الضروري أن نتفق جميعا هنا والآن على اتخاذ إجراء فوري وفعال. وأود أو اختتم موجزي هذا بحث جميع المندوبين على بذل أفضل الجهود لإنجاز هذا العمل المهم.

تركت هذه الصفحة خالية عن عمد

المرفق

المقررات المعتمدة في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي
ناغويا، اليابان، 18-29 أكتوبر/تشرين الأول 2010

فهرس المحتويات

المقرر رقم	الصفحة
1/10	الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها 92
2/10	الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي 118
3/10	استراتيجية حشد الموارد لدعم تحقيق أهداف الاتفاقية الثلاثة 133
4/10	الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي: آثارها على تنفيذ الاتفاقية في المستقبل 139
5/10	تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية 142
6/10	إدماج التنوع البيولوجي في عمليات القضاء على الفقر والتنمية 144
7/10	بحث الغايات والأهداف الموجهة نحو تحقيق نتائج وما يرتبط بها من مؤشرات والنظر في تعديلها المحتمل للفترة بعد عام 2010 149
8/10	عقد الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي 2011-2020 152
9/10	برنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف للفترة 2011-2020 ووتيرة انعقاد اجتماعات مؤتمر الأطراف 153
10/10	الإبلاغ الوطني: استعراض الخبرات والمقترحات للتقرير الوطني الخامس 157
11/10	التفاعل بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي ورفاه الإنسان والنظر في نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية 166
12/10	السبل والوسائل لتحسين فاعلية الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية 167
13/10	القضايا الجديدة والناشئة 169
14/10	سحب المقررات 171
15/10	التعاون العلمي والتقني وآلية غرفة تبادل المعلومات 173
16/10	نقل التكنولوجيا والتعاون 176
17/10	تحديث موحد للاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات 2011-2020 179
18/10	الاتصال والتثقيف والتوعية العامة والسنة الدولية للتنوع البيولوجي 186

188.....	تعميم المنظور الجنساني	19/10
189.....	التعاون مع الاتفاقيات والمنظمات والمبادرات الدولية الأخرى	20/10
193.....	إشراك قطاع الأعمال	21/10
	خطة عمل بشأن الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية الأخرى	22/10
197.....	من أجل التنوع البيولوجي	23/10
	خطة عمل متعددة السنوات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب	23/10
205.....	في مجال التنوع البيولوجي من أجل التنمية	24/10
207.....	استعراض الإرشاد الموجه إلى الآلية المالية	24/10
219.....	إرشادات إضافية موجهة إلى الآلية المالية	25/10
	الآلية المالية: تقييم مقدار الأموال اللازمة لتنفيذ الاتفاقية في فترة التزود السادسة	26/10
223.....	للسندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية	27/10
227.....	التحضير للاستعراض الرابع لفاعلية الآلية المالية	27/10
230.....	التنوع البيولوجي للمياه الداخلية	28/10
239.....	التنوع البيولوجي البحري والساحلي	29/10
255.....	التنوع البيولوجي للجبال	30/10
259.....	المناطق المحمية	31/10
276.....	الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي	32/10
280.....	التنوع البيولوجي وتغير المناخ	33/10
290.....	التنوع البيولوجي الزراعي	34/10
295.....	التنوع البيولوجي للمياه الجافة وشبه الرطبة	35/10
299.....	التنوع البيولوجي للغابات	36/10
302.....	الوقود الحيوي والتنوع البيولوجي	37/10
306.....	الأنواع الغريبة الغازية	38/10
311.....	المبادرة العالمية للتصنيف	39/10
315.....	آليات لتشجيع المشاركة الفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية في أعمال الاتفاقية	40/10
315.....	ألف - جهود بناء القدرات	

- باء - تطوير الاتصالات والآليات والأدوات الكفيلة بتيسير المشاركة الفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية في أعمال الاتفاقية.....316
- جيم - مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية في أعمال الاتفاقية، بما في ذلك من خلال الصندوق الطوعي المخصص لتيسير مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية في عمليات الاتفاقية.....317
- دال - المبادرات الأخرى.....317
- 41/10 عناصر نظم فريدة لحماية المعارف التقليدية.....318
- 42/10 مدونة السلوك الأخلاقي "تغاريوايي:ري" لكفالة احترام التراث الثقافي والفكري للمجتمعات الأصلية والمحلية.....320
- 43/10 برنامج العمل المتعدد السنوات بشأن تنفيذ المادة 8(ب) والأحكام المتصلة بها في اتفاقية التنوع البيولوجي.....329
- 44/10 التدابير الحافزة.....67
- 45/10 إدارة الاتفاقية وميزانية برنامج العمل لفترة السنتين 2011-2012.....339
- 46/10 موعد ومكان انعقاد الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف.....362
- 47/10 شكر وتقدير لحكومة وشعب اليابان.....363

المقرر 1/10 الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يشير إلى أن التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية واحد من الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي،

وإذ يشير أيضا إلى المادة 15 من الاتفاقية بشأن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها،

وإذ يشير كذلك إلى مقرره 24/6 ألف، الذي اعتمد مبادئ بون التوجيهية بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها،

وإذ يشير كذلك إلى خطة التنفيذ المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المنعقد في جوهانسبرغ في سبتمبر/أيلول 2002، التي دعت إلى العمل، ضمن إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، مع مراعاة مبادئ بون التوجيهية، للتفاوض من أجل وضع نظام دولي لتعزيز وصيانة التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية،¹

وإذ يشير إلى المقرر 19/7 دال، الذي كلف الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للحصول وتقاسم المنافع (الفريق العامل)، بالتعاون مع الفريق المفتوح العضوية العامل بين الدورات المخصص للمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها، بصياغة وإبرام نظام دولي بشأن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع، بهدف اعتماد صك/صكوك تؤمن التنفيذ الفعال لأحكام المادة 15 والمادة 8(ي) من الاتفاقية وكذلك أهداف الاتفاقية الثلاثة،

وإذ يسلّم بأن النظام الدولي يتكون من اتفاقية التنوع البيولوجي، وبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، فضلا عن الصكوك التكميلية، ومن بينها المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة ومبادئ بون التوجيهية بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها،

وإذ يشير كذلك إلى المقرر 12/9،

وإذ يلاحظ مع التقدير العمل الذي قام به الفريق العامل،

وإذ يلاحظ العمل القيم الذي قام به الرئيسان المشاركان للفريق العامل السيد فرناندو كازاس (كولومبيا) والسيد تيموثي هودجز (كندا)، في توجيه العملية من خلال السبل الرسمية وغير الرسمية على حد سواء،

وإذ يلاحظ أيضا مع التقدير مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية وأصحاب المصلحة، بمن فيهم ممثلي الصناعة والبحوث والمجتمع المدني، في الفريق العامل،

¹ تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، في 26 أغسطس/آب - 4 سبتمبر/أيلول 2002. (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق، الفقرة 44(س)).

وإذ يسلم بأن أهداف المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة تشمل الحفاظ والاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، تشبهاً مع اتفاقية التنوع البيولوجي، من أجل الزراعة المستدامة والأمن الغذائي،
وإذ يسلم كذلك بالتقدم الذي أحرزته المحافل الحكومية الدولية في التصدي للمشكلات المرتبطة بالحصول وتقاسم المنافع،

وإذ يضع في اعتباره الحاجة إلى اتخاذ ترتيبات مؤقتة إلى حين بدء نفاذ بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، تمهيداً لتنفيذه الفعلي بمجرد بدء نفاذه،

وإذ يلاحظ مع التقدير القرار 2009/18 الصادر عن مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بشأن سياسات وترتيبات الحصول وتقاسم المنافع بالنسبة للموارد الوراثية للأغذية والزراعة،

وإذ يقر بأهمية الاتصال والتنسيق والتوعية العامة للتنفيذ الناجح لبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي،

أولاً - اعتماد بروتوكول ناغويا

1- يقرر اعتماد بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي (البروتوكول)، كما يرد في المرفق الأول بهذا المقرر؛

2- يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يكون الوديع للبروتوكول، وأن يفتح باب التوقيع عليه في مقر الأمم المتحدة في نيويورك اعتباراً من 2 فبراير/شباط 2011 إلى 1 فبراير/شباط 2012؛

3- يدعو الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي إلى التوقيع على البروتوكول في أقرب فرصة ممكنة، وإيداع صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام، حسب الإقتضاء، بغية ضمان بدء نفاذ البروتوكول في أسرع وقت ممكن؛

4- يدعو الدول التي ليست أطرافاً في الاتفاقية إلى التصديق على البروتوكول أو قبوله أو الموافقة عليه أو الانضمام إليه، حسب الإقتضاء، حتى تتمكن بذلك من أن تصبح أطرافاً في البروتوكول؛

5- يوافق، مع أخذ الفقرة 2 من المقرر 11/2 في الحسبان، وبدون الإخلال بمواصلة النظر في هذه المسألة من جانب مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول، على أن الموارد الجينية البشرية ليست مدرجة داخل إطار البروتوكول؛

6- يقرر أن يقوم الاستعراض الأول بموجب المادة 31 من البروتوكول بتقييم تنفيذ المادة 16 في ضوء التطورات في المنظمات المعنية الأخرى، بما فيها ضمن منظمات أخرى، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، بشرط ألا تتعارض مع أهداف الاتفاقية وهذا البروتوكول؛

ثانياً - اللجنة الحكومية الدولية لبروتوكول ناغويا

- 7- يقرر إنشاء لجنة حكومية دولية مفتوحة العضوية مخصصة لبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقسيم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي (اللجنة الحكومية الدولية)؛
- 8- يقرر أن تتولى اللجنة الحكومية الدولية، بدعم من الأمين التنفيذي، الأعمال التحضيرية للاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول، على أن تنهي أعمالها في ذلك الوقت، مع مراعاة أحكام الميزانية التي اعتمدها مؤتمر الأطراف؛
- 9- يلاحظ أن النظام الداخلي لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية يسري، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، على اجتماعات اللجنة الحكومية الدولية؛
- 10- يقرر أن تعقد اللجنة الحكومية الدولية اجتماعها الأول من 6 إلى 10 يونيو/حزيران 2011 واجتماعها الثاني من 23 إلى 27 أبريل/نيسان 2012؛
- 11- يقرر أيضاً أن يكون الرئيس المشارك للجنة الحكومية الدولية السيد فرناندو كازاس (كولومبيا) والسيد تيموثي هودجز (كندا) وأن يسبق الاجتماع الأول للجنة الحكومية الدولية اجتماع ليوم واحد لانتخاب أعضاء مكتبها والاتفاق على الشؤون التنظيمية الأخرى. ولهذا الغرض، يُكلف الرئيس بإجراء المشاورات الضرورية؛
- 12- يؤيد خطة عمل اللجنة الحكومية الدولية حسبما ترد في المرفق الثاني بالمقرر الحالي؛
- 13- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يقدم مساعدة تقنية للأطراف، شريطة توافر الموارد المالية، بغية دعم التصديق والتنفيذ المبكرين للبروتوكول،
- 14- يدعو مرفق البيئة العالمية إلى تقديم دعم مالي للأطراف للمساعدة على التصديق المبكر على البروتوكول وعلى تنفيذه؛
- 15- يطلب إلى الأمين التنفيذي القيام، بالتعاون مع المنظمات المعنية، حسب الإقتضاء، بتنفيذ أنشطة لزيادة التوعية بين مجموعات أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك مجتمع الأعمال، والمجتمع العلمي وآخرون، لدعم تنفيذ البروتوكول؛
- 16- يدعو الأطراف والمنظمات المعنية إلى أن تقدم مساعدة مالية وتقنية، حسب الإقتضاء، لدعم تنفيذ البروتوكول؛
- 17- يدعو الأطراف من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن الأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي، أن تجري تقييماً أولياً لاحتياجاتها بالعلقة إلى بناء القدرات، وتنمية القدرات وتعزيز الموارد البشرية والقدرات المؤسسية من أجل تنفيذ البروتوكول على نحو فعال، وأن تتيح هذه المعلومات إلى الأمين التنفيذي في موعد لا يتجاوز شهرين قبل الاجتماع الأول للجنة الحكومية الدولية؛
- 18- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يتيح من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات بنوداً تعاقدية نموذجية قطاعية ومشاركة بين القطاعات بصدد الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة؛

- 19- يطلب أيضاً إلى الأمين التنفيذي أن يجمع ويواصل إتاحة المبادئ التوجيهية القائمة ومدونات السلوك المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات؛
- 20- يحث الأطراف في الاتفاقية والدول الأخرى ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي إلى القيام، في أقرب وقت ممكن، وقبل 31 مارس/آذار 2011، بتعيين نقطة اتصال للجنة الحكومية الدولية وإبلاغ الأمين التنفيذي بذلك؛

ثالثاً - المسائل الإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية

- 21- يقرر، إلى حين بدء نفاذ البروتوكول وانعقاد أول اجتماع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول، أن التكاليف المالية للآليات المؤقتة سيتحملها الصندوق الاستئماني لاتفاقية التنوع البيولوجي (BY)؛
- 22- يحيط علماً بالمبالغ التكميلية لتقديرات التمويل للصندوق الاستئماني الطوعي الخاص (BE) من أجل المساهمات الطوعية الإضافية لدعم الأنشطة المعتمدة لفترة السنتين 2011-2012 التي حددها الأمين التنفيذي، ويدعو الأطراف والدول الأخرى إلى تقديم مساهمات لهذا الصندوق.

المرفق الأول

بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي

إن الأطراف في هذا البروتوكول،

بوصفها أطرافاً في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، المشار إليها فيما بعد باسم "الاتفاقية"،
إذ تشير إلى أن التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية هو أحد الأهداف
الثلاثة الرئيسية للاتفاقية، وتسلم بأن البروتوكول يسعى إلى تنفيذ هذا الهدف في إطار الاتفاقية،
وإذ تؤكد من جديد الحقوق السيادية للدول على مواردها الطبيعية ووفقاً لأحكام الاتفاقية،
وإذ تشير كذلك إلى المادة 15 من الاتفاقية،
وإذ تسلم بالمساهمة المهمة التي يقدمها للتنمية المستدامة نقل التكنولوجيا والتعاون، لبناء قدرات البحث
والإبتكار من أجل إضافة قيمة إلى الموارد الجينية في البلدان النامية، وفقاً للمادتين 16 و19 من الاتفاقية،
وإذ تسلم بأن التوعية العامة بالقيمة الاقتصادية للنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والتقاسم العادل
والمُنصف لهذه القيمة الاقتصادية مع رعاة التنوع البيولوجي هما حافزان أساسيان لحفظ التنوع البيولوجي
والاستخدام المستدام لمكوناته،
وإذ تعترف بالدور المحتمل للحصول وتقاسم المنافع في المساهمة نحو حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه
المستدام، والقضاء على الفقر، والتنمية المستدامة، وبالتالي المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،
وإذ تعترف بالصلة بين الحصول على الموارد الجينية، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن
استخدام هذه الموارد،
وإذ تسلم بأهمية توفير اليقين القانوني فيما يتعلق بالحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل
والمُنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها،
وإذ تسلم كذلك بأهمية تعزيز الإنصاف والعدل في التفاوض لوضع شروط متفق عليها بصورة متبادلة
بين مقدمي الموارد الجينية ومستخدميها،
وإذ تسلم أيضاً بالدور الحيوي الذي تلعبه النساء في الحصول وتقاسم المنافع وتؤكد الحاجة إلى المشاركة
الكاملة للنساء في جميع مستويات صنع السياسات وتنفيذها من أجل حفظ التنوع البيولوجي،
وتصميماً منها على مواصلة دعم التنفيذ الفعال لأحكام الحصول وتقاسم المنافع في الاتفاقية،
وإذ تسلم بأن الحل الابتكاري اللازم لمعالجة التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد
الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية الذي يحدث في الحالات عبر الحدود أو التي لا يكون من
الممكن فيها منح الموافقة المسبقة عن علم أو الحصول عليها،

وإذ تسلّم بأهمية الموارد الجينية للأمن الغذائي، والصحة العامة، وحفظ التنوع البيولوجي، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه،

وإذ تسلّم بالطابع الخاص للتنوع البيولوجي الزراعي، وسماته المميزة ومشاكله التي تحتاج إلى حلول مميزة،

وإذ تسلّم بالاعتماد المتبادل بين جميع البلدان فيما يتعلق بالموارد الوراثية للأغذية والزراعة فضلا عن طابعها الخاص وأهميتها لتحقيق الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم وللتنمية المستدامة للزراعة في سياق التخفيف من وطأة الفقر وتغير المناخ، واعترافا منها بالدور الأساسي للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة في هذا الصدد،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار اللوائح الصحية الدولية (2005) الصادرة عن منظمة الصحة العالمية وأهمية ضمان الحصول على مسببات الأمراض البشرية للتأهب في مجال الصحة العامة ولأغراض الاستجابة،

وإذ تسلّم بالأعمال الجارية في المحافل الدولية الأخرى المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع،

وإذ تشير إلى النظام المتعدد الأطراف بشأن الحصول وتقاسم المنافع المنشأ بموجب المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة أنشئ بما يتجانس مع الاتفاقية،

وإذ تسلّم بأن الصكوك الدولية المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع ينبغي أن تدعم بعضها البعض بغية تحقيق أهداف الاتفاقية،

وإذ تشير إلى أهمية المادة 8(ب) من الاتفاقية من حيث اتصالها بالمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمال هذه المعارف،

وإذ تلاحظ العلاقة المتبادلة بين الموارد الجينية والمعارف التقليدية، وطبيعتها التي لا تنفصم بالنسبة للمجتمعات الأصلية والمحلية، وأهمية المعارف التقليدية لحفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته، ولسبل العيش المستدامة لهذه المجتمعات،

وإذ تسلّم بتنوع الظروف التي تحوز أو تمتلك فيها المجتمعات الأصلية والمحلية المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار حق المجتمعات الأصلية والمحلية في تعريف الحائزين الشرعيين داخل مجتمعاتها لمعارفها التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية،

وإذ تسلّم كذلك بالظروف الفريدة التي تمتلك فيها البلدان معارف تقليدية مرتبطة بالموارد الجينية، التي قد تكون شفوية أو موثقة أو في أشكال أخرى، مما يعكس تراثا ثقافيا غنيا يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام،

وإذ تلاحظ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية،

وإذ تؤكد على أنه ليس في هذا البروتوكول ما يفسر على أنه يقلل أو يلغي الحقوق المملوكة للمجتمعات الأصلية والمحلية،

قد اتفقت على ما يلي:

المادة 1

الهدف

إن الهدف من هذا البروتوكول هو التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، بما في ذلك عن طريق الحصول بصورة ملائمة على الموارد الجينية ونقل التكنولوجيات ذات الصلة بصورة ملائمة، مع الأخذ في الحسبان جميع الحقوق على هذه الموارد والتكنولوجيات، وعن طريق التمويل الملائم، مما يسهم بالتالي في حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته.

المادة 2

استخدام المصطلحات

تسري على هذا البروتوكول المصطلحات المعرفة في المادة 2 من الاتفاقية. وبالإضافة إلى ما يلي، لأغراض هذا البروتوكول:

- (أ) "مؤتمر الأطراف" يعني مؤتمر الأطراف في الاتفاقية؛
- (ب) "الاتفاقية" تعني اتفاقية التنوع البيولوجي؛
- (ج) "استخدام الموارد الجينية" يعني إجراء البحث والتطوير بشأن التكوين الجيني و/أو الكيميائي البيولوجي للموارد الجينية، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا الأحيائية حسبما ورد تعريفها في المادة 2 من الاتفاقية؛
- (د) "التكنولوجيا الأحيائية" حسب تعريفها في المادة 2 من الاتفاقية تعني أية تطبيقات تكنولوجية تستخدم النظم البيولوجية أو الكائنات الحية أو مشتقاتها، لصنع أو تعديل المنتجات أو العمليات من أجل استخدامات معينة؛
- (هـ) "المشتقات" تعني مركبات كيميائية بيولوجية تحدث طبيعياً وتنتج عن التعبير الجيني أو التمثيل الغذائي لموارد بيولوجية أو جينية، حتى وإن لم تكن تحتوي على وحدات وراثية وظيفية؛

المادة 3

مجال التطبيق

يسري هذا البروتوكول على الموارد الجينية في مجال تطبيق المادة 15 من الاتفاقية وعلى المنافع الناشئة عن استخدام هذه الموارد. ويسري هذا البروتوكول أيضاً على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية الواردة ضمن مجال تطبيق الاتفاقية وعلى المنافع الناشئة عن استخدام هذه المعارف.

المادة 4

العلاقة مع الاتفاقات والصكوك الدولية

- 1- لا تؤثر أحكام هذا البروتوكول على حقوق والتزامات أي طرف ناتجة عن أي اتفاق دولي قائم، إلا إذا كانت ممارسة هذه الحقوق والالتزامات ستنسب في أضرار خطيرة للتنوع البيولوجي أو تهدده. ولا تهدف هذه الفقرة إلى إنشاء هيكل هرمي بين هذا البروتوكول وأي صكوك دولية أخرى.
- 2- ليس في هذا البروتوكول ما يمنع الأطراف من الدخول في اتفاقات دولية أخرى ذات صلة وتنفيذها، بما في ذلك اتفاقات متخصصة أخرى للحصول وتقاسم المنافع، شريطة أن تدعم أهداف الاتفاقية وهذا البروتوكول ولا تتعارض معها.
- 3- ينفذ هذا البروتوكول مع الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة بهذا البروتوكول بطريقة داعمة لبعضها البعض. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للعمل المفيد والجاري ذي الصلة أو الممارسات بموجب الصكوك الدولية والمنظمات الدولية المعنية، شريطة دعمها لأهداف الاتفاقية وهذا البروتوكول وعدم تعارضها معها.
- 4- هذا البروتوكول هو صك تنفيذ أحكام الحصول وتقاسم المنافع في الاتفاقية. وفي الحالات التي ينطبق فيها صك دولي متخصص للحصول وتقاسم المنافع يتمشى مع أهداف الاتفاقية وهذا البروتوكول ولا يتعارض معها، لا يسري هذا البروتوكول بالنسبة للطرف المتعاقد أو الأطراف المتعاقدة في الصك المتخصص فيما يتعلق بالموارد الجيني المحدد المشمول بالصك المتخصص ولأغراضه.

المادة 5

التقاسم العادل والمنصف للمنافع

- 1- وفقا للفقرتين 3 و7 من المادة 15 من الاتفاقية، يتم تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية فضلا عن الاستخدامات اللاحقة والتسويق التجاري بطريقة عادلة ومنصفة مع الطرف المقدم لهذه الموارد الذي يكون بلد منشأ هذه الموارد أو مع الطرف الذي حصل على الموارد الجينية وفقا للاتفاقية. ويكون هذا التقاسم بناء على شروط متفق عليها بصورة متبادلة.
- 2- يتخذ كل طرف تدابير تشريعية أو إدارية أو سياساتية، حسب الاقتضاء، بهدف ضمان تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية التي تحوزها المجتمعات الأصلية والمحلية، وفقا للتشريع المحلي بخصوص الحقوق المنصوص عليها لهذه المجتمعات الأصلية والمحلية على مواردها الجينية، تقاسمها بطريقة عادلة ومنصفة مع المجتمعات المعنية، استنادا إلى شروط متفق عليها بصورة متبادلة.
- 3- لتنفيذ الفقرة 1 أعلاه، يتخذ كل طرف تدابير تشريعية أو إدارية أو سياساتية، حسب الاقتضاء.
- 4- يجوز أن تشمل المنافع على منافع نقدية وغير نقدية، بما في ذلك على سبيل المثال وليس الحصر، المنافع المذكورة في المرفق.

5- يتخذ كل طرف تدابير تشريعية أو إدارية أو سياساتية، حسب الاقتضاء، بهدف تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية بطريقة عادلة ومنصفة مع المجتمعات الأصلية والمحلية الحائزة لهذه المعارف. ويكون هذا التقاسم بناء على شروط متفق عليها بصورة متبادلة.

المادة 6

الحصول على الموارد الجينية

1- عند ممارسة الدولة للحقوق السيادية على الموارد الطبيعية، ورهنا للتشريع المحلي أو المتطلبات التنظيمية للحصول وتقاسم المنافع، يخضع الحصول على الموارد الجينية لاستخدامها، للموافقة المسبقة عن علم للطرف المقدم لهذه الموارد الذي يكون بلد منشأ هذه الموارد أو الطرف الذي حصل على الموارد الجينية وفقاً للاتفاقية، ما لم يقرر هذا الطرف خلاف ذلك.

2- وفقاً للتشريع المحلي، يتخذ كل طرف تدابير، حسب الإقتضاء، بهدف ضمان الحصول على الموافقة المسبقة عن علم أو قبول أو مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية للحصول على الموارد الجينية في الحالات التي يكون لهذه المجتمعات حقوقاً منصوص عليها لمنح الحصول على هذه الموارد.

3- بموجب الفقرة 1 أعلاه، يتخذ كل طرف يشترط الموافقة المسبقة عن علم، ما يلزم من تدابير تشريعية أو إدارية أو سياساتية، حسب الإقتضاء، من أجل ما يلي:

(أ) النص على اليقين القانوني والوضوح والشفافية في تشريعه المحلي أو متطلباته التنظيمية بشأن الحصول وتقاسم المنافع؛

(ب) النص على قواعد وإجراءات عادلة وغير تعسفية بشأن الحصول على الموارد الجينية؛

(ج) توفير المعلومات عن كيفية التقدم بطلب للحصول على الموافقة المسبقة عن علم؛

(د) النص على قرار كتابي واضح وشفاف من قبل سلطة وطنية مختصة، بطريقة فعالة من حيث التكاليف وخلال فترة زمنية معقولة؛

(هـ) النص في وقت الحصول على إصدار تصريح أو ما يعادله كدليل على قرار منح الموافقة المسبقة عن علم ووضع الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة، وإخطار غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع بذلك؛

(و) حيثما ينطبق الأمر، ورهنا بالتشريع المحلي، تحديد معايير و/أو عمليات للحصول على الموافقة المسبقة عن علم أو القبول والمشاركة للمجتمعات الأصلية والمحلية من أجل الحصول على الموارد الجينية؛

(ز) وضع قواعد وإجراءات واضحة للإلزام بشروط متفق عليها بصورة متبادلة ووضعها. ويجب وضع هذه الشروط كتابة ويمكن أن تتضمن، جملة أمور، منها:

(1) حكماً لتسوية المنازعات؛

(2) شروطاً بشأن تقاسم المنافع، بما في ذلك بالعلاقة إلى حقوق الملكية الفكرية؛

- (3) شروطاً للاستخدام اللاحق من جانب طرف ثالث، إن وجد؛
(4) شروطاً بشأن التغييرات في النوايا، عند الاقتضاء.

المادة 7

الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية

وفقاً للقانون المحلي، يتخذ كل طرف تدابير، حسب الاقتضاء، بهدف ضمان الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية التي تحوزها المجتمعات الأصلية والمحلية بموافقة مسبقة عن علم أو قبول ومشاركة هذه المجتمعات الأصلية والمحلية، وإبرام شروط متفق عليها بصورة متبادلة.

المادة 8

اعتبارات خاصة

على كل طرف القيام بما يلي، لدى إعداد وتنفيذ تشريعه أو متطلباته التنظيمية بشأن الحصول وتقاسم المنافع:

- (أ) تهيئة الظروف لتعزيز وتشجيع البحوث التي تسهم في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، ولا سيما في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال تدابير مبسطة بشأن الحصول لأغراض البحوث غير التجارية، مع مراعاة الحاجة إلى معالجة تغير النية لهذه البحوث؛
- (ب) إيلاء الاعتبار الواجب لحالات الطوارئ الحالية أو الوشيكة، التي تهدد أو تضر صحة البشر أو الحيوانات أو النباتات، حسبما يتقرر على المستوى الوطني أو الدولي. ويجوز أن تأخذ الأطراف في الاعتبار الحاجة إلى الحصول المعجل على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف السريع للمنافع الناشئة عن استخدام هذه الموارد الجينية، بما في ذلك الحصول على معاملات بتكلفة معقولة لمن يحتاجون إليها، وخصوصاً في البلدان النامية.
- (ج) النظر في أهمية الموارد الوراثية للأغذية والزراعة ودورها الخاص للأمن الغذائي.

المادة 9

المساهمة في الحفظ والاستخدام المستدام

تشجع الأطراف المستخدمين والمقدمين على توجيه المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية نحو حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته.

المادة 10

الآلية العالمية المتعددة الأطراف لتقاسم المنافع

على الأطراف النظر في الحاجة إلى آلية عالمية متعددة الأطراف لتقاسم المنافع وأساليب هذه الآلية لمعالجة التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية التي تحدث في حالات عبور الحدود أو التي لا يكون من الممكن منح الموافقة المسبقة عن علم أو الحصول عليها. وتستخدم منافع الموارد الجينية التي يقياسها المستخدمون والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية من خلال هذه الآلية لدعم حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته على المستوى العالمي.

المادة 11

التعاون عبر الحدود

1- في الحالات التي توجد فيها نفس الموارد الجينية في الموقع الطبيعي داخل إقليم أكثر من طرف واحد، تسعى هذه الأطراف إلى التعاون، حسب الاقتضاء، مع مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية المعنية، حيثما ينطبق الأمر، بغية تنفيذ هذا البروتوكول.

2- في حالة تقاسم نفس المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية بين مجتمع واحد أو أكثر من المجتمعات الأصلية والمحلية في عدة أطراف، تسعى هذه الأطراف إلى التعاون، حسب الاقتضاء، مع مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية المعنية، بغية تنفيذ هدف هذا البروتوكول.

المادة 12

المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية

1- تراعي الأطراف في تنفيذ التزاماتها بموجب هذا البروتوكول، رهنا بالتشريع المحلي، القوانين العرفية للمجتمعات الأصلية والمحلية، وبروتوكولاتها وإجراءاتها المجتمعية، حسب الاقتضاء، فيما يتعلق بالمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية.

2- تقوم الأطراف بالمشاركة الفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية المعنية، بإنشاء آليات لإبلاغ المستخدمين المحتملين للمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية عن التزاماتهم، بما في ذلك التدابير التي تتاح من خلال غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع للحصول على هذه المعارف والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام هذه المعارف.

3- تسعى الأطراف، حسب الاقتضاء، إلى دعم إعداد المجتمعات الأصلية والمحلية، بما في ذلك نساء هذه المجتمعات، لما يلي:

(أ) بروتوكولات مجتمعية فيما يتعلق بالحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام هذه المعارف؛

(ب) متطلبات دنيا للشروط المتفق عليها بصورة متبادلة لضمان التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية؛

(ج) بنود تعاقدية نموذجية لتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية.

4- لا تُقيد الأطراف، بقدر الإمكان لدى تنفيذها لهذا البروتوكول، الاستخدام المألوف للموارد الجينية، والمعارف التقليدية المرتبطة بها وتبادلها داخل المجتمعات الأصلية والمحلية وفيما بينها وفقا لأهداف الاتفاقية.

المادة 13

نقاط الاتصال الوطنية والسلطات الوطنية المختصة

1- يعين كل طرف نقطة اتصال وطنية معنية بالحصول وتقاسم المنافع. وتقوم نقطة الاتصال الوطنية بإتاحة المعلومات على النحو التالي:

(أ) في حالة مقدمي الطلبات الذين يسعون إلى الحصول على الموارد الجينية، معلومات عن إجراءات الحصول على الموافقة المسبقة عن علم ووضع شروط متفق عليها بصورة متبادلة، بما في ذلك تقاسم المنافع؛

(ب) في حالة مقدمي الطلبات الذين يسعون إلى الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية، حيثما أمكن، معلومات عن إجراءات الحصول على الموافقة المسبقة عن علم أو القبول أو المشاركة، حسب الاقتضاء، للمجتمعات الأصلية والمحلية ووضع شروط متفق عليها بصورة متبادلة بما في ذلك تقاسم المنافع؛

(ج) معلومات عن السلطات الوطنية المختصة، والمجتمعات الأصلية والمحلية المعنية وأصحاب المصلحة المعنيين.

وتكون نقطة الاتصال الوطنية مسؤولة عن عمليات الاتصال بالأمانة.

2- يعين كل طرف سلطة وطنية مختصة واحدة أو أكثر معنية بالحصول وتقاسم المنافع. وتكون السلطات الوطنية المختصة مسؤولة، وفقا للتدابير التشريعية أو الإدارية أو السياساتية الوطنية الواجبة التطبيق، عن منح حق الحصول، أو عند الإقتضاء، إصدار دليل كتابي يفيد باستيفاء متطلبات الحصول ومسؤولية عن الإبلاغ عن الإجراءات والمتطلبات المنطبقة للحصول على الموافقة المسبقة عن علم وإبرام شروط متفق عليها بصورة متبادلة.

3- يجوز أن يعين طرف ما كيانا واحدا للقيام بوظائف كل من نقطة الاتصال والسلطة الوطنية المختصة.

4- يبلغ كل طرف الأمانة، في موعد لا يتجاوز تاريخ بدء نفاذ هذا البروتوكول بالنسبة له، بمعلومات عن وسيلة الاتصال بنقطة الاتصال الوطنية والسلطة أو السلطات الوطنية المختصة لديه. وفي الحالات التي يعين فيها طرف ما أكثر من سلطة وطنية مختصة واحدة، عليه أن يرسل إلى الأمانة، مرفقا بإخطاره معلومات ذات صلة عن مسؤوليات كل سلطة من هذه السلطات. وحيثما ينطبق الأمر، تبين هذه المعلومات، كحد أدنى، أي سلطة

مختصة مسؤولة عن الموارد الجينية المطلوبة. ويبلغ كل طرف الأمانة فوراً بأي تغييرات في تعيين نقطة الاتصال الوطنية لديه أو بأي تغيير في وسيلة الاتصال بالسلطة أو السلطات الوطنية المختصة لديه أو مسؤولياتها.

5- تتيح الأمانة المعلومات الواردة عملاً بالفقرة 4 أعلاه من خلال غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع.

المادة 14

غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع وتقاسم المعلومات

1- تنشأ بموجب هذا غرفة لتبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع كجزء من آلية غرفة تبادل المعلومات بموجب الفقرة 3 من المادة 18 من الاتفاقية. وتعمل الغرفة كوسيلة لتقاسم المعلومات المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع. وتوفر، بصفة خاصة، الحصول على المعلومات ذات الصلة بتنفيذ هذا البروتوكول التي يتيحها كل طرف.

2- بدون الإخلال بحماية المعلومات السرية، يتيح كل طرف لغرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع أية معلومات مطلوبة بموجب هذا البروتوكول، فضلاً عن المعلومات المطلوبة عملاً بالمقررات التي يتخذها مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول. وتشتمل المعلومات على:

(أ) التدابير التشريعية والإدارية والسياساتية بشأن الحصول وتقاسم المنافع؛

(ب) معلومات عن نقطة الاتصال الوطنية والسلطة أو السلطات الوطنية المختصة؛

(ج) التصاريح أو ما يعادلها الصادرة عند وقت الحصول كدليل على قرار منح الموافقة المسبقة عن علم وإيرام الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة.

3- ويجوز أن تتضمن المعلومات الإضافية ما يلي، إن وجدت وحسب الإقتضاء:

(أ) السلطات المختصة المعنية للمجتمعات الأصلية والمحلية، والمعلومات حسبما تقررها؛

(ب) بنود تعاقدية نموذجية؛

(ج) الطرائق والأدوات المعدة لرصد الموارد الجينية؛

(د) مدونات السلوك وأفضل الممارسات.

4- ينظر مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول، في اجتماعه الأول، في طرائق تشغيل غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع، بما في ذلك التقارير المتعلقة بأنشطتها، ويتخذ قرارات بشأنها، وتبقى قيد الاستعراض بعد ذلك.

المادة 15

الامتثال للتشريع المحلي أو المتطلبات التنظيمية المحلية للحصول وتقاسم المنافع

- 1- يتخذ كل طرف تدابير تشريعية أو إدارية أو سياساتية ملائمة وفعالة ومتناسبة تنص على أن يتم الحصول على الموارد الجينية المستخدمة داخل ولايته القضائية وفقا للموافقة المسبقة عن علم ومع وضع شروط متفق عليها بصورة متبادلة، حسبما ينص عليه التشريع المحلي أو المتطلبات التنظيمية للحصول وتقاسم المنافع للطرف الآخر.
- 2- تتخذ الأطراف تدابير ملائمة وفعالة ومتناسبة لمعالجة حالات عدم الامتثال للتدابير المعتمدة وفقا للفقرة 1 أعلاه.
- 3- تتعاون الأطراف، إلى أقصى قدر ممكن وحسب الاقتضاء، في حالات الانتهاك المزعوم للتشريع المحلي أو المتطلبات التنظيمية للحصول وتقاسم المنافع المشار إليها في الفقرة 1 أعلاه.

المادة 16

الامتثال للتشريع المحلي أو المتطلبات التنظيمية للحصول وتقاسم المنافع

بالنسبة للمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية

- 1- يتخذ كل طرف تدابير تشريعية أو إدارية أو سياساتية ملائمة وفعالة ومتناسبة، حسب الإقتضاء، تنص على أن الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية المستخدمة داخل ولايته القضائية يتم وفقا للموافقة المسبقة عن علم أو موافقة وإشراك المجتمعات الأصلية والمحلية ومع وضع شروط متفق عليها بصورة متبادلة، حسبما ينص عليه التشريع المحلي أو المتطلبات التنظيمية للحصول وتقاسم المنافع للطرف الآخر الذي توجد به هذه المجتمعات الأصلية والمحلية.
- 2- يتخذ كل طرف تدابير ملائمة وفعالة ومتناسبة لمعالجة حالات عدم الامتثال للتدابير المعتمدة وفقا للفقرة 1 أعلاه.
- 3- تتعاون الأطراف، إلى أقصى قدر ممكن وحسب الإقتضاء، في حالات الانتهاك المزعوم للتشريع المحلي أو المتطلبات التنظيمية للحصول وتقاسم المنافع المشار إليها في الفقرة 1 أعلاه.

المادة 17

رصد استخدام الموارد الجينية

- 1- لدعم الامتثال، يتخذ كل طرف، حسب الإقتضاء، تدابير لرصد وتعزيز الشفافية بشأن استخدام الموارد الجينية. ويجب أن تشمل هذه التدابير على:
(أ) تعيين نقطة تفتيش واحدة أو أكثر على النحو التالي:

- (1) نقاط التفتيش المعينة تجمع أو تستلم، حسب الحالة، المعلومات المتصلة بالموافقة المسبقة عن علم، من مصدر المورد الجيني، بإبرام الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة، و/أو استخدام الموارد الجينية، حسب الإقتضاء؛
 - (2) على كل طرف، حسب الحالة واعتمادا على الخصائص الخاصة لنقطة التفتيش المعينة، إلزام مستخدمي الموارد الجينية بتقديم المعلومات المذكورة في الفقرة أعلاه إلى نقطة التفتيش المعينة. ويتخذ كل طرف التدابير الملائمة والفعالة والمتناسبة لمعالجة حالات عدم الامتثال؛
 - (3) تكون هذه المعلومات، بما فيها من شهادات الامتثال المعترف بها دوليا، عند توافرها، بدون إخلال لحماية المعلومات السرية، ويجب تقديمها إلى السلطات الوطنية المختصة، وإلى الطرف الذي يقدم الموافقة المسبقة عن علم وإلى غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع، حسب الإقتضاء؛
 - (4) يجب أن تكون نقاط التفتيش فعالة وينبغي أن تكون مهامها متصلة بتنفيذ الفقرة الفرعية (أ) هذه. وينبغي أن تكون متصلة باستخدام الموارد الجينية، أو بجمع المعلومات ذات الصلة في المراحل التي تشمل أيا من مراحل البحوث أو التطوير أو الابتكار أو قبل التسويق التجاري أو مرحلة التسويق التجاري.
- (ب) تشجيع مستخدمي ومقدمي الموارد الجينية على إدراج أحكام في الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة لتقاسم المعلومات بشأن تنفيذ هذه الشروط، بما في ذلك من خلال متطلبات الإبلاغ؛
- (ج) التشجيع على استخدام أدوات ونظم اتصال فعالة من حيث التكاليف.
- 2- يشكل أي تصريح يصدر وفقا للفقرة 3(هـ) من المادة 6، أو ما يعادله، ويتاح إلى غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع، يشكل شهادة امتثال معترف بها دوليا.
- 3- تكون شهادة الامتثال المعترف بها دوليا دليلا على أن المورد الجيني الذي تشمله قد تم الحصول عليه وفقا للموافقة المسبقة عن علم، وبإبرام شروط متفق عليها بصورة متبادلة، حسبما ينص عليه التشريع المحلي أو المتطلبات التنظيمية للحصول وتقاسم المنافع في الطرف الذي يقدم الموافقة المسبقة عن علم.
- 4- يجب أن تتضمن الشهادة المعترف بها دوليا المعلومات التالية كحد أدنى عندما لا تكون سرية:
- (أ) اسم السلطة التي أصدرتها؛
 - (ب) تاريخ الإصدار؛
 - (ج) المقدم؛
 - (د) رمز فريد لتعريف الشهادة؛
 - (هـ) الشخص أو الكيان التي مُنحت الموافقة المسبقة عن علم له؛
 - (و) الموضوع الوارد أو الموارد الجينية المشمولة في الشهادة؛

- (ز) تأكيداً يفيد بإبرام الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة؛
(ح) تأكيداً يفيد بالحصول على موافقة مسبقة عن علم؛
(ط) الاستخدام التجاري و/أو الاستخدام غير التجاري.

المادة 18

الامتثال للشروط المتفق عليها بصورة متبادلة

- 1- على كل طرف، لدى تنفيذه للفقرة 3(ز)(1) من المادة 6، والمادة 7، أن يشجع مقدمي ومستخدمي الموارد الجينية و/أو المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية على إدراج أحكام بشأن الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة، حسب الاقتضاء، لتغطية تسوية المنازعات، وتتضمن هذه الأحكام:
- (أ) الولاية القضائية التي ستخضع لها أي عمليات لتسوية المنازعات؛
(ب) القانون الواجب التطبيق؛ و/أو
(ج) خيارات لتسوية المنازعات بطرائق بديلة، مثل الوساطة أو التحكيم.
- 2- يكفل كل طرف إتاحة إمكانية اللجوء إلى العدالة بموجب نظمه القانونية، بما يتفق ومتطلبات الولاية القضائية المطبقة، في حالات المنازعات الناشئة عن الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة.
- 3- يتخذ كل طرف تدابير فعالة، عند الإقتضاء، فيما يتعلق بما يلي:
- (أ) اللجوء إلى العدالة؛
(ب) استخدام آليات فيما يتعلق بالاعتراف المتبادل بالأحكام وقرارات التحكيم الأجنبية وإنفاذها.
- 4- يستعرض مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول فعالية هذه المادة وفقاً للمادة 31 من هذا البروتوكول.

المادة 19

البنود التعاقدية النموذجية

- 1- يشجع كل طرف، حسب الاقتضاء، على إعداد وتحديث واستخدام بنود تعاقدية نموذجية قطاعية ومتعددة القطاعات للشروط المتفق عليها بصورة متبادلة.
- 2- يجري مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول تقييماً دورياً لاستخدام البنود التعاقدية النموذجية القطاعية والمتعددة القطاعات.

المادة 20

مدونات السلوك والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات و/أو المعايير

- 1- يشجع كل طرف، حسب الاقتضاء، على إعداد وتحديث واستخدام مدونات السلوك الطوعية والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات و/أو المعايير فيما يتعلق بالحصول وتقاسم المنافع.
- 2- يجري مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول تقييماً دورياً لاستخدام مدونات السلوك الطوعية والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات و/أو المعايير وينظر في اعتماد مدونات السلوك والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات و/أو المعايير المحددة.

المادة 21

زيادة التوعية

يتخذ كل طرف تدابير لزيادة التوعية بأهمية الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية، والمسائل المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع. ويجوز أن تشمل هذه التدابير على ما يلي، ضمن جملة أمور:

- (أ) الترويج لهذا البروتوكول، بما في ذلك هدفه؛
- (ب) تنظيم اجتماعات للمجتمعات الأصلية والمحلية وأصحاب المصلحة المعنيين؛
- (ج) إنشاء وصيانة مكتب مساعدة للمجتمعات الأصلية والمحلية وأصحاب المصلحة المعنيين؛
- (د) نشر المعلومات من خلال غرفة وطنية لتبادل المعلومات؛
- (هـ) تشجيع مدونات السلوك الطوعية والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات و/أو المعايير بالتشاور مع المجتمعات الأصلية والمحلية وأصحاب المصلحة المعنيين؛
- (و) تشجيع، حسب الاقتضاء، التبادل المحلي والإقليمي والدولي للخبرات؛
- (ز) تثقيف وتدريب مستخدمي ومقدمي الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية حول التزاماتهم المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع؛
- (ح) مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية وأصحاب المصلحة المعنيين في تنفيذ هذا البروتوكول؛
- (ط) زيادة التوعية بالبروتوكولات والإجراءات المجتمعية للمجتمعات الأصلية والمحلية.

المادة 22

القدرات

- 1- تتعاون الأطراف في بناء القدرات، وتنمية القدرات وتعزيز الموارد البشرية والقدرات المؤسسية لتنفيذ هذا البروتوكول على نحو فعال في الأطراف من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية

الصغيرة النامية من بينها، والأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي، بما في ذلك من خلال المؤسسات والمنظمات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية القائمة. وفي هذا السياق، ينبغي للأطراف أن تيسر مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية وأصحاب المصلحة المعنيين، بما فيهم المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص.

2- يجب أن تؤخذ في الاعتبار التام احتياجات الأطراف من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية من بينها، والأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي، إلى موارد مالية وفقاً للأحكام ذات الصلة في الاتفاقية، وذلك لبناء وتنمية القدرات من أجل تنفيذ هذا البروتوكول.

3- على الأطراف من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية من بينها، والأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي، أن تحدد احتياجاتها وأولوياتها الوطنية من حيث القدرات من خلال تقييمات ذاتية للقدرات الوطنية، كأساس للتدابير الملائمة، فيما يتعلق بتنفيذ هذا البروتوكول. وعند القيام بذلك، ينبغي أن تدعم هذه الأطراف احتياجات وأولويات المجتمعات الأصلية والمحلية وأصحاب المصلحة المعنيين من حيث بناء القدرات، حسبما تحددها ومع التشديد على احتياجات وأولويات النساء من القدرات.

4- من أجل دعم تنفيذ هذا البروتوكول، يجوز أن تتناول بناء وتنمية القدرات المجالات الرئيسية التالية ضمن غيرها:

- (أ) القدرة على تنفيذ التزامات هذا البروتوكول والامتثال لها؛
 - (ب) القدرة على التفاوض لوضع شروط متفق عليها بصورة متبادلة؛
 - (ج) القدرة على إعداد وتطبيق وإنفاذ تدابير تشريعية أو إدارية أو سياساتية محلية بشأن الحصول وتقاسم المنافع؛
 - (د) قدرة البلدان على تطوير قدرات الأبحاث الوطنية لديها من أجل إضافة قيمة لمواردها الجينية.
- 5- يجوز أن تشمل التدابير المتخذة وفقاً للفقرات من 1 إلى 4 أعلاه على ما يلي، ضمن جملة أمور:
- (أ) التطوير القانوني والمؤسسي؛
 - (ب) تعزيز الإنصاف والعدالة في المفاوضات، مثل التدريب على التفاوض حول شروط متفق عليها بصورة متبادلة؛
 - (ج) رصد وإنفاذ الامتثال؛
 - (د) استخدام أفضل أدوات الاتصال والنظم القائمة على الانترنت المتاحة في أنشطة الحصول وتقاسم المنافع؛
 - (هـ) تطوير واستخدام طرائق تقدير القيمة؛
 - (و) التنقيب البيولوجي، وما يرتبط به من بحوث ودراسات تصنيفية؛
 - (ز) نقل التكنولوجيا، والبنية التحتية والقدرة التقنية على تسهيل استدامة نقل التكنولوجيا هذا؛
 - (ح) تعزيز مساهمة أنشطة الحصول وتقاسم المنافع في حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته؛

- (ط) تدابير خاصة لزيادة قدرات أصحاب المصلحة المعنيين بالعلاقة إلى الحصول وتقاسم المنافع؛
- (ي) تدابير خاصة لزيادة قدرات المجتمعات الأصلية والمحلية مع التركيز على تعزيز قدرات نساء هذه المجتمعات فيما يتعلق بالحصول على الموارد الجينية و/أو المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية.
- 6- ينبغي تقديم المعلومات عن مبادرات بناء وتنمية القدرات المتخذة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وفقا للفقرات 1 إلى 5 أعلاه، إلى غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع بغية تعزيز أوجه التآزر والتنسيق بشأن بناء وتنمية القدرات المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع.

المادة 23

نقل التكنولوجيا والتعاون

تتعاون الأطراف، وفقا للمواد 15 و16 و18 و19 من الاتفاقية، وتساهم في برامج البحث والتطوير التقني والعلمي، بما في ذلك أنشطة البحوث في مجال التكنولوجيا الأحيائية، كوسيلة لتحقيق هدف هذا البروتوكول. وتقوم الأطراف بتعزيز وتشجيع الحصول على التكنولوجيا ونقلها إلى الأطراف من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية من بينها، والأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي، من أجل التمكين من تطوير وتعزيز قاعدة تكنولوجية وعلمية سليمة ومستمرة لتحقيق أهداف الاتفاقية وهذا البروتوكول. ويجب أن تتم هذه الأنشطة التعاونية، حيثما أمكن، في ومع الطرف أو الأطراف المقدمة للموارد الجينية التي هي بلد أو بلدان منشأ هذه الموارد الجينية أو الطرف أو الأطراف التي حصلت على الموارد الجينية وفقا للاتفاقية.

المادة 24

غير الأطراف

تقوم الأطراف بتشجيع غير الأطراف على الانضمام إلى هذا البروتوكول والمساهمة بمعلومات مناسبة في غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع.

المادة 25

الآلية المالية والموارد المالية

- 1- تراعي الأطراف أحكام المادة 20 من الاتفاقية عند النظر في الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذا البروتوكول.
- 2- تكون الآلية المالية للاتفاقية هي الآلية المالية لهذا البروتوكول.
- 3- فيما يتعلق ببناء وتنمية القدرات المشار إليها في المادة 22 من هذا البروتوكول، يراعي مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول، عند تقديم إرشاد يتعلق بالآلية المالية المشار إليها في الفقرة 2 أعلاه، لكي ينظر فيه مؤتمر الأطراف، حاجة الأطراف من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول

الجزرية الصغيرة النامية من بينها، والأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي، إلى موارد مالية، فضلا عن الاحتياجات والأولويات للقدرات للمجتمعات الأصلية والمحلية، بما فيها نساء هذه المجتمعات.

4- في سياق الفقرة 1 أعلاه، تراعي الأطراف أيضا احتياجات الأطراف من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية من بينها، والأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي، في جهودها الرامية إلى تحديد وتنفيذ متطلبات بناء وتنمية القدرات لديها لأغراض تنفيذ هذا البروتوكول.

5- ينطبق الإرشاد الموجه إلى الآلية المالية للاتفاقية في المقررات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر الأطراف، بما فيها تلك الموافق عليها قبل اعتماد هذا البروتوكول، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، على أحكام هذه المادة.

6- يجوز أيضا أن تقدم الأطراف من البلدان المتقدمة موارد مالية وغيرها من الموارد لتنفيذ أحكام هذا البروتوكول من خلال قنوات ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف، وأن تستفيد منها الأطراف من البلدان النامية والأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي.

المادة 26

مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول

- 1- يعمل مؤتمر الأطراف كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول.
- 2- يجوز للأطراف في الاتفاقية التي ليست أطرافا في هذا البروتوكول أن تشارك بصفة مراقب في مداورات أي اجتماع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول. وعندما يعمل مؤتمر الأطراف كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول، يكون اتخاذ القرارات بموجب هذا البروتوكول وفقا على الأطراف فيه.
- 3- عندما يعمل مؤتمر الأطراف كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول، يستبدل أي عضو من أعضاء مكتب مؤتمر الأطراف يمثل طرفا في الاتفاقية، ولكن لا يكون في ذلك الوقت طرفا في هذا البروتوكول، بعضو تنتخبه الأطراف في هذا البروتوكول من بينها.
- 4- يبقى مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول تنفيذ هذا البروتوكول قيد الاستعراض الدوري ويتخذ، في حدود ولايته، المقررات الضرورية لتعزيز تنفيذه على نحو فعال. ويؤدي الوظائف المحددة له بموجب هذا البروتوكول ويقوم بما يلي:

- (أ) رفع توصيات بشأن أية مسائل ضرورية لتنفيذ هذا البروتوكول؛
- (ب) إنشاء الهيئات الفرعية حسبما تكون ضرورية لتنفيذ هذا البروتوكول؛
- (ج) السعي، حيثما يكون ملائما، إلى الحصول على الخدمات والمعلومات التي تقدمها المنظمات الدولية والهيئات الحكومية الدولية وغير الحكومية المختصة واستخدامها والتعاون معها؛
- (د) تحديد شكل ووتيرة إرسال المعلومات التي يتعين تقديمها وفقا للمادة 29 من هذا البروتوكول والنظر في هذه المعلومات فضلا عن التقارير التي تقدمها أية هيئة فرعية؛

(هـ) النظر، حسب الاقتضاء، في التعديلات على هذا البروتوكول ومرفقه، فضلا عن أي مرفقات إضافية لهذا البروتوكول، واعتمادها، التي تعتبر ضرورية لتنفيذ هذا البروتوكول؛

(و) ممارسة أية وظائف أخرى قد تكون مطلوبة لتنفيذ هذا البروتوكول.

5- يطبق النظام الداخلي لمؤتمر الأطراف والقواعد المالية للاتفاقية، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، بموجب هذا البروتوكول، باستثناء إذا قرر مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول خلاف ذلك بتوافق الآراء.

6- تعقد الأمانة أول اجتماع لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول بالاقتران مع الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف المقرر عقده بعد تاريخ بدء نفاذ هذا البروتوكول. وتعقد الاجتماعات العادية اللاحقة لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول بالاقتران مع الاجتماعات العادية لمؤتمر الأطراف، ما لم يقرر مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول خلاف ذلك.

7- تعقد الاجتماعات الاستثنائية لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول في أوقات أخرى حسبما يرى مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول ذلك ضروريا، أو بناء على طلب مكتوب من أي طرف، شريطة أن يحظى الطلب بتأييد من ثلث الأطراف على الأقل في غضون ستة أشهر من إرسال الأمانة للطلب إلى الأطراف.

8- يجوز أن تكون الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلا عن أي دولة عضو فيها أو مراقب عنها، ليست طرفا في الاتفاقية، ممثلة بصفة مراقب في اجتماعات مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول. ويجوز لأي هيئة أو وكالة، سواء وطنية أو دولية، حكومية أو غير حكومية ذات اختصاص في المسائل المشمولة بهذا البروتوكول، وتكون قد أبلغت الأمانة برغبتها في حضور اجتماع من اجتماعات مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول، أن تحضر على هذا الأساس، ما لم يعترض ثلث الأطراف الحاضرين على الأقل. ويخضع قبول ومشاركة المراقبين إلى النظام الداخلي المشار إليه في الفقرة 5 أعلاه، باستثناء ما هو منصوص عليه خلاف ذلك في هذه المادة.

المادة 27

الهيئات الفرعية

1- يجوز لأي هيئة فرعية تنشئها الاتفاقية أو تنشأ بموجبها، أن تخدم هذا البروتوكول، بما في ذلك عملا بمقرر يتخذه مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول. ويحدد هذا المقرر المهام الواجب تنفيذها.

2- يجوز للأطراف في الاتفاقية التي ليست أطرافا في هذا البروتوكول أن تشارك بصفة مراقب في مداورات أي اجتماع من اجتماعات تلك الهيئات الفرعية. وعندما تعمل هيئة فرعية في الاتفاقية كهيئة فرعية لهذا البروتوكول، يكون اتخاذ القرارات بموجب هذا البروتوكول وفقا على الأطراف في هذا البروتوكول.

3- عندما تؤدي هيئة فرعية تابعة للاتفاقية وظائفها فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بهذا البروتوكول، يستبدل أي عضو من أعضاء مكتب هذه الهيئة الفرعية يمثل طرفاً في الاتفاقية، ولكن لا يكون في ذلك الوقت طرفاً في هذا البروتوكول، بعضو تنتخبه الأطراف في هذا البروتوكول من بينها.

المادة 28

الأمانة

- 1- تعمل الأمانة المنشأة بموجب المادة 24 من الاتفاقية كأمانة لهذا البروتوكول.
- 2- تنطبق الفقرة 1 من المادة 24 من الاتفاقية بشأن وظائف الأمانة على هذا البروتوكول، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال.
- 3- تتحمل الأطراف في هذا البروتوكول تكاليف خدمات الأمانة متى كانت مستقلة. ويبت مؤتمراً الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول، في اجتماعه الأول، في ترتيبات الميزانية الضرورية لتحقيق هذا الغرض.

المادة 29

الرصد والإبلاغ

يقوم كل طرف برصد تنفيذ التزاماته بموجب هذا البروتوكول، وإبلاغ مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول، على فترات وفي أشكال يحددها مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول، بالتدابير التي اتخذها لتنفيذ هذا البروتوكول.

المادة 30

إجراءات وآليات لتعزيز الامتثال لهذا البروتوكول

يقوم مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول، في اجتماعه الأول، ببحث واعتماد إجراءات تعاونية وآليات مؤسسية لتعزيز الامتثال لأحكام هذا البروتوكول ومعالجة حالات عدم الامتثال. وتشمل هذه الإجراءات والآليات أحكاماً لإسداء المشورة أو تقديم المساعدة، حسب الاقتضاء. وتكون هذه الإجراءات والآليات مستقلة، ولا تخل بإجراءات وآليات تسوية المنازعات بموجب المادة 27 من الاتفاقية.

المادة 31

التقييم والاستعراض

يجري مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول، تقييماً لفعالية البروتوكول بعد أربع سنوات من بدء نفاذ هذا البروتوكول وبعد ذلك على فترات يقررها مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في هذا البروتوكول.

المادة 32

التوقيع

يفتح باب التوقيع على هذا البروتوكول أمام الأطراف في الاتفاقية بمقر الأمم المتحدة في نيويورك من 2 فبراير/شباط 2011 إلى 1 فبراير/شباط 2012.

المادة 33

بدء النفاذ

- 1- يبدأ نفاذ هذا البروتوكول في اليوم التسعين من تاريخ إيداع الصك الخمسين للتصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام للدول أو منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي الأطراف في الاتفاقية.
- 2- يبدأ نفاذ هذا البروتوكول لأي دولة أو منظمة التكامل الاقتصادي الإقليمي، تصدق على هذا البروتوكول أو تقبله أو توافق عليه أو تنضم إليه بعد إيداع الصك الخمسين المشار إليه في الفقرة 1 أعلاه، في اليوم التسعين من التاريخ الذي تودع فيه تلك الدولة أو منظمة التكامل الاقتصادي الإقليمي صك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها، أو في التاريخ الذي يبدأ فيه نفاذ هذه الاتفاقية للدولة أو منظمة التكامل الاقتصادي الإقليمي، أيهما أبعد.
- 3- لأغراض الفقرتين 1 و 2 أعلاه، لا يعد أي صك تودعه منظمة التكامل الاقتصادي الإقليمي وثيقة إضافية للوثائق المودعة من قبل الدول الأعضاء في تلك المنظمة.

المادة 34

التحفظات

لا يجوز إيداع تحفظات على هذا البروتوكول.

المادة 35

الانسحاب

- 1- يجوز لأي طرف الانسحاب من هذا البروتوكول بتقديم إخطار كتابي إلى الوديع في أي وقت بعد مضي سنتين من تاريخ بدء نفاذ هذا البروتوكول بالنسبة لذلك الطرف.
- 2- يصبح الانسحاب نافذاً بعد انقضاء سنة واحدة على تلقي الوديع لإخطار الانسحاب، أو في أي تاريخ لاحق حسبما يتحدد في إخطار الانسحاب.

المادة 36

النصوص ذات الحجية

يودع لدى الأمين العام للأمم المتحدة أصل هذا البروتوكول، الذي تتساوى نصوصه العربية والصينية والإنكليزية والفرنسية والروسية والإسبانية من حيث الحجية.

وإثباتاً لما تقدم، قام الموقعون أدناه، المفوضون لهذا الغرض حسب الأصول، بالتوقيع على هذا البروتوكول في التواريخ المحددة.

تحرر في ناغويا في اليوم التاسع والعشرين من شهر أكتوبر/تشرين الأول عام ألفين وعشرة.

مرفق

المنافع النقدية وغير النقدية

- 1- يجوز أن تشمل المنافع النقدية على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:
 - (أ) رسوم/رسم الحصول على كل عينة تم جمعها أو الحصول عليها؛
 - (ب) مدفوعات مقدمة؛
 - (ج) دفعات على مراحل محددة؛
 - (د) دفع أتاوات؛
 - (هـ) رسوم الترخيص في حالة التسويق التجاري؛
 - (و) رسوم خاصة يجب دفعها إلى الصناديق الاستثنائية التي تساند حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؛
 - (ز) الرواتب والشروط التفضيلية حيثما يكون متفقاً عليها بصورة متبادلة؛
 - (ح) تمويل البحوث؛
 - (ط) المشاريع المشتركة؛
 - (ي) الملكية المشتركة لحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة.
- 2- يجوز أن تشمل المنافع غير النقدية على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:
 - (أ) تقاسم نتائج البحث والتطوير؛
 - (ب) التعاون والمساهمة في برامج البحث والتطوير العلميين، خصوصاً أنشطة البحث في التكنولوجيا الأحيائية، لدى الطرف المقدم للموارد الجينية إذا أمكن ذلك؛

- (ج) المشاركة في تطوير المنتجات؛
- (د) التعاون والمساعدة والإسهام في التنقيف والتدريب؛
- (هـ) السماح بالدخول إلى مرافق الموارد الجينية خارج الموقع الطبيعي وإلى قواعد البيانات؛
- (و) نقل المعارف والتكنولوجيا إلى مقدم الموارد الجينية بشروط عادلة وبأنسب الشروط، بما في ذلك شروط ميسرة وتفضيلية يتفق عليها، وخصوصاً فيما يتعلق بالمعارف والتكنولوجيا التي تستعمل الموارد الجينية، بما في ذلك التكنولوجيا الأحيائية، أو التي تتصل بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؛
- (ز) تعزيز القدرات على نقل التكنولوجيا؛
- (ح) بناء القدرات المؤسسية؛
- (ط) الموارد البشرية والمادية لتعزيز القدرات على إدارة وإنفاذ لوائح الحصول؛
- (ي) التدريب المتعلق بالموارد الجينية بمشاركة كاملة من البلدان المقدمة للموارد الجينية، وإن أمكن لدى تلك البلدان؛
- (ك) الحصول على المعلومات العلمية المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، بما في ذلك قوائم الجرد البيولوجية والدراسات التصنيفية؛
- (ل) الإسهامات في الاقتصاد المحلي؛
- (م) البحوث الموجهة نحو الاحتياجات ذات الأولوية، مثل الصحة والأمن الغذائي، مع مراعاة الاستخدامات المحلية للموارد الجينية في الطرف المقدم للموارد الجينية؛
- (ن) العلاقات المؤسسية والمهنية التي يمكن أن تترتب على اتفاق الحصول وتقاسم المنافع وما يتبعه من أنشطة تعاونية؛
- (س) فوائد الأمن الغذائي والمعيشي؛
- (ع) الاعتراف الاجتماعي؛
- (ف) الملكية المشتركة لحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة.

المرفق الثاني

خطة عمل اللجنة الحكومية الدولية لبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على
الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها
الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي

ألف - مسائل لنظر اللجنة الحكومية الدولية في اجتماعها الأول

- 1- طرائق تشغيل غرفة تبادل المعلومات بشأن الحصول وتقاسم المنافع، بما في ذلك التقارير المتعلقة بأنشطتها (الفقرة 4 من المادة 14).
- 2- تدابير للمساعدة في بناء القدرات، وتنمية القدرات وتعزيز الموارد البشرية والقدرات المؤسسية في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية من بينها، والأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي، مع مراعاة الاحتياجات التي تحددها الأطراف المعنية لتنفيذ البروتوكول (المادة 22).
- 3- تدابير لزيادة التوعية بأهمية الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية والمسائل ذات الصلة بالحصول وتقاسم المنافع (المادة 21).
- 4- الإجراءات التعاونية والآليات المؤسسية لتعزيز الامتثال لأحكام البروتوكول ومعالجة حالات عدم الامتثال، بما في ذلك الإجراءات والآليات التي تقدم المشورة أو المساعدة، حسب الاقتضاء (المادة 30).

باء - مسائل لنظر اللجنة الحكومية الدولية في اجتماعها الثاني

- 5- وضع ميزانية برنامجية لفترة السنتين بعد بدء نفاذ البروتوكول.
- 6- صياغة الإرشاد الموجه إلى الآلية المالية (المادة 25).
- 7- صياغة الإرشاد لحشد الموارد لتنفيذ البروتوكول.
- 8- النظر في النظام الداخلي لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول (الفقرة 5 من المادة 26).
- 9- صياغة مشروع جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول (الفقرة 6 من المادة 26).
- 10- الحاجة إلى آلية عالمية متعددة الأطراف لتقاسم المنافع وأساليب هذه الآلية (المادة 10).
- 11- مواصلة النظر في البنود التي تم بحثها في الاجتماع الأول للجنة الحكومية الدولية، عند الضرورة.

المقرر 2/10 الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يشير إلى مقرره 9/9، الذي طلب فيه إلى الفريق العامل المعني باستعراض التنفيذ أن يعد، في اجتماعه الثالث، خطة استراتيجية منقحة ومحدثة تشتمل على هدف منقح للتنوع البيولوجي، لكي ينظر فيها مؤتمر الأطراف ويعتمدها في اجتماعه العاشر،

وإذ يرحب بالتقارير المقدمة من الأطراف والمراقبين التي تعرض آراء بشأن تحديث وتقييم الخطة الاستراتيجية ومختلف المشاورات التي نظمتها الأطراف، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج العد التنزلي لعام 2010 التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والشركاء الآخرون، بما في ذلك المشاورات الإقليمية، وحلقة عمل الخبراء غير الرسمية بشأن تحديث الخطة الاستراتيجية للاتفاقية للفترة بعد عام 2010، المنعقدة في لندن، في الفترة من 18 إلى 20 يناير/كانون الثاني 2010، ومؤتمر تروندهايم السادس للأمم المتحدة/النرويج بشأن التنوع البيولوجي، المنعقد في تروندهايم، بالنرويج، في الفترة من 1 إلى 5 فبراير/شباط 2010،

وإذ يعرب عن امتنانه لحكومات بلجيكا، والبرازيل، ومصر، وإثيوبيا، وألمانيا، واليونان، وأيرلندا، واليابان، وكينيا، والنرويج، وبنما، وبيرو، والسويد، والمملكة المتحدة على استضافتها لهذه المشاورات، فضلا عن مساهماتها المالية،

وإذ يرحب أيضا بمشاركة مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة من خلال فريق الإدارة البيئية، والمجتمع العلمي من خلال البرنامج الدولي للبحوث في مجال التنوع البيولوجي (DIVERSITAS)، والفريق المشترك بين الأكاديميات التابع للأكاديميات الوطنية للعلوم والقنات الأخرى،

وإذ يسلم بأن الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 تمثل إطارا مفيدا ومرنا ومهما لجميع الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي،

وإذ يلاحظ مع القلق استنتاجات الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي التي تؤكد أن هدف التنوع البيولوجي لعام 2010 لم يتحقق بالكامل، وإذ يلاحظ أيضا أن النشرة تقيم العقبات التي حالت دون تحقيق الهدف، وتتناول بالتحليل سيناريوهات التنوع البيولوجي في المستقبل وتعرض الإجراءات المحتملة التي يمكن اتخاذها لخفض فقدان في المستقبل.

وإذ يرحب أيضا بتقارير الدراسة المتعلقة باقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي،

1- يعتمد الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، مع أهداف أيشي المذكورة فيها،

المرفقة بالمقرر الحالي؛

- 2- يحيط علماً بالمبرر التقني المؤقت والمؤشرات المحتملة والمراحل الرئيسية المقترحة لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي الواردة في مذكرة الأمين التنفيذي (UNEP/CBD/COP/10/9)²؛
- 3- يحث الأطراف والحكومات الأخرى، بدعم من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الأخرى، حسب الاقتضاء، على تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وبصفة خاصة:
- (أ) تمكين المشاركة على جميع المستويات لتعزيز المساهمات الكاملة والفعالة من النساء، والمجتمعات الأصلية والمحلية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة من جميع القطاعات الأخرى في التنفيذ الكامل لأهداف الاتفاقية والخطة الاستراتيجية للفترة 2011-2020.
- (ب) وضع أهداف وطنية وإقليمية، باستخدام الخطة الاستراتيجية مع أهداف أيشي المذكورة فيها، كإطار مرن، وفقاً للأولويات والقدرات الوطنية، ومع مراعاة الأهداف العالمية وحالة واتجاهات التنوع البيولوجي في البلد، والموارد المقدمة من خلال استراتيجية حشد الموارد، بغية المساهمة في الجهود العالمية الجماعية المبذولة من أجل بلوغ الأهداف العالمية، ورفع تقرير عنها إلى مؤتمر الأطراف في اجتماعه الحادي عشر؛
- (ج) استعراض، وحسب الإقتضاء تحديث وتنقيح، استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي، بما يتمشى مع الخطة الاستراتيجية والإرشادات المعتمدة في المقرر 9/9، بما في ذلك عن طريق إدماج أهدافها الوطنية في استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي، المعتمدة بوصفها أدوات سياسية، ورفع تقرير عن ذلك إلى مؤتمر الأطراف في اجتماعه الحادي عشر أو الثاني عشر؛
- (د) استخدام الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المنقحة والمحدثة للتنوع البيولوجي كأدوات فعالة لإدماج أهداف التنوع البيولوجي في السياسات والاستراتيجيات الوطنية للتنمية والحد من الفقر، والحسابات القومية، عند الضرورة، والقطاعات الاقتصادية وعمليات التخطيط المكاني من قبل الحكومة والقطاع الخاص على جميع المستويات؛
- (هـ) رصد واستعراض تنفيذ استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي وفقاً للخطة الاستراتيجية وأهدافها الوطنية مع استخدام مجموعة المؤشرات المعدة للخطة الاستراتيجية كإطار مرن ورفع تقرير عن ذلك إلى مؤتمر الأطراف من خلال تقاريرها الوطنية الخامسة والسادسة وأي وسائل أخرى يحددها مؤتمر الأطراف؛
- (و) دعم تحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي كأدوات فعالة لتعزيز تنفيذ الخطة الاستراتيجية وتعميم التنوع البيولوجي على المستوى الوطني، مع مراعاة أوجه التآزر بين الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي بطريقة منسقة مع ولاية كل منها؛
- (ز) تعزيز توليد واستخدام المعلومات العلمية، ووضع منهجيات ومبادرات لرصد حالة واتجاهات التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، وتقاسم البيانات، ووضع مؤشرات وتدابير، وإجراء تقييمات منتظمة وفي الوقت المناسب، لتعزيز المنبر الحكومي الدولي الجديد المقترح بشأن العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي (IPBES) وفاعلية الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية

² أُجري تحديث لهذه المذكرة، بما يتمشى مع الأهداف حسب اعتمادها ومع مراعاة النقاط المذكورة في الحاشية بالفقرة 17(ز) من المقرر الحالي، وهي متاحة بوصفها الوثيقة UNEP/CBD/COP/10/27/Add.1.

والتكنولوجية من أجل تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات، وبالتالي تعزيز تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛

4- يدعو الأطراف إلى الأخذ علماً بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية³ في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، عند الضرورة، ووفقاً للتشريعات الوطنية؛

5- يحث المنظمات الإقليمية على النظر في إعداد أو تحديث استراتيجيات إقليمية للتنوع البيولوجي، حسب الاقتضاء، بما في ذلك الاتفاق على أهداف إقليمية، كوسيلة لاستكمال ودعم الإجراءات الوطنية والمساهمة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛

6- يؤكد الحاجة إلى أنشطة لبناء القدرات والتعاضد للمعارف، بما يتماشى مع المقررين 8/8 و8/9 والمقررات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر الأطراف، من أجل دعم جميع البلدان، وخصوصاً البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأكثر ضعفاً من وجهة النظر البيئية، فضلاً عن البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، والمجتمعات الأصلية والمحلية، في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛

7- وإذ يؤكد أن زيادة المعرفة بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وتطبيقها تعتبر أداة مهمة لإيصال وتعميم التنوع البيولوجي، يدعو الأطراف والحكومات الأخرى إلى الاستفادة من نتائج الدراسة بشأن اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والدراسات الأخرى ذات الصلة، للتوعية بشأن توضيح الفائدة من الاستثمار في التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية ولتعزيز التزام السياسات بالتنوع البيولوجي على أعلى المستويات؛

8- وإذ يشير إلى المقرر 8/9 الذي دعا إلى تعميم المنظور الجنساني في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي والمقرر 24/9، الذي اعتمد مؤتمر الأطراف بموجبه خطة عمل الاتفاقية بشأن المساواة بين الجنسين، والذي طلب إلى الأطراف ضمن أمور أخرى، تعميم المنظور الجنساني في تنفيذ الاتفاقية وتعزيز المساواة بين الجنسين في تحقيق أهدافها الثلاثة، وطلب إلى الأطراف تعميم الاعتبارات الجنسانية، عند الاقتضاء، في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وما يرتبط بها من غايات وأهداف أيشي ومؤشرات؛

9- وإذ يشير إلى "إطار السنوات الأربع لأولويات البرامج ذات الصلة باستخدام موارد مرفق البيئة العالمية لأغراض التنوع البيولوجي في الفترة من عام 2010 إلى عام 2014" المقترح في المقرر 31/9، وإذ يلاحظ أن الهدف 5 من فترة النزود (تجديد الموارد) الخامسة لمرفق البيئة العالمية بشأن استراتيجية المجال البؤري للتنوع البيولوجي هو "إدماج التزامات اتفاقية التنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطنية من خلال أنشطة تمكينية"، يطلب إلى مرفق البيئة العالمية تقديم الدعم للأطراف المؤهلة بطريقة سريعة، لتتيح استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛

10- يحث الأطراف، ولا سيما الأطراف من البلدان المتقدمة، ويدعو الحكومات الأخرى والمؤسسات المالية الدولية، ومرفق البيئة العالمية، ومصارف التنمية الإقليمية، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف الأخرى، إلى تقديم دعم مالي مناسب ويمكن التنبؤ به وفي الوقت المناسب إلى الأطراف من البلدان النامية، ولا سيما أقل

البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأكثر ضعفا من الوجهة البيئية، فضلا عن البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، لتمكين التنفيذ الكامل للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 ويعيد التأكيد على أن مدى التنفيذ الفعال للأطراف من البلدان النامية لالتزاماتها بموجب الاتفاقية سيعتمد على التنفيذ الفعال للأطراف من البلدان المتقدمة لالتزاماتها بموجب الاتفاقية فيما يتعلق بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا؛

11- يطلب إلى مرفق البيئة العالمي، تقديم الدعم المالي الكافي، وفي الوقت المناسب والمتوقع إلى البلدان المؤهلة للتمكين من تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛

12- وإذ يشير إلى استراتيجيته لحشد الموارد لدعم تحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية (المرفق بالمقرر 11/9 باء)، يدعو الأطراف والمنظمات ذات الصلة، بما في ذلك أعضاء فريق التنمية التابع للأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومصارف التنمية الإقليمية والهيئات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، جنبا إلى جنب مع المنظمات غير الحكومية وكيانات قطاع الأعمال، إلى توفير الموارد الضرورية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، وخصوصا من قبل البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي؛

13- يقرر إعداد الطبعة الرابعة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي لتقديم استعراض منتصف المدة عن التقدم المحرز نحو بلوغ أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، بما في ذلك تحليل عن كيفية مساهمة تنفيذ الاتفاقية وخططها الاستراتيجية في تحقيق أهداف عام 2015 من الأهداف الإنمائية للألفية؛

14- وإذ يشير إلى أن دور مؤتمر الأطراف هو الإبقاء على تنفيذ الاتفاقية قيد الاستعراض، يقرر أن تستعرض اجتماعات مؤتمر الأطراف في المستقبل التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، وأن تتقاسم الخبرات ذات الصلة بالتنفيذ وأن تقدم إرشادات بشأن وسائل التغلب على العوائق التي ووجهت؛

15- يقرر أن ينظر في اجتماعه الحادي عشر في الحاجة إلى آليات إضافية وإمكانية إنشائها أو تعزيز الآليات القائمة مثل الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية والفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية لتمكين الأطراف من الوفاء بالتزاماتها في إطار الاتفاقية وتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛

16- يدعو:

(أ) الأطراف والحكومات الأخرى في الاجتماعات القادمة لهيئات صنع القرار في الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي⁴ والاتفاقات الأخرى ذات الصلة إلى النظر في المساهمات المناسبة للتنفيذ التعاوني للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف أيشي المذكورة فيها؛

(ب) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبصفة خاصة مكاتبه الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، العاملين على الصعيد القطري، إلى تيسير أنشطة لدعم تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية، بالتعاون مع الوكالات المنفذة الأخرى ذات الصلة؛

⁴ اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، واتفاقية التراث العالمي، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية.

(ج) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، فضلا عن المنظمات الأخرى ذات الصلة، إلى مواصلة تطوير نموذج TEMATEA القائم على الوحدات وتعزيزه واستخدامه على نحو فعال لتعزيز تحقيق الاتساق في تنفيذ الاتفاقيات والاتفاقات المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛

(د) فريق الإدارة البيئية، استنادا إلى تقريره المقدم إلى الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف،⁵ إلى تحديد تدابير للتنفيذ الفعال والصحيح للخطة الاستراتيجية عبر منظومة الأمم المتحدة وتقديم تقرير عن أعماله إلى مؤتمر الأطراف في اجتماعه الحادي عشر من خلال الفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية؛

(هـ) الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى النظر في اعتماد العناصر ذات الصلة للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف أيشي المذكورة فيها كعناصر لا تتجزأ من الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف 7 من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن ضمان الإستدامة البيئية؛

17- يطلب إلى الأمين التنفيذي القيام بما يلي:

(أ) أن يشجع ويبسر، بالشراكة مع المنظمات الدولية ذات الصلة، بما فيها منظمات المجتمعات الأصلية والمحلية، أنشطة لتعزيز القدرات لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، بما في ذلك من خلال حلقات عمل إقليمية و/أو دون إقليمية بشأن تحديث وتنقيح الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وتعميم التنوع البيولوجي وتعزيز آلية غرفة تبادل المعلومات وحشد الموارد؛

(ب) أن يعد تحليلا/تجميعا للإجراءات الوطنية والإقليمية وغيرها من الإجراءات، بما في ذلك وحسب الاقتضاء الأهداف الموضوعية وفقا للخطة الاستراتيجية لتمكين الفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية، في اجتماعه الرابع، ومؤتمر الأطراف في اجتماعه الحادي عشر وفي اجتماعاته اللاحقة، من تقييم مساهمة هذه الأهداف الوطنية والإقليمية في تحقيق الأهداف العالمية؛

(ج) أن يعد، لنظر الفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية في اجتماعه الرابع، خيارات لمواصلة تعزيز تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك من خلال مواصلة تطوير برامج بناء القدرات، والشراكات وتعزيز أوجه التآزر فيما بين الاتفاقية والعمليات الدولية الأخرى؛

(د) أن يعد خطة، لكي تنظر فيها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف، لإعداد الطبعة الرابعة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي على أساس التقارير الوطنية الخامسة، واستخدام المؤشرات العامة للتنوع البيولوجي العالمي والمعلومات الأخرى ذات الصلة.

(هـ) استنادا إلى نتائج دراسة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي⁶ والعمليات الأخرى، أن يتعاون مع المنظمات ذات الصلة، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بهدف: (1) مواصلة تطوير الجوانب الاقتصادية المتعلقة بخدمات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي (2) إعداد أدوات تنفيذ لإدماج الجوانب الاقتصادية من التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية و(3) تيسير تنفيذ وبناء قدرات مثل هذه الأدوات؛

(و) من خلال حلقات عمل لبناء القدرات، أن يدعم البلدان في استخدام نتائج الدراسة بشأن اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وفي إدماج قيم التنوع البيولوجي في السياسات والبرامج وعمليات التخطيط الوطنية والمحلية ذات الصلة.

(ز) مواصلة تطوير، تحضيراً لنظر الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية لهذه المسألة في اجتماعها الخامس عشر، والفريق العامل المعني باستعراض التنفيذ في اجتماعه الرابع، المبررات التقنية والمراحل الرئيسية المقترحة لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي المذكورة في مذكرة الأمين التنفيذي (UNEP/CBD/COP/10/9) مع مراعاة التعليقات المذكورة في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف.⁷

مرفق

الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020

وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي

"الحياة في انسجام مع الطبيعة"

1- إن الغرض من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 هو تشجيع تنفيذ الاتفاقية على نحو فعال من خلال نهج استراتيجي، يتضمن رؤية ومهمة وغايات وأهداف استراتيجية مشتركة ("أهداف أيشي للتنوع البيولوجي") توجه الإجراءات الواسعة النطاق المتخذة من قبل الأطراف وأصحاب المصلحة. وستوفر الخطة الاستراتيجية أيضاً إطاراً لوضع الأهداف الوطنية والإقليمية وتعزيز الاتساق في تنفيذ أحكام الاتفاقية ومقررات مؤتمر الأطراف، بما في ذلك برامج العمل والاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات فضلاً عن بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها. وستعمل أيضاً كأساس لإعداد أدوات اتصال قادرة على جذب انتباه أصحاب المصلحة وإشراكهم، مما يؤدي إلى تيسير تعميم التنوع البيولوجي في جداول الأعمال الوطنية والعالمية الأوسع نطاقاً. وقد اعتمدت خطة استراتيجية مستقلة لبروتوكول السلامة الأحيائية لاستكمال الخطة الحالية للاتفاقية.⁸

2- ويمثل نص الاتفاقية، ولا سيما أهدافها الثلاثة، الركيزة الأساسية للخطة الاستراتيجية.

أولاً - المبرر المنطقي للخطة

3- يرتكز عمل النظم الإيكولوجية وتوفير خدمات النظم الإيكولوجية الأساسية لرفاه الإنسان على التنوع البيولوجي. ويساعد التنوع البيولوجي في تحقيق الأمن الغذائي وصحة الإنسان وتوفير الهواء النقي والمياه النقية؛ ويسهم في سبل العيش المحلية، والتنمية الاقتصادية، وهو أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الحد من الفقر.

⁷ تشمل هذه ما يلي:

- يحتاج الأمر إلى إبراز الحاجة إلى خطوط أساس في المبررات التقنية في أهداف كثيرة.
 - ينبغي الاستعاضة عن التعريف "الوسائل الأخرى" في المبرر التقني في الهدف 11 بالتعريف "تدابير الحفظ الأخرى المستندة إلى المنطقة".
 - ينبغي إبراز الأهمية القصوى للمياه في المبرر التقني في الهدف 14.
 - ستضاف إشارة إلى المادة 16 من الاتفاقية إلى المبرر التقني في الهدف 19.
- وتتاح الوثيقة المحدثة في UNEP/CBD/COP/10/27/Add.1.

⁸ المقرر BS-V/16، المرفق.

4- وتتضمن اتفاقية التنوع البيولوجي ثلاثة أهداف: حفظ التنوع البيولوجي؛ والاستخدام المستدام لمكوناته؛ والتفاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية. وتعهدت الأطراف، في الخطة الاستراتيجية الأولى للاتفاقية، المعتمدة في عام 2002، "أن تتفد أهداف الاتفاقية الثلاثة على نحو أكثر فعالية واتساقا لتحقيق، بحلول عام 2010، خفض كبير في المعدل الحالي لفقدان التنوع البيولوجي على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني كمساهمة في الحد من الفقر ولفائدة جميع أشكال الحياة على الأرض." وتُقيم الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي، بالاستعانة إلى التقارير الوطنية والمؤشرات ودراسات البحوث، التقدم المحرز نحو بلوغ هدف عام 2010، وتعرض سيناريوهات لمستقبل التنوع البيولوجي.

5- وقد وجه هدف التنوع البيولوجي لعام 2010 الإجراءات على مستويات عديدة. غير أن نطاق هذه الإجراءات لم يكن كافيا للتصدي للضغوط التي يتعرض لها التنوع البيولوجي. وعلاوة على ذلك، لم يكن هناك إدماج كاف لقضايا التنوع البيولوجي في السياسات والاستراتيجيات والبرامج والإجراءات الأوسع نطاقا، ولذلك لم تخفض الدوافع الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي بشكل ملحوظ. وفي حين أن هناك الآن بعض الفهم للروابط بين التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية ورفاه الإنسان، إلا أن قيمة التنوع البيولوجي لم تنعكس بعد في السياسات وهياكل الحوافز الأوسع نطاقا.

6- ويشير معظم الأطراف إلى نقص الموارد المالية والبشرية والتقنية كعوامل تقيد تنفيذها للاتفاقية. وكان نقل التكنولوجيا في إطار الاتفاقية محدودا جدا. ومن العقبات الأخرى التي تواجه تنفيذ الاتفاقية عدم وجود معلومات علمية كافية للسياسة وصنع القرار. غير أنه لا ينبغي استخدام عدم اليقين العلمي كعذر لعدم العمل.

7- ولم يتحقق هدف التنوع البيولوجي لعام 2010، على الأقل على الصعيد العالمي. ولا يزال تنوع الجينات والأنواع والنظم الإيكولوجية ينخفض، نظرا لأن الضغوط التي يتعرض لها التنوع البيولوجي لا تزال ثابتة أو تتزايد من حيث الحدة أساسا نتيجة لأعمال الإنسان.

8- ويتوقع المجتمع العلمي بتوافق الآراء استمرار فقدان الموائل وارتفاع معدلات الانقراض على مدار هذا القرن إذا استمرت الاتجاهات الحالية، وقد تترتب آثار خطيرة على المجتمعات البشرية في حالة تخطي عدة عتبات أو "نقاط حاسمة". وما لم تُتخذ إجراءات عاجلة لعكس الاتجاهات الحالية، يمكن فقدان مجموعة كبيرة من الخدمات المستمدة من النظم الإيكولوجية التي تركز على التنوع البيولوجي. وفي حين ستقع أكثر الآثار ضررا على الفقراء، مما سيؤدي إلى إضعاف الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فلن يكون أحد محصنا من آثار فقدان التنوع البيولوجي.

9- ومن ناحية أخرى، أوضح تحليل السيناريوهات مجموعة واسعة من الخيارات للتغلب على هذه الأزمة. ومن شأن الإجراءات الحاسمة لتقدير قيمة التنوع البيولوجي وحمايته أن تفيد الشعوب بطرائق عديدة، بما في ذلك من خلال صحة أفضل، وأمن غذائي أفضل وفقر أقل. كما أنها ستساعد في خفض وتيرة تغير المناخ عن طريق تمكين النظم الإيكولوجية من تخزين وامتصاص المزيد من الكربون؛ وستساعد الشعوب في التكيف مع تغير المناخ عن طريق زيادة قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل وزيادة قوتها. ولذلك، فإن حماية التنوع البيولوجي بصورة أفضل يمثل استثمارا وقائيا وفعالاً من حيث التكاليف لخفض المخاطر التي يتعرض لها المجتمع العالمي.

10- ويتطلب تحقيق هذه النتيجة الإيجابية إجراءات في العديد من نقاط الدخول، التي تنعكس في غايات الخطة الاستراتيجية هذه. وهي تشمل على ما يلي:

(أ) الشروع في إجراءات للتصدي للأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي، بما في ذلك أنماط الإنتاج والاستهلاك، عن طريق ضمان تعميم شواغل التنوع البيولوجي في جميع قطاعات الحكومة والمجتمع، من خلال الاتصال والتثقيف والتوعية، وتدابير حافزة ملائمة، وتغيير مؤسسي؛

(ب) اتخاذ إجراءات الآن لخفض الضغوط المباشرة على التنوع البيولوجي. وستكون مشاركة قطاعات الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك والسياحة والطاقة والقطاعات الأخرى مهمة لتحقيق النجاح. وفي الحالات التي توجد فيها مبادلات بين حماية التنوع البيولوجي والأهداف الاجتماعية الأخرى، يمكن خفض الآثار إلى الحد الأدنى عن طريق استخدام نهج مثل التخطيط المكاني وتدابير لتحقيق الفعالية. وفي حالة وجود ضغوط متعددة تهدد النظم الإيكولوجية الحيوية وخدماتها، ستكون هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لخفض هذه الضغوط التي يمكن تغييرها بسرعة، مثل الاستغلال المفرط أو التلوث، بحيث يمكن منع الضغوط المستعصية الأخرى، ولا سيما تغير المناخ، من دفع النظام إلى "تجاوز الحدود القصوي" إلى حالة متدهورة؛

(ج) مواصلة الإجراءات المباشرة لصون التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية واستعادتها، عند الضرورة. وفي حين بدأت الإجراءات الطويلة الأجل لخفض الأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي تؤتي بثمارها، إلا أن الإجراءات الفورية يمكن أن تساعد في حفظ التنوع البيولوجي بما في ذلك النظم الإيكولوجية الحرجة، عن طريق المناطق المحمية، واستعادة الموائل، والبرامج المتعلقة باستعادة الأنواع والتدخلات الأخرى التي تستهدف الحفظ؛

(د) جهود لضمان استمرار توفير خدمات النظم الإيكولوجية وضمان الحصول على هذه الخدمات، وخصوصا للفقراء الذين يعتمدون بصورة مباشرة عليها. وعادة ما يوفر الحفاظ على النظم الإيكولوجية واستعادتها وسائل فعالة من حيث التكاليف للتصدي لتغير المناخ. ولذلك، وعلى الرغم من أن تغير المناخ من التهديدات الرئيسية الإضافية التي يتعرض لها التنوع البيولوجي، فإن التصدي لهذا التهديد يفتح عددا من الإمكانيات لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؛

(هـ) تعزيز آليات الدعم من أجل: بناء القدرات؛ وتوسيع المعارف واستخدامها وتقاسمها؛ والحصول على الموارد المالية الضرورية والموارد الأخرى. ويجب أن تصبح عمليات التخطيط الوطنية أكثر فعالية من حيث تعميم التنوع البيولوجي وإبراز أهميته في جداول الأعمال الاجتماعية والاقتصادية. وهناك حاجة إلى أن تصبح هيئات الاتفاقية أكثر فعالية في استعراض التنفيذ وتوفير الدعم والإرشاد إلى الأطراف.

ثانيا - الرؤية

11- إن رؤية هذه الخطة الاستراتيجية هي عالم "الحياة في انسجام مع الطبيعة" حيث "بحلول عام 2050، يُقِيم التنوع البيولوجي ويُحفظ ويستعاد ويستخدم برشد، وتُصان خدمات النظام الإيكولوجي، مما يؤدي إلى استدامة كوكب سليم وتقديم منافع أساسية لجميع الشعوب".

ثالثا - مهمة الخطة الاستراتيجية

12- تتمثل مهمة الخطة الاستراتيجية في "اتخاذ الإجراءات الفعال والعاجل لوقف فقدان التنوع البيولوجي بغية ضمان أنه بحلول عام 2020، تكون النظم الإيكولوجية قادرة على التحمل وتواصل تقديم الخدمات الضرورية، ومن ثم ضمان تنوع حياة الكون، والمساهمة في رفاه البشر، والقضاء على الفقر. ولضمان ذلك، تُخفف القيود على التنوع البيولوجي، ويتم استعادة النظم الإيكولوجية، وتستخدم الموارد البيولوجية على نحو مستدام ويجري

تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية بطريقة عادلة ومنصفة؛ وتُقدّم الموارد المالية الكافية، وتُعزّز القدرات، وتعمم قضايا التنوع البيولوجي وقيمه، وتنفذ السياسات المناسبة بفعالية، ويستند صنع القرار إلى علوم سليمة وإلى النهج التحويطي.

رابعاً - الغايات الاستراتيجية وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي

13- تتضمن الخطة الاستراتيجية 20 هدفاً رئيسياً لعام 2015 أو 2020 "أهداف أيشي للتنوع البيولوجي"، مصنفة تحت خمس غايات استراتيجية. وتشتمل الغايات والأهداف على: (1) تطلعات بالتحقيق على الصعيد العالمي، و(2) إطاراً مرناً لوضع الأهداف الوطنية أو الإقليمية. وتدعى الأطراف إلى وضع أهدافها في نطاق هذا الإطار المرن، مع مراعاة الاحتياجات والأولويات الوطنية، ومع الأخذ في الحسبان أيضاً المساهمات الوطنية في تحقيق الأهداف العالمية. ولن يتطلب الأمر بالضرورة أن يضع كل بلد هدفاً وطنياً لكل هدف عالمي. ففي بعض البلدان، قد تكون العتبة العالمية المحددة في أهداف معينة قد تحققت بالفعل. وقد تكون أهداف أخرى غير مهمة في سياق البلد.

الغاية الاستراتيجية ألف: التصدي للأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي عن طريق تعميم التنوع البيولوجي في جميع قطاعات الحكومة والمجتمع.

الهدف 1: بحلول عام 2020 كحد أقصى، يكون الناس على علم بقيم التنوع البيولوجي، وبالخطوات التي يمكن اتخاذها لحفظه واستخدامه على نحو مستدام.

الهدف 2: بحلول عام 2020 كحد أقصى، تُدمج قيم التنوع البيولوجي في الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للتنمية والحد من الفقر وعمليات التخطيط ويجري إدماجها، حسب الإقتضاء، في نظم الحسابات القومية ونظم الإبلاغ.

الهدف 3: بحلول عام 2020 كحد أقصى، تُلغى الحوافز، بما فيها الإعانات، الضارة بالتنوع البيولوجي، أو تزال تدريجياً أو تعدل من أجل تقليل أو تجنب التأثيرات السلبية، وتوضع وتُطبق حوافز إيجابية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، بما يتمشى وينسجم مع الاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة، مع مراعاة الظروف الاجتماعية-الاقتصادية الوطنية.

الهدف 4: بحلول عام 2020 كحد أقصى، تكون الحكومات وقطاع الأعمال وأصحاب المصلحة على جميع المستويات قد اتخذت خطوات لتنفيذ خطط أو تكون قد نفذت خططاً من أجل تحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدامين وتكون قد سيطرت على تأثيرات استخدام الموارد الطبيعية في نطاق الحدود الإيكولوجية المأمونة.

الغاية الاستراتيجية باء: خفض الضغوط المباشرة على التنوع البيولوجي وتشجيع الاستخدام المستدام.

الهدف 5: بحلول عام 2020، يخفّض معدل فقدان جميع الموائل الطبيعية، بما في ذلك الغابات، إلى النصف على الأقل، وحيثما يكون ممكناً إلى ما يقرب من الصفر، ويخفّض تدهور وتفتت الموائل الطبيعية بقدر كبير.

الهدف 6: بحلول عام 2020، يتم على نحو مستدام إدارة وحصاد جميع الأرصد السميكية واللافقاريات والنباتات المائية، بطريقة قانونية وتطبيق النهج القائمة على النظام الإيكولوجي، وذلك لتجنب الصيد المفرط، ووضع خطط وتدابير انعاش لجميع الأنواع المستنفدة، ولا يكون لمصايد الأسماك تأثيرات ضارة كبيرة على الأنواع المهددة

بالإنقراض والنظم الإيكولوجية الضعيفة، وأن تكون تأثيرات مصايد الأسماك على الأرصد السمكية والأنواع والنظم الإيكولوجية في نطاق الحدود الإيكولوجية المأمونة.

الهدف 7: بحلول عام 2020، تدار مناطق الزراعة وتربية الأحياء المائية والحراجة على نحو مستدام، لضمان حفظ التنوع البيولوجي.

الهدف 8: بحلول عام 2020، يخفّض التلوث، بما في ذلك التلوث الناتج عن المغذيات الزائدة، إلى مستويات لا تضر بوظيفة النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي.

الهدف 9: بحلول عام 2020، تعرّف الأنواع الغريبة الغازية ومساراتها، ويحدد ترتيبها حسب الأولوية، وتخضع للمراقبة الأنواع ذات الأولوية أو يتم القضاء عليها وتوضع تدابير لإدارة المسارات لمنع إدخالها وانتشارها.

الهدف 10: بحلول عام 2015، تُخفّض إلى أدنى حد الضغوط البشرية المتعددة على الشعب المرجانية، والنظم الإيكولوجية الضعيفة الأخرى التي تتأثر بتغير المناخ أو تحمّض المحيطات، من أجل المحافظة على سلامتها ووظائفها.

الغاية الاستراتيجية جيم: تحسين حالة التنوع البيولوجي عن طريق صون النظم الإيكولوجية، والأنواع والتنوع الجيني.

الهدف 11: بحلول عام 2020، يتم حفظ 17 في المئة على الأقل من المناطق الأرضية ومناطق المياه الداخلية و10 في المئة من المناطق الساحلية والبحرية، وخصوصاً المناطق ذات الأهمية الخاصة للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، من خلال نظم مدارة بفاعلية ومنصفة وتتسم بالترابط الجيد، وممثلة إيكولوجياً للمناطق المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على المنطقة، وإدماجها في المناظر الطبيعية الأرضية والمناظر الطبيعية البحرية الأوسع نطاقاً.

الهدف 12: بحلول عام 2020، منع انقراض الأنواع المعروفة المهددة بالانقراض وتحسين وإدامة حالة حفظها، ولا سيما بالنسبة للأنواع الأكثر تدهوراً.

الهدف 13: بحلول عام 2020، الحفاظ على التنوع الجيني للنباتات المزروعة وحيوانات المزارع والحيوانات الأليفة والتنوع الجيني للأقارب البرية، بما في ذلك الأنواع الأخرى ذات القيمة الاجتماعية والاقتصادية فضلاً عن القيمة الثقافية، ووضع وتنفيذ استراتيجيات لتقليل التآكل الجيني وصون تنوعها الجيني.

الغاية الاستراتيجية دال: تعزيز المنافع للجميع من التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

الهدف 14: بحلول عام 2020، استعادة وصون النظم الإيكولوجية التي توفر خدمات أساسية، بما في ذلك الخدمات المرتبطة بالمياه، وتسهم في الصحة وسبل العيش والرفاه، مع مراعاة احتياجات النساء والمجتمعات الأصلية والمحلية والفقراء والضعفاء.

الهدف 15: بحلول عام 2020، إتمام تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل ومساهمة التنوع البيولوجي في مخزون الكربون، من خلال الحفظ والاستعادة، بما في ذلك استعادة 15 في المئة على الأقل من النظم الإيكولوجية المتدهورة، مما يسهم بالتالي في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ومكافحة التصحر.

الهدف 16: بحلول عام 2015، يسري مفعول بروتوكول ناغويا للحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، ويتم تفعيله، بما يتمشى مع التشريع الوطني.

الغاية الاستراتيجية هاء: تعزيز التنفيذ من خلال التخطيط التشاركي، وإدارة المعارف وبناء القدرات

الهدف 17: بحلول عام 2015، يكون كل طرف قد أعد واعتمد كأداة من أدوات السياسة، وبدأ في تنفيذ، استراتيجية وخطة عمل وطنية للتنوع البيولوجي بحيث تكون فعالة وتشاركية ومحدثة.

الهدف 18: بحلول عام 2020، احترام المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية للمجتمعات الأصلية والمحلية ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، واحترام استخدامها المألوف للموارد البيولوجية، رهنا بالتشريع الوطني والالتزامات الدولية ذات الصلة، وأن تدمج وتتعاكس بالكامل في تنفيذ الاتفاقية مع المشاركة الكاملة والفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية، وذلك على جميع المستويات ذات الصلة.

الهدف 19: بحلول عام 2020، إتمام تحسين المعارف والقاعدة العلمية والتكنولوجيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وقيمه، ووظيفته، وحالته واتجاهاته، والآثار المترتبة على فقده، وتقاسم هذه المعارف والقاعدة والتكنولوجيات ونقلها وتطبيقها على نطاق واسع.

الهدف 20: بحلول عام 2020، كحد أقصى، ينبغي إحداث زيادة محسوسة في المستويات الحالية لحشد الموارد المالية للتنفيذ الفعال للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 من جميع المصادر، وفقا للعملية الموحدة والمتفق عليها في استراتيجية حشد الموارد. ويخضع هذا الهدف للتغييرات اعتمادا على تقييمات الاحتياجات إلى الموارد التي ستعدها الأطراف وتبلغ عنها.

خامسا - التنفيذ والرصد والاستعراض والتقييم

14- وسائل التنفيذ: ستنفذ الخطة الاستراتيجية أساسا من خلال القيام بأنشطة على الصعيد الوطني أو دون الوطني، إضافة إلى إجراءات داعمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وستشتمل وسائل تنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية على تقديم الموارد المالية وفقا للالتزامات ذات الصلة بموجب الاتفاقية مع مراعاة المادة 20 من الاتفاقية. وتوفر الخطة الاستراتيجية إطارا مرنا لوضع الأهداف الوطنية والإقليمية. وتعتبر الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي من الأدوات الرئيسية لترجمة الخطة الاستراتيجية وفقا للظروف الوطنية، بما في ذلك من خلال أهداف وطنية، وإدماج التنوع البيولوجي عبر جميع قطاعات الحكومة والمجتمع. وينبغي تشجيع مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين وتيسيرها على كل مستويات التنفيذ. وينبغي دعم وتشجيع مبادرات وأنشطة المجتمعات الأصلية والمحلية التي تسهم في تنفيذ الخطة الاستراتيجية على الصعيد المحلي. وقد تختلف وسائل التنفيذ من بلد لآخر، وفقا للاحتياجات والظروف الوطنية. وعلى الرغم من ذلك، ينبغي أن تتعلم البلدان من بعضها البعض عند تحديد الوسائل الملائمة للتنفيذ. وبهذه الروح، ترد أمثلة عن الوسائل المحتملة للتنفيذ في مذكرة الأمين التنفيذي بشأن الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020: المبرر التقني المؤقت المؤشرات المقترحة والمراحل الرئيسية لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي.⁹ ومن المتوقع أن يحظى التنفيذ بمزيد من الدعم من بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن

⁹ ترد مذكرة بشأن المبرر التقني والمؤشرات المحتملة والمراحل الرئيسية المقترحة لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي بوصفها

استخدامها والعناصر الأخرى في النظام الدولي بشأن الحصول وتقاسم المنافع التي ستيسر التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية.¹⁰

15- **برامج العمل:** تشمل برامج العمل المواضيعية للاتفاقية ما يلي: التنوع البيولوجي للمياه الداخلية، والتنوع البيولوجي البحري والساحلي، والتنوع البيولوجي الزراعي، والتنوع البيولوجي للغابات، والتنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة، والتنوع البيولوجي للجبال، والتنوع البيولوجي الجزري. وتقدم هذه البرامج مع القضايا المختلفة المشتركة بين القطاعات¹¹ إرشادات تفصيلية بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية، ويمكن أن تساهم أيضاً في التنمية والقضاء على الفقر. وهي أدوات رئيسية ينبغي النظر فيها عند تحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي.

16- **توسيع نطاق الدعم السياسي** لهذه الخطة الاستراتيجية ولأهداف الاتفاقية ضروري، مثلاً، عن طريق العمل على ضمان أن يفهم رؤساء الدول والحكومات وأعضاء البرلمانات في جميع الأطراف قيمة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وينبغي حث الأطراف في الاتفاقية على وضع أهداف وطنية للتنوع البيولوجي تدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي وتعرض التدابير والإجراءات لتحقيق ذلك، مثل إعداد نظم حسابات قومية شاملة، عند الضرورة، تدمج قيم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في عملية صنع القرار الحكومي مع مشاركة كاملة وفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية وأصحاب المصلحة الآخرين.

17- **الشراكات** على جميع المستويات مطلوبة للتنفيذ الفعال للخطة الاستراتيجية، وتنفيذ الإجراءات على النطاق المطلوب، لبناء الملكية اللازمة لضمان تعميم التنوع البيولوجي في جميع قطاعات الحكومة والمجتمع والاقتصاد، ولإيجاد أوجه التآزر مع التنفيذ الوطني للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف. وستكون الشراكات مع برامج منظومة الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها المتخصصة فضلاً عن الاتفاقيات والوكالات الأخرى المتعددة الأطراف والثنائية، والمؤسسات، والنساء، والمجتمعات الأصلية والمحلية، والمنظمات غير الحكومية، ستكون مهمة لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية على الصعيد الوطني. وعلى الصعيد الدولي، يتطلب هذا الأمر شراكات بين الاتفاقية والاتفاقيات الأخرى، والمنظمات والعمليات الدولية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وبصفة خاصة، ستكون هناك حاجة إلى جهود من أجل:

(أ) ضمان أن تسهم الاتفاقية، من خلال خطتها الاستراتيجية الجديدة، في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية؛

(ب) ضمان التعاون لتحقيق تنفيذ الخطة في مختلف القطاعات؛

(ج) تشجيع الممارسات الصديقة للتنوع البيولوجي من قبل قطاع الأعمال؛

¹⁰ تجدر ملاحظة أن النظام الدولي للحصول وتقاسم المنافع يتكون من اتفاقية التنوع البيولوجي، وبروتوكول الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، فضلاً عن الأدوات التكميلية، بما في ذلك المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة ومبادئ بون التوجيهية بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها (المقرر 1/10، الديباجة).

¹¹ القائمة الكاملة بالبرامج والمبادرات متاحة على الموقع: <http://www.cbd.int/programmes/>

(د) تشجيع أوجه التآزر والاتساق في تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.¹²

18- **الإبلاغ من قبل الأطراف:** تقوم الأطراف بإبلاغ مؤتمر الأطراف بالأهداف أو الالتزامات الوطنية وأدوات السياسة التي تعتمد عليها لتنفيذ الخطة الاستراتيجية، فضلا عن أية مراحل رئيسية نحو تحقيق هذه الأهداف، وترفع تقريرا عن التقدم المحرز نحو بلوغ هذه الأهداف والمراحل الرئيسية، بما في ذلك من خلال تقاريرها الوطنية الخامسة والسادسة. وسيتم إعداد المراحل الرئيسية المقترحة، فضلا عن المؤشرات المقترحة، وفقا للعمليات المذكورة في الفقرات 3(ب) و(هـ) و18(ز) أعلاه، والمقرر 2/10. وينبغي أن يلعب أعضاء البرلمانات، من خلال الاستجابة لاحتياجات وتوقعات المواطنين بصورة دورية، دورا في استعراض تنفيذ الاتفاقية على الصعيدين الوطني ودون الوطني، حسب الاقتضاء، لمساعدة الحكومات على إجراء استعراض أشمل.

19- **الاستعراض من قبل مؤتمر الأطراف:** يُبقي مؤتمر الأطراف، بدعم من هيئات الاتفاقية الأخرى، وخصوصا الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية، تنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية قيد الاستعراض، ويدعم التنفيذ الفعال من جانب الأطراف لضمان أن تستند الإرشادات الجديدة إلى خبرات الأطراف في تنفيذ الاتفاقية، بما يتمشى مع مبدأ الإدارة التكيفية من خلال التعليم الفعال. وسوف يستعرض مؤتمر الأطراف التقدم المحرز في تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي حسبما هو مبين في الخطة الاستراتيجية ويرفع توصيات بشأن التغلب على أية عوائق تعترض الوفاء بهذه الأهداف، بما في ذلك تنقيح المبرر التقني المؤقت، والمؤشرات المحتملة والمراحل الرئيسية لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي¹³ والتدابير الواردة فيها، وحسب الاقتضاء، تعزيز الآليات لدعم التنفيذ والرصد والاستعراض. ومن أجل تيسير هذه الأعمال، ينبغي أن تعد الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية مجموعة عامة من مقاييس التنوع البيولوجي لاستخدامها في تقييم حالة التنوع البيولوجي وقيمه.

سادسا - آليات الدعم

20- **بناء القدرات للعمل الوطني الفعال:** قد تحتاج العديد من الأطراف، وخصوصا البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية وأكثر البلدان الضعيفة بيئيا، فضلا عن البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، إلى دعم في عملية إعداد أهداف وطنية وإدماجها في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وتنقيحها وتحديثها بما يتمشى مع هذه الخطة الاستراتيجية ومع إرشادات مؤتمر الأطراف (المقرر 8/9). ويمكن أن توفر البرامج العالمية والإقليمية لبناء القدرات الدعم التقني وأن تيسر التبادل بين النظراء، لاستكمال الأنشطة الوطنية التي تدعمها الآلية المالية بما يتمشى مع إطار السنوات الأربع لأولويات البرامج ذات الصلة لاستخدام موارد مرفق البيئة العالمية لأغراض التنوع البيولوجي في الفترة من عام 2010 إلى عام 2014 (المقرر 31/9). وينبغي دعم بناء القدرات في مجال تعميم المنظور الجنساني، وفقا لخطة عمل الاتفاقية بشأن المساواة بين الجنسين، وللمجتمعات الأصلية والمحلية فيما يتعلق بتنفيذ الخطة الاستراتيجية على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

¹² قد تكون نماذج TEMATEA للتنفيذ المنسق للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والأدوات ذات الصلة أداة مفيدة لدعم ذلك.
¹³ ترد مذكرة بشأن المبرر التقني المؤقت، والمؤشرات المحتملة والمراحل الرئيسية المقترحة لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي بوصفها الوثيقة UNEP/CBD/COP/10/27/Add.1.

21- سيتم تنفيذ الخطة الاستراتيجية من خلال برامج عمل اتفاقية التنوع البيولوجي وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، والأنشطة الوطنية والإقليمية والدولية الأخرى.

22- آلية غرفة تبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا: يمتلك جميع المشاركين في تنفيذ الاتفاقية ثراء من الخبرات وأعدوا العديد من الممارسات الجيدة والأدوات والإرشادات المفيدة. وهناك معلومات مفيدة أخرى خارج هذا المجتمع. وسيتم إنشاء شبكة لمعارف التنوع البيولوجي تشتمل على قاعدة بيانات وشبكة للممارسين، لجمع هذه المعارف والخبرات وإتاحتها من خلال غرفة تبادل المعلومات من أجل تيسير ودعم تعزيز تنفيذ الاتفاقية.¹⁴ وينبغي إنشاء نقاط اتصال وطنية لآلية غرفة تبادل المعلومات تتضمن شبكات من الخبراء ومواقع شبكية فعالة وإدارتها حتى يمكن للجميع، في كل بلد طرف، الحصول على المعلومات والخبرات والمعرفة المطلوبة لتنفيذ الاتفاقية. كما ينبغي وصل نقاط الآلية الوطنية لتبادل المعلومات بالآلية المركزية لتبادل المعلومات التي تديرها أمانة الاتفاقية، وينبغي تيسير تبادل المعلومات بينها.

23- الموارد المالية: توفر استراتيجية حشد الموارد، بما فيها المبادرات الملموسة المقترحة، والأهداف والمؤشرات المقرر إعدادها، وعمليات تطوير الآليات الابتكارية، خريطة طريق لتحقيق التنفيذ الفعال للفقرتين 2 و4 من المادة 20 من الاتفاقية، لتقديم موارد مالية جديدة وإضافية وافية ويمكن التنبؤ بها وفي الوقت المناسب، لدعم تنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية.¹⁵

24- شراكات ومبادرات لتعزيز التعاون. سيتم تعزيز التعاون مع برامج منظومة الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها المتخصصة فضلا عن الاتفاقيات والوكالات الأخرى المتعددة الأطراف والثنائية، والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية¹⁶ والمجتمعات الأصلية والمحلية، من أجل دعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية على الصعيد الوطني. كما سيتم تعزيز التعاون مع الهيئات الإقليمية ذات الصلة لتشجيع الاستراتيجيات الإقليمية للتنوع البيولوجي وإدماج التنوع البيولوجي في المبادرات الأوسع نطاقا. وتسهم في تنفيذ الخطة الاستراتيجية مبادرات الاتفاقية مثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب،¹⁷ وتعزيز مشاركة الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية،¹⁸ وقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي¹⁹ وتعزيز مشاركة أعضاء البرلمانات، بما في ذلك من خلال حوارات بين البرلمانات.

25- آليات دعم البحوث والرصد والتقييم. ويعتبر ما يلي عناصر رئيسية لضمان التنفيذ الفعال للخطة الاستراتيجية:

¹⁴ إن مبادرة تكنولوجيا التنوع البيولوجي المنشودة مهمة (المقرر 6/10).

¹⁵ انظر أيضا المقرر 3/10.

¹⁶ ومن بينها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة.

¹⁷ انظر أيضا المقررين 25/9 و23/10 بخصوص خطة عمل متعددة السنوات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التنوع البيولوجي من أجل التنمية للفترة 2011-2020.

¹⁸ انظر المقرر 22/10 بخصوص خطة عمل بشأن الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية الأخرى من أجل التنوع

البيولوجي. وانظر أيضا إعلان أيشي/ناغويا بشأن السلطات المحلية والتنوع البيولوجي.

¹⁹ المقررات 17/8 و26/9 و21/10.

(أ) الرصد العالمي للتنوع البيولوجي: هناك حاجة إلى العمل لرصد حالة واتجاهات التنوع البيولوجي، وحفظ البيانات وتقاسمها، وإعداد واستخدام مؤشرات وتدابير منقح عليها بشأن تغير التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية؛²⁰

(ب) التقييم الدوري لحالة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وسيناريوهات المستقبل وفعالية الاستجابة: يمكن القيام بذلك عن طريق تعزيز دور الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية فضلاً عن المنبر الحكومي الدولي المقترح في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛

(ج) البحوث الجارية بشأن التنوع البيولوجي وبعمل وخدمات النظم الإيكولوجية وعلاقتها برافاه الإنسان؛²¹

(د) مساهمات معارف وابتكارات وممارسات المجتمعات الأصلية والمحلية ذات الأهمية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام لجميع ما ورد أعلاه؛

(هـ) بناء القدرات وموارد مالية وتقنية في الوقت المناسب ووافية ويمكن التنبؤ بها ومستدامة.

²⁰ يمكن أن تسهل شبكة رصد توقعات البيئة العالمية والتنوع البيولوجي ذلك، مع المزيد من التطوير والموارد الملائمة، ومع المرفق العالمي لمعلومات التنوع البيولوجي وشراكة مؤشرات التنوع البيولوجي.

²¹ يتم تيسير ذلك، ضمن أمور أخرى، عن طريق البرنامج الدولي للبحوث في مجال التنوع البيولوجي (DIVERSITAS)، والبرنامج المتعلق بتغير النظم الإيكولوجية والمجتمع وبرامج بحوث التغيرات العالمية الأخرى التابعة للمجلس الدولي للعلوم.

المقرر 3/10 استراتيجية حشد الموارد لدعم تحقيق أهداف الاتفاقية الثلاثة

ألف - الأنشطة والمبادرات الملموسة التي تشمل الأهداف القابلة للقياس و/أو المؤشرات لبلوغ الغايات الاستراتيجية الواردة في استراتيجية حشد الموارد وبشأن مؤشرات لرصد تنفيذ الاستراتيجية

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يشير إلى استراتيجية حشد الموارد دعماً لتحقيق أهداف الاتفاقية المعتمدة في المقرر 11/9 بآء، وقد نظر في التوصية 8/3 الصادرة عن الاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية،

وإذ يؤكد من جديد على التزام الأطراف بالوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في أحكام المادة 20 من الاتفاقية ووفقاً لمبادئ ريو،

وإذ يشدد على أن أي آليات مالية ابتكارية هي آليات تكملية للآليات المالية المنشأة بموجب أحكام المادة 21 من الاتفاقية ولا تحل محلها،

وإذ يضع في اعتباره الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020،

1- يدعو الأطراف التي لم تحدد بعد "نقطة اتصال معنية بحشد الموارد" من أجل تيسير التنفيذ الوطني لاستراتيجية حشد الموارد أن تقوم بذلك؛

2- يؤكد من جديد على أن التنفيذ الوطني لاستراتيجية حشد الموارد ينبغي أن يشمل، حسب الاقتضاء، تصميم وتعميم استراتيجية قطرية محددة لحشد الموارد، مع مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين، في إطار الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المحدثة للتنوع البيولوجي؛

3- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يقوم، رهنا بتوافر الموارد، بتنظيم حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية للمساعدة على إعداد استراتيجيات قطرية محددة لحشد الموارد، بما في ذلك للمجتمعات الأصلية والمحلية، كجزء من عملية تحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، من أجل تعزيز تبادل الخبرات والممارسات الجيدة فيما يخص تمويل التنوع البيولوجي وتيسير الرصد الوطني لنتائج الاستراتيجيات القطرية المحددة لحشد الموارد؛

4- يطلب إلى مرفق البيئة العالمية أن يقدم الدعم المالي الوافي وفي التوقيت المناسب لتحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي التي قد تتضمن إعداد استراتيجيات قطرية محددة لحشد الموارد؛

5- يقرر أنه ينبغي إعداد تقارير الرصد العالمي عن تنفيذ استراتيجية حشد الموارد في التوقيت المناسب لكي تعرض على نظر مؤتمر الأطراف خلال اجتماعاته العادية، مع المشاركة الوطنية والإقليمية، وينبغي تقديم معلومات أساسية عن حالة تمويل التنوع البيولوجي واتجاهاته والمساعدة في نشر المعارف المتعلقة بالتمويل والدراية فيما يخص التنوع البيولوجي؛

6- يطلب إلى الأمين التنفيذي، رهنا بتوافر الموارد، الاضطلاع بأنشطة ومبادرات ملموسة لبلوغ الغايات الاستراتيجية الخاصة باستراتيجية حشد الموارد، التي يمكن أن تشمل على ما يلي، ضمن جملة أمور:

- (أ) التقارير الدورية للرصد العالمي عن تنفيذ استراتيجية حشد الموارد؛
 - (ب) حلقات العمل الإقليمية ودون الإقليمية لتقييم احتياجات التمويل وتحديد الثغرات والأولويات؛
 - (ج) الدعم العالمي لإعداد الخطط المالية الوطنية للتنوع البيولوجي؛
 - (د) مواصلة مبادرة التنمية والتنوع البيولوجي؛
 - (هـ) الأنشطة الأخرى بشأن الآليات المالية الجديدة والابتكارية؛
 - (و) تدريب نقاط الاتصال المعنية بحشد الموارد؛
 - (ز) المنتديات العالمية بشأن التنوع البيولوجي وما يرتبط به من خدمات النظم الإيكولوجية؛
- 7- يعتمد المؤشرات التالية لرصد تنفيذ استراتيجية حشد الموارد، استناداً إلى مهمتها وغايتها الثمان:

(1) إجمالي التدفقات المالية، بالمبلغ والنسبة المئوية حيثما ينطبق الأمر، للتمويل المتعلق بالتنوع البيولوجي، في السنة، لتحقيق أهداف الاتفاقية الثلاثة بطريقة تتجنب احتساب المبالغ أكثر من مرة، في المجموع وفي الفئات التالية:

- (أ) المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA)؛
 - (ب) الميزانيات المحلية على جميع المستويات؛
 - (ج) القطاع الخاص؛
 - (د) المنظمات والمؤسسات والمعاهد الأكاديمية غير الحكومية؛
 - (هـ) المؤسسات المالية الدولية؛
 - (و) منظمات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة؛
 - (ز) التمويل العام غير المساعدة الإنمائية الرسمية؛
 - (ح) مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب؛
 - (ط) التعاون التقني؛
- (2) عدد البلدان التي:

- (أ) قدرت قيمة التنوع البيولوجي، وفقاً للاتفاقية؛
- (ب) حددت احتياجات التمويل وكذلك الثغرات والأولويات وأبلغت عنها؛
- (ج) أعدت خطط مالية وطنية للتنوع البيولوجي؛
- (د) حصلت على التمويل اللازم وبناء القدرات اللازمة للاضطلاع بالأنشطة الواردة أعلاه.

- (3) حجم الدعم المالي المحلي، في السنة، فيما يتعلق بالأنشطة المحلية التي تهدف إلى تحقيق أهداف هذه الاتفاقية؛
- (4) حجم التمويل المقدم من خلال مرفق البيئة العالمية والمخصص النقطة البؤرية المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛
- (5) مستوى دعم اتفاقية التنوع البيولوجي والأطراف المقدم إلى المؤسسات المالية الأخرى التي تشجع على تكرار الآليات والصكوك المالية الناجحة ذات الصلة؛
- (6) عدد مؤسسات التمويل الدولية، ومنظمات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة والوكالات الإنمائية التي تقدم تقارير إلى اللجنة المعنية بالمساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ويكون فيها التنوع البيولوجي وما يرتبط به من خدمات النظم الإيكولوجية من مسائل السياسات المشتركة بين القطاعات؛
- (7) عدد الأطراف التي تدمج اعتبارات التنوع البيولوجي وما يرتبط به من خدمات النظم الإيكولوجية في الخطط والاستراتيجيات والميزانيات الإنمائية؛
- (8) عدد مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب التي تجريها الأطراف من البلدان النامية وتلك التي يمكن أن تُدعم من قبل أطراف أخرى والشركاء المعنيين، كمسألة تكميلية للتعاون بين الشمال والجنوب؛
- (9) حجم وعدد مبادرات التعاون التقني وبناء القدرات بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال والجنوب التي تدعم التنوع البيولوجي؛
- (10) عدد المبادرات العالمي التي ترفع الوعي بشأن الحاجة إلى حشد الموارد من أجل التنوع البيولوجي؛
- (11) حجم الموارد المالية من جميع المصادر من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية للمساهمة في تحقيق أهداف الاتفاقية؛
- (12) حجم الموارد المالية من جميع المصادر من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية الموجهة نحو تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛
- (13) الموارد التي تم حشدها من إزالة الحوافز أو إصلاحها أو إزالتها التدريجية، بما في ذلك الإعانات، الضارة بالتنوع البيولوجي، والتي يمكن استخدامها لتشجيع التدابير الحافزة، بما في ذلك دون أن تقتصر على الآليات المالية المبتكرة، التي تتسق وتتواءم مع الاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى، مع الأخذ في الحسبان الظروف الاجتماعية والاقتصادية الوطنية؛
- (14) عدد المبادرات والمبالغ ذات الصلة، التكميلية للآلية المالية المنشأة بموجب المادة 21، التي تشرك الأطراف والمنظمات المعنية في الآليات المالية الجديدة والمبتكرة، التي تراعي القيم المتأصلة وجميع القيم الأخرى للتنوع البيولوجي، وفقا لأهداف الاتفاقية وبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها؛

(15) عدد مبادرات وآليات الحصول وتقاسم المنافع التي تتسق مع الاتفاقية، وبعد نفاذه، مع بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، بما في ذلك زيادة التوعية، التي تؤدي إلى تعزيز حشد الموارد؛

8- وإذ يلتزم بزيادة الموارد (المالية والبشرية والتقنية) من جميع المصادر بدرجة كبيرة، بما في ذلك الآليات المالية الابتكارية وتحقيق التوازن مع التنفيذ الفعال لاتفاقية التنوع البيولوجي وخطتها الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، ومقارنة بخط أساس محدد:

(أ) يدعو الأطراف والحكومات الأخرى إلى تنفيذ المؤشرات المنصوص عليها في الفقرة 7 والأهداف المتصلة بها بعد جمع معلومات من الأطراف وإسداء الأمين التنفيذي المشورة لمؤتمر الأطراف في اجتماعه الحادي عشر، بما يتسق مع الهدف 20 من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، وفقا للعملية الواردة أدناه؛

(ب) يدعو الأطراف والحكومات الأخرى ومختلف مستويات الحكومة والمنظمات الدولية ذات الصلة ومنظمات المجتمع المدني، استجابة للمؤشرات الواردة في الفقرة 7 أعلاه والمعلومات الأخرى ذات الصلة بالمؤشرات، إلى تقديم معلومات في موعد أقصاه 30 يونيو/حزيران 2011 إلى الأمين التنفيذي من أجل جمع هذه المعلومات وإعداد ملخص لها؛

(ج) يدعو الأطراف، والمنظمات والمبادرات ذات الصلة، مثل مؤتمر شعوب العالم بشأن تغير المناخ وحقوق كوكب الأرض الأم، إلى تقديم معلومات بخصوص الآليات المالية الابتكارية التي لديها إمكانية توليد موارد مالية جديدة وإضافية فضلا عن المشاكل المحتملة التي قد تقيد بلوغ الأهداف الثلاثة للاتفاقية، في موعد أقصاه 30 يونيو/حزيران 2011، إلى الأمين التنفيذي من أجل جمع هذه المعلومات وإعداد ملخص لها؛

(د) يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يجمع معلومات من كافة المصادر، بما في ذلك ودون أن تقتصر على شراكة مؤشرات التنوع البيولوجي، لتوفير إرشادات منهجية للمؤشرات الواردة أعلاه، بالتعاون مع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاستفادة من عمل فريق الخبراء التقنيين المخصص للمؤشرات المتعلقة بالخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛

(هـ) يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يزود الأطراف بمبادئ توجيهية خلال عام 2011 من أجل تنفيذ هذه المنهجية على تطبيق المؤشرات وتحديد سنة خط الأساس؛

(و) يدعو الأطراف إلى تطبيق المنهجية خلال الفترة 2011-2012 لقياس الثغرات والاحتياجات من حيث الموارد فضلا عن التقدم في زيادة الموارد وحشدها، مقارنة بالمؤشرات المحددة في الفقرة 7 من هذا المقرر، باستعمال سنة الأساس المحددة أعلاه؛

(ز) يدعو الأطراف إلى تقديم معلومات ذات صلة إلى الأمانة في الوقت المناسب؛

(ح) يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يجمع ويوحد معلومات من جميع المصادر ذات الصلة، ولهذا الغرض، أن يحدد خطوط الأساس التي يتعين تقديمها إلى مؤتمر الأطراف في اجتماعه الحادي عشر كي تعتمد عليها الأطراف؛

(ط) يقرر اعتماد الأهداف في اجتماعه الحادي عشر، شريطة تحديد خطوط أساس موثوقة وتأييدها واعتماد إطار فعال للإبلاغ. وسوف يسمح ذلك باستعمال التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف المحددة في هذا المقرر والهدف 20 من الخطة الاستراتيجية، بما في ذلك إطار الإبلاغ الفعال، في تقييم المعلومات المقدمة من الأطراف حسبما هو محدد في هذا المقرر كيما ينظر فيها مؤتمر الأطراف في اجتماعه الحادي عشر؛

9- ينظر فيما يلي لإعداد الأهداف:

(أ) زيادة التدفقات المالية الدولية السنوية بحلول عام 2020 إلى البلدان الشريكة للمساهمة في تحقيق أهداف الاتفاقية الثلاثة.

(ب) تكون جميع الأطراف المزودة بموارد مالية ملائمة قد قامت بما يلي بحلول عام 2020:

- (1) أبلغت عن احتياجات التمويل وكذلك الثغرات والأولويات؛
- (2) قيمت و/أو قدرت القيمة المتأصلة والقيم الإيكولوجية والجينية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتنقيفية والثقافية والترفيهية والجمالية للتنوع البيولوجي وعناصره؛
- (3) أعدت خططا مالية وطنية للتنوع البيولوجي.

(ج) زيادة عدد المبادرات التي تهدف إلى إزالة الحواجز أو إصلاحها أو إزالتها التدريجية، بما في ذلك الإعانات الضارة بالتنوع البيولوجي، التي يمكن استعمالها لتشجيع الحوافز الضارة التي تتسق وتتواءم مع الاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى؛

10- يدعو الأطراف إلى أن تقدم، من خلال الأمين التنفيذي، معلومات إلى الفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية تتعلق بأرائها حول الأساس الذي يمكن اعتماد الأهداف عليه في الاجتماع الحادي عشر للأطراف؛

11- وإذ يسلم بأن العديد من البلدان النامية اضطلعت بتحليلات عن قيم التنوع البيولوجي وتعمل على سد الثغرة المالية من أجل حفظ مواردها البيولوجية على نحو فعال، يدعو الأطراف إلى تقاسم خبراتها ودروسها المستفادة، ويناشد البلدان المتقدمة بأن تستجيب للاحتياجات المحددة، وتهيئة الظروف المواتية للبلدان التي لا يزال يتعين عليها الاضطلاع بمثل هذه التحليلات لاحتياجاتها ذات الصلة؛

12- يدعو لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى إعادة النظر في علامات ريو بغية توفير إرشادات منهجية والاتساق دعما للفقرة 7، المؤشر 1(أ)؛

13- يلاحظ مع التقدير "بيان السياسة العامة بشأن إدماج التنوع البيولوجي وما يرتبط به من خدمات النظم الإيكولوجية في التعاون الإنمائي" الصادر عن اللجنة المعنية بالمساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في اجتماعها رفيع المستوى المنعقد في 15 أبريل/نيسان 2010؛²²

14- يشدد على أهمية حشد الموارد اللازمة لتعميم التنوع البيولوجي في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة واستراتيجيات الحد من الفقر من أجل إدماج التنوع البيولوجي بصورة أفضل في عمليات صنع القرار الوطنية والإقليمية والمحلية، في ضوء استراتيجية حشد الموارد؛

15- يدعو الأطراف المانحة إلى تقديم الدعم المالي الوافي وفي التوقيت المناسب من أجل إعمال الأنشطة والمبادرات الملموسة لبلوغ الغايات الاستراتيجية الخاصة باستراتيجية حشد الموارد.

**باء- استعراض تنفيذ استراتيجية الاتفاقية لحشد الموارد (الغايات 1 و3 و4،
فضلا عن الغايتين 6 و8)**

إن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي،

1- يحيط علما بالمذكرة²³ المتعلقة بالغايات 1 و3 و4، فضلا عن الغايتين 6 و8 من استراتيجية حشد الموارد لدعم تحقيق أهداف الاتفاقية الثلاثة، التي أعدها الأمين التنفيذي، وفقا للفقرة 5 من المقرر 11/9 بء؛

2- يقرر مواصلة استعراض تنفيذ الغايات 1 و3 و4، فضلا عن الغايتين 6 و8 من استراتيجية الاتفاقية لحشد الموارد في الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف، وفقا للمقرر 11/9 بء؛

3- يطلب إلى الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية أن يجري في اجتماعه الرابع، بدعم من الأمين التنفيذي، الأعمال التحضيرية كي يضطلع الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف بعمليات استعراض لتنفيذ استراتيجية الاتفاقية لحشد الموارد، وفقا للمقرر 11/9 بء؛

4- يدعو الأطراف والمنظمات ذات الصلة إلى أن تقدم آراء ومعلومات وخبرات بشأن تنفيذ استراتيجية حشد الموارد، ويطلب إلى الأمين التنفيذي أن يعد تجميعا للمعلومات الواردة كيما ينظر فيها الاجتماع الرابع للفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية.

المقرر 4/10 الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي: آثارها على تنفيذ الاتفاقية في المستقبل

إن مؤتمر الأطراف،

1- يرحب بإصدار الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي ويهنئ الأمين التنفيذي على إتاحة التقرير باللغات الرسمية للأمم المتحدة في التوقيت المناسب للاستخدام والتوزيع خلال الاحتفالات المختلفة التي تبدأ في 10 مايو/أيار 2010؛

2- ينوه بمساهمات ودعم المركز العالمي لرصد الحفظ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والشركاء في شراكة مؤشرات التنوع البيولوجي لعام 2010، والبرنامج الدولي للبحوث في مجال التنوع البيولوجي (DIVERSITAS)، وأعضاء الفريق الاستشاري المعني بالطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي ولجنة الاستعراض العلمي، والمنظمات المهتمة بالأمر، وأصحاب المصلحة الآخرين وخبراء الاستعراض؛

3- ينوه أيضا بالمساهمات المالية المقدمة من كندا، والاتحاد الأوروبي، وألمانيا، واليابان، وإسبانيا والمملكة المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

4- يحيط علما بالاستنتاجات الواردة في الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي، ومن بينها ما يلي:

(أ) لم يتحقق بالكامل هدف التنوع البيولوجي لعام 2010 - تحقيق خفض ملموس، بحلول عام 2010، في المعدل الحالي لفقدان التنوع البيولوجي على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني كإسهام في تخفيف وطأة الفقر ولمصلحة جميع أشكال الحياة على الأرض؛

(ب) أن الإجراء المتخذ لتنفيذ الاتفاقية لم يكن على نطاق كاف للتصدي للضغوط التي يتعرض لها التنوع البيولوجي ولم يكن هناك إدماج كاف لقضايا التنوع البيولوجي في السياسات العامة والاستراتيجيات والبرامج الأوسع نطاقا، ونتيجة لذلك، لم يتم معالجة الدوافع الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي على نحو فعال؛

(ج) أن القدرات والموارد التقنية والمالية المحدودة تشكل عقبات أمام تحقيق هدف عام 2010 في بلدان كثيرة، وخصوصا في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة من بينها، فضلا عن البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي؛

(د) أن معظم السيناريوهات المستقبلية تتوقع استمرار ارتفاع مستويات الانقراض وفقدان الموائل الطبيعية وشبه الطبيعية خلال هذا القرن برمته، مع ما يرتبط بذلك من انخفاض في بعض خدمات النظم الإيكولوجية الهامة لرفاه الإنسان. وهناك مخاطر حدوث آثار سلبية واسعة النطاق على رفاه الإنسان إذا تم تجاوز عتبات أو "نقاط تحول" معينة؛

(هـ) أن هناك في الوقت نفسه، فرصا أكثر من الفرص المعترف بها سابقا للتصدي لأزمة التنوع البيولوجي مع الإسهام في تحقيق أهداف اجتماعية أخرى. وعلى الرغم من أنه سيكون من الصعب للغاية منع المزيد من فقدان التنوع البيولوجي الذي يفعله الإنسان في المستقبل القريب، فإن السياسات العامة الموجهة بشكل سليم والتي تركز على المجالات والأنواع وخدمات النظم الإيكولوجية الحرجة يمكن أن تساعد في تجنب أكثر الآثار خطورة على الشعوب والمجتمعات؛

5- يلاحظ أن أية استراتيجية لخفض فقدان التنوع البيولوجي تتطلب العمل على مستويات متعددة، من بينها ما يلي:

(أ) آليات للتصدي للأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي، بما في ذلك الاعتراف بمنافع التنوع البيولوجي وانعكاسها على النظم الاقتصادية والأسواق، فضلاً عن مراعاتها في عمليات التخطيط والسياسة على المستويين الوطني والمحلي؛

(ب) إجراءات عاجلة لتقليل الضغوط الخمسة الرئيسية التي تتسبب في فقدان التنوع البيولوجي مباشرة (تغير الموائل، والاستغلال المفرط، والتلوث، والأنواع الغريبة الغازية، وتغير المناخ) بغية التنفيذ الكامل لأهداف الاتفاقية الثلاثة وتعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل، وتجنب دفع النظم الإيكولوجية إلى ما بعد عتبات أو "نقاط تحول" معينة؛

(ج) إجراء مباشر للحفاظ من أجل صون الأنواع، والتنوع الجيني، والنظم الإيكولوجية؛

(د) تدابير لتعزيز المنافع الناتجة عن التنوع البيولوجي، بما يسهم في تحسين سبل العيش المحلية والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛

(هـ) إدماج نهج النظم الإيكولوجي في عمليات التخطيط ووضع السياسات؛

(و) تدابير لحماية وتشجيع الاستخدام المألوف وإدارة الموارد البيولوجية بما يتطابق مع متطلبات الحفظ والاستخدام المستدام عن طريق تمكين المجتمعات الأصلية والمحلية من المشاركة في عمليات صنع القرار وتحمل المسؤولية، عند الإقتضاء؛

(ز) تقييم فعال للتقدم المحرز، بما في ذلك آليات لتنفيذ عمليات جرد شاملة، وتبادل المعلومات، والرصد؛

(ح) آليات تمكينية، بما في ذلك وسائل ملائمة لتنمية القدرات، والموارد التقنية والمالية واعتماد نظام دولي للحصول وتقاسم المنافع وتنفيذه على نحو فعال؛

6- يلاحظ كذلك الحاجة إلى زيادة التركيز على استعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة للأراضي والمياه الداخلية والنظم الإيكولوجية البحرية بغية إعادة تشغيل النظم الإيكولوجية وتوفير خدمات قيمة، لتعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل وللمساهمة في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، مع مراعاة الإرشادات القائمة؛

7- يقر بالأثر الذي تركه عدم وجود نظام دولي للحصول وتقاسم المنافع على التنوع البيولوجي؛

8- يلاحظ أيضاً الفرص التي تنشأ لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام في الحالات التي تسعى فيها الإدارة إلى تحقيق أمثل النتائج لمختلف خدمات النظم الإيكولوجية بدلا من السعي إلى تحقيق الحد الأقصى من خدمة واحدة أو عدد قليل من الخدمات؛

9- يوافق على استخدام الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي لإرشاد وتوجيه المناقشات العلمية والتقنية المتعلقة بتحديث الخطة الاستراتيجية المستقبلية للاتفاقية، وتحديث برامج العمل والمناقشات في الاجتماعات القادمة للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية واجتماعات مؤتمر الأطراف القادمة؛

10- يحث الأطراف، والحكومات الأخرى، وأصحاب المصلحة على اتخاذ إجراء عاجل لتعزيز جهودها بقوة لتنفيذ مقررات مؤتمر الأطراف والأعمال المحددة في الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي للحد من فقدان المستمر للتنوع البيولوجي؛

11- يطلب إلى الأمين التنفيذي القيام بما يلي، رهنا بتوافر الموارد الضرورية:

(أ) أن يتعاون مع المنظمات ذات الصلة، مع المشاركة الكاملة للأطراف، لاستكشاف خيارات سياسات كمية، بما في ذلك تقييمات الموارد المالية اللازمة لمعالجة أسباب فقدان التنوع البيولوجي، من أجل تعزيز تقييم مستوى تحقيق الأهداف في الفترة بعد عام 2010، مستعينا في ذلك باستنتاجات الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي؛

(ب) أن ينفذ استعراضا لعملية إعداد وإنتاج الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي من أجل تحسين العملية في الطبقات القادمة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي والإبقاء على تطابقها مع الإصدارات السابقة عند الضرورة ورفع تقرير إلى اجتماع للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية يعقد قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف؛

(ج) أن يواصل، بالتعاون مع اللجنة الاستشارية غير الرسمية للاتصال والتنسيق والتوعية العامة، وأعضاء كونسورتيوم الشركاء العلميين، وآلية التنسيق التابعة للمبادرة العالمية للتصنيف، والشركاء الآخرين المعنيين، إعداد استراتيجية الاتصال للطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي، مع الأخذ في الحسبان مختلف المجموعات المستهدفة، مستعينا في ذلك بالمسودة الواردة في المذكرة التي قدمها الأمين التنفيذي بشأن إعداد الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي التي أعدت للمؤتمر التاسع لمؤتمر الأطراف (UNEP/CBD/COP/9/15)، وأن يدعو الأطراف، والمنظمات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة إلى المساهمة بالموارد، بما في ذلك الموارد المالية، من أجل مواصلة إعداد وتنفيذ استراتيجية الاتصال هذه؛

(د) أن يعزز من إعداد ونشر الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي بلغات إضافية، بما في ذلك من خلال توفير الوثائق الأصلية لتيسير إعداد النسخ بهذه اللغات؛

(هـ) أن يعزز نتائج الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي من خلال حلقات العمل الإقليمية أو دون الإقليمية التي تقرر عقدها بالفعل؛

12- يدعو الأطراف، والحكومات الأخرى، ومنظمات التمويل إلى تقديم الدعم المالي، أو تيسير عملية إعداد نسخ بلغات إضافية للطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي؛

13- يدعو برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى استخدام الأجزاء ذات الصلة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي في الطبقات القادمة لنشرة توقعات البيئة العالمية، ويطلب إلى الأمين التنفيذي أن يتيح المعلومات والتحليلات المستخدمة في الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي لاستعمالها كمدخلات في نشرة توقعات البيئة العالمية؛

14- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يتصل بالمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي من أجل تحقيق أوجه التآزر الكاملة بين العمليتين.

المقرر 5/10 تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يحيط علماً بالتقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوارد في مذكرة الأمين التنفيذي بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية والتقدم المحرز نحو بلوغ هدف التنوع البيولوجي لعام 2010، والاستعراض المتعمق للغايتين 1 و4 من الخطة الاستراتيجية،²⁴

وإذ يرحب بالتقدم الكبير الذي أحرزته الأطراف صوب تحقيق بعض غايات وأهداف الخطة الاستراتيجية، ولا سيما فيما يتعلق بوضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية للتنوع البيولوجي، وإشراك أصحاب المصلحة والاعتراف واسع النطاق بهدف التنوع البيولوجي لعام 2010،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء استمرار القيود في الموارد المالية والبشرية والتقنية المتاحة للأطراف والتي تحول دون التنفيذ الكامل للاتفاقية، وخصوصاً بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي،

وإذ يؤكد الحاجة إلى تنفيذ متوازن ومحسن لأهداف الاتفاقية الثلاثة،

وإذ يقر بأن تحقيق البلدان النامية لأهداف التنوع البيولوجي والتزاماته يعتمد إلى حد ما على الدعوة إلى التنفيذ الفعال من جانب البلدان المتقدمة لأحكام الاتفاقية في المواد 16 و20 و21،

وإذ يشير إلى مقرراته السابقة المتعلقة ببناء القدرات، ولا سيما المقررين 8/8 و8/9،

وإذ يسلم بأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 إنما يتيسر بالتنفيذ المتسق والمتآزر للاتفاقيات والاتفاقات المتعلقة بالتنوع البيولوجي على جميع المستويات؛

1- يؤكد الحاجة إلى زيادة تقديم الدعم إلى الأطراف، وخصوصاً البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية من بينها، فضلاً عن البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، لتعزيز قدراتها على تنفيذ أهداف الاتفاقية، تمشياً مع الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 واستراتيجية حشد الموارد، بما في ذلك:

(أ) الدعم لتحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي بوصفها أدوات فعالة لتعزيز تنفيذ الخطة الاستراتيجية وتعميم التنوع البيولوجي على المستوى الوطني، مع مراعاة أوجه التآزر القائمة فيما بين الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، على نحو يتماشى مع الولاية المسندة إلى كل واحدة منها؛

(ب) تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك التدريب على المواضيع التقنية ومهارات الاتصال وإشراك أصحاب المصلحة، مع التركيز على تعزيز خبرات الشركاء المحليين؛

(ج) تعزيز المؤسسات الوطنية لضمان التوفير الفعال للمعلومات المرتبطة بالتنوع البيولوجي، وتبادلها واستخدامها من أجل رصد التنفيذ، وضمان اتساق السياسات وتيسير التنسيق بين القطاعات لتعزيز التنفيذ في جميع القطاعات؛

(د) تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛

(هـ) تعزيز إدارة المعارف لتيسير الحصول بصورة محسنة على المعارف والمعلومات والتكنولوجيات ذات الصلة واستخدامها الفعال من خلال تعزيز آلية مركزية لتبادل المعلومات ووحدات وطنية لآلية غرفة تبادل المعلومات، وفقاً للتشريعات الوطنية؛

(و) الدعم لتقدير، على أساس علمي، القيمة الاقتصادية والقيم الأخرى للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية من أجل زيادة التوعية والفهم بشأن أهمية التنوع البيولوجي، مما يؤدي بالتالي إلى حشد موارد إضافية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؛

2- يدعو الأطراف إلى إنشاء آليات على جميع المستويات لتعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية، ومنظمات المجتمع المدني وجميع أصحاب المصلحة في التنفيذ الكامل لأهداف الاتفاقية والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي؛

3- يدعو الأطراف والحكومات إلى إشراك نقاط الاتصال الوطنية لجميع الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، حسب الاقتضاء، في عملية تنفيذ وتحديث الاستراتيجيات وخطط العمل المتعلقة بالتنوع البيولوجي وما يتصل بها من أنشطة التمكين؛

4- يطلب إلى مرفق البيئة العالمية توفير الدعم المالي الكافي وفي الوقت المناسب لتحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي والأنشطة التمكينية ذات الصلة، ويطلب إلى مرفق البيئة العالمية ووكالاته المنفذة ضمان وضع الإجراءات التي تكفل الصرف السريع للأموال؛

5- يدعو الجهات المانحة الأخرى، والحكومات والوكالات المتعددة الأطراف والثنائية إلى توفير الدعم المالي والتقني والتكنولوجي للبلدان النامية، ولاسيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، لتعزيز قدراتها على تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك دعم مبادرات واستراتيجيات المجتمعات الأصلية والمحلية ذات الصلة؛

6- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يقوم، رهنا بتوافر الموارد، بالتعاون مع الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات الدولية ذات الصلة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والشركاء الآخرين، بمواصلة تيسير توفير الدعم للبلدان لأنشطة بناء القدرات، بما في ذلك من خلال حلقات عمل إقليمية و/أو دون إقليمية بشأن تحديث وتنقيح الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وتعميم التنوع البيولوجي وتعزيز آلية غرفة تبادل المعلومات؛

7- يطلب كذلك إلى الأمين التنفيذي أن يقوم، رهنا بتوافر الموارد، بما يلي:

(أ) إعداد تحليل إضافي ومتعمق للأسباب الرئيسية لعدم الوفاء بهدف التنوع البيولوجي لعام 2010 على الرغم من الأنشطة التي اضطلعت بها الأطراف، استناداً إلى الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي، والتقارير الوطنية الرابعة ومصادر المعلومات الأخرى ذات الصلة؛

(ب) مواصلة وضع إرشادات بشأن إدماج التنوع البيولوجي في القطاعات والسياسات والخطط والبرامج المشتركة بين القطاعات ذات الصلة؛

(ج) التعاون مع أمانات الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي من أجل تيسير سبل مشاركة نقاط اتصال هذه الاتفاقيات، حسب الاقتضاء، في تحديث وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل المتعلقة بالتنوع البيولوجي وما يتصل بها من أنشطة التمكين.

المقرر 6/10 إدماج التنوع البيولوجي في عمليات القضاء على الفقر والتنمية

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يسلم بالحاجة الملحة إلى تحسين القدرات لتعميم أهداف الاتفاقية الثلاثة في استراتيجيات وخطط القضاء على الفقر (مثل ورقة استراتيجية الحد من الفقر، وخطط التنمية الوطنية) وعمليات التنمية كوسيلة لتعزيز تنفيذ الاتفاقية والخطوة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وتعزيز مساهمتها في التنمية المستدامة ورفاه الإنسان،

وإذ يدرك العدد الكبير من العمليات والآليات والمؤسسات القائمة التي تعالج مسألة القضاء على الفقر، والحاجة إلى تعميم اعتبارات التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية ذات الصلة في المنابر والمبادرات القائمة،

وإذ يلاحظ "رسالة باريس" الصادرة عن مؤتمر التنوع البيولوجي في التعاون الإنمائي الأوروبي المنعقد في سبتمبر/أيلول 2006²⁵ والتي أكدت الحاجة إلى تعزيز إدماج اعتبارات التنوع البيولوجي في التعاون الإنمائي، وإذ يشير إلى نتائج اجتماع الخبراء بشأن تعميم التنوع البيولوجي في التعاون الإنمائي، المنعقد في مونتريال، من 13 إلى 15 مايو/أيار 2009 والذي استضافه الأمين التنفيذي،²⁶

وإذ يلاحظ بيان السياسات العامة بشأن إدماج التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية المرتبطة به في التعاون الإنمائي والذي أيدته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي،²⁷ وإذ يرحب أيضا بالاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقد في 22 سبتمبر/أيلول 2010، كمساهمة في السنة الدولية للتنوع البيولوجي،

1- يدعو إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تشجيع بناء القدرات لتعميم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في عمليات أوسع نطاقاً في مجال القضاء على الفقر والتنمية باعتبارها وسيلة للمساهمة في تنفيذ الاتفاقية وخططها الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصاً بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي؛

2- يدعو إلى المشاركة الفعالة لوكالات التعاون الإنمائي والوكالات المنفذة والتزامها، حسب الاقتضاء، في دعم تعميم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في عمليات القضاء على الفقر والتنمية؛

3- يناشد جميع الشركاء وأصحاب المصلحة المشتركين في العمليات والبرامج الخاصة بالتنوع البيولوجي والتنمية إلى تعزيز التنسيق من أجل تجنب الازدواجية في العمل وتيسير استراتيجيات الاتساق وأوجه التآزر والتكامل ونهج العمل التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛

25 انظر http://ec.europa.eu/development/icenter/repository/Message_en.pdf

26 انظر UNEP/CBD/EM-BD&DC/1/2.

27 الوثيقة DCD/DAC(2010)14/FINAL الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

- 4- يلاحظ أنه من الضروري تقاسم الخبرات بين البلدان بشأن كيفية التعميم ومن أجل بناء القدرات والتوسع في الممارسات الجيدة بشأن التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛
- 5- يرحب بزيادة الجهود المبذولة والعناية لتعميم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في القضاء على الفقر والتنمية؛
- 6- يلاحظ أهمية ما يلي في الجهود المبذولة لإدماج التنوع البيولوجي في عمليات القضاء على الفقر والتنمية:
- (أ) المعلومات العلمية والمعارف والابتكارات والممارسات التقليدية للمجتمعات الأصلية والمحلية ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام ومشاركتها وفقا للمادة 8(ب) من الاتفاقية والأحكام المتصلة بها؛
- (ب) تعميم الاعتبارات الجنسانية وتشجيع المساواة بين الجنسين؛
- (ج) منتدى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن التنوع البيولوجي من أجل التنمية، وخطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات، والعمليات الأخرى والحاجة إلى تنسيق فعال؛
- (د) تعزيز الاتصال والتوعية بشأن الروابط المتبادلة بين القضاء على الفقر والتنمية والتنوع البيولوجي؛
- 7- يلاحظ الفائدة المحتملة للجهود العالمية طويلة الأجل التي تستفيد من المنظمات الإنمائية الإقليمية والوطنية كنقاط للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وفيما بين بلدان الشمال والجنوب لمساعدة العمليات التي تقودها البلدان لإجراء تعميم فعال للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في عمليات التنمية من خلال بناء القدرات لتعزيز الإدارة البيئية، وآليات تمويل التنوع البيولوجي وتطوير التكنولوجيات والابتكارات المتعلقة بالتنوع البيولوجي ونقلها وتكييفها من خلال تشجيع الحلول التي تلبى الاحتياجات الإنمائية للجميع؛
- 8- يدعو الأطراف، والحكومات الأخرى، والمنظمات الدولية ذات الصلة مثل الوكالات الثنائية للتعاون الإنمائي، ومصارف التنمية المتعددة الأطراف، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المشتركة في التعاون الإنمائي، والمجتمع المدني، وقطاع الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين إلى المساهمة في جهود فعالة ومنسقة؛
- 9- وفقا للمادتين 12 و18 من الاتفاقية، يدعو الأطراف إلى تكثيف تعاونها لتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية لتعميم التنوع البيولوجي، بوسائل منها تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي؛
- 10- وفقا للمادة 20 من الاتفاقية، يدعو الأطراف من البلدان المتقدمة، والحكومات والجهات المانحة الأخرى، والآلية المالية إلى توفير الدعم المالي والتقني للبلدان النامية، ولاسيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، من أجل مواصلة تطوير نهج بشأن إدماج التنوع البيولوجي في عمليات القضاء على الفقر والتنمية؛

11- يرحب بمبادرة البلدان النامية بإعداد واعتماد خطة عمل متعددة السنوات بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التنوع البيولوجي من أجل التنمية، وخطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات، حيث أنها عمليات ذات صلة بتنفيذ إطار بناء القدرات؛

12- يشجع أوجه التآزر بين المبادرات الجارية التي تربط بين التنوع البيولوجي والتنمية والقضاء على الفقر، مثل مبادرة خط الاستواء، ومبادرة تنمية القدرات في مجال الحصول وتقاسم المنافع في أفريقيا، ومبادرة شبكة الحياة، ومبادرة الأونكتاد للتجارة البيولوجية؛ ومبادرة الفقر والبيئة، ومبادرة تكنولوجيا التنوع البيولوجي، وخطة العمل المتعددة السنوات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

13- يلاحظ مشروع الإطار المؤقت لبناء القدرات في مجال تعميم التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي من أجل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر المرفق بالتوصية 3/3 الصادرة عن الفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية²⁸؛

14- يقرر إنشاء فريق خبراء معني بالتنوع البيولوجي من أجل القضاء على الفقر والتنمية بالاختصاصات الواردة بالمرفق بهذا المقرر؛

15- يطلب إلى الأمين التنفيذي، رهنا بتوافر الموارد، القيام بما يلي:

(أ) عقد اجتماع لفريق الخبراء المعني بالتنوع البيولوجي من أجل القضاء على الفقر والتنمية؛

(ب) إعداد، لفريق الخبراء هذا وبالتشاور مع الشركاء المعنيين، تحليل للآليات والعمليات أو المبادرات القائمة المعنية بتعميم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في عمليات القضاء على الفقر والتنمية، ونقاط قوتها وضعفها وتحديد الإمكانيات والتهديدات، بغية ضمان تقديم مساهمة مركزة وملموسة ومداومات الخبراء بشأن مشروع الإطار المؤقت المتعلق ببناء القدرات؛

(ج) مواصلة القيام بالأنشطة التالية وتحسينها، مع مراعاة نتائج فريق الخبراء:

(1) بالتعاون مع الشركاء، تحديد وتوثيق وتعزيز، وحسب الاقتضاء دعم أفضل الممارسات

والنهج لإدماج التنوع البيولوجي في عمليات القضاء على الفقر والتنمية؛

(2) تعميم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في خطط التعاون الإنمائي

والأولويات بما في ذلك الربط بين برامج عمل الاتفاقية والأهداف الإنمائية للألفية بالشراكة مع وكالات التعاون الإنمائي؛

(3) تعزيز تقاسم المعارف والخبرات والاتصال والتوعية بشأن تعميم التنوع البيولوجي من

أجل القضاء على الفقر والتنمية، وذلك من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات والوسائل الأخرى الملائمة، ولدعم فريق الخبراء المعني بالتنوع البيولوجي من أجل القضاء على الفقر والتنمية؛

- (4) مساعدة الأطراف وهيئاتها الإقليمية على إقامة شراكات وترتيبات مؤسسية تحفز التعاون ثلاثي الأبعاد (التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفيما بين بلدان الشمال والجنوب) لبناء القدرات حول النقاط الإقليمية؛
- (5) مواصلة توفير وإعداد ونشر، حسب الضرورة وحسب الاقتضاء، أدوات قطاعية وأدوات مشتركة بين القطاعات وتوجيهات بشأن أفضل الممارسات بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية لأصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك تجميع النتائج والدروس المستفادة ذات الصلة من تنفيذ برامج العمل في إطار الاتفاقية بوصفها معلومات صديقة للمستخدمين وذات صلة بالسياسات لتلبية احتياجات مختلف المجموعات المستهدفة من حيث بناء القدرات؛
- (6) دعم الأطراف والمنظمات الإقليمية في مجال جمع الأموال وزيادة توفير المساعدة التقنية للجهود المبذولة لتنمية القدرات على المستويين الإقليمي والوطني؛ وتوفير تقدير لما يترتب من آثار مالية نتيجة تنفيذ إطار بناء القدرات في مجال تعميم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية من أجل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، بما في ذلك ترتيب هيكلي لتمويل النقاط الإقليمية لتنمية القدرات.

مرفق

اختصاصات فريق الخبراء المعني بالتنوع البيولوجي من أجل القضاء على الفقر والتنمية

- 1- يتعين على فريق الخبراء مواصلة توضيح الروابط بين أهداف الاتفاقية الثلاثة وعمليات القضاء على الفقر والتنمية، مع الاستعانة بالخبرات من المجتمعين (التنوع البيولوجي والتنمية) وتحديد أكثر النهج فعالية نحو إطار بشأن تنمية القدرات لتعميم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية من أجل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، استناداً إلى المبادرات القائمة وبالتعاون الوثيق مع المنظمات ذات الصلة.
- 2- على فريق الخبراء أن يقدم مدخلات تقنية إلى الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية في اجتماعه الرابع وفقاً للاختصاصات التالية:
- (أ) استعراض التحليل المقرر أن تعده الأمانة؛
- (ب) تحديد الأسباب الجذرية للفقر التي يحتمل أن تكون مرتبطة بفقدان التنوع البيولوجي واقتراح سبل ووسائل يمكن بموجبها إزالة هذه الأسباب أو تصحيحها بتحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية؛
- (ج) تحديد وسائل للتوسع في الممارسات الجيدة والدروس المستفادة وتقاسم الروابط بين برامج القضاء على الفقر والأهداف الثلاثة للاتفاقية من أجل التنمية المستدامة على المستوى المحلي والوطني والإقليمي ودون الإقليمي والعالمي؛
- (د) توفير توجيهات وأولويات لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة التي تشترك في عمليات التنمية (الحكومات والوزارات القطاعية والوكالات المنفذة والمجموعات المستهدفة الأخرى مثل واضعي السياسات، والممارسين، والعلماء، ووسائل الإعلام، ومؤسسات التعليم)؛

(هـ) كفالة أخذ المجموعة الكاملة من اعتبارات التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في الحسبان لضمان أن تتسق التوجيهات مع الأهداف الثلاثة للاتفاقية وخطتها الاستراتيجية فضلا عن جميع الأهداف الإنمائية للألفية وإعلان الأمم المتحدة للألفية.²⁹

3- يكون فريق الخبراء متوازنا إقليميا ويتألف من 25 خبيرا ترشحهم الأطراف و15 مراقبا (5 خبراء و3 مراقبين من كل منطقة من مناطق الأمم المتحدة) ينتمون إلى جهات من بينها المجتمعات المحلية المعنية بالتنوع البيولوجي والتنمية، والهيئات أو المنظمات الإقليمية، والوكالات الثنائية للتعاون الإنمائي، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، وقطاع الأعمال، والمجتمعات الأصلية والمحلية وممثلي أصحاب المصلحة الآخرين.

4- يوصي الأمين التنفيذي بقائمة الخبراء والمراقبين المختارين لاعتمادها من قبل المكتب؛

5- تأخذ الأطراف في الاعتبار الحاجة إلى الخبرة التقنية في فريق الخبراء عند ترشيح خبراءها؛

6- يتم إنشاء فريق الخبراء مع مراعاة الحاجة إلى الاستناد إلى خبرة المنظمات والشراكات والمبادرات الدولية ذات الصلة.

7- تقوم الأطراف، والهيئات أو المنظمات الإقليمية، ووكالات التعاون الإنمائي الثنائية، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وقطاع الأعمال، والمجتمع المدني، ومعاهد البحوث، والمجتمعات الأصلية والمحلية، وأصحاب المصلحة الآخرين، بإجراء المزيد من العمل، بما في ذلك من خلال إجراء دراسات وتقديم آراء بشأن هذه المسألة باعتبارها مدخلات في عمل فريق الخبراء.

8- يعقد فريق الخبراء اجتماعات حسبما يتطلب الأمر لإكمال مهامه، رهنا بتوافر الموارد المالية، ويعمل أيضا من خلال المراسلات والتحاوور من بعد.

**المقرر 7/10 بحث الغايات والأهداف الموجهة نحو تحقيق نتائج وما يرتبط بها
من مؤشرات والنظر في تعديلها المحتمل للفترة بعد عام 2010**

إن مؤتمر الأطراف،

1- يرحب بالتقدم المحرز في رصد التنوع البيولوجي منذ اعتماد إطار العمل لتعزيز تقييم الإنجازات والتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية (المقرر 30/7)؛

2- يقر بالحاجة إلى مواصلة تعزيز قدراتنا على رصد التنوع البيولوجي على جميع المستويات، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، من خلال ما يلي:

(أ) الاستعانة بأعمال شراكة مؤشرات التنوع البيولوجي لعام 2010 ومواصلتها من أجل إعداد مؤشرات عالمية لفترة ما بعد عام 2010؛

(ب) دعوة الشبكات العلمية، بما في ذلك أكاديميات العلوم الوطنية، إلى المساهمة في إعداد وتحسين مؤشرات ملائمة لرصد التنوع البيولوجي على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية وتشجيع هيئات التمويل في المجال العلمي على دعم هذه المساعي؛

(ج) الإحاطة بالفقرات من 14 إلى 17 من المقرر 43/10 بخصوص التقدم المحرز في تحديد مؤشرات بشأن المعارف والممارسات والإبتكارات التقليدية ودعم الجهود الجارية التي يبذلها الفريق العامل المعني بالمؤشرات التابع للمنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي، ومساهمته في الصياغة الجارية للمؤشرات واستخدام المؤشرات المقترحة ذات الصلة بالخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛

(د) دعم الجهود الوطنية والإقليمية لإنشاء أو تعزيز نظم رصد التنوع البيولوجي والإبلاغ لتمكين الأطراف من تحديد أهدافها الخاصة وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنوع البيولوجي الموضوعة على المستوى الوطني و/أو الإقليمي؛

(هـ) تعزيز القدرات على تعبئة واستخدام البيانات والمعلومات والتنبؤات المتعلقة بالتنوع البيولوجي بحيث تتاح لصانعي السياسات العامة والمديرين، والخبراء والمستخدمين الآخرين، ضمن جملة أمور، من خلال المشاركة في، ودعم شبكة رصد التنوع البيولوجي التابعة للفريق المعني برصد الأرض؛

(و) تحديد وإزالة الحواجز التي تحد من توافر البيانات، بما في ذلك من خلال عمل هيئة حفظ التراث الطبيعي المشترك؛

3- يوافق على ما يلي:

(أ) مواصلة استخدام المؤشرات الرئيسية العالمية الواردة بالمقرر 15/8 ومواصلة إعداد مقاييس (أو مؤشرات محددة) لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف مختارة حسبما هو وارد في المرفق الثاني بمذكرة الأمين التنفيذي بشأن بحث الغايات والأهداف الموجهة نحو تحقيق نتائج (وما يرتبط بها من مؤشرات) والنظر في تعديلها المحتمل للفترة بعد عام 2010،³⁰ وموجز في الجدول بمذكرة الأمين التنفيذي بشأن الخطة الاستراتيجية

للتنوع البيولوجي: المبرر التقني المؤقت، والمؤشرات المحتملة والمراحل الرئيسية لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي (UNEP/CBD/COP/10/9)؛³¹

(ب) إكمال المؤشرات الرئيسية العالمية بمؤشرات إضافية مناسبة لرصد التقدم المحرز نحو الأهداف التي لم تحدد مؤشرات مناسبة بشأنها بعد، وخصوصا بالعلاقة إلى اقتصاديات التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والمنافع للشعوب التي تستمد من هذه الخدمات؛

(ج) إعداد تدابير (أو مؤشرات محددة)، بالتعاون مع المجتمع العلمي يمكن أن تكمل أو تحل محل المؤشرات الحالية، مع الأخذ في الحسبان المؤشرات المعدة في إطار الاتفاقات البيئية الأخرى المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية والعمليات القائمة على القطاعات، ونقلها إلى علم الأمين التنفيذي؛

4- يقر كذلك بالحاجة إلى الاستعانة باستنتاجات الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي والتقييمات الأخرى ذات الصلة، من أجل استكشاف خيارات سياسات كمية، بما في ذلك تقييمات للموارد المالية اللازمة لمعالجة أسباب فقدان التنوع البيولوجي، وذلك لدعم تحقيق الغايات والأهداف في الفترة التالية لعام 2010؛

5- يطلب إلى الأمين التنفيذي، رهنا بتوافر الموارد المالية الضرورية، أن يعقد اجتماعا، في أقرب فرصة ممكنة، لفريق من الخبراء التقنيين المخصص المعني بمؤشرات الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، بحيث يتم إنشاؤه وفقا للإجراءات المنصوص عليها في طريقة التشغيل الموحدة للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية،³² مع مشاركة كاملة من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، مع مراعاة ضرورة الاستناد إلى خبرات أعضاء شراكة مؤشرات التنوع البيولوجي لعام 2010 والمنظمات الدولية المعنية الأخرى، مع الاستعانة أيضا بنتائج حلقة عمل ريدينغ،³³ وأن يرفع تقريرا إلى الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماعها الخامس عشر، حسب الإقتضاء، للمساهمة في مهام هذه الهيئة وخصوصا في التنفيذ والرصد والاستعراض في التوقيت المناسب، للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وبرنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف. وتكون اختصاصات فريق الخبراء التقنيين المخصص ما يلي:

(أ) إبداء المشورة بشأن مواصلة إعداد المؤشرات المتفق عليها من خلال المقررين 30/7 و15/8 والمعلومات المذكورة في المرفق الثالث بمذكرة الأمين التنفيذي الإعلامية بشأن بحث الغايات والأهداف الموجهة نحو تحقيق نتائج (وما يرتبط بها من مؤشرات) والنظر في تعديلها المحتمل بعد عام 2010 (UNEP/CBD/SBSTTA/14/10)، فضلا عن الجدول الوارد في مذكرة الأمين التنفيذي بخصوص الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي: المبرر التقني المؤقت، والمؤشرات المحتملة والمراحل الرئيسية لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي،³⁴ عند الضرورة، في سياق الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛

³¹ أجري تحديث لهذه المذكرة، بما يتماشى مع المقرر 2/10، وهي متاحة بوصفها الوثيقة UNEP/CBD/COP/10/27/Add.1.

³² المقرر 10/8، المرفق الثالث.

³³ <http://www.cbd.int/doc/meetings/ind/emind-02/official/emind-02-0709-10-workshop-report-en.pdf>

³⁴ المذكرة بشكلها المحدث بشأن المبرر المنطقي المؤقت، والمؤشرات المحتملة والمراحل الرئيسية المقترحة لأهداف أيشي

للتنوع البيولوجي، متاحة بوصفها الوثيقة UNEP/CBD/COP/10/27/Add.1.

(ب) اقتراح مؤشرات إضافية، سواء التي تم إعدادها أو يمكن إعدادها عند الضرورة لتشكيل إطارا متماسكا أعد لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 التي تكون مجموعة المؤشرات الحالية المتعلقة بها حاليا غير كافية، مع ملاحظة نقص المؤشرات المنفق عليها لخدمات النظم الإيكولوجية، مع استخدام، عند الإقتضاء، المؤشرات التي أعدتها الاتفاقات البيئية الأخرى المتعددة الأطراف، والمنظمات أو العمليات؛

(ج) إعداد مزيد من الإرشادات واقتراح خيارات بخصوص إنشاء آليات لدعم الأطراف في جهودها الرامية إلى إعداد مؤشرات وطنية وما يرتبط بها من نظم وطنية لرصد التنوع البيولوجي والإبلاغ عنه، دعما لتحديد الأهداف، وفقا للأولويات والقدرات الوطنية، ولرصد التقدم المحرز نحو بلوغها؛

(د) تقديم مشورة بشأن تعزيز الروابط بين إعداد مؤشرات عالمية ووطنية للتنمية والإبلاغ؛

6- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يدعو شبكة رصد التنوع البيولوجي التابعة للفريق المعني برصد الأرض، التي تعمل من خلال منظمات تقوم بعمليات رصد التنوع البيولوجي ذات الصلة، بما في ذلك ضمن منظمات أخرى، الاتحاد العالمي لرصد الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، إلى إعداد تقييم لقدرات الرصد الحالية المتعلقة بالأهداف المذكورة في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 ورفع تقرير في الوقت المناسب إلى فريق الخبراء التقنيين المخصص بالمؤشرات من أجل الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وإلى اجتماع للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية يعقد قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف؛

7- يطلب إلى مرفق البيئة العالمية تقديم الدعم اللازم لتلبية احتياجات البلدان المؤهلة من القدرات المتعلقة بوضع الأهداف الوطنية ورصد الأطر وتمكين شراكة مؤشرات التنوع البيولوجي من مواصلة تطوير المؤشرات الرئيسية العالمية بشكل أكبر.

المقرر 8/10 عقد الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي 2011-2020

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يسلط الضوء على أهمية التنوع البيولوجي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،
وإذ يؤكد الحاجة إلى تحقيق التنفيذ الكامل لأهداف هذه الاتفاقية والاتفاقيات والمنظمات والعمليات الأخرى
المتعلقة بالتنوع البيولوجي،

وإذ يؤكد من جديد على أهمية زيادة التوعية العامة بالقضايا المتعلقة بالتنوع البيولوجي،
وإذ يشدد على الحاجة إلى الاستفادة من الزخم الذي تحقق بفضل الاحتفال بالسنة الدولية للتنوع
البيولوجي،

1- يدعو الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى النظر في إعلان الفترة 2011-2020 عقد الأمم المتحدة
للتنوع البيولوجي؛

2- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يقوم بما يلي، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، وخصوصاً أمانات
الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي:

(أ) تشجيع المشاركة الكاملة للأطراف، وجميع المنظمات وأصحاب المصلحة المعنيين في عقد الأمم
المتحدة للتنوع البيولوجي ودعمهم لتنفيذ الاتفاقية وخططها الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛

(ب) الاستفادة من التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية، والأنشطة المرتبطة بها التي تنفذها
الأطراف وأصحاب المصلحة، بغية إدماج هذه المعلومات في التقارير المنتظمة التي يقدمها الأمين العام إلى
الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ الاتفاقية؛

3- يدعو فريق الإدارة البيئية إلى تيسير التعاون وتبادل المعلومات فيما بين أعضائه لدعم الاتفاقية
وخططها الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020.

**المقرر 9/10 برنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف للفترة
2011-2020 ووتيرة انعقاد اجتماعات مؤتمر الأطراف**

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يأخذ في الحسبان الأولويات المحددة في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020،
يعتمد برنامج العمل المتعدد السنوات التالي لمؤتمر الأطراف:

(أ) سيعقد الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في عام 2012 وسيتناول عدة أمور من ضمنها
القضايا التالية:

- (1) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وما يتصل بها من غايات وأهداف وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي، بما في ذلك الخبرة في وضع أو تكييف الأهداف الوطنية وما يتصل بذلك من تحديث للاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي؛
- (2) استعراض التقدم المحرز في تقديم الدعم لمساعدة الأطراف، وخصوصا البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، على تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، بما في ذلك ضمن جملة أمور، حشد الموارد، وبناء القدرات، وإشراك أصحاب المصلحة، وبرنامج الاتصال والتنظيف والتوعية العامة وتعزيز آلية غرفة تبادل المعلومات؛
- (3) مواصلة إعداد أدوات وإرشادات لرصد تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، بما في ذلك استخدام المؤشرات والمراحل الرئيسية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية؛
- (4) استعراض تنفيذ استراتيجية حشد الموارد دعما لتحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية،³⁵ مع التركيز على الغايات 2 و5 و6 و7 و8؛
- (5) التعاون فيما بين المنظمات والاتفاقات الدولية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، مع مراعاة، ضمن أمور أخرى، المقترحات بشأن: عقد الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي؛ وخيارات التعاون المحتملة بين اتفاقيات ريو، بما في ذلك إعداد أنشطة مشتركة محتملة؛
- (6) الحاجة إلى، وإمكانية إعداد، آليات وسبل ووسائل إضافية لتعزيز الآليات القائمة مثل الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية والفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية، من أجل تعزيز قدرة الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية؛

(7) آثار إمكانية إنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي على أعمال الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية؛

(8) استعراض متعمق لبرنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي الجزري؛

(9) تحديد السبل والوسائل لدعم استعادة النظم الإيكولوجية، بما في ذلك إمكانية إعداد إرشادات عملية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية والقضايا المتصلة بها؛

(10) استعراض حالة وتنفيذ بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها؛³⁶

(11) المسائل الأخرى الناشئة عن توصيات الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية والفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية والفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للمادة 8(ب) والأحكام المتصلة بها، بما في ذلك القضايا التقنية الناشئة عن تنفيذ برامج العمل والقضايا المشتركة بين القطاعات؛

(ب) يمكن أن يعالج الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف في عام 2014 أو أوائل عام 2015 عدة أمور من ضمنها القضايا التالية:

(1) استعراض الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي بصيغتها المحدثة؛

(2) استعراض منتصف المدة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، بما في ذلك برامج العمل والتقدم المحرز نحو بلوغ أهداف أيشي للتنوع البيولوجي وعناصر محددة في برامج العمل، فضلا عن المساهمات في تحقيق أهداف عام 2015 ذات الصلة من الأهداف الإنمائية للألفية، استنادا إلى عدة أمور من ضمنها التقارير الوطنية الخامسة، والطبعة الرابعة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي؛

(3) استعراض شامل لتنفيذ استراتيجيته لحشد الموارد، بما في ذلك أهدافها ومؤشراتها؛

(4) استعراض التقدم المحرز في تقديم الدعم إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، عملا بالفقرة 2 من المادة 20 من الاتفاقية، لتنفيذ أهداف الاتفاقية وخططها الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، بما في ذلك بناء القدرات وتعزيز آلية غرفة تبادل المعلومات؛

(5) مواصلة إعداد أدوات وإرشادات للمساعدة في تنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛

(6) مواصلة النظر في كيفية دعم تنفيذ الاتفاقية ومساهمته في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية واستمراره في المساهمة في ذلك؛

(7) المسؤولية والجبر التعويضي (الفقرة 4 من المقرر 23/9)؛

(8) استعراض حالة وتنفيذ بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها؛

(9) المسائل الأخرى الناشئة عن توصيات الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية والفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية والفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للمادة 8(ب) والأحكام المتصلة بها، بما في ذلك القضايا التقنية الناشئة عن تنفيذ برامج العمل والقضايا المشتركة بين القطاعات؛

(10) تحديث برنامج العمل المتعدد السنوات هذا حتى عام 2020؛

(ج) سوف يبقي مؤتمر الأطراف مسألة وتيرة انعقاد اجتماعاته قيد الاستعراض بعد الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف، وسيقرر ميعاد انعقاد اجتماعاته حتى عام 2020 في اجتماعه الحادي عشر، مع مراعاة ما يلي:

(1) الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وبرنامج العمل المتعدد السنوات للفترة 2011-2020، والاجتماعات والعمليات الأخرى ذات الصلة؛

(2) العلاقة بين وتيرة انعقاد اجتماعات مؤتمر الأطراف وعمليات هيئته الفرعية والهيئات الأخرى العاملة بين الدورات، بما في ذلك الأفرقة العاملة المفتوحة العضوية المخصصة؛

(3) أن وتيرة انعقاد اجتماعات مؤتمر الأطراف يترتب عليها أيضا آثار على اجتماعات البروتوكولات في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وعمليات صنع القرار فيها؛

(4) لا ينبغي أن تكون الاعتبارات المالية، حتى وإن كانت مهمة، العامل المهيمن في توجيه المقررات المتعلقة ببرنامج العمل المتعدد السنوات ووتيرة انعقاد اجتماعات مؤتمر الأطراف وهيئاته الفرعية؛

(5) وتيرة تقديم التقارير الوطنية؛

(د) سيعقد اجتماعان للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في كل فترة فاصلة بين الدورات حيث تكون بين الاجتماعين العاشر والحادي عشر وبين الاجتماعين الحادي عشر والثاني عشر لمؤتمر الأطراف؛

(هـ) سيعيد الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني باستعراض التنفيذ في اجتماعه الرابع رسالة تقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2012 للتنمية المستدامة ("ريو+20") بشأن دور التنوع البيولوجي من أجل التنمية المستدامة؛

(و) سيقوم مؤتمر الأطراف، في اجتماعه الذي سيعقد في عام 2020، بإجراء استعراض لتنفيذ الاتفاقية والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، بما في ذلك برامج عمل الاتفاقية، حسبما يحدد ذلك مؤتمر الأطراف، وإجراء تقييم للتقدم المحرز نحو بلوغ أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، استنادا إلى عدة أمور من ضمنها التقارير الوطنية السادسة؛

(ز) سيواصل مؤتمر الأطراف في اجتماعاته معالجة البنود الدائمة وفقا للمقررات السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي توخي قدر من المرونة في برنامج العمل المتعدد السنوات من أجل مواكبة القضايا الناشئة الملحة.

**المقرر 10/10 الإبلاغ الوطني: استعراض الخبرات
ومقترحات للتقرير الوطني الخامس**

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يؤكد مجدداً أن الإبلاغ الوطني التزام على جميع الأطراف بموجب المادة 26 من الاتفاقية، وأن تقديم جميع الأطراف للتقارير الوطنية في أوقاتها ضروري لاستعراض تنفيذ الاتفاقية حسبما تقتضيه المادة 23،

1- يعتمد المبادئ التوجيهية للتقرير الوطني الخامس على النحو الوارد في المرفق بهذا المقرر، مع ملاحظة أنها قد تستكمل بإرشادات إضافية تصدر عن اجتماعه الحادي عشر؛

2- يقرر أن تقدم جميع الأطراف تقريرها الوطني الخامس بحلول 31 مارس/آذار 2014؛

3- يشجع جميع الأطراف على تحديد أولوية إعداد تقريرها الوطني الخامس بحيث يمكن تقديمه بحلول الموعد النهائي المقرر في الفقرة 2 أعلاه، بغض النظر عن حالة تقديم التقارير المطلوبة في الاجتماعات السابقة لمؤتمر الأطراف؛

4- يطلب إلى الأطراف التي تتوقع أن تجد صعوبة في الامتثال للموعد النهائي المقرر في الفقرة 2 أعلاه أن تبدأ بأسرع ما يمكن في إعداد التقرير بما يكفل تقديمه بحلول الموعد النهائي المحدد؛

5- يطلب إلى مرفق البيئة العالمية أن يقدم دعماً مالياً ملائماً وفي الوقت المناسب لإعداد التقرير الوطني الخامس والتقارير الوطنية التالية، ويطلب كذلك إلى مرفق البيئة العالمية ووكالاته المنفذة أن تحرص على وضع إجراءات بما يكفل صرفاً مبكراً وسريعاً للأموال؛

6- يدعو المانحين الآخرين، والحكومات والوكالات المتعددة الأطراف والثنائية إلى أن تقدم دعماً مالياً وتقنياً إلى البلدان النامية، وخصوصاً أقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية النامية الصغيرة من بينها، والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، لإعداد تقاريرها الوطنية؛

7- يقرر مراعاة ما يلي في إعداد التقرير الوطني الخامس:

(أ) أن يركز على تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، وعلى التقدم المحرز نحو بلوغ أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، باستخدام المؤشرات حسبما يكون ذلك ممكناً ومجدياً، بما في ذلك، وحسب الاقتضاء، تطبيق المؤشرات الرئيسية العالمية الواردة في المقرر 15/8 والمؤشرات الإضافية التي قد تعتمد في اجتماعه الحادي عشر لقياس التقدم المحرز نحو بلوغ أهداف أيشي للتنوع البيولوجي؛

(ب) أن يتضمن، حسب الإقتضاء، معلومات عن مساهمات تنفيذ الخطة الاستراتيجية المحدثة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة؛

(ج) أن يسمح للبلدان بتقديم تحديثات لتتقيح، وتحديث وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي والاستراتيجيات والخطط والبرامج المماثلة؛

(د) أن يقدم تحديثاً عن الحالة والاتجاهات الوطنية للتنوع البيولوجي والتهديدات التي يتعرض لها، باستخدام المؤشرات الوطنية للتنوع البيولوجي؛

(هـ) أن يقدم تقييماً عاماً للتنفيذ الوطني للاتفاقية، ويتضمن مقترحات بشأن الأولويات في المستقبل على الصعيدين الوطني والدولي؛

- 8- يطلب إلى الأطراف، لدى إعداد تقريرها الوطني الخامس، أن تشرح ما يلي:
- (أ) نتائج وآثار الإجراءات المتخذة لتنفيذ الاتفاقية على مختلف المستويات؛
- (ب) الخبرات الناجحة والدروس المستفادة من التنفيذ؛
- (ج) العوائق التي واجهت التنفيذ؛
- 9- يطلب أيضا إلى الأطراف أن تقدم:
- (أ) تحديثا للمعلومات المقدمة في آخر تقرير وطني، لإظهار التغييرات التي طرأت منذ ذلك التاريخ؛
- (ب) تحليلا كيميا وتجميعا عن حالة تنفيذ الاتفاقية، وخصوصا الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي؛
- 10- يقرر أن يستخدم التقرير الوطني الخامس، حيثما كان ذلك ملائما، شكلا سرديا، مع استخدام الأدوات المقترحة، بما في ذلك الجداول، والخرائط والاستبيانات لأغراض التحليل الإحصائي، وأن يكون شكل التقارير الوطنية الخامسة والسادسة متطابقا للسماح بتتبع طويل الأجل للتقدم المحرز نحو بلوغ أهداف أيشي للتنوع البيولوجي؛
- 11- يشجع الأطراف على أن تواصل إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم المجتمعات الأصلية والمحلية، في عملية الإبلاغ الوطني واستخدام التقرير كأداة لمواصلة التخطيط والاتصال بعامية الناس لتعبئة دعم إضافي للأنشطة المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية والمشاركة فيها؛
- 12- يشجع الأطراف على أن تزيد من أوجه التآزر في إطار الإبلاغ الوطني بموجب الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي لضمان أن ينعكس الموقف الوطني وحالة التنفيذ بصورة شاملة في التقارير الوطنية، وتجنب أعباء الإبلاغ غير الضرورية؛
- 13- يرحب بالمشروع التجريبي المدعم من مرفق البيئة العالمية، والمشاريع والمبادرات الأخرى ذات الصلة، مثل المشروع الذي وضعته الحكومة الاسترالية بالتعاون مع برنامج البيئة الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ، لتيسير إجراءات الإبلاغ المنسقة والنهج المتبعة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والتي قد تقدم دروسا مهمة لتعزيز قدرات الإبلاغ في هذه البلدان؛
- 14- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يستمر، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والشركاء الآخرين، في تيسير تقديم الدعم إلى البلدان، وخصوصا البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، وذلك لإعداد تقاريرها الوطنية الخامسة؛
- 15- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يعد دليلا مرجعيا يقدم اقتراحات إضافية لإعداد التقارير الوطنية الخامسة، مع الاستعانة بمصادر منها الخبرة والأمثلة من التقارير الوطنية الرابعة، والأعمال الدولية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك نتائج اجتماعات فريق الخبراء التقنيين المخصص بشأن المؤشرات. وينبغي أن يحتوي الدليل المرجعي على اقتراحات بنماذج وجداول ورسوم موحدة للمساعدة في الإبلاغ. وينبغي إتاحة النسخة الأولى قبل نهاية عام 2011، وينبغي مواصلة تحديث الدليل في ضوء المعلومات الجديدة التي قد تصبح متوافرة. وينبغي إتاحة الدليل في لغات الأمم المتحدة الرسمية الست.

مرفق

المبادئ التوجيهية للتقرير الوطني الخامس³⁷

أولا - مقدمة للمبادئ التوجيهية

الأغراض من تقديم التقارير والاستعمال المعتمز للمعلومات الواردة في التقارير الوطنية

1- وفقا للمادة 26 من الاتفاقية والمقرر 10/10 الصادر عن مؤتمر الأطراف، يُطلب من الأطراف تقديم تقاريرها الوطنية الخامسة بحلول 31 مارس/آذار 2014.

2- تعتبر التقارير الوطنية أدوات مفيدة حيث أنها تسمح لمؤتمر الأطراف بأن يبقي تنفيذ الاتفاقية قيد الاستعراض، عن طريق جملة أمور منها، تقديم مواد لإعداد نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي. ويوفر التقرير الوطني الخامس مصدراً رئيسياً للمعلومات اللازمة لاستعراض منتصف المدة المتعلق بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، والذي سيُجرى في الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف. وربما الأهم من ذلك، أنها أدوات مهمة في التخطيط المتعلق بالتنوع البيولوجي على الصعيد الوطني، وتوفير التحليل والرصد الضروريين لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التنفيذ. وأخيراً، فإنها أدوات مهمة للاتصال.

هيكل التقرير

3- تقترح المبادئ التوجيهية أن يتألف التقرير الوطني الخامس من ثلاثة أجزاء رئيسية:

الجزء الأول - تحديث لحالة التنوع البيولوجي واتجاهاته والتهديدات التي يتعرض لها وآثاره على رفاه الإنسان.

الجزء الثاني - الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وتنفيذها، وتعميم التنوع البيولوجي.

الجزء الثالث - التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي 2015 و2020 والمساهمات في تحقيق أهداف عام 2015 ذات الصلة من الأهداف الإنمائية للألفية.

4- ويستند الجزء الثالث إلى المعلومات الواردة في الجزءين الأولين من التقرير لتحليل كيفية إسهام الإجراءات الوطنية المتخذة لتنفيذ الاتفاقية في تحقيق الغايات الإستراتيجية وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، معرفة السبل التي ساهم ولا يزال يساهم بها تنفيذ الخطة الاستراتيجية في تحقيق الغايات والأهداف المدرجة في الأهداف الإنمائية للألفية. وتشكل الأجزاء الثلاثة معا صلب التقرير، وينبغي الاستناد إليها ككل عند إعداد الموجز التنفيذي. وينبغي أن يبرز هذا الموجز أهم نتائج واستنتاجات التقرير، وأن يكون بمثابة أداة اتصال مهمة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تقدم الأطراف مرفقات أو تذييلات كجزء من تقريرها الوطني.

³⁷ يمكن استكمال هذه المبادئ التوجيهية بإرشادات إضافية تصدر عن الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف (المقرر 10/10، الفقرة 1).

5- يُطلب من الأطراف في جميع أجزاء التقرير، الإبلاغ عن آخر التطورات (أي التطورات التي حدثت منذ إعداد التقرير الوطني السابق)، بما في ذلك التقدم المحرز نحو بلوغ أهداف أيشي للتنوع البيولوجي مع الإشارة إلى خطوط الأساس ذات الصلة (مثلاً، عام 2010). ويطلب من الأطراف أيضاً استخدام المؤشرات حيثما أمكن، وتجنب تكرار تفصيلي للمعلومات الواردة بالفعل في التقارير الوطنية السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تقدم الأطراف في تقاريرها مزيداً من التحليل والتجميع بدلاً من الوصف، ودعم ذلك بأدلة وأمثلة عن نتائج تنفيذ الاتفاقية، ولا سيما الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي والتعديلات التي أدخلت عليها.

كيفية استعمال المبادئ التوجيهية

6- يُطلب من الأطراف في التقرير الوطني الخامس، الإبلاغ عن التنفيذ الوطني للاتفاقية في شكل سردي، حسب الاقتضاء، بحيث تشكل إجابات مهمة ومختصرة على عدد من الأسئلة الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، تشجع الأطراف على استكمال الإبلاغ السردى بجدول ورسوم بيانية وأشكال ومؤشرات من شأنها أن تساعد في دعم المعلومات أو تقديمها بصورة أفضل. وسيضم الدليل المرجعي الذي يتضمن مقترحات مفصلة عن كل جزء من أجزاء التقرير بعض الجداول أو المصفوفات، أو الرسوم البيانية، أو الأشكال والمؤشرات المقترحة لتستخدم من قبل الأطراف.³⁸ ومن المتوقع ألا يقل طول التقرير الوطني الخامس عن 40 صفحة وألا يزيد عن 100 صفحة، بما في ذلك التذييلات من الأول إلى الثالث. وإذا كانت هناك حاجة إلى تجاوز هذه الحدود، تشجع الأطراف على إرفاق معلومات أخرى كمواضيع إضافية.

7- يُطلب من الأطراف الالتزام بعناوين الأجزاء الرئيسية من التقارير وكذلك أن تشكل الأقسام الفرعية من كل جزء وفقاً للأسئلة الواردة في المبادئ التوجيهية. وينبغي أن يكون هيكل كل قسم مرناً. وفي حالة وجود تداخل في المعلومات المقدمة في الأجزاء أو الأقسام، تشجع الأطراف على وضع إشارات مرجعية لتجنب التكرار.

8- وتدعى الأطراف إلى الاتصال بالأمانة من أجل الحصول على أي توضيح بشأن استعمال المبادئ التوجيهية أو إعداد التقرير الوطني الخامس. كما ترحب الأمانة بأي تعليق على أي صعوبات واجهتها في استعمال المبادئ التوجيهية، فضلاً عن أي أفكار لإجراء تحسينات. وستستعمل هذه المعلومات في إعداد أدوات الدعم وستسهم أيضاً في دورات الإبلاغ القادمة.

عمليات إعداد التقرير

9- تطلب الإرشادات الواردة في مختلف مقررات مؤتمر الأطراف من الأطراف أن تشرك أصحاب المصلحة في إعداد تقاريرها الوطنية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والمجتمعات الأصلية والمحلية، وقطاع الأعمال، ووسائل الإعلام. وبالإضافة إلى ذلك، تشجع نقطة الاتصال الوطنية المسؤولة عن إعداد التقارير الوطنية على العمل على نحو وثيق مع نظرائها الوطنيين المسؤولين عن تنفيذ الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة. وعن طريق تنسيق إعداد التقارير، يمكن لنقاط الاتصال التابعة لمختلف الاتفاقيات تقاسم

³⁸ سيوضع الدليل المرجعي ويكون متاحاً للأطراف خلال عام 2011، وسيضمن التطورات الجارية والتطورات الحاصلة في فترة ما بين الدورات ولا سيما تلك التي تتعلق بالخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، وبرنامج العمل المتعدد السنوات وفريق الخبراء التقنيين المخصص بالمؤشرات.

البيانات والتحليل، مما يضمن الاتساق بين التقارير ويخفض مجمل أعباء الإبلاغ على البلد. كما أن هذا التنسيق يمكن أن يعزز إمكانيات التآزر في التنفيذ الوطني للاتفاقيات ذات الصلة. وتدعى الأطراف إلى إعطاء موجز مختصر في التذييل الأول من تقريرها بشأن العملية التشاركية المتبعة في إعداد التقرير.

التواصل والاتصال

10- يمثل إعداد التقارير الوطنية فرصة مهمة لإيصال الإنجازات المتعلقة بتحقيق أهداف الاتفاقية على عامة الجمهور وإشراكهم في التنفيذ الوطني. ولهذا الغرض، وإضافة إلى إشراك أصحاب المصلحة في إعداد التقارير الوطنية، من المهم أن تقوم الأطراف، بعد تقديم تقاريرها الوطنية، بنشر النتائج الإيجابية للتنوع البيولوجي المحددة في التقرير، فضلا عن العوائق والتحديات التي لا تزال قائمة على عامة الجمهور. ويمكن استعمال وسائل مختلفة لنشر المعلومات، منها: الإعلان عن إصدار التقارير الوطنية في اليوم الدولي للتنوع البيولوجي؛ وإتاحة التقارير الوطنية على مجموعة أوسع نطاقا من الجمهور العام من خلال الآليات الوطنية لغرفة تبادل المعلومات أو وسائل الإعلام الأخرى؛ وتطوير ونشر منتجات ثانوية للتقارير الوطنية.

11- وعلى الصعيد الدولي، فإن الطبعة الرابعة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي، التي ستستند إلى المعلومات المقدمة في التقارير الوطنية الخامسة، ستكون أيضا أداة للاتصال.

تقديم التقرير الوطني الخامس

12- يُطلب من الأطراف تقديم تقريرها الوطني الخامس إلى الأمين التنفيذي بحلول 31 مارس/آذار 2014، باستعمال الشكل المبين في هذه المبادئ التوجيهية. وتشجع الأطراف على تقديم التقرير الوطني الخامس قبل هذا الموعد النهائي إذ أن ذلك سوف يبسر إعداد الطبعة الرابعة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي والتحليلات والتجميعات الأخرى التي ستتاح لمؤتمر الأطراف وهيئاته الفرعية.

13- ويُطلب من الأطراف إرسال نسخة أصلية موقعة بالبريد وتقديم نسخة إلكترونية على أسطوانة/أقراص مدمجة (CD-ROM)، أو بالبريد الإلكتروني، إلى أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي. وينبغي إتاحة نسخ إلكترونية تعمل على برمجيات تجهيز النصوص وعناصر الرسوم البيانية في ملفات مستقلة لتيسير النشر الإلكتروني للتقارير.

14- وتُشجع الأطراف التي تتوقع مواجهة صعوبات في تقديم التقرير بحلول الموعد المحدد أعلاه على الشروع في عملية إعداد التقرير في أقرب وقت ممكن لضمان تقديم التقرير بحلول الموعد المحدد.

ثانيا - المبادئ التوجيهية

الموجز التنفيذي

15- لأغراض إبلاغ أصحاب المصلحة من مختلف المستويات، ينبغي أن تعد الأطراف موجزا تنفيذيا للتقرير الوطني الخامس يعرض الرسائل والنتائج الرئيسية للتقرير. ويمكن اشتقاق هذه الرسائل والنتائج من الردود على الأسئلة الواردة تحت كل جزء من أجزاء التقرير الرئيسي. وينبغي أن يكون الموجز التنفيذي قصيرا ومختصرا، ويفضل أن يكون طوله ما بين 6 و10 صفحات. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون هناك فقرة (أو فقرتان) لكل سؤال، على أن تحتوي كل فقرة على بيان "باللون الداكن" عن نتائج التقرير. وينبغي أن يكون التقرير أداة "مستقلة"

مفيدة للاتصال والتكيف وزيادة التوعية بالتنوع البيولوجي بين عامة الجمهور، وصانعي القرارات والمجموعات الأخرى لأصحاب المصلحة. ولهذا الغرض، تشجع الأطراف على إضافة جداول وأشكال وصور إرشادية. وفي حين لا يمكن الانتهاء من إعداد الموجز التنفيذي إلا بعد الانتهاء من إعداد الفصول الثلاثة الرئيسية من هذا التقرير، إلا أن مسودة أولية من الموجز التنفيذي يمكن أن تعمل كمخطط مفيد لإعداد التقرير، مما يساعد على توضيح الرسائل الرئيسية.

الأجزاء الرئيسية من التقرير

الجزء الأول: تحديث لحالة التنوع البيولوجي واتجاهاته والتهديدات التي يتعرض لها وآثاره على رفاه الإنسان

16- ينبغي أن يقدم هذا الجزء إجابات على الأسئلة التالية:

السؤال 1: لماذا يعتبر التنوع البيولوجي مهما لبلدك؟ يرجى إعطاء شرح مفصل لأهمية التنوع البيولوجي من خلال تسليط الضوء على مساهمات التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية المتعلقة به في رفاه الإنسان والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية، باستخدام المعلومات الصادرة عن التقييمات أو الدراسات المستكملة والجارية في مجال التنوع البيولوجي. وعليك حينما أمكن، أن تقدم تقديرات عن القيم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (يمكن عرض القيمة الاقتصادية في صورة نقدية، أو في شكل عدد الأشخاص المدعومين على سبيل المثال). وسلط الضوء أيضا على عدد من أمثلة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية الاستثنائية في البلد.

السؤال 2: ما هي التغييرات الرئيسية التي حدثت في حالة واتجاهات التنوع البيولوجي في بلدك؟ يجب أن تركز على التغييرات التي حدثت، أو التي أصبحت معروفة منذ إعداد التقرير الوطني الرابع أو التقرير الوطني الأخير. وينبغي أن يقدم التحليل أو التجميع نظرة عامة مختصرة عن حالة التنوع البيولوجي واتجاهاته والتهديدات التي يتعرض لها تكون كافية لعرض الحقائق على صانعي القرار، بدلا من تقديم تقييم شامل عن هذه القضايا. ولا توجد حاجة إلى تكرار الوصف التفصيلي للتنوع البيولوجي في بلدك والذي قدم في التقرير الوطني الرابع أو التقارير الوطنية السابقة. غير أنه يمكن للبلدان التي لم تقدم تحليلاً شاملاً لحالة التنوع البيولوجي واتجاهاته في تقاريرها السابقة أن تقوم بذلك في هذا التقرير. وإن أمكن، يجب شرح التغييرات التي حدثت بمجال التنوع البيولوجي أو الاتجاهات الأخرى الحاصلة على مر الزمن، واستعمل مؤشرات كمية (مع تقديم تفاصيل تقنية عن المؤشرات في مرفق). ويجب الاستناد أيضا إلى التقييمات الكيفية التي يقدمها الخبراء. ويجب بيان الاتجاهات باستعمال مخططات ورسوم بيانية وأشكال وجداول. وإن أمكن، يجب تحليل كيف أدت الإجراءات المتخذة (أي الإجراءات الموصوفة في الجزء الثاني) إلى تغييرات في التنوع البيولوجي. وعليك باستعمال دراسات الحالة لإظهار نقاط عامة. وينبغي أن تظهر دراسات الحالة التخفيضات الكبيرة في فقدان التنوع البيولوجي (أو في عنصر محدد منه) في نطاق محدد، وأن تعرض مبررا واضحا عن كيفية ارتباط ذلك بالإجراءات المتخذة. وتتحقق أكبر فائدة من دراسة الحالة إذا كانت تشتمل على دروس يمكن تطبيقها على نطاق أوسع.

السؤال 3: ما هي التهديدات الرئيسية التي يتعرض لها التنوع البيولوجي؟ (أو ما هي الأسباب الرئيسية للتغييرات السلبية الموصوفة في الإجابة على السؤال الثاني؟). فيما يتعلق بالمناطق الأحيائية و/أو عناصر التنوع البيولوجي الرئيسية، صف الدوافع المباشرة الرئيسية لفقدان التنوع البيولوجي (الضغوط) والدوافع غير المباشرة الرئيسية (الأسباب الكامنة وراء الفقدان) ووضح علاقتها بالقطاعات الاقتصادية ذات الصلة. وكن محددا حول

الدوافع المباشرة (مثل "صيد الأسماك باستخدام المتفجرات" و"التمتية الساحلية")، ولكن عليك أن تصنفها أيضا (تغير موائل وتغير مناخ والاستغلال المفرط والأنواع الغازية والتلوث)، مع تقديم بعض التحليل التفصيلي في هذا الشأن.

السؤال 4: ما هي آثار التغييرات في التنوع البيولوجي على خدمات النظم الإيكولوجية والتداعيات الاجتماعية-الاقتصادية والثقافية لهذه الآثار؟ صف آثار انخفاض التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية على رفاه الإنسان وسبل العيش والحد من الفقر وخلافه. انظر في جميع سلع وخدمات النظم الإيكولوجية المهمة والكبيرة ذات الصلة.

سؤال اختياري: ما هي التغييرات المستقبلية المحتملة للتنوع البيولوجي وآثارها؟ صف سيناريوهات المستقبل المحتملة للتنوع البيولوجي من حيث الأسباب الكامنة وراء فقدانه والضغوط التي يتعرض لها والآثار على التنوع البيولوجي والآثار على رفاه الإنسان. وعلى سبيل المثال، قارن بين ما يمكن أن يحدث في إطار سياسات "استمرار العمل كالمعتاد" وبين ما يمكن أن يحدث مع زيادة الاستثمار في التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية. وقد تكون هذه السيناريوهات على النمط السردي البسيط: "ماذا لو؟" أو تقوم على نماذج في حالة وجود هذه النماذج. وينبغي لأي عرض للسيناريوهات المستقبلية أن يصف أوجه عدم التيقن العلمي.

الجزء الثاني: الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وتنفيذها، وتعميم التنوع البيولوجي

17 - ينبغي أن يقدم هذا الجزء إجابات على الأسئلة التالية:

السؤال 5: ما هي أهداف التنوع البيولوجي التي حددها بلدك؟ صف الأهداف القابلة للقياس (مثلا، لعام 2020) التي أعدت بما يتسق مع أهداف أيشي للتنوع البيولوجي في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020. ويرجى تقديم المزيد من المعلومات المحدثة بشأن الأهداف في حالة ما إذا كان بلدك قد قدم تقريراً إلى الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف.

السؤال 6: كيف تم تحديث الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في بلدك لإدراج هذه الأهداف ولكي تعمل كأداة فعالة لتعميم التنوع البيولوجي؟ قدم وصفاً مختصراً للاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في بلدك. وإذا تم تحديثها، فكيف تختلف عن الاستراتيجية وخطة العمل السابقة. وصف: (1) كيف ستحقق الإجراءات الواردة فيها الأهداف المبينة في الإجابة على السؤال الخامس؛ (2) كيف سيشتم في تحقيق الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛ (3) كيف ستتناول التهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي والمحددة في الإجابة على السؤال الثالث؛ و(4) كيف ستتناول الإرشادات المذكورة في المقرر 8/9. وصف بالتحديد كيف ستؤدي الاستراتيجية وخطة العمل للتنوع البيولوجي إلى إدماج اعتبارات التنوع البيولوجي في الخطط والبرامج والسياسات الوطنية الأوسع نطاقاً والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية ومستويات الحكومة.

السؤال 7: ما هي الإجراءات التي اتخذها بلدك لتنفيذ الاتفاقية منذ التقرير الرابع وما هي نتائج تلك الإجراءات؟ صف التشريعات والسياسات والآليات المؤسسية والتعاونية والتمويل. وإن أمكن، اربط هذه الإجراءات بنتائج من حيث حالة واتجاهات التنوع البيولوجي وآثارها على رفاه الإنسان. واستعمل دراسات الحالة، وحسب الإقتضاء، إشارات مرجعية إلى الإجابة عن السؤال الثاني. وأوضح كيف تتصل الإجراءات بمختلف برامج العمل والقضايا المشتركة بين القطاعات في الاتفاقية (مع تقديم تفاصيل في التبديل الثالث)، ولا سيما تلك التي اختيرت في

برنامج عمل مؤتمر الأطراف المتعدد السنوات لإجراء استعراض متعمق لها في الاجتماعين الحادي عشر والثاني عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية. وسلط الضوء على كل العقبات التي تواجه عملية التنفيذ (بما في ذلك الافتقار إلى القدرات والموارد البشرية والمالية). ولاحظ أنه إذا تم تحديث الاستراتيجية وخطة العمل للتنوع البيولوجي لديكم مؤخرا، فإن معظم الإجراءات المبلغ عنها قد تتعلق بالنسخة السابقة.

السؤال 8: ما مدى فعالية تعميم التنوع البيولوجي في الاستراتيجيات والخطط والبرامج القطاعية والمشاركة بين القطاعات؟ صف كيف ينعكس التنوع البيولوجي في استراتيجيات الحد من الفقر وأدوات السياسات الرئيسية المشتركة بين القطاعات، وفي مختلف القطاعات الاقتصادية (ما هي القطاعات (الوزارات) التي أدرجت والتي لم تدرج التنوع البيولوجي جيدا؟) وصف أيضا كيف أدرج التنوع البيولوجي في آليات التخطيط. وصف الإجراءات التي يتخذها كل قطاع والنتائج التي يحققها لتنفيذ إجراءات التنوع البيولوجي المدرجة في الاستراتيجيات والخطط والبرامج الخاصة بهذه القطاعات. وما هي الأدوات المستعملة (مثل، نهج النظام الإيكولوجي، وتقييم الأثر البيئي الشامل للتنوع البيولوجي والتقييمات البيئية الاستراتيجية والتخطيط المكاني وما إلى ذلك)؟ وصف أيضا كيف تتحقق أوجه التآزر على الصعيد الوطني في تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة. وصف أيضا الكيفية التي يُنظر بها إلى التنوع البيولوجي في التعاون الدولي و/أو التعاون عبر الحدود، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

السؤال 9: إلى أي مدى نفذت الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في بلدك؟ حلل إلى أي مدى نفذت الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. وعلى سبيل المثال، ما هي نسبة تنفيذ الأنشطة المزمعة وإلى أي مدى تحققت الأهداف. وحدد التحديات المتبقية التي تواجه التنفيذ. (ولاحظ أنه إذا تم تحديث الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي لديكم مؤخرا، فإن معظم الإجراءات المبلغ عنها ستعلق أساسا بالنسخة السابقة منها).

الجزء الثالث: التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي 2020 والمساهمة في تحقيق أهداف عام 2015 ذات الصلة من الأهداف الإنمائية للألفية

18- ينبغي أن يستند هذا الجزء إلى الجزئين الأول والثاني للإجابة على الأسئلة التالية:

السؤال 10: ما هو التقدم الذي أحرزه بلدك نحو تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي المذكورة فيها؟ استنادا إلى المعلومات الواردة في الجزئين الأول والثاني، حلل التقدم المحرز نحو كل هدف من أهداف عام 2020 في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، فضلا عن التقدم المحرز نحو المهمة الشاملة للخطة. وأوضح أيضا التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الوطنية المشار إليها في الإجابة على السؤال الخامس، (أي الإجراءات الوطنية المتخذة لبلوغ كل هدف والنتائج المحققة). وإن أمكن، استعمل المؤشرات الكمية، بما في ذلك، تطبيق حسب الاقتضاء، المؤشرات العالمية الرئيسية الواردة في المقرر 15/8، فضلا عن المؤشرات الإضافية لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي التي قد تعتمد في الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف. ويمكن تقديم التفاصيل التقنية عن المؤشرات في مرفق. واستند أيضا إلى التقييمات الكيفية للخبراء. وقد ترغب في استعمال مخطط "إشارة المرور" البسيط أو أداة مصورة مماثلة لتقديم تقييم عام عن التقدم المحرز.

السؤال 11: ما هي مساهمات التدابير الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية في تحقيق أهداف عام 2015 ذات الصلة من الأهداف الإنمائية للألفية في بلدك؟ بغية تسليط الضوء على أهمية التنوع البيولوجي في بلوغ أهداف وطنية أوسع نطاقاً، وبالأستناد، حسب الاقتضاء، إلى المعلومات الواردة في الجزعين الأول والثاني، حلل الكيفية التي ساهمت بها أو لا تزال تساهم بها التدابير المتخذة في تنفيذ الاتفاقية، ولا سيما تنفيذ المراحل الرئيسية لعام 2015 وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، وذلك في تحقيق أهداف عام 2015 ذات الصلة من الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن الأهداف الإنمائية للألفية الشاملة.

السؤال 12: ما هي الدروس المستفادة من تنفيذ الاتفاقية في بلدك؟ اعرض تحليلاً للدروس المستفادة من التنفيذ، مع تسليط الضوء على الإجراءات الناجحة والإجراءات الأقل نجاحاً، بما في ذلك التحديات المتبقية. وقدم أيضاً اقتراحات للإجراءات التي يجب اتخاذها على الأُسعدة الوطني والإقليمي والدولي لمواصلة تعزيز تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني، وخاصة لتحقيق الغايات والأهداف الاستراتيجية للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020.

المرفقات والتذييلات

19 - استعمل مرفقات وتذييلات لتقديم معلومات تفصيلية أو داعمة ليست ضرورية في التقرير الرئيسي. ويمكن جمع المرفقات والتذييلات معا للحد من حجم التقرير الرئيسي. وترد أدناه التذييلات المقترحة:

التذييل الأول - معلومات متعلقة بالطرف الذي يقدم التقرير وعملية إعداد التقرير الوطني الخامس. يرجى تقديم معلومات عن العملية المتبعة لإعداد هذا التقرير، بما في ذلك معلومات عن أصحاب المصلحة الذين اشتركوا في إعدادها والمواد المستعملة كأساس للتقرير.

التذييل الثاني - المصادر الأخرى للمعلومات. ينبغي أن تقدم الأطراف مصادر للمعلومات بشأن التنفيذ الوطني، مثل عناوين مواقع الويب والمنشورات وقواعد البيانات والتقارير الوطنية المقدمة إلى الاتفاقيات والمحافل والمنظمات الأخرى ذات الصلة.

التذييل الثالث - التنفيذ الوطني لبرامج العمل المواضيعية والخطط في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي أو مقررات مؤتمر الأطراف المتعلقة بالقضايا المشتركة بين القطاعات. يمكن أن تستعمل الأطراف جدولاً أو مصفوفة³⁹ لتسليط الضوء على الكيفية التي أسهمت أو لا تزال الإجراءات الوطنية المتخذة تسهم بها في تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، والأنشطة المتعلقة بالتعميم وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي في تحقيق الغايات والأهداف والأنشطة المقترحة في برامج العمل المواضيعية والخطط أو مقررات مؤتمر الأطراف المتعلقة بالقضايا المشتركة بين القطاعات، ولا سيما تلك التي اختيرت في برنامج عمل الاتفاقية المتعدد السنوات لما بعد 2010 لإجراء استعراض متعمق لها في الاجتماعين الحادي عشر والثاني عشر لمؤتمر الأطراف. ويمكن أن تركز الأطراف على المجالات المواضيعية والقضايا المشتركة بين القطاعات ذات الصلة والمهمة على الصعيد الوطني.

³⁹ سوف يوضع الجدول أو المصفوفة ويقدم للأطراف في دليل مرجعي للتقرير الوطني الخامس المشار إليه في الفقرة 6 أعلاه.

**المقرر 11/10 التفاعل بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي
وخدمات النظام الإيكولوجي ورفاه الإنسان
والنظر في نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية**

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يشير إلى مقرريه 9/8 و 15/9 وإذ يؤكد من جديد، بصفة خاصة، أن هناك حاجة إلى تقييم دوري لتزويد صانعي القرار بقاعدة المعلومات اللازمة للإدارة التكيفية ولتعزيز الإرادة السياسية اللازمة للعمل من أجل التصدي لفقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية وخدمات النظم الإيكولوجية وأثرها على رفاه الإنسان،

وإذ يشير إلى وظائف الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية المحددة في المادة 25 من الاتفاقية والواردة بالمزيد من التفصيل في طريقة تشغيلها الموحدة،⁴⁰ وهي تزويد مؤتمر الأطراف، وحسب الاقتضاء، هيئاته الفرعية الأخرى، بالمشورة في الوقت المناسب فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية، عن طريق جملة أمور، منها توفير تقييمات عن حالة التنوع البيولوجي وأنواع التدابير المتخذة وفقاً لأحكام الاتفاقية،

وإذ يؤكد من جديد على الحاجة إلى تعزيز دور الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في هذا الصدد،

1- يرحب بنتائج الاجتماع الثالث للفريق الحكومي الدولي المخصص لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، الذي عقد في بوسان، جمهورية كوريا من 7 إلى 11 يونيو/حزيران 2010،⁴¹ واستنتجه بأنه ينبغي إنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي؛

2- وإذ يلاحظ أن 2010 هي السنة الدولية للتنوع البيولوجي، يشجع الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى النظر في دورتها الخامسة والستين في إنشاء المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي في أقرب فرصة ممكنة؛

3- يشدد على الحاجة إلى أن يتبع المنبر الحكومي الدولي المقترح الإرشادات التي قدمتها الحكومات في استنتاجات اجتماع بوسان وأن يستجيب إلى جملة أمور منها احتياجات الاتفاقية، وبالتالي تعزيز الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في أداء ولايتها؛

4- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن ينظر، بالتعاون مع مكتب الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، بعد اتخاذ قرارا بشأن ترتيبات ومنهجيات المنبر الحكومي الدولي، في الكيفية التي يمكن بها للاتفاقية أن تستفيد استفادة كاملة وفعالة من المنبر، والسعي إلى التكامل وتجنب الازدواجية بين عمل الاتفاقية، ولا سيما الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، والمنبر المقترح، وأن يقدم تقريراً إلى اجتماع للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية يعقد قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف.

40 المقرر 10/8.

41 IPBES/3/3، المرفق

المقرر 12/10 السبل والوسائل لتحسين فاعلية الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يشير إلى طريقة التشغيل الموحدة للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية الواردة في المرفق الثالث بالمقرر 10/8 وبوجه خاص، الفقرة 4، التي تنص على أن تسعى الهيئة الفرعية باستمرار إلى تحسين نوعية مشورتها العلمية والتقنية والتكنولوجية بتحسين المدخلات العلمية والتقنية والتكنولوجية في المناقشات وأعمال اجتماعاتها،

وإذ يضع في اعتباره اعتماد الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وبرنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف للفترة 2011-2020، وذلك في اجتماعه العاشر، وإذ يلاحظ التطورات العالمية الأخرى في مجال حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، بما في ذلك خدمات النظم الإيكولوجية،

وإذ يلاحظ إمكانية استجابة منبر حكومي دولي للسياسات والعلوم في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجي لاحتياجات الاتفاقية، ومن ثم تعزيز الهيئة الفرعية للمشورة التقنية والتكنولوجية،

1- يطلب إلى الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية مراعاة الحاجة إلى أن تركز عملها، ولاسيما على الجوانب العلمية والتقنية للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وبرنامج العمل المتعدد الأطراف، تحت إشراف مؤتمر الأطراف ووفقاً للإرشادات التي وضعها، وبناءً على طلبه؛

2- يطلب أيضاً إلى الأمين التنفيذي، بالتعاون مع الشراكات المعنية، ورهنا بتوافر الأموال، وكلما أمكن بالتزامن مع الأحداث الأخرى، أن ينظم حلقات عمل لنقاط الاتصال الوطنية التابعة للهيئة الفرعية استناداً إلى تقييم احتياجاتها من حيث التدريب، لمساعدة الأطراف في تنفيذها للأهداف الثلاثة للاتفاقية؛

3- يدعو الأطراف والحكومات الأخرى إلى تشجيع ودعم أعضاء مكتب الهيئة الفرعية ونقاط الاتصال الوطنية في تنظيم وتنسيق المشاورات الإلكترونية لتيسير المشاورات الإقليمية بشأن المسائل التي سيتم مناقشتها في الاجتماعات القادمة للهيئة الفرعية؛

4- يطلب كذلك إلى الأمين التنفيذي، بالتعاون مع أعضاء مكتب الهيئة الفرعية، إعداد دليل مرجعي يُستخدم كإرشادات لنقاط الاتصال الوطنية التابعة للهيئة الفرعية وأعضاء المكتب والوفود، ويشتمل على تجميع للوثائق الحالية، ومن بينها طريقة محدثة للتشغيل (بما في ذلك الإجراء المتعلق بتحديد القضايا الجديدة والناشئة⁴²)، ومهام نقاط الاتصال الوطنية وأعضاء المكتب، وعملية لاستعراض النظراء للتحضير لورقات العمل، وطريقة عمل الاجتماعات ومنتجاتها وما إلى ذلك، وإتاحتها من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات ومن خلال نقاط الاتصال التابعة للاتفاقية لتحديثها بانتظام؛

5- يشجع مكتب الهيئة الفرعية، رهنا بتوافر الأموال، على عقد اجتماعات مشتركة مع مكاتب الهيئات الفرعية التابعة لاتفاقيات ريو الثلاث وكذلك الاتفاقيات ذات الصلة المتعلقة بالتنوع البيولوجي لتعزيز أوجه التآزر والتعاون وفقا لمقررات اتفاقيات ريو ذات الصلة؛⁴³

6- وإذ يشير إلى الفقرة 5 من المقرر 29/9، يطلب إلى الأمين التنفيذ تبسيط نصوص المشاريع المقترحة لتوصيات الهيئة الفرعية ويشجع الأطراف على جعل هذه التوصيات قصيرة قدر الإمكان، بحيث تكون الإجراءات المطلوبة واضحة؛

7- يطلب كذلك إلى الأمين التنفيذي، رهنا بتوافر الأموال، إتاحة وثائق من قبيل السلسلة التقنية، والنشرات الإعلامية والوثائق الإعلامية الأخرى لاتفاقية التنوع البيولوجي وإتاحة، قدر الإمكان، الملخصات التنفيذية للوثائق الإعلامية المقدمة في إطار البنود المدرجة على جدول أعمال الهيئة الفرعية، بأسرع ما يمكن، بجميع لغات الأمم المتحدة، وذلك من أجل تيسير نشر المعارف، فضلا عن ضمان إجراء استعراض علمي أكثر شمولاً لهذه الوثائق التقنية.

⁴³ الفقرة 2 من المقرر 13/CP.8 لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ والفقرة 5 من المقرر 7/COP.5؛ والمرفق 2 من المقرر 15/COP.6 لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

المقرر 13/10 القضايا الجديدة والناشئة

إن مؤتمر الأطراف،

1- يقرر عدم إضافة أي من القضايا الجديدة والناشئة المقترحة المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام على جدول أعمال الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية؛

2- وإذ يلاحظ المقرر 29/9 الذي يحدد المعايير المتعلقة بالقضايا الجديدة والناشئة، وإذ يسلم بأن قضايا تحمض المحيطات، والتنوع البيولوجي في القطب الشمالي، والضوضاء في المحيطات وطبقة الأوزون الأرضية تستوفي المعايير التي حددها مؤتمر الأطراف للنظر فيها بوصفها قضايا جديدة وناشئة وإذ يسلم كذلك بأن تحمض المحيطات والضوضاء في المحيطات لا تمثلان قضايا جديدة، يطلب إلى الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية أن:

(أ) تنظر في آثار تحمض المحيطات على التنوع البيولوجي البحري والموائل كجزء من الأنشطة الجارية في إطار برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي، وفقا لأحكام الفقرة 4 من المقرر 20/9؛

(ب) تأخذ في الحسبان، عند تنفيذ برنامجي العمل بشأن المناطق المحمية والتنوع البيولوجي البحري والساحلي، أثر الضوضاء في المحيطات على المناطق المحمية البحرية وأن تنظر في المعلومات العلمية المتعلقة بالضوضاء تحت المياه وآثارها على التنوع البيولوجي والساحلي والموائل التي سيوفرها الأمين التنفيذي قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف؛

3- يدعو مجلس القطب الشمالي إلى توفير معلومات وتقييمات ذات صلة عن التنوع البيولوجي في القطب الشمالي، وخصوصا المعلومات المولدة من خلال برنامج رصد التنوع البيولوجي عند قطبي الكرة الأرضية التابع لمجلس حفظ القطب الشمالي للفريق العامل المعني بالنباتات والحيوانات البرية في منطقة القطب الشمالي، وذلك لنظر الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية؛

4- يدعو الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة إلى تقديم معلومات عن البيولوجيا التركيبية والهندسة الحيولوجية، وذلك لنظر الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، وفقا لإجراءات المقرر 29/9، وتطبيق في الوقت نفسه النهج التحوطي على الإطلاق الميداني للحياة التركيبية أو الخلايا أو الجينوم في البيئة؛

5- يدعو الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة إلى النظر في القضايا المحددة بوصفها قضايا جديدة وناشئة محتملة تتعلق بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية عند تنفيذ برامج العمل والمبادئ التوجيهية والمبادئ الأخرى القائمة في إطار الاتفاقية وكذلك في إطار المحافل والعمليات الأخرى؛

6- يطلب إلى الأمين التنفيذي، عند توجيه الدعوة إلى تقديم تقارير في المستقبل عن مقترحات لقضايا جديدة وناشئة تتعلق بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، أن يشجع الأطراف والجهات المؤيدة الأخرى على العمل بالشروط والإجراءات الواردة في المقرر 29/9؛

7- يطلب كذلك إلى الأمين التنفيذي أن يدعو المنظمات ذات الصلة إلى أن تقدم، وفقا لإجراءات المقرر 29/9، معلومات تقنية عن أثر طبقة الأوزون الأرضية على التنوع البيولوجي وأن يجمع هذه المعلومات ويرفع تقريرا عنها إلى الهيئة الفرعية في اجتماع يعقد قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف لتيسير النظر في المعلومات العلمية المتاحة المتعلقة بأثر طبقة الأوزون الأرضية على التنوع البيولوجي.

المقرر 14/10 سحب المقررات

إن مؤتمر الأطراف

- 1- يقرر الإبقاء على توقيت الاستعراض بخصوص سحب المقررات كل ثماني سنوات بعد اعتماد أي مقرر؛
- 2- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يقدم مقترحات إلى مؤتمر الأطراف في اجتماعه الحادي عشر بخصوص سحب المقررات وعناصر المقررات التي اتخذت في اجتماعه السابع، وأن يبلغ الأطراف، والحكومات والمنظمات الدولية المعنية بهذه المقترحات قبل ستة أشهر على الأقل من اجتماعه العاشر؛
- 3- يقرر سحب المقررات وعناصر المقررات المعتمدة في اجتماعيه الخامس والسادس الواردة في المرفق بالمقرر الحالي.
- 4- يطلب إلى الأمين التنفيذي مواصلة أسلوب الاحتفاظ بالنص الكامل لجميع المقررات على الموقع الشبكي للأمانة مع الإشارة إلى المقررات وعناصر المقررات التي سحبت.

مرفق

المقررات وعناصر المقررات التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في اجتماعيه الخامس والسادس التي يمكن سحبها

المقررات الصادرة عن الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف

- المقرر 1/5
- المقرر 2/5، الفقرات 1 ومن 3-8
- المقرر 3/5
- المقرر 4/5، الفقرات من 1-20 والمرفق الأول
- المقرر 5/5، الفقرات 1-2، و8، و20-21 و24 و28-29
- المقرر 6/5، الفقرتان 4 و5
- المقرر 7/5، الفقرات 1-3 و5
- المقرر 8/5، الفقرات 3-5، و13، و15-16
- المقرر 9/5، الفقرات 2-4 و6
- المقرر 10/5
- المقرر 11/5، الفقرات 2-3 و7-8 و17
- المقرر 12/5
- المقرر 13/5، الفقرة 1
- المقرر 14/5
- المقرر 16/5، الفقرات 6 و8-9
- المقرر 17/5، الفقرات 1-3، و5 و7 (ج) و(د)
- المقرر 18/5
- المقرر 19/5، الفقرات 2-4 و8
- المقرر 20/5، الفقرات 4 و6 و10-17، و23، و27-28 و29 (ب) و(هـ)، و30-33 و37-40
- المقرر 21/5، الفقرات 1 و6 و11
- المقرر 22/5، الفقرات 1-5، و9، و11-17، و19 و21

- المقرر 23/5، الفقرات 6-9
المقرر 24/5، الفقرات 1-3 و7
المقرر 25/5
المقرر 26/5 ألف، الفقرة 15
المقرر 27/5
المقرر 28/5
المقرر 29/5

المقررات الصادرة عن الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف

- المقرر 1/6، الفقرات 1-5 و7
المقرر 2/6، الفقرات 1-3 و5
المقرر 4/6
المقرر 5/6، الفقرات 4-6، و14-15، و17 و21
المقرر 6/6، الفقرات الفقرات 1 و3 و6
المقرر 8/6، الفقرتان 2 و8
المقرر 10/6، الفقرات 1، و4، و6-9، و12-19، و22، و25، و28
المقرر 11/6، الفقرة 1
المقرر 13/6، الفقرات 1-5
المقرر 14/6
المقرر 15/6، الفقرات 1 و5-7
المقرر 16/6، الفقرات 1-4، و9، و11(ز)
المقرر 17/6، الفقرات 1 و9 و11
المقرر 18/6
المقرر 19/6، الفقرة 4
المقرر 20/6، الفقرات 2-3، و14-18، و28، و31، و37
المقرر 22/6، الفقرات 1-8، و19(أ) و(ب) و(د) و(و)، و26-27، و41-43، و45
المقرر 23/6، الفقرتان 9 و32
المقرر 24/6 ألف، الفقرتان 1 و8
المقرر 24/6 باء، الفقرات 1-2، و6 و8
المقرر 24/6 دال، الفقرة 8
المقرر 25/6، الفقرات 1-4، و7 و10
المقرر 26/6، الفقرتان 1 و4
المقرر 27/6 ألف، الفقرتان 9 و13،
المقرر 27/6 باء، الفقرات 1-11 وباء 16-19
المقرر 28/6
المقرر 29/6، الفقرات 1-3، و5، و7-8 و10-29
المقرر 30/6
المقرر 31/6
المقرر 32/6

المقرر 15/10 التعاون العلمي والتقني وآلية غرفة تبادل المعلومات

إن مؤتمر الأطراف،

بعد النظر في التقرير والتوصيات التي أعدهما الأمين التنفيذي بالتشاور مع اللجنة الاستشارية غير الرسمية لآلية غرفة تبادل المعلومات،⁴⁴

وإذ يعرب عن تقديره لما أحرزته الأطراف والأمين التنفيذي من تقدم في تنفيذ آلية غرفة تبادل المعلومات

وإذ يأخذ بعين الاعتبار الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، التي تؤكد من جديد أهمية الدور المساند لآلية غرفة تبادل المعلومات في تنفيذ الاتفاقية،

1- يعتمد مهمة آلية غرفة تبادل المعلومات، وغاياتها وأهدافها للفترة 2011-2020 المرفقة بهذا المقرر، ويرحب بالأنشطة ذات الأولوية لفترة ما بين الدورات الواردة في المرفق الثاني من التقرير المرحلي للأمين التنفيذي، فضلا عن المقترحات الأخرى لمزيد من التطوير؛⁴⁵

2- يشجع الأطراف على القيام بما يلي:

(أ) مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء وتعزيز وضمان استدامة آليات وطنية قوية لغرفة تبادل المعلومات (الغاية 2)، وتنفيذ الأنشطة المذكورة في المرفق الثاني بالوثيقة UNEP/CBD/COP/10/15، حسب الاقتضاء؛

(ب) الإسهام، كلما كان ذلك ممكنا، في تنفيذ مبادرات التعاون التي تهدف إلى إعداد آليات إقليمية أو دون إقليمية أو مواضيعية أو وطنية لغرفة تبادل المعلومات؛

(ج) إدراج دعم الآلية غرفة تبادل المعلومات لدى تقديم توصية لمرفق البيئة العالمية لتحديث وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية الخاصة بالتنوع البيولوجي؛

3- يشجع الشركاء المعنيين على مواصلة المساهمة في توسيع شبكة آلية غرفة تبادل المعلومات وخدماتها (الغاية 3)؛

4- يطلب إلى الأطراف والحكومات الأخرى والوكالات ذات الصلة والجهات المانحة الأخرى توفير المزيد ذات الصلة والجهات المانحة الأخرى إلى توفير المزيد من التمويل لآلية غرفة تبادل المعلومات باعتبارها مكونا رئيسيا لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، فضلا عن تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي؛

5- يطلب إلى الأمين التنفيذي، رهنا بتوافر الموارد المالية، القيام بما يلي:

44 UNEP/CBD/COP/10/15.

45 سوف تدرج المقترحات الإضافية التالية في قائمة الأنشطة ذات الأولوية:

- (أ) تعزيز شبكات الأطراف والشركاء من خلال الربط بين الآليات المركزية والوطنية لغرفة تبادل المعلومات؛
- (ب) تحليل ونشر المعلومات الواقعية والعملية فضلا عن أفضل الممارسات بشأن الأنشطة الجارية التي تدعم وتيسر أو تعزز نقل التكنولوجيا فضلا عن التعاون العلمي والتكنولوجي؛
- (ج) تعزيز الوصول إلى المواقع الشبكية لآلية غرفة تبادل المعلومات من خلال إشراك اللجان التوجيهية المشتركة بين المؤسسات بمشاركة المنظمات وأصحاب المصلحة المعنيين؛
- (د) تقييم فعالية خدمات المعلومات التي تسهم في تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي.

- (أ) أن يواصل تطوير خدمات المعلومات المقدمة من الآلية المركزية لغرفة تبادل المعلومات (الغاية 1)؛
- (ب) أن يعد، بالتشاور مع اللجنة الاستشارية غير الرسمية، والأطراف المهتمة برنامج عمل واقعيًا لآلية غرفة تبادل المعلومات، بما يتماشى والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛
- (ج) أن يستكشف بالتعاون مع الأطراف والحكومات الأخرى والشركاء المعنيين وأعضاء مجموعات الصون سبل تشجيع الحصول المجاني والمفتوح على البيانات والمعلومات لأغراض الحفظ والإبلاغ عن التقدم المحرز خلال الاجتماع القادم لمؤتمر الأطراف؛
- (د) أن يواصل تحسين موقع الاتفاقية على الإنترنت وإتاحة هذا الموقع بجميع لغات الأمم المتحدة.

مرفق

مهمة آلية غرفة تبادل المعلومات، وغاياتها وأهدافها للفترة 2011-2020

المهمة

تقديم مساهمة كبيرة في تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي وخطتها الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 من خلال توفير خدمات معلوماتية فعالة ووسائل ملائمة أخرى لتعزيز وتيسير التعاون العلمي والتكنولوجي، وتقاسم المعارف وتبادل المعلومات وإنشاء شبكة كاملة التشغيل للأطراف والشركاء

الغايات والأهداف

الغاية 1: توفر الآلية المركزية لغرفة تبادل المعلومات خدمات معلوماتية عالمية فعالة من أجل تيسير تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020.

- 1-1 تمكين أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي من إقامة آلية مركزية فعالة لغرفة تبادل المعلومات.
- 2-1 إتاحة موقع شبكي ذي نوعية عالية بجميع لغات الأمم المتحدة.
- 3-1 تشغيل كامل لتبادل المعلومات بفاعلية.
- 4-1 تيسر أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي إنشاء شبكة من الخبراء والممارسين بين الأطراف والشركاء.
- 5-1 إتاحة الإرشاد للأطراف والشركاء من أجل تبادل المعلومات من خلال شبكة آلية غرفة تبادل المعلومات.

الغاية 2: تقدم الآليات الوطنية لغرفة تبادل المعلومات خدمات معلوماتية فعالة من أجل تيسير تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي

- 1-2 تمكين جميع الأطراف من إقامة آليات وطنية فعالة لغرفة تبادل المعلومات.
- 2-2 إتاحة موقع شبكي ذي نوعية عالية بجميع لغات الأمم المتحدة.
- 3-2 تبادل المعلومات الوطنية من خلال شبكة آلية غرفة تبادل المعلومات.
- 4-2 تتعاون الأطراف وتتقاسم المعارف من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات.

- 5-2 تسهم الأطراف وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي في إنشاء آليات وطنية لغرفة تبادل المعلومات.
الغاية 3: يقوم الشركاء بتوسيع مهم لشبكة آلية غرفة تبادل المعلومات وخدماتها.
- 1-3 تمكين الأطراف من مواصلة مشاركتها في آلية غرفة تبادل المعلومات.
- 2-3 إتاحة مواقع شبكية إقليمية ومواضيعية لآلية غرفة تبادل المعلومات ذات نوعية عالية.
- 3-3 تبادل معلومات الشركاء من خلال شبكة آلية غرفة تبادل المعلومات.
- 4-3 تتعاون الأطراف وتتقاسم المعارف من خلال شبكة آلية غرفة تبادل المعلومات.

المقرر 16/10 نقل التكنولوجيا والتعاون

إن مؤتمر الأطراف،

1- إذ يسلم بالمساهمة المحتملة لمبادرة تكنولوجيا التنوع البيولوجي (BTI) في تعزيز ودعم الحصول الفعال على التكنولوجيا ونقلها فيما بين الأطراف في الاتفاقية، كعناصر أساسية لبلوغ الأهداف الثلاثة للاتفاقية، يؤكد أن:

(أ) مبادرة تكنولوجيا التنوع البيولوجي هذه يجب أن:

- (1) تقدم دعماً لتنفيذ الأحكام ذات الصلة في الاتفاقية، وبرنامج العمل بشأن نقل التكنولوجيا والتعاون العلمي والتكنولوجي،⁴⁶ مع الأخذ في الحسبان استراتيجية التنفيذ العملي لبرنامج العمل،⁴⁷ فضلاً عن الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛
- (2) تكون مدفوعة بالطلب، ومعرفة على نحو جيد، ومستندة إلى الاحتياجات التكنولوجية، ولاسيما التكنولوجيات الجديدة، المحددة من البلدان المتلقية؛
- (3) تكون مدفوعة من خلال المشاركة النشطة والمتوازنة للبلدان المتقدمة والبلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية من بينها، فضلاً عن البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي؛
- (4) تكون ممولة على نحو وافٍ، وتسهم في الحصول على التمويل الجديد والإضافي، بدون أن تشكل عبئاً مالياً إضافياً على البلدان النامية؛
- (5) تقدم وتعزز مزيداً من بناء القدرات والتدريب للبلدان النامية، ولاسيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، بشأن القضايا المتعلقة بنقل التكنولوجيا والتعاون العلمي والتكنولوجي في إطار الاتفاقية؛
- (6) تهيئ بيئة تمكينية تهدف إلى إزالة الحواجز التقنية والتشريعية والإدارية أمام نقل التكنولوجيا والتكيف مع التكنولوجيا، بما يتسق ويتجانس مع الاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة؛
- (7) تأخذ في الحسبان أن مشاركة وموافقة وإشراك النساء، والمجتمعات الأصلية والمحلية وجميع أصحاب المصلحة المعنيين تعتبر أساسية للنقل الناجح للتكنولوجيا ذات الأهمية للاتفاقية؛
- (8) تستعين بالعمليات والمبادرات القائمة وأن تتعاون معها بما في ذلك البرامج والمبادرات القطاعية، مثل، حسب الاقتضاء، التقييم الدولي للمعارف والعلوم والتكنولوجيا الزراعية من أجل التنمية (IAASTD)، بغية تعزيز أوجه التآزر وتجنب الازدواجية في العمل؛

46 المرفق بالمقرر 29/7.

47 المرفق بالمقرر 14/9.

(ب) يتعين مواصلة النظر في المسائل مثل الطبيعة والبنية والحوكمة وترتيبات التمويل والمضيف المؤسسي وغير ذلك بالتفاصيل الواجبة لدى وضع المبادرة؛

2- وإذ يسلم بالحاجة إلى مواصلة تحديد الثغرات في أعمال العمليات والمبادرات القائمة، بما في ذلك المبادرات القطاعية، بغية تحقيق أوجه التآزر بالكامل وتجنب الإزدواجية في العمل من جانب المبادرة المقترحة بشأن تكنولوجيا التنوع البيولوجي؛

(أ) يدعو الأطراف والحكومات الأخرى، فضلا عن المنظمات والمبادرات الدولية، ومؤسسات البحوث ذات الصلة وقطاع الأعمال، إلى تزويد الأمين التنفيذي بمعلومات عن الأنشطة المنفذة حاليا من جانب المنظمات والمبادرات الدولية أو الإقليمية أو الوطنية، بما في ذلك المنظمات والمبادرات القطاعية، التي تدعم أو تيسر أو تنظم أو تعزز نقل التكنولوجيا والتعاون العلمي والتكنولوجي ذوي الأهمية للاتفاقية، مثلا بشأن:

(1) دعم عمليات تقييم الاحتياجات التكنولوجية واللوائح، بما في ذلك بناء القدرات في مجال تقييمات التكنولوجيا؛

(2) دورات لبناء القدرات والدورات التدريبية ذات الصلة؛

(3) الحلقات الدراسية والندوات ذات الصلة؛

(4) نشر المعلومات؛

(5) أنشطة التنفيذ الأخرى بما في ذلك مطابقة أو تحفيز أو تيسير إقامة التحالفات أو الاتحادات المعنية بالبحوث، أو المشاريع المشتركة، أو الترتيبات الخاصة بالتوأمة، بشأن التكنولوجيات ذات الأهمية للاتفاقية؛

(ب) يطلب إلى الأمين التنفيذي، رهنا بتوافر الأموال، أن يجري تحليلا لهذه المعلومات وأن ينشرها من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات التابعة للاتفاقية، وآليات الاتصال الأخرى، بغية توفير معلومات ملموسة وعملية فضلا عن أفضل الممارسات بشأن الأنشطة الجارية التي تدعم أو تيسر أو تعزز نقل التكنولوجيا والتعاون العلمي والتكنولوجي ذوي الأهمية للاتفاقية، وأن يحدد الثغرات في الأعمال الحالية فضلا عن فرص ملء هذه الثغرات و/أو تعزيز أوجه التآزر؛

(ج) يدعو الأطراف والحكومات الأخرى المهتمة بالأمر، فضلا عن المنظمات والمبادرات الدولية، ومؤسسات البحوث وقطاع الأعمال ذوي الصلة، مع مراعاة الفقرة 1 أعلاه والمعلومات المقدمة وفقا للفقرتين 2(أ) و2(ب) أعلاه، إلى النظر في دعم إنشاء مبادرة بشأن تكنولوجيا التنوع البيولوجي؛

3- وإذ يشير إلى أهمية وضع نهج محددة إزاء نقل التكنولوجيا والتعاون التكنولوجي والعلمي لمعالجة الاحتياجات المرتبة الأولوية استنادا إلى أولويات إستراتيجية وخطط العلم الوطنية بشأن التنوع البيولوجي وربط عمليات تقييم الاحتياجات من التكنولوجيا بأولويات إستراتيجية وخطط العمل الوطنية بشأن التنوع البيولوجي مع تجنب النهج العالمية إزاء هذه المسائل:

(أ) يدعو الأطراف إلى النظر في إدماج التحضير لعمليات تقييم الاحتياجات التكنولوجية في استعراض وتحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي وتقديم عمليات تقييم احتياجاتها من التكنولوجيا للأمين العام؛

(ب) يطلب إلى الأمين التنفيذي تجميع وتحليل تقييمات الاحتياجات من التكنولوجيا، مع الأخذ في الحسبان تحليل الثغرات الذي أُعد عملاً بالفقرة 2 (ب) أعلاه، ونشرها من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات وإتاحة التجميع والتحليل لمؤتمر الأطراف في اجتماعه الحادي عشر؛

(ج) يدعو مؤسسات التمويل، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية، إلى توفير الدعم المالي لإعداد عمليات تقييم الاحتياجات من التكنولوجيا المشار إليها أعلاه.

4- يرحب بمساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات⁴⁸ في الترويج لنقل التكنولوجيا بموجب الاتفاقية ويدعو برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى مواصلة تعاونه مع الأمين التنفيذي في دعم تنفيذ برنامج العمل بشأن نقل التكنولوجيا والتعاون العلمي والتكنولوجي.

المقرر 17/10 توحيد محدث للاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات 2011-2020

إن مؤتمر الأطراف،

يعترف بالدور الحاسم للنباتات في دعم قدرة النظام الإيكولوجي على التحمل، وتوفير خدمات النظام الإيكولوجي؛ والتكيف مع التحديات البيئية والتخفيف منها، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، تغير المناخ، ولدعم رفاه الإنسان،

وإذ يرحب بجهود بعض الأطراف في إعداد استجابات وطنية و/أو تعميم هذه الأهداف، بما في ذلك الاستجابة الإقليمية من أوروبا لتحديث الخطة الاستراتيجية الأوروبية لحفظ النباتات باستعمال إطار هذه الاستراتيجية،

وإذ يشير إلى أن التنفيذ الوطني للاستراتيجية يسهم في الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة في القضاء على الفقر (الهدف 1)، والأزمة الصحية (الهدف 6) وكفالة الاستدامة البيئية (الهدف 7)،

وإذ يقر بالجهود التي اضطلع بها الشركاء، والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرون للإسهام في بلوغ الأهداف وبناء القدرات من أجل تنفيذ الاستراتيجية،

وإذ يرحب بتقرير حفظ النباتات، المتاح بلغات الأمم المتحدة الست، كعرض عام موجز للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية، وإذ يعترف بمساهمة حكومة أيرلندا في إعداد التقرير ونشره،

وإدراكا منه بأنه مع إحراز تقدم كبير في تنفيذ الاستراتيجية على جميع المستويات، تتطلب مزيدا من العمل في الفترة بعد عام 2010 لتحقيق الغايات المنصوص عليها في الاستراتيجية،

1- يقرر اعتماد التحديث الموحد للاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات، بما في ذلك الأهداف العالمية الموجهة نحو تحقيق نتائج فعلية للفترة 2011-2020، كما ترد في المرفق أدناه، ومواصلة تنفيذ الاستراتيجية كجزء من الإطار الأوسع للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛

2- يشدد على أن الأهداف العالمية الموجهة نحو تحقيق نتائج فعلية للفترة 2011-2020 ينبغي اعتبارها إطارا مرنا يمكن بداخله إعداد أهداف وطنية و/أو إقليمية، وفقا للأولويات والقدرات الوطنية، مع مراعاة الاختلافات في التنوع النباتي بين البلدان؛

3- يشدد على الحاجة إلى بناء القدرات، وخصوصا في الأطراف من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية من بينها، والأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي، من أجل تسهيل تنفيذ الاستراتيجية؛

4- يشدد على الحاجة الملحة إلى حشد الموارد المالية والتقنية والبشرية اللازمة تمشيا مع استراتيجية حشد الموارد التابعة للاتفاقية، وتعزيز القدرات والشراكات من أجل تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية؛

5- يدعو الأطراف، والحكومات الأخرى، والآلية المالية، ومنظمات التمويل إلى تقديم دعم واف ومستدام وفي التوقيت المناسب لتنفيذ الاستراتيجية، وخصوصا من جانب الأطراف من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن الأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي؛

6- يدعو الأطراف والحكومات الأخرى إلى القيام بما يلي:

(أ) إعداد أو تحديث الأهداف الوطنية و/أو الإقليمية عند الإقتضاء، وحيثما يكون ملائماً، إدراجها في الخطط والبرامج والمبادرات ذات الصلة، بما في ذلك الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وإلى مطابقة التنفيذ الإضافي للاستراتيجية مع الجهود الوطنية و/أو الإقليمية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛

(ب) وإذ يشير إلى الفقرة 6 من المقرر 10/7، تعيين نقاط اتصال وطنية للاستراتيجية حيثما لم يتم تعيينها، بغرض تعزيز التنفيذ على المستوى الوطني؛

7- يدعو أيضا المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة إلى القيام بما يلي:

(أ) تأييد الاستراتيجية المحدثة والإسهام في تنفيذها، بما في ذلك من خلال تعزيز الجهود المشتركة الموجهة نحو وقف الخسارة في التنوع النباتي؛

(ب) دعم الجهود الوطنية والإقليمية لتحقيق أهداف الاستراتيجية من خلال تيسير بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، وتبادل المعلومات وحشد الموارد؛

(ج) دعم إعداد حقائب أدوات محددة لمديري المناطق المحمية المحلية وتجميع دراسات الحالة لبيان أفضل ممارسات الإدارة في وقف تدهور المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد النباتية؛

8- يدعو الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة إلى تعزيز تنفيذ الاستراتيجية بواسطة جميع القطاعات على المستوى الوطني بالتجانس مع الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 والصكوك والبروتوكولات والمبادرات الأخرى ذات الصلة بالاتفاقية بما في ذلك الخطة الاستراتيجية لبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية؛

9- يقرر إجراء استعراض في منتصف المدة للتحديث الموحد للاستراتيجية وغاياتها في عام 2015، بالتلازم مع استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 واستعراض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

10- يطلب كذلك إلى الأمين التنفيذي، القيام بما يلي، بالتعاون مع الشراكة العالمية لحفظ النباتات وشركاء آخرين والمنظمات الأخرى ذات الصلة، ورهنا بتوافر الموارد اللازمة:

(أ) القيام بمزيد من الأعمال، من خلال آلية التنسيق المرنة، بشأن إعداد المبررات التقنية والمراحل الرئيسية والمؤشرات للاستراتيجية المحدثة، بما يتسق مع الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 لاستعراضها من جانب الهيئة الفرعية للمسائل العلمية والتكنولوجية في اجتماعها الخامس عشر؛

(ب) إعداد نسخة إلكترونية لحزمة أدوات للاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية، بحلول عام 2012، بما في ذلك عقد حلقة عمل لتحديد الغرض والسياق والمنتجين والمستخدمين وتقييم تنفيذ حقيبة الأدوات، مع مراعاة أيضا العرض الذي أعده الاجتماع الثالث لفريق الاتصال، من أجل تيسير وتشجيع إعداد وتحديث الاستجابات الوطنية والإقليمية ولتعزيز التنفيذ الوطني/الإقليمي؛

(ج) تنظيم حلقات عمل إقليمية لبناء القدرات والتدريب بشأن التنفيذ الوطني ودون الإقليمي للاستراتيجية، إلى أقصى قدر ممكن، بالتلازم مع حلقات العمل الأخرى ذات الصلة؛

(د) زيادة التوعية بمساهمة الأنشطة التي تنفذ كجزء من تنفيذ الاستراتيجية بعد عام 2010 في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والإسهام في رفاه البشر والتنمية المستدامة؛

11- يدعو الأمين التنفيذي إلى أن يوصي بالتدابير اللازمة للتنفيذ الوطني للاستراتيجية ودمج تنفيذ الاستراتيجية مع البرامج والصكوك والبروتوكولات والمبادرات الأخرى للاتفاقية بما في ذلك التجانس مع الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وتدابير تنفيذها؛

12- يعرب عن تقديره لحكومة أيرلندا وحكومة إسبانيا، والشراكة العالمية لحفظ النباتات، والمنظمة الدولية لحفظ حدائق النباتات (BGCI)، والحدائق الملكية النباتية كيو، وحدائق النباتات في شيكاغو، وحدائق النباتات في دربان، على دعمها للأنشطة المتعلقة بإعداد الاستراتيجية المحدثة، فضلا عن شركة بوبينغ على دعمها الاجتماعات الإقليمية؛

13- يعرب عن امتنانه للمنظمة الدولية لحفظ حدائق النباتات على إعاره مسؤول برنامج إلى الأمانة من أجل دعم تنفيذ الاستراتيجية حتى عام 2010.

مرفق

الاستراتيجية العالمية المحدثة لحفظ النباتات 2011-2020

ألف - الرؤية

لا حياة بلا نبات. وتشغيل الكوكب وبقاؤنا يعتمدان على النباتات. والاستراتيجية تسعى إلى وقف الخسارة المستمرة في التنوع النباتي.

1- تتمثل رؤيتنا في مستقبل إيجابي ومستدام تساند فيه أنشطة البشر تنوع حياة النباتات (بما فيها قدرة تحمل التنوع الجيني النباتي، وبقاء أنواع النباتات ومجتمعاتها وما يرتبط بها من موائل وإنتماءات إيكولوجية)، ويساند التنوع النباتي بدوره سبل عيشنا ورفاهنا ويحسنهما.

باء - بيان المهمة

2- تحفزنا الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات على العمل معا على جميع المستويات - المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية - لفهم الثروة الضخمة للتنوع النباتي في العالم، وحفظها واستخدامها على نحو مستدام، مع تعزيز التوعية بهذه الاستراتيجية وبناء القدرات اللازمة لتنفيذها.

جيم - الأهداف

3- تعالج الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات التحديات التي تفرضها التهديدات الموجهة للتنوع النباتي. ويتمثل الغرض الشامل للاستراتيجية في تحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية، ولا سيما حفظ التنوع النباتي، مع مراعاة المادة 8(ب) من الاتفاقية وبروتوكول قرطاجنة للأحيائية.

4- تراعي الاستراتيجية النباتات في البيئات الأرضية والخاصة بالمياه الداخلية والبحرية. وتطبق الاستراتيجية كذلك على المستويات الرئيسية الثلاثة للتنوع البيولوجي بالشكل الذي تعترف به الاتفاقية وهي التنوع الجيني النباتي، والأنواع والمجموعات النباتية وما يتصل بها من موائل ونظم إيكولوجية.

5- وفي حين تتناول الاستراتيجية مملكة النباتات مع تركيزها الرئيسي على النباتات الأعلى مرتبة، وغير ذلك من المجموعات الموصوفة جيداً مثل النباتات الطحلبية والسرخسيات، يمكن للأطراف، والحكومات الأخرى وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين النظر في وضع استراتيجيات حفظ لمجموعات أخرى مثل الطحالب والفطر (بما في ذلك الأنواع المشكلة للأشنة).

6- ينبغي النظر إلى تنفيذ الاستراتيجية ضمن الإطار العريض للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020. وبالمثل، ستكون الآليات اللازمة لتمكين الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين من التنفيذ الفعال للاتفاقية ولرصد التقدم المحرز في التنفيذ في إطار الخطة الاستراتيجية الجديدة، ستكون مهمة أيضاً لهذه الاستراتيجية.

7- وتتكون الاستراتيجية من الغايات الخمس التالية:

- (أ) الغاية الأولى: الفهم الجيد للتنوع النباتي وتوثيقه والاعتراف به بدرجة كافية؛
- (ب) الغاية الثانية: الحفظ الفوري والفعال للتنوع النباتي؛
- (ج) الغاية الثالثة: استعمال التنوع النباتي بطريقة مستدامة ومنصفة؛
- (د) الغاية الرابعة: النهوض بالتعليم والتوعية بمجال التنوع النباتي، ودوره في سبل العيش المستدامة وأهميته بالنسبة لجميع أشكال الحياة على الأرض؛
- (هـ) الغاية الخامسة: تنمية القدرات والمشاركة الجماهيرية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية.

دال - المبرر المنطقي للاستراتيجية

8- من المعترف به عالمياً أن النباتات جزء حيوي من التنوع البيولوجي في العالم، ومورد ضروري لكوكب الأرض. وبالإضافة إلى الأنواع النباتية المستزرعة التي تستعمل كأغذية وأخشاب وألياف، هناك الكثير من النباتات البرية ذات الأهمية الاقتصادية والثقافية الكبيرة والمحتملة، وذلك كمحاصيل وسلع مفيدة في المستقبل، وخاصة بينما تتصدى البشرية للتحديات الناشئة عن التغير البيئي وتغير المناخ. وتلعب النباتات دوراً رئيسياً في حفظ التوازن البيئي الأساسي لكوكبنا، وحفظ استقرار النظم الإيكولوجية فيه، وتوفير مكوناً لا يمكن استبداله لموائل الحياة الحيوانية في العالم. ولم يتم حتى الآن تجميع قائمة جرد كاملة لنباتات العالم، ولكنه من المقدر أن مجموع الأنواع النباتية الوعائية يبلغ حوالي 400 000 نوع.⁴⁹

9- ومن الشواغل الملحة، أن كثيراً من الأنواع النباتية ومجمعاتها، وتفاعلاتها الإيكولوجية، بما في ذلك العلاقات الكثيرة بين الأنواع النباتية والمجمعات والثقافات البشرية، مهددة بالإنقراض، بفعل عوامل من صنع الإنسان، مثل تغير المناخ، وفقدان الموائل وتحويلها، والاستغلال المفرط، والأنواع الغريبة الغازية، والتلوث، وإزالة الغابات لغرض الزراعة وأنواع التنمية الأخرى، وذلك ضمن جملة أمور. وإذا لم توقف هذه الخسارة، ستضيع أيضاً فرص عديدة لإيجاد حلول جديدة للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والصحية والصناعية الملحة.

⁴⁹ Paton, Alan J.; Brummitt, Neil; Govaerts, Rafaël; Harman, Kehan; Hinchcliffe, Sally; Allkin, Bob; Lughadha, Eimear Nic. 2008. Target 1 of the Global Strategy for Plant Conservation: a working list of all known plant species—progress and prospects. *Taxon*, Volume 57, Number 2, May 2008, pp. 602-611(10).

وعلاوة على ذلك، يشكل التنوع النباتي شاغلا وخصوصا للمجتمعات الأصلية والمحلية، ولهذه المجتمعات دور حيوي في التصدي لخسارة التنوع النباتي.

10- وفي حالة بذل جهود على جميع المستويات لتنفيذ هذه الاستراتيجية المحدثة بالكامل: (1) ستواصل المجتمعات حول العالم الاعتماد على النباتات للحصول على خدمات ولسع النظام الإيكولوجي، بما في ذلك الأغذية، والأدوية، والمياه النقية، وتحسن المناخ، واستمرار المناظر الطبيعية الغنية والمنتجة، ومصادر الطاقة، وجو صحي؛ (2) ستؤمن البشرية القدرة على استخدام إمكانيات النباتات بالكامل للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، مع الاعتراف بدور التنوع النباتي في الحفاظ على قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل؛ (3) ستتخفف بدرجة كبيرة مخاطر إنقراض النبات بسبب الأنشطة البشرية، ويتم حماية التنوع الجيني للنباتات؛ (4) سيتم استعمال التراث المتطور الغني للتنوع النباتي على نحو مستدام وتقاسم المنافع الناشئة عن استعمالها بإنصاف لحل المشاكل المثارة، ودعم سبل العيش وتحسين رفاهية الإنسان؛ (5) سيتم ضمان المعارف والإبتكارات والممارسات لدى المجتمعات البشرية الأصلية والمحلية والاعتراف بها؛ (6) وسيدرك الناس في كل مكان الحاجة الملحة لحفظ النباتات ويفهمون أن النباتات تساند حياتهم وأن على كل فرد منهم أداء دوره في حفظ النباتات.

هاء - المبادئ العامة للاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات

11- وتقدم الأهداف الستة عشر الواضحة والمستقرة وطويلة الأجل التي اعتمدت على المستوى العالمي، تقدم إرشادات لتحديد أهداف وطنية للنباتات. وينبغي فهم هذه الأهداف على نحو عملي وليس حرفيا. فهي تسعى إلى أن تكون استراتيجية، بدلا من أن تكون شاملة.

12- وقد يمكن إعداد مكونات إقليمية للاستراتيجية باستعمال نهج جغرافي بيولوجي.

13- وينبغي النظر إلى تنفيذ الاستراتيجية داخل الإطار الأوسع للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020. إذ أن الضغوط على التنوع البيولوجي والأسباب الكامنة لفقدان التنوع البيولوجي تؤثر أيضا على النباتات بنفس قدر تأثيرها على المكونات الأخرى للتنوع البيولوجي. إن العناصر التي تشملها الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 لم يرد لها بالتالي وصف بالتفصيل في الاستراتيجية العالمية المحدثة لحفظ النباتات، ولكن ينبغي النظر إليها كمكونات تكميلية وضرورية للتنفيذ الفعال للاستراتيجية.

واو - الأهداف - 2011-2020

الغاية الأولى: الفهم الجيد للتنوع النباتي وتوثيقه والاعتراف به بدرجة كافية

الهدف 1: إعداد قائمة إلكترونية لجميع النباتات المعروفة.

الهدف 2: إجراء تقييم لحالة حفظ جميع أنواع النباتات المعروفة، إلى أقصى قدر ممكن، لإرشاد إجراءات الحفظ.

الهدف 3: إعداد وتبادل المعلومات، والبحوث وما يرتبط بها من نواتج، والوسائل اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية.

الغاية الثانية: الحفظ الفوري والفعال للتنوع النباتي

الهدف 4: الحفظ الفعال لما نسبته 15 في المئة على الأقل من كل منطقة إيكولوجية أو نوع من النباتات من خلال الإدارة الفعالة و/أو الاستعادة.

الهدف 5: حماية ما نسبته 75 في المئة على الأقل من المناطق الأكثر أهمية للتنوع النباتي في كل منطقة إيكولوجية مع وجود إدارة فعالة لحفظ النباتات وتنوعها الجيني.

الهدف 6: إدارة ما نسبته 75 في المئة على الأقل من أراضي الإنتاج في كل قطاع على نحو مستدام، بما يتمشى وحفظ التنوع النباتي.

الهدف 7: حفظ ما نسبته 75 في المئة على الأقل من أنواع النباتات المعروفة المهددة بالإنقراض في الموقع الطبيعي.

الهدف 8: حفظ ما نسبته 75 في المئة على الأقل من أنواع النباتات المهددة بالإنقراض في مجموعات خارج الموقع الطبيعي، ويفضل أن تكون في بلد المنشأ، وإتاحة ما نسبته 20 في المئة على الأقل منها في برامج الانتعاش والاستعادة.

الهدف 9: حفظ ما نسبته 70 في المئة من التنوع الجيني للمحاصيل بما في ذلك أقاربها البرية وأنواع النباتات الأخرى ذات القيمة الاجتماعية-الاقتصادية، مع احترام ما يرتبط بها من معارف أصلية ومحلية، وصونها والحفاظ عليها.

الهدف 10: وضع خطط إدارة فعالة لمنع الغزوات البيولوجية الجديدة وإدارة المناطق ذات الأهمية للتنوع النباتي التي تعرضت للغزو.

الغاية الثالثة: استعمال التنوع النباتي بطريقة مستدامة ومنصفة

الهدف 11: ألا تُعرض التجارة الدولية أي نوع من النباتات البرية للخطر.

الهدف 12: جميع المنتجات المشتقة من النباتات البرية يتم حصادها من مصادر مستدامة.

الهدف 13: الحفاظ على المعارف والإبتكارات والممارسات الأصلية والمحلية المرتبطة بموارد نباتية، أو زيادتها، حسب الإقتضاء، لدعم الاستخدام المألوف، وسبل العيش المستدامة، والأمن الغذائي المحلي والرعاية الصحية المحلية.

الغاية الرابعة: النهوض بالتعليم والتوعية بمجال التنوع النباتي، ودوره في سبل العيش المستدامة وأهميته بالنسبة لجميع أشكال الحياة على الأرض

الهدف 14: إدماج أهمية التنوع النباتي والحاجة إلى حفظه في برامج الاتصال والتثقيف والتوعية العامة.

الغاية الخامسة: تنمية القدرات والمشاركة الجماهيرية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية

الهدف 15: توفير العدد الكافي من الأفراد المدربين العاملين بالمرافق المناسبة، وفقا للاحتياجات الوطنية، لتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية.

الهدف 16: إنشاء أو تعزيز مؤسسات وشبكات وشراكات لحفظ النباتات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، لتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية.

زاي - تنفيذ الاستراتيجية

14- سيحتاج الأمر إلى وضع تدابير لتنفيذ الاستراتيجية على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية. ويشمل ذلك إعداد أهداف وطنية وإدراجها في الخطط والبرامج والمبادرات ذات الصلة، بما فيها الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. وسوف تتباين الأهداف الوطنية من بلد لآخر وفقاً للاختلافات في مستويات التنوع النباتي والأولويات الوطنية. وينبغي أن تنظر وكالات التمويل المتعددة الأطراف والثنائية في إعداد سياسات وإجراءات لضمان التأييد من أنشطة تمويلها للاستراتيجية وأهدافها وعدم تعارضها معهما.

15- وينبغي تنفيذ الاتفاقية بالتجانس مع الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 ومع برامج العمل والصكوك والبروتوكول والمبادرات الأخرى في إطار الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من الضروري إعداد إطار لرصد الاستراتيجية للفترة 2011-2020 بما في ذلك استعراض للمؤشرات والمراحل الرئيسية وتحقيق التجانس بينها بما يتمشى والعمليات بموجب إطار مؤشرات التنوع البيولوجي التابع للاتفاقية.

16- وفي سبيل عدم عرقلة إحراز التقدم في التنفيذ بسبب التمويل المحدود وعدم وجود حلقات عمل تدريبية، هناك حاجة إلى توفير موارد بشرية وتقنية ومالية كافية للاستراتيجية المحدثة من أجل بلوغ الأهداف بحلول عام 2020. وبالتالي، وبالإضافة إلى الأطراف في الاتفاقية، ينبغي أن يشترك في مواصلة تطوير وتنفيذ الاستراتيجية طائفة من الفاعلين، بما فيهم: (1) المبادرات الدولية (مثل الاتفاقيات الدولية، والمنظمات الحكومية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، ووكالات المساعدة المتعددة الأطراف)؛ (2) أعضاء الشراكة العالمية بشأن حفظ النباتات؛ (3) منظمات الحفظ، ومنظمات البحوث (بما فيها مجالس إدارة المناطق المحمية، وحدائق النباتات، وبنوك الجينات، والجامعات، ومعاهد البحوث، والمنظمات غير الحكومية، وشبكات المنظمات غير الحكومية)؛ (4) المجتمعات والمجموعات الرئيسية (بما فيها المجتمعات الأصلية والمحلية، والمزارعين، والنساء، والشباب)؛ (5) الحكومات (السلطات المركزية والإقليمية والمحلية)؛ و(6) القطاع الخاص.

المقرر 18/10 الاتصال والتثقيف والتوعية العامة والسنة الدولية للتنوع البيولوجي

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يأخذ علماً مع التقدير بالمساهمات الطوعية المقدمة لبرنامج العمل بشأن الاتصال والتثقيف والتوعية العامة خلال الفترة المالية، وللاحتفالات بالسنة الدولية للتنوع البيولوجي، ولاسيما من حكومات اليابان وكندا وإسبانيا وهولندا والنرويج،

وإذ يهنئ ويشكر الأطراف، والحكومات، والمنظمات وأصحاب المصلحة الذين احتفلوا بالسنة الدولية للتنوع البيولوجي،

وإذ يؤكد أهمية استخدام الزخم في الاتصال والتثقيف والتوعية العامة التي بدأتها السنة الدولية للتنوع البيولوجي لدعم الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وعقد الأمم المتحدة المقترح للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020،

وإذ يسلم أيضاً بأهمية الاتصال والتثقيف والتوعية العامة في توفير الاستشارة لأصحاب المصلحة بشأن أهمية تنفيذ الهدف الثالث من اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا التابع لها بشأن الحصول على الموارد الجينية والتفاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها ولضمان مشاركتهم الفعالة؛

1- يدعو الأطراف إلى مواصلة وزيادة تحسين أنشطة الاتصال والتثقيف والتوعية العامة لتعزيز الاتصال والتثقيف باستخدام الأهداف المدرجة في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، وإطار خطة العمل، وحيثما يكون ملائماً، عقد الأمم المتحدة المقترح للتنوع البيولوجي، مع المشاركة الكاملة والفعالة من جميع أصحاب المصلحة، بما فيهم المجتمعات الأصلية والمحلية؛

2- يدعو الأطراف، والحكومات والمنظمات ذات الصلة إلى إنشاء نقاط اتصال وهيئات تنفيذ لأنشطة الاتصال والتثقيف والتوعية العامة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، على النحو المقترح في النشاط ذي الأولوية 1 في خطة العمل، وإبلاغ الأمين التنفيذي عن إنشائها؛

3- يدعو الأطراف إلى تصميم وتوفير دعماً متزايداً لأنشطة الاتصال والتثقيف والتوعية العامة التي تعزز القدرة على تنفيذ بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتفاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها؛

4- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يستمر في دعم العمل الذي تضطلع به الأطراف بشأن الاتصال والتثقيف والتوعية العامة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، ورسالتها وأهدافها الفرعية باستخدام الأنشطة العشرة ذات الأولوية في خطة العمل كإطار، ولدعم عقد الأمم المتحدة المقترح للتنوع البيولوجي؛

5- يدعو الأطراف إلى العمل مع الأمين التنفيذي، والمنظمات الأخرى ذات الصلة وأصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمعات الأصلية والمحلية، وبما في ذلك من خلال اللجنة الاستشارية غير الرسمية المعنية بالاتصال والتثقيف والتوعية العامة، وللاستخدام المؤشرات والمبادئ التوجيهية لاستقصاء المنهجيات

والأدوات لتنظيم عمليات التقييم الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية لحالة التوعية العامة بالتنوع البيولوجي والمشاركة في هذه العمليات؛

6- يطلب إبلاغ هذه النتائج إلى الأمين التنفيذي قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف، بهدف وضع الأولويات لبرنامج العمل بشأن الاتصال والتثقيف والتوعية العامة في الفترات المالية التالية ولدعم العمل الخاص بعقد الأمم المتحدة المقترح للتنوع البيولوجي 2011-2020؛

7- يدعو الأطراف، والحكومات، والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، بما فيهم المجتمعات الأصلية والمحلية، إلى أن تقدم للأمين التنفيذي في موعد لا يتجاوز 31 مارس/آذار 2011، تقارير عن الأنشطة التي أقيمت للاحتفال بالسنة الدولية للتنوع البيولوجي، لإدراجها في التقرير الرسمي للدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة؛

8- يدعو الأمين التنفيذي إلى إجراء تقييم لنتائج السنة الدولية للتنوع البيولوجي باستخدام الاستراتيجية للسنة الدولية كأساس وإبلاغ هذا التقييم لمؤتمر الأطراف في اجتماعه الحادي عشر.

المقرر 19/10 تعميم المنظور الجنساني

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يشير إلى مقرره 24/9، الذي رحب فيه بقيام الأمين التنفيذي بوضع خطة عمل للمساواة بين الجنسين في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي،⁵⁰ ودعا فيه الأطراف إلى مساندة تنفيذ الأمانة للخطة، وإذ يشدد على أهمية تعميم المنظور الجنساني في جميع برامج العمل في إطار الاتفاقية من أجل تحقيق أهداف الاتفاقية وخطتها الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020،

1- يعرب عن تقديره لحكومة فنلندا على مساهمتها المالية السخية التي جعلت من الممكن إنشاء وظيفة داخل الأمانة لمسؤول برامج معني بالمنظور الجنساني؛

2- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يقوم، رهنا بتوافر الموارد، بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى، بتعزيز الجهود من أجل التنفيذ الكامل لخطة العمل لتعميم الاعتبارات الجنسانية في جميع جوانب العمل في إطار الاتفاقية وصياغة مؤشرات واضحة لرصد التقدم؛

3- يشجع الأطراف والحكومات الأخرى على المساهمة في تنفيذ خطة العمل للمساواة بين الجنسين، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم المالي وأشكال الدعم الأخرى؛

4- يدعو الأطراف إلى النظر في الشؤون الجنسانية بوصفها قضية أساسية مشتركة بين القطاعات في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛

5- وإذ يشير إلى مقرره 8/9، يحث الأطراف على تشجيع تعميم الاعتبارات الجنسانية في إعداد وتنفيذ وتنقيح استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية، وحسب الاقتضاء الإقليمية، المتعلقة بالتنوع البيولوجي والأدوات المماثلة، عند تنفيذ الأهداف الثلاثة للاتفاقية، مع مراعاة الإرشادات الواردة في السلسلة التقنية رقم 49.

المقرر 20/10 التعاون مع الاتفاقيات والمنظمات الدولية والمبادرات الأخرى

إن مؤتمر الأطراف،

1- يشير إلى الاجتماع رفيع المستوى بشأن التنوع البيولوجي الذي عقد في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 22 سبتمبر/ أيلول 2010 كمساهمة في السنة الدولية للتنوع البيولوجي، ولاسيما الموجز الذي أعده الرئيس،⁵¹ الذي أشار فيه إلى المنافع الكبيرة التي ستتحقق من التنفيذ المتجانس لاتفاقيات ريو الثلاث فضلاً عن الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي

2- يرحب بالتقرير الذي تولى تنسيقه فريق الإدارة البيئية التابع للأمم المتحدة بشأن مساهمة منظومة الأمم المتحدة في النهوض بجدول أعمال التنوع البيولوجي بعد عام 2010،⁵² ويرحب أيضاً بالالتزام الذي أعرب عنه الرؤساء التنفيذيون من أعضاء الفريق بالمساهمة فريداً وجماعياً في جدول الأعمال الدولي للتنوع البيولوجي، ولا سيما من خلال تحديد فرص التعاون وتعميم التنوع البيولوجي في القطاعات ذات الصلة والمعنية بالسياسات في الأمم المتحدة؛

3- يحيط علماً بعمل فريق الاتصال المشترك التابع لاتفاقيات ريو، وفريق الاتصال المعني بالاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بالإضافة إلى رؤساء الهيئات الاستشارية العلمية للاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛

4- يطلب إلى الأمين التنفيذ أن يعدّ، بالتشاور مع الرؤساء التنفيذيين للاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي، مقترحات بشأن السبل الكفيلة بتعزيز فعالية فريق الاتصال المعني بالاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وأهميته لاحتياجات الأطراف، وصلاته بفريق الاتصال المشترك التابع لاتفاقيات ريو؛

5- يحث الأطراف على إقامة تعاون وثيق على المستوى الوطني بين نقاط الاتصال لاتفاقية التنوع البيولوجي ونقاط الاتصال للاتفاقيات الأخرى ذات الصلة، بغية وضع نهج متسقة وتآزرية بين الاتفاقيات على المستويين الوطني ودون الإقليمي؛

6- إذ يضع في اعتباره الوضع القانوني المستقل والولاية المسندة لكل اتفاقية من اتفاقيات ريو الثلاث، والتكوين المختلف للأطراف، وضرورة تجنب الازدواجية، وتعزيز كفاءة الموارد، واستناداً إلى هذا، وبغرض تعزيز قدرات البلدان، ولا سيما البلدان النامية، على تنفيذ مقررات مؤتمر الأطراف المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والتصحر/تدهور الأراضي، وتعزيز التعاون، مع ملاحظة الإجراءات الواردة في المقرر 16/9 والثغرة الخطيرة المسجلة حالياً في المعارف والمعلومات المتعلقة بتقييم الضعف البيولوجي الناجم عن تغير المناخ:

(أ) يطلب إلى الأمين التنفيذي أن ينقل اقتراحاً لتطوير الأنشطة المشتركة بين اتفاقيات ريو الثلاث إلى أمانتي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛

51 .UNEP/CBD/COP/10/INF/34

52 .UNEP/CBD/COP/10/INF/21

(ب) يدعو مؤتمري الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إلى التعاون، مع اتفاقية التنوع البيولوجي، من خلال فريق الاتصال المشترك، حسب مقتضى الحال، بغرض:

(1) إدراج وضع أنشطة مشتركة على جدول أعمال الاجتماع القادم لفريق الاتصال المشترك لاتفاقيات ريو الثالث، والنظر حسب مقتضى الحال، في العناصر المقترحة للأنشطة المشتركة فيما يتعلق بتغير المناخ والتنوع البيولوجي، وتدهور الأراضي والنهج المعتمدة على النظام الإيكولوجي إزاء التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، الواردة في المقرر 16/9؛

(2) استكشاف إمكانية أن يعقد، رهنا بتوافر الموارد المالية وقبل اجتماع ريو+20، اجتماع تحضيرى مشترك بين اتفاقيات ريو الثالث بما في ذلك، حسب مقتضى الحال، مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية، للنظر في الأنشطة المشتركة المحتملة مع احترام الأحكام والولايات القائمة، وتحديد مجالات التعاون الموجهة نحو الأطراف وتقديم هذه إلى نظر مؤتمر الأطراف القادم لكل اتفاقية من الاتفاقيات الثلاث؛

(3) التشاور مع مكتب اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في 2012 (ريو+20) واستكشاف مع المكتب كيفية الاستفادة من هذا العمل التحضيرى المتعلق بريو+20؛

(4) استكشاف إمكانية عقد اجتماعات وطنية و/أو نقاط اتصال لهيئة فرعية مع مراعاة الحاجة إلى تجنب أعباء موارد إضافية للإسهام في عملية التعاون؛

7- يرحب بمبادرة الأمين التنفيذي بعقد ندوة في معتكف للاتفاقيات والاتفاقات المتعلقة بالتنوع البيولوجي فيما بين الأمانات من أجل النظر في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، كإطار مفيد وذي صلة بجميع الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛

8- يدعو فريق الاتصال للاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي إلى مواصلة إيلاء الاعتبار لتنسيق عملية الإبلاغ الوطني لاتفاقيات ريو، وفي هذا السياق، يرحب بالتقدم المحرز في مشروع مرفق البيئة العالمية لتيسير الإبلاغ الوطني لاتفاقيات ريو، وكذلك المشروع المتعلق بتبسيط إبلاغ البلدان الجزرية في المحيط الهادئ إلى الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛

9- يدعو الهيئات الاستشارية العلمية للاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وفريق الاتصال للاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي إلى معالجة في اجتماعاتها القادمة الخيارات الكفيلة بتعزيز التعاون فيما يتعلق بجملة أمور من بينها العمل بشأن القضايا المشتركة بين القطاعات، مثل تغير المناخ، والمعايير العلمية لتحديد المناطق المهمة إيكولوجيا وبيولوجيا التي تحتاج إلى حماية، والأنواع الغريبة الغازية، على نحو يتماشى مع ولاية كل منها، وترتيبات الإدارة وبرامج العمل المتفق عليها، وبغية وضع نهج متسق بشأن هذه المسائل؛

10- يطلب إلى الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض التنفيذ، خلال اجتماعه الرابع، أن يحدد شكل ومضمون عملية ترمي إلى تعزيز التنسيق والاتساق وأوجه التآزر على المستوى الوطني فيما بين

اتفاقيات التنوع البيولوجي، من أجل زيادة مشاركة الأطراف في عمل فريق الاتصال للاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وفريق الاتصال المشترك لاتفاقيات ريو؛

11- وإذ يقر بأهمية التنفيذ المتسق والمتآزر للاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يضطلع بما يلي:

(أ) استعراض ترتيبات العمل وتحديثها، عند الاقتضاء، مثل خطط العمل المشتركة، مع الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛

(ب) النظر في السبل الكفيلة بمساعدة الأطراف على عكس النطاق الكامل لأنشطة جميع الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي في سياق تنقيح الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، بالإضافة إلى الأنشطة ذات الصلة في مجال بناء القدرات؛

12- وإذ يشير إلى القرار (Conf. 10.4 (Rev. CoP14) الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض بشأن التعاون والتآزر مع اتفاقية التنوع البيولوجي، يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يعد، بالتعاون مع الأمين العام لاتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، ترتيبات عمل من شأنها تعزيز التنفيذ المتسق والمتعاقد للاتفاقيتين والاستراتيجيات كل واحدة منهما؛

13- وإذ يشير إلى أن المقرر 20/6 يعترف بأن اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة هي الشريك الرئيسي في حفظ الأنواع المهاجرة واستخدامها المستدام في كامل مجالها، يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يحدّث، بالتعاون مع الأمين التنفيذي لاتفاقية الأنواع المهاجرة، برنامج العمل المشترك بين الاتفاقيتين، وأن يتعاون في تقديم الدعم والإرشاد إلى الأطراف بشأن إدماج الاعتبارات الخاصة بالأنواع المهاجرة في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي؛

14- يلاحظ التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل المشتركة بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، ويعرب عن تقديره لاتفاقية رامسار وأمانتها وفريق الاستعراض العلمي والتقني التابع لها على استمرار تعاونها، ويرحب بتمديد خطة العمل المشترك إلى فترة ما بعد 2010؛⁵³

15- يرحب بمذكرة التفاهم مع منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، بما في ذلك في سياق الأنشطة المشتركة في السنة الدولية للغابات، في عام 2011؛

16- يلاحظ إعلان عام 2010 بشأن التنوع البيولوجي الثقافي، ويرحب ببرنامج العمل المشترك بين اليونسكو وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي،⁵⁴ كآلية تتسق مفيدة للمضي قدماً في تنفيذ الاتفاقية وتعميق الوعي العالمي بأوجه الترابط القائمة بين التنوع البيولوجي والثقافي، ويدعو الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين إلى المساهمة في تنفيذ برنامج العمل هذا ودعمه؛

17- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يضطلع بما يلي:

⁵³ UNEP/CBD/COP/10/INF/38.

⁵⁴ ورد برنامج العمل والإعلان في تقرير المؤتمر الدولي بشأن التنوع البيولوجي والثقافي من أجل التنمية، والذي عقد في مونتريال من 8 إلى 10 يونيو/حزيران 2010 (UNEP/CBD/COP/10/INF/3).

(أ) بالإشارة إلى الفقرة 9 من المقرر 27/9، زيادة تعزيز التعاون مع منظمة الصحة العالمية بالإضافة إلى المنظمات والمبادرات الأخرى ذات الصلة بغية تعزيز مراعاة قضايا التنوع البيولوجي في البرامج والخطط الصحية على النحو المناسب، بما في ذلك الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، ومساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة؛

(ب) تحري الكيفية التي يمكن أن يقدم بها تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، بما في ذلك ما يتعلق بالأهداف والقضايا المتصلة بالحصول وتقاسم المنافع، أفضل أوجه الدعم لجهود معالجة القضايا الصحية العالمية، وبالتالي تيسير النظر في التنوع البيولوجي ضمن الاستراتيجيات الصحية الوطنية تمثيلاً مع إعلان الصحة العالمية،⁵⁵ وفي دعم الأهداف الإنمائية للألفية، وتقديم تقرير عن ذلك إلى جمعية الصحة العالمية في دورتها الخامسة والستين في عام 2012؛

(ج) استكشاف طرق لسد الثغرات القائمة بين العمل الجاري من أجل التصدي لآثار تغير المناخ على الصحة العامة والعمل من أجل التصدي لآثار تغير المناخ على التنوع البيولوجي؛

(د) مواصلة التعاون مع مبادرة التعاون في مجال الصحة والتنوع البيولوجي (COHAB) والمنظمات الأخرى ذات الصلة لدعم تعميم قضايا التنوع البيولوجي في السياسات وخطط العمل الصحية؛

18 - يطلب أيضاً إلى الأمين التنفيذي مواصلة التعاون والاتصال مع منظمة التجارة العالمية وزيادة تعميقهما، وتجديد الطلبات المتبقية من أجل الحصول على صفة مراقب في الهيئات ذات الصلة لمنظمة التجارة العالمية؛

19 - يطلب كذلك إلى الأمين التنفيذي مواصلة التعاون بشأن التجارة البيولوجية وغيرها من المسائل المتصلة بالتجارة، مع منظمات من بينها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض؛

20 - يطلب أيضاً إلى الأمين التنفيذي مواصلة التعاون مع منظمة السياحة العالمية، بما في ذلك ما يتعلق باستعراض لتطبيق المبادئ التوجيهية على التنوع البيولوجي وتنمية السياحة التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في اجتماعه السابع.⁵⁶

55 المرفق بقرار جمعية الصحة العالمية WHA51.7.

56 المقرر 14/7، المرفق.

المقرر 21/10 إشراك قطاع الأعمال

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يلاحظ أهمية قيم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، بما في ذلك ما يتعلق باستدامة قطاع الأعمال والقطاع الخاص،

وإذ يلاحظ أيضاً التقدم المحرز في إشراك قطاع الأعمال والقطاع الخاص في إدماج شواغل التنوع البيولوجي في استراتيجيات الشركات وصنع القرار، وفقاً للهدف 4-4 من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020،

وإذ يقر بالتقدم المحرز في إدماج حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام في عمليات قطاع الأعمال، والإشادة بشركات أثبتت التزامها وقيادتها في هذا الصدد،

وإذ يدرك الحاجة إلى إدماج شواغل التنوع البيولوجي في مبادرات وعمليات القطاع الخاص القائمة والناشئة،

وإذ يؤكد أهمية وقدرة مؤسسات القطاع الخاص، بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، في حفظ التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي واستخدامهما المستدام كمصدر لعمليات قطاع الأعمال في المستقبل، وكشرط لوجود فرص تجارية وأسواق جديدة،

وإذ يسلم بأهمية الاستعانة بقدرات قطاع الأعمال ومؤسسات القطاع الخاص،

وإذ يسلم بالدور المهم للحكومات في تعزيز إشراك قطاع الأعمال في بلوغ الأهداف الثلاثة للاتفاقية،

وإذ يسلم أيضاً بأهمية النهج الأخلاقية، والعلمية، والاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية لمواجهة التحديات التي تعترض التنوع البيولوجي،

وإذ يرحب بالمؤتمر الثالث بشأن قطاع الأعمال والتحديات التي تعترض التنوع البيولوجي في عام 2010، المنعقد في جاكرتا، وإذ يحيط علماً بالتقرير المقدم في وثائق الاجتماع،

وإذ يرحب بالندوة العالمية لقطاع الأعمال للتنوع البيولوجي المنظمة في لندن في يوليو/تموز 2010،

وإذ يلاحظ الدور المحتمل للمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والمنظمات العلمية، وأصحاب المصلحة الآخرين، في التأثير على ممارسات قطاع الأعمال، وتيسير تعديل سلوك المستهلكين فضلاً عن التوقعات الاجتماعية،

وإذ يستعين بالأنشطة والمبادرات القائمة في إطار الاتفاقية ذات الصلة بقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي، فضلاً عن تلك المتعلقة بكيانات أخرى، مثل القطاع الخاص نفسه،

وإذ يلاحظ أهمية النتائج والتوصيات الصادرة عن الأعمال الجارية ذات الصلة بشأن قيم التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، مثل ما يصدر عن مبادرة الاقتصاد الأخضر التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وعدة أمور من ضمنها التقارير عن اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي (TEEB)، من أجل

إجراء المزيد من التحليل لهذه المسألة، لزيادة تطوير الفهم المشترك، وتحسين وتعزيز الاتصال مع القطاع الخاص وكذلك مع مجتمع قطاع الأعمال،

وإذ يسلم بأهمية التطورات الحالية وإجراءات العمل المتخذة في إطار مختلف المحافل، بما في ذلك المنظمات الدولية ذات الصلة، مثل مبادرة النمو الأخضر التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وموضوع الاقتصاديات الخضراء المقترح لمؤتمر الأمم المتحدة لعام 2012 بشأن التنمية المستدامة، وعملية مراكش بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والمدعومة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة الأمم المتحدة، ومبادرة التجارة البيولوجية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فضلا عن المبادرات القائمة التي من شأنها تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات وتخضير سلاسل الإمدادات،

وإذ يسلم بأهمية إدماج أهداف التنوع البيولوجي في مبادرات التنمية الخضراء الجديدة الناشئة والحاجة إلى القيام بذلك،

وإذ يلاحظ أيضا الحاجة إلى إقامة حوار بين الأطراف، وممثلي قطاع الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين، على المستويات الوطنية، والإقليمية والدولية،

1- يدعو الأطراف إلى القيام بما يلي:

(أ) تعزيز وجود بيئة للسياسات العامة تسمح بإشراك القطاع الخاص وتعميم التنوع البيولوجي في استراتيجيات وقرارات شركات القطاع الخاص بطريقة تسهم في تحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية؛

(ب) تهيئة الظروف التي تيسر إشراك القطاع الخاص، في عدة مجالات من ضمنها، حسب الإقتضاء ما يلي: الإبلاغ الشفاف من أجل تقييم التنفيذ؛ وعمليات التقييم المستقلة؛ وأحكام وشروط إقامة الشراكة وإنهائها؛

(ج) تحديد طائفة من الخيارات لإدماج التنوع البيولوجي في ممارسات قطاع الأعمال التي تأخذ في الحسبان التطورات القائمة في إطار مختلف المحافل، بما في ذلك المؤسسات والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، مثل برنامج قطاع الأعمال وتعويضات التنوع البيولوجي، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومبادرة التجارة البيولوجية التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمجلس العالمي لقطاع الأعمال من أجل التنمية المستدامة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولجنة نيبون كيدانرين، ومبادرة قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي، التي شرع فيها خلال الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف؛

(د) دعم إقامة مبادرات وطنية وإقليمية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي والسعي نحو إقامة شراكة عالمية بشأن دوائر الأعمال والتنوع البيولوجي من خلال دعوة المبادرات الجارية وأصحاب المصلحة الآخرين المهتمين بالأمر إلى أن يكونوا جزءاً من مبادرة قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي، والأخذ علماً بميثاق جاكارتا؛

(هـ) إعداد أنشطة وطنية تعزز وتيسر تعميم التنوع البيولوجي من قبل قطاع الأعمال، والإبلاغ عنها، مثلاً من خلال اللوائح وعند الإقتضاء، التدابير الحافزة السليمة اقتصادياً واجتماعياً، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي وكذلك التقارير الوطنية؛

(و) إقامة حوار مستمر مع مجتمع قطاع الأعمال فيما يتعلق باعتبارات وأنشطة التنوع البيولوجي؛

- (ز) تشجيع إشراك قطاع الأعمال كأصحاب مصلحة في أي تنقيح وتنفيذ في المستقبل للاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي؛
- (ح) اعتماد، حسب الإقتضاء، معايير الاستدامة للمشتريات الحكومية من منتجات الموارد البيولوجية؛
- 2- يشجع قطاع الأعمال والقطاع الخاص على القيام بما يلي:
- (أ) المساهمة في تنفيذ الاتفاقية فضلا عن خطتها الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهدافها، والإشارة إليها، عند الإقتضاء، لتعريف أهداف ملموسة وقابلة للقياس في مجال التنوع البيولوجي بالنسبة إلى العمليات التي يقوم بها؛
- (ب) رصد وتقييم الآثار المترتبة على التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، بما في ذلك النظر في المخاطر والفرص ذات الصلة، والكيفية التي يمكن أن يؤثر ذلك في أنشطتهما، ووضع وتطبيق العمليات وأساليب الإنتاج التي من شأنها تقليل أو تجنب الآثار السلبية على التنوع البيولوجي؛
- (ج) مراعاة، عند الإقتضاء، المبادئ التوجيهية الطوعية أعواي:غو المتعلقة بإجراء تقييم للأثر الثقافي والبيئي والاجتماعي بشأن التطورات المقترحة حدوثها في، أو التي من المرجح أن تؤثر على، المواقع المقدسة والأراضي والمياه التي درجت على شغلها أو استعمالها بصفة تقليدية المجتمعات الأصلية والمحلية؛⁵⁷
- (د) تقاسم واعتماد الدروس المستفادة بين قطاع الأعمال وبين المؤسسات والشركات وفيما بينها، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- (هـ) دراسة أفضل الممارسات المتاحة ضمن الصناعات ذات الصلة، والنظر في الكيفية التي يمكن بها حشد مهارات وخبرات وأوجه تأثير محددة لتقليل وتجنب الآثار السلبية على التنوع البيولوجي؛
- (و) المشاركة في الخطط الطوعية لإصدار الشهادات التي تعزز الأهداف الثلاثة للاتفاقية؛
- (ز) اعتماد التزامات من أجل دعم تحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية، مثلا، من خلال النهج المنصوص عليها في ميثاق جاكرتا والمبادرات الأخرى على المستويين الوطني والعالمي؛
- (ح) استخدام معايير أو مؤشرات واضحة وقابلة للقياس كوسيلة لتتبع تنفيذ هذه الالتزامات بطريقة شفافة، عن طريق الإعلان الطوعي؛
- (ط) بذل الجهود على نطاق أوسع من أجل تعزيز إشراك قطاع الأعمال في تحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية وخططها الاستراتيجية الجديدة، مثل مبادرة قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي التي شرع فيها في الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف، وميثاق جاكرتا، وذلك كخطوة لإبراز التزامه بالأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي؛
- (ي) إقامة حوار متواصل مع الحكومات عن أفضل السبل الكفيلة بالمساهمة في تحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية، والإبقاء على هذا الحوار؛
- (ك) الإبلاغ علنا عن الأنشطة المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لخدمات النظام الإيكولوجي؛

3- يطلب إلى الأمين التنفيذي القيام بما يلي، رهنا بتوافر الموارد، وبالتعاون مع المنظمات والمبادرات ذات الصلة، مثل تلك المذكورة في الفقرة 1(ج) أعلاه:

(أ) التشجيع على إعداد المبادرات الوطنية والإقليمية لقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي عن طريق تيسير عقد منتدى للحوار فيما بين الأطراف والحكومات الأخرى، وقطاع الأعمال، وأصحاب المصلحة الآخرين، مع التركيز بوجه خاص على المستوى العالمي؛

(ب) جمع معلومات عن الأدوات القائمة التي من شأنها تيسير إشراك قطاع الأعمال في إدماج شواغل التنوع البيولوجي في استراتيجيات الشركات وصنع القرار، مثل، من بين أمور أخرى، مبادئ عمل قطاع الأعمال من أجل حفظ التنوع البيولوجي، ومؤشرات لفعالية الحفظ، ومنهجيات/تقنيات/أدوات لتقدير قيمة التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، من أجل تحليل فعالية هذه الأدوات في القطاعات الاقتصادية ذات الصلة، وإتاحة هذا التجميع وهذا التحليل إلى نقاط الاتصال الوطنية وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات التابعة للاتفاقية ومن خلال وسائل أخرى؛

(ج) التشجيع على إعداد وتطبيق الأدوات والآليات التي من شأنها زيادة تيسير إشراك قطاع الأعمال في إدماج شواغل التنوع البيولوجي في أعماله، مثل الأنشطة المتمشية والمتجانسة مع الاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة، ونظم إصدار الشهادات، والتحقق، وتقدير قيم التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، والتدابير الحافزة، وتعويزات التنوع البيولوجي، وغيرها؛

(د) التشجيع أيضا على رصد آثار الأدوات والآليات المطبقة وفقا للفقرة 3(ج) أعلاه:

(هـ) نشر أدوات وأمثلة عن أفضل الممارسات لتشجيع مشاركة قطاع الأعمال، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات ومن خلال وسائل أخرى؛

(و) تشجيع قطاع الأعمال الذي يؤدي أهداف الاتفاقية وخططها الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 على إيصال أنشطته المتعلقة بالتنوع البيولوجي إلى المستهلكين التابعين له، والمستهلكين الآخرين وأصحاب المصلحة الآخرين.

المقرر 22/10 خطة عمل بشأن الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية الأخرى من أجل التنوع البيولوجي⁵⁸

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يشير إلى المقرر 28/9، الذي اعترف بدور المدن والسلطات المحلية في استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي، ودعا الأطراف إلى دعم ومساعدة المدن والسلطات المحلية في تنفيذ الاتفاقية على المستوى المحلي،

وإذ يقر بالتقدم الذي أحرزته الشراكة العالمية بشأن المدن والتنوع البيولوجي في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي والموحد في مناسبات مثل اجتماع كوريتيبا الثاني للمدن والتنوع البيولوجي، المنعقد في يناير/كانون الثاني 2010 في كوريتيبا، بالبرازيل، والاجتماع الخامس للمنتدى الحضري العالمي المنعقد في مارس/آذار 2010 في ريو دي جانيرو، بالبرازيل، والمؤتمر الثاني لشبكة التنوع البيولوجي الحضري والتصميم URBIO 2010 المنعقد في مايو/أيار 2010 في ناغويا، باليابان، ومعرض إكسبو شانغهاي 2010، المنعقد في الصين،

وإذ يرحب بالدعم الكبير المقدم من مدينة كوريتيبا، وبون، وناغويا ومونتريال المقدم لهذه المبادرة، وبالدم المقدم من سنغافورة في إدراج التنوع البيولوجي في مؤتمر القمة العالمي السنوي للمدن وإعداد مؤشر المدن والتنوع البيولوجي والذي يقدم المركز الوطني للمراتع في سنغافورة للتخصير الحضري والإيكولوجيا كمركز للتعاون من أجل تنفيذ خطة العمل هذه، فضلا عن الدعم المقدم من جنوب أفريقيا لوضع دليل عن إدارة التنوع البيولوجي للحكومات المحلية والذي أعد في شراكة مع برنامج العمل المحلي من أجل التنوع البيولوجي بوصفه مطبوعا مقترنا مع برنامج المستوطنات البشرية لدعم العمل المحلي من أجل التنوع البيولوجي: دور الحكومات الوطنية،

وإذ يرحب بنتائج قمة المدن للتنوع البيولوجي 2010، المنعقدة في مدينة ناغويا، بمقاطعة آيشي، باليابان، من 24 إلى 26 أكتوبر/تشرين الأول 2010،

1- يؤيد خطة العمل بشأن الحكومات دون الوطنية والمدن، والسلطات المحلية الأخرى من أجل التنوع البيولوجي (2011-2020) المرفقة بالمقرر الحالي ويشجع الأطراف والحكومات الأخرى على تنفيذها، حسب مقتضى الحال، في سياق الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، مع مراعاة الأولويات والقدرات والاحتياجات الوطنية، والإبلاغ عن أنشطتها في التقرير الوطني الخامس للأطراف في الاتفاقية؛

2- يدعو الأطراف إلى إشراك الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية الأخرى لدى تعديل استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي؛

⁵⁸ لأغراض هذه الوثيقة، يشمل تعبير "السلطات المحلية" جميع مستويات الحكومة دون المستوى الوطني أو المستوى الاتحادي (الولايات أو المحافظات، والأفضية، والكفور، والقصبات، والبلديات، والمدن، والبلدات، وهلم جرا)، بينما لا ينطبق تعبير "الحكومات دون الوطنية" (الولايات، والمقاطعات، والضيعات، والأقاليم، والحكومات الإقليمية) إلا على أول مستوى من الحكومة يلي المستوى الوطني مباشرة.

- 3- يدعو الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية الأخرى، وشبكتها إلى المساهمة في تنفيذ خط العمل، بالتنسيق مع حكوماتها الوطنية، مع مراعاة الأنشطة التي تجري لتنفيذ برنامج العمل بشأن الاتصال والتثقيف والتوعية العامة؛
- 4- يدعو أيضا الأطراف، والحكومات الأخرى، والمنظمات الإقليمية، ووكالات التعاون الإنمائي، والمنظمات غير الحكومية والمانحين الآخرين إلى دعم تنفيذ خطة العمل من الوجهتين التقنية والمالية، وخصوصا بالنظر إلى احتياجات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي؛
- 5- يرحب بالدعوة المقدمة من مدينة مونبلييه، فرنسا لاستضافة الاجتماع الأول بشأن تنفيذ خطة العمل هذه من 17-18 يناير/كانون الثاني 2011؛
- 6- يطلب إلى الأمين التنفيذي، رهنا بتوافر الموارد، أن يعد تقييما عن الروابط والفرص بين التوسع الحضري والتنوع البيولوجي للاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف، استنادا إلى الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي، وأن يعقد مع الشركاء المعنيين اجتماعات للسلطات المحلية على هامش الاجتماعات القادمة لمؤتمر الأطراف، كما حدث في الاجتماعين السابقين، والاستمرار مع مؤتمر قمة للسلطات المحلية والتنوع البيولوجي الذي سيعقد في الهند قبل الجزء الرفيع المستوى من الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف؛
- 7- يطلب كذلك إلى الأمين التنفيذي أن يرفع تقريرا عن تنفيذ خطة العمل في الاجتماعات القادمة لمؤتمر الأطراف.

مرفق

خطة عمل بشأن الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية الأخرى من أجل التنوع البيولوجي (2011-2020)

ألف - معلومات أساسية

- 1- الغرض من خطة العمل بشأن الحكومات المحلية والمدن، والسلطات المحلية والتنوع البيولوجي في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي دعم الأطراف، وشركائها والسلطات المحلية في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، وأهداف عام 2020 والمقررات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر الأطراف، فضلا عن الفقرات 3 و4 و5 و6 من المقرر 28/9، بما يتسق مع ترتيبات الحوكمة والتشريعات المحددة لكل طرف. وقد أعدت خطة العمل من خلال عملية تشاور واسعة النطاق استمرت أربع سنوات مع الأطراف، والمدن والسلطات المحلية، والمنظمات الأخرى التي تتعاون من خلال الشراكة العالمية بشأن المدن والتنوع البيولوجي في مناسبات مختلفة خلال عام 2010، مما أدى في النهاية إلى قمة المدن والتنوع البيولوجي المنعقدة في أيشي/ناغويا من 24 إلى 26 أكتوبر/تشرين الأول 2010، على هامش الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في ناغويا، باليابان.

باء - المهمة

2- ينبغي أن تسعى الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي إلى إشراك، حسب الاقتضاء، حكوماتها دون الوطنية، ومدنها وسلطاتها المحلية الأخرى، حسب الاقتضاء، في تحقيق أهداف الاتفاقية وتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، بإعداد أدوات السياسات والمبادئ التوجيهية والبرامج، وتقديم مساعدة و/أو إرشادات تقنية، حسب الاقتضاء، تتماشى مع استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي وترتيبات الحوكمة الأخرى ذات الصلة التي تنشئها حكوماتها الوطنية.

3- بحلول 2010:

(أ) ينبغي إعداد، حسب الاقتضاء، أدوات ذات صلة، ومبادئ توجيهية، وبرامج لبناء القدرات تستند إلى أفضل الممارسات، بالإضافة إلى آليات مالية ابتكارية لدعم تنفيذها لزيادة أوجه التآزر بين مختلف مستويات الحكومة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، مع النظر في الولايات المحددة لكل مستوى من الحكومة؛

(ب) ينبغي دعم الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، حسب الاقتضاء، من جانب الاستراتيجيات دون الوطنية والمحلية وما يصاحبها من خطط عمل؛

(ج) ينبغي أن تنفذ، حسب الاقتضاء، حملات توعية بأهمية التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي على المستوى المحلي كجزء من استراتيجيات الأطراف بشأن الاتصال والتثقيف والتوعية العامة، بما في ذلك المجموعات الرئيسية مثل دوائر الأعمال، والشباب، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات الأصلية والمحلية، من خلال مبادرات مثل الاحتفالات باليوم الدولي للتنوع البيولوجي (22 مايو/أيار)، ومبادرة الموجة الخضراء، وأنشطة أخرى لدعم اتفاقية التنوع البيولوجي؛

(د) ينبغي تطبيق، حسب الاقتضاء، أنظمة للرصد والتقييم للحكومات دون الوطنية والسلطات المحلية، بتوجيه من الأطر الوطنية، للإبلاغ عن التقدم المحرز إلى الحكومات الوطنية بما يتماشى مع التزامات الإبلاغ بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، ولتحديد معايير لإدارة التنوع البيولوجي الحضري بما يتماشى مع الإطار الإشاري للفترة 2011-2020 بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، وذلك باستعمال أدوات مثل مؤشر سنغافورة بشأن التنوع البيولوجي في المدن.⁵⁹

جيم - الأهداف

4- لخطة العمل الحالية الأهداف التالية استناداً إلى المهمة المبينة أعلاه:

(أ) زيادة إشراك الحكومات دون الوطنية والسلطات المحلية في دعم أطرافها، في التنفيذ الفعال للاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، وهدف عام 2020 وبرامج العمل في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي؛

⁵⁹ دليل المستخدم لهذا المؤشر، الذي أعده اجتماعان للخبراء وتم اختياره في أكثر من 30 مدينة، متاح على العنوان التالي:

(ب) تحسين التنسيق الإقليمي والعالمي وتبادل الدروس المستفادة بين الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، والمنظمات الإقليمية والعالمية، ومنظمة الأمم المتحدة والوكالات الإنمائية، والأوساط الأكاديمية، والمانحين بشأن السبل والوسائل لتشجيع ودعم المدن والسلطات المحلية على إدارة التنوع البيولوجي بصورة مستدامة، وتقديم خدمات النظام الإيكولوجي إلى المواطنين وإدماج شواغل التنوع البيولوجي في التخطيط والتنمية الحضرية؛

(ج) تحديد وتعزيز ونشر أدوات السياسات، والمبادئ التوجيهية، والبرامج التي تيسر العمل المحلي بشأن التنوع البيولوجي وبناء قدرات السلطات المحلية لدعم حكوماتها الوطنية في تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي؛

(د) إعداد برامج لزيادة التوعية بالتنوع البيولوجي للسكان المحليين (بما في ذلك المجموعات الرئيسية، مثل دوائر الأعمال، والمديرين المحليين، والمنظمات غير الحكومية، والشباب والمجتمعات الأصلية والمحلية) بما يتماشى مع استراتيجيات الاتصال والتنسيق والتوعية العامة.

دال - قائمة إشارية بالأنشطة

5- قد ترغب الأطراف في النظر في الأنشطة المذكورة أدناه، استناداً إلى أمثلة ملموسة تم بحثها مع الشراكة العالمية بشأن المدن والتنوع البيولوجي، من أجل تمكين ودعم حكوماتها دون الوطنية وسلطاتها المحلية للمساهمة في أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي. وتعتبر هذه الأنشطة مترابطة مع بعضها البعض وتكميلية:

(أ) النظر في قضايا الحكومات دون المحلية والسلطات المحلية وإشراكها في تنفيذها وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية على المستوى المحلي، عند الإقتضاء؛

(ب) تشجيع إعداد وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل دون وطنية ومحلية للتنوع البيولوجي لدعم الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية؛

(ج) تشجيع الحكومات دون الوطنية والسلطات المحلية على تطبيق نهج النظام الإيكولوجي وتعزيز دمج النهج الأخرى للإدارة الكاملة للمناظر الطبيعية، بما يتسق مع المقررات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر الأطراف، في خطط التكيف والتنمية المستدامة، وإشراكها في أوجه التآزر بين اتفاقيات ريو والاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛

(د) الاعتراف بجهود الحكومات دون الوطنية والسلطات المحلية ومكافأتها في تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي على مستوى كل منها، مثلاً من خلال جائزة العمل المحلي لبرنامج التنوع البيولوجي والعواصم الأوروبية للتنوع البيولوجي، ومشروع الطبيعة في دول الشمال الأوروبي، و*Red + Biodiversidad 2010* في إسبانيا وجوائز كثيرة أخرى؛

(هـ) تشجيع الحكومات دون الوطنية والسلطات المحلية، عند الإقتضاء، على دمج اعتبارات التنوع البيولوجي في سياسات المشتريات العامة على المستوى المحلي والاستثمارات في البنية التحتية الحضرية (الطرق وأنظمة النقل الخضراء، والمباني العامة، والحدائق الرأسية، ومعالجة وتوزيع المياه، والتسوق، ومراكز المؤتمرات، ومشاريع الإسكان، وإدارة النفايات، وخلافه)؛

(و) إشراك الحكومات دون الوطنية والسلطات المحلية في تنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي، بدعم إنشاء وصيانة أنظمة المناطق المحمية المحلية، وممرات الحفظ المحلية وصور استخدام الأراضي (مثل محميات المحيط الحيوي)، بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛

(ز) تشجيع تعزيز ودعم، عند الإقتضاء ومن خلال أدوات السياسات، المبادئ التوجيهية والبرامج الموجهة إلى التعاون اللامركزي بشأن التنوع البيولوجي والتنمية بين السلطات المحلية على المستويات المحلي والإقليمي والعالمي؛

(ح) تعزيز ودعم تمثيل الحكومات دون الوطنية، والمدن والسلطات المحلية الأخرى في الوفود في اتفاقية التنوع البيولوجي للمناسبات الرسمية والأنشطة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، مثل اجتماعات مؤتمر الأطراف، والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية والفريق العامل المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية، وأفرقة الخبراء التقنيين المخصصة. ويمكن أن تساهم المدن والسلطات المحلية بالتحديد في برامج العمل المواضيعية والقضايا المشتركة بين القطاعات، مثل المياه الداخلية، والمناطق المحمية، والأنواع الغريبة الغازية، وتغير المناخ، والتنمية والقضاء على الفقر، والسياحة، والصحة والتنوع البيولوجي، والزراعة، والأغذية والتغذية، ضمن برامج أخرى؛

(ط) دعم إعداد شراكات على مستوى المناظر الطبيعية تستند إلى النظام الإيكولوجي بين الحكومات دون الوطنية والسلطات المحلية بشأن ممرات الحفظ والصور المستدامة لاستخدام الأراضي على المستويين الوطني وعبر الحدود، وأيضاً في سياق خطة العمل المتعددة السنوات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنوع البيولوجي والتنمية؛

(ي) تنظيم مشاورات دورية مع السلطات المحلية (مثل الاجتماع التحضيري لقمة المدن والتنوع البيولوجي لعام 2010 في اليابان، والعملية التشاورية في كندا)، بخصوص التزاماتها وأنشطتها التي تسهم في أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي وبرامج عملها ذات الصلة، وأيضاً كمساهمة في عملية الإبلاغ من جانب كل طرف إلى مؤتمر الأطراف وهيئات اتفاقية التنوع البيولوجي؛

(ك) دعم، حسب الإقتضاء، استخدام مؤشر سنغافورة بشأن المدن والتنوع البيولوجي، والاستقصاءات والتقييمات المحلية للتنوع البيولوجي أو الآليات المشابهة، كوسيلة للسلطات المحلية لقياس حالة التنوع البيولوجي فيها وإدارته بما يتماشى مع الإطار الإشاري لعام 2011-2020 التابع للاتفاقية؛

(ل) المساهمة في حوار مع الحكومات دون الوطنية والسلطات المحلية وفيما بينها على المستويين الإقليمي والدولي من خلال منديات المدن/السلطات المحلية والتنوع البيولوجي التي ستعقد مباشرة بعد اجتماعات مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي؛

(م) يرحب بالشراكة العالمية بشأن المدن والتنوع البيولوجي كمثير محتمل لتعزيز التعاون وتعزيز الحوار المحلي- الوطني؛

(ن) تنظيم حسب الإقتضاء ومع الاعتراف بالأدوار الخاصة بمختلف مستويات الحكومات مبادرات بناء القدرات (أدوات قائمة على الإنترنت، ومنشورات، ورسائل إخبارية، ومجموعات دراسات الحالة، وأفضل

الممارسات والدروس المستفادة، وحلقات العمل، وحلقات دراسية ومؤتمرات) للسلطات المحلية بشأن الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وبشأن خطة العمل الحالية وأدواتها (بما في ذلك مؤشر سنغافورة بشأن المدن والتنوع البيولوجي)، على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، ونشر هذه الأنشطة من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات؛

(س) تعزيز، البحوث وتطوير التكنولوجيا بشأن التنوع البيولوجي الحضري، وتشجيع إنشاء مراكز الامتياز الوطنية والإقليمية للتنوع البيولوجي الحضري، وتصميم وتخطيط وإدارة المدن الصديقة للتنوع البيولوجي، مع روابط إلى الشبكات الأكاديمية العالمية مثل شبكة URBIO وشبكة URBIS؛

(ع) تشجيع السلطات المحلية، بما يتماشى مع برنامج الاتصال والتنقيف والتوعية العامة التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي، على التواصل مع المجموعات الرئيسية مثل الأطفال والشباب، والنساء، والبرلمانيين المحليين و/أو المشرعين، والمنظمات غير الحكومية، ودوائر الأعمال، لزيادة التوعية بأهمية التنوع البيولوجي الحضري وتعزيز الشراكات بشأن العمل المحلي من أجل التنوع البيولوجي.

هاء - الشراكات وآلية التنسيق

6- تشجع الأطراف والحكومات الأخرى على تنفيذ خطة العمل، حسب الإقتضاء، بدعم من أمانة الاتفاقية وشركاء رئيسيين آخرين، مع مراعاة أولويات الحسابات القومية، والقدرات والاحتياجات، وعلى الإبلاغ عن أنشطتها في التقارير الوطنية المقبلة للأطراف في الاتفاقية.

7- وستقدم لجنة استشارية، تتألف من عمداء المدن ذات الصلة، مدخلات ودعماً إلى الخطة من منظور المدن والسلطات المحلية. وقد تكون هذه المدن المستضيفة السابقة أو الحالية لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية ولأمانته ومنذ إنشائها الأولي في عام 2007، تتضمن الخطة عمداء مقر الاتفاقية في مونتريال، وأماكن انعقاد اجتماعات مؤتمر الأطراف السابقة والقادمة: وهي كوريتيبيا، وبون وناغويا. وسيعمل عمداء المدن المضيفة السابقة والقادمة لاجتماعات مؤتمرات الأطراف كرؤساء للجنة الاستشارية. ويمكن إنشاء آلية مماثلة للحكومات دون الوطنية في تشاور وثيق مع الأطراف والشركاء مثل الحكومات الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة اعترافاً بدورها التكميلي والمتميز بالغ الأهمية في تنفيذ الاتفاقية.

8- وسيكون تنفيذ خطة العمل مدعوماً أيضاً من الشراكة العالمية بشأن المدن والتنوع البيولوجي، وهي منبر تعاوني غير رسمي أطلق في مجلس الحفظ العالمي التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة في عام 2008 ويتألف من وكالات وبرامج الأمم المتحدة مثل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو (من خلال مشروعها URBIS)، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والشبكات الأكاديمية مثل URBIO وشبكات السلطات المحلية مثل المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية (ICLEI) وبرنامج عمله المحلي للتنوع البيولوجي (LAB)، وسيتم تيسيره من أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي. ويمكن أن تقترح الشراكة العالمية واللجنة الاستشارية التابعة لها مناسبات وأنشطة لدعم خطة العمل، وقد تجتمع على هوامش الاجتماعات ذات الصلة والمناسبة لاتفاقية التنوع البيولوجي. وستكون الاجتماعات مفتوحة للأطراف والمراقبين أو بدعوات خاصة، وستدمج نتائجها في التقارير التي ستقدمها أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي إلى الأطراف في كل اجتماع لمؤتمر الأطراف.

9- ويمكن أن تعزز الأطراف مزيداً من المشاريع والبرامج وأن تنسق الأنشطة لدعم السلطات دون الوطنية والمحلية على المستويين الإقليمي والعالمي من خلال مراكز الامتياز الإقليمية والمنظمات، والمكاتب الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة. ويمكن أن تشرك المشاورات والشراكات أصحاب مصلحة معينين ومهتمين بالأمر مثل المانحين، واللجان الاقتصادية الإقليمية، والبنوك الإنمائية الإقليمية، وممثلي القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات الأصلية والمحلية، عند الاقتضاء. وفي حالة عدم وجود مثل هذه الآليات الإقليمية، وعندما يكون الأمر مناسباً، يمكن أن تتعاون الأطراف والشراكة العالمية بشأن المدن والتنوع البيولوجي على إنشائها.

10- وتعترف خطة العمل بالحاجة إلى الحفاظ على المرونة في استراتيجيتها للتنفيذ من أجل مواعيد الأولويات الوطنية والمحلية المتغيرة، فضلاً عن المقررات المستقبلية لمؤتمر الأطراف.

واو - الرصد والإبلاغ

11- يُطلب إلى الأطراف، في سبيل قياس نجاح خطة العمل، أن تدرج في تقاريرها الوطنية والتقارير الأخرى إلى اتفاقية التنوع البيولوجي (مثل الاستعراضات المتعمقة والمشاورات المستندة إلى القضايا)، معلومات عن التعاون بين مختلف مستويات الحكومة، ومع المنظمات المحلية المعنية، بشأن العمل دون الوطني والمحلي من أجل التنوع البيولوجي. وتحقيقاً لهذا الغرض، يمكن للأطراف استعمال أدوات للتقييم الذاتي، مثل مؤشر سنغافورة بشأن المدن والتنوع البيولوجي من أجل تحديد غايات ومعالم رئيسية، ولقياس التقدم المحرز من جانب السلطات دون الوطنية والمحلية.

12- وسيقوم الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي بالإبلاغ عن تنفيذ خطة العمل الحالية إلى الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف المقرر عقده في عام 2012، وفي الاجتماعات القادمة. وسيسعى للحصول على مساهمات من الأطراف المعنية، والمنظمات ووكالات الأمم المتحدة المشاركة.

زاي - التمويل

13- صممت الخطة الحالية لتجنب أي أعباء مالية إضافية على الأطراف والشركاء إلا أنه وفقاً للأولويات والعمليات الوطنية، واعترافاً بقدرات التنفيذ الكبيرة والتزاماتها لدى المستويات دون الوطنية والمحلية يمكن أن تحدد الأطراف مصادر تمويل موجهة خصيصاً نحو التنوع البيولوجي في السياقين دون الوطني والمحلي والحضري لتنفيذ خطة العمل هذه. ويمكن أن تشمل المبادرات ما يلي، ضمن جملة أمور:

(أ) تصميم ودعم الشراكات الابتكارية مع القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والبنوك الإنمائية، ووكالات التعاون المتعددة الأطراف والثنائية والمانحين الآخرين، لدعم المدن والسلطات المحلية في تنفيذ الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي؛

(ب) إشراك الحكومات دون الوطنية والسلطات المحلية وشبكتها في الآليات المالية الجديدة والابتكارية التي يجري مناقشتها وصياغتها في المجالات الأخرى مثل تغير المناخ، والمدفوعات مقابل خدمات النظام الإيكولوجي، وتعزيز الجهود لخفض الانبعاثات من إزالة الغابات وندهورها (REDD+)

(ج) استكشاف الفرص التي تقدمها الإصلاحات المالية البيئية، بما في ذلك نماذج ابتكارية لتخصيص الضرائب والحوافز المالية لتحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية على المستويين دون الوطني والمحلي؛

- (د) تخصيص مخصصات في الميزانية الوطنية وإعادة تخصيص المخصصات الحالية لإشراك السلطات دون الوطنية والمحلية في العمل المحلي بشأن التنوع البيولوجي؛
- (هـ) إشراك مرفق البيئة العالمية للمساعدة في جهود تنفيذ خطة العمل على مستوى المشاريع.

المقرر 23/10 خطة عمل متعددة السنوات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التنوع البيولوجي من أجل التنمية

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يشير إلى مقرره 25/9، الذي شجع فيه الأطراف من البلدان النامية على الاشتراك في التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن مسألة التنوع البيولوجي، على أن يكمل ذلك ويسانده التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب، وإدماج شواغل التنوع البيولوجي في اتفاقات التعاون الإقليمية ودون الإقليمية والأنشطة المرتبطة بها، وشجع فيه الأطراف على القيام، حسب الحالة، بإنشاء شراكات تعاونية لأصحاب المصلحة المتعددين بين الأطراف، لمعالجة شواغل التنوع البيولوجي على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية ودون الوطنية،

وإذ يعترف بالحاجة الملحة لتعزيز تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بالنظر إلى الفشل في تحقيق هدف عام 2010 وتحديات تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020،

وإذ يقر بالتقدم الذي أحرزته مجموعة الـ77 والصين في إعداد خطة عمل متعددة السنوات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن التنوع البيولوجي من أجل التنمية كأداة مكملة للمنهج الإنمائي للجنوب الذي أُطلق في يونيو/حزيران 2008 في الدورة الثانية عشرة للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (IFCC-XII) المنعقدة في ياموسوكرو، كوت ديفوار،

وإذ يحيط علماً بتقارير الاجتماع الأول للجنة التوجيهية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن التنوع البيولوجي من أجل التنمية، المنعقد في مونتريال في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2009، والاجتماع الاستشاري الثاني للخبراء للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن التنوع البيولوجي من أجل التنمية، المنعقد في نيروبي يومي 29-30 مايو/أيار 2010، والذي أعد خطة عمل متعددة السنوات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن التنوع البيولوجي من أجل التنمية،

وإذ يحيط علماً بمساهمة منتدى التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن التنوع البيولوجي من أجل التنمية الذي عقدته مجموعة الـ77 والصين في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2010 على هامش الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف،

1- يرحب بخطة العمل متعددة السنوات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن التنوع البيولوجي من أجل التنمية، التي اعتمدها مجموعة الـ77 والصين في منتدى التعاون فيما بين بلدان الجنوب المنعقد في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2010 (UNEP/CBD/COP/10/18/Add1/Rev1)، بوصفها مساهمة مهمة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛

2- يطلب إلى الفريق العامل المعني باستعراض التنفيذ، القيام في اجتماعه الرابع، ببحث ومواصلة تطوير الخطة لكي ينظر فيها الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، مع مراعاة أوجه التآزر مع مبادرة تكنولوجيا التنوع البيولوجي وإطار بناء القدرات "لإدماج التنوع البيولوجي في القضاء على الفقر والتنمية"، ضمن أنشطة أخرى؛

- 3- يشجع الأطراف والحكومات الأخرى على مواصلة المساهمة في تطوير خطة العمل المتعددة السنوات في سياق الأولويات والقدرات والاحتياجات المحددة على المستوى الوطني، ومن خلال إقامة شراكات تعاونية تشمل أصحاب مصلحة متعددين؛
- 4- يدعو المنظمات الإقليمية وأماناتها، والمنظمات الدولية، وهيئات الأمم المتحدة، وأعضاء أفرقة الاتصال الأخرى بين الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاقيات ريو، والجهات المانحة، ومنظمات الشعوب الأصلية، والمنظمات غير الحكومية، ومراكز الإمتياز إلى المساهمة في مواصلة تطوير خطة العمل المتعددة السنوات، بالتنسيق مع حكوماتها الوطنية ومجموعة الـ77 والصين؛
- 5- يدعو المنظمات الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة والوكالات الإنمائية، والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة الأخرى إلى دعم الانتهاء من إعداد خطة العمل المتعددة السنوات، لنظر الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي؛
- 6- يدعو الأطراف إلى تضمين تقاريرها الوطنية المقبلة بمعلومات عن كيفية قيامها بتنفيذ أو دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛
- 7- يدعو مرفق البيئة العالمي إلى النظر في إنشاء صندوق استئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن التنوع البيولوجي، لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 على أساس مساهمات طوعية؛
- 8- يدعو الأطراف، والمنظمات الأخرى ووكالات الأمم المتحدة إلى دعم تنظيم اجتماعات منتظمة لمنندى التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن التنوع البيولوجي من أجل التنمية، بالشراكة مع مجموعة الـ77 والصين، على هامش الاجتماعات المقبلة لمؤتمر الأطراف لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات؛
- 9- يرحب بالعرض المقدم من جمهورية كوريا، من خلال المعهد الوطني للموارد البيولوجية فيها، لاستضافة اجتماع للخبراء في أوائل عام 2011 لمواصلة مناقشة أساليب التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وخطة الطريق نحو الاعتماد المحتمل لخطة في الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف.

المقرر 24/10 استعراض الإرشاد الموجه إلى الآلية المالية

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يشير إلى المقررات وعناصر المقررات ذات الصلة بالآلية المالية، التي اعتمدها مؤتمر الأطراف من اجتماعه الأول إلى اجتماعه التاسع،
وقد نظر في التوصية 10/3 الصادرة عن الاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض التنفيذ،

1- يعتمد القائمة الموحدة للإرشاد الموجه إلى الآلية المالية، بما فيها أولويات البرامج، حسبما ترد في المرفق بهذا المقرر؛

2- يُوافق على سحب المقررات وعناصر المقررات السابقة، والمتعلقة بالآلية المالية وأن يقتصر ذلك فقط على الأحكام ذات الصلة بالآلية المالية؛

3- يطلب إلى الأمين التنفيذي الإبقاء على النص الكامل لهذه المقررات وعناصر المقررات المسحوبة على الموقع الشبكي للأمانة مع الإشارة إلى سحبها؛

4- يقرر أن يكون الإرشاد الموجه إلى الآلية المالية، في مدة تزود محددة، متألفاً من قائمة موحدة من أولويات البرامج التي تحدد ما يتعين تمويله، وإطاراً موجهاً نحو تحقيق النتائج، مع مراعاة الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، بما في ذلك أهداف أيشي للتنوع البيولوجي المذكورة فيها والمؤشرات المرتبطة بها؛

5- يدعو الأطراف وأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمعات الأصلية والمحلية، إلى تقديم معلومات وآراء عن مواصلة تطوير أولويات البرامج، مع مراعاة الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، بما في ذلك أهداف أيشي للتنوع البيولوجي المذكورة فيها والمؤشرات المرتبطة بها، بحلول 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، ويطلب إلى الأمين التنفيذي تجميع هذه المعلومات لكي ينظر فيها الاجتماع الرابع للفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض التنفيذ؛

6- يطلب إلى الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض التنفيذ أن يقوم، في اجتماعه الرابع، باستعراض تنفيذ إطار السنوات الأربع والموجه نحو تحقيق النتائج لأولويات البرامج ذات الصلة باستخدام موارد مرفق البيئة العالمية لأغراض التنوع البيولوجي في الفترة من عام 2010 إلى عام 2014، مع مراعاة الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، بما في ذلك أهداف أيشي للتنوع البيولوجي المذكورة فيها والمؤشرات المرتبطة بها؛

7- يقرر أن يقوم مؤتمر الأطراف في اجتماعه الحادي عشر باعتماد إطار السنوات الأربع والموجه نحو تحقيق النتائج لأولويات البرامج، مع مراعاة الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، بما في ذلك أهداف أيشي للتنوع البيولوجي المذكورة فيها والمؤشرات المرتبطة بها، فضلاً عن نتائج الاستعراض، ليُنظر فيه خلال فترة التزود السادسة للصندوق الاستئماني التابع لمرفق البيئة العالمية، فيما يتعلق باستعمال موارد مرفق البيئة العالمية من أجل التنوع البيولوجي في الفترة من يوليو/تموز 2014 إلى يونيو/حزيران 2018.

مرفق

الإرشاد الموحد الموجه إلى الآلية المالية للاتفاقية

ألف - السياسة والاستراتيجية

ينبغي أن تخصص الموارد المالية للمشاريع التي تفي بمعايير الأهلية وتؤيدها وتشجعها الأطراف المعنية. وينبغي أن تسهم المشاريع إلى الحد الممكن في بناء التعاون على المستوى دون الإقليمي والإقليمي والدولي في تنفيذ الاتفاقية. وينبغي تعزيز المشاريع باستخدام الخبرات المحلية والإقليمية. ويعد حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته أحد العناصر الرئيسية في تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي يسهم في مكافحة الفقر.

باء - أولويات البرنامج

1- بينما ينبغي أن تنظر الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في الآثار المالية لاقتراحاتها، إلا أن توصياتها ستضمن فحسب تقديم المشورة إلى مؤتمر الأطراف بخصوص الأمور المالية، بما في ذلك الإرشاد الموجه إلى الآلية المالية عندما يطلب مؤتمر الأطراف ذلك.

2- ينبغي إدماج الإرشاد الموجه إلى الآلية المالية في مقرر واحد، بما في ذلك تحديد المسائل ذات الأولوية التي ستوفر الدعم للقضايا المشتركة بين القطاعات، ولبناء القدرات، وخصوصا للبلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، بشكل: (أ) يتسم بالشفافية، (ب) ويسمح بالمشاركة، و(ج) ويسمح بمراعاة مقرراته الأخرى على نحو تام.

3- يرد في المرفق بالمقرر 31/9 باء إطار من أربع سنوات لأولويات البرامج والموجه إلى تحقيق النتائج حسبما يتعلق باستخدام موارد مرفق البيئة العالمية من أجل التنوع البيولوجي للفترة من 2010 إلى 2014.

4- ينبغي أن يقدم مرفق البيئة العالمية الموارد المالية للأطراف من البلدان النامية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن الأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي، وذلك للأنشطة والبرامج التي تقودها البلدان، تمثياً مع الأولويات والأهداف الوطنية، ووفقاً لأولويات البرامج التالية، مع الاعتراف بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر تشكل الأولويات الرئيسية والمهيمنة في البلدان النامية، ومع مراعاة التامة للمقررات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر الأطراف.

1-4 تخطيط التنوع البيولوجي

(أ) بناء القدرات، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية وتطوير و/أو تعزيز المؤسسات، لتسهيل إعداد و/أو تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي؛

(ب) صياغة وإعداد واستعراض وتنقيح وتحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي؛

(ج) التدابير ذات الأولوية المحددة في خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية للبلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي

(د) المشاريع التي تهدف إلى حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته التي تتضمن الأبعاد الاجتماعية، ومن بينها الأبعاد المتعلقة بالفقر؛

(هـ) بناء القدرات لتنفيذ أنشطة التنمية بطرق متنسقة مع إنجاز أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي، ولا تحول دون إنجاز هذه الأهداف، بما في ذلك بتحسين السياسات البيئية في وكالات وقطاعات التنمية ذات الصلة، ومثال ذلك من خلال إدماج شواغل التنوع البيولوجي والأهداف الإنمائية للألفية بصورة مباشرة في تقييمات الأثر البيئي، والتقييمات البيئية الاستراتيجية وغيرها من الأدوات، بما في ذلك على المستوى الوطني من خلال الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة واستراتيجيات وبرامج الحد من الفقر.

2-4 التحديد والرصد (المادة 7)

- (أ) تحديد ورصد مكونات التنوع البيولوجي البرية والمستأنسة، وخصوصا المكونات المعرضة للتهديد، وتنفيذ الإجراءات لحفظها واستخدامها المستدام؛
- (ب) بناء القدرات لإعداد برامج الرصد والمؤشرات المناسبة للتنوع البيولوجي؛
- (ج) إعداد وتنفيذ مؤشرات فعالة للتنوع البيولوجي؛
- (د) إجراء تقييمات وطنية وغير ذلك من التقييمات دون العالمية باستخدام الإطار المفاهيمي والمنهجيات المستعملة في تقييم النظم الإيكولوجية للألفية؛

3-4 المبادرة العالمية للتصنيف

- (أ) أنشطة وطنية وإقليمية لبناء القدرات في مجال التصنيف لصالح المبادرة العالمية للتصنيف؛
- (ب) مكونات المشاريع التي تلبي احتياجات التصنيف في إنجاز أهداف الاتفاقية.

4-4 الحفظ والمناطق المحمية (المادة 8(ألف)-(واو))

- (أ) المناطق المحمية المجتمعية؛
- (ب) النظم الوطنية والإقليمية للمناطق المحمية؛
- (ج) أنشطة العمل المبكر بقيادة البلدان في برنامج العمل بشأن المناطق المحمية؛
- (د) معالجة الاستدامة المالية للمناطق المحمية على الأمد الطويل، بما في ذلك من خلال مختلف الآليات والأدوات؛
- (هـ) مواصلة إعداد حافظة المشاريع بشأن المناطق المحمية نحو إنشاء نظم شاملة وتمثيلية ومدارة بفاعلية لتلبية الاحتياجات على نطاق المنظومة؛

(و) المشاريع التي تبرز دور المناطق المحمية في التصدي لتغير المناخ؛

(ز) أنشطة بناء القدرات لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات؛

(ح) المشاريع التي تعزز حفظ الأنواع المستوطنة و/أو استخدامها المستدام.

5-4 الأنواع الغريبة الغازية (المادة 8(ح))

- (أ) بناء القدرات لمنع أو تقليل أخطار انتشار واستيطان أنواع غريبة غازية على المستوى الوطني ودون الإقليمي والإقليمي؛

(ب) المشاريع التي تساعد في إعداد وتنفيذ استراتيجيات وخطط العمل المتعلقة بالأنواع الغريبة الغازية، على المستويين الوطني والإقليمي، وخصوصاً الاستراتيجيات والتدابير المتعلقة بالنظم الإيكولوجية المعزولة من الوجهتين الجغرافية والتطويرية؛

(ج) تحسين الوقاية، والاستجابة السريعة وتدابير الإدارة من أجل التصدي لتهديدات الأنواع الغريبة الغازية، وفقاً لشروط التكليف الخاصة بها.

6-4 المعارف التقليدية (المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها)

(أ) بناء قدرات المجتمعات الأصلية والمحلية على إعداد الاستراتيجيات والنظم لحماية المعارف التقليدية؛

(ب) تعزيز القدرات الوطنية لإنشاء وتحديث الآليات من أجل حماية المعارف التقليدية على المستويين الوطني ودون الوطني؛

(ج) إعداد خطط عمل وطنية للإبقاء على المعارف التقليدية ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؛

(د) تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية المحددة في برنامج العمل بشأن المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها؛

(هـ) المشاريع التي تعزز إشراك السكان المحليين والأصليين في حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته.

7-4 الاستخدام المستدام (المادة 10)

(أ) تنفيذ مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية على المستوى الوطني لضمان استدامة استخدام التنوع البيولوجي؛

8-4 التدابير الحافزة (المادة 11)

(أ) التصاميم والمنهجيات ذات الصلة بتنفيذ التدابير الحافزة، بما في ذلك، عند الضرورة، تقييم التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية ذات الصلة، وبناء القدرات اللازم لتصميم وتنفيذ التدابير الحافزة وإعداد الأطر القانونية وأطر السياسات المناسبة؛

(ب) المشاريع التي تدمج التدابير الحافزة التي تشجع على إعداد وتنفيذ التدابير الحافزة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؛

(ج) المشاريع التي تساعد في تنفيذ برنامج العمل بشأن التدابير الحافزة؛

(د) التدابير الابتكارية، بما في ذلك التدابير في مجال الحوافز الاقتصادية والحوافز التي تساعد البلدان النامية في التصدي للحالات التي تتحمل فيها المجتمعات المحلية تكاليف الفرصة البديلة، وتحديد السبل والوسائل لكيفية تعويض هذه التكاليف.

9-4 البحث والتدريب (المادة 12)

(أ) مكونات المشروع التي تعالج بحوث مستهدفة تسهم في حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لمكوناته، بما في ذلك البحوث الرامية إلى عكس الاتجاهات الجارية لفقدان التنوع البيولوجي وانقراض الأنواع، عندما تكون ذات صلة بأهداف المشروع ومتسقة مع الأهداف الوطنية.

10-4 التثقيف والتوعية العامة (المادة 13)

(أ) تطوير القدرات في مجال التثقيف والتوعية العامة والاتصال بخصوص التنوع البيولوجي على المستويين الوطني والإقليمي، حسب أولويتها في المبادرة العالمية للاتصال والتثقيف والتوعية العامة؛

(ب) تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج والأنشطة الوطنية في مجالات الاتصال والتثقيف والتوعية العامة، وفقا لصلاحياتها؛

(ج) تنفيذ الأنشطة المحددة ذات الأولوية في مجالات الاتصال والتثقيف والتوعية العامة على المستويين الوطني والإقليمي لدعم استراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجي؛

(د) عناصر المشروع التي تعالج تعزيز فهم أهمية حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام وفهم أهمية التدابير اللازمة لتحقيق ذلك؛

11-4 الحصول على الموارد الجينية (المادة 15)

(أ) مبادرات التقييم، مثل تقييمات التدابير التشريعية والإدارية والخاصة بالسياسات الحالية بصدد الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع، وتقييم أوجه القوة والضعف في القدرات المؤسسية والبشرية القطرية، وتعزيز بناء توافق الآراء بين مختلف أصحاب المصلحة؛

(ب) بناء القدرات:

(1) النهوض بتنمية وتنفيذ التدابير والإرشادات التشريعية والإدارية والخاصة بالسياسات وتنفيذها بنجاح في مجال الحصول على الموارد الجينية، بما في ذلك المهارات والقدرات العلمية والتقنية والتجارية والقانونية والإدارية؛

(2) بشأن التدابير للحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع، بما في ذلك بناء القدرات وتقدير القيمة الاقتصادية للموارد الجينية؛

(3) فيما يتعلق بنقل التكنولوجيات التي تمكن مقدمي الموارد الجينية من أن يقدموا تماما ويشتروا بنشاط في ترتيبات تقاسم المنافع وذلك في مرحلة منح تراخيص الحصول؛

(ج) المشاريع التي تساعد في تنفيذ خطة العمل بشأن بناء القدرات من أجل الحصول وتقاسم المنافع دعما لتنفيذ مبادئ بون التوجيهية بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها؛

(د) صياغة آليات الحصول وتقاسم المنافع على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، بما في ذلك تدابير الرصد والتقييم والتدابير الحافزة؛

(هـ) ضمن إطار مشاريع التنوع البيولوجي، المبادرات الأخرى المحددة لتقاسم المنافع، مثل دعم تطوير القدرات على القيام بمشاريع الأعمال لدى المجتمعات المحلية والأصلية، وتسهيل الاستدامة المالية للمشاريع التي تعزز الاستخدام المستدام للموارد الجينية، ومكونات البحوث الملائمة المستهدفة.

12-4 الحصول على التكنولوجيا ونقلها (المادة 16)

(أ) تنفيذ برنامج العمل بشأن نقل التكنولوجيا والتعاون التكنولوجي والعلمي، تمشيا مع المواد من 16 إلى 20 من الاتفاقية واستنادا إلى الاحتياجات والأولويات التي تحددها الأطراف من البلدان النامية والأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي، وبوجه خاص، ما يلي:

- (1) إنشاء القدرات على وضع السياسات والقدرات القانونية والقضائية والإدارية؛
 - (2) تسهيل الحصول على التكنولوجيات المحمية ببراءات اختراع ذات الصلة؛
 - (3) تقديم حوافز مالية وغير مالية أخرى لنشر التكنولوجيات ذات الصلة؛
 - (4) بناء القدرات وتمكين المجتمعات الأصلية والمحلية وجميع أصحاب المصلحة المعنيين بالنسبة للحصول على التكنولوجيات ذات الصلة واستخدامها؛
 - (5) تحسين قدرات مؤسسات البحوث الوطنية من أجل تطوير التكنولوجيات، فضلا عن القدرة على تكييف وتوزيع ومواصلة تطوير التكنولوجيات المستوردة بما يتماشى مع الاتفاقات التي تحكم نقلها وبما يتفق والقانون الدولي، بما في ذلك من خلال منح الزمالة وبرامج التبادل الدولية؛
 - (6) دعم تطوير وتشغيل المبادرات الإقليمية أو الدولية لمساعدة نقل التكنولوجيا والتعاون، فضلا عن التعاون العلمي والتقني، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى تسهيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومبادرات التطوير المشتركة فيما بين بلدان الجنوب لتكنولوجيات جديدة، وأيضا التعاون بين البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي؛
- (ب) إعداد تقييمات وطنية للاحتياجات التكنولوجية من أجل تنفيذ الاتفاقية؛
- (ج) برامج وطنية مستمرة لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام من خلال تحسين الحصول على التكنولوجيا ونقلها ومن خلال الابتكار؛
- (د) تقديم إمكانيات بناء القدرات، عند الحاجة، بشأن من يلي، ضمن جملة أمور: (1) تكنولوجيات الحفظ والاستخدام المستدام؛ (2) أطر الحوكمة والأطر التنظيمية المتعلقة بالحصول على التكنولوجيا ونقلها والابتكار؛
- (هـ) المشاريع التي تعزز الحصول على التكنولوجيا ونقلها والتعاون لتطويرها على أساس مشترك.

13-4 التعاون التقني والعلمي وآلية غرفة تبادل المعلومات (المادة 18)

(أ) بناء القدرات بآلية غرفة تبادل المعلومات، مثل التدريب على تكنولوجيات المعلومات والاتصال وإدارة محتويات الموقع الشبكي، بما يمكن البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي من الاستفادة تماما من وسائل الاتصال الحديثة ومن بينها الإنترنت؛

(ب) إنشاء وتعزيز نظم معلومات التنوع البيولوجي، ومن بينها التدريب والتكنولوجيا والعمليات المرتبطة بجمع وتنظيم وصيانة وتحديث البيانات والمعلومات؛

(ج) إنشاء وتحديث الآليات الوطنية لغرفة تبادل المعلومات والمشاركة في آلية غرفة تبادل المعلومات التابعة للاتفاقية؛

(د) الأنشطة التي توفر إمكانية الاستفادة من التعاون العلمي والتقني.

14-4 السلامة الأحيائية، ضمن ولايتها

(أ) دراسات تقييمية قطرية وإقليمية ودون إقليمية لتمكين القيام بما يلي: (أ) تحسين عمليات التخطيط وصياغة برامج المساعدة المستقبلية لتناسب الاحتياجات المختلفة للبلدان المؤهلة للحصول عليها، نظراً لأن نهج "الحل المناسب في كل الحالات" لمعالجة السلامة الأحيائية قد ثبت أنه غير ملائم؛ (ب) تحديد أهداف واضحة وواقعية؛ (ج) تحديد وتقديم خبرات تقنية خضعت للتدريب الملائم لتنفيذ الأطر الوطنية للسلامة الأحيائية؛ و(د) تطوير التنسيق الفعال الذي يسهل دعم وملكية ومشاركة جميع الوزارات والسلطات الوطنية المختصة لضمان أوجه التآزر والاستمرارية؛

(ب) تطوير وتنفيذ أنشطة بناء القدرات، بما في ذلك تنظيم حلقات عمل واجتماعات تحضيرية لبناء القدرات على المستوى الوطني والإقليمي والأقليمي. وتطوير القدرات التقنية والمالية والبشرية بما في ذلك التعليم العالي، وإنشاء المختبرات ذات العلاقة بالسلامة الأحيائية والمعدات ذات الصلة. وتنفيذ خطة العمل المنقحة لبناء القدرات من أجل التنفيذ الفعال لبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية؛

(ج) تطوير وتنفيذ الأطر الوطنية للسلامة الأحيائية. وتنسيق الأطر الوطنية للسلامة الأحيائية وتحقيق التجانس فيما بينها على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي؛

(د) زيادة التوعية والمشاركة العامة وتقاسم المعلومات، بما في ذلك من خلال آلية غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية؛

(هـ) المشاركة الوطنية المستمرة في آلية غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية، بما في ذلك بناء القدرات، وذلك لإقامة الاعتبار لحاجة الأطراف إلى التمكن من تقديم معلومات موجزة باستخدام النماذج المشتركة للإبلاغ عن المعلومات (وخصوصاً الكلمات الرئيسية لتحديد فئات السجلات) وذلك بإحدى اللغات الرسمية للأمم المتحدة بما يمكن تسجيل هذه المعلومات في البوابة المركزية؛

(و) بناء وصقل وتعزيز قدرات الموارد البشرية في مجالي تقييم المخاطر وإدارة المخاطر، وفي تطوير أساليب الكشف لتحديد هوية الكائنات الحية المحورة، بما في ذلك إنشاء مرافق المختبرات وتدريب العاملين التنظيميين والعلميين المحليين. ونقل التكنولوجيا والقيام بتطويرها على أساس مشترك في مجالات تقييم المخاطر وإدارة المخاطر والرصد والكشف عن الكائنات الحية المحورة؛

(ز) تسهيل العملية الاستشارية لجمع المعلومات التي تؤدي إلى إعداد التقارير الوطنية بموجب البروتوكول.

15-4 نهج النظام الإيكولوجي

(أ) المشاريع التي تستعمل نهج النظام الإيكولوجي، بدون الإخلال بالاحتياجات والأولويات الوطنية المتغيرة التي قد تتطلب تطبيق نهج مثل برامج حفظ نوع واحد.

16-4 التنوع البيولوجي للغابات

(أ) مشاريع وأنشطة بناء القدرات لتنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للغابات على المستويات الوطني، والإقليمي ودون الإقليمي واستخدام آلية غرفة تبادل المعلومات لإدراج الأنشطة التي تساهم في وقف إزالة الغابات وتعالجها، وتقييمات أساسية ورصد للتنوع البيولوجي للغابات، بما في ذلك الدراسات التصنيفية وقوائم الجرد، مع التركيز على أنواع الغابات، والمكونات المهمة الأخرى للتنوع البيولوجي للغابات والنظم الإيكولوجية المعرضة للخطر؛

(ب) المشاريع التي تركز على تحديد الأولويات الوطنية، فضلا عن الأعمال الإقليمية والدولية التي تساعد تنفيذ برنامج العمل الموسع بالنظر إلى حفظ التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام لمكوناته والتفاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن الموارد الحينية بطريقة متوازنة، مع إبراز أهمية كفاءة حفظ الغابات المحلية على المدى الطويل واستخدامها المستدام وتقسيم منافعها.

17-4 التنوع البيولوجي الزراعي

(أ) المشاريع التي تساعد في تنفيذ خطة العمل للمبادرة الدولية لحفظ الملحقات واستخدامها المستدام؛

(ب) المشاريع التي تنفذ برنامج عمل الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي الزراعي.

18-4 التنوع البيولوجي للمياه الداخلية

(أ) المشاريع التي تساعد الأطراف في إعداد وتنفيذ خطط وطنية وقطاعية ومشاركة بين القطاعات لحفظ التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية واستخدامه المستدام، بما في ذلك التقييمات الشاملة للتنوع البيولوجي للمياه الداخلية، وبرامج بناء القدرات على رصد تنفيذ برنامج العمل والاتجاهات في التنوع البيولوجي للمياه الداخلية ولجمع المعلومات ونشرها بين المجتمعات الشاطئية؛

(ب) المشاريع التي تساعد في تنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية.

19-4 التنوع البيولوجي البحري والساحلي

(أ) المشاريع التي تنفذ برنامج العمل الموسع للتنوع البيولوجي البحري والساحلي؛

(ب) الأنشطة القطرية التي تهدف إلى تعزيز القدرات على معالجة آثار معدلات الوفاة المتعلقة ببيضاض المرجان والتدهور المادي والتدمير المادي للشعب المرجانية، بما في ذلك تنمية القدرات على الاستجابة السريعة لتنفيذ تدابير لمعالجة تدهور الشعب المرجانية، ومعدلات الوفاة والاستعادة اللاحقة؛

(ج) المشاريع التي تعزز حفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي المعرض للتهديد واستخدامه المستدام؛

20-4 التنوع البيولوجي الجزري

(أ) المشاريع التي تنفذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي الجزري.

21-4 التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة

(أ) المشاريع التي تنفذ برنامج عمل الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة؛

(ب) المشاريع التي تعزز حفظ التنوع البيولوجي في الأراضي القاحلة وشبه القاحلة واستخدامها المستدام.

22-4 التنوع البيولوجي للجبال

(أ) المشاريع التي تعزز حفظ التنوع البيولوجي في المناطق الجبلية واستخدامها المستدام.

23-4 تغير المناخ والتنوع البيولوجي

(أ) بناء القدرات بهدف زيادة الفاعلية في معالجة القضايا البيئية من خلال التزاماتها بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ضمن جملة أمور، عن طريق تطبيق نهج النظام الإيكولوجي؛

(ب) إيجاد برامج تهدف إلى أوجه التآزر لحفظ جميع النظم الإيكولوجية وإدارتها بصورة مستدامة، مثل الغابات، والأراضي الرطبة والبيئات البحرية، التي تسهم أيضا في القضاء على الفقر؛

(ج) الأنشطة القطرية، بما في ذلك المشاريع الرائدة، التي تهدف إلى مشاريع تتعلق بحفظ النظام الإيكولوجي، واستعادة الأراضي والبيئات البحرية المتدهورة وسلامة النظام الإيكولوجي الشامل التي تأخذ في الحسبان آثار تغير المناخ.

24-4 الإبلاغ الوطني

(أ) إعداد التقارير الوطنية من جانب الأطراف من البلدان النامية والأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي، مع الأخذ في الحسبان الحاجة إلى تمويل في الوقت المناسب ويسهل الحصول عليه وعاجل.

جيم - معايير الأهلية

1- البلدان النامية التي هي أطرافا في الاتفاقية هي وحدها المؤهلة لتلقي تمويل بمجرد دخول الاتفاقية حيز النفاذ لديها. ووفقا لأحكام الاتفاقية، فإن المشاريع التي تسعى إلى الوفاء بأهداف حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لكموناته هي مؤهلة للحصول على الدعم المالي من الهيكل المؤسسي.

2- يستمر مرفق البيئة العالمية في تقديم موارد مالية إلى الأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي للمشاريع المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

3- تؤهل للتمويل من مرفق البيئة العالمية جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، بما في ذلك البلدان ضمن هذه البلدان التي هي مراكز منشأ ومراكز للتنوع الجيني، التي هي أطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية.

4- تؤهل أيضا للتمويل من مرفق البيئة العالمية جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، بما في ذلك البلدان ضمن هذه البلدان التي هي مراكز منشأ ومراكز للتنوع الجيني، التي هي أطراف في الاتفاقية وتقدم التزاما سياسيا واضحا بأن تصبح أطرافا في البروتوكول، وذلك لإعداد أطر وطنية للسلامة الأحيائية وإعداد آلية وطنية لغرفة تبادل المعلومات وغير ذلك من القدرات المؤسسية اللازمة لتمكين غير الأطراف على أن تصبح طرفا. ويجب أن يكون الدليل على الالتزام السياسي في شكل ضمان مكتوب إلى الأمين التنفيذي بأن البلد يعترف أن يصبح طرفا في البروتوكول بعد الانتهاء من المشاريع التي تطلب تمويلها.

دال - الإبلاغ من مجلس مرفق البيئة العالمية إلى مؤتمر الأطراف

- 1- ينبغي أن يتاح تقرير من مجلس مرفق البيئة العالمية إلى مؤتمر الأطراف ثلاثة أشهر قبل أي اجتماع عادي لمؤتمر الأطراف بالإضافة إلى التحديثات، عند الإقتضاء، ووفقاً للمادتين 28 و54 من النظام الداخلي لاجتماعات مؤتمر الأطراف، ينبغي أن يتيح الأمين التنفيذي هذا التقرير بجميع لغات الأمم المتحدة الست.
- 2- ينبغي أن يحسن مرفق البيئة العالمية الإبلاغ المستند إلى النتائج عن المساهمة الكلية لمرفق البيئة العالمية من أجل تحقيق أهداف الاتفاقية، بما في ذلك مساهمة المرفق في تمويل التكاليف الإضافية والحصول على التمويل المشترك.

هاء - استعراض فاعلية الآلية المالية

- 1- سيجرى استعراض فاعلية الآلية المالية كل أربع سنوات وينبغي أن يتلزم هذا الاستعراض مع اجتماع مؤتمر الأطراف.

- 2- ينبغي أن يقوم مرفق البيئة العالمية بالإجراءات التالية لتحسين فاعلية الآلية المالية.

1-2 إجراءات المشاريع

- (أ) ترشيد إضافي لدورة المشاريع لديه بغية تبسيط إعداد المشاريع وزيادة الشفافية وموجهة نحو البلدان؛
- (ب) إجراءات أخرى لتبسيط وتعجيل الاعتماد والتنفيذ للمشاريع التي يمولها مرفق البيئة العالمية، بما في ذلك صرف الأموال؛
- (ج) إعداد السياسات والإجراءات التي تمتثل بالكامل لإرشاد مؤتمر الأطراف بطريقة صريحة وفي الوقت المناسب؛
- (د) زيادة مرونته للاستجابة لبرنامج العمل المواضيعي طويل الأجل لاتفاقية التنوع البيولوجي، وفقاً للإرشاد الموجه من مؤتمر الأطراف؛
- (هـ) تحسين نظام معلومات المشاريع، بما في ذلك من خلال مجموعات البيانات وأدوات البيانات القائمة على الإنترنت، لزيادة الوصول إلى معلومات المشاريع والسماح بتتبع أفضل وفقاً للإرشاد الموجه من مؤتمر الأطراف؛
- (و) النظر في المنافع للأطراف، وخصوصاً الدول الجزرية الصغيرة النامية، من توازن مناسب بين المشاريع الوطنية والإقليمية في تنفيذ مقررات مؤتمر الأطراف؛

2-2 التمويل المشترك

- (أ) حشد التمويل المشترك وأساليب التمويل الأخرى لمشاريعه المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية؛
- (ب) دعم نشر وتسهيل تكرار وتعزيز المبادرات الجديدة والابتكارية لآلية التمويل التي ثبت نجاحها.

3-2 التكاليف المتزايدة

- (أ) تطبيق مبدأ التكلفة الإضافية بطريقة أكثر مرونة وعملية وشفافية.

4-2 امتثال وتعاون الوكالات

- (أ) تعزيز الجهود لضمان الامتثال الكامل للوكالات المنفذة للسياسة والاستراتيجية وأولويات البرامج ومعايير الأهلية المطبقة في مؤتمر الأطراف التي تدعم الأنشطة الموجهة قطريا التي يمولها مرفق البيئة العالمية؛
- (ب) تنفيذ جهود لتحسين فاعلية وكفاءة وشفافية عملية التعاون والتنسيق بين الوكالات المنفذة بغية تحسين أنظمة المعالجة والدفع في مرفق البيئة العالمية، ومن أجل تجنب الإزدواجية والعمليات الموازية؛

5-2 الملكية القطرية

- (أ) تعزيز الملكية القطرية الحقة من خلال إشراك البلدان المشاركة في الأنشطة التي يمولها مرفق البيئة العالمية؛
- (ب) تعزيز استخدام الخبرات الإقليمية والوطنية والمواطنة المرنة بين الأولويات الوطنية والاحتياجات الإقليمية وبين أهداف الاتفاقية؛
- (ج) تشجيع التعاون على المستوى الوطني بين نقاط الاتصال الوطنية التابعة للاتفاقية، والتابعة للاتفاقات البيئية ذات الصلة والتابعة لمرفق البيئة العالمية، بما في ذلك من خلال المشاريع التي يدعمها المرفق، وبما في ذلك من خلال حلقات العمل الإقليمية والوطنية لنقاط الاتصال؛

6-2 الرصد والتقييم

- (أ) التشاور مع الأمين التنفيذي حول عمليات الاستعراض ذات الصلة التي ينفذها مرفق البيئة العالمية وتؤثر على الآلية المالية للاتفاقية؛
- (ب) إدراج تقييم الامتثال للسياسة والاستراتيجية وأولويات البرنامج ومعايير الأهلية المنشأة من مؤتمر الأطراف وذلك في أنشطة الرصد والتقييم في المرفق؛
- (ج) صياغة وإرسال إلى مؤتمر الأطراف نواتج تقييم ملخصة وتقارير تقييم كاملة تتعلق بالتنوع البيولوجي وبالإرشاد المقدم من مؤتمر الأطراف؛
- (د) إدراج الاستنتاجات والتوصيات لجميع التقييمات ذات الصلة التي نفذها مكتب التقييم في مرفق البيئة العالمية وذلك في نتائج تقاريره المنتظمة؛

7-2 برنامج المنح الصغيرة

- (أ) الاستمرار في توسيع برنامج المنح الصغيرة لمرفق البيئة العالمية إلى البلدان النامية الأخرى، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

8-2 المنظور الجنساني

- (أ) إدراج المنظور الجنساني، والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية في تمويل التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي؛

9-2 الاستدامة

(أ) تعزيز تبادل الخبرات والدروس المستفادة في مجال معالجة استدامة مشاريع التنوع البيولوجي الممولة.

واو - فترة تزود الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية

يرد في المرفق بالمقرر 18/8 قائمة محدثة للأطراف من البلدان المتقدمة والأطراف الأخرى التي تتحمل طوعيا التزامات الأطراف من البلدان المتقدمة وفقا للفقرة 2 من المادة 20 من الاتفاقية.

زاي - التعاون بين الأمانتين

- 1- المشاركة بممثل من الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية التابعة للاتفاقية وبممثل من فريق الاستعراض العلمي والتقني التابع لمرفق البيئة العالمية في اجتماعات كل منهما.
- 2- ينبغي أن يشجع الأمين التنفيذي، بالتعاون مع مرفق البيئة العالمية، تبادل الخبرات والممارسات الجيدة في تمويل التنوع البيولوجي.
- 3- يشجع الأمين التنفيذي، وكبير الموظفين التنفيذيين في مرفق البيئة العالمية ومدير مكتب التقييم في مرفق البيئة العالمية على الاستمرار في تعزيز التعاون بين الأمانتين.

المقرر 25/10 إرشادات إضافية موجهة إلى الآلية المالية

إن مؤتمر الأطراف،

1- يقرر توفير الإرشادات الإضافية التالية لمرفق البيئة العالمية في توفير الموارد المالية، وفقا للمادتين 20 و21، الفقرة 1 من الاتفاقية وبما يتمشى مع المقررات السابقة لمؤتمر الأطراف، بصيغتها الموحدة الواردة في المقرر 24/10. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يوفر مرفق البيئة العالمية الموارد المالية للأطراف من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأكثر ضعفاً بيئياً، فضلاً عن الأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي، للأنشطة والبرامج الموجهة على الصعيد القطري، بما يتسق مع الأولويات والأهداف الوطنية، ووفقاً لولاية مرفق البيئة العالمية، مع الاعتراف بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من الفقر هي الأولويات الأولى والأهم للبلدان النامية، ومع وضع في الاعتبار الكامل الإرشادات الموحدة الموجهة للآلية المالية والمقررات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر الأطراف.

الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

2- يطلب إلى مرفق البيئة العالمية توفير الدعم المالي الكافي وفي الوقت المناسب لتحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي والأنشطة التمكينية ذات الصلة، ويطلب إلى مرفق البيئة العالمية ووكالاته المنفذة ضمان وضع الإجراءات التي تكفل الصرف السريع للأموال؛

3- وإذ يشير إلى "إطار السنوات الأربع لأولويات البرامج ذات الصلة باستخدام موارد مرفق البيئة العالمية لأغراض التنوع البيولوجي في الفترة من 2010 إلى 2014" المقترح في المقرر 31/9، وإذ يلاحظ أن الهدف 5 من فترة التزود الخامسة لمرفق البيئة العالمية بشأن استراتيجية المجال البؤري للتنوع البيولوجي هو "إدماج التزامات اتفاقية التنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطنية من خلال أنشطة تمكينية"، يطلب إلى مرفق البيئة العالمية تقديم الدعم للأطراف المؤهلة بطريقة سريعة، لتتفح استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي بما يتمشى مع الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛

4- يحث الأطراف، ولا سيما الأطراف من البلدان المتقدمة، ويدعو الحكومات الأخرى والمؤسسات المالية الدولية، ومرفق البيئة العالمية، ومصارف التنمية الإقليمية، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف الأخرى، إلى تقديم دعم مالي مناسب ويمكن التنبؤ به وفي الوقت المناسب إلى الأطراف المؤهلة من البلدان النامية، لتمكين التنفيذ الكامل للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، وإعادة التأكيد على أن مدى التنفيذ الفعال للأطراف من البلدان النامية لالتزاماتها بموجب الاتفاقية سيعتمد على التنفيذ الفعال للأطراف من البلدان المتقدمة لالتزاماتها بموجب الاتفاقية فيما يتعلق بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا؛

إدماج التنوع البيولوجي

5- وفقاً للمادة 20 من الاتفاقية، يدعو الأطراف من البلدان المتقدمة، والحكومات والجهات المانحة الأخرى، والآلية المالية إلى توفير الدعم المالي والتقني للبلدان النامية المؤهلة، من أجل مواصلة تطوير نهج بشأن إدماج التنوع البيولوجي في عمليات القضاء على الفقر والتنمية؛

استراتيجيات حشد الموارد في بلدان محددة

6- يطلب إلى مرفق البيئة العالمية تقديم الدعم المالي الوافي وفي الوقت المناسب لتحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي التي قد تتضمن إعداد استراتيجيات قطرية محددة لحشد الموارد؛

المبادرة العالمية للتصنيف

7- وإذ يعترف أيضاً بأن القدرات التصنيفية تشكل عنصراً حاسماً في تنفيذ جميع المواد وبرامج العمل ذات الصلة في الاتفاقية، وبأن القدرات التصنيفية اللازمة لجرد التنوع البيولوجي ورصده، بما في ذلك استخدام التكنولوجيات الجديدة، مثل ترميز الحمض النووي بالأعمدة المتوازية وتكنولوجيا المعلومات الأخرى ذات الصلة، غير ملائمة في العديد من أنحاء العالم، يطلب إلى مرفق البيئة العالمية ويدعو الأطراف، والحكومات الأخرى، والمنظمات الدولية ومنظمات التمويل الأخرى إلى مواصلة توفير التمويل لمقترحات المبادرة العالمية للتصنيف؛

المؤشرات والرصد

8- يطلب إلى مرفق البيئة العالمية تقديم الدعم اللازم لتلبية احتياجات الأطراف المؤهلة من القدرات المتعلقة بوضع الأهداف الوطنية وأطر الرصد في سياق تحديث استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي؛

الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات

9- يدعو الأطراف، والحكومات الأخرى، والآلية المالية، ومنظمات التمويل إلى تقديم دعم واف ومستدام وفي الوقت المناسب لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات، وخصوصاً من قبل البلدان المؤهلة، ويدعو الآلية المالية إلى النظر في تعزيز الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات في أنشطتها القطرية؛

المناطق المحمية

10- إذ يشير إلى الفقرة 1 من مقرره 18/9 بآء، الأطراف، يحث كذلك الأطراف، وخصوصاً الأطراف من البلدان المتقدمة، ويدعو الحكومات الأخرى والمؤسسات المالية الدولية بما في ذلك مرفق البيئة العالمية، والمصارف الإنمائية الإقليمية، وغيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى تقديم الدعم المالي الكافي وفي الوقت المناسب والذي يمكن التنبؤ به للبلدان المؤهلة، للتمكين من تنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية على نحو كامل؛

11- يحث مرفق البيئة العالمية ووكالاته المنفذة إلى تيسير الصرف السريع والملائم للأموال ومواءمة المشاريع مع خطط العمل الوطنية لبرنامج العمل بشأن المناطق المحمية من أجل ضمان تدخلات ملائمة ومركزة وكافية ومنسجمة من المشاريع؛

المادة 8(ب) والأحكام المتصلة لها

12- يدعو مرفق البيئة العالمية، ومؤسسات التمويل الدولية ووكالات التنمية والمنظمات غير الحكومية المعنية، حيثما يكون الأمر مطلوباً، ووفقاً لولاياتها ومسؤولياتها، إلى النظر في تقديم المساعدة إلى المجتمعات الأصلية والمحلية، ولا سيما النساء، لرفع مستوى الوعي لديها ولبناء قدراتها وفهماها فيما يتعلق بعناصر مدونة السلوك الأخلاقي؛

الحصول وتقاسم المنافع

13- يدعو مرفق البيئة العالمية إلى توفير الدعم المالي للأطراف للمساعدة على التصديق المبكر على بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي وتنفيذه؛

نقل التكنولوجيا والتعاون التكنولوجي

14- وإذ يشير إلى أهمية إعداد نهج محددة، حسبما هو مشار إليه في الديباجة بالمقرر 12/8، لنقل التكنولوجيا والتعاون التكنولوجي والعلمي لمعالجة الاحتياجات ذات الأولوية استناداً إلى الأولويات المحددة في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي وربط تقييمات الاحتياجات من التكنولوجيا بهذه الأولويات، وفي الوقت نفسه تجنب النهج العالمية غير المحددة لهذه المسألة، يدعو مؤسسات التمويل، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية، إلى توفير الدعم المالي لإعداد عمليات تقييم الاحتياجات من التكنولوجيا؛

آلية غرفة تبادل المعلومات

15- يطلب إلى الأمين التنفيذي ومرفق البيئة العالمية التعاون لتيسير الحصول على التمويل لآلية غرفة تبادل المعلومات باعتبارها مكوناً رئيسياً لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، فضلاً عن تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي؛

التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التنوع البيولوجي

16- يدعو مرفق البيئة العالمية إلى النظر في إنشاء صندوق استئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التنوع البيولوجي، لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 على أساس مساهمات طوعية؛

الإبلاغ الوطني

17- يطلب إلى مرفق البيئة العالمية توفير الدعم المالي الكافي وفي الوقت المناسب لإعداد التقرير الوطني الخامسة والتقارير القادمة، لتنفيذ الاستراتيجية، ويطلب كذلك إلى مرفق البيئة العالمية ووكالاته المنفذة ضمان وضع الإجراءات التي تكفل الصرف السريع والمبكر للأموال؛

التنوع البيولوجي البحري والساحلي

18- يدعو مرفق البيئة العالمية والجهات المانحة الأخرى ووكالات التمويل، حسب الاقتضاء، إلى النظر في توسيع نطاق دعم بناء القدرات للبلدان المؤهلة، من أجل تنفيذ المقرر 29/10، وخاصة فيما يتعلق بالدعوة الواردة في الفقرة 38 من المقرر 29/10؛

19- يدعو مرفق البيئة العالمية والجهات المانحة الأخرى ووكالات التمويل، حسب الاقتضاء، إلى توسيع نطاق دعم بناء القدرات للبلدان المؤهلة، من أجل تحديد المناطق البحرية المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً و/أو المناطق البحرية الضعيفة التي تحتاج إلى الحماية، على النحو الذي دعت إليه الفقرة 18 من المقرر 20/9 ووضع تدابير حماية ملائمة في هذه المناطق، في سياق الفقرتين 36 و37 من المقرر 29/10؛

بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية

20- يحث مرفق البيئة العالمية على أن:

- (أ) يواصل تنفيذ جميع التوجيهات السابقة المقدمة إلى الآلية المالية فيما يتعلق بالسلامة الأحيائية؛
- (ب) ينظر، في سياق عملية فترة التزود السادس للصندوق الاستثماري لمرفق البيئة العالمية، في دعم تنفيذ البروتوكول في إطار نظام تخصيص الموارد الشفاف عن طريق تخصيص حصص محددة للسلامة الأحيائية لكل بلد، على أساس التقارير الوطنية الثانية بشأن تنفيذ البروتوكول؛
- (ج) يتيح موارد مالية، في الوقت المناسب، للأطراف المؤهلة من أجل تيسير إعداد تقاريرها الوطنية الثانية بموجب بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية؛
- (د) يوسع نطاق دعمه لبناء القدرات من أجل المشاركة الفعالة في غرفة تبادل معلومات السلامة الأحيائية ليشمل جميع الأطراف المؤهلة في البروتوكول وأن يقدم تقريراً كما ينظر فيه الاجتماع السادس للأطراف في البروتوكول؛
- (هـ) يكفل إدراج العناصر المتعلقة بالسلامة الأحيائية ضمن اختصاصات التقييمات الذاتية للقدرات الوطنية والمبادرات الأخرى لتقييم القدرات المنفذة بتمويل من مرفق البيئة العالمية؛
- (و) يكفل مراعاة متطلبات تحديد الهوية الواردة في الفقرة 2 (أ) من المادة 18 والمقررات ذات الصلة في الأنشطة المنفذة بتمويل من مرفق البيئة العالمية؛
- (ز) يكفل مراعاة برنامج العمل بشأن التوعية العامة والتنقيف والمشاركة فيما يتعلق بسلامة نقل ومناولة واستخدام الكائنات الحية المحورة في الأنشطة المنفذة بتمويل من مرفق البيئة العالمية؛
- (ح) يتيح الأموال للأطراف المؤهلة بطريقة ميسرة وأن يرصد، حسب الاقتضاء، الحصول السريع على هذه الأموال؛

التنوع البيولوجي وتغير المناخ

- 21- يدعو مرفق البيئة العالمية إلى التشاور مع الأمين التنفيذي بشأن سبل ووسائل إبلاغ وكالاته المنفذة بشكل أفضل عن المقررات التي يتخذها مؤتمر الأطراف بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ، وخاصة تلك المتعلقة بتعزيز التعاون بين اتفاقيات ريو، من أجل تسهيل جهود الأطراف المبذولة عملاً بهذه المقررات؛
- 22- يطلب إلى الأمين التنفيذي، رهناً بتوافر الموارد، أن يقوم:
- (أ) بالتعاون مع مرفق البيئة العالمية، بتحديد مؤشرات لقياس وتيسير الإبلاغ عن تحقيق المنافع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للتنوع البيولوجي وتغير المناخ ومكافحة التصحر/تدهور الأراضي؛
- (ب) بالتعاون مع مرفق البيئة العالمية ووكالاته المنفذة، بإعداد أدوات لتقييم وخفض الآثار السلبية على التنوع البيولوجي لأنشطة التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، بالاستناد إلى أمور من بينها الأطر القائمة لتحليل الآثار البيئية المحتملة والمشاركة بين القطاعات للمشاريع وسياسات الحماية البيئية الموضوعة داخل الوكالات المنفذة لمرفق البيئة العالمية.

المقرر 26/10 الآلية المالية: تقييم مقدار الأموال اللازمة لتنفيذ الاتفاقية في فترة التزود السادسة للصندوق الاستئماني التابع لمرفق البيئة العالمية

إن مؤتمر الأطراف،

- 1- يعتمد الاختصاصات المتعلقة بتقييم كامل لمقدار الأموال اللازمة لمساعدة البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، وفقاً للإرشادات التي قدمها مؤتمر الأطراف للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية لفترة التزود السادسة للصندوق الاستئماني التابع لمرفق البيئة العالمية، على النحو الوارد في المرفق بهذا المقرر؛
- 2- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يضمن إنهاء التقييم وفقاً للاختصاصات، في الوقت المناسب للنظر فيه من جانب الاجتماع الرابع للفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية، وبعد ذلك لنظر مؤتمر الأطراف في اجتماعه الحادي عشر؛
- 3- يدعو الأطراف إلى الإسراع في إعداد استراتيجيات قطرية محددة لحشد الموارد كجزء من استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي استجابة للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، وتحديد الأولويات الوطنية للتمويل ذات الصلة بالنسبة إلى الأطراف من البلدان النامية والأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي، بما في ذلك الاحتياجات التمويلية الوطنية ذات الأولوية التي يمكن اعتبارها مؤهلة للتمويل بموجب الآلية المالية وخصوصاً للفترة من يوليو/تموز 2014 إلى يونيو/حزيران 2018؛
- 4- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يدرج النظر في تقييمات الاحتياجات التمويلية في حلقات العمل الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة من أجل تيسير المشاورات الإقليمية ودون الإقليمية؛
- 5- يقرر أن يحيل إلى مرفق البيئة العالمية، على النحو الذي حدده الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف، ووفقاً للإرشادات التي قدمها مؤتمر الأطراف، التقييم المتعلق بمقدار الأموال اللازمة لمساعدة البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية في دورة التزود السادسة لمرفق البيئة العالمية، لينظر فيه هذا المرفق، بحيث سيشير في تقريره المنتظم إلى مؤتمر الأطراف إلى الكيفية التي استجاب بها خلال دورة التجديد للتقييم السابق لمؤتمر الأطراف؛

مرفق

اختصاصات لتقييم كامل لمقدار الأموال اللازمة لتنفيذ الاتفاقية في فترة التزود السادسة للصندوق الاستئماني التابع لمرفق البيئة العالمية

الهدف

- 1- إن الهدف من العمل الذي يجب القيام به بموجب الاختصاصات هذه يتمثل في تمكين مؤتمر الأطراف من إجراء تقييم لمقدار الأموال اللازمة لمساعدة البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية خلال فترة التزود السادسة لمرفق البيئة العالمية، وفقاً للإرشادات التي قدمها مؤتمر الأطراف، وتقدير مبلغ الموارد اللازمة وفقاً للفقرة 1 من المادة 21، والمقرر 8/3.

النطاق

2- ينبغي لتقرير الاحتياجات التمويلية لتنفيذ الاتفاقية أن يكون شاملاً وموجهاً في المقام الأول نحو تقدير مجموع الاحتياجات التمويلية اللازمة لتغطية التكاليف الإضافية الكاملة المتفق عليها للإجراءات التي ستخضعها الأطراف من البلدان النامية والأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية خلال الفترة يوليو/تموز 2014 إلى يونيو/حزيران 2018، وذلك وفقاً للإرشادات التي قدمها مؤتمر الأطراف.

المنهجية

3- ينبغي أن يأخذ تقييم الاحتياجات التمويلية في الحسبان ما يلي:

(أ) الفقرة 2 من المادة 20، ، والفقرة 1 من المادة 21 من الاتفاقية، والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛

(ب) الإرشاد الموجه إلى الآلية المالية من مؤتمر الأطراف الذي يطلب موارد مالية في المستقبل؛

(ج) جميع الالتزامات المدرجة في إطار الاتفاقية والمقررات ذات الصلة التي اعتمدها مؤتمر الأطراف؛

(د) المعلومات المرسلة إلى مؤتمر الأطراف في التقارير الوطنية المقدمة وفقاً للمادة 26 من الاتفاقية؛

(هـ) القواعد والمبادئ التوجيهية التي وافق عليها مجلس مرفق البيئة العالمية لتحديد الأهلية اللازمة لتمويل المشاريع؛

(و) الاستراتيجيات أو الخطط أو البرامج الوطنية المعدة وفقاً للمادة 6 من الاتفاقية؛

(ز) المعلومات المرسلة إلى مؤتمر الأطراف من مرفق البيئة العالمية عن عدد البرامج والمشاريع المؤهلة التي قدمت إلى هذا المرفق، والعدد الذي اعتمد للتمويل، والعدد الذي رفض بسبب نقص الموارد؛

(ح) الخبرة المكتسبة من جانب الجهات المعنية في تنفيذ المشاريع، والجهات المسؤولة عن إعداد تقارير تقييم الاحتياجات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، واتفاقية استكهولم.

(ط) الخبرة المكتسبة حتى الآن، بما في ذلك القيود التي اعترضت المشاريع الممولة من مرفق البيئة العالمية والنجاحات التي حققتها هذه المشاريع، بالإضافة إلى أداء المرفق والوكالات المنفذة ووكالات التنفيذ التابعة له.

(ي) أوجه التآزر القائمة مع الاتفاقيات الأخرى التي يمولها مرفق البيئة العالمية.

إجراءات للتنفيذ

4- على الأمين التنفيذي، بموجب سلطة مؤتمر الأطراف وبدعم منه، أن يتعاقد مع فريق من خمسة خبراء، اثنين منهم من البلدان النامية الأطراف، واثنين من البلدان المتقدمة الأطراف، وخبير واحد من منظمة دولية غير حكومية، لإعداد تقرير عن التقييم الكامل للتمويل الضروري والمتاح لتنفيذ الاتفاقية خلال الفترة من يوليو/تموز 2014 إلى يونيو/حزيران 2018، وفقاً للهدف والمنهجية المذكورين أعلاه.

5- لدى إعداد تقرير التقييم، ينبغي لفريق الخبراء أن يجري المقابلات والدراسات الاستقصائية والتحليلات الكمية والكيفية، والمشاورات، عند الإقتضاء، بما في ذلك ما يلي:

(أ) جمع وتحليل الاحتياجات المحددة في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، بما في ذلك الاستراتيجيات القطرية المحددة لحشد الموارد والتي تعدها الأطراف عملاً بالمادة 6 من الاتفاقية؛

(ب) استعراض التقارير المقدمة من الأطراف بموجب المادة 26 من الاتفاقية لتحديد احتياجات التمويل من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية؛

(ج) الآثار المالية التقديرية للإرشاد الموجه إلى الآلية المالية من مؤتمر الأطراف؛

(د) الخبرة المكتسبة حتى الآن في تقديم الآلية المالية للأموال في كل فترة من فترات التزود؛

(هـ) الاحتياجات التمويلية الإضافية خلال الفترة من يوليو/تموز 2014 إلى يونيو/حزيران 2018، والناشئة عن التنفيذ الوطني للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛

(و) تجميع وتحليل أي معلومات إضافية تقدمها الأطراف، سواء من البلدان النامية أو البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي عن احتياجاتها التمويلية لتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية.

6- ينبغي لمرفق البيئة العالمية والأمين التنفيذي إجراء استعراض لمشروع تقارير التقييم التي يعدها فريق الخبراء لضمان دقة واتساق النهج والبيانات.

7- على الأمين التنفيذي أن يسعى إلى ضمان توزيع تقرير التقييم الصادر عن فريق الخبراء على جميع الأطراف قبل شهر من انعقاد الاجتماع الرابع للفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية.

8- ينبغي للاجتماع الرابع للفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية أن ينظر في تقرير تقييم فريق الخبراء وإعداد توصيات لنظر الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف.

9- سوف يصدر مؤتمر الأطراف في اجتماعه الحادي عشر مقراً عن التقييم المتعلق بمقدار الأموال اللازمة لتنفيذ الاتفاقية لفترة التزود السادسة للصندوق الاستئماني التابع لمرفق البيئة العالمية، وإبلاغ النتائج إلى مرفق البيئة العالمية تبعاً لذلك.

العملية التشاورية

10- ينبغي لفريق الخبراء، عند إعداد تقرير التقييم، أن يتشاور على نطاق واسع مع جميع الأشخاص والمؤسسات من ذوي العلاقة وغيرهم من مصادر المعلومات المفيدة.

11- على فريق الخبراء أن يعد استبياناً عن الاحتياجات التمويلية للفترة من تموز/يوليو 2014 إلى حزيران/يونيو، وأن يوزعه على جميع الأطراف في الاتفاقية، والأمانة، وأمانة مرفق البيئة العالمية، ومكتب التقييم والوكالات التابعة للمرفق، وأن يذكر النتائج في تقرير التقييم.

12- ينبغي تنظيم مقابلات واجتماعات تشاورية يشارك فيها على الأقل أصحاب المصلحة الرئيسيون المعنيون، بما فيهم مجموعات الأطراف الرئيسية وأمانة الاتفاقية، فضلاً عن أمانة مرفق البيئة العالمية، ومكتب التقييم والوكالات التابعة للمرفق.

13- ينبغي أن يسعى فريق الخبراء، إلى أقصى قدر ممكن، نحو القيام بمشاورات إقليمية ودون إقليمية، مستغلا في ذلك حلقات العمل الإقليمية ودون الإقليمية التي تنظمها أمانة الاتفاقية وأمانة مرفق البيئة العالمية خلال فترة الدراسة.

14- ينبغي أن تكون النهج المستخدمة في تقييم التمويل اللازم والمتاح لتنفيذ الاتفاقية شفافة ويمكن الاعتماد عليها ويمكن تكرارها، وأن توضح مبررات التكاليف الإضافية وفقا للفقرة 2 من المادة 20، مع الأخذ في الاعتبار المعلومات المجمعة من الصناديق الدولية الأخرى التي تخدم الاتفاقيات والمعلومات المقدمة من الأطراف في تطبيق مفهوم التكاليف الإضافية، بالإضافة إلى القواعد والمبادئ التوجيهية الحالية لمرفق البيئة العالمية كما وافق عليها مجلس هذا المرفق.

15- ينبغي لفريق الخبراء أن يعالج القضايا الإضافية التي قد تثار في الاجتماع الرابع للفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض تنفيذ الاتفاقية خلال نظره في تقرير التقييم.

المقرر 27/10 التحضير للاستعراض الرابع لفاعلية الآلية المالية

إن مؤتمر الأطراف،

- 1- يقرر أن يعتمد اختصاصات الاستعراض الرابع لفاعلية الآلية المالية، الوارد في المرفق بهذا المقرر؛
- 2- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يضمن تنفيذ الاستعراض وفقا للاختصاصات؛
- 3- يقرر أيضا النظر في إجراءات أخرى، عند الضرورة، لتحسين فاعلية الآلية المالية للاتفاقية، وذلك في الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف؛

مرفق

اختصاصات الاستعراض الرابع لفاعلية الآلية المالية

الأهداف

- 1- وفقا للفقرة 3 من المادة 21، سيستعرض مؤتمر الأطراف فاعلية الآلية، بما في ذلك المعايير والمبادئ التوجيهية المشار إليها في الفقرة 2 من المادة 21، بغية اتخاذ الإجراء المناسب لتحسين فاعلية الآلية، عند الضرورة. ولهذا الغرض، ستشمل الفاعلية ما يلي:
 - (أ) التوافق مع أنشطة مرفق البيئة العالمية، باعتباره الهيكل المؤسسي الذي يشغل الآلية المالية، مع إرشاد من مؤتمر الأطراف؛
 - (ب) فاعلية الآلية المالية في توفير وحشد الموارد المالية الجديدة والإضافية لتمكين الأطراف من البلدان النامية والأطراف من البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي من الوفاء بالتكاليف الإضافية الكاملة المتفق عليها التي ستتكبدها لتنفيذ التدابير التي تفي بالتزامات هذه الاتفاقية والاستفادة من أحكامها، مع الأخذ في الحسبان الحاجة إلى إمكانية التنبؤ بالأموال وكفايتها وتدفعها في الوقت المناسب؛
 - (ج) كفاءة الآلية المالية، في توفير وإيصال الموارد المالية، فضلا عن الإشراف، وفقا للإرشاد الصادر عن مؤتمر الأطراف على الأنشطة الممولة من مواردها ورصد وتقييم هذه الأنشطة؛
 - (د) فاعلية وكفاءة الأنشطة الممولة من مرفق البيئة العالمية بشأن تنفيذ الاتفاقية وتحقيق أهدافها الثلاثة، مع الأخذ في الحسبان الإرشاد المقدم من مؤتمر الأطراف.
 - (هـ) فعالية وفائدة الإرشاد الصادر من اتفاقية التنوع البيولوجي لمرفق البيئة العالمية.
 - (و) التجانس مع اتفاقيات ريو الأخرى.

المنهجية

- 2- سيغطي الاستعراض جميع أنشطة الهيكل المؤسسي العامل كآلية المالية، وخصوصا للفترة من يوليو/تموز 2007 إلى يونيو/حزيران 2010.
- 3- يستند الاستعراض إلى مصادر المعلومات التالية، ضمن مصادر أخرى:

- (أ) المعلومات المقدمة بخصوص الآلية المالية من الأطراف من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأكثر البلدان ضعفاً بيئياً، فضلاً عن الأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي، وكذلك الأطراف من البلدان المتقدمة؛
- (ب) التقارير التي يعدها مرفق البيئة العالمية، بما في ذلك تقاريره إلى مؤتمر الأطراف، فضلاً عن تقييمات منظمات شبكة مرفق البيئة العالمية؛
- (ج) تقارير مكتب تقييم مرفق البيئة العالمية التي تتعلق بأنشطة التنوع البيولوجي في مرفق البيئة العالمية ضمن إطار الآلية المالية، بما في ذلك دراسة الأداء العام الرابع لمرفق البيئة العالمية؛
- (د) المعلومات التي يقدمها أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين.

المعايير

- 4- يتم تقييم فاعلية الآلية المالية مع مراعاة ما يلي، ضمن جملة أمور:
- (أ) الإجراءات المتخذة من الآلية المالية استجابة لإرشاد مؤتمر الأطراف، بحسب توحيدها الوارد في المرفق الأول بالمقرر 24؛
- (ب) عدد الأطراف من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأكثر البلدان ضعفاً بيئياً، فضلاً عن الأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي، التي تحصل على أموال كافية وحسنة التوقيت ويمكن التنبؤ بها لتغطية التكاليف الإضافية الكاملة والموافق عليها لتنفيذ التدابير التي تستوفي الالتزامات وفقاً للاتفاقية؛
- (ج) وجهات نظر الأطراف من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأكثر البلدان ضعفاً بيئياً، فضلاً عن الأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي، بشأن أداء وشروط تقديم موارد مرفق البيئة العالمية من خلال الوكالات المنفذة؛
- (د) كمية وطبيعة ومصادر الموارد المالية المقدمة من خلال الآلية المالية لتحقيق أهداف الاتفاقية؛

إجراءات للتنفيذ

- 5- على الأمين التنفيذي، بموجب سلطة مؤتمر الأطراف وبدعم منه، أن يعين خبير تقييم متمرس لإجراء الاستعراض، وفقاً للأهداف، والمنهجية والمعايير المذكورة أعلاه.
- 6- يصمم خبير التقييم استبياناً باستعمال المعايير المعتمدة في الاختصاصات الحالية، لإرسالها إلى الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين في أقصى وقت ممكن عملياً، وبعد تجميعاً وملخصاً للمعلومات المستلمة.
- 7- يقوم خبير التقييم بإجراء دراسات نظرية ومقابلات وزيارات ميدانية ويتعاون مع مكتب التقييم في مرفق البيئة العالمية، حسب الضرورة، للتضير للاستعراض، رهناً بتوافر الموارد.
- 8- يجري خبير التقييم مشاورات إقليمية ودون إقليمية مع الأطراف، مع الاستفادة بحلقات العمل الإقليمية ودون الإقليمية التي تنظمها أمانة الاتفاقية خلال فترة التقييم؛

- 9- سيتاح مشروع تقرير موجز وتوصيات خبير التقييم إلى مرفق البيئة العالمية لاستعراضه وإدلاء تعليقات عليه. وستدرج هذه التعليقات في الوثائق وتحدد من حيث المصدر.
- 10- استنادا إلى التقرير الموجز والتوصيات التي يقدمها خبير التقييم المستقل، سيعد الأمين التنفيذي، بالتشاور مع مرفق البيئة العالمية، مشروع مقرر بشأن الاستعراض الرابع للآلية المالية، بما في ذلك مقترحات محددة لإجراءات لتحسين فاعلية الآلية، عند الضرورة، وذلك لنظر مؤتمر الأطراف خلال اجتماعه الحادي عشر.
- 11- سيقدم الأمين التنفيذي الوثائق ذات الصلة إلى الأطراف في غضون ثلاثة أشهر على الأقل قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف.

المقرر 28/10 التنوع البيولوجي للمياه الداخلية

إن مؤتمر الأطراف،

1- يلاحظ مع القلق أن الزيادة السريعة في الضغوط الناشئة عن دوافع التغيير في النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية، والمعدل الإجمالي المستمر والمتسارع لفقدان التنوع البيولوجي لهذه النظم الإيكولوجية وخدمات النظم الإيكولوجية المرتبطة بها، قد ترتب عليها بالفعل تكاليف اقتصادية واجتماعية وبيئية كبيرة يُتوقع أن تتصاعد بسرعة. وتشمل هذه الخدمات إمدادات المياه والتخفيف من الظروف الهيدرولوجية القاسية؛

2- يعرب عن قلقه من أن التغييرات البشرية الرئيسية لا تزال جارية في دورة مياه الأرض على النطاق العالمي والنطاقين الإقليمي والمحلي من خلال الاستخدام المباشر للمياه والتغير في استخدام الأراضي؛ وأنه تم الوصول بالفعل إلى حدود الاستدامة لموارد المياه السطحية والجوفية أو تجاوزها في العديد من الأقاليم؛ وأن الطلب على المياه مستمر في الزيادة؛ وأن هذه الاتجاهات أصبحت متزايدة في بعض المناطق نتيجة تغير المناخ؛ وأن ضغوط المياه على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية تتصاعد بسرعة؛

3- يؤكد أن المجتمعات البشرية تعتمد على الخدمات العديدة التي توفرها النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية وأن التنوع البيولوجي يدعم تلك الخدمات التي تقدمها هذه النظم الإيكولوجية؛

4- يلاحظ أن المياه تعتبر على نطاق واسع التحدي العالمي الرئيسي للموارد الطبيعية، وأن المياه صلة الموارد الطبيعية الرئيسية بين مختلف الأهداف الإنمائية للألفية والتنوع البيولوجي؛

تنفيذ برنامج العمل

5- يلاحظ مع التقدير القيمة المستمرة للتقارير الوطنية التي تقدمها الأطراف في اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة في توفير معلومات أساسية عن حالة واتجاهات التنوع البيولوجي للمياه الداخلية ودوافع التغيير؛ ويعرب عن تقديره لمدخلات أمانة اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة وفريق الاستعراض العلمي والتقني التابع لها، وذلك في الاستعراض المتمقّق لتنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية؛

6- يخلص إلى أن برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية لا يزال إطاراً سليماً لتنفيذ الأنشطة ذات الصلة إلا أن التنفيذ يحتاج إلى تعزيز بدرجة كبيرة من خلال اتساق أفضل بين سياسات وأنشطة استخدام المياه واستخدام الأراضي وإدراج أفضل لقضايا المياه في برامج العمل الأخرى في الاتفاقية، بما فيها ما يتعلق باستخدام المياه وإدارة المناطق والموائل الواقعة على ضفاف الأنهار، وزيادة الاعتراف بأهمية خدمات النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية لصحة البشر والحد من الفقر والتنمية المستدامة وتغير المناخ؛

7- يلاحظ مع القلق دلائل أن النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية قد تكون ضعيفة بصفة خاصة أمام الأنواع الغريبة الغازية ويحث الأطراف والحكومات الأخرى على الرجوع إلى العمل بشأن الأنواع الغريبة الغازية عند تنفيذ برنامج العمل بشأن النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية؛

8- يحث الأطراف والحكومات الأخرى على إعداد وتنفيذ الخطط الوطنية والإقليمية، والتقييمات البيئية الاستراتيجية وإنفاذ التدابير القانونية القائمة من أجل وقف الاستخدام غير المستدام وتعزيز حفظ التنوع

البيولوجي للمياه الداخلية واستخدامه المستدام، وخصوصاً لمعالجة الاستغلال المفرط للمياه الداخلية وتفتتها، بما في ذلك أثرها على مصايد الأسماك؛

9- إذ يشير إلى الفقرة 3 من المقرر 19/9، ينبه الأطراف والحكومات الأخرى إلى الحاجة المستمرة إلى مواصلة تعزيز الترتيبات التعاونية الدولية المتصلة بإدارة مجاري المياه الداخلية والكتل المائية بما يتسق مع المادة 5 من الاتفاقية؛

10- يحث الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات المعنية على تعزيز جهودها لتنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية، مع الأخذ في الاعتبار الغايات وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي المذكورة في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛ ويشجع الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات المعنية على تعزيز قدراتها لتنفيذ برنامج العمل، بما في ذلك التنسيق المؤسسي، مع إيلاء اهتمام خاص لمساهمات برنامج العمل في تحقيق التنمية المستدامة، والتخفيف من وطأة الفقرة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال جملة أمور منها:

(أ) تعزيز التنسيق والتعاون بين جميع القطاعات المستخدمة للمياه وغيرها من الموارد ذات الصلة بالنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية لتجنب الآثار السلبية التي تلحق بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛

(ب) التوسع في إدراج اعتبارات التنوع البيولوجي في الإدارة المتكاملة لموارد المياه وما يتصل بها من نهج والنظر في التفاعلات بين النظم الإيكولوجية المختلفة التي تنظم مساحة الموارد المائية والمياه الجوفية والساحلية وتواصلها؛

(ج) تعزيز جهودها في مجال الحفظ، عن طريق جملة أمور منها، توسيع نطاق المناطق المحمية والشبكات الإيكولوجية⁶⁰ الخاصة بالتنوع البيولوجي للمياه الداخلية ومن خلال تعيين شبكات متسقة وشاملة لمناطق الأراضي الرطبة في امتداد أحواض الأنهار المدرجة في قائمة اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية ومن خلال التعاون الدولي في إدارة موارد المياه الداخلية؛

(د) تعزيز قدراتها على الإبلاغ عن تغطية المناطق المحمية للنظم الإيكولوجية للمياه العذبة، بما في ذلك في المناطق المعينة لحماية التنوع البيولوجي الأرضي؛

(هـ) تعزيز الجهود لمعالجة الدوافع المؤدية إلى تدهور التنوع البيولوجي للمياه الداخلية وفقدانه وذلك من خلال إدماج اعتبارات التنوع البيولوجي، حسب الاقتضاء، في عمليات صنع القرار في القطاعات الأخرى، مثل إنتاج الطاقة، والنقل، والزراعة، ومصايد الأسماك، والصناعة، والتعدين والسياحة وفي خطط التنمية الإقليمية؛

(و) منع تغييرات تدفقات المياه، بما فيها التدخلات البشرية المباشرة و/أو تغيير المناخ، التي تضر بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛

(ز) منع الاستخدام غير المستدام للمياه الجوفية؛

⁶⁰ في سياق برنامج العمل هذا، مصطلح عام يستخدم في بعض البلدان والمناطق، حسب الإقتضاء، للتعبير عن تطبيق نهج النظام الإيكولوجي الذي يدمج المناطق المحمية في المناظر الطبيعية الأرضية والمناظر الطبيعية البحرية الأوسع نطاقاً من أجل فاعلية حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

- (ح) إحياء واستعادة النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية المتدهورة وخدماتها؛
- (ط) تشجيع، حسب الإقتضاء، مستخدمي الأراضي والمياه ذوي الصلة على تحسين الخدمات التي تقدمها النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية من خلال خطط من ضمنها المدفوعات الطوعية مقابل خدمات النظم الإيكولوجية؛
- (ي) التأكد من مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين بإدارة المياه الداخلية في عمليات صنع القرار بخصوص السياسات والأعمال التي تنطوي على حفظ النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية واستخدامها المستدام وتسهم في التخفيف من وطأة الفقر؛
- (ك) استكشاف إمكانيات لتعزيز عملية تخصيص الموارد لبناء القدرات على التنفيذ، التي تبررها المنافع الاقتصادية لتحسين إدارة النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية؛
- (ل) ضمان المحافظة على التواصل بين النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية والنظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية واستعادتها حيثما يكون ضرورياً، من أجل التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ وخفض تدهور التنوع البيولوجي إلى الحد الأدنى؛
- 11- يدعو الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات المعنية إلى دعم البرامج والأنشطة على المستويين الإقليمي والوطني لمعالجة دوافع فقدان التنوع البيولوجي في النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية؛
- 12- يشجع الأطراف والحكومات الأخرى على مراعاة النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية وقيمتها مراعاة كاملة في خطط التنمية القطاعية لديها وحساباتها القومية، وعند الإقتضاء، نظم الإبلاغ؛
- 13- يعترف بأهمية النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية في الجزر، والتنوع البيولوجي الفريد للمياه الداخلية فيها في كثير من الأحيان، وبصفة خاصة، دورها في الحفاظ على الإمدادات المحدودة للمياه في الجزر، ويحث الدول الجزرية الصغيرة النامية، حسب الإقتضاء، على زيادة الاهتمام بتنفيذ برنامج العمل؛
- 14- وإذ يسلّم بأهمية النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية، مثلاً الواحات في الأراضي الجافة وشبه الرطبة، يحث الأطراف المعنية والحكومات الأخرى المعنية، على التأكد من الإحالة المرجعية والتماسك بين برنامجي العمل بشأن التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية وبشأن التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة (حسبما تقرره الفقرة 11 من المقرر 4/7، ضمن جملة أمور)؛
- 15- يدرك التوسع العمراني السريع لسكان العالم وأهمية توفير إمدادات المياه للمدن، ويحث الأطراف والحكومات الأخرى على اتخاذ تدابير لخفض الضغوط التي تحدثها المدن على النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية وزيادة الاهتمام بالسلطات الحضرية وأصحاب المصلحة الآخرين ودعمهم من أجل ما يلي:
- (أ) اتخاذ تدابير لضمان استمرار قدرة النظم الإيكولوجية على توفير مياه كافية بجودة مناسبة، وبالتالي المساهمة في أمور منها إمدادات المياه في المناطق الحضرية؛
- (ب) حماية التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية التي تقدمها الأراضي الرطبة في المدن والمتاخمة للمدن الواقعة تحت ولايتها، كمساهمة في الجهود الوطنية لتنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية؛

16- يلاحظ أن ثمة حاجة إلى توضيح نطاق الصلات المشتركة بين برنامجي عمل الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية وبشأن التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية في المناطق الساحلية، بما في ذلك ما يتعلق بتغطية الأراضي الرطبة الساحلية بموجب اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة، ويطلب إلى الأمين التنفيذي ويدعو أمانة اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة، رهنا بالموارد المتوفرة، إلى إجراء تقييم للسبل والوسائل الرامية إلى معالجة احتياجات التنوع البيولوجي للمياه الداخلية ذات الصلة في المناطق الساحلية ضمن خطة العمل المشتركة للاتفاقيتين، وتقديم تقرير عن هذه المسألة إلى الاجتماع الخامس عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية؛

17- يشجع الأطراف والحكومات الأخرى، حسب الاقتضاء، على ضمان أن تعتمد سياسات تخصيص المياه لديها، ضمن جملة أمور، على الحاجة إلى تحقيق توافر مستدام للمياه بكميات كافية وذات جودة لدعم تشغيل النظام الإيكولوجي والإيصال المستدام لخدمات النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه أو التي تعتمد عليها؛

18- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يواصل، في شراكة مع المنظمات المعنية، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمعهد الدولي لإدارة المياه، البحث عن السبل التي يمكن بها الحد من الآثار السلبية لاستخدام المياه الزراعية ومياه الصرف، على النظم الإيكولوجية، وتعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على توفير المياه لإنتاج الأغذية للأجيال الحاضرة والقادمة؛

19- يطلب إلى الأمين التنفيذي، بالتشاور مع الأمانة وفريق الاستعراض العلمي والتقني التابعة لاتفاقية رامسار الأراضي الرطبة، ورهنا بالموارد المتوفرة، إجراء تحليل للمعلومات الواردة في التقارير الوطنية الرابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي ذات الصلة بالحالة والاتجاهات في الأراضي الرطبة ودوافع التغيير في الأراضي الرطبة من جميع المجالات البرامجية، وتقديم تقرير عن النتائج إلى فريق الاستعراض العلمي والتقني وأمانة اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة لتعزيز تدفق تبادل المعلومات فيما بين الاتفاقيتين وخاصة لتوفير الاستشارة، ضمن جملة أمور، للتقرير المزمع عن حالة الأراضي الرطبة في العالم؛

20- يطلب كذلك إلى الأمين التنفيذي، ويدعو أمانة اتفاقية رامسار إلى تقييم حالة تنفيذ مبادرة أحواض الأنهار، ورفع تقرير عن هذه المسألة لعلم اجتماع الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية يعقد قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف؛

21- يحث الأطراف والحكومات الأخرى على النظر في الحاجة إلى تنفيذ مشترك لعناصر برنامجي العمل بشأن التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية وبشأن التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، مع مراعاة دور التنوع البيولوجي في دورة المياه؛

تغير المناخ

22- يلاحظ نتائج التقرير التقني للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بعنوان: تغير المناخ والمياه، الذي يشير في استنتاجاته، ضمن أمور أخرى، إلى أن العلاقة بين تغير المناخ وموارد المياه العذبة من الشواغل الرئيسية لأن جودة المياه ومدى توافرها ستتأثر بشدة بتغير المناخ؛

23- يلاحظ أن دورة الكربون ودورة المياه هما من أهم العمليات البيوجيولوجية الواسعة النطاق بالنسبة للحياة على كوكب الأرض وأن هاتين الدورتين ترتبطان ببعضهما البعض بصورة عامة؛

24- يلاحظ أن النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية تمثل مخازن مهمة للكربون وأن أراضي الخث والأراضي الرطبة الأخرى بها مخزون كبير من الكربون، وخاصة تحت الأرض، حسبما يشار إلى ذلك في المقرر 16/9 دال وفي تقرير فريق الخبراء التقنيين الثاني المخصص للتنوع البيولوجي وتغير المناخ،⁶¹ الذي لاحظ أن أراضي الخث والأراضي الرطبة الأخرى تخزن كمية من الكربون أكبر من الكمية التي تخزنها الغابات المدارية في العالم؛

25- بحث الأطراف والحكومات الأخرى على:

(أ) إدراك أهمية التغيرات التي تحدث في دورة المياه عند النظر في آثار تغير المناخ على النظم الإيكولوجية الأرضية والساحلية والنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية، ومن هنا أيضا أهمية دور الخدمات المتعلقة بالمياه التي توفرها النظم الإيكولوجية، ولا سيما النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية، في التكيف مع تغير المناخ القائم على النظم الإيكولوجية؛

(ب) التأكد من تصميم وتنفيذ أنشطتها المتعلقة بالتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه مع مراعاة الاحتياجات والإمكانات لاستدامة و/أو تعزيز الخدمات التي توفرها النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية والمساهمة بالتالي في تحسين رفاه الإنسان؛

(ج) إدراك العلاقة المتبادلة بين دورتي الكربون والمياه في أنشطتها المتعلقة بالتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، وبصفة خاصة، دور التنوع البيولوجي في المساهمة في استدامة وتشغيل دورة المياه، وتوافر المياه لدعم تشغيل النظام الإيكولوجي، وخدمات النظام الإيكولوجي المتصلة بالمياه وخدمات تخزين الكربون؛

26- يشجع الأطراف والحكومات الأخرى على مراعاة قدرات التكيف والتخفيف في الأراضي الرطبة لدى تصميم استراتيجيات لتغير المناخ؛

27- يلاحظ أن المياه توفر روابط قوية بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ والتصحر ويدعو الأطراف والحكومات الأخرى إلى الارتكاز على هذه الروابط لمواصلة تعزيز الاتساق بين تلك الموضوعات على المستوى الوطني، وحسب الاقتضاء، تعزيز التنسيق وأوجه التآزر بين اتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية رامسار للأراضي الرطبة، ويطلب إلى الأمين التنفيذي استخدام هذه الروابط لتعزيز التعاون بين ومع فريق الاتصال المشترك وفريق الاتصال المعني بالتنوع البيولوجي؛

28- يؤكد أن الحد من تدهور الأراضي الرطبة وفقدانها يمكن أن يوفر منافع متعددة للتنوع البيولوجي وبخفضا من تركيز غازات الدفيئة في الجو، وبالتالي يدعو الهيئات ذات الصلة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى النظر في إطارها في مسألة تدهور الأراضي الرطبة وفقدانها؛
الاحتياجات العلمية

29- يعترف بالحاجة إلى تعزيز التنسيق بين العلوم والسياسات والتكامل بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية الاقتصادية وخاصة بين المواضيع المتداخلة ومن ضمنها التنوع البيولوجي وتشغيل النظم الإيكولوجية الأرضية والنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية، وممارسات استخدام الأراضي والمياه وإمدادات مستدامة من المياه بكميات وجودة مناسبة، والحد من الفقر، والتنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

30- يلاحظ أهمية البيانات المؤكدة عن الأنواع في المياه الداخلية في تحديد حالة واتجاهات هذه النظم البيولوجية، بما في ذلك بوصفها بيانات أساسية رئيسية تستخدم في عمليات التقييم والمبادرات الأخرى، بما في ذلك، ضمن جملة أمور، الطبعة الثالثة من نشرة التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي وشراكة مؤشرات التنوع البيولوجي لعام 2010، والمبادرات الجديدة، مثل حالة الموارد الوراثية المائية في العالم التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ويعرب عن تقديره لتلك المنظمات والمبادرات والأفراد المسؤولين عن توليد مجموعات البيانات هذه والمحافظة عليها؛

31- يحث الأطراف والحكومات الأخرى على دعم تعزيز بناء القدرات لرصد التنوع البيولوجي للنظم البيولوجية للمياه الداخلية، بما في ذلك على مستوى الأنواع؛

32- يعترف بالحاجة إلى تحسين الإرشادات حول العلاقات بين التنوع البيولوجي والمياه، ويدعو إلى إجراء المزيد من التقييمات العلمية المتصلة بالسياسات للعلاقات بين التنوع البيولوجي والهيدرولوجيا وخدمات النظم البيولوجية والتنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بأمور، منها:

(أ) العلاقات بين دورتي الكربون والمياه، وتدخلات السياسات والإدارة في كل منهما، وقدرة التنوع البيولوجي على دعم الدوريتين؛

(ب) أثر الاستخدام البشري المباشر للمياه على التنوع البيولوجي الأرضي والعكس، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، التدفقات بين رطوبة التربة، والمياه الجوفية، وبخـرتح النباتات، والتحويلات في الأمطار المحلية والإقليمية، مع مراعاة أية ضغوط إضافية تسببها المياه على النظم البيولوجية من خلال تغير المناخ، ويدعو الأطراف والحكومات الأخرى إلى توفير الدعم التقني والمالي لهذا العمل؛

33- يعترف بالحاجة إلى تحسين إدراج اعتبارات التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيولوجية في تخطيط السيناريوهات المتعلقة بموارد المياه، ويطلب إلى الأمين التنفيذي ويدعو فريق الاستعراض العلمي والتقني لاتفاقية رامسار للأراضي الرطبة، رهنا بالموارد المتوفرة، إلى تعزيز الجهود والمساهمة في العمليات الجارية في هذا الصدد، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، تحليل السيناريوهات المضطلع به للتقرير الرابع عن تنمية المياه في العالم؛ ويدعو الأطراف والحكومات الأخرى إلى توفير الدعم التقني والمالي لهذا الغرض؛

34- يرحب مع التقدير بتطوير الأطراف، والحكومات الأخرى، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين لأدوات واستخدامها على نطاق واسع للمساعدة في تنفيذ برنامج العمل، ويشجع على مواصلة تطويرها وتطبيقها على نطاق أوسع مع ملاحظة أن الاحتياجات ذات الأولوية تكمن في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية والسياساتية من أجل تنسيق إدارة الدوافع المتعددة للتغير في النظم البيولوجية للمياه الداخلية بصورة أفضل بحيث يمكن تحقيق تسليم متوازن وعادل ومنصف ومستدام لخدماتها المتعددة كمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؛

35- يدعو الأطراف والحكومات الأخرى إلى أن تولي الاعتبار الواجب للأهمية المتزايدة للإرشادات القائمة المتاحة في إطار اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة وقرارات مؤتمر أطرافها المتعاقدة وأن تواصل وتعزز، عند الاقتضاء، النظر في هذه الإرشادات والقرارات؛

36- يحث الأطراف في كل من اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية رامسار للأراضي الرطبة على اتخاذ تدابير تكميلية أكثر شمولاً لتنفيذ الاتفاقيتين على المستوى الوطني باستعمال أداة TEMATEA ضمن غيرها من الوسائل؛

37- يلاحظ أن عام 2011 يمثل الذكرى الأربعين للمفاوضات الخاصة باتفاقية رامسار للأراضي الرطبة، ويشجع الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات المعنية على الإسهام في الاحتفالات بهذه المناسبة واستخدامها كفرصة إضافية لمواصلة تعزيز الجهود بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية رامسار للأراضي الرطبة؛

38- يحث الأطراف والحكومات الأخرى على أن تنتظر في انعكاسات التغيرات في دورة المياه، وموارد المياه العذبة، عندما يكون ذلك ممكناً وقابلاً للتطبيق، في تنفيذ جميع برامج العمل المواضيعية والمتعددة القطاعات، مع إيلاء اهتمام خاص للروابط بين الهيدرولوجيا، والتنوع البيولوجي وتشغيل النظم الإيكولوجية والتنمية المستدامة، ويطلب إلى الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية النظر في هذه الجوانب؛

39- إذ يسلم بأوجه التآزر الطبيعية بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية رامسار للأراضي الرطبة، يطلب إلى الأمين التنفيذي، ويدعو أمانة اتفاقية رامسار وفريق الاستعراض العلمي والتقني التابع لها، والشركاء المعنيين الآخرين، رهنا بتوافر الموارد المالية، إلى إنشاء فريق عامل للخبراء، بالاستعانة إلى الخبرة الأساسية ذات الصلة لفريق الاستعراض العلمي والتقني التابع لاتفاقية رامسار، لاستعراض المعلومات المتاحة، وتقديم رسائل تتعلق بالسياسات الرئيسية، بشأن تعميم قدرة التنوع البيولوجي على مواصلة دعم دورة المياه، على أن يكون له الاختصاصات المرفقة بالمقرر الحالي؛

40- يدعو الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات المعنية إلى تزويد الأمين التنفيذي بمعارف تستند إلى المعلومات العلمية و/أو المعارف المحلية ودراسات الحالة المتعلقة بعمل فريق الخبراء، وإلى ملاحظة أيضاً أن هذا العمل ينبغي ألا يؤخر الإجراء الفوري، حسب الضرورة وحسب الإقتضاء، على المستوى الوطني، لمعالجة الموضوعات قيد البحث؛

41- يطلب إلى الأمين التنفيذي: أن ينشر مشروع نتائج هذا العمل على الأطراف والحكومات الأخرى من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات ووسائل ملائمة أخرى، للتعليق عليها واستعراضها، ولتعزيز تبادل المعلومات والتطبيق الفعال لنتائج هذا العمل؛ وأن يوزع التقرير النهائي للفريق على الأطراف والحكومات الأخرى في أقرب فرصة ممكنة؛ وأن يرفع تقريراً عن التقدم المحرز إلى اجتماع للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية يعقد قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف؛

التنوع البيولوجي والكوارث الطبيعية

42- إذ يلاحظ دور التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في توفير خدمات تقلل الضعف أمام آثار بعض الكوارث الطبيعية، ولا سيما الآثار المتعلقة بالمياه مثل الفيضانات والجفاف، وأنه من المتوقع أن تؤدي التغيرات العالمية الحالية إلى زيادة الضعف أمام الكوارث ومخاطرها؛

43- يشجع الأطراف والحكومات الأخرى على الاعتراف بدور النظم الإيكولوجية السليمة، وخاصة الأراضي الرطبة، في حماية المجتمعات البشرية من بعض الكوارث الطبيعية وإدراج هذه الاعتبارات في السياسات ذات الصلة؛

44- يشجع الأطراف والحكومات الأخرى على حفظ النظم الإيكولوجية واستخدامها المستدام وعند الضرورة، استعادتها، حتى تديم تدفقات المياه العذبة والموارد المائية للتنوع البيولوجي وتسهم بالتالي في رفاه الإنسان؛

45- يطلب إلى الأمين التنفيذي، رهنا بتوافر الموارد، بالتعاون مع الشركاء، بما في ذلك اتفاقية رامسار وإستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث القيام بما يلي:

(أ) إجراء تحليل للثغرات فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي للمياد الداخلية وخدمات النظم الإيكولوجية ودورها المحتمل في الحد من مخاطر الكوارث؛

(ب) السعي إلى إيجاد سبل لسد هذه الثغرات، حسب مقتضى الحال، وفي حدود ولاية اتفاقية التنوع البيولوجي، من خلال تعزيز الأدوات والمعلومات، بما في ذلك السياسات وإرشادات الإدارة؛

(ج) تعزيز دعم القدرات لتحقيق هذه الغايات، باعتبار ذلك وسيلة لمساعدة الأطراف على تحسين إسهام التنوع البيولوجي للمياه الداخلية وخدمات النظم الإيكولوجية في الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية؛ ويدعو الأطراف والحكومات الأخرى إلى توفير الدعم المالي والتقني لهذا الغرض؛

التنوع البيولوجي والمياه والخطة الاستراتيجية

46- يلاحظ أن تخصيص المياه، وتنظيمها وتنقيتها:

(أ) تعتبر خدمات مهمة بصورة حاسمة توفرها النظم الإيكولوجية، يدعمها التنوع البيولوجي، وتعتبر ضرورية للتنمية المستدامة؛

(ب) تعتبر أساسية لاستمرار تشغيل النظم الإيكولوجية الأرضية والداخلية والساحلية، ووجود التنوع البيولوجي داخلها؛ وأن هناك أساسا علميا وتقنيا واضحا لتعزيز الاهتمام بالمياه عبر جميع المصالح وبرامج العمل ذات الصلة في الاتفاقية؛

47- بالاستفادة الكاملة من الإمكانيات التي يمثلها الاعتراف بدور التنوع البيولوجي في توفير المياه وتنظيمها وتنقيتها، وبالتالي إدانة الموارد المائية، يحث الأطراف، والحكومات الأخرى، والمنظمات المعنية على تعميم التنوع البيولوجي في جميع قطاعات ومستويات الحكومة والمجتمع كمساهمة في تحقيق أهداف الاتفاقية؛

مرفق

اختصاصات فريق الخبراء المعني بدور التنوع البيولوجي في دعم دورة

المياه وما يرتبط بها من خدمات النظام الإيكولوجي

1- سيستعرض فريق الخبراء المؤلفات الحالية والمعلومات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك دراسات الحالة، بشأن مساهمة التنوع البيولوجي في استدامة دورة المياه، والتغيرات الحالية والمحتملة التي تحدث في هذه العلاقة، بما في ذلك ما يلي، ضمن جملة أمور:

(أ) دور النظم الإيكولوجية (الغابات، والأراضي الرطبة، والمراعي والبحيرات والمناطق الأحيائية الأخرى ذات الصلة) في تنظيم توافر المياه، بما في ذلك أثناء الأحداث الهيدرولوجية القاسية (الجفاف والفيضانات) وعلى فترات زمنية أطول تشمل الفترات التي تمتد لعدة سنوات؛

(ب) معدلات البخر - النتح لمختلف أنواع النظم الإيكولوجية بما فيها الغابات، والأراضي الرطبة، والمراعي، والمحاصيل الزراعية والمناطق الأحيائية الأخرى ذات الصلة؛

- (ج) مساهمة البحر - النتح في استدامة توافر المياه المحلية والإقليمية، وتشغيل النظام الإيكولوجي وما يرتبط به من خدمات النظم الإيكولوجية؛
- (د) اعتماد أنواع الغطاء الأرضي على توافر المياه الجوفية والآثار ذات الصلة للاتجاهات في استخدام المياه الجوفية؛
- (هـ) العلاقات بين التدفقات الخضراء والزرقاء للمياه (التقسيم) وآثار التغيرات في أحدهما على الآخر؛
- (و) الاستخدام البشري للمياه وآثاره الفعلية أو المحتملة على النظم الإيكولوجية الأرضية من خلال التغير في دورة المياه؛
- (ز) آثار التغيرات الجارية أو المتوقعة في دورة المياه على خدمات النظام الإيكولوجي، مع إشارة خاصة إلى خزن الكربون؛
- (ح) الآثار المحتملة للضغوط التي يفرضها تغير المناخ على هذه العوامل.
- 2- سيحدد فريق الخبراء: أهمية وحجم حدوث التغيرات الحالية والمتوقعة؛ والثغرات في المعلومات؛ ومستويات اليقين العلمي والمخاطر؛ والحاجة إلى عمل علمي يتعلق بالسياسات المستقبلية.
- 3- سيعيد فريق الخبراء رسائل رئيسية لصانعي السياسات قائمة على المعارف بحيث تكون بسيطة ويسهل إيصالها.
- 4- ينبغي أن يشمل فريق الخبراء، رهنا بتوافر الموارد، الخبرة من الأقاليم الجغرافية ذات الصلة، والمناطق الهيدرو- إيكولوجية داخل هذه الأقاليم (مثل أقاليم سقوط الأمطار/الرطوبة العالية والمتوسطة والمتدنية)، من أجل الحصول على الخبرة الإقليمية تحت الظروف المختلفة للتنوع البيولوجي، وتوافر موارد المياه، والطلب على الأراضي والمياه.
- 5- يجوز أن يشمل عمل فريق الخبراء، رهنا بتوافر الموارد، عقد اجتماع (اجتماعات) وجها لوجه.

المقرر 29/10 التنوع البيولوجي البحري والساحلي

إن مؤتمر الأطراف،

الاستعراض المتعمق للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل التفصيلي بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي، على النحو الوارد في المرفق الأول بالمقرر 5/7

- 1- يعرب عن تقديره للأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة على تقديمها للمعلومات ذات الصلة، مثل التقارير الوطنية الثالثة والرابعة، والتقارير الطوعية والتقارير ذات الصلة الأخرى؛
- 2- يحيط علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل التفصيلي بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي، على النحو الوارد في المرفق الأول بالمقرر 5/7، على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي، وبتييسر التنفيذ بفضل الأمين التنفيذي وكذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة، غير أنه يلاحظ مع القلق أن هذه الجهود لم تتمكن من منع التراجع الحاد في التنوع البيولوجي البحري والساحلي وخدمات النظم الإيكولوجية؛
- 3- يقر ويدعم وضع العملية المنتظمة للإبلاغ العالمي عن حالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، بموجب الجمعية العامة للأمم المتحدة والمسؤولة أمامها، فضلاً عن أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية (IOC) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومكتب الشؤون القانونية التابع لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بالأمم المتحدة (UNDOALOS)؛
- 4- يلاحظ مع القلق التقدم البطيء نحو تحقيق هدف عام 2012 المتعلق بإنشاء مناطق محمية بحرية، وفقاً للقانون الدولي واستناداً إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بما في ذلك الشبكات التمثيلية، وأنه على الرغم من الجهود التي بذلت في السنوات القليلة الماضية، فإن ما يزيد عن 1 في المئة بقليل من مساحة المحيطات حددت حتى الآن كمناطق محمية، بالمقارنة إلى بما يقارب 15 في المئة من تغطية المناطق المحمية على اليابسة،
- 5- يشدد على الحاجة إلى نهج متوازن لجميع عناصر برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي، حسبما يرد في المرفق الأول بالمقرر 5/7؛
- 6- يطلب إلى الأطراف تنفيذ إجراءات على المستوى الوطني والتعاون مع الأنشطة المتعلقة ببرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (GPA)، مع مراعاة القدرات والظروف الوطنية؛
- 7- يلاحظ مع القلق الأثر الضار لتغير المناخ على التنوع البيولوجي البحري الساحلي (مثلاً ارتفاع مستوى البحر، وتمحض المحيطات، وبيضاض المرجان) وإذ يقر بأن المحيطات تشكل واحداً من أضخم الخزانات الطبيعية للكربون، ويمكن أن تؤثر تأثيراً كبيراً في معدل ونطاق تغير المناخ العالمي، يدعو الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة إلى زيادة إدماج جوانب التنوع البيولوجي البحري والساحلي المتعلقة بتغير المناخ في الاستراتيجيات وخطط العمل والبرامج الوطنية، تشمل جملة أمور من ضمنها الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وبرامج العمل الوطنية للتكيف، والبرامج الوطنية المتعلقة بالإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية، وفي تصميم وإدارة المناطق المحمية البحرية والساحلية، بما في ذلك اختيار

المناطق التي تحتاج إلى الحماية لضمان أقصى قدر من القدرة على التكيف للتنوع البيولوجي، وغيرها من الاستراتيجيات المتعلقة بالبيئة البحرية وإدارة الموارد؛

8- وإذ يشدد على أهمية التنوع البيولوجي البحري الساحلي بالنسبة للتخفيف والتكيف مع تغير المناخ، يدعو الأطراف، والحكومات الأخرى، والمنظمات ذات الصلة، ومجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، إلى معالجة القضايا المتعلقة بتكيف وتقليل تغير المناخ، وفقاً للمقررات المتعلقة بالاستعراض المتعمق للأعمال المنجزة بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ (انظر المقرر 33/10 بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ) من خلال ما يلي:

(أ) إبراز دور وقدرة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية مثل الشعب المرجانية ومصاب الأنهار والموائل مثل المستنقعات المالحة المدية، وأشجار المنغروف والحشائش البحرية؛

(ب) تكثيف جهودها في تحديد الثغرات العلمية والسياساتية الحالية بغية تعزيز الإدارة المستدامة وحفظ وتعزيز خدمات عزل الكربون الطبيعية للتنوع البيولوجي البحري والساحلي؛

(ج) تحديد ومعالجة العوامل الأساسية لفقدان وتدمير النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، وتحسين مستوى الإدارة المستدامة للمناطق البحرية الساحلية؛

(د) تكثيف جهودها الرامية إلى زيادة مرونة النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية من خلال جملة أمور من ضمنها تعزيز التنفيذ الرامي إلى تحقيق هدف عام 2012 المتمثل في إنشاء مناطق بحرية محمية، بما يتسق مع القانون الدولي وبالاستناد إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بما فيها الشبكات التمثيلية؛

9- ووفقاً للمقرر 33/10 بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ، يطلب إلى الأمين التنفيذي إدراج التفاعل بين المحيطات وتغير المناخ والبدائل لاستراتيجيات التخفيف والتكيف عند تقديم اقتراح لإعداد الأنشطة المشتركة إلى أمانتي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛

10- وإذ يؤكد أن محيطات العالم تضم معظم الشعب المعروفة على الأرض والتي تشتمل على ما بين 500000 إلى 10 ملايين نوع، وأن الأنواع المحيطية الجديدة يتم اكتشافها على نحو مستمر، ولا سيما في أعماق البحار، يشجع الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات على زيادة تعزيز الجهود العلمية المترابطة عالمياً، مثل تعداد الحياة البحرية (CoML)، ونظام المعلومات البيولوجية الجغرافية للمحيطات (OBIS)، من أجل مواصلة تحديث قائمة عالمية شاملة لجميع أشكال الحياة في البحار، وإجراء المزيد من التقييم بشأن توزيع الأنواع ووفرتها في البحار ووضع الخرائط المتعلقة بذلك، ويشجع الأطراف والحكومات الأخرى على تعزيز زيادة أنشطة البحوث، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لاستكشاف المجتمعات البحرية التي يعتبر المستوى الحالي من المعرفة بشأنها نادراً أو غير موجود؛

11- يحيط علماً بأهمية التعاون مع المبادرات والمنظمات والاتفاقات الإقليمية ذات الصلة والعمل المشترك معها على تحديد المناطق البحرية المهمة بيولوجياً أو بيولوجياً (EBSAs)، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وخصوصاً في البحار المغلقة أو شبه المغلقة، وفيما بين البلدان المشاطئة، مثل بحر قزوين والبحر الأسود، ومنطقة المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية (ROPME)، وبحر البلطيق،

ومنطقة البحر الكاريبي الأوسع نطاقاً، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، وغيرها من المناطق البحرية المماثلة، وتعزيز حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام في هذه المناطق؛

12- إذ يفهم أن التقدم الإقليمي قد أُحرز فيما يخص تحليل آثار الضوضاء التي تحدث تحت سطح الماء على التنوع البيولوجي البحري والساحلي، مثلما هو الحال بموجب اتفاقية الأنواع المهاجرة، واتفاقية حماية البيئة البحرية في شمال شرق الأطلسي (اتفاقية OSPAR)، والاتفاق المتعلق بحفظ الحيتان في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المتاخمة من المحيط الأطلسي (ACCOBAMS)، واللجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان (IWC)، والمنظمة البحرية الدولية (IMO)، وإذ يقر بدور اتفاقية التنوع البيولوجي في دعم التعاون العالمي، يطلب إلى الأمين التنفيذي، بالتعاون مع الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة، تجميع وإدراج المعلومات العلمية المتاحة عن الضوضاء التي يحدثها الإنسان تحت سطح الماء وآثارها على التنوع البيولوجي البحري والساحلي والموائل، رهنا بتوافر الموارد المالية، وإتاحة هذه المعلومات لنظر اجتماع مقبل للهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية بالإضافة إلى المنظمات الأخرى ذات الصلة قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف؛

13- يؤكد من جديد أن برنامج العمل لا يزال ملائماً للأولويات العالمية، وأنه حظي بالمزيد من التعزيز من خلال المقررات 21/8 و22/8 و24/8 و20/9، غير أنه لا ينفذ بالكامل، ومن ثم يشجع الأطراف على مواصلة تنفيذ عناصر البرنامج هذه، ويؤيد الإرشادات التالية، حيثما ينطبق الأمر ووفقاً للقرارات والظروف الوطنية، من أجل تعزيز التنفيذ:

(أ) بذل المزيد من الجهود الرامية إلى تحسين التغطية، والصفة التمثيلية وغيرها من خصائص شبكة النظام العالمي للمناطق البحرية والساحلية المحمية، على النحو المحدد في المرفق الثاني بالمقرر 20/9، وخاصة تحديد السبل الكفيلة بتسريع وتيرة التقدم نحو إنشاء مناطق محمية بحرية وساحلية ذات صفة تمثيلية بيئياً ومدارة بفعالية، بموجب الولاية الوطنية أو في المناطق الخاضعة لنظم دولية مختصة لاعتماد مثل هذه التدابير، وتحقيق هدف عام 2012 المتفق عليه على نحو مشترك والمتمثل في إنشاء مناطق محمية بحرية وساحلية بما يتسق مع القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وبالاستناد إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بما فيها الشبكات التمثيلية؛

(ب) بذل المزيد من الجهود الرامية إلى تشجيع المشاركة الكاملة والفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية، بما يتسق مع العنصر البرنامجي 2 من برنامج العمل بشأن المناطق المحمية (المقرر 28/7)، وكفالة أن يهدف إنشاء وإدارة المناطق المحمية البحرية والساحلية إلى تقديم مساهمة مباشرة، حيثما ينطبق الأمر، إلى الحد من الفقر (الفقرة 8 من المرفق الأول بالمقرر 5/7)؛

(ج) التعاون مع الجمعية العامة للأمم المتحدة، وخصوصاً الفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية المخصص من أجل دراسة القضايا المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية (الفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية المخصص)، لتجديد تنفيذ أعماله بشأن النهج المتعلقة بتشجيع التعاون والتنسيق الدوليين لحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، والعملية المنتظمة للإبلاغ العالمي وتقييم حالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، ودعم الأطراف والمنظمات الدولية المختصة المعنية

بالقضايا العلمية والتقنية المتعلقة بتحديد المناطق البحرية المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وبالاستناد إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بالنظر، حسب الاقتضاء، في الأنشطة الواردة في المرفق الأول بهذا المقرر؛

(د) معالجة جوانب التنوع البيولوجي البحري والساحلي ذات الصلة بتغير المناخ، بما فيها الآثار الضارة المحتملة لتحمض المحيطات على التنوع البيولوجي البحري والساحلي باعتبارها نتيجة مباشرة لزيادة تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي؛

(هـ) ضمان عدم القيام بأي تخصيص للمحيطات إلا ما كان وفقاً للمقرر 16/9 جيم، والإحاطة علماً بالتقرير (UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/7) والتطورات الواردة في الفقرات 57-62 من هذا المقرر؛

(و) تقادي بقدر الإمكان الآثار الضارة المحتملة للاستجابات الإنسانية الأخرى لتغير المناخ على التنوع البيولوجي البحري والساحلي؛

(ز) بذل المزيد من الجهود، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، حسب الاقتضاء، ووفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لكفالة استدامة مصايد الأسماك، عن طريق إدارة آثار مصايد الأسماك على الأنواع والنظام الإيكولوجي الأوسع نطاقاً لتحقيق نتائج الهدف 6 من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، من خلال تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي؛ ومكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم؛ وخفض إلى الحد الأدنى الآثار الضارة لممارسات الصيد؛ وتخفيف وإدارة كميات الصيد الجانبي وتقليل المرتجعات على نحو مستدام، من أجل بلوغ مستوى مستدام لاستغلال الموارد السمكية البحرية وبالتالي المساهمة في تهيئة بيئة جيدة في المياه البحرية والساحلية؛

(ح) بذل المزيد من الجهود للتقليل إلى أدنى حد ممكن الآثار المحددة وكذلك الآثار المدمرة التراكمية الناجمة عن الأنشطة البشرية على التنوع البيولوجي البحري والساحلي، مثل الشحن واستخراج الموارد الحية وغير الحية والتكنولوجيا البيولوجية والبحث العلمي والبنية التحتية والتخلص من النفايات والسياحة وغيرها من الأنشطة البشرية الأخرى، وزيادة التأكيد على مساهمة تقييمات الأثر البيئي (EIAs) والتقييمات البيئية الاستراتيجية (SEAs) في زيادة تعزيز الاستخدام المستدام للموارد الحية وغير الحية في كل من المناطق الواقعة ضمن الولاية الوطنية والمناطق الواقعة خارج هذه الولاية؛

(ط) تقدير قيمة التنوع البيولوجي البحري والساحلي وخدمات النظام الإيكولوجي وإدماجها في نظم الحسابات القومية من أجل زيادة التكامل القطاعي؛

(ي) بذل المزيد من الجهود بشأن المناطق البحرية المتضررة من التأثيرات البشرية المتعددة، المباشرة منها وغير المباشرة، والتي نشأت من مناطق مستجمعات المياه، وحيث تتطلب قضايا التنوع البيولوجي اتباع نهج متكامل وشامل يهدف إلى تحسين نوعية المياه، واستعادة صحة وأداء النظام الإيكولوجي برتمته؛

(ك) التعاون مع العملية المنتظمة للإبلاغ العالمي وتقييم حالة البيئة البحرية بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، والمنبر الحكومي الدولي الجديد المقترح في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام

الإيكولوجي (IPBES)، لإحراز تقدم في برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي (المرفق الأول بالمقرر 5/7)؛

(ل) الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛

(م) إجراء تقييمات بشأن وضع واتجاهات النظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية في المياه الباردة، والجبال البحرية، والفتحات الحرارية المائية؛

14- يطلب إلى الأمين التنفيذي التعاون مع الهيئات الأخرى ذات الصلة بغية الوصول إلى فهم أفضل لإدارة الأنواع الغريبة الغازية في البيئة البحرية والساحلية وإتاحة النتائج التي يتيحها هذا التعاون للأطراف؛

15- يحث الأطراف والحكومات الأخرى على تحقيق حفظ وإدارة الموارد البحرية والموائل الساحلية واستخدامها المستدام على المدى الطويل وإدارة المناطق المحمية البحرية بشكل فعال، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري والساحلي وخدمات النظام الإيكولوجي البحري وسبل العيش المستدامة، والتكيف مع تغير المناخ من خلال التطبيق الملائم للنهج التحوطي ونهج النظام الإيكولوجي، بما في ذلك استخدام الأدوات المتاحة مثل الإدارة المتكاملة لأحواض الأنهار والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والتخطيط المكاني البحري وتقييمات الأثر؛

16- يقرر المواءمة بين أهداف برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي مع المؤشرات المحددة والجدول الزمنية، الواردة في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي؛

17- يدعو الأطراف إلى ربط هذه المؤشرات والجدول الزمني بالأهداف والمؤشرات الوطنية، واستخدام هذا الإطار للتركيز على الرصد؛

18- يحث الأطراف والحكومات الأخرى، حسب الاقتضاء، على تعزيز وتحديد الأهداف، كلما كان ذلك ضرورياً، على المستوى الوطني من أجل تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي ودمجها في استراتيجيات التنوع البيولوجي وخطط العمل الوطنية المنقحة مع تحديد الجدول الزمني والمسؤوليات والميزانيات ووسائل التنفيذ، باعتبارها مساهمة في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛

19- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يستعرض، بالتعاون مع أمانة اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة وفريق الاستعراض العلمي والتقني التابع لها، الفرص الكفيلة بتعزيز تنفيذ العناصر الساحلية من برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي فيما يتعلق بالإجراءات المطلوبة في الفقرة 17 من المقرر 28/10؛

20- يدعو مرفق البيئة العالمية والجهات المانحة الأخرى ووكالات التمويل، حسب الاقتضاء، إلى النظر في تمديد الدعم المقدم لبناء القدرات في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، من أجل تنفيذ هذا المقرر، وخصوصاً:

(أ) فيما يتعلق بالدعوة الواردة في الفقرة 38 من هذا المقرر؛

(ب) تيسير المشاركة في خطط البحوث المستهدفة المطلوبة في الفقرات 10 إلى 48 من هذا المقرر، وبما في ذلك تلك التي تدعو إليها السلطة الدولية لقاع البحار؛

(ج) دعم المبادرات المحددة في الفقرات 74 إلى 76 من هذا المقرر.

تحديد المناطق المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً (EBSAs) والجوانب العلمية والتقنية ذات الصلة بتقييم الآثار البيئية في المناطق البحرية

21- وإذ يؤكد من جديد الدور الرئيسي للجمعية العامة للأمم المتحدة في تناول القضايا المتعلقة بالحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي في المناطق البحرية الواقعة خارج الولاية الوطنية؛

22- وإذ يشير إلى أن قرار الجمعية العامة 71/64 يشدد على الطابع العالمي والموحد لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وأكد من جديد أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تحدد الإطار القانوني لجميع الأنشطة التي يُضطلع بها في المحيطات، وأنه يجب المحافظة على تكاملها، حسبما أقر بذلك أيضاً مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في الفصل 17 من جدول أعمال القرن 21؛

23- وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 71/64 بشأن المحيطات وقانون البحار؛

24- يقر بأن اتفاقية التنوع البيولوجي تلعب دوراً رئيسياً في دعم عمل الجمعية العامة فيما يتعلق بالمناطق المحمية البحرية الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، عن طريق توفير معلومات ومشورة بشأن المسائل العلمية، وحسب الاقتضاء، المسائل التقنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري وتطبيق نهج النظام الإيكولوجي والنهج التحوطي؛

25- يلاحظ أن تطبيق المعايير العلمية الواردة في المرفق الأول بالمقرر 20/9 لتحديد المناطق المهمة إيكولوجياً وبيولوجياً تمثل أداة يمكن أن تختار الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية المختصة استخدامها لتحقيق تقدم نحو تنفيذ نهج النظم الإيكولوجية فيما يتعلق بكل من المناطق الواقعة داخل وخارج الولاية الوطنية، من خلال تحديد المناطق وخصائص البيئة البحرية المهمة لحفظ التنوع البيولوجي للمناطق البحرية والساحلية واستخدامها المستدام؛

26- يلاحظ أن تطبيق معايير تحديد المناطق المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً يعتبر مسألة علمية وتقنية، وأن المناطق التي تفي بهذه المعايير يمكن أن تتطلب تعزيز تدابير حفظها وإدارتها، وأنه يمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل، بما في ذلك تقييم المناطق المحمية البحرية وتقييمات الأثر، ويشدد على أن تحديد المناطق المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً واختيار تدابير الحفظ والإدارة مسألة تخص الدول والمنظمات الحكومية الدولية المختصة، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛

27- يرحب بالتقرير عن التصنيف العالمي البيولوجي الجغرافي للمحيطات المفتوحة وقاع البحار العميقة (GOODS)، والذي نشرته اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وهو التقرير المقدم عملاً بالفقرة 6 من المقرر 20/9، كأساس لتحديد الشبكات التمثيلية للمناطق البحرية المحمية؛

28- يعرب عن امتنانه لحكومتى كندا وألمانيا على تمويلهما المشترك لحلقة عمل الخبراء بشأن الإرشادات العلمية والتقنية المتعلقة باستخدام نظم التصنيف البيولوجي الجغرافي وتحديد المناطق البحرية الواقعة خارج الولاية الوطنية والتي تحتاج إلى الحماية، وكندا على استضافتها لحلقة العمل هذه والتي عقدت في أوتاوا في الفترة من 29 سبتمبر/أيلول إلى 2 أكتوبر/تشرين الأول 2009، وللحكومات والمنظمات الأخرى على رعاية مشاركة ممثليها، وللمبادرة العالمية للتنوع البيولوجي للمحيطات (GOBI) على مساعدتها التقنية ودعمها، ويحيط علماً بتقرير حلقة عمل الخبراء هذه (UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/4)؛

29- يدعو الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة إلى استخدام الإرشادات العلمية المتعلقة باستعمال وزيادة تطوير نظم التصنيف البيولوجي الجغرافي الواردة في المرفق الخامس من تقرير حلقة عمل الخبراء المعقودة في أوتاوا (UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/4) في جهودها الرامية إلى حفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي واستخدامه بشكل مستدام، وتعزيز إدارة المحيطات على نطاق واسع في النظام الإيكولوجي، وخصوصاً لتحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المتعلق بإنشاء مناطق بحرية محمية بما يتسق مع القانون الدولي وبالاستناد إلى المعلومات العلمية، بما فيها الشبكات التمثيلية؛

30- وإذ يشير إلى المقرر 20/9 والنتائج الصادرة عن حلقة عمل أوتاوا، يدعو الفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية المخصص التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة، والأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية المختصة إلى النظر في استخدام، حسب الاقتضاء، الإرشادات العلمية المتعلقة بتحديد المناطق البحرية الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، التي تستوفي المعايير الواردة في المرفق الأول بالمقرر 20/9، حسبما ترد في المرفق 6 بتقرير حلقة عمل الخبراء هذه (UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/4)؛

31- يلاحظ أن حلقة عمل أوتاوا (UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/4) حددت عدداً من فرص التعاون بين اتفاقية التنوع البيولوجي في أعمالها المتعلقة بالمناطق المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً (المرفق الأول بالمقرر 20/9) ومنظمة الأغذية والزراعة في أعمالها المتعلقة بالنظم البيئية البحرية الضعيفة (VMEs)؛

32- يشجع الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية على التعاون، حسب الاقتضاء، بشكل جماعي أو على أساس إقليمي أو دون إقليمي، لتحديد واعتماد، حسب اختصاصها، تدابير ملائمة للحفاظ والاستخدام المستدام فيما يتعلق بالمناطق المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً، ووفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بما في ذلك عن طريق إنشاء شبكات تمثيلية من المناطق المحمية البحرية، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وبالاستناد إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، وإبلاغ العمليات ذات الصلة في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

33- وإذ يلاحظ التقدم البطيء في إنشاء المناطق المحمية البحرية في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، وعدم وجود عملية عالمية لتعيين مثل هذه المناطق، يشدد على الحاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق هدف عام 2012 المتمثل في إنشاء شبكة تمثيلية من المناطق المحمية البحرية، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وإذ يشير إلى دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الصدد، يدعو الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى أن تطلب إلى الأمين العام أن يعقد اجتماعاً خلال عام 2011 للفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية المخصص لتعجيل أعماله بشأن نهج تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين للحفاظ والاستخدام

المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، والنظر في قضايا المناطق المحمية البحرية، ويحث الأطراف على اتخاذ الإجراءات المطلوبة لإحراز تقدم في عمل هذا الفريق؛

34- وإذ يشير إلى المقرر 20/9، فإنه ينبغي تحديد المناطق البحرية المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً باستخدام أفضل المعلومات العلمية المتاحة، وحسب الاقتضاء، إدماج المعارف التقليدية والعلمية والتقنية والتكنولوجية للمجتمعات الأصلية والمحلية، بما يتسق مع المادة 8(ي) من الاتفاقية؛

35- يطلب إلى الأمين التنفيذي العمل مع الأطراف والحكومات الأخرى ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية (IOC) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وخصوصاً نظام المعلومات البيولوجية الجغرافية للمحيطات (OBIS)، والمستودع المركزي للبيانات الذي تديره السلطة البحرية لقاع البحار (ISA) والشراكات العلمية الدولية الأخرى ذات الصلة لإنتاج معلومات علمية موثوقة وخاضعة لمراقبة الجودة، مثل المركز العالمي لرصد الحفظ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP-WCMC)، والمبادرة العالمية للتنوع البيولوجي للمحيطات (GOBI)، لتيسير التوافر والتشغيل البيئي لأفضل مجموعات البيانات والمعلومات المتاحة للتنوع البيولوجي البحري والساحلي، على النطاقات العالمية والإقليمية والوطنية؛

36- يطلب إلى الأمين التنفيذي العمل مع الأطراف والحكومات الأخرى، فضلاً عن المنظمات المختصة والمبادرات الإقليمية، مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والاتفاقيات وخطط العمل الإقليمية المتعلقة بالبحار، وحسب الاقتضاء، المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، فيما يتعلق بإدارة مصائد الأسماك، لتنظيم، بما في ذلك وضع اختصاصات، رهناً بتوافر الموارد المالية، سلسلة من حلقات العمل الإقليمية، قبل أحد الاجتماعات القادمة للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية يعقد قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، على أن يكون الهدف الأولي تيسير وصف المناطق البحرية المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً من خلال تطبيق المعايير العلمية الواردة في المرفق الأول بالمقرر 20/9 فضلاً عن المعايير العلمية الأخرى ذات الصلة المتوافقة والمُكملة المنفق عليها على الصعيد الوطني أو على الصعيد الحكومي الدولي، فضلاً عن الإرشادات العلمية بشأن تحديد المناطق البحرية الواقعة خارج الولاية الوطنية، التي تستوفى بالمعايير العلمية الواردة في المرفق الأول بالمقرر 20/9؛

37- يشدد على أنه من المرجح أن تكون هناك حاجة إلى حلقات عمل إضافية للتدريب وبناء القدرات للبلدان النامية الأطراف، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، وكذلك من خلال المبادرات الإقليمية ذات الصلة، وأن تسهم حلقات العمل هذه في تقاسم الخبرات المتعلقة بالإدارة المتكاملة للموارد البحرية وتنفيذ صكوك التخطيط المكاني البحرية والساحلية، وتيسر حفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي واستخدامه المستدام، ويمكن أن تتناول الأولويات الإقليمية الأخرى التي تنشأ عند عقد حلقات العمل هذه؛

38- يدعو مرفق البيئة العالمية والجهات المانحة الأخرى ووكالات التمويل، حسب الاقتضاء، إلى توسيع نطاق دعم بناء القدرات للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، من أجل تحديد المناطق البحرية المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً و/أو المناطق

البحرية الضعيفة التي نحتاج إلى الحماية، على النحو الذي دعت إليه الفقرة 18 من المقرر 20/9 ووضع تدابير حماية ملائمة في هذه المناطق، في سياق الفقرتين 36 و37؛

39- يطلب إلى الأمين التنفيذي، بالتعاون مع الأطراف والحكومات الأخرى، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بالأمم المتحدة، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وخصوصاً نظام المعلومات البيولوجية الجغرافية للمحيطات، والمنظمات المختصة الأخرى، والمركز العالمي لرصد الحفظ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP-WCMC)، والمبادرة العالمية للتنوع البيولوجي للمحيطات (GOBI)، إنشاء مستودع للمعلومات العلمية والتقنية وتطبيق المعايير العلمية بشأن تحديد المناطق البحرية المهمة بيولوجياً أو بيولوجياً الواردة في المرفق الأول بالمقرر 20/9، فضلاً عن المعايير الأخرى ذات الصلة المتوافقة والمُكملة المتفق عليها على الصعيد الوطني أو على صعيد المنظمات الحكومية الدولية التي تتقاسم المعلومات وتنسق مع المبادرات المماثلة، وإعداد آلية لتقاسم المعلومات مع المبادرات المماثلة، مثل عمل منظمة الأغذية والزراعة بشأن النظم البيئية البحرية الضعيفة؛

40- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يعد، بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة، دليلاً ووحدات للتدريب، بلغات الأمم المتحدة، وذلك رهناً بتوافر الموارد المالية، ويمكن استخدامها لتلبية احتياجات بناء القدرات اللازمة لتحديد المناطق البحرية المهمة بيولوجياً أو بيولوجياً والتي تستخدم المعايير العلمية الواردة في المرفق الأول بالمقرر 20/9 والمتعلقة بالمعايير العلمية الأخرى ذات الصلة المتوافقة والمُكملة المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، فضلاً عن الإرشادات العلمية المتعلقة بتحديد المناطق البحرية الواقعة خارج الولاية الوطنية، التي تقي بالمعايير العلمية التي يتضمنها المرفق الأول بالمقرر 20/9، مع مراعاة نتائج حلقة عمل أوتاوا؛

41- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يتيح البيانات والمعلومات العلمية والتقنية والنتائج المجمعة من خلال حلقات العمل المشار إليها في الفقرة 36 للأطراف المشاركة، والحكومات الأخرى، والوكالات الحكومية الدولية والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية لاستخدامها وفقاً لاختصاصاتها؛

42- يطلب إلى الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية أن تعد تقارير تستند إلى تحليل المعلومات العلمية والتقنية الواردة من حلقات العمل تحديد بيانات عن المناطق التي تقي بالمعايير الواردة في المرفق الأول بالمقرر 20/9 للنظر فيها وتأييدها بطريقة شفافة من قبل مؤتمر الأطراف في الاتفاقية، بغية إدراج التقارير المؤيدة في المستودع المشار إليه في الفقرة 39 وتقديمها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وخصوصاً إلى فريقها العامل غير الرسمي المفتوح العضوية المخصص، فضلاً عن المنظمات الدولية ذات الصلة، والأطراف والحكومات الأخرى؛

43- وإذ يشير إلى الفقرة 18 من المقرر 20/9، يدعو الأطراف والحكومات الأخرى أن توفر معلومات علمية وتقنية وخبرات لإدراجها في المستودع تتعلق بتطبيق المعايير الواردة في المرفق الأول بالمقرر 20/9 أو المعايير ذات الصلة المتوافقة والمُكملة المتفق عليها على الصعيد الوطني أو على الصعيد الحكومي الدولي على المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف؛

44- يطلب كذلك إلى الأمين التنفيذي أن يقدم تقريراً عن حالة هذا التعاون، حسبما هو مشار إليه في الفقرة 39، إلى اجتماع قادم للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية كيما ينظر فيه الاجتماع الحادي

عشر لمؤتمر الأطراف، وأن يبلغ الجمعية العامة للأمم المتحدة فضلا عن المنظمات الدولية المختصة مثل السلطة البحرية لقاع البحار والمنظمة البحرية الدولية بالتقدم المحرز في هذا الصدد؛

45- يقرر استعراض حالة نتائج تطبيق المعايير العلمية المتعلقة بالمناطق البحرية المهمة إيكولوجيا وبيولوجيا كجزء من نظره في العمل المؤدي إلى تنفيذ هدف عام 2012 المتعلق بالمناطق المحمية البحرية؛

46- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يستكشف، مع أمانات المبادرات الإقليمية والمنظمات والاتفاقات الإقليمية المعنية بالبحار المكلفة بتشجيع حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام في البحار المغلقة أو شبه المغلقة، إمكانية التعاون، بما في ذلك تحديد وإعداد وتنفيذ أنشطة مشتركة مستهدفة لدعم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام في هذه المناطق؛⁶²

47- وإذ يشير إلى الفقرة 27 من المقرر 11/20، يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يضطلع، رهنا بتوافر الموارد المالية، بدراسة، في سياق المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها، لتحديد عناصر معينة بغرض إدماج المعارف التقليدية والعلمية والتقنية والتكنولوجية للمجتمعات الأصلية والمحلية، بما يتسق مع المادة 8(ي) من الاتفاقية، والمعايير الاجتماعية والثقافية والجوانب الأخرى لتطبيق المعايير العلمية الواردة في المرفق الأول بالمقرر 20/9 لتحديد المناطق البحرية المهمة إيكولوجيا وبيولوجيا، فضلا عن إنشاء المناطق المحمية البحرية وإدارتها، وإتاحة التقرير للاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية وإحالة النتائج ذات الصلة إلى عمليات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك الفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية المخصص؛

48- يدعو الأطراف والحكومات الأخرى إلى تعزيز البحوث ورصد الأنشطة، وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لتحسين المعلومات بشأن العمليات والتأثيرات الرئيسية المتعلقة بالنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية والتي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة إلى هيكل التنوع البيولوجي ووظيفته ومنتجيته في المناطق التي تقل فيها المعارف وتيسير الجمع المنهجي للمعلومات ذات الصلة بغية مواصلة الرصد السليم لهذه المناطق؛

49- يعرب عن امتنانه لحكومة الفلبين وشراكات مرفق البيئة العالمية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا (PEMSEA) على اشتراكهما في استضافة حلقة عمل الخبراء بشأن الجوانب العلمية والتقنية ذات الصلة بتقييم الأثر البيئي في المناطق البحرية الواقعة خارج الولاية الوطنية، والمفوضية الأوروبية من أجل توفير الدعم المالي لحلقة العمل هذه، والتي عقدت في مانيلا في الفترة من 18 إلى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، وللحكومات والمنظمات الأخرى على رعاية مشاركة ممثلها، ويرحب بتقرير حلقة عمل الخبراء (UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/5)؛

50- يطلب إلى الأمين التنفيذي تيسير وضع مبادئ توجيهية طوعية للنظر في التنوع البيولوجي في تقييمات الأثر البيئي والتقييمات البيئية الاستراتيجية في المناطق البحرية والساحلية باستخدام المبادئ التوجيهية الواردة في المرفقات الثاني والثالث والرابع بتقرير حلقة عمل الخبراء المنعقدة في مانيلا

⁶² تشجع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي في هذا الصدد على الشروع في التعاون مع المبادرات والمنظمات والاتفاقات الإقليمية مثل منظمة التعاون الاقتصادي وبرنامج البيئة لبحر قزوين (CEP) والمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية (ROPME).

المناحة لاستعراض أقران هذه المبادئ التوجيهية، وتقديمها كما ينظر في اجتماع قادم للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية يعقد قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف، مع الاعتراف بأن هذه المبادئ التوجيهية ستكون مفيدة أكثر للأنشطة غير المنظمة حالياً ولا تخضع لعملية تقييم الآثار؛

51- يحيط علماً، مع التقدير، باعتماد مجلس السلطة البحرية لقاع البحار للوائح بشأن التنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة،⁶³ والتي تشترط تقديم تقييم أثر عن التأثيرات المحتملة على البيئة البحرية، ويحث الأطراف ويدعو الحكومات الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية إلى تنفيذ هذه اللوائح؛

آثار الصيد غير المستدام مثل ممارسات الصيد التدميرية والإفراط في الصيد والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم على التنوع البيولوجي البحري والساحلي

52- يعرب عن تقديره لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على التمويل والدعم التقني، وفريق الخبراء المعني بمصايد الأسماك (FEG) في اللجنة المعنية بإدارة النظم الإيكولوجية (CEM) التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة على الدعم التقني المقدم لاجتماع الخبراء المشترك بين الفاو واليونيب بشأن آثار الممارسات التدميرية لصيد الأسماك، والصيد غير المستدام، والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم على التنوع البيولوجي البحري والموائل البحرية، والذي نُظم بالتعاون مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، عملاً بالفقرة 2 من المقرر 20/9، في مقر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بروما من 23 إلى 25 سبتمبر/أيلول 2009، ويحيط علماً بتقرير اجتماع الخبراء هذا (UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/6)؛

53- في ضوء ما تم تحديده من ثغرات في المعلومات وقيود في إجراء الاستعراض العلمي نتيجة لمحدودية الموارد المتاحة أمام جهود التعاون الأولية مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإذ يلاحظ الحاجة الملحة لإجراء مزيد من الاستعراض، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لآثار الصيد غير المستدام، مثل ممارسات الصيد التدميرية والإفراط في الصيد، والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم على التنوع البيولوجي البحري والساحلي والموائل البحرية والساحلية، وذلك بالاستناد إلى الجهود الأولية المبذولة، يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، حسب الاقتضاء، ووفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وفريق الخبراء المعني بمصايد الأسماك اللجنة المعنية بإدارة النظم الإيكولوجية التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وغيرها من المنظمات والعمليات والأفرقة العلمية ذات الصلة، رهنماً بتوافر الموارد المالية، على تنظيم اجتماع مخصص مشترك للخبراء، إن أمكن من خلال آليات التقييم الحالية، لاستعراض مدى معالجة شواغل التنوع البيولوجي، بما في ذلك آثار مصايد الأسماك في أعالي البحار للمستويات الغذائية الأدنى على التنوع البيولوجي البحري والساحلي، في التقييمات الحالية، واقتراح الخيارات لمعالجة شواغل التنوع البيولوجي والإبلاغ عن التقدم المحرز في مثل هذا التعاون في اجتماع قادم تعقده الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف؛

54- يشجع الأطراف والحكومات الأخرى على التنفيذ الكامل والفعال للقرارات من 113 إلى 130 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 72/64 بشأن الصيد الرشيد للأسماك في النظم الإيكولوجية البحرية، الذي يتناول آثار الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة والاستدامة طويلة الأمد للأرصدة السمكية في قاع البحار، في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، وخصوصاً الفقرتان 119 و120 من القرار اللتان تدعوان الدول و/أو المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك، بما يتسق مع المبادئ التوجيهية الدولية لإدارة مصايد الأسماك في البحار العميقة في أعالي البحار التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبما يتسق مع النهج التحوطي، إلى إجراء تقييمات الأثر، وإجراء المزيد من البحوث العلمية المتعلقة بالبحار واستخدام أفضل المعلومات العلمية والتقنية المتاحة لتحديد المناطق التي تكون فيها النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة معروفة أو التي يحتمل إصابتها بالضعف، إما اعتماد تدابير حفظ وإدارة لمنع الآثار الضارة الكبيرة على هذه النظم الإيكولوجية أو إغلاق هذه المناطق أمام الصيد، واعتماد تدابير لكفالة الاستدامة طويلة الأجل للأرصدة السمكية (الأرصدة المستهدفة وغير المستهدفة على حد سواء)؛ وعدم الترخيص بأنشطة الصيد العميق إلا بعد اعتماد مثل هذه التدابير وتنفيذها؛

55- يحث الأطراف والحكومات الأخرى على النظر في التصديق على اتفاق منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه لتنفيذ، حيثما ينطبق الأمر، اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية، وخصوصاً فيما يتعلق بتطبيق النظام الإيكولوجي والنهج التحوطي والقضاء على طاقة الصيد المفرطة، بالإضافة إلى خطط العمل الدولية للفاو (IPOAs)، ووضع خطط عمل وطنية أو إقليمية أو ما يعادلها من أجل التخفيف من تأثيرات الطاقة المفرطة لأساطيل الصيد، والممارسات التدميرية لصيد الأسماك، والصيد غير المستدام وغير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، بما في ذلك من خلال مشاركتها في المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، عند الاقتضاء؛

56- يشجع الأطراف والحكومات الأخرى على اتخاذ تدابير ملائمة، حيثما يتطلب الأمر، لتحسين استدامة حصاد الموارد البحرية الساحلية والداخلية لتجنب الإفراط في الصيد؛ وينبغي الاضطلاع بمثل هذه التدابير مع المجتمعات الساحلية التي تعتمد على هذه الموارد، ومع مراعاة العوائق الاجتماعية والاقتصادية، بغية تحقيق الهدف 6 من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛ ويحث الأطراف، والحكومات الأخرى، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي هي في موقف يسمح لها بذلك، على أن تدعم أنشطة بناء القدرات في هذا المجال للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان الساحلية نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

آثار تخصيص المحيطات على التنوع البيولوجي البحري والساحلي

57- يرحب بالتقرير المتعلق بتجميع وتوليف المعلومات العلمية المتاحة عن التأثيرات المحتملة للتخصيب المباشر للمحيطات بفعل الإنسان على التنوع البيولوجي البحري (UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/7)، والذي أُعد بالتعاون مع المركز العالمي لرصد الحفظ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة البحرية الدولية، عملاً بالفقرة 3 من المقرر 20/9؛

58- وإذ يشير إلى المقرر 16/9 جيم المتعلق بتخصيب المحيطات، الذي يعيد التأكيد على النهج التحوطي، يقر، نظراً لشيوع حالة من عدم اليقين العلمي، بوجود قلق بالغ إزاء الآثار المحتملة المقصودة وغير

المقصودة للتخصيب الواسع النطاق للمحيطات على بنية النظم الإيكولوجية ووظيفتها، بما في ذلك الحساسية التي تبديها الأنواع والموائل، والتغيرات الفسيولوجية الناجمة عن إضافة المغذيات الدقيقة والمغذيات الكبيرة على سطح المياه بالإضافة إلى إمكانية حدوث تغير مستمر في أحد النظم الإيكولوجية، ويطلب إلى الأطراف تنفيذ المقرر 16/9 جيم؛

59- يلاحظ أن مجالس الإدارة في إطار اتفاقية لندن وبروتوكول المعتمد في القرار LC-LP.1(2008) بشأن تنظيم تخصيب المحيطات، والذي أعلنت فيه الأطراف المتعاقدة جملة أمور من ضمنها ضرورة عدم السماح بالقيام بأنشطة تخصيب المحيطات التي لا تتصل بالبحوث العلمية المشروعة، وذلك بالنظر إلى الحالة الراهنة للمعارف؛

60- يعترف بالعمل الجاري حالياً ضمن سياق اتفاقية لندن وبروتوكول لندن للمساهمة في وضع آلية تنظيمية جرت الإشارة إليها في المقرر 16/9 جيم، ويدعو الأطراف والحكومات الأخرى إلى العمل وفقاً للقرار LC-LP.2(2010) لاتفاقية وبروتوكول لندن؛

61- يلاحظ أنه بغية تقديم تنبؤات موثوق بها عن الآثار الضارة المحتملة للأنشطة التي تتضمن تخصيب المحيطات على التنوع البيولوجي البحري، فمن المطلوب القيام بالمزيد من العمل من أجل تعزيز معارفنا ووضع نماذج للعمليات البيوجيوكيميائية في المحيطات، وفقاً للمقرر 16/9 (ج) ومع مراعاة المقرر 20/9 والقرار LC-LP.2(2010)؛

62- يلاحظ أيضاً أن هناك حاجة ملحة لإجراء بحوث من أجل تطوير فهمنا لديناميات النظام الإيكولوجي البحري ولدور المحيطات في دورة الكربون العالمية؛

آثار تحمض المحيطات على التنوع البيولوجي البحري والساحلي

63- يرحب بتجميع وتوليف المعلومات العلمية المتاحة عن تحمض المحيطات وآثاره على التنوع البيولوجي البحري والساحلي والموائل البحرية (UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/8)، وقد أعدا بالتعاون مع المركز العالمي لرصد الحفظ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، عملاً بالفقرة 4 من المقرر 20/9؛

64- يعرب عن قلقه الشديد من أن ارتفاع معدل تحمض المحيطات، باعتباره نتيجة مباشرة لزيادة تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، يقلل من توافر معادن الكربونات في مياه البحر، ومن اللبنة المهمة للنباتات والحيوانات البحرية؛ ومن ثم تشير فالتنبؤات إلى أن 70 في المئة من المرجان في المياه الباردة والملاحي وأماكن التغذية الرئيسية لأنواع الأسماك التجارية ستكون عرضة لخطر المياه المسببة للتآكل مع حلول عام 2100، وإذ يلاحظ أنه بموجب سيناريو الاستمرار في العمل كالمعتاد، بالنظر إلى معدلات الانبعاثات الحالية، فمن المتوقع أن يصبح ما نسبته 10 في المئة من المياه السطحية للمحيط المتجمد الشمالي ذي الإنتاج الوافر قليلة التشبع بمعادن الكربونات الأساسية بحلول عام 2032، وكذلك الأمر بالنسبة للمحيط المتجمد الجنوبي بحلول عام 2050، مع احتمال حدوث اختلالات في المكونات الكبرى للشبكة الغذائية البحرية؛

65- يحيط علماً بوجود العديد من الشواغل بخصوص النتائج البيولوجية والبيوجيوكيميائية لتحمض المحيطات على التنوع البيولوجي البحري والساحلي والنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، وآثار هذه التغيرات على النظم الإيكولوجية للمحيطات والخدمات التي توفرها هذه النظم، ومثال ذلك في مصايد الأسماك، وحماية

السواحل، والسياحة، وتحتية الكربون وتنظيم المناخ؛ وبضرورة النظر في التأثيرات الإيكولوجية لتحمص المحيطات بالاقتران مع آثار تغير المناخ العالمي؛

66- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يضع، بالتعاون مع اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمبادرة الدولية للشعب المرجانية (ICRI)، واتفاقية رامسار، ومعاهدة أنتاركتيكا، ومجلس القطب الشمالي، وغيرها من المنظمات والأفرقة العلمية ذات الصلة، وذلك رهنأ بتوافر الموارد المالية، سلسلة من عمليات الاستعراض المشتركة بين الخبراء لرصد وتقييم آثار تحمص المحيطات على التنوع البيولوجي البحري والساحلي ونشر نتائج هذا التقييم على نطاق واسع بغية زيادة توعية الأطراف، والحكومات والمنظمات الأخرى، ويطلب كذلك إلى الأمين التنفيذي، بالنظر إلى العلاقة بين تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي وتحمص المحيطات، إحالة نتائج هذه التقييمات إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

67- يدعو الأطراف والحكومات والمنظمات الأخرى إلى مراعاة المعارف الناشئة بشأن تخصيص المحيطات من أجل إدراجها في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، والخطط الوطنية والمحلية لإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية، وتصميم وإدارة خطط المناطق المحمية البحرية والساحلية؛

آثار الأنشطة البشرية غير المستدامة على التنوع البيولوجي البحري والساحلي

68- يحيط كذلك بوجود حاجة ملحة إلى زيادة تقييم ورصد آثار ومخاطر الأنشطة البشرية غير المستدامة على التنوع البيولوجي البحري والساحلي، استناداً إلى المعارف القائمة؛

69- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يتعاون مع المنظمات المختصة التي تجري تقييمات بحرية، بما في ذلك العملية المنتظمة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة للإبلاغ العالمي وتقييم حالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمنظمة البحرية الدولية، والسلطة الدولية لقاع البحار، والمنظمات والأفرقة العلمية الأخرى ذات الصلة، لضمان معالجة تقييماتها بشكل كاف لشواغل التنوع البيولوجي في الأنشطة والإدارة التجارية للمناطق البحرية والساحلية؛ والعمل مع هذه الوكالات، حسب الضرورة وعند العثور على ثغرات، لتحسين النظر في التنوع البيولوجي في التقييمات؛ والإبلاغ عن التقدم المحرز عن مثل هذا التعاون في اجتماع قادم للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية يعقد قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف؛

70- يطلب كذلك إلى الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة التخفيف من آثار الأنشطة البشرية السلبية وأخطارها على التنوع البيولوجي البحري والساحلي؛

71- يطلب إلى الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة مراعاة السمات الخاصة للبحار المغلقة وشبه المغلقة المتضررة من التأثيرات البشرية المتعددة، المباشرة منها وغير المباشرة، والتي نشأت من مناطق مستجمعات المياه، وحيث تتطلب قضايا التنوع البيولوجي إتباع نهج متكامل وشامل يهدف إلى تحسين نوعية المياه، واستعادة صحة وأداء النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية لكفالة توفير خدمات النظم الإيكولوجية التي توفرها هذه النظم الإيكولوجية؛

72- بحث الأطراف على وضع حد لتدهور النظم الإيكولوجية والموائل الهامة إيكولوجياً وفقدانها مثل مصاب الأنهار والكتبان الرملية الساحلية، وغابات أشجار المنغروف، ومستنقعات المياه المالحة، وطبقة الأعشاب البحرية والشعب الأحيائية) بسبب التنمية وغيرها من العوامل الأخرى في المناطق الساحلية، من أجل تيسير تعافيتها من خلال إدارة الآثار البشرية والاستعادة، كلما كان ذلك ملائماً؛

73- بحث الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة على أن تعتمد، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، تدابير تكميلية لمنع إصابة المناطق البحرية والساحلية بآثار ضارة كبيرة بسبب الأنشطة البشرية غير المستدامة، ولا سيما المناطق التي حددت على أنها مناطق مهمة إيكولوجياً وبيولوجياً.

74- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يعد، رهنا بتوافر الموارد المالية، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل المحددة بشأن ابيضاض المرجان، المعتمد في المقرر 5/7 (التعديل 1 من المرفق الأول)، وأن يتيح للنظر في اجتماع قادم للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية يعقد قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف. وينبغي أن يحدد التقرير أيضاً الحواجز التي تعترض التنفيذ ووسائل التغلب عليها فضلاً عن إجراءات محددة لحشد الموارد المالية وتوفير الإرشادات للمؤسسات المالية، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية لدعم تنفيذ برنامج العمل المحدد بشأن ابيضاض المرجان؛

75- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يجمع ويوحد، رهنا بتوافر الموارد المالية، المعلومات المتاحة بالتعاون مع الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة بشأن تجاربها واستخدام التخطيط المكاني البحري، وخاصة المبادئ الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمبادئ الأخرى المستخدمة لتوجيه مثل هذا التخطيط والاستخدام لأدوات الإدارة القائمة على المناطق، وأن يتيح مثل هذه المعلومات للنظر في اجتماع قادم للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية يعقد قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف؛

76- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن ينظم، رهنا بتوافر الموارد المالية، حلقة عمل للخبراء لتحديد وسائل عملية ومبتكرة تهدف إلى تعجيل التقدم بشأن إنشاء المناطق المحمية البحرية وإدارتها على نحو فعال في المناطق ذات التمثيل المنخفض للبيئة البحرية وخاصة المناطق ذات التنوع البيولوجي الكبير الذي لا يمكن تعويضه والواقع داخل الولاية الوطنية، استناداً إلى تجارب الأطراف ومعلوماتها بشأن العوائق وعوامل النجاح، وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وينبغي أن توفر حلقة العمل هذه استعراضاً لمختلف الأدوات، مثل التخطيط المكاني البحري، التي يمكن أن تساعد الأطراف في جهودها الرامية إلى إنشاء وإدارة مناطق محمية بحرية وإدماج هذه المناطق مع مخصصات الاستخدامات البشرية الأخرى؛

77- وإذ يشير إلى إعلان مانادو بشأن المحيطات المعتمد في مانادو، إندونيسيا خلال المؤتمر العالمي بشأن المحيطات في مايو/أيار 2009، يدعو الأطراف، والحكومات الأخرى والوكالات المانحة إلى تشجيع النهج القائمة على النظام الإيكولوجي للتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه لتحسين مرونة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وصلابتها وقدرتها على استعادة هيئتها، وإدراج آثار تغير المناخ والتكيف القائم على النظم الإيكولوجية في التخطيط المتعلق بالتنمية والحد من الكوارث، وخاصة في المناطق الساحلية، ويطلب إلى الأمين التنفيذي أن ينظم، رهنا بتوافر الموارد المالية، وبالتعاون مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، حلقة عمل للخبراء بشأن دور النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدة آثاره، بغية تبادل الخبرات وتوفير إرشادات لتخطيط وتنفيذ النهج القائمة على النظام الإيكولوجي للتخفيف من تغير

المناخ والتكيف معه، وإدماجها في الاستراتيجيات الأوسع نطاقاً للحد من مخاطر الكوارث والتكيف معها والتخفيف من حدتها، ولدعم إعداد العناصر المتعلقة بقضايا التنوع البيولوجي البحري وتغير المناخ كإسهامات في تطوير أنشطة مشتركة بين اتفاقيات ريو الثلاث؛

78- يدعو الأطراف والحكومات الأخرى إلى زيادة جهودها لتطبيق أدوات التخطيط المكاني البحري، حسب الاقتضاء، وفقاً للتخطيط والاستراتيجيات الوطنية للأطراف، لإدماج أهداف الحفاظ بصورة أفضل في البرامج المتعلقة بالبحار والتنمية القطاعية الأخرى، وفي الخطط الشاملة للتنمية الاقتصادية؛

مرفق

قائمة إرشادية بأنشطة للهدف التشغيلي 2-4 من العنصر البرنامجي 2⁶⁴ بشأن الموارد الحية البحرية والساحلية

(أ) مواصلة تجميع المعلومات المتاحة ذات الصلة وتولييفها وتحليلها من أجل تحديد المناطق المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً في مياه المحيطات المفتوحة وموائل أعماق البحار الواقعة خارج الولاية الوطنية، وذلك استناداً إلى المعايير العلمية التي حددتها الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في المرفق الأول من المقرر 20/9 والمعايير العلمية الأخرى ذات الصلة المتوافقة والمكاملة المنفق عليها على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الحكومي الدولي، بما في ذلك من خلال الخريطة التفاعلية (IMAP) التي أعدها المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، على النحو الوارد في الفقرة 5 من المقرر 20/9؛

(ب) مواصلة تجميع المعلومات المتاحة ذات الصلة وتولييفها وتحليلها من أجل تصميم الشبكات التمثيلية للمناطق البحرية المحمية، وذلك استناداً إلى المرفقين الثاني والثالث بالمقرر 20/9؛

(ج) تحديد وتقييم التهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي في المناطق البحرية الواقعة خارج الولاية الوطنية، بما فيها داخل المناطق التي قد تستوفي المعايير المتعلقة بالمناطق المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً (المرفق الأول بالمقرر 20/9) والمعايير العلمية الأخرى ذات الصلة المتوافقة والمكاملة المنفق عليها على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الحكومي الدولي حسب الاقتضاء؛

(د) في سبيل تجنب تدهور وتدمير المناطق البحرية المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً في المناطق البحرية، تشجيع الأطراف ودعوة الحكومات الأخرى والمنظمات الدولية في حدود ولاياتها وصلحاياتها إلى اتخاذ تدابير لكفالة الحفاظ والاستخدام المستدام عن طريق تنفيذ أدوات ذات صلة بما في ذلك أدوات الإدارة القائمة على المناطق مثل المناطق المحمية البحرية وتقييمات الأثر البيئي والتقييمات البيئية الاستراتيجية؛

(هـ) تشجيع تطبيق تقييمات الأثر البيئي والتقييمات البيئية الاستراتيجية فيما يتعلق بالأنشطة التي يمكن أن تتسبب في تلوث كبير أو في تغيرات ضارة وكبيرة للبيئة البحرية، حسبما يشار إلى ذلك في المادة 26 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مع الأخذ في الحسبان السمات الخاصة للنظم الإيكولوجية البحرية حسبما هي محددة في تقرير حلقة عمل مانيليا (UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/5).

(و) مواصلة البحث والتحقيق بشأن دور المحيطات ونظمها الإيكولوجية في دورة الكربون.

المقرر 30/10 التنوع البيولوجي للجبال

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يؤكد ضرورة أن ينفذ برنامج العمل الخاص بالتنوع البيولوجي للجبال وفقا للأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي بطريقة متوازنة؛

إذ يشير إلى الفقرة 16 من قرار الجمعية العامة 198/60 الصادر في 22 كانون الأول/ديسمبر 2005 والفقرة 26 من القرار 196/62 الصادر في 19 ديسمبر/كانون الأول 2007، الذي لاحظت فيهما الجمعية العامة بارتياح اعتماد برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للجبال في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي؛

وإذ يشير أيضا إلى الفقرة 23 من قرار الجمعية العامة 205/64 الصادر في 21 ديسمبر/كانون الأول 2009، الذي دعت بموجبه الجمعية العامة الدول وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تعزيز تنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للجبال في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي من خلال الالتزام السياسي المتجدد، ووضع الترتيبات والآليات المؤسسية المتعددة الأطراف الملائمة؛

حالة واتجاهات التنوع البيولوجي للجبال

1- يأخذ علما مع التقدير بالتقدم الذي أحرزه التقييم العالمي للتنوع البيولوجي للجبال (GMBA) التابع للبرنامج الدولي للبحوث في مجال التنوع البيولوجي (DIVERSITAS) في القيام، بالتعاون مع المرفق العالمي لمعلومات التنوع البيولوجي، بإنشاء بوابة مواضيعية للجبال من أجل إتاحة قواعد البيانات ذات المرجعية الجغرافية والسماح بإجراء بحوث بشأن البيانات الأولية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في سياق يخص الجبال تحديدا، ويدعو التقييم العالمي للتنوع البيولوجي للجبال والمنظمات الأخرى ذات الصلة إلى المواظبة على تحديث البوابة المواضيعية وإتاحة المعلومات على نطاق واسع في أشكال مختلفة؛

2- يدعو الأطراف، والحكومات الأخرى، والمنظمات ذات الصلة والمجتمعات الأصلية والمحلية إلى جمع وتحديث المعلومات بشكل دوري، لاستخدامها في البوابة المواضيعية وذلك ضمن جملة أمور، لرصد التغييرات ونشر المعلومات عما يلي:

(أ) التنوع البيولوجي للجبال بما في ذلك عن المواقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية، وخصوصا محميات المحيط الحيوي الجبلي، وخدمات النظام الإيكولوجي، وعن الأنواع المهددة بخطر الانقراض والأنواع المتوطنة، وعن الموارد الجينية بما في ذلك الموارد الوراثية للأغذية والزراعة بوجه خاص؛

(ب) المعارف التقليدية والأبعاد الثقافية المرتبطة بالتنوع البيولوجي للجبال؛

(ج) الدوافع المباشرة وغير المباشرة لتغيير التنوع البيولوجي للجبال، بما في ذلك، بوجه خاص، تغيير المناخ، وتغيير استخدام الأراضي، فضلا عن الأنشطة السياحية والرياضية؛

(د) الاتجاهات في الاستخدام، بما في ذلك كثافات الحصاد للأنواع ذات القيمة العالية، وعلى الأخص الأنواع المحلية والمتوطنة، وما يترتب على ذلك من تغييرات في الأعداد والموائل وخواص النظم الإيكولوجية؛

العنصر البرنامجي رقم 1: الإجراءات المباشرة للحفاظ والاستخدام المستدام وتقاسم المنافع

3- يدعو الأطراف، والحكومات الأخرى، والمنظمات ذات الصلة والمجتمعات الأصلية والمحلية إلى القيام بما يلي:

(أ) تعزيز فاعلية الإدارة في المناطق الجبلية المحمية القائمة؛

(ب) إنشاء مناطق محمية تدار بشكل فعال وملائم تمشيا مع متطلبات برنامج العمل بشأن المناطق المحمية من أجل حماية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية ذات الأولوية القصوى في النظم الإيكولوجية للجبال؛

(ج) إنشاء، ضمن أمور أخرى، ممرات للحفاظ والتوصيلية، عند الإقتضاء والإمكان، ومع الأخذ في الحسبان على نحو خاص الأنواع المتوطنة وتجنب انتشار الكائنات الغريبة الغازية، ونظم المناطق المحمية الجبلية العابرة للحدود، مع مراعاة الحاجة إلى إدماج المناطق المحمية في المناظر الطبيعية الأوسع؛

4- يدعو الأطراف والحكومات الأخرى إلى النظر في وضع وتنفيذ الأهداف الوطنية والإقليمية، فضلا عن إعداد المؤشرات المرتبطة بها لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف، وذلك ضمن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي لكل منها، مع مراعاة الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، التي تعالج الدوافع المباشرة لفقدان التنوع البيولوجي، بما في ذلك فقدان التنوع البيولوجي للجبال في جهد لخفض الضغوط على التنوع البيولوجي نتيجة تغير الموائل، والاستغلال المفرط، والتلوث، والأنواع الغريبة الغازية وتغير المناخ، ولحماية وإستعادة التنوع البيولوجي للجبال وخدمات النظم الإيكولوجية ذات الصلة، بالنظر إلى إمكانية إسهامها في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه؛

5- يشجع الأطراف، والحكومات الأخرى، والمنظمات ذات الصلة والمجتمعات الأصلية والمحلية، إلى معالجة قضايا تغير المناخ والتكيف والتخفيف من آثاره بالعلاقة إلى التنوع البيولوجي للجبال، مع الأخذ في الحسبان المقرر 33/10 بخصوص الاستعراض المتعمق للعمل بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ من خلال القيام بما يلي:

(أ) إعداد وتنفيذ تدابير تتعلق بحفظ التنوع البيولوجي للجبال ومكوناته في الموقع الطبيعي، وعند الإقتضاء، وحفظ الموارد الجينية والأنواع خارج الموقع الطبيعي والتي تتعرض حاليا أو يحتمل أن تتعرض لخطر الإنقراض بسبب تغير المناخ؛

(ب) اتخاذ التدابير، عند الإقتضاء، للحد من إزالة الغابات وإستعادة النظم الإيكولوجية الحرجية الجبلية المتدهورة، وحفظ الكربون في التربة الجبلية، بما في ذلك في أراضي الخث وغيرها من الأراضي الرطبة بغية تعزيز دور الجبال كعناصر تنظيمية طبيعية للكربون والمياه والخدمات المهمة الأخرى للنظم الإيكولوجية؛

(ج) وضع وتعزيز وتنفيذ سياسات مواتية لتنفيذ جميع الأهداف الثلاثة للاتفاقية في النظم الإيكولوجية للجبال بطريقة متوازنة على التنوع البيولوجي للجبال وما يرتبط به من معارف وتعزيز المقاومة ومعالجة الممارسات الزراعية غير المستدامة؛

(د) دعم وتنسيق البحوث وشبكات آثار التغير العالمية في المناطق الجبلية، من خلال ملاحظة التغييرات في العمليات الطبيعية، وخدمات النظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي؛

(هـ) إجراء التقييم البيئي والتقييم الاستراتيجي لتخطيط الطاقة المتجددة كجزء من استراتيجيات التخفيف في المناطق الجبلية ولخفض آثارها على التنوع البيولوجي للجبال؛

6- يدعو المنظمات والمبادرات ذات الصلة على سبيل المثال وليس الحصر برنامج المناطق البيولوجية الجبلية للجنة العالمية المعنية بالمحميات التابعة للاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة لمساعدة البلدان على تنفيذ برامجها ومشاريعها المتعلقة بتغير المناخ.

7- يشجع الأطراف على الترويج لتنفيذ الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي للجبال واستخدامه المستدام والتفاسم العادل في النظم الايكولوجية للجبال وتحسين أنشطة الزراعة وتربية الحيوانات والحراة المناسبة لتنمية الجبال؛

العصر البرنامجي رقم 2: طرائق التنفيذ للحفظ والاستخدام المستدام وتقاسم المنافع:

8- يدعو الأطراف والحكومات الأخرى التي لديها نظم جبلية ضمن ولايتها إلى النظر في اعتماد رؤية طويلة الأجل ونهج النظام الإيكولوجي في تنفيذ جميع الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي في النظم الايكولوجية للجبال بطريقة متوازنة من خلال وضع، إذا لزم الأمر، إجراءات محددة، وجدول زمنية واحتياجات بناء القدرات من أجل تنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للجبال وعند الإقتضاء إدراجها في الاستراتيجيات وخطط الأعمال الوطنية المنقحة للتنوع البيولوجي بما يتشمل والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، فضلا عن الاستراتيجيات الشاملة للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية؛

9- يشجع الأطراف على استعمال اللجان الوطنية والترتيبات والآليات المؤسسية متعددة الجهات القائمة أو إنشاء الجديد منها على المستويين الوطني والمحلي لتعزيز التنسيق والتعاون بين القطاعات من أجل التنمية المستدامة للجبال كما تدعو إلى ذلك الفقرة 15 من قرار الجمعية العامة 196/62 الصادر في 19 ديسمبر/كانون الأول 2007 وربطها بتنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للجبال؛

10- يشجع الأطراف، كلما أمكن وعند الإقتضاء، على وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل تعاونية إقليمية لحفظ التنوع البيولوجي للجبال بما في ذلك بشأن الحيوانات التي قد تتسبب في نزاع مع البشر وخاصة المفترسات الكبيرة، بمساعدة، بما في ذلك التمويل الفعال، من المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة عند الضرورة، وعند الطلب من جميع الأطراف المعنية في هذا التعاون وبموافقتها؛

11- يشجع الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة على إنشاء التفاعلات بين الأراضي المرتفعة والأراضي المنخفضة، بهدف تعزيز تنفيذ الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي في النظم الايكولوجية للجبال وتعزيز عملية توفير خدمات النظم الايكولوجية للجبال ومن ثم ضمان رفاهية السكان من خلال توفير خدمات النظم الإيكولوجية؛

12- يدعو المركز الدولي للتنمية المتكاملة للمناطق الجبلية (ICIMOD) واتحاد التنمية المستدامة في الإقليم الإيكولوجي للأنديز (CONDESAN)، واتفاقيتي منطقة الألب والكاربات، ومبادرة الهضبة العليا في الأنديز والمبادرات الأخرى ذات الصلة إلى تعزيز مشاركتها في وضع استراتيجيات إقليمية، للعمل الوثيق مع البلدان عند استلام طلبات من البلدان والمساعدة في تنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للجبال؛

13- يدعو الشراكة المعنية بالجبال، والتقييم العالمي للتنوع البيولوجي للجبال (GMBA) والمبادرات الأخرى إلى التشجيع على تعزيز تنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للجبال وذلك بالتعاون الوثيق مع الأطراف والمنظمات مع الأخذ في الاعتبار الفقرة 23 من قرار الجمعية العامة 205/64 المؤرخ 21 ديسمبر/ كانون الأول 2009؛

14- يدعو الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة، تمشياً مع أهداف الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات، والمبادرات الأخرى ذات الصلة إلى إستعادة وتعزيز حالة حفظ الموارد الوراثية النباتية والحيوانية الجبلية المحلية من خلال تقديم حوافز اقتصادية وحوافز أخرى، بما يتسق ويتجانس مع الاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة، لتنفيذ الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي في النظم الإيكولوجية للجبال بطريقة متوازنة؛

العنصر البرنامجي رقم 3: دعم إجراءات للحفاظ والاستخدام المستدام وتقاسم المنافع

15- يدعو الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة إلى إعداد وتنفيذ برامج وطنية وإقليمية وعالمية للاتصال والتثقيف وزيادة التوعية تبرز المنافع الاقتصادية والإيكولوجية والاجتماعية لتنفيذ الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي بطريقة متوازنة ومن ثم الإسهام في ضمان رفاهة سكان الجبال والمجتمعات في المناطق المنخفضة؛

16- يدعو الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة إلى وضع وتنفيذ برامج التعاون بين المناطق الجبلية لتبادل أفضل الممارسات، والخبرات، وتبادل المعلومات والتكنولوجيات الملائمة؛

17- يحث الأطراف، ويشجع الحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة، بالتعاون مع الدوائر العلمية، والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة والمجتمعات الجبلية، إلى دراسة آثار تغير المناخ فضلاً عن آثار تدابير التكيف والتخفيف على البيئات الجبلية وعلى التنوع البيولوجي، من أجل وضع تفاصيل استراتيجيات مستدامة للتكيف والتخفيف؛

18- يدعو الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة إلى أن تضع برامج لإجراء البحوث بشأن تنفيذ الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي بطريقة مستدامة؛

19- يطلب إلى الأمين التنفيذي القيام ما يلي:

(أ) تعزيز التعاون والشراكات مع المنظمات، والمبادرات، والاتفاقيات الإقليمية دعماً للأطراف في تنفيذها لبرنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للجبال والمقررات ذات الصلة؛

(ب) نشر المعلومات، وأفضل الممارسات، والأدوات والموارد المتعلقة بالتنوع البيولوجي للجبال من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات والوسائل الأخرى.

المقرر 31/10 المناطق المحمية

إن مؤتمر الأطراف،

ألف - استراتيجيات لتعزيز التنفيذ

1- المستوى الوطني

1- يدعو الأطراف إلى القيام بما يلي:

(أ) تعزيز تغطية وتمثيلية وجودة، وإن كان ملائماً، وموصلية المناطق المحمية باعتبار ذلك إسهاماً في وضع النظم التمثيلية للمناطق المحمية والشبكات الإيكولوجية المتساوقة والتي تضم جميع الكتل الحيوية والمناطق الإيكولوجية أو النظم الإيكولوجية ذات الصلة؛

(ب) وضع خطة عمل طويلة الأجل أو حسب مقتضى الحال إعادة توجيه الخطط القائمة ذات الصلة، مع مراعاة الظروف والأولويات الوطنية وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين بما في ذلك المجتمعات الأصلية والمحلية، من أجل تنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية، بما في ذلك آليات التنفيذ الملائمة، وحيثما يكون ممكناً قائمة تفصيلية بالأنشطة، والخطوط الزمنية، والميزانية والمسؤوليات، استناداً إلى نتائج التقييمات الرئيسية لبرنامج العمل بشأن المناطق المحمية، بغية المساهمة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي الرئيسية 2011-2020، ويطلب إلى الأمين التنفيذي أن يرفع تقريراً عن إعداد هذه الخطط إلى مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثاني عشر؛

(ج) دمج خطط العمل الخاصة ببرنامج عمل المناطق المحمية في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المنقحة للتنوع البيولوجي، وفي الخطط والميزانيات القطاعية ذات الصلة في أسرع وقت ممكن، وفي موعد لا يتجاوز ستة أشهر قبل الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف، ويطلب إلى الأمين التنفيذي أن يرفع تقريراً إلى مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثاني عشر عن دمج خطط العمل بشأن المناطق المحمية في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المعنية بالتنوع البيولوجي وفي الخطط والميزانيات القطاعية ذات الصلة؛

(د) الترويج لتطبيق نهج النظم الإيكولوجية الذي يدرج المناطق المحمية في الأراضي و/أو المناظر الطبيعية الأوسع نطاقاً لصون التنوع البيولوجي بصورة فعالة، وتيسير الاستخدام المستدام داخل المناطق المحمية، وفقاً للأهداف المتعلقة بإدارتها؛

(هـ) التعجيل بإنشاء لجان استشارية متعددة القطاعات لتعزيز التنسيق والاتصال فيما بين القطاعات لتيسير إدراج المناطق المحمية في خطط التنمية الوطنية والاقتصادية، حيثما وجدت؛

(و) زيادة التوعية ببرنامج العمل بشأن المناطق المحمية ولا سيما توعية صانعي القرار، في سياق الاتصال والتثقيف والتوعية العامة؛

(ز) تنفيذ خطط اتصال لتعزيز تبادل المعلومات بشأن المناطق المحمية من أجل زيادة الدعم المقدم لها في أوساط صانعي القرار وأصحاب المصلحة في القطاعات الرئيسية على جميع مستويات الحكومة، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بشأن منافع المناطق المحمية للاقتصادات الوطنية ودون الوطنية وتأمين خدمات النظام الإيكولوجي، والصحة العامة، والمحافظة على القيم الثقافية، والتنمية المستدامة، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛

(ح) النظر في معايير موحدة لتحديد المواقع ذات الأهمية العالمية لصون التنوع البيولوجي لدى وضع نظم المناطق المحمية بالاستناد إلى القائمة الحمراء للأنواع المهددة في الاتحاد الدولي لصون الطبيعة، والمعايير الراسخة في العمليات ذات الصلة الأخرى بما في ذلك الخاصة ببرنامج الإنسان والمجال الحيوي في اليونسكو واتفاقية التراث العالمي واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، وعمليات تقييم النظم الإيكولوجية المهددة، وتحليل الثغرات، ومناطق التنوع البيولوجي الرئيسية، والمناطق الهامة للطيور، والمعلومات الأخرى ذات الصلة؛

(ط) الإحاطة علماً على النحو الملائم بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية⁶⁵ لدى مواصلة تنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية؛

2- يدعو الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة إلى وضع وتنفيذ برامج البحث والرصد لأغراض الصون والاستخدام المستدام، وفقاً للأهداف المتعلقة بإدارتها، داخل المناطق المحمية على أي مستوى ذي صلة فضلاً عن تقييم كفاءة وفعالية مختلف أنواع وفئات المناطق المحمية التي تمتثل للأهداف الثلاثة الاتفاقية؛

2- المستوى الإقليمي

3- يحيط علماً بالتقدم المحرز في المبادرات الإقليمية⁶⁶ ويدعو الأطراف إلى تعزيز تشكيل هذه المبادرات وصياغة خطط عمل إقليمية حيثما يكون ملائماً من خلال نقاط الاتصال الوطنية المعنية ببرنامج العمل بشأن المناطق المحمية، بالتعاون مع اللجنة العالمية المعنية بالمناطق المحمية التابعة للاتحاد الدولي لصون الطبيعة ومنظمات الصون الأخرى، استناداً إلى خطط العمل القطرية لتنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية وغير ذلك من برامج العمل ومن خلال شبكات الدعم التقنية الإقليمية، من أجل تنسيق التمويل، والدعم التقني، وتبادل الخبرات وبناء القدرات لتنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية؛

4- يدعو البلدان القادرة على تقديم الدعم، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات التمويل الأخرى إلى أن تدعم المبادرات الإقليمية ذات الصلة بالمناطق المحمية ولا سيما المناطق المحمية البحرية؛

5- يدعو الأطراف إلى أن تستكشف بفعالية المجالات الملائمة والمحتملة للتعاون العابر للحدود بشأن المناطق المحمية، ومن خلال الوسائل الفعالة لإقامة بيئة مواتية للتعاون عبر الحدود فيما يتعلق بالتخطيط وممارسات الإدارة، والموصلية فضلاً عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية عبر الحدود الوطنية؛

6- يشجع الأطراف على أن تستخدم المبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات والأدوات القائمة، وتطور، حسب الاقتضاء، المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات والأدوات الإقليمية، لتعزيز فعالية التعاون العابر للحدود بشأن المناطق المحمية فضلاً عن استكشاف السبل والوسائل اللازمة لتقييم جودة هذا التعاون؛

⁶⁵ قرار الجمعية العامة 61/295 المؤرخ 13 سبتمبر/أيلول 2007، المرفق.

⁶⁶ مثل التحدي الميكرونيزي، والتحدي الكاريبي، والاتفاقيات البحرية، ومبادرة قوس ديناريك، والمبادرة الأمازونية، ومبادرة مثلث الشعب المرجانية، والطبيعة عام 2000 وشبكات ايمرالد، واتفاقية الألب، وشبكة الكربات للمناطق المحمية، والمبادرة العابرة للحدود من أجل صون المناطق في جنوب أفريقيا، وشبكة المناطق المحمية في بحر بارنتس (BPAN) الواقعة في منطقة بارنتس الأوروبية من القطب الشمالي، وشبكة المناطق المحمية في وسط أفريقيا (RAPAC)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، وشبكة المناطق المحمية في غرب أفريقيا (RAPAO)، وبرنامج العمل ذي الأولوية للمناطق المحمية في البحر الأبيض المتوسط، والممر البحري لمنطقة شرق المحيط الهادئ الاستوائية.

3- المستوى العالمي

7- يطلب إلى الأمين التنفيذي القيام بما يلي رهنا بتوافر الأموال:

(أ) الاستمرار في عقد حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية لبناء القدرات، مع توجيه اهتمام خاص للعنصر 2 من جدول الأعمال (الحوكمة، والمشاركة، والمساواة، وتقاسم المنافع)، والأولويات المحددة الأخرى بجدول زمنية محددة للتخطيط والتمويل، وتطوير التعاون مع الاتفاقيات الإقليمية ودون الإقليمية واللجنة المعنية بالمناطق المحمية والشبكات التقنية التابعة للاتحاد الدولي لصون الطبيعة وغير ذلك من الشركاء؛

(ب) تقديم دعم تقني إضافي من خلال إعداد حقائق الأدوات، وأفضل الممارسات ومبادئ توجيهية بشأن مواضيع برنامج العمل بشأن المناطق المحمية، بالتعاون مع الشركاء الأطراف والمنظمات الدولية وخصوصا التقنيات والصكوك اللازمة لتحديد والإبلاغ عن قيم خدمات النظم الإيكولوجية ومنافع التكاليف، والتخطيط وتعزيز المؤسسي لنظم المناطق المحمية، وتحسين مستوى تغطية المناطق المحمية في المناطق الإيكولوجية والمناطق الأحيائية والنظم الإيكولوجية الممثلة تمثيلاً ناقصاً، وتنفيذ العنصر 2 من برنامج العمل بشأن المناطق المحمية؛

(ج) زيادة التوعية بالمنافع الناشئة عن تنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية بالنسبة لقطاع الصحة، والمياه، ومصايد الأسماك، والصناعة، والسياحة وقطاعات أخرى، وأهمية خدمات النظم الإيكولوجية التي توفرها المناطق المحمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، بما في ذلك للتخفيف من وطأة الفقر، وذلك عن طريق عقد حلقات عمل تجمع بين الفاعلين الرئيسيين في هذه القطاعات لمناقشة وسائل التعاون للترويج لتنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية من أجل الوصول إلى المنافع المتبادلة؛

(د) دعم الشبكة العالمية "لأصدقاء برنامج العمل بشأن المناطق المحمية" بما في ذلك من خلال إشراك المجتمعات الأصلية والمحلية والمنظمات الدولية ذات الصلة والشبكات التقنية من جملة أمور فاعلة؛

(هـ) دعم التنسيق والاتصال لتعزيز أوجه التآزر مع الاتفاقيات الإقليمية العالمية، فضلاً عن السياسات والاستراتيجيات الوطنية في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالمناطق المحمية ؛

8- يدعو اللجنة العالمية المعنية بالمناطق المحمية التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والمنظمات الأخرى ذات الصلة إلى إعداد إرشادات تقنية بشأن إستعادة ورصد وتقييم حالة التنوع البيولوجي في المناطق المحمية وحوكمة المناطق المحمية وتواصلها وتمثيلها مع النهج الإقليمي، وفعالية الإدارة وممرات الحفظ والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته؛

باء - المسائل التي تحتاج إلى اهتمام أكبر

1- التمويل المستدام

9- إذ يشير إلى الفقرة 1 من مقرره 18/9 بء، الأطراف، يحث كذلك الأطراف، وخصوصا الأطراف من البلدان المتقدمة، ويدعو الحكومات الأخرى والمؤسسات المالية الدولية بما في ذلك مرفق البيئة العالمية، ومصارف التنمية الإقليمية، وغيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف الى تقديم الدعم المالي الكافي وفي التوقيت المناسب والذي يمكن التنبؤ به للأطراف من البلدان النامية، وخصوصا أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي لتمكينها من تنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية على نحو كامل،

10- يدعو الأطراف إلى ما يلي:

(أ) إعداد وتنفيذ خطط تمويل مستدامة وفقا لتشريعاتها ونظمها الوطنية المتعلقة بنظم المناطق المحمية بحلول عام 2012 ودعم المناطق المحمية الأحادية، استنادا إلى تقييم احتياجات واقعية وحافطة متنوعة من الآليات المالية التقليدية والإبتكارية مثل من بين جملة أمور المدفوعات مقابل خدمات النظم الايكولوجية حسب ما هو ملائم؛

(ب) استعمال مخصصات التنوع البيولوجي للمناطق المحمية في فترة التزود الخامسة لمرفق البيئة العالمية في الوقت المناسب وبالشكل الملائم، وكذلك الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف وأنواع الدعم الأخرى المتعلقة بالمناطق المحمية مع استعمال خطط عملها لتنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية كأساس للحصول على الأموال؛

(ج) وضع وتنفيذ وسائل وطرق جديدة وإضافية لتوليد لتوفير التمويل وتخصيصه، على أساس جملة أمور من بينها التثمين القوي لخدمات النظم الإيكولوجية، مع الأخذ في الاعتبار، حسب الاقتضاء، نتائج الدراسة المتعلقة باقتصاديات النظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي ؛

11- يشجع الأطراف من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية من بينها، فضلا عن البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، على الإعراب عن احتياجاتها التمويلية لمنظومة المناطق المحمية بأكملها واحتياجات تمويل المشاريع، استنادا إلى استراتيجياتها وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي وخطط العمل الخاصة ببرنامج العمل بشأن المناطق المحمية، بما في ذلك من خلال مبادرة شبكة الحياة، ويحث الجهات المانحة والبلدان القادرة على دعم احتياجات التمويل، مع مراعاة إعلان باريس بشأن فعالية المعونة؛

12- يشجع الجهات المانحة والأطراف والبلدان القادرة، رهنا بتوافر التمويل، على عقد اجتماعات مائدة مستديرة دون إقليمية ووطنية للمانحين من أجل دعم حشد التمويل لتنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية مع إشراك مؤسسات التمويل ذات الصلة بالتعاون مع مبادرة شبكة الحياة، إذا رغبت في ذلك؛

13- يحث مرفق البيئة العالمية ووكالاته المنفذة على تيسير الصرف السريع والملائم للأموال ومواعدة المشاريع مع خطط العمل الوطنية لبرنامج العمل بشأن المناطق المحمية من أجل تنظيم تداخلات ملائمة ومركزة وكافية ومتناسقة وضمن استمرارية المشاريع؛

2- تغيير المناخ

14- يدعو الأطراف إلى القيام بما يلي:

(أ) تحقيق الهدف 1-2 من برنامج العمل بشأن المناطق المحمية بحلول عام 2015، من خلال الجهود المتضافرة لدمج المناطق المحمية في المناظر الطبيعية الأرضية والبحرية الأوسع نطاقا وفي القطاعات، بما في ذلك من خلال استعمال تدابير التواصل مثل إنشاء الشبكات الايكولوجية،⁶⁷ والممرات الايكولوجية، وإستعادة الموائل والمناظر الطبيعية المتدهورة لمعالجة آثار تغير المناخ وزيادة القدرة على مقاومة تغير المناخ؛

⁶⁷ في سياق برنامج العمل هذا، يُستخدم في بعض البلدان والمناطق، حسب الاقتضاء، مصطلح عام ليشمل تطبيق نهج النظام الإيكولوجي الذي يدمج المناطق المحمية في المناظر الطبيعية الأرضية و/أو المناظر البحرية الأوسع نطاقا من أجل الحفاظ الفعال للتنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

(ب) تعزيز المعارف العلمية واستخدام نهج النظام الإيكولوجي وكذلك المعارف والتقليدية ومعارف الشعوب الأصلية في دعم عملية وضع خطط الإدارة المرنة وتحسين فعالية إدارة المناطق المحمية لمعالجة الآثار الناجمة عن تغير المناخ على التنوع البيولوجي؛

(ج) تقدير قيمة ومنافع منظومة المناطق المحمية الشاملة والمدارة بفعالية والممثلة إيكولوجيا في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته والاعتراف بهذه المعلومات وتبليغها؛

(د) تحديد المناطق المحمية المهمة لحفظ كل من التنوع البيولوجي وللتخفيف من تغير المناخ و/أو التكيف معه، بما في ذلك إمكانات عزل الكربون والحفاظ على مخزون الكربون، وحيثما يكون ملائماً حمايتها وإستعادتها وإدارتها بصورة فعالة و/أو إدراجها في منظومة المناطق المحمية بهدف زيادة المنافع المشتركة للتنوع البيولوجي، من أجل التصدي لتغير المناخ، وتحقيق رفاهية الإنسان في الوقت التي تعترف فيه بأن حفظ التنوع يظل هو الهدف الأول للمناطق المحمية؛

(هـ) دعم وتمويل حفظ وإدارة النظم الإيكولوجية العاملة بصورة طبيعية ولاسيما، منظومة المناطق المحمية للمساهمة في عزل الكربون والاحتفاظ بمخزون الكربون، وكذلك للنظم الإيكولوجية استناداً إلى نهج التكيف مع تغير المناخ، في الوقت الذي تعترف فيه بأن حفظ التنوع البيولوجي يظل هو الهدف الأول، وربط تحسين تصميم وإدارة النهج الخاصة بحفظ وتكامل منظومة المناطق المحمية (بما في ذلك المناطق العازلة، والممرات والمناظر الطبيعية المستصلحة) بالاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لمعالجة تغير المناخ، بما في ذلك من خلال استراتيجيات وخطط التكيف الوطنية؛

(و) مواصلة وضع الأدوات القابلة للتطبيق من أجل أن تستخدمها السلطات الوطنية المعنية وأصحاب المصلحة لتخطيط شبكات المناطق المحمية وتدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، والتي تجمع فيما بين عدد من القضايا، من بينها التنوع البيولوجي وتخزين الكربون وخدمات أخرى للنظام الإيكولوجي، وعند الإقتضاء، تقييمات جوانب ضعف المناطق المحمية الأرضية وكذلك المناطق المحمية البحرية والساحلية؛

15- يدعو الأطراف إلى استكشاف الطريقة التي يمكن بها لفرص التمويل في إطار استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته أن تسهم في تنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية، مع العمل في نفس الوقت على تعزيز المنافع المشتركة للتنوع البيولوجي والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته؛

16- يذكر مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بأن يولي اهتماماً للآثار التي تلحق بالمناطق المحمية في استراتيجيات التكيف والتخفيف ودورها في هذا المجال مع الضمانات الاجتماعية وضمانات التنوع البيولوجي المناسبة، ودعم المشاريع ذات الصلة بالتكيف والتخفيف في المناطق المحمية، وضمان إمكانية تلقي إجراءات التخفيف والتكيف الوطنية التي تتضمن توسيع نطاق شبكات المناطق المحمية للمساعدة المالية والتقنية من خلال الآليات المالية ذات الصلة بالمناخ؛

17- يدعو مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى مراعاة نهج التكيف القائمة على النظام الإيكولوجي، ولا سيما ما يتعلق بدور المناطق المحمية، باعتبارها آلية/أداة فعالة لبناء قدرة المجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية الهشة على الانتعاش؛

18- يطلب إلى الأمين التنفيذي ضمان إدراج دور المناطق المحمية عند نقل مقترح يتعلق بوضع أنشطة مشتركة بين اتفاقيات ريو الثلاث، إلى أمانتي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، على النحو الوارد في المقرر 33/10 بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ؛

3- فعالية الإدارة

19- يدعو الأطراف، بعد أن تأخذ في الاعتبار غايات الهدف 1-4 من برنامج العمل الذي يدعو إلى أن يتوافر لجميع المناطق المحمية إدارة فعالة بحلول عام 2012 باستخدام العمليات التشاركية وتخطيط المواقع المعتمد على العلم، والمشاركة الكاملة والفعالة لأصحاب المصلحة، مع ملاحظة أن تقييم فعالية الإدارة، قد يحتاج أيضاً إلى مؤشرات نوعية من أجل ما يلي:

(أ) مواصلة التوسع في إجراء تقييمات فاعلية الإدارة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها للعمل على تقييم ما نسبته 60 في المئة من مجموع مساحة المناطق المحمية بحلول عام 2015، باستعمال أدوات وطنية وإقليمية مختلفة وإضافة النتائج إلى قاعدة البيانات العالمية بشأن فاعلية الإدارة التي يشرف عليها المركز العالمي لرصد الحفظ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ب) إدماج المعلومات المتعلقة بالحوكمة والآثار الاجتماعية والمنافع الخاصة بالمناطق المحمية في عملية تقييم فاعلية الإدارة؛

(ج) إدماج التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته في تقييمات فاعلية الإدارة؛

(د) كفاءة تنفيذ نتائج التقييمات وإدماجها في التقييمات الأخرى لبرنامج العمل بشأن المناطق المحمية (مثل التمويل المستدام، والقدرات)؛

4- إدارة الأنواع الغريبة الغازية

20- بعد ملاحظة دور الأنواع الغريبة الغازية باعتبارها الدافع الرئيسي لفقدان التنوع البيولوجي، يتعين على الأطراف النظر في دور إدارة الأنواع الغريبة الغازية باعتبارها أداة تحقق مردودية تكاليفها لاستعادة المناطق المحمية وخدمات النظم الإيكولوجية التي توفرها والمحافظة عليها، وبالتالي إدماج إدارة الأنواع الغريبة الغازية في خطط العمل المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية، مع مراعاة المقرر X/xx بشأن الأنواع الغريبة الغازية؛

5- المناطق المحمية البحرية

21- يشجع الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات الدولية المختصة على التعاون، عند الإقتضاء، بصورة جماعية أو على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي، على أن تحدد وتدعم، وفقاً لاختصاصاتها، التدابير المناسبة للحفظ والاستخدام المستدام بالنسبة إلى المناطق الهامة إيكولوجياً أو بيولوجياً، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وبما يشمل إنشاء شبكات تمثيلية للمناطق المحمية البحرية وفقاً للقانون الدولي وإستناداً إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، وإبلاغ العمليات ذات الصلة في الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

22- وإذ يلاحظ ببطء التقدم المحرز صوب إنشاء مناطق محمية بحرية خارج حدود الولاية الوطنية، وعدم وجود عملية عالمية لتعيين هذه المناطق، يؤكد على الحاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق هدف عام 2012 الرامي إلى إنشاء شبكة تمثيلية للمناطق المحمية، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وإذ يشير إلى دور الجمعية العامة في هذا الصدد، يدعو الجمعية العامة إلى أن تطلب إلى الأمين العام عقد اجتماع للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية وغير الرسمي خلال عام 2011 للإسراع بأعماله بشأن النهج الكفيلة بتعزيز التعاون والتنسيق الدوليين في مجال حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام

خارج حدود الولاية الوطنية، والنظر في القضايا المتعلقة بالمناطق المحمية البحرية، ويحث الأطراف، حيثما كان ذلك ضرورياً، على اتخاذ الإجراءات اللازمة للمضي قدماً بأعمال هذا الفريق؛

23- يشجع الأطراف على وضع و/أو تعزيز طائفة من التدابير المتعلقة بالإدارة الملائمة والطويلة الأجل للمناطق البحرية المحمية الخاضعة للولاية الوطنية أو في المناطق الخاضعة للأنظمة الدولية المختصة في اعتماد هذه التدابير وإدماج مبادئ الحوكمة الرشيدة؛

24- يشجع أيضاً الأطراف على إنشاء مناطق محمية بحرية لحفظ التنوع البيولوجي وإدارته باعتبارها الهدف الرئيسي، واعتبارها أدوات لإدارة لمصايد الأسماك، في الحالة التي تتفق مع أهداف إدارة المناطق المحمية؛

6- المناطق المحمية للمياه الداخلية

25- يشجع كذلك الأطراف على زيادة تغطية وجودة وتمثيلية ومسؤوليات وموصلية حيثما يكون ملائماً النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية وجوانبها الهيدرولوجية الرئيسية في منظومات المناطق المحمية فيها من خلال تعيين أو توسيع المناطق المحمية للمياه الداخلية والمحافظة على مقاومتها أو تعزيزها واستدامة خدمات النظم الإيكولوجية بما في ذلك من خلال استخدام آليات التعيين القائمة والتي تتوافر وتطبق بموجب الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، مثل اتفاقية التراث العالمي واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة؛

7- استعادة النظم الإيكولوجية والموائل في المناطق المحمية

26- يحث الأطراف على القيام بما يلي:

(أ) زيادة فعالية منظومات المناطق المحمية في حفظ التنوع البيولوجي وتعزيز قدرتها على تحمل تغير المناخ وغير ذلك من جوانب الإجهاد، من خلال زيادة الجهود لاستعادة النظم الإيكولوجية والموائل، وعند الإقتضاء، إدراج أدوات التواصل مثل الممرات الإيكولوجية و/أو تدابير الحفظ في المناطق المحمية والمناظر الأرضية الطبيعية والمناظر البحرية المجاورة وفيما بينها؛

(ب) إدراج أنشطة الاستعادة في خطط عمل برنامج العمل بشأن المناطق المحمية والاستراتيجيات الوطنية للتنوع البيولوجي؛

8- تقدير قيمة تكاليف ومنافع المناطق المحمية بما فيها خدماتها الإيكولوجية

27- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يستكشف ويقم بالتعاون مع اللجنة العالمية المعنية بالمناطق المحمية التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والشركاء الآخرين، بما في ذلك المجتمعات الأصلية والمحلية التي تدعم برنامج العمل، المنهجيات والمبادئ التوجيهية القائمة لقياس قيم وتكاليف ومنافع المناطق المحمية مع مراعاة خصائص مختلف الكتل الحيوية والنظم الإيكولوجية، بالاعتماد على العمل الحالي، بما في ذلك نتائج الدراسة المعنية باقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، ونشر نتائج التقييم على الأطراف لتطبيقها، عند الحاجة إليها؛

28- يطلب كذلك إلى الأمين التنفيذي، رهنا بتوافر الموارد المالية واستناداً إلى التقييمات التي أجريت، وضع مبادئ توجيهية ومؤشرات لتحديد تكاليف المناطق المحمية وفوائدها؛

29- يدعو الأطراف إلى:

(أ) زيادة الفهم لدور المناطق المحمية وأهميتها ومنافعها والإبلاغ عن دور وأهمية وتكاليف ومنافع هذه المناطق في استمرارية سبل المعيشة المحلية، وتوفير خدمات النظم الإيكولوجية، وتقليل مخاطر الكوارث

الطبيعية، وللتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، ولقطاعات الصحة، والمياه والقطاعات الأخرى، وذلك على جميع المستويات؛

(ب) تقديم تدابير مبتكرة من أجل أن يغرس في أذهان زوار الحدائق والجمهور العام فهم متعمق لقيم التنوع البيولوجي، وإستثارة دعمهم والتزامهم بحمايتها؛

9- العنصر البرنامجي 2 بشأن الحوكمة والمشاركة والمساواة وتقاسم المنافع

30- يشجع الأطراف على الاضطلاع بما يلي:

(أ) تعزيز التنسيق على المستوى الوطني بين برنامج العمل بشأن المناطق المحمية والعمليات الأخرى ذات الصلة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، ومن بينها برامج العمل المتعلقة بالتنوع البيولوجي للغابات، والتنوع البيولوجي البحري والساحلي، والأعمال المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع، والمادة 8(ي)، والأحكام المتصلة بالاتفاقية، والعمليات المتعلقة بمبادئ أديس أبابا وخطوطها التوجيهية بشأن الاستخدام للتنوع البيولوجي،⁶⁸ وخطوط أغواي: غو الإرشادية الطوعية لإجراء تقييمات للأثر الثقافي والبيئي والاجتماعي بشأن التطورات المقترحة إدخالها أو التي يحتمل أن يكون لها أثر على المواقع المقدسة وعلى الأراضي والمياه التي درجت على شغلها أو استعمالها بصفة تقليدية المجتمعات الأصلية والمحلية،⁶⁹ لتبادل المعلومات بخصوص تنفيذ هذه البرامج والتوصيات بشأن التدابير المشتركة الممكنة لتعزيز التنفيذ؛

(ب) الترويج لإدراج أحكام الحصول وتقاسم المنافع فيما يتعلق بالهدف الثالث للاتفاقية في حوكمة المناطق المحمية ودعم المبادرات المتعلقة بدور المناطق المحمية في الحد من الفقر، فضلا عن دورها في توفير سبل العيش للمجتمعات الأصلية والمحلية؛

31- يدعو الأطراف إلى الاضطلاع بما يلي:

(أ) وضع آليات وعمليات واضحة لتحقيق التقاسم المنصف للمنافع ولتحقيق المشاركة الكاملة والفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية فيما يتعلق بالمناطق المحمية وفقا للقوانين الوطنية والالتزامات الدولية السارية ذات الصلة؛

(ب) الاعتراف بدور المناطق المحمية التابعة للمجتمعات الأصلية والمحلية والمناطق المحمية لأصحاب المصلحة الآخرين في حفظ التنوع البيولوجي، والإدارة التعاونية وتنوع أنماط الحوكمة؛

32- وإذ يشير إلى الفقرة 6 من المقرر 18/9، يدعو كذلك الأطراف إلى الاضطلاع بما يلي:

(أ) تحسين مستوى أنماط إدارة المناطق المحمية وتنويعها وتعزيزها، عند الاقتضاء، مما يؤدي، أو وفقاً للتشريعات الوطنية المناسبة إلى الاعتراف، حيثما كان ذلك ملائماً، بمنظمات المجتمعات الأصلية والمحلية والمنظمات المجتمعية الأخرى وأخذها بعين الاعتبار؛

(ب) الإقرار، حيثما كان ذلك ملائماً، بمساهمة المناطق المحمية ذات الإدارة المشتركة، والمناطق المحمية الخاصة، والمناطق المحمية التابعة للمجتمعات الأصلية والمحلية ضمن المنظومة الوطنية للمناطق المحمية من خلال الاعتراف بها في التشريعات الوطنية أو أية وسيلة فعالة أخرى؛

68 المقرر 12/7، المرفق.

69 المقرر 16/7 (واو)، المرفق.

(ج) وضع عمليات فعالية من أجل المساهمة الكاملة والفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية، في ظل الاحترام الكامل لحقوقها والاعتراف بالمسؤوليات التي تضطلع بها، في إدارة المناطق المحمية، بما ينسجم مع القانون الوطني والالتزامات الدولية السارية؛

(د) مواصلة وضع وتنفيذ التدابير الكفيلة بتحقيق تقاسم منصف لكل من التكاليف والمنافع الناشئة عن إنشاء المناطق المحمية وإدارتها، وجعل المناطق المحمية مكونا هاما في التنمية المستدامة المحلية والعالمية، بما ينسجم مع القانون الوطني والالتزامات الدولية السارية؛

(هـ) إشراك المجتمعات الأصلية والمحلية في اللجان الاستشارية لأصحاب المصلحة المتعددين، وفي المشاورات المتعلقة بالإبلاغ الوطني عن برنامج العمل بشأن المناطق المحمية، وفي الاستعراضات الوطنية لفاعلية منظومة المناطق المحمية؛

(و) إجراء تقييم، عند الإقتضاء، لإدارة المناطق المحمية باستخدام حقائب الأدوات التي أعدتها الأمانة ومنظمات أخرى، والقيام ببناء القدرات لتنفيذ أنشطة مؤسسات المناطق المحمية وأصحاب المصلحة ذوي الصلة، بدعم من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المانحة، على تنفيذ العنصر 2، وخصوصا على جوانب إدارة المناطق المحمية، بما في ذلك قضايا من قبيل النزاعات البيئية؛

10- الإبلاغ

33- يدعو الأطراف إلى القيام بما يلي:

(أ) النظر كجزء من عملية الإبلاغ الوطني في وضع عملية بسيطة وفعالة للإبلاغ الوطني من شأنها تتبع الحالة العامة لحفظ التنوع البيولوجي داخل المناطق المحمية، بالإضافة إلى تدابير ونتائج برنامج العمل بشأن المناطق المحمية؛

(ب) اعتماد إطار الإبلاغ عن التنفيذ الوطني لبرنامج العمل بشأن المناطق المحمية المرفق بالمقرر الحالي. وسيساند هذا الشكل إجراء التحديثات الدورية باستعمال أطر قياسية وصديقة للمستخدم وتستند إلى الإنترنت؛

(ج) النظر في الإبلاغ الطوعي المتعمق باستعمال المؤشرات وفئات التصنيف القياسية، بما فيها قاعدة البيانات العالمية المقترحة للمناطق المحمية لدى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛

(د) وضع آليات شفافة وفعالة لاسهامات واستعراضات أصحاب المصلحة؛

(هـ) التأكد من إدماج الإبلاغ عن برنامج العمل بشأن المناطق المحمية بوضوح مع الإبلاغ عن التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي والمؤشرات المرتبطة بها؛

34- يطلب إلى الأمين التنفيذي استكشاف وإبلاغ الخيارات المتعلقة بتعزيز عملية استعراض التقدم المحرز وإنجازات برنامج العمل بشأن المناطق المحمية من خلال دراسة المعلومات الإضافية لما قدم في التقارير الوطنية، وكذلك من خلال النظر في استجابة الأطراف التي تستخدم إطار الإبلاغ؛

35- يشجع الأطراف على تبادل وتحديث المعلومات ذات الصلة بشأن منظومتها المتعلقة بالمناطق المحمية من خلال قاعدة البيانات العالمية للمناطق المحمية التي تضم قائمة الأمم المتحدة للمناطق المحمية؛

36- يطلب إلى الأمين التنفيذي، رهنا بتوافر الموارد المالية، إعداد دليل شامل بشأن استخدام إطار الإبلاغ، ودمج أداة الإبلاغ عبر الإنترنت مع قاعدة البيانات العالمية للمناطق المحمية، بغية تيسير عملية الإبلاغ وتعزيز الاستخدام المشترك من الأطراف لكلا الأداةين؛

جيم - مسائل الأهداف والجدول الزمنية

37- يطلب إلى الأمين التنفيذي مطابقة أهداف برنامج العمل بشأن المناطق المحمية مع المؤشرات والجدول الزمنية المحددة التي تستند إلى أهداف أيشي للتنوع البيولوجي والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛

38- يدعو الأطراف إلى ربط هذه المؤشرات والجدول الزمنية بأهداف ومؤشرات وطنية واستخدام هذا الإطار لتركيز الرصد على التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية.

مرفق

البيانات الوطنية عن تنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية

يسهل مشروع إطار الإبلاغ إظهار التقدم المحرز في استكمال التقييمات لـ 13 غاية رئيسية في برنامج العمل بشأن المناطق المحمية والإجراءات المحددة المتخذة لتنفيذ نتائج هذه التقييمات، وذلك لبيان حالة التنفيذ. ويقاس التقدم المحرز في إتمام هذه التقييمات من الصفر إلى 4 (صفر - لم يحدث تقدم؛ 1 - مرحلة التخطيط؛ 2 - تقدم أولي؛ 3 - تقدم مهم؛ 4 - على وشك الإتمام أو مستكمل بالكامل). ويسمح الإطار للأطراف بأن تعرف نتائج هذه التقييمات، وبخيار وصف الإجراءات المحددة المنفذة في فترات ثلاث (قبل عام 2004؛ وفيما بين 2004 و 2009؛ ومنذ عام 2010). وإذا كان أحد الأسئلة لا ينطبق، يجب إدخال عبارة "لا ينطبق". ويمكن لنقاط الاتصال المعنية ببرنامج العمل بشأن المناطق المحمية أن تحمل المعلومات على الموقع الشبكي لاتفاقية التنوع البيولوجي عند إجراء التقييم وبعد إتمامه أو بعد دورة الإبلاغ الوطني من خلال مفتاح للمستخدم وكلمة مرور.

البلد		(اسم البلد)
اسم الشخص الذي أعد الاستقصاء:		(الاسم)
عنوان البريد الإلكتروني للشخص الذي أعد الاستقصاء:		(عنوان البريد الإلكتروني)
تاريخ إتمام الاستقصاء:		(التاريخ)
صف بإيجاز الذين شاركوا في جمع المعلومات لهذا الاستقصاء:		(الأسماء والمنظمات)
1) هل أنشئت لجنة استشارية لأصحاب المصلحة المتعددين لتنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية؟		(نعم/لا)
2) هل توجد خطة عمل استراتيجية لتنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية؟		(نعم/لا)
3) إذا كان الرد بالإيجاب، يرجى بيان موقع المصدر (URL) (أو إرفاق نسخة pdf) لخطة العمل الاستراتيجية:		(URL أو المرفق)
4) إذا كان الرد بالإيجاب، اذكر اسم الوكالة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية.		(اسم الوكالة)

1-1 إنشاء وتعزيز النظم الوطنية والإقليمية للمناطق المحمية المدمجة في شبكة عالمية كمساهمة في تحقيق الأهداف المتفق عليها عالمياً

1) ما هو التقدم المحرز في تقييم الصفة التمثيلية، والشمولية والثغرات الإيكولوجية لشبكة المناطق المحمية لديكم؟		(الحالة: صفر - 4)
2) يرجى بيان موقع المصدر (URL) (أو إرفاق نسخة pdf) لتقرير تقييم الثغرات، في حالة توافره.		(موقع المصدر أو المرفق)
3) هل توجد أهداف ومؤشرات محددة لمنظومة المناطق المحمية؟		(نعم/لا)
4) إذا كان الرد بالإيجاب، يرجى ذكر موقع المصدر (URL) (أو إرفاق نسخة pdf) للأهداف والمؤشرات.		(URL أو المرفق)
5) ما هي التدابير المتخذة لتحسين الصفة التمثيلية الإيكولوجية لشبكة المناطق المحمية؟ يرجى وضع علامة ✓ أمام كل النقاط التي تنطبق على الحالة، مع إيراد وصف موجز:		

✓	الإجراء	قبل 2004	بين 2004 و 2009	منذ 2010
	إنشاء منطقة/مناطق محمية جديدة			
	تعزيز طائفة من الأنواع المختلفة للمناطق المحمية (مثل مختلف فئات الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)، و CCAs وخلافه)			
	توسيع و/أو إعادة تشكيل حدود المنطقة المحمية الحالية			
	تغيير الوضع القانوني و/أو نمط الحوكمة للمنطقة/المناطق المحمية			
	تدابير أخرى لتحسين الصفة التمثيلية للشبكة وشموليتها			

2-1 دمج المناطق المحمية في المناظر البحرية الأوسع نطاقاً والأراضي والقطاعات وذلك للحفاظ على البنية والوظيفة الإيكولوجية

1) ما هو التقدم المحرز في تقييم مدى تواصل والدمج القطاعي للمنطقة المحمية في المناظر الطبيعية الأرضية والبحرية؟		(الحالة: صفر - 4)
2) يرجى بيان موقع المصدر (URL) (أو إرفاق نسخة pdf) لتقييم المناطق المحمية من حيث التواصل والدمج القطاعي، في حالة توافره.		(URL أو المرفق)
3) ما هي التدابير المتخذة لتحسين تواصل المنطقة المحمية ودمجها القطاعي؟ يرجى وضع علامة ✓ أمام كل النقاط التي تنطبق على الحالة، مع إيراد وصف موجز:		

منذ 2010	بين 2004 و 2009	قبل 2004	الإجراء	v
			تغيير الوضع القانوني و/أو الحوكمة في مناطق التواصل الرئيسية	
			إنشاء مناطق محمية جديدة في مناطق التواصل الرئيسية	
			تحسين إدارة الموارد الطبيعية بغرض تحسين التواصل	
			تعيين ممرات تواصل و/أو مناطق عازلة	
			إنشاء حوافز مبنية على آليات السوق لتعزيز التواصل	
			تغيير إدراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في مناطق التواصل الرئيسية	
			تحسين القوانين والسياسات داخل أو حول مناطق التواصل الرئيسية	
			استعادة المناطق المتدهورة في مناطق التواصل الرئيسية	
			تغيير تخطيط استخدام الأراضي، وتخطيط الحدود و/أو إنشاء مناطق عازلة في مناطق التواصل الرئيسية	
			إزالة الحواجز أمام التواصل والتشغيل الإيكولوجي	
			إدماج المناطق المحمية في استراتيجيات الحد من الفقر	
			تدابير أخرى لتحسين التواصل والدمج	

1-3 إنشاء وتعزيز الشبكات الإقليمية والمناطق العابرة للحدود والتعاون بين المناطق المحمية المجاورة عبر الحدود الوطنية

(الحالة: 0-4)	1) ما هو التقدم المحرز في تحديد أولويات الحفاظ وفرص إنشاء مناطق محمية عابرة للحدود وشبكات إقليمية؟			
(URL أو المرفق)	2) يرجى بيان موقع المصدر (URL) (أو إرفاق نسخة pdf) لتقييم فرص المناطق المحمية العابرة للحدود والشبكات الإقليمية، في حالة توافره.			
3) ما هي التدابير المتخذة لتعزيز شبكة المناطق المحمية الإقليمية وتعزيز المناطق المحمية العابرة للحدود؟ يرجى وضع علامة v أمام كل النقاط التي تنطبق على الحالة، مع إيراد وصف موجز:				
منذ 2010	بين 2004 و 2009	قبل 2004	الإجراء	v
			إنشاء منطقة/مناطق محمية عابرة للحدود	
			الإسهام في إنشاء ممرات للحفاظ على النطاق الإقليمي	
			المشاركة في إنشاء شبكات إقليمية	
			وضع سياسات تمكينية للسماح بإنشاء مناطق محمية عابرة للحدود	
			إنشاء آلية للتنسيق متعددة البلدان	
			تدابير أخرى لتعزيز الشبكات الإقليمية والمناطق العابرة للحدود	

1-4 إدخال تحسين كبير على تخطيط وإدارة المناطق المحمية القائمة على الموقع

(الحالة: صفر-4)	1) ما هو التقدم المحرز في إعداد خطط إدارة المناطق المحمية؟			
(%)	2) ما هي النسبة المئوية للمناطق المحمية لديكم التي بها خطة إدارة ملائمة؟			
(%)	3) ما هي النسبة المئوية من المساحة الكلية للمناطق المحمية التي تغطيها خطة (خطط) إدارة؟			
(URL أو المرفق)	4) يرجى بيان موقع المصدر (URL) (أو إرفاق نسخة pdf) لمثال حديث لخطة إدارة تشاركية أو قائمة على أسانيد علمية، في حالة توافره			
5) ما هي التدابير المتخذة لتعزيز تخطيط إدارة المناطق المحمية؟ يرجى وضع علامة v أمام كل النقاط التي تنطبق على الحالة، مع إيراد وصف موجز:				
منذ 2010	بين 2004 و 2009	قبل 2004	الإجراء	v
			إعداد مبادئ توجيهية وأدوات لوضع خطط الإدارة	
			تنظيم تدريب و/أو دعم تقني في تخطيط الإدارة	
			إعداد خطط لإدارة المناطق المحمية	
			تغيير التشريع أو السياسة لتعزيز تخطيط الإدارة	
			تحسين الأساس العلمي لخطط الإدارة الحالية	

			إعداد قوائم جرد لموارد المناطق المحمية
			تدابير أخرى لتحسين تخطيط الإدارة

1-5 منع وتخفيف الآثار السلبية للتهديدات الرئيسية التي تتعرض لها المناطق المحمية

(الحالة: صفر - 4)	1) ما هو التقدم المحرز في تقييم حالة التهديدات التي تواجه المناطق المحمية، وفرص التخفيف من حدتها، ومنعها واستعادتها؟			
(المرفق أو URL)	2) يرجى بيان موقع المصدر (URL) (أو إرفاق نسخة pdf) للتقييم لحالة التهديدات التي تواجه المناطق المحمية، وفرص التخفيف من حدتها، ومنعها واستعادتها، في حالة توافره.			
3) ما هي التدابير المتخذة لمنع التهديدات التي تواجه المناطق المحمية و/أو التخفيف من حدتها، أو استعادة المناطق المتدهورة؟ يرجى وضع علامة v أمام كل النقاط التي تنطبق على الحالة، مع إيراد وصف موجز:				
v	الإجراء	قبل 2004	بين 2004 و 2009	منذ 2010
	تغيير حالة و/أو نمط الحوكمة في منطقة محمية			
	تحسين عدد الموظفين و/أو المهارات لمنع التهديدات والتخفيف من حدتها			
	إضافة إجراءات لمواجهة التحديات في خطة الإدارة			
	تحسين الممارسات الإدارية لمنع التهديدات أو التخفيف من حدتها			
	زيادة التمويل الموجه للتخفيف من حدة التهديدات			
	إعداد خطة لمعالجة آثار تغير المناخ			
	تغيير الحوافز المبنية على آليات السوق لخفض التهديدات أو منعها			
	تحسين رصد التهديدات وكشفها			
	تقييم كفاءة التدابير المتعلقة بالتهديدات			
	تحسين التوعية العامة والسلوك العام إزاء التهديدات			
	تغيير القوانين والسياسات الخاصة بالتهديدات			
	استعادة المناطق المتدهورة			
	إعداد و/أو تنفيذ استراتيجيات للتخفيف من حدة التهديدات			
	تدابير أخرى للتخفيف من حدة التهديدات ومنعها			

2-1 تعزيز الإنصاف وتقاسم المنافع

(الحالة: صفر - 4)	1) ما هو التقدم المحرز في تقييم التقاسم المنصف للتكاليف والمنافع المرتبطة بإنشاء مناطق محمية؟			
(المرفق أو URL)	2) يرجى بيان موقع المصدر (URL) (أو إرفاق نسخة pdf) من تقييم التقاسم المنصف للتكاليف والمنافع المرتبطة بإنشاء مناطق محمية، في حالة توافره.			
3) ما هي التدابير المتخذة لتحسين التقاسم المنصف للمنافع؟ يرجى وضع علامة v أمام كل النقاط التي تنطبق على الحالة، مع إيراد وصف موجز:				
v	الإجراء	قبل 2004	بين 2004 و 2009	منذ 2010
	إعداد آليات للتعويض			
	إعداد و/أو تطبيق سياسات للحصول وتقاسم المنافع			
	إعداد آليات للتقاسم المنصف للمنافع			
	توجيه منافع المناطق المحمية للتخفيف من وطأة الفقر			
	تدابير أخرى لتعزيز التقاسم المنصف للمنافع			
(الحالة: صفر - 4)	4) ما هو التقدم المحرز في تقييم حوكمة المناطق المحمية؟			
(%)	5) ما هي النسبة المئوية للمناطق المحمية التي صُنفت طبقاً لفئات الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة؟			
(المرفق أو URL)	6) يرجى بيان موقع المصدر (URL) (أو إرفاق نسخة pdf) لتقييم لحوكمة المناطق المحمية، في حالة توافره.			
7) ما هي التدابير المتخذة لتحسين وتنويع أنماط الحوكمة؟ يرجى وضع علامة v أمام كل النقاط التي تنطبق على الحالة، مع إيراد وصف موجز:				
v	الإجراء	قبل 2004	بين 2004 و 2009	منذ 2010
	إنشاء مناطق محمية جديدة بأشكال حوكمة ابتكارية، مثل المناطق لمحمية لمجتمعية			

			تغيير القوانين أو السياسات لتمكين أنماط حوكمة جديدة
			تدابير أخرى لتنوع أنماط الحوكمة

2-2 تعزيز وضمان إشراك المجتمعات الأصلية والمحلية وأصحاب المصلحة المعنيين

(1) ما هي حالة مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين في القرارات الرئيسية المرتبطة بالمناطق المحمية؟			
(الحالة: صفر - 4)			
(2) ما هي التدابير المتخذة لتحسين مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية؟ يرجى وضع علامة v أمام كل النقاط التي تنطبق على لحة، مع إيراد وصف موجز:			
v	الإجراء	قبل 2004	بين 2004 و 2009
	تقييم فرص واحتياجات مشاركة المجتمع المحلي في القرارات الرئيسية المرتبطة بالمناطق المحمية		منذ 2010
	تحسين القوانين والسياسات و/أو الممارسات لتعزيز المشاركة		
	إعداد سياسات للموافقة المسبقة عن علم بغرض إعادة التوطين		
	تحسين آليات مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية		
	زيادة مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية في اتخاذ القرارات الرئيسية		
	تدابير أخرى لتعزيز المشاركة		

3-1 توفير سياسة عامة موثقة وبيئة مؤسسية واجتماعية-اقتصادية للمناطق المحمية

(1) ما هو التقدم المحرز في تقييم بيئة السياسة لإنشاء وإدارة المناطق المحمية؟			
(2) يرجى بيان موقع المصدر (URL) (أو إرفاق نسخة pdf) للتقييم لبيئة السياسة بمجال المناطق المحمية، في حالة توافره.			
(3) ما هي التدابير المتخذة لتحسين بيئة السياسة بمجال المناطق المحمية؟ يرجى وضع علامة v أمام كل النقاط التي تنطبق على الحالة، مع إيراد وصف موجز:			
v	الإجراء	قبل 2004	بين 2004 و 2009
	سياسات قطاعية أو قوانين منسقة لتعزيز فاعلية الإدارة		منذ 2010
	إدماج قيم المناطق المحمية وخدماتها الإيكولوجية في الاقتصاد الوطني		
	تحسين المساءلة و/أو المشاركة في صنع القرار		
	إعداد آليات للحوافز من أجل دعم المناطق المحمية الخاصة		
	إعداد حوافز إيجابية لآلية السوق لدعم المناطق المحمية		
	إزالة الحوافز الضارة التي تعوق فاعلية الإدارة		
	تعزيز قوانين إنشاء المناطق المحمية أو إدارتها		
	التعاون مع البلدان المجاورة بشأن المناطق العابرة للحدود		
	إعداد آليات وإجراءات منصفة لحل المنازعات		
	تدابير أخرى لتحسين بيئة السياسة		
(4) ما هو التقدم المحرز في تقييم إسهام المناطق المحمية في الاقتصاد المحلي والاقتصاد الوطني؟			
(5) ما هو التقدم المحرز في تقييم إسهام المناطق المحمية في الأهداف الإنمائية للألفية؟			
(6) يرجى بيان موقع المصدر (URL) (أو إرفاق نسخة pdf) للتقييم لمساهمة المناطق المحمية في الاقتصاد المحلي والاقتصاد الوطني وفي الأهداف الإنمائية للألفية، في حالة توافره.			
(7) ما هي التدابير المتخذة لتقييم مساهمة المناطق المحمية؟ يرجى وضع علامة v أمام كل النقاط التي تنطبق على الحالة، مع إيراد وصف موجز:			
v	الإجراء	قبل 2004	بين 2004 و 2009
	تنفيذ حملة اتصالات لتشجيع صانعي لسياسات على الاعتراف بقيمة لمناطق لمحمية		منذ 2010
	إنشاء آليات تمويل مرتبطة بقيمة لمناطق لمحمية (مثل مدفوعات مقليل خدمات لنظم الإيكولوجي)		

2-3 بناء القدرات من أجل تخطيط وإنشاء وإدارة المناطق المحمية

(الحالة: صفر-4)	1) ما هو التقدم المحرز في تقييم احتياجات المناطق المحمية من القدرات؟		
(المرفق أو URL)	2) يرجى بيان موقع المصدر (URL) (أو إرفاق نسخة pdf) للتقييم لاحتياجات المناطق المحمية من القدرات، في حالة توافره.		
3) ما هي التدابير المتخذة لتحسين قدرات المناطق المحمية؟ يرجى وضع علامة v أمام كل النقاط التي تنطبق على الحالة، مع إيراد وصف موجز:			
منذ 2010	بين 2004 و 2009	قبل 2004	الإجراء
			إتشاء برنامج للتطوير المهني لموظفي المناطق المحمية
			تدريب موظفي المناطق المحمية على مهارات رئيسية
			زيادة عدد موظفي المناطق المحمية
			إعداد نظام لتقدير قيمة المعارف التقليدية وتبادلها
			تدابير الأخرى المتخذة لتحسين القدرات

3-3 تطوير وتطبيق ونقل التكنولوجيا المناسبة للمناطق المحمية

(الحالة: صفر-4)	1) ما هو التقدم المحرز في تقييم الاحتياجات من التكنولوجيا المناسبة وذات الصلة لإدارة المنطقة المحمية؟		
(المرفق أو URL)	2) يرجى بيان موقع المصدر (URL) (أو إرفاق نسخة pdf) لتقييم الاحتياجات من التكنولوجيا، في حالة توافره.		
3) ما هي التدابير المتخذة لتحسين الحصول على التكنولوجيا المناسبة ذات الصلة واستعمالها؟ يرجى وضع علامة v أمام كل النقاط التي تنطبق على الحالة، مع إيراد وصف موجز:			
منذ 2010	بين 2004 و 2009	قبل 2004	الإجراء
			إعداد و/أو استخدام تكنولوجيا مناسبة لاستعادة الموائل أو إعادة تأهيلها
			إعداد و/أو استخدام تكنولوجيا مناسبة لترسيم الموارد، وقوائم الجرد البيولوجية والتقييمات السريعة
			إعداد و/أو استخدام تكنولوجيا مناسبة للرصد
			إعداد و/أو استخدام تكنولوجيا مناسبة للحفاظ والاستخدام المستدام
			تشجيع نقل التكنولوجيا والتعاون بين المناطق المحمية والوكالات
			تدابير أخرى لتحسين الحصول على التكنولوجيا المناسبة واستخدامها

3-4 ضمان الاستدامة المالية للمناطق المحمية والنظم الوطنية والإقليمية للمناطق المحمية

(الحالة: صفر-4)	1) ما هو التقدم المحرز في تقييم الاحتياجات التمويلية للمناطق المحمية؟		
(المرفق أو URL)	2) يرجى بيان موقع المصدر (URL) (أو إرفاق نسخة pdf) لتقييم الاحتياجات التمويلية، في حالة توافره.		
(الحالة: صفر-4)	3) ما هو التقدم المحرز في إعداد وتنفيذ خطة للتمويل المستدام تتمتع حافطة متنوعة من الآليات المالية؟		
(المرفق أو URL)	4) يرجى بيان موقع المصدر (URL) (أو إرفاق نسخة pdf) لخطة التمويل المستدام، في حالة توافرها.		
5) ما هي التدابير المتخذة لتحسين التمويل المستدام للمناطق المحمية؟ يرجى وضع علامة v أمام كل النقاط التي تنطبق على الحالة، مع إيراد وصف موجز:			
منذ 2010	بين 2004 و 2009	قبل 2004	الإجراء
			إعداد آليات تمويل جديدة للمناطق المحمية
			إعداد خطة أو خطط أعمال للمناطق المحمية
			إعداد آليات محسنة لتفاسم الإيرادات
			تحسين إجراءات تخصيص الموارد
			تقديم تدريب ودعم في الميدان المالي
			تحسين المحاسبة والرصد
			تحسين القدرات في مجال التخطيط المالي
			إزالة الحواجز القانونية أمام التمويل المستدام
			توضيح المسؤوليات المالية بين الوكالات

			تدابير أخرى لتحسين التمويل المستدام
--	--	--	-------------------------------------

3-5 تعزيز الاتصال والتنقيف والتوعية العامة

(الحالة: صفر - 4)	1) ما هو التقدم المحرز لديكم في تنفيذ حملة التوعية العامة والاتصال؟		
(URL أو المرفق)	2) يرجى بيان موقع المصدر (URL) (أو إرفاق نسخة pdf) لخطة التوعية العامة والاتصال، في حالة توافرها.		
3) ما هي التدابير المتخذة لتحسين برامج التوعية العامة وتعزيز برامج التنقيف؟ يرجى وضع علامة v أمام كل النقاط التي تنطبق على الحالة، مع إيراد وصف موجز:			
v	الإجراء	قبل 2004	بين 2004 و 2009
	تحديد المواضيع الرئيسية لبرامج التنقيف والتوعية والاتصال المتعلقة بالمناطق المحمية		
	تنظيم حملة توعية عامة عن قيمة المناطق المحمية للاقتصاد المحلي والاقتصاد الوطني والأهداف الإنمائية للألفية		
	تنظيم حملة توعية عامة عن قيمة المناطق المحمية في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته		
	إنشاء أو تعزيز آليات الاتصال مع المجموعات المستهدفة الرئيسية، بما فيها المجتمعات الأصلية والمحلية		
	إعداد مناهج عن المناطق المحمية مع المؤسسات التعليمية		
	إصدار مواد للتواصل مع الجمهور		
	تنظيم برامج للتواصل مع الجمهور		
	تدابير أخرى لتحسين الاتصال والتنقيف والتوعية		

4-1 وضع واعتماد المعايير الدنيا وأفضل الممارسات لتنظيم الوطنية والإقليمية للمناطق المحمية

(الحالة: صفر - 4)	1) ما هو التقدم المحرز في إعداد أفضل الممارسات والمعايير الدنيا؟		
(URL أو المرفق)	2) يرجى بيان موقع المصدر (URL) (أو إرفاق نسخة pdf) لأمتثلة عن أفضل ممارسات والمعايير الدنيا للمناطق المحمية، في حالة توافرها.		
(نعم/لا)	3) هل يوجد نظام موضوع لرصد نتائج المناطق المحمية المحققة من خلال برنامج العمل بشأن المناطق المحمية؟		
4) ما هي التدابير المتخذة بالعلاقة إلى أفضل الممارسات والمعايير الدنيا؟ يرجى وضع علامة v أمام كل النقاط التي تنطبق على الحالة، مع إيراد وصف موجز:			
v	الإجراء	قبل 2004	بين 2004 و 2009
	إعداد معايير وأفضل الممارسات لإنشاء واختيار المنطقة المحمية		
	إعداد معايير وأفضل الممارسات لتخطيط إدارة المنطقة المحمية		
	إعداد معايير وأفضل الممارسات لإدارة المنطقة المحمية		
	إعداد معايير وأفضل الممارسات لحوكمة المنطقة المحمية		
	التعاون مع الأطراف الأخرى والمنظمات المعنية لاختبار واستعراض وتعزيز أفضل الممارسات والمعايير الدنيا		
	تدابير أخرى تتعلق بأفضل الممارسات والمعايير الدنيا		

4-2 تقييم وتحسين مستوى فاعلية إدارة المناطق المحمية

(الحالة: صفر - 4)	1) صف التقدم المحرز في تقييم فاعلية إدارة المناطق المحمية:		
(URL أو المرفق)	2) يرجى بيان موقع المصدر (URL) (أو إرفاق نسخة pdf) لتقييم فاعلية إدارة المناطق المحمية، في حالة توافرها.		
(%)	3) ما هي النسبة المئوية من المساحة الكلية للمناطق المحمية التي جرى تقييمها من منظور فاعلية الإدارة؟		
4) ما هي التدابير المتخذة لتحسين عمليات الإدارة داخل المناطق المحمية؟ يرجى وضع علامة v أمام كل النقاط التي تنطبق على الحالة، مع إيراد وصف موجز:			

منذ 2010	بين 2004 و 2009	قبل 2004	الإجراء	v
			تحسين نظم وعمليات الإدارة	
			تحسين إنفاذ القانون	
			تحسين علاقات أصحاب المصلحة	
			تحسين إدارة الزائرين	
			تحسين إدارة الموارد الطبيعية والثقافية	
			تدابير أخرى لتحسين الفاعلية	

3-4 تقييم ورصد حالة واتجاهات المناطق المحمية

(الحالة: صفر-4)	1) صف التقدم المحرز في إنشاء نظام فعال لرصد تغطية منظومة المناطق المحمية، وحالتها واتجاهاتها:
(URL أو المرفق)	2) يرجى بيان موقع المصدر (URL) (أو إرفاق نسخة pdf) لتقرير رصد حديث، في حالة توافره.
3) ما هي التدابير المتخذة لتحسين رصد المنطقة المحمية؟ يرجى وضع علامة v أمام كل النقاط التي تنطبق على الحالة، مع إيراد وصف موجز:	

منذ 2010	بين 2004 و 2009	قبل 2004	الإجراء	v
			تقييم حالة واتجاهات التنوع البيولوجي الرئيسي	
			رصد تغطية المناطق المحمية	
			إعداد برنامج للرصد البيولوجي أو تحسينه	
			إعداد قاعدة بيانات لإدارة بيانات المنطقة المحمية	
			خطة إدارة منقحة استنادا إلى نتائج الرصد و/أو البحوث	
			تغيير ممارسات الإدارة استنادا إلى نتائج الرصد و/أو البحوث	
			إعداد أنظمة معلومات جغرافية و/أو تكنولوجيات الاستشعار عن بعد	
			أنشطة الرصد الأخرى	

4-4 ضمان مساهمة المعارف العلمية في إنشاء وفاعلية المناطق المحمية ونظم المناطق المحمية

(الحالة: صفر-4)	1) ما هو التقدم المحرز في إعداد برنامج مناسب للعلم والبحاث لدعم إنشاء وإدارة المنطقة المحمية؟
(URL أو المرفق)	2) يرجى بيان موقع المصدر (URL) (أو إرفاق نسخة pdf) لتقرير بحثي حديث، في حالة توافره.
3) ما هي التدابير المتخذة لتحسين إجراء البحوث والرصد في المناطق المحمية؟ يرجى وضع علامة v أمام كل النقاط التي تنطبق على الحالة، مع إيراد وصف موجز:	

منذ 2010	بين 2004 و 2009	قبل 2004	الإجراء	v
			تحديد الاحتياجات الرئيسية في مجال البحوث	
			تقييم حالة واتجاهات التنوع البيولوجي الرئيسي	
			إعداد برنامج للرصد البيولوجي أو تحسينه	
			إجراء بحوث في المناطق المحمية بالعلاقة إلى المسائل الاجتماعية-الاقتصادية الرئيسية	
			التشجيع على نشر بحوث المناطق المحمية	
			إعداد خطة إدارة منقحة استنادا إلى نتائج الرصد و/أو البحوث	
			تغيير ممارسات الإدارة استنادا إلى نتائج الرصد و/أو البحوث	
			أنشطة البحوث والرصد الأخرى	

المقرر 32/10 الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي

إن مؤتمر الأطراف،

1- يحيط علماً بتوصيات فريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال من أجل حفظ لحوم حيوانات الأدغال واستخدامها المستدام، على النحو الوارد في المذكرة التي قدمها الأمين التنفيذي بشأن استعراض تنفيذ المادة 10 من الاتفاقية (الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وتطبيق مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية التي أعدت للاجتماع الرابع عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية)⁷⁰؛

2- يدعو الأطراف والحكومات الأخرى إلى القيام بما يلي:

(أ) تنفيذ توصيات فريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال من أجل حفظ حيوانات الأدغال واستخدامها المستدام، عند الإقتضاء، مع الأخذ في الاعتبار المادة 10(ج) من زاوية ارتباطها بممارسات الصيد المستدامة المألوفة لأساليب عيش المجتمعات الأصلية والمحلية؛

(ب) مواصلة دمج قيمة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في السياسات والخطط والاستراتيجيات الوطنية للقطاعات الاقتصادية ذات الصلة، مثلاً من خلال تطبيق مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية من أجل الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي،⁷¹ من أجل تعزيز الاستخدام المستدام لمكونات التنوع البيولوجي، وتعزيز تنفيذ الخطط القائمة؛

(ج) إعداد أو مواصلة تحسين معايير ومؤشرات وأساليب الرصد والتقييمات الأخرى ذات الصلة بالاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، عند الإقتضاء؛ وتحديد استخدام الأهداف والمؤشرات على المستوى الوطني التي تسهم في الأهداف والمؤشرات ذات الصلة في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛

(د) زيادة القدرات البشرية والمالية عند الإقتضاء، على تطبيق مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية والأحكام الأخرى من الاتفاقية ذات الصلة بالاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، وذلك ضمن جملة أمور، عن طريق وضع وإنفاذ خطط الإدارة؛ وتعزيز الدمج والتنسيق فيما بين القطاعات المشتركة؛ وتحسين تفعيل تعريف الاستخدام المستدام؛ وتحسين فهم وتنفيذ مفاهيم الإدارة التكيفية؛ ومكافحة الأنشطة غير المستدامة وغير المصرح بها؛

(هـ) معالجة العقبات وإيجاد حلول لحماية وتشجيع الاستخدام المستدام للمألوف للتنوع البيولوجي من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية، مثلاً من خلال إدماج الاستخدام المستدام للمألوف للتنوع البيولوجي من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، مع المشاركة الكاملة والفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية في صنع القرار وإدارة الموارد البيولوجية؛

(و) الاعتراف بقيمة البيئات الطبيعية التي تتأثر بأنشطة الإنسان، مثل الأراضي الزراعية والغابات الثانوية، بما في ذلك تلك التي أنشأتها وتصونها المجتمعات الأصلية والمحلية، وتعزيز الجهود المبذولة في هذه

70 .UNEP/CBD/SBSTTA/14/7

71 المقرر 12/7، المرفق الثاني.

المناطق والتي من شأنها أن تساهم في تحقيق جميع أهداف الاتفاقية، ولا سيما الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وصيانتها والمعارف التقليدية المتعلقة بذلك؛

(ز) عند الإقتضاء، استعراض، وتنقيح وتحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، مع الأخذ في الاعتبار الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، من أجل مواصلة التنسيق على المستوى الوطني وإشراك قطاعات مختلفة (بما فيها، ضمن جملة أمور، الطاقة، والقطاع المالي، والحراجة، وإدارة الحياة البرية، مصايد الأسماك، وإمدادات المياه، والزراعة، ومنع الكوارث، والصحة، وتغير المناخ)، بغية أخذ قيمة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في الاعتبار بالكامل في عملية صنع القرار؛

(ح) بالإشارة إلى برنامج العمل بشأن التدابير الحافزة (المقران 15/5 و6/9 فضلا عن المقررات ذات الصلة التي سيصدرها مؤتمر الأطراف) والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، إجراء، عند الإقتضاء، استعراض وتنقيح وتحديث للتدابير الحافزة والأطر الوطنية بهدف ما يلي: دمج الاستخدام للتنوع البيولوجي في قطاع الإنتاج والقطاع الخاص والقطاع المالي؛ وتحديد الحوافز الضارة بالتنوع البيولوجي وإزالتها أو التخفيف من حدتها؛ وتحسين مستوى التقاسم المنصف والعاقل للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية. وينبغي أن تكون الحوافز القائمة المعززة وكذلك الحوافز الجديدة متنسقة ومنسجمة مع الأهداف الثلاثة للاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة؛

(ط) التشجيع على جملة أمور من بينها تطبيق "مبدأ الملوث يدفع الثمن" وعلى الأدوات الفعالة القائمة على آليات السوق التي تنطوي على إمكانية دعم الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وتحسين استدامة سلاسل الإمدادات، مثل خطط الترخيص الطوعية، وممارسات الاستهلاك المسؤولة، والشراء الأخضر من جانب الإدارات العامة، وإدخال تحسينات على سلسلة المسؤوليات، بما في ذلك تعقب السلع الناشئة عن التنوع البيولوجي، وخطط التصديق الأخرى بما فيها علامات تحديد منتجات المجتمعات الأصلية والمحلية، بما يتسق وينسجم مع الأهداف الثلاثة للاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة؛

(ي) دعم تنفيذ مشاريع تجريبية بشأن الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي مع مراعاة نهج النظام الإيكولوجي، بغرض إنشاء نماذج إدارية ناجحة تراعي الحفاظ على التنوع البيولوجي على مستويات كبيرة؛

3- يدعو الأطراف، والحكومات الأخرى، والمنظمات الدولية ذات الصلة والمنظمات الأخرى إلى ما يلي:

(أ) أن تستخدم، حسب الإقتضاء، مبادرة شبكة الحياة كغرفة لتبادل المعلومات من أجل تمويل المناطق المحمية؛

(ب) أن تعزز مبادرة الأعمال والتنوع البيولوجي كوسيلة لمواصلة دمج الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي في القطاع الخاص؛

(ج) أن تشجع القطاع الخاص على اعتماد وتطبيق مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية والأحكام المناسبة في الاتفاقية، وذلك في الاستراتيجيات والمعايير والممارسات القطاعية ولدى الشركات، وتيسير جهود القطاع الخاص في هذا الصدد؛

(د) إقرار ودعم مساهمة المبادرات على مستوى المناظر الطبيعية مثل برنامج الإنسان والمحيط الحيوي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والشبكة الحرجية النموذجية الدولية، ومبادرات أخرى مماثلة

لتعزيز إقامة شراكات من أجل نشر المعارف، وبناء القدرات وتعزيز الاستخدام المستدام، بما في ذلك الاستخدام المألوف للموارد الطبيعية وإدارتها المستدامة؛

(هـ) ترحب بالمبادرات التي تربط التنوع البيولوجي والتنمية والتخفيف من وطأة الفقر وتدعمه، ومن أمثلتها مبادرة التجارة البيولوجية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

4- يطلب إلى الأمين التنفيذي القيام بما يلي:

(أ) وضع خيارات، من أجل دعم احتياجات أساليب العيش الحالية والمستقبلية وخفض الاستخدام غير المستدام للحوم حيوانات الأدغال، من خلال فريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز البحوث الحراجية الدولية، والمنظمات الأخرى ذات الصلة واستنادا إلى دراسات الحالة المتوافرة، ووضع خيارات لإعداد بدائل صغيرة الحجم للأغذية والدخل في البلدان المدارية وشبه المدارية استنادا إلى الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، وتقديم تقرير إلى نظرية الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماع يعقد قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف، وتقديم نسخة منقحة من التوصيات التي صدرت عن فريق الاتصال المعني بلحوم حيوانات الأدغال إلى هذا الاجتماع، والتي أشير إليها في الفقرة 1 أعلاه؛

(ب) تجميع المعلومات عن السبل الكفيلة بتحسين الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي من منظور المناظر الطبيعية، بما في ذلك السياسات القطاعية، والمبادئ التوجيهية الدولية، وأفضل الممارسات في مجال الزراعة والحراجة المستدامتين، بما في ذلك إجراء استعراض للمعايير والمؤشرات ذات الصلة، والإبلاغ عن النتائج إلى اجتماع الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية قبل انعقاد الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف. وينبغي إجراء العمل بالتعاون مع المنظمات المعنية، بما في ذلك على سبيل المثال وليس الحصر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجان التابعة لها المعنية بالغابات والزراعة، ولجنة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، وأمانة المعاهدة الدولية بشأن الموارد النباتية للأغذية والزراعة، ومندوب الأمم المتحدة للغابات، وشبكة رصد الاتجار بالحيوانات البرية (TRAFFIC)، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والأعضاء الآخرين في الشراكة التعاونية للغابات؛

مبادرة ساتوياما

5- يلاحظ مع التقدير الدور القيادي التي تقوم به حكومة اليابان ومعهد الأمم المتحدة للدراسات المتقدمة في تيسير وتنسيق إعداد مبادرة ساتوياما؛⁷²

6- يقر بمبادرة ساتوياما كأداة مفيدة لزيادة فهم البيئات الطبيعية التي يؤثر عليها البشر ودعمها لصالح التنوع البيولوجي ورفاهية بني البشر، ويؤكد أن مبادرة ساتوياما ستستخدم بما يتسق وينسجم مع الاتفاقية، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة؛

7- يدرك ويؤيد إجراء مزيد من المناقشة والتحليل والفهم لمبادرة ساتوياما من أجل زيادة نشر المعرفة وبناء القدرات وتعزيز المشاريع والبرامج لتحقيق الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية، وتوطيد أوجه التآزر لمبادرة ساتوياما مع المبادرات أو الأنشطة الأخرى بما في ذلك برنامج الإنسان والمحيط الحيوي لمنظمة

الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والشبكة الحرجية النموذجية الدولية، والمبادرات الأخرى التي تدرج المناطق المحمية للمجتمعات المحلية التي تطورها وتديرها المجتمعات المحلية والأصلية لتعزيز فهم الاستخدام المألوف وتنفيذه وفقا للمادة 10(ج) من اتفاقية التنوع البيولوجي؛

8- يأخذ علما بالشراكة الدولية لمبادرة ساتوياما كآلية لتنفيذ الأنشطة بموجب مبادرة سوتوياما بما في ذلك جمع وتحليل دراسات الحالة، واستخلاص الدروس، وتعزيز البحوث بشأن مختلف ممارسات الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية، فضلا عن زيادة التوعية ودعم المشاريع الميدانية والأنشطة في البيئات الطبيعية التي يؤثر عليها البشر، ويدعو الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات المعنية إلى المشاركة في الشراكات للمضي قدما بهذه المبادرة؛

9- يطلب إلى الأمين التنفيذي ويدعو الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة أن تدعم، عند الاقتضاء، تعزيز الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، بما في ذلك مبادرة ساتوياما .

المقرر 33/10 التنوع البيولوجي وتغير المناخ

إن مؤتمر الأطراف،

- 1- يحيط علما بتقرير فريق الخبراء التقنيين الثاني المخصص للتنوع البيولوجي وتغير المناخ،⁷³ ويشجع الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات المعنية، ويطلب إلى الأمين التنفيذي، مراعاة النتائج الواردة فيه، حسب الاقتضاء، عند الاضطلاع بالعمل المتعلق بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ؛
- 2- يقر بأن فقدان التنوع البيولوجي وأثره المحتمل هو أحد الآثار المترتبة على تغير المناخ، ضمن آثار أخرى؛
- 3- يلاحظ المناقشات الجارية بشأن القضايا المتعلقة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها ودور حفظ الغابات وإدارتها المستدامة وتعزيز مخزون كربون الغابات في البلدان النامية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وأهميتها في المساعدة في تحقيق أهداف كل من اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ ويشجع الأطراف على تعزيز أهمية اعتبارات التنوع البيولوجي في المفاوضات الجارية بشأن هذه القضية؛
- 4- يدرك أنه يمكن التصدي أيضا لبعض التحديات الناشئة عن تغير المناخ وتأثيراته على التنوع البيولوجي من خلال تحسين توفير الدعم المالي لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام بما في ذلك من خلال الموارد المالية الجديدة والإضافية، وفقا للمادة 20 من الاتفاقية كجزء من حافظة تدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، التي تطبق داخل المناطق المحمية وفيما يتجاوزها في البلدان النامية، ولاسيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، بما في ذلك من خلال مبادرة شبكة الحياة، بين أمور أخرى؛
- 5- يدرك أيضا الحاجة الملحة للبلدان النامية، ولاسيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، إلى توفير الدعم المالي، بما في ذلك الموارد المالية الجديدة والإضافية وفقا للمادة 20 من الاتفاقية والى تقديم مساعدات تقنية للتصدي للتحديات التي تواجه التنوع البيولوجي من جراء تغير المناخ، ولاسيما فيما يتعلق بالضعف والتكيف، ويحث البلدان المتقدمة على الوفاء بصورة كاملة بالتزاماتها المالية للبلدان النامية بموجب الاتفاقية، لدعم جهودها في معالجة آثار تغير المناخ على التنوع البيولوجي ويدعو الجهات المانحة إلى التشاور مع الأمين التنفيذي بشأن السبل والوسائل التي تكفل تقديم الدعم الكافي للبلدان النامية، ولاسيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، للنهوض بتنفيذ أفضل لمقررات مؤتمر الأطراف بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ؛
- 6- يدعو مرفق البيئة العالمية إلى التشاور مع الأمين التنفيذي حول سبل ووسائل أفضل لإبلاغ وكالاته المنفذة بالمقررات التي يتخذها مؤتمر الأطراف بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ، وخصوصا تلك المتعلقة بتعزيز التعاون بين اتفاقيات ريو، من أجل تسهيل جهود الأطراف المبذولة عملا بهذه المقررات؛

7- يقترح أن تنتظر الأطراف في وضع آليات لترشيد الإبلاغ وجمع البيانات الخاصة بالتفاعل بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ على الصعيد الوطني ودون الوطني، وفقا للظروف الوطنية؛

8- يدعو الأطراف والحكومات الأخرى، وفقا لظروفها وأولوياتها الوطنية، فضلا عن المنظمات والعمليات ذات الصلة إلى النظر في الإرشادات الواردة أناه بشأن سبل حفظ التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي واستخدامهما المستدام واستعادتهما وفي الوقت نفسه المساهمة في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه:

تقييم آثار تغير المناخ على التنوع البيولوجي

(أ) تحديد ورصد ومعالجة آثار تغير المناخ وتحمض المحيطات على التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، وتقييم المخاطر المستقبلية على التنوع البيولوجي وتوفير خدمات النظام الإيكولوجي باستعمال أحدث الأطر والمبادئ التوجيهية المتاحة بشأن تقييم مواطن الضعف والآثار؛

(ب) تقييم آثار تغير المناخ على التنوع البيولوجي وسبل العيش القائمة على التنوع البيولوجي، وخصوصا فيما يتعلق بسبل العيش في النظم الإيكولوجية المحددة كنظم ضعيفة بصفة خاصة أمام الآثار السلبية لتغير المناخ بغية تحديد أولويات التكيف؛

خفض آثار تغير المناخ على التنوع البيولوجي وسبل العيش القائمة على التنوع البيولوجي

(ج) خفض الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ بقدر ما يمكن من الناحية الإيكولوجية، من خلال استراتيجيات الحفظ والإدارة المستدامة التي من شأنها المحافظة على التنوع البيولوجي واستعادته؛

(د) تنفيذ الأنشطة الكفيلة بزيادة القدرة التكيفية للأنواع وقدرة النظم الإيكولوجية على التحمل في مواجهة تغير المناخ، بما في ذلك من خلال جملة أمور من بينها ما يلي:

(1) خفض أوجه الإجهاد غير المناخية، مثل التلوث والاستغلال المفرط وضياح الموائل وتفتتها والأنواع الغريبة الغازية؛

(2) الحد من أوجه الإجهاد المتعلقة بالمناخ، إن أمكن، مثل من خلال تعزيز الإدارة التكيفية والمتكاملة للموارد المائية والموارد البحرية والساحلية؛

(3) تعزيز شبكات المناطق المحمية، بما في ذلك من خلال استعمال تدابير التواصلية مثل إعداد الشبكات الإيكولوجية والممرات الإيكولوجية واستعادة الموائل والمناظر الطبيعية الأرضية المتدهورة، وفقا للمقرر 18/9 بشأن المناطق المحمية وبرنامج العمل بشأن المناطق المحمية والغاية 1-2، النشاط 1-2-3)؛

(4) إدماج التنوع البيولوجي في إدارة المناظر الطبيعية البحرية والأرضية الأوسع نطاقا؛

(5) استعادة النظم الإيكولوجية ووظائف النظام الإيكولوجي المتدهورة؛

(6) تيسير الإدارة التكيفية من خلال تعزيز نظم الرصد والتقييم؛

(هـ) ومع أخذ صعوبة التكيف الطبيعي في إطار تغير المناخ، والاعتراف بأن إجراءات الحفظ في الموقع الطبيعي تكون أكثر فاعلية، النظر أيضا في التدابير خارج الموقع الطبيعي مثل إعادة التوطين، والهجرة المساعدة وإنسال الحيوانات الحبيسة، ضمن جملة تدابير، التي يمكن أن تساهم في صون القدرة التكيفية وتضمن بقاء الأنواع المعرضة للخطر، مع مراعاة النهج التحوطي لتجنب العواقب الإيكولوجية غير المقصودة بما فيها مثلا، انتشار الأنواع الغريبة الغازية؛

(و) إعداد استراتيجيات لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، بما في ذلك إدارة المناظر الطبيعية الأرضية والبحرية في المناطق التي تصبح متاحة للاستخدامات الجديدة نتيجة تغير المناخ؛

(ز) اتخاذ تدابير محددة:

(1) بشأن الأنواع الضعيفة أمام تغير المناخ، بما في ذلك الأنواع المهاجرة؛

(2) الحفاظ على التنوع الجيني في مواجهة تغير المناخ مع مراعاة الفقرة 2 من المرفق الأول بالاتفاقية؛

(ح) تنفيذ استراتيجيات زيادة التوعية وبناء قدرات بشأن الدور الرئيسي لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام كآلية للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه؛

(ط) الاعتراف بدور المناطق المحمية للمجتمعات الأصلية والمحلية في تعزيز الاتصال بين النظم الإيكولوجية وقدرتها على التحمل عبر المناظر الطبيعية البحرية والأرضية مما يؤدي بالتالي إلى الحفاظ على خدمات النظام الإيكولوجي الأساسية ودعم سبل العيش القائمة على التنوع البيولوجي لمواجهة تغير المناخ؛
نهج التكيف القائمة على النظام الإيكولوجي

(ي) إذ يدرك أنه يمكن إدارة النظم الإيكولوجية للحد من آثار تغير المناخ على التنوع البيولوجي ومساعدة السكان على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ؛ تنفيذ، عند الإقتضاء، نهج التكيف القائمة على النظام الإيكولوجي، والتي قد تشمل على الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية وحفظها واستعادتها؛ كجزء من استراتيجيات تكيف شاملة تأخذ في الحسبان المنافع المشتركة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتعددة للمجتمعات المحلية؛

(ك) وفقا للقدرات والظروف الوطنية، إدماج نهج التكيف القائمة على النظام الإيكولوجي في الاستراتيجيات ذات الصلة، بما في ذلك استراتيجيات وخطط التكيف، وخطط العمل الوطنية لمكافحة التصحر، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، واستراتيجيات الحد من الفقر واستراتيجيات خفض مخاطر الكوارث واستراتيجيات الإدارة المستدامة للأراضي؛

(ل) ينبغي، لدى تخطيط وتنفيذ نهج التكيف القائمة على النظام الإيكولوجي، النظر بعناية في مختلف خيارات وأهداف إدارة النظم الإيكولوجية لتقييم شتى الخدمات التي تقدمها والمقايضات المحتملة التي قد تنتج عنها؛

نهج التخفيف القائمة على النظام الإيكولوجي

(م) النظر في تحقيق منافع متعددة، بما فيها المنافع الإيكولوجية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين النهج القائمة على النظام الإيكولوجي لأنشطة التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه؛

(ن) تنفيذ أنشطة إدارة النظم الإيكولوجية، بما في ذلك حماية الغابات الطبيعية المحلية، والمراعي الطبيعية وأراضي الخث، والإدارة المستدامة للغابات، مع النظر في استخدام المجتمعات المحلية لأنواع الغابات في أنشطة إعادة زراعة الغابات، والإدارة المستدامة للأراضي الرطبة، واستعادة الأراضي الرطبة والمراعي الطبيعية المتدهورة، وحفظ أشجار المنغروف، والمستنقعات المالحة، ومنابت الأعشاب البحرية، والممارسات الزراعية المستدامة وإدارة التربة، ضمن جملة أمور، كمساهمة في تحقيق أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة واتفاقية التنوع البيولوجي وبما يتسق معها؛

(س) في المناظر الطبيعية للغابات التي تتعرض أشجارها للقطع والإزالة و/أو التدهور، تنفيذ، حسبما يكون ملائماً، إدارة أفضل للأراضي، وإعادة زراعة الغابات واستعادة الغابات مع تحديد الأولوية لاستخدام الأنواع من المجتمعات الأصلية، تحسين حفظ التنوع البيولوجي والخدمات المرتبطة به وفي الوقت نفسه عزل الكربون والحد من تدهور وإزالة الغابات الأولية والثانوية الأصلية؛

(ع) عند تصميم وتنفيذ ورصد أنشطة التحريج وإعادة زراعة الغابات واستعادتها للتخفيف من تغير المناخ، النظر في حفظ التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية من خلال تدابير تتضمن الأمثلة التالية:

- (1) عدم تحويل إلا الأراضي ذات القيمة المنخفضة من حيث التنوع البيولوجي أو النظم الإيكولوجية التي تحتوي بشكل كبير على أنواع غير محلية، ويفضل المتدهورة منها؛
- (2) تحديد الأولوية، حيثما يكون ممكناً، لأنواع الأشجار الأصلية المحلية والمكيفة عند اختيار الأنواع للزراعة؛
- (3) تجنب الأنواع الغريبة الغازية؛
- (4) منع صافي فقدان مخزون الكربون في جميع المستودعات العضوية الأخرى للكربون؛
- (5) التحديد الاستراتيجي لمواقع أنشطة التحريج داخل المناظر الطبيعية الأرضية لتعزيز الاتصال وزيادة توفير خدمات النظام الإيكولوجي في مناطق الغابات؛

(ف) تعزيز المنافع من خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها وتجنب آثارها السلبية، ودور الحفاظ على الغابات وإدارتها المستدامة وزيادة مخزون الكربون في الغابات في البلدان النامية، وغير ذلك من أنشطة الإدارة المستدامة للأراضي وحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، مع مراعاة الحاجة إلى ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية في عمليات صنع السياسات وتنفيذها ذات الصلة، حسب مقتضى الحال، والنظر في ملكية الأراضي وحيازة الأراضي، وفقاً للتشريع الوطني؛

(ص) تقييم وتنفيذ ورصد طائفة من الأنشطة المستدامة في القطاع الزراعي التي قد تؤدي إلى حفظ مخزون الكربون الحالية واحتمال زيادتها، وفي نفس الوقت، حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؛

(ق) تعزيز، حيثما يكون ممكناً، حفظ التنوع البيولوجي، ولا سيما فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي للتربة، وفي الوقت نفسه حفظ واستعادة الكربون العضوي في التربة والكتل الأحيائية، بما في ذلك في أراضي الخث وغيرها من الأراضي الرطبة مثل المراعي والسافانا والأراضي الجافة؛

(ر) تعزيز حفظ الموائل البحرية والساحلية الضعيفة أمام آثار تغير المناخ أو التي تسهم في التخفيف من تغير المناخ واستخدامها المستدام واستعادتها، مثل أشجار المنغروف وأراضي الحث، والمستنقعات المالحة المدية وغابات أعشاب البحر، ومنابت الأعشاب البحرية، كمساهمة في تحقيق أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة واتفاقية التنوع البيولوجي؛

خفض آثار تدابير التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، على التنوع البيولوجي

(ش) استنادا إلى الظروف الوطنية، زيادة الآثار الإيجابية لتدابير التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه وخفض آثارها السلبية على التنوع البيولوجي، ضمن جملة أمور من بينها الاستناد إلى نتائج التقييمات البيئية الاستراتيجية (SEAS)⁷⁴ وتقييمات الأثر البيئي (EIAs) التي تيسر النظر في جميع الخيارات المتاحة المتعلقة بالتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه؛

(ت) لدى تخطيط وتنفيذ الأنشطة الفعالة للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، بما في ذلك الطاقة المتجددة، مراعاة الآثار على التنوع البيولوجي وتوفير خدمات النظام الإيكولوجي وتجنب تحويل أو تدهور المناطق المهمة للتنوع البيولوجي من خلال:

- (1) مراعاة المعارف التقليدية، بما في ذلك الإشراف الكامل للمجتمعات الأصلية والمحلية؛
- (2) الاستعانة بقاعدة معارف ذات مصداقية علمية؛
- (3) اعتبار مكونات التنوع البيولوجي مهمة لحفظه واستخدامه المستدام؛
- (4) تطبيق نهج النظام الإيكولوجي؛
- (5) إجراء تقييمات عن مدى ضعف النظم الإيكولوجية والأنواع؛

(ث) ضمان، بما يتماشى ويتسق مع المقرر 16/9 جيم، بشأن تخصيص المحيطات والتنوع البيولوجي وتغير المناخ، وفي عدم وجود آليات عالمية شفافة وفعالة للرقابة والتنظيم تستند إلى العلم لأغراض الهندسة الجيولوجية، ووفقا للنهج التحوطي والمادة 14 من الاتفاقية، عدم القيام بأي أنشطة للهندسة الجيولوجية تتعلق بالمناخ⁷⁵ والتي قد تؤثر على التنوع البيولوجي، إلى أن يتوافر أساس علمي كاف يعتمد عليه في تبرير هذه الأنشطة، والنظر بصورة مناسبة في المخاطر ذات الصلة على البيئة والتنوع البيولوجي وما يرتبط بها من آثار اجتماعية واقتصادية وثقافية، باستثناء الدراسات البحثية العلمية صغيرة النطاق التي تجري في إطار مراقب ووفقا

⁷⁴ المقرر 28/8 (المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن تقييم الأثر الشامل للتنوع البيولوجي).

⁷⁵ بدون الإخلال بالمداوالات التي ستجري في المستقبل بشأن تعريف أنشطة الهندسة الجيولوجية، يفهم بأنها أي تكنولوجيا تحد عن عمد من العزل الشمسي أو زيادة امتصاص الكربون من الغلاف الجوي على نطاق واسع قد يؤثر في التنوع البيولوجي (باستثناء امتصاص الكربون وتخزينه من الوقود الأحفوري عندما تمتص ثاني أكسيد الكربون قبل انطلاقه في الغلاف الجوي) التي تشكل هندسة جيولوجية ذات صلة باتفاقية التنوع البيولوجي إلى أن يتم التوصل إلى تعريف أكثر دقة. وتجدر ملاحظة أن العزل الشمسي يعرف بأنه مقياس طاقة الإشعاع الشمسي التي تتلقاها منطقة سطحية معينة في ساعة معينة، وأن امتصاص الكربون يعرف بأنه عملية زيادة المحتوى من الكربون في مستودع/مجمع آخر بخلاف الغلاف الجوي.

للمادة 3 من الاتفاقية، والتي لها ما يبررها فقط بحسب الحاجة إلى تجميع بيانات علمية محددة، وتخضع لتقييم دقيق للآثار المحتملة على البيئة؛

(خ) ضمان معالجة أنشطة تخصيص المحيطات وفقاً للمقرر 16/9 جيم، مع الاعتراف بأعمال اتفاقية لندن/بروتوكول لندن؛
تقدير القيمة والتدابير الحافظة

(ذ) مراعاة قيم التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي عند تخطيط وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ عن طريق استخدام طائفة من أساليب تقدير القيمة؛

(ض) النظر، حسب الحالة، في الحوافز لتسهيل الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ التي تأخذ في الحسبان التنوع البيولوجي والجوانب الاجتماعية والثقافية المتصلة بها، بما يتسق وينسجم مع اتفاقية التنوع البيولوجي والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة؛

9- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يضطلع بما يلي:

(أ) التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في استعراض وتفتيح حزمة أدوات الموارد للتقييمات الذاتية للقدرات الوطنية بغية ضمان أن يعكس تنفيذ الأنشطة المحددة في عمليات التقييم هذه بصورة أفضل مقررات مؤتمر الأطراف بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ، وخصوصاً تلك المتعلقة بتعزيز قدرات البلدان النامية لتنفيذ المقرر 16/9 بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ وإبلاغ التقدم المحرز في هذه الأنشطة إلى الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماع يعقد قبل الاجتماع الحادي عشر للأطراف؛

(ب) التعاون مع المنظمات الدولية المعنية في جمع المعارف العلمية ودراسات الحالة وتحديد الثغرات في المعارف بشأن الروابط بين حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام وحفظ واستعادة مخزون الكربون العضوي، وإتاحة النتائج إلى الأطراف من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات؛

(ج) التعاون مع المنظمات الدولية المعنية في توسيع وتحسين التحليلات التي تحدد المناطق ذات الإمكانية العالية لحفظ واستعادة مخزون الكربون، فضلاً عن تدابير إدارة النظام الإيكولوجي التي تستفيد بأفضل طريقة من فرص التخفيف من تغير المناخ ذات الصلة، وإتاحة هذه المعلومات للجميع، للمساعدة في التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي؛

(د) جمع الأدوات القائمة من أجل تقييم الآثار المباشرة وغير المباشرة لتغير المناخ على التنوع البيولوجي؛

(هـ) توفير الدعم للأطراف، حسب الاقتضاء، والمنظمات والعمليات ذات الصلة لتصميم وتنفيذ نهج التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه القائمة على النظام الإيكولوجي من حيث صلتها بالتنوع البيولوجي؛

(و) عقد حلقة عمل للخبراء، رهنا بتوافر الموارد المالية، بالتعاون مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإكارية بشأن تغير المناخ، بمشاركة كاملة وفعالة للخبراء من البلدان النامية، بشأن خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها ودور حفظ الغابات وإدارتها المستدامة وتعزيز مخزون الكربون في الغابات في البلدان

النامية، بغية تعزيز تنسيق جهود بناء القدرات بشأن القضايا المتعلقة بالتنوع البيولوجي وعزل الكربون القائم على النظام الإيكولوجي وحفظ مخزون الكربون في الغابات؛

(ز) فيما يتعلق بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها ودور حفظ الغابات وإدارتها المستدامة وتعزيز مخزون الكربون في الغابات في البلدان النامية، التعاون مع أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وفريق إدارة المرفق التابع لمرفق شراكة كربون الغابات ووحدة الصناديق الاستثمارية لتغيير المناخ التابعة للبنك الدولي، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، وأمانة برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، والأعضاء الآخرين في الشراكة التعاونية بشأن الغابات، فضلاً عن أمانة البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، وبالتعاون مع الأطراف من خلال نقاط الاتصال الوطنية التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي لديها من أجل تقديم المشورة، لكي يعتمدوا مؤتمراً الأطراف في اجتماعه الحادي عشر، بما في ذلك عن تطبيق الضمانات ذات الصلة للتنوع البيولوجي، بدون استباق أي مقررات قادمة تتخذها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، استناداً إلى مشاورات فعالة مع الأطراف وإلى آرائها، وبمشاركة كاملة وفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية، حتى تتسق الإجراءات مع أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي ولتجنب الآثار السلبية وتعزيز منافع التنوع البيولوجي؛

(ح) بالتشاور الفعال مع الأطراف واستناداً إلى آرائها، وبالتعاون مع الشراكة التعاونية بشأن الغابات، تحديد المؤشرات الممكنة لتقييم مساهمة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها ودور حفظ الغابات وإدارتها المستدامة وتعزيز مخزون الكربون في الغابات في البلدان النامية، في تحقيق أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي، وتقييم الآليات المحتملة لرصد الآثار على التنوع البيولوجي من هذه النهج والنهج الأخرى القائمة على النظم الإيكولوجية في تدابير التخفيف من عدة تغيير المناخ، بدون استباق أي مقررات قادمة تتخذ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، وإبلاغ التقدم المحرز إلى الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماع يعقد قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف؛

(ط) توجيه عناية المنظمات ذات الصلة إلى الثغرات التي حددتها الأطراف في مجال المعارف والمعلومات من خلال تقاريرها الوطنية والتي تحول دون إدماج اعتبارات التنوع البيولوجي في الأنشطة المتعلقة بتغيير المناخ وتقديم تقارير عن الأنشطة التي قامت بها هذه المنظمات لسد هذه الثغرات؛

(ي) جمع الآراء القائمة والإضافية ودراسات الحالة من الأطراف بشأن إدماج التنوع البيولوجي في الأنشطة المتعلقة بتغيير المناخ لتقديمها إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ لنشرها على موقعها الشبكي، حسب الإقتضاء، وتقديم تقرير عنها إلى مؤتمرات الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛

(ك) إعداد مقترحات بشأن أنشطة التغلب على العقبات المذكورة في القسم الرابع من تجميع الآراء المقدمة من الأطراف بشأن طرق إدماج اعتبارات التنوع البيولوجي في الأنشطة المتعلقة بتغيير المناخ⁷⁶ لنظر الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماع يعقد قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف؛

(ل) جمع وتجميع المعلومات العلمية المتاحة، والآراء والخبرات لدى المجتمعات الأصلية والمحلية وأصحاب المصلحة الآخرين، بشأن الآثار المحتملة لأساليب الهندسة الجيولوجية على التنوع البيولوجي وما يرتبط به من اعتبارات اجتماعية واقتصادية وثقافية، وخيارات بشأن تعاريف ومفاهيم الهندسة الجيولوجية المرتبطة بالمناخ بما يتصل مع اتفاقية التنوع البيولوجي، وإتاحتها لنظر اجتماع للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية يعقد قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف؛

(م) مع مراعاة الحاجة المحتملة إلى آليات شفافة وفعالة للرقابة والتنظيم تستند إلى العلم، رهنا بتوافر الموارد المالية، إجراء دراسة عن الثغرات في هذه الآليات القائمة للهندسة الجيولوجية المتعلقة بتغير المناخ ذات الصلة باتفاقية التنوع البيولوجي، مع مراعاة أن هذه الآليات قد لا تكون في أفضل وضع في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، وذلك لنظر الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية قبل الاجتماع المقبل لمؤتمر الأطراف وإبلاغ النتائج للمنظمات ذات الصلة؛

(ن) جمع معلومات، بما فيها المبادئ التوجيهية الموجودة عن الأنواع الغريبة الغازية والاستجابات الإدارية المتعلقة بها، مع ملاحظة الحاجة إلى تكييف التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية مع تغير المناخ، فضلا عن الحاجة إلى تخفيف آثار الأنواع الغريبة الغازية القائمة والجديدة المحتملة؛

(س) إعداد مقترحات بشأن خيارات لسد الثغرات في المعارف والمعلومات بشأن أثر تغير المناخ على التنوع البيولوجي والواردة في تقرير الاجتماع الثاني لفريق الخبراء التقنيين المخصص للتنوع البيولوجي وتغير المناخ، وذلك لنظر اجتماع للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية يعقد قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف؛

(ع) المساهمة في تحديث وحفظ نموذج TEMATEA القائم على قضايا التنوع البيولوجي وتغير المناخ كأداة لتنفيذ أفضل للمقررات المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ؛

10- يطلب كذلك إلى الأمين التنفيذي إدماج اعتبارات التنوع البيولوجي المرتبطة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها ودور حفظ الغابات وإدارتها المستدامة وتعزيز مخزون الكربون في الغابات في البلدان النامية وتوصيات حلقة العمل العالمية للخبراء بشأن منافع التنوع البيولوجي من خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، المنعقدة في نيروبي، من 20 إلى 23 سبتمبر/أيلول 2010، عند إحالة اقتراح بإعداد أنشطة مشتركة بين اتفاقيات ريو الثلاث وذلك إلى أمانتي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر حسبما يرد في المقرر الحالي، وإلى إحالة هذه المعلومات إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ للنظر فيها في وقت مناسب قبل عقد الاجتماع السابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

تغير المناخ والتنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة

11- يدعو الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة إلى إعداد نماذج مصغرة لتغير المناخ تجمع بين المعلومات المتعلقة بدرجات الحرارة وسقوط الأمطار والنماذج البيولوجية المتعلقة بعوامل الإجهاد المتعددة، وذلك بغية التنبؤ بشكل أفضل بآثار الجفاف وزيادة تقلبات المناخ على التنوع البيولوجي؛

12- يشجع الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة على استخدام المعلومات الواردة في مذكرة الأمين التنفيذي⁷⁷ في أعمالها القادمة المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة؛

13- وإذ يأخذ في الاعتبار الوضع القانوني المستقل لاتفاقيات ريو الثلاث وولاياتها، والتوليفة المختلفة للأطراف، والحاجة إلى تجنب الازدواجية وتعزيز كفاءة الموارد، واستنادا إلى ذلك، لغرض تعزيز قدرة البلدان، ولاسيما البلدان النامية، على تنفيذ مقررات مؤتمر الأطراف ذات الصلة بالتنوع البيولوجي، وتغير المناخ والتصحر/تدهور الأراضي، وتعزيز التعاون، مع ملاحظة الإجراءات الواردة في المقرر 16/9، والثغرة الخطيرة الحالية في المعارف والمعلومات في تقييم الضعف البيولوجي نتيجة لتغير المناخ:

(أ) يطلب إلى الأمين التنفيذي أن ينقل اقتراح بإعداد أنشطة مشتركة بين اتفاقيات ريو الثلاث، إلى أمانتي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛

(ب) يدعو مؤتمري الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إلى التعاون مع اتفاقية التنوع البيولوجي، من خلال فريق الاتصال المشترك لاتفاقيات ريو الثلاث، حسب مقتضى الحال بغرض:

(1) إدراج وضع أنشطة مشتركة في جدول أعمال الاجتماع القادم لفريق الاتصال المشترك لاتفاقيات ريو الثلاث، والنظر، حسب الاقتضاء، في العناصر المقترحة للأنشطة المشتركة بشأن تغير المناخ، والتنوع البيولوجي وتدهور الأراضي ونهج التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه القائمة على النظام الإيكولوجي، الواردة في المقرر 16/9؛

(2) استكشاف إمكانية عقد، رهنا بتوافر الموارد المالية وقبل مؤتمر ريو+20، اجتماع تحضيرية مشترك بين اتفاقيات ريو الثلاث بما في ذلك، حسب مقتضى الحال، بمشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية، للنظر في الأنشطة المشتركة المحتملة، مع احترام الأحكام والولايات القائمة، ولتحديد مجالات للتعاون الموجه من الأطراف وتقديم ذلك إلى نظر مؤتمرات الأطراف القادمة لكل اتفاقية من الاتفاقيات الثلاث؛

(3) التشاور مع مكتب اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2012 (Rio+20) واستكشاف، مع المكتب، كيفية الاستفادة من هذا العمل التحضيرية بالعلاقة إلى مؤتمر ريو+20؛

(4) استكشاف إمكانية عقد اجتماعات لنقاط الاتصال للهيئات الوطنية و/أو الفرعية، مع مراعاة الحاجة إلى تجنب الأعباء المالية الإضافية، للإسهام في عملية التعاون؛

14- يدعو نقاط الاتصال الوطنية لاتفاقية التنوع البيولوجي إلى إبلاغ نظرائها الوطنيين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر عن الطلبات الواردة أعلاه بغرض بدء مناقشات داخل عملياتها ذات الصلة؛

15- يدعو الأطراف والحكومات الأخرى إلى تحديد ونشر الممارسات الجيدة بشأن التعاون في تنفيذ اتفاقيات ريو الثالث على المستوى الوطني، بما في ذلك تنفيذ القائمة الإشارية بالأنشطة الواردة في المرفق الثاني بالمقرر 16/9؛

السبل والوسائل لتحقيق المنافع المشتركة للتنوع البيولوجي

16- يطلب إلى الأمين التنفيذي القيام بما يلي، رهنا بتوافر الموارد المالية:

(أ) أن يعد، من خلال فريق الاتصال المشترك، أفضل الممارسات وحزمة أدوات للدروس المستفادة لتقديمها إلى الأطراف بشأن حالات تحقيق المنافع المشتركة للتنوع البيولوجي، وتغير المناخ ومكافحة التصحر/تدهور الأراضي؛

(ب) أن ينشر، من خلال فريق الاتصال المشترك، كتيباً عن أفضل الممارسات لتحقيق المنافع المشتركة للتنوع البيولوجي، وتغير المناخ ومكافحة التصحر/تدهور الأراضي؛

(ج) أن يقوم، بالتعاون مع مرفق البيئة العالمية، بتحديد مؤشرات لقياس وتيسير الإبلاغ عن تحقيق المنافع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للتنوع البيولوجي وتغير المناخ ومكافحة التصحر/تدهور الأراضي؛

(د) أن يقوم، بالتعاون مع مرفق البيئة العالمية ووكالاته المنفذة، بإعداد أدوات لتقييم وخفض الآثار السلبية على التنوع البيولوجي لأنشطة التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، استناداً إلى أمور من بينها الأثر القائمة لتحليل الآثار البيئية المحتملة والآثار المشتركة بين القطاعات للمشاريع وسياسات الحماية البيئية الموضوعية داخل الوكالات المنفذة لمرفق البيئة العالمية؛

17- يدعو الأطراف والحكومات الأخرى إلى النظر في دور التنوع البيولوجي وما يرتبط به من خدمات النظام الإيكولوجي عند إعداد استراتيجيات الوقاية من المناخ/تعزير مرونة الاستثمارات والمشاريع والبرامج في مجال المناخ وإعداد هذه الاستراتيجيات للاستثمارات والمشاريع والبرامج المرتبطة بالتنوع البيولوجي.

المقرر 34/10 التنوع البيولوجي الزراعي

إن مؤتمر الأطراف،

- 1- يشدد على أهمية التنوع البيولوجي الزراعي للأمن الغذائي والتغذية وخاصة في مواجهة تغير المناخ والموارد الطبيعية المحدودة حسبما أقر بذلك إعلان روما لمؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي؛⁷⁸
- 2- يلاحظ مع التقدير العمل المتواصل لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التابعة لها المتعلق بتنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي الزراعي والمبادرات الدولية الثلاث بشأن التنوع البيولوجي للتربة والملقحات والتنوع البيولوجي للأغذية والتغذية ويرحب بالخطوة الاستراتيجية للفترة 2010-2017 من أجل تنفيذ برنامج العمل المتعدد السنوات الذي أقر في الدورة العادية الثانية عشرة للجنة المعنية بالموارد الجينية للأغذية والزراعة في عام 2009،⁷⁹ وفي هذا السياق، يرحب بالتقرير الدوري المقرر للموارد الجينية النباتية العالمية للأغذية والزراعة، ومختلف مكونات الموارد الوراثية، يرحب بصفة خاصة بنشر التقرير الثاني للموارد الجينية النباتية العالمية للأغذية والزراعة الذي سيوفر قاعدة تقنية صلبة لمواصلة إعداد خطة العمل العالمية بشأن الموارد الوراثية النباتية واعتماد استراتيجية التمويل لتنفيذ خطة العمل العالمية بشأن الموارد الجينية الحيوانية، ويدعو الأطراف، والحكومات الأخرى إلى مراعاة الطبيعة المتعددة المجالات والمشاركة بين القطاعات لهذه المطبوعات في تنفيذها لبرامج العمل بشأن التنوع البيولوجي الزراعي؛
- 3- يدعو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التابعة لها، فيما يتعلق بالمجالات المدرجة ضمن ولايتها، إلى المساهمة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 عن طريق تحسين أهداف للتنوع البيولوجي الزراعي، بما في ذلك على مستويي النظام الإيكولوجي والموارد الجينية، ورصد التقدم المحرز نحو تحقيقها باستخدام مؤشرات؛
- 4- يرحب ويلاحظ أهمية خطة العمل المشتركة بين أمانتي اتفاقية التنوع البيولوجي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التابعة لها، والواردة في المرفق بملحق بمذكرة الأمين التنفيذي بخصوص متابعة لطلبات مؤتمر الأطراف الواردة في المقرر 1/9 التي أعدت للاجتماع الرابع عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية،⁸⁰ ومساهمتها المهمة في بلوغ الهدفين 1 و7 من الأهداف الإنمائية للألفية، والفرص المتاحة لزيادة تعزيز خطة العمل المشتركة وفقاً للمسائل ذات الصلة الناشئة عن الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، بما في ذلك النظر في المسائل المتعلقة بالأهداف والمؤشرات ذات الصلة ببرنامج العمل، والمسائل ذات الصلة الناشئة عن الخطة الاستراتيجية للفترة 2010-2017 لتنفيذ برنامج العمل المتعدد السنوات لهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة؛
- 5- يطلب إلى الأمين التنفيذي ويدعو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التابعة لها إلى العمل معاً على وضع المرحلة الثانية من خطة العمل المشتركة التي تغطي فترة

78 وثيقة منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) WSFS 2009/2.

79 المرفق زاي بالتقرير CGFRA-12/09/Report.

80 UNEP/CBD/SBSTTA/14/11.

تمتد حتى عام 2017 على الأقل، مع التركيز على التعديلات المطلوبة نتيجة أهداف أيشي للتنوع البيولوجي في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، ولكن مع مراعاة أيضاً، حسب الحاجة، جملة أمور، منها:

(أ) المحاصيل غير المستخدمة استخداماً كاملاً والأقارب البرية للنباتات المزروعة وغيرها من مصادر الغذاء المحتملة، لتحسين مستوى التغذية البشرية، من أجل معالجة آثار تغير المناخ والضغط الأخرى وللمساهمة في الأمن الغذائي؛

(ب) حفظ التنوع البيولوجي الزراعي في المزارع، وفي المواقع الطبيعية وخارج المواقع الطبيعية؛ وفقاً للمقرر 1/9 الصادر عن مؤتمر الأطراف؛

(ج) الجوانب ذات الصلة بالحصول وتقاسم المنافع وفقاً للأحكام ذات الصلة لاتفاقية التنوع البيولوجي، بما في ذلك رهنا بنتائج التفاوض بشأن النظام الدولي بشأن الحصول على المنافع والاستفادة منها بموجب الاتفاقية، وكذلك في سياق وهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، مع مراعاة التعاون القائم بين الأمانتين وفقاً للقرار 2009/18 الصادر عن مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛

(د) استعراض الاتجاهات المتعلقة ببراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية الأخرى، مثل حماية الأصناف النباتية، التي طُلب الحصول عليها وجرى منحها في المجالات المتعلقة بالموارد الجينية النباتية والحيوانية والميكروبية، بما في ذلك الموارد الجينية الحرجية والمراعي ذات الصلة، حسبما حددتها التقييمات العالمية للتنوع البيولوجي للأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بما في ذلك آثار حقوق الملكية هذه على المجتمعات الأصلية والمحلية وصغار المزارعين في البلدان النامية، مع الأخذ في الاعتبار الإجراء VI.1 من الخطة الاستراتيجية للفترة 2010-2017 لتنفيذ برنامج العمل المتعدد السنوات الموافق عليه في الدورة العادية الثانية عشرة لهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وينبغي أن يشمل هذا الاستعراض، عند الضرورة، الأثر على أمن الغذاء عندما تكون الموارد الوراثية موثقة ببراءة اختراع أو تكون حقوق الملكية الفكرية مكتسبة بالنسبة للقطاعات الأخرى مثل المستحضرات الصيدلانية، ومستحضرات التجميل والأنواع الأخرى من الصناعات؛

(هـ) الإجراءات المحتملة لتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة ذات الصلة بالتنوع البيولوجي التي تساهم في التنوع البيولوجي فضلاً عن عزل الكربون في التربة القائم على النظم الإيكولوجية وفي حفظ واستعادة الكربون العضوي في التربة والكتلة الحيوية؛

(و) السبل والوسائل لتعزيز التأثيرات الإيجابية وتجنب التأثيرات السلبية لإنتاج واستخدام الوقود الحيوي على التنوع البيولوجي والآثار على التنوع البيولوجي التي تؤثر في الظروف الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة، مع مراعاة المقررين 2/9 و 37/10، وأي مقررات أخرى ذات صلة صادرة عن مؤتمر الأطراف؛

(ز) السبل والوسائل لتعزيز التعاون فيما يلي:

(1) الحصول على آراء منظمات المزارعين والمنتجين وآراء المجتمعات الأصلية والمحلية والنظر في هذه الآراء؛

(2) تيسير المشاركة الفعالة لهذه الجهات في مداوالات مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي ومداوالات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وهيئة الموارد الوراثية

للأغذية والزراعة التابعة لها، ومساهماتها في تنفيذ أعمال هذه الهيئات، حسب الاقتضاء؛

(ح) وضع عملية معززة لتحديد وتوضيح ونشر المعلومات إلى نقاط الاتصال الوطنية التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التابعة لها بخصوص المسائل ذات الاهتمام المشترك؛

(ط) تعزيز النهج التي تروج لاستدامة النظم الزراعية والمناظر الطبيعية، على سبيل المثال وليس الحصر، نظم التراث الزراعي للشعوب الأصلية ذات الأهمية على الصعيد العالمي (GIAHS) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بما يتسق مع اتفاقية التنوع البيولوجي والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة؛

(ي) تعزيز الفرص الخاصة بالزيادات المستدامة في الإنتاجية الزراعية، بما في ذلك من خلال صون و/أو استعادة وظائف النظم الإيكولوجية الزراعية، وزيادة التنوع البيولوجي فيها والخدمات التي تقدمها، بالاستعانة إلى جملة أمور من بينها أوجه التآزر المتاحة بين الزراعة المستدامة والتنوع البيولوجي بما في ذلك حفظ الموارد الوراثية واستخدامها المستدام؛

(ك) تعزيز التوعية العامة بأهمية التنوع البيولوجي الزراعي وبعلاقته بتطوير الأمن الغذائي، في سياق النظم الإيكولوجية الزراعية الموجهة نحو الإنتاج، على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية؛

(ل) النتائج والتوصيات ذات الصلة بالتقييم الدولي للمعارف والعلوم والتكنولوجيا الزراعية من أجل التنمية⁸¹ وتنفيذها، حسب الاقتضاء؛

(م) مواصلة استكشاف إمكانيات اتخاذ إجراءات، حيثما يكون ضرورياً، من أجل إعادة تأهيل النظم الإيكولوجية الزراعية والمناظر الطبيعية واستعادة وظائفها الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي التي تشهد فيها الزراعة تراجعاً أو انقطاعاً، والتي تتدهور فيها الأراضي نتيجة لذلك، مع المشاركة الكاملة والفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية، حسب الاقتضاء؛

6- يقر بأهمية العمليات التي تقودها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، مثل تنفيذ خطة العمل العالمية بشأن الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة،⁸² وتحديث خطة العمل العالمية بشأن الحفظ والاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة،⁸³ والتي تسهم مباشرة في تحقيق الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي، في قطاعي المحاصيل والثروة الحيوانية؛

7- يدعو الأطراف إلى أن تدمج، حسب الاقتضاء، العناصر ذات الصلة من برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي الزراعي في استراتيجياتها وخطط عملها للتنوع البيولوجي فضلاً عن سياساتها وخططها القطاعية والمشاركة بين القطاعات؛

81 انظر

[http://www.agassessment.org/reports/IAASTD/EN/Agriculture%20at%20a%20Crossroads_Global%20Report%20\(English\).pdf](http://www.agassessment.org/reports/IAASTD/EN/Agriculture%20at%20a%20Crossroads_Global%20Report%20(English).pdf)

[.ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/010/a1404e/a1404e00.pdf](http://ftp.fao.org/docrep/fao/010/a1404e/a1404e00.pdf)

[.http://typo3.fao.org/fileadmin/templates/agphome/documents/PGR/GPA/gpaeng.pdf](http://typo3.fao.org/fileadmin/templates/agphome/documents/PGR/GPA/gpaeng.pdf)

- 8- يدعو الأطراف والحكومات الأخرى إلى اتخاذ إجراءات، مع مراعاة الظروف الوطنية، لدعم عدة فئات من ضمنها، المزارعين في حفظ الأنواع والأجناس والسلالات التقليدية في الموقع الطبيعي وجهودهم لحفظ الأقارب البرية للمحاصيل كوسيلة لضمان الأمن الغذائي والتغذية ودعم سبل العيش التقليدية، بما يتسق ويتجانس مع اتفاقية التنوع البيولوجي والالتزامات الدولية ذات الصلة؛
- 9- يطلب إلى الأمين التنفيذي توطيد التعاون مع أمانة المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة لتحسين مستوى التعاون في تنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي الزراعي والمعاهدة، حسب الاقتضاء؛
- 10- يدعو نقاط الاتصال الوطنية التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة إلى تحسين مستوى تعاونها؛
- 11- يدعو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى تقديم تقرير مرحلي موسع عن تنفيذ المبادرة الدولية بشأن التنوع البيولوجي للتربة (بالإضافة إلى المعلومات المقدمة بالفعل في تقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن الأنشطة المختارة المتعلقة بالتنوع البيولوجي الزراعي التي وزعت في الاجتماع الرابع عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية⁸⁴) إلى الأمين التنفيذي لنشره من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات؛
- 12- يقر بأهمية التنوع البيولوجي الزراعي ونظم المعارف العلمية وغير الرسمية والتقليدية في تحقيق أهداف الاتفاقية، وخصوصاً فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي الزراعي، ويقر بالدور الريادي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في دعم تنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي الزراعي بالإضافة إلى نظم المعارف التقليدية ذات الصلة، مع الاعتراف أيضاً بالمساهمات والأدوار المهمة للشركاء الآخرين في هذا الصدد، بما في ذلك مساهمات وأدوار المجتمعات الأصلية والمحلية؛
- 13- وإذ يلاحظ التقدم الهائل المحرز فيما يخص التعاون بين الأمين التنفيذي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وأن هناك منافع جمة تتحقق من زيادة توطيد التعاون، يطلب إلى الأمين التنفيذي ويدعو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى توطيد تعاونهما ويدعو الأطراف والحكومات الأخرى إلى النظر، حسب الاقتضاء وقدر الإمكان، في تقديم مزيد من الدعم تيسيراً لهذا التعاون الموطد؛
- 14- يقر بالمشاكل المستمرة لتحميل المغذيات بسبب بعض الممارسات الزراعية على النحو الملاحظ في الاستعراض المتعمق لبرنامج العمل بشأن النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية)⁸⁵، ويدعو الأطراف والحكومات الأخرى، وفقاً للفقرة 40 من المقرر 1/9 الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، إلى زيادة تعزيز الإجراءات بشأن خفض تحميل المغذيات بسبب بعض الممارسات الزراعية وإلى تقديم معلومات إضافية إلى الأمين التنفيذي عن التقدم المحرز، ويطلب إلى الأمين التنفيذي أن يجمع هذه المعلومات وينشرها من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات والوسائل الأخرى ذات الصلة؛

15- يلاحظ أوجه الترابط القائمة بين النظم الإيكولوجية الزراعية والنظم الإيكولوجية الأخرى، ولا سيما من خلال أنشطة استخدام الأراضي والمياه، ويدعو الأطراف إلى النظر في ضرورة تعزيز الانسجام بين تنفيذ العناصر ذات الصلة في برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي الزراعي وبرنامج العمل الأخرى في الاتفاقية، بما يتسق مع نهج النظام الإيكولوجي، بما في ذلك على المستوى الوطني وحسب الاقتضاء، المستوى الإقليمي؛

16- يعرب عن تقديره للمنظمة الدولية للتنوع البيولوجي على إعاره موظف لمساعدة الأمين التنفيذي، ولا سيما فيما يتعلق بعدة أمور من ضمنها التنوع البيولوجي الزراعي والاستخدام المستدام؛

17- يلاحظ أهمية مسألة الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي بالنسبة إلى برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي الزراعي ويدعو الأطراف ويطلب إلى الأمين التنفيذي ضمان تحقيق التناسق بين برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي الزراعي والمادة 10 من الاتفاقية، بشأن الاستخدام المستدام، مع ملاحظة الفقرة 32 من المقرر 1/9 الصادر عن مؤتمر الأطراف، والتي تتعلق بالزراعة وبمبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية في مجال الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي؛

18- يطلب إلى الأمين التنفيذي ويدعو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للتنوع البيولوجي، إلى جانب شركاء معنيين آخرين، بمن فيهم المجتمعات الأصلية والمحلية، رهنأ بتوافر الموارد، إلى تقديم معلومات إضافية عن طبيعة الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي الزراعي والزراعة المستدامة، بما في ذلك الاستعانة بالمعلومات الواردة في الوثيقة الإعلامية التي قدمتها المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي إلى الاجتماع الرابع عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية؛⁸⁶

19- يرحب بالقرار 10-31 الصادر عن الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأراضي الرطبة (رامسار، إيران، عام 1971) بشأن موضوع "تعزيز التنوع البيولوجي في حقول الأرز بوصفها نظاماً للأراضي الرطبة" الذي يلاحظ عدة أمور من ضمنها زراعة الأرز في 114 بلداً حول العالم، وأن حقول الأرز (الحقول التي تعمرها الفيضانات والحقول المروية التي ينمو فيها الأرز) أتاحت مناطق شاسعة من المياه المفتوحة على مدى قرون وأنها تدعم مستوى عال من التنوع البيولوجي المرتبط بالأرز الذي يكتسي أهمية عالية بالنسبة لاستدامة النظم الإيكولوجية لحقول الأرز، فضلاً عن تقديم خدمات عديدة أخرى من خدمات النظم الإيكولوجية؛ ويقر بصله هذا القرار في تنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي الزراعي ويدعو الأطراف ذات الصلة، إلى تنفيذ هذا القرار تنفيذاً كاملاً، حسب الاقتضاء؛

20- يقر أيضاً بأهمية النظم الإيكولوجية الزراعية، ولا سيما نظم حقول الأرز، في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، ويدعو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، رهنأ بتوافر الموارد، وبالتشاور مع الأمين التنفيذي والشركاء المعنيين، بمن فيهم المجتمعات الأصلية والمحلية، إلى إجراء مزيد من الدراسات بشأن تقدير قيمة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية التي تقدمها النظم الإيكولوجية الزراعية، بغية تعزيز دعم الإرشادات المرتبطة بالسياسات والمقدمة إلى الأطراف لينظر فيها مؤتمر الأطراف في اجتماعه الحادي عشر، بما يتسق ويتجانس مع اتفاقية التنوع البيولوجي والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة؛

المقرر 35/10 التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة

إن مؤتمر الأطراف،

1- يعتمد الترسيم المعدل للأراضي الجافة وشبه الرطبة الوارد في المرفق الأول بالتقرير المرحلي لبرامج العمل المواضيعية⁸⁷ ويطلب إلى الأمين التنفيذي إبلاغ هذا الترسيم إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من أجل إطلاعها على التقدم المحرز بشأن مراجعة خطتها الاستراتيجية ومدتها 10 سنوات بموجب الاتفاقية؛.

2- يحث الأطراف والحكومات الأخرى، عند الإقتضاء، إلى القيام بما يلي:

(أ) إعداد وتنفيذ خطط إدارة الجفاف ونظم الإنذار المبكر على جميع المستويات، أو تنقيح القائمة منها، بما في ذلك خطط الإدارة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وعلى مستوى الأحواض، مع مراعاة أثر الجفاف والتصحر على التنوع البيولوجي ودور التنوع البيولوجي وإجراءات مكافحة التصحر في زيادة مرونة الأراضي الجافة شبه الرطبة، سعياً إلى:

(1) إدراج تقدير المخاطر وتقييمات الآثار وإدارة الآثار؛

(2) توجيه عملية إدارة التنوع البيولوجي لمنع التصحر، بما في ذلك من خلال مشاركة جميع أصحاب المصلحة، وخصوصاً النساء والرعاة وغيرهم من المجتمعات الأصلية والمحلية، حسب مقتضى الحال وفقاً للاستراتيجيات المجتمعية التقليدية، وخصوصاً من خلال نظم الاستخدام المألوف؛

(ب) إدراج القضايا المتعلقة بالأراضي الجافة وشبه الرطبة في الاستراتيجيات والخطط والبرامج الوطنية، وخصوصاً الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وبرامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر، وبرامج العمل الوطنية للتكيف بغية تحسين وتنسيق التنفيذ أينما يمكن، مع المشاركة الكاملة والفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية؛

(ج) إذ يشير إلى المقرر 17/9، يواصل تنفيذ الأنشطة الواردة في الفقرتين 29 و30 من التقرير المرحلي والنظر في الاقتراحات المتعلقة بالعمل في المستقبل التي أعدها الأمين التنفيذي للاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف،⁸⁸ فضلاً عن الأنشطة المحددة في المقرر 16/9 بشأن الأنشطة المشتركة المحتملة الخاصة باتفاقيات ريو الثلاث، بما في ذلك من خلال البرامج الإقليمية، من أجل تنسيق أكثر فعالية بين اتفاقيات ريو، مع الإقرار بأن التنفيذ كان محدوداً حتى الآن؛

(د) زيادة مدى الأراضي العشبية للمناطق المعتدلة المتضمنة في المناطق المحمية لمعالجة نقص تمثيل هذه المناطق المحمية؛

(هـ) التشاور مع البلدان المجاورة والبلدان الأخرى من نفس المنطقة دون الإقليمية ونفس الإقليم لإعداد وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل تعاونية لإدارة الجفاف لخفض أثر الجفاف على التنوع البيولوجي على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي و/أو مستوى الأحواض؛

87 .UNEP/CBD/COP/10/20

88 .UNEP/CBD/COP/9/19

(و) وضع وتنفيذ أدلة خاصة بأفضل الممارسات بشأن التخطيط المتكامل بين الأراضي الجافة وشبه الرطبة والأراضي الرطبة بغرض الإسهام في حفظ التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة واستخدامه المستدام؛

(ز) إعداد أنشطة تجريبية ونموذجية في مجال الزراعة المستدامة والاستخدام المستدام للموارد البرية في الأراضي الجافة وشبه الرطبة مع إيلاء اهتمام خاص لحفظ الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام في المناطق المحمية وفقا لأهدافها الإدارية؛

3- يأخذ في الاعتبار إعلان هوا هين،⁸⁹ الذي يتناول التكيف مع تغير المناخ والمخاطر على التنوع البيولوجي كتحديات مشتركة تواجه بلدان حوض نهر ميكونغ؛

4- يحث الأطراف والحكومات الأخرى على وضع أهداف وطنية وإقليمية محددة، وفقا للظروف الوطنية وبما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 لتقييم تنفيذ برنامج العمل بشأن الأراضي الجافة وشبه الرطبة بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي من أجل أن تنعكس بصورة أفضل التحديات الخاصة التي تواجهها النظم الإيكولوجية والسكان الذين يقطنون فيها، ولا سيما المجتمعات الأصلية والمحلية؛

5- يحث أيضا الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات المعنية على دعم الأنشطة المحددة في عمليات التقييم الذاتي للقدرات الوطنية التي توطد أوجه التآزر بين اتفاقيات ريو الثلاث على الصعيد دون الوطني والوطني والإقليمي في الأراضي الجافة وشبه الرطبة؛

6- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يكفل إدراج دور الأراضي الجافة وشبه الرطبة عند تقديم اقتراح لإعداد أنشطة مشتركة بين اتفاقيات ريو الثلاث إلى أمانتي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على النحو الوارد في المقرر 33/10 بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ؛

7- يشجع الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات المعنية على الاستفادة من المعلومات الواردة في مذكرة الأمين التنفيذي عن إدراج آثار تغير المناخ وأنشطة الاستجابة ضمن برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة،⁹⁰ فضلا عن المقرر 16/9، مع المشاركة الكاملة والفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية، في أعمالها القادمة بشأن إدراج تغير المناخ في تنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة.

8- يطلب إلى الأمين التنفيذي، بالتعاون مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وكذلك، قدر الإمكان، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والشركاء الآخرين المعنيين:

(أ) أن يستكشف، حسب الإقتضاء، رهنا بتوافر الموارد المالية، ويعد وينفذ أنشطة مشتركة لزيادة التعاون بين مجتمعات العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، ويفضل من خلال وسائل وإجراءات قائمة بالفعل في كل اتفاقية (مثلا، برامج العمل في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي)، من أجل زيادة إدماج اعتبارات التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للأراضي والإصلاح الإيكولوجي في مجال الحد من الكوارث وإدارة المخاطر؛

انظر: http://www.mrcmekong.org/mrc_news/press10/MRC-Hua-Hin-Declaration-05-Apr-10.pdf

89

.UNEP/CBD/SBSTTA/14/6/Add.1

90

(ب) أن ينشر، رهنا بتوافر الموارد المالية، تقريراً خاصاً من سلسلة المنشورات التقنية لاتفاقية التنوع البيولوجي يستعرضه النظراء عن قيمة الأراضي الجافة وشبه الرطبة يماثل تقارير سلسلة المنشورات التقنية بشأن تقدير قيمة الأراضي الرطبة والغابات، مع مراعاة دور الرعاة وغيرهم من المجتمعات الأصلية والمحلية في حفظ التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة واستخدامه المستدام وما يرتبط بها من معارف تقليدية، بغرض إتاحة التقرير في الوقت المناسب للمؤتمر العلمي الثاني للجنة المعنية بالعلوم والتكنولوجيا التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛

(ج) أن يعد، رهنا بتوافر الموارد المالية، دليلاً عن: استخدام المياه وإدارة استخدام الأراضي بما في ذلك الممارسات الزراعية التكيفية ومكافحة تآكل التربة وبشأن تحديد التهديدات التي يكون لها أكبر آثار على التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة؛

(د) أن يحدد المؤشرات المشتركة بين الخطة الاستراتيجية العشرية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وهدف التنوع البيولوجي لعام 2020 والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأن يرسل النتائج إلى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإبلاغ المتجانس؛

(هـ) أن يشترك في المؤتمر العلمي الثاني للجنة المعنية بالعلوم والتكنولوجيا التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المقرر عقده في عام 2012، تحت الموضوع المحدد المعنون "التقييم الاقتصادي للتصحر، والإدارة المستدامة للأراضي ومرونة المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة"؛

(و) أن يراعى نتائج المؤتمر الدولي الثاني بشأن تغير المناخ والاستدامة والتنمية في المناطق شبه القاحلة، المنعقد في فورتاليزا، بولاية سيارا، البرازيل، في أغسطس/آب 2009⁹¹ والأحداث الأخرى المثيرة للاهتمام؛

(ز) أن يأخذ في الاعتبار الدور الحاسم للمجتمع المدني والحاجة إلى الاستعانة بقدراته وتطويرها في تنفيذ التدابير الخاصة بالإدارة المستدامة للأراضي الجافة وشبه الرطبة وفي تحديد أفضل الممارسات وخصوصاً في أفريقيا؛

9- يطلب كذلك إلى الأمين التنفيذي توسيع نطاق ما يلي:

(أ) قاعدة البيانات الحالية لاتفاقية التنوع البيولوجي للممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما يتعلق بربط حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام بسبل العيش في الأراضي الجافة وشبه الرطبة، ولاسيما في حالة المجتمعات الأصلية والمحلية وتنسيق الجهود مع اللجنة المعنية بالعلوم والتكنولوجيا التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لإعداد نظام لإدارة المعارف، ومع قواعد البيانات الأخرى لدراسات الحالة الأخرى ذات الصلة بما في ذلك دراسات الحالة التي أجرتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛

(ب) قاعدة بيانات التدابير الحافزة لتحسين إدراج البرامج في العمليات المتعلقة بالأراضي الجافة وشبه الرطبة؛

10- إذ يلاحظ الإرشادات المتعلقة بالرعي الواردة في دليل الممارسات الجيدة المتعلقة بالرعي، وحفظ الطبيعة والتنمية،⁹² يطلب كذلك إلى الأمين التنفيذي تحديد:

91 انظر http://www.unccd.int/publicinfo/icid/2010/docs/FORTALEZA_DECLARATION_ICID2010.pdf

92 <https://www.cbd.int/development/doc/cbd-good-practice-guide-pastoralism-booklet-web-en.pdf>

(أ) بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، أفضل الممارسات لمعالجة التضارب بين حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام والرعي والزراعة في الأراضي الجافة وشبه الرطبة، بما في ذلك الصراعات المتعلقة بالإدارة المتكاملة للمياه ونقص المياه خاصة عندما تؤثر تلك الصراعات على احتياجات التنوع البيولوجي من المياه لسد الثغرات المحددة في المعلومات بالمشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ورهنا بتوافر الموارد المالية؛

(ب) أمثلة عن الممارسات الجيدة فيما يتعلق بإشراك الفئات المهمشة المحددة وفقا للظروف الوطنية في تنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للأراضي الجافة شبه الرطبة، وخصوصا الرعاة البدو والسكان الأصليين الرُّحل؛

المقرر 36/10 التنوع البيولوجي للغابات

إن مؤتمر الأطراف،

التعاون مع منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات (UNFF) والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية (ITTO) وأمانة البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض (LFCC)

إذ يشير إلى الاستعراض الموسع لبرنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للغابات، والمقرر 5/9 الصادر عن مؤتمر الأطراف؛

1- يرحب بقرار منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات رقم 1/8 المتعلق بالغابات في بيئة متغيرة، وتعزيز التعاون والتنسيق بين السياسات والبرامج المشتركة بين القطاعات، والمدخلات الإقليمية ودون الإقليمية، ويرحب بالفرص المتاحة للتعاون في الاحتفال بالسنة الدولية للغابات في عام 2011؛

2- يرحب بمذكرة التفاهم بين أمانتي اتفاقية التنوع البيولوجي ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات ويؤيدها بصيغتها الموقعة في 15 ديسمبر/كانون الأول 2009، والتي تهدف، في جملة أمور، إلى تحديد وإعداد وتنفيذ أنشطة مشتركة مستهدفة؛ ويدعو الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات المعنية إلى دعم الأنشطة المشتركة في إطار مذكرة التفاهم حسبما ترد في هذا المقرر؛ ويدعو الأطراف إلى توفير التمويل لوظيفة مسؤول مشترك وأموال للأنشطة من خلال الصندوق الاستئماني الطوعي المناسب للاتفاقية. ورهناً بتوافر الأموال، سيكلف هذا المسؤول المشترك بتنفيذ الأنشطة في إطار مذكرة التفاهم؛

3- يرحب بمذكرة التفاهم بين أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي وأمانة المنظمة الدولية للأخشاب المدارية (ITTO) ويؤيدها بصيغتها الموقعة في 2 مارس/آذار 2010، التي تهدف إلى تعزيز تنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للغابات التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي وذلك في الغابات المدارية، ويدعو الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات المعنية إلى دعم الأنشطة المشتركة في إطار مذكرة التفاهم؛

4- يحيط علماً بأهمية التعاون مع جميع الهيئات الإقليمية والدولية المعنية المكلفة بتعزيز حفظ جميع أنواع الغابات واستخدامها المستدام، بما في ذلك ما يوجد منها في البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض؛

الأنشطة المشتركة المستهدفة بين أمانتي اتفاقية التنوع البيولوجي ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات (UNFF)

5- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يحدد وينفذ، بالاستناد إلى الأولويات المحددة في مقرره 15/9 ومع مراعاة التطورات الأخيرة، وخصوصاً القرار 1/8 لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وبالتشاور مع مدير منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، أنشطة مشتركة مستهدفة بين أمانتي اتفاقية التنوع البيولوجي ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات لدعم الأطراف، وخصوصاً البلدان النامية، في تنفيذ برنامج العمل الموسع بشأن التنوع البيولوجي للغابات والصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات، بما في ذلك من خلال:

(1) مواصلة بناء القدرات بشأن أفضل السبل لمعالجة التنوع البيولوجي للغابات وتغيير

المناخ في السياسات الوطنية للتنوع البيولوجي والغابات، مثل الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي والبرامج الوطنية للغابات، وفي ممارسات الإدارة المستدامة للغابات، مع الاستعانة بحلقة العمل دون الإقليمية لبناء القدرات والتي عقدها

منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات/اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن التنوع البيولوجي للغابات وتغير المناخ⁹³ في سنغافورة، من 2 إلى 5 سبتمبر/أيلول 2009، مع مراعاة المناقشات الجارية، وعدم استباق أي مقررات تتخذ في المستقبل في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

(2) مواصلة التعاون مع الشراكة العالمية لاستعادة المناظر الطبيعية للغابات وآليات التعاون الأخرى بشأن استعادة النظم الإيكولوجية للغابات، مع إيلاء اهتمام خاص بالتنوع الجيني؛

(3) تبسيط الإبلاغ المتعلق بالغابات، استناداً إلى فرقة العمل المعنية بتبسيط الإبلاغ المتعلق بالغابات التابعة للشراكة التعاونية المعنية بالغابات (CPF)، بما في ذلك تنظيم اجتماع، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، لفرقة العمل، قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف، من أجل استكشاف ما إذا كانت هناك أوجه قصور في الإبلاغ عن التنوع البيولوجي للغابات ورصده، مع إدراك الحاجة إلى متابعة الفقرة 3(ز) من المقرر 5/9، بهدف مواصلة تحسين عنصر التنوع البيولوجي في تقدير الموارد الحرجية العالمية والعمليات والمبادرات الأخرى ذلك الصلة؛

وأن يرفع تقريراً عن التقدم المحرز إلى الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماع يُعقد قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف؛

التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمات ذات الصلة

6- يرحب بأعمال منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في تجميع تقدير الموارد الحرجية العالمية 2010، الذي سيوفر معلومات محدثة وموسعة عن التنوع البيولوجي للغابات؛

7- يحيط علماً بنتائج تقدير الموارد الحرجية العالمية 2010، ويشجع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على مواصلة أعمالها نحو تحسين رصد التنوع البيولوجي للغابات؛

8- يسلّم بأهمية التنوع الجيني للغابات بالنسبة لحفظ التنوع البيولوجي للغابات واستخدامه المستدام، بما في ذلك في سياق تناول مسألة تغير المناخ وصون قدرة النظم الإيكولوجية للغابات على التحمل؛ وفي هذا السياق، يرحب بإعداد منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لتقرير حالة الموارد الوراثية الحرجية في العالم القائم على معلومات قطرية؛

9 يدعو الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة إلى دعم إعداد التقرير الأول عن حالة الموارد الوراثية الحرجية في العالم والقائم على معلومات قطرية، بما في ذلك بهدف ضمان جودة التقارير الوطنية؛ وقد يشمل ذلك إعداد تقارير قطرية وتقارير تقدمها المنظمات الدولية، مع الإشارة إلى ضرورة تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية والمالية، حيثما وعندما يكون ذلك مناسباً، إلى البلدان

⁹³ يرد تقرير الاجتماع بوصفه الوثيقة UNEP/CBD/WS-CB-FBD&CC/1/2 على العنوان التالي:

<http://www.cbd.int/doc/meetings/for/wscb-fbdcc-01/official/wscb-fbdcc-01-02-en.doc>

النامية الأطراف، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي؛

10- يطلب إلى الأمين التنفيذي التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في إعداد تقرير حالة الموارد الوراثية الحرجية في العالم، بما في ذلك عن طريق المشاركة في الدورات ذات الصلة لهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وفريق العمل التقني الحكومي الدولي التابع لها والمعني بالموارد الوراثية الحرجية؛

11- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يستكشف، مع أمانة البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، إمكانية إعداد خطة عمل، بما في ذلك تحديد ووضع وتنفيذ أنشطة مشتركة مستهدفة لدعم الأطراف، ولا سيما البلدان النامية ذات الغطاء الحرجي المنخفض، وذلك في تنفيذ برنامج العمل الموسع بشأن التنوع البيولوجي للغابات؛

التعاون مع الشراكة التعاونية المعنية بالغابات

12- يطلب إلى الأمين التنفيذي إعداد نموذج لأداة TEMATEA بشأن الالتزامات الدولية المتعلقة بالتنوع البيولوجي للغابات؛

13- يدعو الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات المعنية إلى مواصلة تحسين التنسيق والتعاون، على أساس الاحتياجات المحددة، على الصعيدين الوطني والإقليمي بين نقاط الاتصال الوطنية لاتفاقية التنوع البيولوجي، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإشراك القطاعات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة في تنفيذ جميع المقررات ذات الصلة، بما في ذلك برنامج العمل الموسع بشأن التنوع البيولوجي للغابات (المقرران 22/6 و 5/9، والمقررات الأخرى ذات الصلة)؛

14- يدعو الأطراف، والحكومات الأخرى، وأعضاء الشراكة التعاونية المعنية بالغابات، والمنظمات والعمليات الأخرى ذات الصلة إلى التعاون بشكل وثيق في تنفيذ برنامج العمل الموسع بشأن التنوع البيولوجي للغابات والأهداف المتعلقة بالتنوع البيولوجي للغابات المتفق عليها في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛

15- يدعو الأطراف، والحكومات الأخرى، وأعضاء الشراكة التعاونية المعنية بالغابات، والمنظمات والعمليات الأخرى ذات الصلة إلى تبادل المعلومات بشأن التدابير الكفيلة بتعزيز إنفاذ قوانين الغابات ومعالجة التجارة المتصلة بها من أجل زيادة تطبيق هذه التدابير الداعمة لبعضها البعض، والمساهمة في تنفيذ برنامج العمل الموسع بشأن التنوع البيولوجي للغابات.

المقرر 37/10 الوقود الحيوي والتنوع البيولوجي

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يشير إلى مقرره 2/9 الذي قرر فيه أن ينظر في اجتماعه العاشر في السبل والوسائل لتشجيع التأثيرات الإيجابية وتقليل التأثيرات السلبية لإنتاج واستخدام الوقود الحيوي على التنوع البيولوجي،

وإذ يسلم بأن تحسين مستوى البحوث والتقييمات العلمية والبيئية والاجتماعية-الاقتصادية، والتشاور المفتوح والشفاف، مع المشاركة الكاملة والفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية المعنية، وتقاسم أفضل الممارسات، هي احتياجات حاسمة في استمرار تحسين إرشادات السياسات وصنع القرار لتشجيع التأثيرات الإيجابية وتقليل أو تجنب التأثيرات السلبية للوقود الحيوي على التنوع البيولوجي والتأثيرات على التنوع البيولوجي التي تؤثر على الظروف الاجتماعية-الاقتصادية ذات الصلة وسد الثغرات في المعارف العلمية والشواغل القائمة إزاء هذه التأثيرات،

وإذ يلاحظ خطى التطور السريع في التكنولوجيات الجديدة التي تمكن تحويل الكتلة الحيوية إلى نطاق أوسع وأكثر مرونة لأنواع الوقود،

وإذ يعترف بالشواغل بأن تطبيق تكنولوجيات الوقود الحيوي قد يؤدي إلى زيادة الطلب على الكتلة الحيوية وتفاقم دوافع فقدان التنوع البيولوجي، مثل التغيير في استخدام الأراضي، وإدخال أنواع غريبة غازية، مع الأخذ في الحسبان الفقرة 6 من المقرر 38/10 الصادر عن مؤتمر الأطراف، والاستهلاك الزائد للموارد،

وإذ يعترف أيضا بإمكانية تقديم تكنولوجيات الوقود الحيوي لمساهمة إيجابية في التخفيف من تغير المناخ، وهو أحد الدوافع الرئيسية الأخرى لفقدان التنوع البيولوجي، وفي توليد دخل إضافي في المناطق الريفية،

وإذ يدرك بصفة خاصة التأثيرات الإيجابية والسلبية المحتملة لإنتاج واستخدام الوقود الحيوي على حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المألوف من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية، وعواقب ذلك على رفاههم،

1- يعرب عن امتنانه للاتحاد الأوروبي لمساهمته المالية نحو عقد حلقتي العمل الإقليميتين لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا والمحيط الهادئ، ولحكومة ألمانيا على مساهمتها نحو عقد حلقة العمل الإقليمية لأفريقيا، وإلى حكومات البرازيل وتايلند وغانا على استضافة حلقات العمل هذه بغية تسهيل المشاركة الفعالة للمنطقة بأكملها؛

2- يسلم بأن تأثيرات إنتاج واستخدام الوقود الحيوي على التنوع البيولوجي يمكن أن تؤثر، إيجابيا أو سلبيا، على الظروف الاجتماعية-الاقتصادية ذات الصلة، بما في ذلك الأمن الغذائي وأمن الطاقة، فضلا عن النظر في حيازة الأراضي وحقوق الموارد، بما فيها المياه، حيثما يتصل الأمر بتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي؛ مع الاعتراف، بصفة خاصة، بالآثار على المجتمعات الأصلية والمحلية؛

3- يدعو الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات المعنية وأصحاب المصلحة إلى دراسة، وعند الإقتضاء، مواصلة، استنادا إلى التقييمات العلمية بشأن تأثيرات إنتاج واستخدام الوقود الحيوي، وبمشاركة كاملة وفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية، تطوير الأطر المفاهيمية الطوعية للسبل والوسائل لتشجيع التأثيرات الإيجابية وتقليل أو تجنب التأثيرات السلبية لإنتاج واستخدام الوقود الحيوي التي أعدتها حلقات العمل الإقليمية الثلاث.

وينبغي، لدى مواصلة تطوير هذه الأطر المفاهيمية الطوعية، بذل جهد لتركيز الإطار على تأثيرات الوقود الحيوي على التنوع البيولوجي، والتأثيرات على التنوع البيولوجي التي تؤثر في الظروف الاجتماعية-الاقتصادية ذات الصلة والأمن الغذائي وأمن الطاقة المترتبة على إنتاج واستخدام الوقود الحيوي، على النحو الذي قرره مؤتمر الأطراف في اجتماعه التاسع في المقرر 2/9؛

4- يحث الأطراف والحكومات الأخرى، مع مشاركة كاملة وفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية وبالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين والمنظمات المعنية، أن تضمن لدى إجراء تقييمات علمية لتأثيرات إنتاج واستخدام الوقود الحيوي، معالجة واحترام الممارسات الزراعية المستدامة والأمن الغذائي وأمن الطاقة للمجتمعات الأصلية والمحلية، رهنا بالتنسيق الوطني، مع مراعاة القوانين العرفية للمجتمعات الأصلية والمحلية، حسب الإقتضاء؛

5- يسلم بالحاجة إلى إضافة سبل ووسائل لتشجيع التأثيرات الإيجابية وتقليل أو تجنب التأثيرات السلبية لإنتاج واستخدام الوقود الحيوي على التنوع البيولوجي، وعلى المجتمعات الأصلية والمحلية، وذلك في الخطط الوطنية، مثل الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي وخطط التنمية الوطنية، ويدعو الأطراف، في هذا الصدد، وحسب الإقتضاء، إلى الإبلاغ عن ذلك كجزء من تقاريرها الوطنية الخامسة بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي؛

6- يدعو الأطراف إلى وضع وتنفيذ السياسات التي تشجع التأثيرات الإيجابية وتقلل أو تتجنب التأثيرات السلبية لإنتاج واستخدام الوقود الحيوي على التنوع البيولوجي، والتأثيرات على التنوع البيولوجي التي تؤثر في الظروف الاجتماعية-الاقتصادية ذات الصلة، وخصوصاً من خلال تقييم كل من الآثار والتأثيرات المباشرة وغير المباشرة على التنوع البيولوجي الناجمة عن إنتاج واستخدام الوقود الحيوي في دورة حياته الكاملة بالمقارنة إلى آثار وتأثيرات الأنواع الأخرى من الوقود؛

7- يدعو الأطراف، مع الاعتراف بالظروف الوطنية المختلفة، والحكومات الأخرى والمنظمات المعنية، إلى القيام بما يلي، مع مراعاة وظائف النظم الإيكولوجية وخدماتها:

(أ) إعداد قوائم جرد وطنية لتحديد المناطق ذات القيمة العالية للتنوع البيولوجي، والنظم الإيكولوجية الحرجة، والمناطق ذات الأهمية للمجتمعات الأصلية والمحلية؛

(ب) تقييم وتحديد المناطق، وحسب الإقتضاء، النظم الإيكولوجية التي يمكن استخدامها في إنتاج الوقود الحيوي أو استثنائها من إنتاجه،

من أجل مساعدة واضعي السياسات في تطبيق تدابير الحفظ الملائمة وتحديد المناطق التي تعتبر غير ملائمة لإنتاج المواد الخام للوقود الحيوي، لتشجيع التأثيرات الإيجابية وتقليل أو تجنب التأثيرات السلبية لإنتاج واستخدام الوقود الحيوي على التنوع البيولوجي، مع مشاركة كاملة وفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية وأصحاب المصلحة، مع تطبيق تقييمات الأثر ذات الصلة؛

8- يدعو الأطراف، مع الاعتراف بالظروف الوطنية المختلفة، والحكومات الأخرى والمنظمات المعنية إلى صياغة تدابير داعمة لتشجيع التأثيرات الإيجابية وتقليل أو تجنب التأثيرات السلبية لإنتاج واستخدام الوقود الحيوي على التنوع البيولوجي والتأثيرات على التنوع البيولوجي التي تؤثر في الظروف الاجتماعية-

الاقتصادية ذات الصلة، مع مراعاة الفقرة 3 من المقرر 2/9 الصادر عن مؤتمر الأطراف والأدوات والإرشادات المذكورة فيها؛

9- يشجع الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات المعنية على معالجة تأثيرات إنتاج واستخدام الوقود الحيوي على التنوع البيولوجي وعلى الخدمات التي يقدمها، والتأثيرات على التنوع البيولوجي التي تؤثر في الظروف الاجتماعية-الاقتصادية ذات الصلة، لدى إعداد وتنفيذ سياسات استخدام الأراضي والمياه والسياسات و/أو الاستراتيجيات الأخرى ذات الصلة، لا سيما بمعالجة التغيرات المباشرة وغير المباشرة في استخدام الأراضي واستخدام المياه التي تؤثر، ضمن جملة أمور، في المناطق ذات القيمة العالية للتنوع البيولوجي، والمناطق ذات الأهمية الثقافية والدينية ومناطق التراث والمجتمعات الأصلية والمحلية؛

10- يشجع الأطراف والحكومات الأخرى على وضع واستخدام تكنولوجيات سليمة بيئياً، ودعم إعداد برامج البحوث، وإجراء تقييمات الأثر، التي تشجع التأثيرات الإيجابية وتقلل أو تتجنب التأثيرات السلبية لإنتاج واستخدام الوقود الحيوي على التنوع البيولوجي والتأثيرات على التنوع البيولوجي التي تؤثر في الظروف الاجتماعية-الاقتصادية ذات الصلة؛

11- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يقوم بما يلي، رهنا بتوافر الموارد المالية:

(أ) جمع وتحليل وتلخيص المعلومات عن أدوات الاستخدام الطوعي، بما في ذلك المعلومات عن المعايير والمنهجيات المتاحة لتقييم التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على التنوع البيولوجي من إنتاج واستخدام الوقود الحيوي، في دورة حياته الكاملة بالمقارنة إلى تأثيرات الأنواع الأخرى من الوقود، والتأثيرات على التنوع البيولوجي التي تؤثر في الظروف الاجتماعية-الاقتصادية ذات الصلة؛

(ب) القيام بهذا العمل مع مراعاة عمل المنظمات والعمليات الشريكة ذات الصلة، وبالتعاون معها، مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومبادرة الأمم المتحدة للطاقة، والفريق الدولي للإدارة المستدامة للموارد، ووكالة الطاقة الدولية، والشراكة العالمية للطاقة البيولوجية والمنظمات المعنية الأخرى ومبادرات أصحاب المصلحة المتعددين، من أجل خفض ازدواجية الجهود. وينبغي أن يراعي هذا العمل نتائج حلقات العمل الإقليمية، وأن يستعين بالمقررات والإرشادات ذات الصلة التي أعدتها اتفاقية التنوع البيولوجي؛

(ج) نشر وتيسير الحصول على المعلومات الموجزة عن الأدوات من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات والوسائل الأخرى ذات الصلة لمساعدة الأطراف، وقطاع الأعمال وأصحاب المصلحة المعنيين في تطبيق السبل والوسائل لتشجيع التأثيرات الإيجابية وتقليل أو تجنب التأثيرات السلبية لإنتاج واستخدام الوقود الحيوي على التنوع البيولوجي والتأثيرات على التنوع البيولوجي التي تؤثر في الظروف الاجتماعية-الاقتصادية ذات الصلة؛

12- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يجمع معلومات عن الثغرات في المعايير والمنهجيات المتاحة المحددة في العمل المتخذ بموجب الفقرة 11 أعلاه، ونقلها إلى علم المنظمات والعمليات المعنية ورفع تقرير عن التقدم المحرز إلى اجتماع للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية يعقد قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف؛

13- يطلب إلى الأمين التنفيذي، رهنا بتوافر الموارد، وبما يتسق مع الصلاحيات المذكورة في المقرر 2/9 الصادر عن مؤتمر الأطراف، ومع مراعاة الفقرة 2(ب) من المقرر 5/9 الصادر عن مؤتمر الأطراف، بشأن التنوع البيولوجي للغابات، فضلا عن نتائج التقييم العلمي الشامل الجاري، أن يقدم مساهمة ومساعدة للعمل الجاري في المنظمات الشريكة والعمليات ذات الصلة، حسبما ورد ذكره في الفقرة 11(ب) أعلاه، لتشجيع التأثيرات الإيجابية وتقليل أو تجنب التأثيرات السلبية لإنتاج واستخدام الوقود الحيوي والكتلة الحيوية للطاقة على التنوع البيولوجي والتأثيرات على التنوع البيولوجي التي تؤثر في الظروف الاجتماعية-الاقتصادية ذات الصلة؛

14- يدعو الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات المعنية إلى تزويد الأمين التنفيذي بالخبرات والنتائج المترتبة على تقييمات تأثيرات إنتاج واستخدام الوقود الحيوي على التنوع البيولوجي والتأثيرات على التنوع البيولوجي التي تؤثر في الظروف الاجتماعية-الاقتصادية ذات الصلة، فضلا عن الأنشطة المحددة في الفقرات 7 و8 و9 أعلاه، لدعم الإجراءات المطلوبة من الأمين التنفيذي في الفقرة 13 أعلاه، ويطلب إلى الأمين التنفيذي أن يتيح هذه الخبرات والنتائج إلى الأطراف من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات، وأن يرفع تقريراً عن الأنشطة المطلوبة في الفقرة 13 أعلاه إلى اجتماع الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية يعقد قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف؛

15- يشجع الأطراف، ولا سيما البلدان المتقدمة، ويدعو الحكومات الأخرى، والمؤسسات المالية والمنظمات المعنية الأخرى إلى تقديم دعم تقني و/أو مالي للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي، لتنفيذ المقرر 2/9 والمقرر الحالي؛

16- يحث الأطراف والحكومات الأخرى على تطبيق النهج التحوطي وفقاً لديباجة الاتفاقية، وبروتوكول قرطاجنة، على إدخال واستخدام الكائنات الحية المحورة في إنتاج الوقود الحيوي فضلاً عن الإطلاق الميداني للكائنات الحية التركيبية، أو الخلية أو الجينوم في البيئة، مع الاعتراف بحق الأطراف، وفقاً للتشريع المحلي، في وقف إطلاق الكائنات الحية التركيبية، أو الخلية أو الجينوم في البيئة؛

17- يقر بأن النظر في الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، وفقاً للفقرة 4 من المقرر 12/10، ينبغي أن يساعد في تقديم إرشادات وإيضاح بشأن البيولوجيا التركيبية، ويشجع الأطراف على إدراج المعلومات ذات الصلة بالبيولوجيا التركيبية والوقود الحيوي عند تقديمها للمعلومات استجابة للفقرة 4 من المقرر 12/10.

المقرر 38/10 الأنواع الغريبة الغازية

إن مؤتمر الأطراف،

ألف - إدخال الأنواع الغريبة الغازية كحيوانات أليفة، وكأنواع لأحواض الكائنات المائية ولأحواض الكائنات الأرضية، وكطعم حي وأغذية حية

وفقا للفقرة 10 من مقرره 4/9،

1- يحيط علما بالمعلومات التي جمعها الأمين التنفيذي لمعالجة إدخال الأنواع الغريبة الغازية كحيوانات أليفة، وكأنواع لأحواض الكائنات المائية ولأحواض الكائنات الأرضية، وكطعم حي وأغذية حية، وذلك بالصيغة الموجزة في المذكرة التي أعدت للاجتماع الرابع عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية؛⁹⁴

2- ينشئ فريقا مخصصا من الخبراء التقنيين لاقتراح سبل ووسائل، بما في ذلك عدة أمور من ضمنها، تقديم المعلومات العلمية والتقنية، والمشورة والإرشادات، بشأن تطوير محتمل من الهيئات المناسبة للمعايير التي يمكن استعمالها على المستوى الدولي لتجنب انتشار الأنواع الغريبة الغازية التي لا تشملها المعايير الدولية الحالية، لمعالجة الثغرات المحددة ولمنع الآثار وتقليل المخاطر المرتبطة بإدخال الأنواع الغريبة الغازية كحيوانات أليفة، وكأنواع لأحواض الكائنات المائية ولأحواض الكائنات الأرضية، وكطعم حي وأغذية حية، مع الاختصاصات المرفقة بهذا المقرر؛ ويعرب عن تقديره لحكومة إسبانيا لما قدمته من مساعدة مالية لتنظيم فريق الخبراء؛

3- يطلب إلى الأمين التنفيذي القيام بما يلي:

(أ) السعي للحصول على مزيد من التعليقات من الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات المعنية بشأن أمثلة عن أفضل الممارسات لمعالجة إدخال الأنواع الغريبة الغازية كحيوانات أليفة، وكأنواع لأحواض الكائنات المائية ولأحواض الكائنات الأرضية، وكطعم حي وأغذية حية؛

(ب) تنظيم اجتماعات للفريق المخصص من الخبراء التقنيين المنشأ في الفقرة 2 أعلاه، وأن يرفع تقريره للنظر فيه في اجتماع للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية يعقد قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف؛

(ج) استكشاف مزيدا من السبل والوسائل لتحسين قدرات الأطراف على معالجة إدخال الأنواع الغريبة الغازية كحيوانات أليفة، وكأنواع لأحواض الكائنات المائية ولأحواض الكائنات الأرضية، وكطعم حي وأغذية حية، بما في ذلك من خلال التشاور مع أمانات الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي ذات الصلة والمنظمات الدولية المعنية مثل المنظمة العالمية لصحة الحيوان، وهيئة الدستور الغذائي، والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والاتفاقية الدولية للتجارة بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للإنقراض؛

باء - مسائل أخرى متعلقة بالأنواع الغريبة الغازية

4- يقر بالأهمية الحاسمة للتعاون الإقليمي فيما يخص معالجة تهديدات الأنواع الغريبة الغازية، لا سيما كوسيلة لتعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على تحمل تغير المناخ؛

- 5- يرحب بتقرير حلقة العمل "مساعدة الجزر على التكيف: حلقة عمل بشأن العمل الإقليمي لمكافحة الأنواع الغريبة الغازية في الجزر لحفظ التنوع البيولوجي والتكيف مع تغير المناخ"، المنعقدة في أوكلاند، نيوزيلندا، من 11 إلى 16 أبريل/نيسان 2010⁹⁵ المشار إليها في المقررين 4/9 و21/9؛
- 6- وإذ يقر بالتهديدات على التنوع البيولوجي من الأنواع الغريبة الغازية الحالية والجديدة المحتملة، يحث الأطراف ويشجع الحكومات الأخرى على تطبيق النهج التحوطي فيما يخص إدخال وانتشار الأنواع الغريبة الغازية لإنتاج الزراعي وإنتاج الكتلة الحيوية، بما في ذلك المواد الأولية للوقود الحيوي، ولعزل الكربون، تبعا للمبادئ التوجيهية بشأن الأنواع الغريبة الغازية المذكورة في المرفق بالمقرر 23/6*؛
- 7- يشجع الأطراف ويدعو الحكومات والمنظمات الأخرى إلى النظر في السبل والوسائل لزيادة التشغيل المتبادل لموارد المعلومات المتاحة حاليا، بما في ذلك قواعد البيانات والشبكات، لاستخدامها في إجراء عمليات تقييم المخاطر و/أو الآثار وإعداد نظم الإنذار المبكر؛
- 8- وإذ يشير إلى المقررات 23/6* و13/7 و27/8 و4/9، وإذ يسلم بالحاجة إلى زيادة تيسير تنفيذ هذه المقررات وتعزيز تنفيذها، لا سيما بخصوص مسألة حركة الأشخاص والبضائع الواردة فيها، يطلب إلى الأمين التنفيذي القيام بالمتابعة مع أمانات الهيئات المشار إليها في هذه المقررات، وكذلك الاتفاقات الأخرى المتعددة الأطراف المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمنظمات الإقليمية، عند الإقتضاء، مع مراعاة أيضا مسارات الإدخال الإضافية مثل القنص والصيد، وإدارة الأنواع الغريبة الغازية المحددة بالفعل والتهديدات من الأنماط الوراثة الغريبة الغازية؛
- 9- يطلب كذلك إلى الأمين التنفيذي القيام بما يلي:
- (أ) جمع وتوزيع المعلومات الموجودة (بما فيها المبادئ التوجيهية بشأن الأنواع الغريبة الغازية، وأمثلة ممكنة لإدراجها واستجابات الإدارة ذات الصلة)، مع ملاحظة التوفيق بين الحاجة إلى تكيف التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية مع تغير المناخ، فضلا عن الحاجة إلى منع وتقليل مخاطر الأنواع الغريبة الغازية الموجودة حاليا والمحتملة، وتوفير هذه المعلومات إلى الأطراف بجميع لغات الأمم المتحدة، رهنا بتوافر التمويل، من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات التابعة للاتفاقية وعن طريق وسائل أخرى؛
- (ب) تعزيز التعاون عبر الحدود بشأن إدارة الأنواع الغريبة الغازية، وخصوصا في أحواض الأنهار؛
- (ج) إدراج التقدم المحرز والدروس المستفادة بشأن التعاون الجزري الإقليمي لإدارة تهديدات الأنواع الغريبة الغازية، بما في ذلك عمليات التبادل الإقليمي والأقاليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في استعراض برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي الجزري المقرر للاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف؛
- (د) التأكد من مشاركة كاملة وفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية في معالجة قضايا الأنواع الغريبة الغازية لغرض استخدام المعارف التقليدية؛

⁹⁵ UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/29

* قدم أحد الممثلين اعتراضا رسميا خلال العملية المؤدية إلى اعتماد هذا المقرر وأكد أنه لا يعتقد أن مؤتمر الأطراف يستطيع أن يعتمد، بصفة مشروعة، اقتراحا أو نصا مع وجود اعتراض رسمي عليه. وأعرب عدد قليل من الممثلين عن تحفظاتهم إزاء الإجراءات المؤدية إلى اعتماد هذا المقرر (انظر UNEP/CBD/COP/6/20، الفقرات 294-324).

10- يرحب بمشاركة أمانات الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للإنقراض، فضلا عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والبرنامج العالمي المعني بالأنواع الغازية، في فريق الاتصال المشترك بين الوكالات المعني بالأنواع الغريبة الغازية، ويشجع هذه المنظمات، فضلا عن منظمة الطيران المدني الدولي، على مواصلة تعاونها مع الأمين التنفيذي تمثيا مع الفقرة 11 من المقرر 4/9 ألف؛

11- يرحب بردود أمانات الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، ومنظمة التجارة العالمية، ولجنة إدارة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، على الدعوات المرسلّة إلى هذه الهيئات، على التوالي، في الفقرات 2 و3 و4 و5 من المقرر 4/9 ألف، التي تحدد كيفية معالجة كل منها للثغرات المعينة وأوجه عدم الاتساق في الإطار التنظيمي الدولي بشأن الأنواع الغريبة الغازية؛

12- وإذ يشير إلى الفقرة 6 من المقرر 4/9 ألف، يحث الأطراف والحكومات الأخرى على متابعة هذه المسائل رسميا من خلال وفودها الوطنية إلى هذه المنظمات؛

13- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يرفع تقريرا عن التقدم المحرز في هذه المسائل، إلى الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماع يعقد قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف.

مرفق

اختصاصات الفريق المخصص من الخبراء التقنيين لمعالجة المخاطر المرتبطة بإدخال الأنواع الغريبة الغازية كحيوانات أليفة، وكأنواع لأحواض الكائنات المائية ولأحواض الكائنات الأرضية، وكطعم حي وأغذية حية

1- أنشأ مؤتمر الأطراف، بموجب الفقرة 2 من مقرره 38/10، فريقا مخصصا من الخبراء التقنيين من أجل اقتراح سبل ووسائل، بما في ذلك عدة أمور من ضمنها، تقديم المعلومات العملية والتقنية، والمشورة والإرشادات، بشأن تطوير محتمل من الهيئات المناسبة للمعايير التي يمكن استعمالها على المستوى الدولي لتجنب انتشار الأنواع الغريبة الغازية التي لا تشملها المعايير الدولية الحالية، لمعالجة الثغرات المحددة ومنع الآثار وتقليل المخاطر المرتبطة بإدخال الأنواع الغريبة الغازية كحيوانات أليفة، وكأنواع لأحواض الكائنات المائية ولأحواض الكائنات الأرضية، وكطعم حي وأغذية حية، مع الاختصاصات الحالية وأعرب عن تقديره لحكومة إسبانيا لما قدمته من مساعدة مالية لتنظيم فريق الخبراء التقنيين المخصص.

2- وسيحدد الفريق المخصص من الخبراء التقنيين، بوجه خاص، وينظر في أدوات ذات صلة ومحددة وملموسة، ومدونة ممارسات طوعية، ومنهجيات، وإرشادات، وأفضل الأمثلة والصكوك، بما في ذلك الآليات التنظيمية المحتملة، لمعالجة المخاطر المرتبطة بإدخال الأنواع الغريبة كحيوانات أليفة، وكأنواع لأحواض الكائنات المائية ولأحواض الكائنات الأرضية، وكطعم حي وأغذية حية، بما في ذلك ما يلي:

(أ) مراقبة، ورصد، وحظر، حسب الإقتضاء، التصدير، والاستيراد والعبور، على المستويات المحلي والوطني والإقليمي، مع مراعاة التشريعات الوطنية، حيثما يكون ذلك منطبقا؛

- (ب) مراقبة الاتجار على شبكة الانترنت، وما يتصل به من نقل، والمسارات الأخرى ذات الصلة؛
(ج) إعداد واستخدام عمليات تقييم المخاطر وإدارة المخاطر؛
(د) إعداد واستخدام نظم الاكتشاف المبكر والاستجابة السريعة؛
(هـ) تنظيم تصدير، واستيراد وعبور الأنواع الغريبة الغازية المحتمل الإتجار بها كحيوانات أليفة من المرجح إطلاقها؛

(و) زيادة التوعية العامة ونشر المعلومات؛

(ز) التعاون عبر الحدود، وعند الإقتضاء التعاون الإقليمي والنهج الإقليمية؛

3- وبالإضافة إلى ذلك، سينظر الفريق المخصص من الخبراء التقنيين في سبل زيادة التشغيل البيني لموارد المعلومات القائمة بما في ذلك قواعد البيانات والشبكات، لاستخدامها في إجراء عمليات تقييم المخاطر و/أو الأثر وفي إعداد نظم الاكتشاف المبكر والاستجابة السريعة.

4- وسيقدم الفريق المخصص من الخبراء التقنيين اقتراحاته مع الاستعانة بما يلي:

- (أ) المعلومات المقدمة من عدة جهات من ضمنها، الأطراف، والحكومات الأخرى، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية، وأمانات الاتفاقيات الدولية ذات الصلة؛
(ب) المعلومات المجمعة في حلقة عمل الخبراء بشأن أفضل الممارسات الخاصة بالكشف على الحيوانات الحية قبل تصديرها في التجارة الدولية،⁹⁶ المنعقدة في إنديانا، بالولايات المتحدة الأمريكية، من 9 إلى 11 أبريل/نيسان 2008؛

(ج) النموذج القائم على قضايا TEMATEA بشأن الأنواع الغريبة الغازية،

(د) قواعد البيانات الدولية والوطنية والإقليمية بشأن الأنواع الغريبة الغازية؛

(هـ) القسمان الثاني والثالث من مذكرة الأمين التنفيذي عن زيادة العمل بشأن الثغرات وأوجه عدم الاتساق في الإطار التنظيمي الدولي بشأن الأنواع الغريبة الغازية، لا سيما إدخال الأنواع كحيوانات أليفة، وكأنواع لأحواض الكائنات المائية ولأحواض الكائنات الأرضية، وكطعم حي وأغذية حية، وأفضل الممارسات لمعالجة المخاطر المرتبطة بإدخالها؛⁹⁷

(و) المعلومات الأخرى ذات الصلة السليمة علمياً، لا سيما المعلومات من خبراء العلوم، والجامعات، والمعاهد ذات الصلة؛

5- وسيُنشأ الفريق المخصص من الخبراء التقنيين وفقاً للإجراءات الواردة في طريقة التشغيل الموحدة للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (المرفق الثالث بالمقرر 10/8) مع مراعاة الحاجة إلى الاستعانة بتجربة المنظمات الدولية المعنية، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، ولجنة تدابير الصحة والصحة النباتية التابعة لمنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، واتفاقية

96 UNEP/CBD/COP/9/INF/32/Add.1

97 UNEP/CBD/SBSTTA/14/16/Rev.1

الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والمنظمات التي تدير قواعد البيانات بشأن الأنواع الغريبة الغازية، والمنظمات التابعة لقطاع الصناعة والبرنامج العالمي المعني بالأنواع الغازية.

6- وسيجتمع الفريق المخصص من الخبراء التقنيين لإنجاز مهمته، رهنا بتوافر الموارد المالية، ويعمل أيضا من خلال المراسلة وعقد المؤتمرات الإلكترونية.

7- وسيرفع الفريق المخصص من الخبراء التقنيين تقريرا إلى اجتماع للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية يعقد قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي.

المقرر 39/10 المبادرة العالمية للتصنيف

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يشير إلى أن المبادرة العالمية للتصنيف، مع برنامج العمل الخاص بها التي اعتمدها مؤتمر الأطراف بموجب المقرر 8/6 وجرى استعراضها بتعمق في المقرر 3/8، بعناصر التسليم الموجهة نحو تحقيق النتائج الواردة في المقرر 22/9، هي قضية مشتركة بين القطاعات ذات أولوية في تنفيذ جميع أهداف الاتفاقية الثلاثة بطريقة متوازنة،

1- يشير إلى أن العائق التصنيفي الجاري⁹⁸ لا يهدد فحسب عملية توليد بيانات تصنيفية جديدة، بل يُعرض أيضاً للخطر عملية التحقق من العينات التصنيفية والبيانات المرتبطة بها على النحو الذي أودعت به في مجموعات التاريخ الطبيعي والموارد العلمية الأخرى؛

2- وإذ يعترف بإحراز تقدم محدود بشأن تقييمات احتياجات التصنيف على الصعيد الوطني، يحث الأطراف والحكومات الأخرى على إجراء تقييمات احتياجات التصنيف، حيثما ينطبق ذلك، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات طائفة كاملة من المستخدمين النهائيين واحتياجاتهم للدعم المتعلق بالتصنيف في تنفيذ جميع المواد وبرامج العمل ذات الصلة في الاتفاقية؛

3- وإذ يدرك التقدم المحرز على الصعيد العالمي فيما يتعلق بتحديد أولويات احتياجات التصنيف لإدارة الأنواع الغريبة الغازية، يشجع الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات المعنية على تحديد الاحتياجات التصنيفية ذات الأولوية في المجالات المواضيعية الأخرى والقضايا المشتركة بين القطاعات في الاتفاقية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة على الصعيد الإقليمي بشأن الأنواع والاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات المحددة على الصعيد الإقليمي؛

4- يشجع الأطراف والمنظمات الأخرى المعنية على إتاحة البيانات التصنيفية وغيرها من البيانات الضرورية والبيانات الفوقية المتأتية من مؤسسات ومنظمات التصنيف وغيرها من المؤسسات والمنظمات المعنية بحيث يمكن الوصول إليها بسهولة والمجموعات التي بحوزتها استجابة للاحتياجات من المعلومات المحددة بوصفها أولويات على الصعيدين الوطني والإقليمي، مثل، جملة أمور منها، المعلومات والخبرات المتعلقة بإدارة الأنواع الغريبة الغازية والأنواع المعرضة للانقراض؛

5- وإذ يعترف بالحاجة إلى ضرورة وجود بيانات أفضل وأشمل عن توزيع الأنواع في نطاق المناطق البيولوجية، يحث الأطراف ويدعو الحكومات والمنظمات الأخرى إلى تحسين مستوى تنسيق بحوثها التصنيفية في المناطق البيولوجية الجغرافية، وتقاسم وتبادل المعلومات الجديدة والقائمة؛

6- يحث كذلك الأطراف ويدعو الحكومات والمنظمات الأخرى إلى توسيع قاعدة المعارف المتعلقة بالنطاق الإيكولوجي للأنواع وحالة الأنواع بغية تلبية احتياجات المستخدمين على نحو أفضل فيما يتعلق بالدلالة البيولوجية للصحة الإيكولوجية؛

98 مشاكل عدم المعرفة الكافية بجميع مكونات التنوع البيولوجي، بما في ذلك تصنيفها ووصفها وقيمتها ووظائفها ونقص القدرات التصنيفية حسبما يرد في المقرر 8/6.

7- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يعقد، بمساعدة آلية التنسيق التابعة للمبادرة العالمية للتصنيف وبالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية، حلقات تدريبية لبناء القدرات في جميع الأقاليم الفرعية والأقاليم على حسب الحاجة؛

8- يحث الأطراف ويدعو الحكومات الأخرى إلى تأييد مقترحات المشاريع المتعلقة بالمبادرة العالمية للتصنيف ذات الصلة باستراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي المعدة بالتعاون مع منظمات وشبكات وطنية وإقليمية وعالمية شريكة، لتيسير عملية تمويل المشاريع من قبل مرفق البيئة العالمية ومن خلال مصادر التمويل الأخرى ذات الصلة؛

9- يحث الأطراف ويدعو الحكومات الأخرى إلى تيسير تنمية القدرات، بالتعاون مع الشبكات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية، على حسب الحاجة، في المجالات التالية:

(أ) استخدام معارف التصنيف القابلة للتبادل والمواد المرتبطة بها، عن طريق تعزيز إدارة واستخدام مجموعات العينات المرجعية داخل البلد، مع مراعاة أحكام المادة 15 من الاتفاقية؛

(ب) التقنيات الجزيئية التي يشجع استخدامها في التصنيف، مثل ترميز الحمض النووي بالأعمدة المتوازية، ضمن جملة تقنيات؛

(ج) تنظيم دورات تدريبية لكل من مستخدمي معلومات التصنيف والشباب المتخصصين في علم التصنيف؛

(د) المجموعات العلمية في البلدان النامية، ولاسيما أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية من بينها، والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي؛

10- وإذ يعترف بأهمية تبادل قوائم العينات التصنيفية لأغراض بحوث التنوع البيولوجي غير التجارية، يشجع الأطراف، والحكومات والمنظمات الأخرى على إيجاد سبل لتيسير أوجه التعاون العلمي والتقني الإقليمية ودون الإقليمية والاستفادة منها، وفقاً للتشريعات الوطنية ذات الصلة والمتطلبات ذات الصلة حيثما يكون ملائماً مع إيلاء الاهتمام الواجب للحاجة إلى معالجة التغييرات في الاستخدام والنوايا بخلاف النوايا الخاصة بالتصنيف ورهنا بنتائج المفاوضات الجارية بشأن النظام الدولي للحصول وتقاسم المنافع في إطار الاتفاقية؛

11- وإذ يعترف بأنه من المتوقع أن ينخفض عدد المتخصصين في مجال التصنيف وأن التراكم السريع لمعلومات تسلسلات الحمض النووي يتطلب زيادة الخبرات في مجال التصنيف من أجل تحديد الأنواع التي تشق منها الأنواع بشكل موثوق به؛ بما يسمح بالاستفادة بأقصى درجة من إمكانيات التكنولوجيات الجديدة لمجموعة واسعة النطاق من تقييمات التنوع البيولوجي، يشجع الأطراف والحكومات الأخرى على تعزيز أنشطة المؤسسات ذات الصلة بالتصنيف لتوفير فرص عمل وحوافز لأخصائيي التصنيف من الشباب وتعزيز القدرات في مجال التصنيف لإجراء تدريب ملائم لأخصائيي الاستحداث الفهرسي والمستخدمين النهائيين المعنيين بالتصنيف على الصعيدين الوطني والإقليمي وعلى الصعيد العالمي؛

12- يدعو الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات الدولية ومنظمات التمويل الأخرى إلى الاضطلاع بتنفيذ برنامج عمل المبادرة العالمية للتصنيف مع إيلاء اهتمام خاص لعمليات قوائم الجرد الوطنية والإقليمية لجميع الكائنات، أي النباتية والحيوانية والكائنات الدقيقة؛

13- وإذ يعترف كذلك بأن القدرات التصنيفية تشكل عنصراً حاسماً في تنفيذ جميع المواد وبرامج العمل ذات الصلة في الاتفاقية، وبأن القدرات التصنيفية اللازمة لجرد التنوع البيولوجي ورصده، بما في ذلك استخدام التكنولوجيات الجديدة، مثل ترميز الحمض النووي بالأعمدة المتوازية وتكنولوجيا المعلومات الأخرى ذات الصلة، غير ملائمة في العديد من أنحاء العالم، يدعو مرفق البيئة العالمية، والأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات الدولية ومنظمات التمويل الأخرى إلى إعطاء أولوية أكبر لتوفير التمويل لمقترحات المبادرة العالمية للتصنيف؛

14- وإذ يرحب بالتقدم المحرز في إنشاء صندوق استئماني خاص للمبادرة العالمية للتصنيف وإذ يدرك أعمال مبادرة BioNET الدولية والشبكات والمنظمات والأطراف المعنية التي تسهم في إعداد وتشجيع استراتيجية الرعاية والحملة العالمية، على النحو المبين في التقرير المرحلي عن إنشاء صندوق خاص للمبادرة العالمية للتصنيف،⁹⁹

(أ) يدعو الأطراف والحكومات والمنظمات الأخرى إلى الاستجابة بوجه عاجل من أجل تفعيل الصندوق الاستئماني قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف؛

(ب) يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يقترح التشكيل الرسمي، وفقاً للمقرر 22/9، للجنة توجيهية تعكس التوازن الإقليمي والخبرات الأخرى الملائمة لتيسير تحديد مصادر التمويل المناسبة ومساعدة تفعيل الصندوق الخاص، مع مراعاة المقترحات الواردة في التقرير المرحلي؛

15- يرحب بالقسم المعني بالتصنيف باعتباره جزءاً من البيان والتوصية الصادرين عن مؤتمر اليونسكو بشأن العلوم والسياسات المتعلقة بالتنوع البيولوجي المنعقد بمناسبة السنة الدولية للتنوع البيولوجي في مقر اليونسكو بباريس، من 25 إلى 29 يناير/كانون الثاني 2010، ويحث الأطراف ويدعو الحكومات الأخرى والمنظمات المعنية إلى أن تدعم وتنفذ، حسب الاقتضاء، التوصيات التالية المنبثقة عن هذا المؤتمر من أجل رفع مستوى التصنيف وإدامته وذلك وفقاً لجميع الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي، مع موافقة مسبقة، حسب الظروف، و/أو موافقة ومشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية، فضلاً عن التشريعات الوطنية ذات الصلة:

(أ) دعم المجتمعات الأصلية والمحلية في الاستحواذ على معارفها التصنيفية والحفاظ عليها؛

(ب) تطبيق التصنيف الحاسوبي والنهج الجزيئية وغيرها من النهج الابتكارية لتسريع سير العمل التصنيفي في مجال الاكتشاف والوصف؛

(ج) استخدام أدوات البنية التحتية الرقمية والجزيئية لإدماج البيانات التصنيفية مع الأنواع الأخرى من المعلومات المتعلقة بعلوم الحياة، ومن ثم القيام أيضاً بتوسيع نطاق المنتجات المتاحة لدعم عملية التحديد والخدمات الأخرى؛

(د) تحديد أولويات الجهود المبذولة في مجال التصنيف وفقاً للثغرات المسجلة في المعارف العلمية واحتياجات المستخدمين؛

(هـ) إرساء ممارسة نموذجية في مجال الاتصال والتواصل، واستخدام منابر وسائل الإعلام عبر الإنترنت للوصول إلى الجمهور وغيره من الجهات؛

(و) تدريب جيل جديد من المتخصصين في مجال التصنيف، يكون بمقدورهم العمل بشكل مرن وتعاوني وتقييم التكنولوجيات والأدوات الجديدة والناشئة؛

(ز) تقدير المساهمات القيّمة للتصنيف والاعتراف به كفرع من فروع العلوم المتقدمة؛

16- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يضع، بالتشاور مع آلية التنسيق التابعة للمبادرة العالمية للتصنيف، ونقاط الاتصال الوطنية للمبادرة والمؤسسات والهيئات والمنظمات المعنية، استراتيجية شاملة في مجال بناء القدرات للمبادرة العالمية للتصنيف على الصعيدين العالمي والإقليمي تعالج الخطة الاستراتيجية للاتفاقية للفترة 2011-2020 مع مراعاة ما يلي:

(أ) الحاجة إلى الاتساق بين الأنشطة المقررة ذات الصلة ببناء القدرات في برنامج عمل المبادرة العالمية للتصنيف والمنجزات المستهدفة الموجهة نحو تحقيق النتائج الواردة في المقرر 22/9؛

(ب) احتياجات وقدرات التصنيف المبلغ عنها بالفعل؛

(ج) أصحاب المصلحة المعنيون والموارد المطلوبة بالإضافة إلى آليات التمويل الممكنة؛

(د) احتياجات وأولويات التصنيف للمجالات المواضيعية والقضايا المشتركة بين القطاعات في الاتفاقية، وخصوصاً للعمل بشأن المناطق المحمية والأنواع الغريبة الغازية؛

وأن يقدم مشروع التقرير المرحلي إلى مؤتمر الأطراف في اجتماعه الحادي عشر، ويطلب إلى الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية استعراض مشروع الاستراتيجية قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف؛

17- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يضع نموذج قياسي لتقييمات الاحتياجات من التصنيف والقدرات بغية استخدامها من قبل الأطراف؛

18- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن ينظر، بالتشاور مع آلية التنسيق الخاصة بالمبادرة العالمية للتصنيف وفريق الخبراء التقنيين المخصص لمؤشرات ما بعد عام 2010 في وضع مؤشر لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المبادرة، حسب الضرورة.

المقرر 40/10 آليات لتشجيع المشاركة الفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية في أعمال الاتفاقية

ألف - جهود بناء القدرات

إن مؤتمر الأطراف،

1- يرحب مع التقدير بالجهود التي تبذلها الأمانة لبناء قدرات المجتمعات الأصلية والمحلية، في شراكة مع حكومة إسبانيا وشبكة نساء الشعوب الأصلية المعنية بالتنوع البيولوجي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بشأن القضايا المرتبطة بالمادة 8(ب) والأحكام المتصلة بها والمادة 15 بشأن الحصول وتقاسم المنافع، وذلك على وجه الخصوص في ضوء توقع اعتماد النظام الدولي بشأن الحصول وتقاسم المنافع وتنفيذه بعد عام 2010؛ ويشجع الأطراف على مواصلة هذه الجهود؛

2- يرحب بسلسلة حلقات العمل الإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى بناء قدرات المجتمعات الأصلية والمحلية التي نظمتها الأمانة في شراكة مع الأطراف، لدعم التنفيذ المعزز، من خلال التكنولوجيات القائمة على شبكة الانترنت، للمبادئ التوجيهية بشأن التنوع البيولوجي وتنمية السياحة، التي أعدت في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي؛¹⁰⁰

3- يشجع الأمانة على مواصلة جهودها لتيسير التنفيذ الفعال للمقررات المتعلقة ببناء القدرات¹⁰¹ من خلال حلقات العمل التي تستخدم منهجية "تدريب المعلم" وتوسيع نطاق الفرص ليشمل جميع المناطق، بغية زيادة عدد ممثلي المجتمعات الأصلية والمحلية، لا سيما النساء ممن يتمتعن بدراية بأعمال الاتفاقية وتشاركن فيها، بما في ذلك تنفيذها على الصعيدين الوطني والمحلي؛

4- يدعو الأطراف والحكومات والمنظمات المعنية، بما فيها منظمات المجتمعات الأصلية والمحلية، إلى النظر في التعاون مع الأمانة لوضع مبادرات مماثلة في مناطق أخرى، بغية بناء قدرات ممثلي المجتمعات الأصلية والمحلية وتعزيزها، لا سيما النساء والشباب، للمشاركة بفعالية في أعمال الاتفاقية؛

5- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يواصل، رهنأ بتوافر الموارد المالية، عقد حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية لبناء القدرات وتبادل الخبرات بشأن القضايا ذات الصلة بالمادة 8(ب) والمادة 10(ج) والمادة 15، من أجل مساعدة المجتمعات الأصلية والمحلية في مشاركتها الفعالة في أعمال الاتفاقية، وذلك بغية تعزيز قدراتها؛

6- يطلب أيضاً إلى الأمين التنفيذي أن يواصل، رهنأ بتوافر الموارد المالية، عقد حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية بهدف بناء قدرات المجتمعات الأصلية والمحلية، دعماً لتعزيز تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن التنوع البيولوجي وتنمية السياحة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، وذلك من خلال استراتيجيات تسويق معززة وتكنولوجيات قائمة على شبكة الانترنت، بالنسبة للأراضي الجافة وشبه الرطبة، والجبال، وأن يرفع تقريراً عن النتائج إلى الفريق العامل المعني بالمادة 8(ب) والأحكام المتصلة بها، لينظر فيه خلال اجتماعه السابع.

¹⁰⁰ المقرر 14/7، المرفق.

¹⁰¹ انظر المقررين 13/9 دال وهاء، بالإضافة إلى المقررين 5/8 باء وجيم، والمرفق بالمقرر 16/7، والمهمة 4 في المرفق الثاني بالمقرر 16/5.

باء - تطوير الاتصالات والآليات والأدوات الكفيلة بتيسير المشاركة الفعالة
للمجتمعات الأصلية والمحلية في أعمال الاتفاقية

إن مؤتمر الأطراف،

- 1- يلاحظ العمل الجاري المتعلق بالآليات الإلكترونية، مثل صفحة الاستقبال الخاصة بالمادة 8(ي)، وبوابة معلومات المعارف التقليدية، والمبادرات ذات الصلة، ويطلب إلى الأمين التنفيذي أن يرصد استعمال هذه المبادرات، وأن يتشاور مع المجتمعات الأصلية والمحلية التي تشترك في أعمال الاتفاقية بشأن الثغرات وأوجه القصور وأن يرفع تقريراً عن النتائج إلى الاجتماع القادم للفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها؛
- 2- يدعو الأمين التنفيذي إلى أن يتشاور مع الأطراف والمجتمعات الأصلية والمحلية من أجل تحديد كيفية مواصلة تطوير بوابة المعارف التقليدية لزيادة فعاليتها في مساعدة الأطراف ولا سيما نقاط الاتصال الوطنية، في أعمالها المتعلقة بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها؛
- 3- يدعو الأطراف والحكومات إلى أن تزود الأمانة بقوانينها وتشريعاتها وسياساتها وبرامجها الوطنية، والمعلومات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالمعارف التقليدية، من أجل نشرها من خلال بوابة المعارف التقليدية؛
- 4- يرحب ويشجع على مواصلة تطوير مختلف الآليات والأدوات والمنتجات غير الإلكترونية لزيادة التوعية بدور المعارف التقليدية في بلوغ أهداف الاتفاقية، ويشجع على تعزيزها بعد السنة الدولية للتنوع البيولوجي؛
- 5- يطلب إلى الأمانة أن تواصل، رهنا بتوافر الموارد المالية، تطوير كل من الوسائل الإلكترونية والتقليدية والوسائل الأخرى التي تتعلق بمواد تثقيف المجتمعات ومواد التوعية العامة، ووسائل الاتصال الأخرى، بما فيها اللغات الأصلية والمحلية، ويدعو الأطراف إلى الإعلان عن هذه المواد من خلال الإذاعات المجتمعية ووسائل الإعلام الأخرى المتنوعة، وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية والمجتمعات الأصلية والمحلية، وأصحاب المصلحة الآخرين؛
- 6- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يواصل، رهنا بتوافر الموارد المالية، إعداد مختلف آليات الاتصال الإلكتروني وتحديثها وترجمتها، بما في ذلك صفحة الاستقبال الخاصة بالمادة 8(ي) وبوابة معلومات المعارف التقليدية، وأن يرفع تقريراً عن التقدم المحرز إلى الفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها للنظر خلال اجتماعه السابع؛
- 7- يدعو الأطراف إلى النظر في تعيين نقاط اتصال وطنية للمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها، لدعم نقاط الاتصال الوطنية، من أجل تيسير الاتصالات مع منظمات المجتمعات الأصلية والمحلية والنهوض بالإعداد والتنفيذ الفعالين لبرنامج العمل بشأن المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها.

جيم - مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية في أعمال الاتفاقية، بما في ذلك من خلال الصندوق الطوعي لتيسير مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية في عمليات الاتفاقية

إن مؤتمر الأطراف،

1- يلاحظ مع التقدير الجهود الجارية التي تبذلها الأمانة لتعزيز الصندوق الطوعي لتيسير مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية في عملية الاتفاقية (الصندوق الاستئماني VB)، ويطلب إلى الأمين التنفيذي أن يواصل الجهود، وأن يرفع تقريراً إلى الاجتماع القادم للفريق العامل المعني بالمادة 8(ب) والأحكام المتصلة بها، عن التقدم المحرز في هذا العمل، إلى جانب تقديم البيانات الإحصائية ذات الصلة المتعلقة بمشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية؛

2- يدعو الأطراف، والحكومات ومؤسسات وآليات التمويل المعنية إلى المساهمة بسخاء في الصندوق الطوعي، مع ملاحظة أن المشاركة الفعالة للمجتمعات الأصلية والمحلية جوهرية لعمل الاتفاقية وتحقيق أهدافها الثلاثة؛

3- يدعو الأطراف إلى بذل الجهود لإشراك منظمات المجتمعات الأصلية والمحلية، التي تكلفها مجتمعاتها بتمثيلها في العمليات في إطار الاتفاقية، وأن تزودها بفرص للمشاركة بفعالية في عمليات الاتفاقية.

دال - المبادرات الأخرى

إن مؤتمر الأطراف،

يرحب بالمبادرات والشراكات الابتكارية بين ممثلي القطاع الخاص وممثلي المجتمعات الأصلية والمحلية، مع الإحاطة علماً بمشاوره المجتمعات الأصلية والمحلية وقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي، ويطلب إلى الأمين التنفيذي أن يرفع تقريراً عن هذه الجهود إلى الاجتماع السابع للفريق العامل المعني بالمادة 8(ب) والأحكام المتصلة بها.

المقرر 41/10 عناصر نظم فريدة لحماية المعارف التقليدية

إن مؤتمر الأطراف،

- 1- يلاحظ أن عناصر النظم الفريدة، على النحو الوارد في الفصل الثاني من المذكرة المحدثّة التي أعدها الأمين التنفيذي (UNEP/CBD/WG8J/6/5)، تتضمن عناصر مفيدة للنظر فيها عندما تعدّ الأطراف والحكومات عناصر نظم فريدة لحماية المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية على المستويات المحلي والوطني والإقليمي والدولي؛
- 2- يلاحظ أيضاً أنه ينبغي إعداد النظم الفريدة لحماية المعارف والابتكارات والممارسات للمجتمعات الأصلية والمحلية مع مراعاة القوانين العرفية والممارسات والبروتوكولات المجتمعية، حسب الاقتضاء، مع المشاركة الفعالة لهذه المجتمعات وموافقتها ومساهمتها؛
- 3- يشجع الأطراف التي لم تنتظر أو تعدّ بعد النظم الفريدة لحماية المعارف التقليدية على أن تأخذ التدابير اللازمة للقيام بذلك، حسب الاقتضاء؛
- 4- يدعو الأطراف إلى تزويد الأمين التنفيذي بمعلومات عن عناصر النظم الفريدة المتصلة بحماية المعارف التقليدية التي اعتمدها، بما في ذلك عمليات تقييم كفاءة هذه التدابير، سواء كانت محلية أو دون إقليمية أو وطنية أو إقليمية من حيث التركيز؛
- 5- يدعو الأطراف والحكومات إلى الإبلاغ عن أي تدابير إقليمية أُتخذت لحماية المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية العابرة للحدود الوطنية التي لدى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك النظم الفريدة التي يجري إعدادها أو أعدت و/أو نفذت، بما في ذلك الأدلة التي تثبت كفاءة هذه التدابير؛
- 6- يطلب إلى الأمين التنفيذي مواصلة تجميع وإتاحة المعلومات، بواسطة آلية غرفة تبادل المعلومات في الاتفاقية، عن التدابير التي تتخذها الأطراف لإعداد نظم فريدة لحماية المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية، على مختلف المستويات، بما فيها المحلية والوطنية والإقليمية والدولية؛
- 7- يدعو الأطراف والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المنظمات الأخرى المعنية إلى تقديم آراء من خلال دراسات الحالات، عن كيفية تفاعل القوانين التشريعية والقوانين العرفية فيما يتعلق بحماية المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية وعن النتائج التي ينبغي إتاحتها من خلال بوابة المعارف التقليدية لآلية غرفة تبادل المعلومات في الاتفاقية، لنظر الفريق العامل في اجتماعه السابع؛
- 8- يطلب أيضاً إلى الأمين التنفيذي تحديث مذكرته عن الموضوع (UNEP/CBD/WG8J/6/5)، في ضوء دراسات الحالة والخبرات المكتسبة، مع الإشارة إلى التغييرات التي أدخلت على دراسات الحالة المقدمة، وذلك لنظر الفريق العامل المعني بالمادة 8 (ي) والأحكام المتصلة بها في اجتماعه السابع؛
- 9- يأخذ علماً بالعلاقة الواضحة بين كفاءة النظم الفريدة التي يمكن إعدادها أو اعتمادها أو إقرارها على مختلف المستويات، وتنفيذ أحكام الحصول وتقاسم المنافع والحاجة إلى منع استغلال المعارف والابتكارات

والممارسات التقليدية التي لدى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وسوء استخدامها، على النحو المنصوص عليه في المقرر 16/7 حاء؛

10- يأخذ علما بقرار الجمعية العامة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية في دورتها الثامنة والثلاثين (الدورة العادية التاسعة عشرة)، المنعقدة في جنيف من 22 سبتمبر/أيلول إلى 1 أكتوبر/تشرين الأول 2009، لمواصلة عملها دون المساس بالأعمال الجارية في المحافل الأخرى و"أن تضطلع بمفاوضات تعتمد على نصوص بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن نص صك قانوني دولي (أو صكوك)، يكفل الحماية الفعالة للموارد الجينية، والمعارف التقليدية ومظاهر التعبير الثقافي التقليدي"؛

11- يأخذ علما أيضا، بصفة خاصة، بأعمال اتفاقية التنوع البيولوجي، فيما يتعلق بالنظم الفريدة لحماية معارف وابتكارات وممارسات المجتمعات الأصلية والمحلية؛ وفيما يتعلق بوضع بروتوكول ملزم قانونا بشأن الحصول وتقاسم المنافع في وقت مبكر؛

12- يطلب إلى الأمين التنفيذي مواصلة إبلاغ اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفنون الشعبية (الفولكلور) التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية عن الأعمال المنجزة في إطار الفقرة 6 أعلاه ومواصلة المساهمة بإيجابية في أعمال اللجنة الحكومية الدولية.

المقرر 42/10 مدونة السلوك الأخلاقي "تغاريواي:ري" لكفالة احترام التراث الثقافي والفكري للمجتمعات الأصلية والمحلية

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يشير إلى التوصيات 1 و8 و9 من تقرير الدورة الثانية لمنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، التي أحاط مؤتمر الأطراف بها علماً في الفقرة 5 من المقرر 16/7، وفي مقرر مؤتمر الأطراف 5/8 و، وبخصوص عناصر مدونة السلوك الأخلاقي لكفالة احترام التراث الثقافي والفكري للمجتمعات الأصلية والمحلية ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، ومع مراعاة المهمة 16 من برنامج العمل بشأن المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها،

وإذ يشدد، لأغراض هذه المدونة، على أن عبارة "التراث الثقافي والفكري" تشير إلى التراث الثقافي والفكري والملكية الفكرية للمجتمعات الأصلية والملحية، ويتم تفسيرها في سياق الاتفاقية، على أنها معارف وابتكارات وممارسات المجتمعات الأصلية والمحلية التي تجسد أساليب العيش التقليدية ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام،

وإذ يستهدف تشجيع الاحترام الكامل للتراث الثقافي والفكري للمجتمعات الأصلية والمحلية ذي الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام،

وإذ يشير إلى أن الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي تعهدت، بما يتماشى مع التشريع الوطني لكل منها، وإعمالاً بالمادة 8(ي) من الاتفاقية، باحترام وحفظ وصون معارف وابتكارات وممارسات المجتمعات الأصلية والمحلية التي تجسد أنماط العيش التقليدية ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام (يشار إليها فيما بعد بعبارة "المعارف التقليدية")، وتشجيع تطبيقها على نطاق أوسع بموافقة وإشراك حائزي تلك المعارف والابتكارات والممارسات، وتشجيع التقاسم المنصف للمنافع الناشئة عن استخدام هذه المعارف والابتكارات والممارسات،

وإذ يعترف بأن احترام المعارف التقليدية يقتضي أن تقيّم على أنها ذات قيمة مكافئة وتكميلية للمعارف العلمية، وأن ذلك هو أمر أساسي في سبيل تعزيز الاحترام الكامل للتراث الثقافي والفكري للمجتمعات الأصلية والمحلية ذوي الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام،

وإذ يعترف أيضاً بأن أي تدبير لحماية وحفظ وصون استخدام المعارف التقليدية، مثل مدونات السلوك الأخلاقي، سيكون له فرصة نجاح أكبر بكثير لو أيدته المجتمعات الأصلية والمحلية ولو تم تصميمه وتقديمه بصورة مفهومة،

وإذ يعترف كذلك بأهمية تطبيق المبادئ التوجيهية الطوعية أغواي:غو لإجراء تقييمات للأثر الثقافي والبيئي والاجتماعي بشأن أعمال التطوير المقترح حدوثها في، أو المحتمل أن تؤثر على، المواقع المقدسة وعلى الأراضي والمياه التي درجت على شغلها أو استخدامها بصفة تقليدية للمجتمعات الأصلية والمحلية،¹⁰²

وإذ يشير إلى أن وصول المجتمعات الأصلية والملحية إلى الأراضي والمياه التي درجت على شغلها أو استخدامها بصفة تقليدية المجتمعات الأصلية والمحلية، إلى جانب فرصة ممارسة المعارف التقليدية على تلك الأراضي والمياه، أمر له أهمية قصوى لحفظ المعارف التقليدية، وتطوير الابتكارات والممارسات ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام،

وإذ يضع في اعتباره أهمية حفظ وتطوير اللغات التقليدية التي تستعملها المجتمعات الأصلية والمحلية باعتبارها مصادر غنية للمعارف التقليدية بشأن الأدوية، والممارسات التقليدية المتعلقة بالزراعة، بما في ذلك التنوع البيولوجي الزراعي وتربية الحيوانات، والأراضي، والهواء، والمياه، والنظم الإيكولوجية الكاملة التي تم تقاسمها من جيل إلى جيل،

وإذ يأخذ في الحسبان المفهوم الشامل للمعارف التقليدية وخصائصها المتعددة الأبعاد التي تضم، على سبيل المثال لا الحصر، النوعيات المكانية،¹⁰³ والثقافية،¹⁰⁴ والروحية، والزمنية،¹⁰⁵

وإذ يأخذ كذلك في الحسبان الهيئات والصكوك والبرامج والاستراتيجيات والمعايير والتقارير والعمليات الدولية المختلفة ذات الصلة وأهمية التنسيق والتكامل بينها وتنفيذها على نحو فعال، وخاصة ما يلي منها وحيثما ينطبق الأمر:

- (أ) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1965)؛
- (ب) الاتفاقية رقم 169 المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية (منظمة العمل الدولية 1989)؛
- (ج) اتفاقية التنوع البيولوجي (1992)؛
- (د) اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي (اليونسكو 2003)؛
- (هـ) اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (2005)؛
- (و) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)؛
- (ز) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)؛
- (ح) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)؛
- (ط) عقد الأمم المتحدة الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم (2005-2014)؛
- (ي) الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي (اليونسكو 2001)؛
- (ك) الإعلان العالمي لأخلاقيات البيولوجيا وحقوق الإنسان (اليونسكو 2005)؛
- (ل) مبادئ بون التوجيهية بشأن الحصول على الموارد الجينية والتفاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها (اتفاقية التنوع البيولوجي 2002)؛
- (م) المبادئ التوجيهية أغواي: غو (اتفاقية التنوع البيولوجي 2004)؛

103 قائم على أساس الأراضي/على الأساس المحلي.

104 منغرس في التقاليد الثقافية الأوسع نطاقا لدى شعب ما.

105 يتطور ويتكيف ويتحول ديناميكيا بمرور الزمن.

(ن) إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (2007)،

وبعد النظر في عناصر مدونة السلوك الأخلاقي لكفالة احترام التراث الثقافي والفكري للمجتمعات الأصلية والمحلية ذي الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، حسبما ترد في المرفق بهذا المقرر، من أجل احتمال اعتمادها؛

- 1- يعتمد عناصر مدونة السلوك الأخلاقي حسبما ترد في المرفق بهذا المقرر؛
- 2- يقرر أن يطلق على مدونة السلوك الأخلاقي عنوان "مدونة السلوك الأخلاقي تغاريوايي:ري"¹⁰⁶ لاحترام التراث الثقافي والفكري للمجتمعات الأصلية والمحلية ذي الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؛
- 3- يدعو الأطراف والحكومات إلى أن تستخدم عناصر مدونة السلوك الأخلاقي كنموذج من أجل "إرشاد عملية إعداد نماذج لمدونات سلوك أخلاقي في مجالات البحث والحصول على المعلومات المتعلقة بالمعارف والابتكارات والممارسات التقليدية، واستخدامها وتبادلها وإدارتها في سبيل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام"¹⁰⁷ والتي تعد وفقا للظروف والاحتياجات الوطنية الفريدة لكل طرف من الأطراف، وتعترف بالتنوع الثقافي الثري للمجتمعات الأصلية والمحلية؛
- 4- يدعو أيضا الأطراف والحكومات إلى القيام بأنشطة تثقيف وزيادة توعية وأن تضع استراتيجيات الاتصال التي تساعد الإدارات والوكالات الحكومية المعنية، والمؤسسات الأكاديمية، وشركات القطاع الخاص، وأصحاب المصلحة المحتملين في إعداد مشروعات التنمية و/أو البحوث، والصناعات الاستخراجية، والغابات، وجعل عامة الجمهور على علم بعناصر مدونة السلوك الأخلاقي، لإدماجها، حسب الإقتضاء، في السياسات والعمليات على المستويات عبر الوطنية والوطنية والمحلية التي تنظم التفاعلات مع المجتمعات الأصلية والمحلية؛
- 5- يدعو أمانات هذه الاتفاقات الحكومية الدولية، فضلا عن الوكالات، والمنظمات والعمليات التي تتصل ولاياتها وأنشطتها بالتنوع البيولوجي إلى أن تأخذ في الاعتبار وتنفذ في إطار عملها عناصر مدونة السلوك الأخلاقي؛
- 6- يدعو مرفق البيئة العالمية، ومؤسسات التمويل الدولية والوكالات الإنمائية والمنظمات غير الحكومية المعنية، حيثما يكون الأمر مطلوبا ووفقا لولاياتها ومسؤولياتها، إلى النظر في تقديم المساعدة إلى المجتمعات الأصلية والمحلية، ولا سيما النساء، لزيادة توعيتها ولبناء قدراتها وفهمها لعناصر مدونة السلوك الأخلاقي.

¹⁰⁶ تنطق (تغا-ري-وا-يي-ري)، وهو مصطلح بلغة الموهوك يعني "الطريقة الصحيحة".
¹⁰⁷ المقرر 16/5، المرفق، برنامج العمل بشأن تنفيذ المادة 8(ي)، العنصر 5، المهمة 16.

مرفق

مدونة السلوك الأخلاقي "تغاريوايي:ري" لكفالة احترام التراث الثقافي والفكري للمجتمعات الأصلية والمحلية ذي الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام

القسم 1

المبرر المنطقي

1- إن عناصر مدونة السلوك الأخلاقي التالية هي عناصر طوعية والغرض منها هو تقديم إرشادات بشأن الأنشطة/التفاعلات مع المجتمعات الأصلية والمحلية وبشأن وضع مدونات سلوك أخلاقي محلية أو وطنية أو إقليمية، بهدف تعزيز احترام وحفظ وصون المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وينبغي ألا تفسر على أنها تعديل أو توضيح للالتزامات الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي أو أي صك دولي آخر. وينبغي ألا تفسر على أنها تعديل للقوانين المحلية، أو المعاهدات أو الاتفاقات أو أي ترتيبات بناءة أخرى قد تكون موجودة بالفعل.

2- وتهدف عناصر مدونة السلوك الأخلاقي هذه إلى تعزيز احترام التراث الثقافي والفكري للمجتمعات الأصلية والمحلية فيما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وبهذه الطريقة، فهي تسهم في تحقيق أهداف المادة 8(ي) من اتفاقية التنوع البيولوجي وخطة العمل الخاصة بها لحفظ واستخدام معارف وابتكارات والممارسات التقليدية للمجتمعات الأصلية والمحلية.

3- والهدف من هذه العناصر هو تقديم إرشادات لعملية وضع أو تحسين الأطر القانونية الوطنية اللازمة للأنشطة/التفاعلات مع المجتمعات الأصلية والمحلية، عن طريق جهات من بينها الإدارات والوكالات الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، وشركات القطاع الخاص، وأصحاب المصلحة المحتملين في مشاريع التنمية و/أو البحوث، والصناعات استخراجية، والغابات وأي فاعلين آخرين يتم مشاركتهم في النهاية، ولا سيما لتطوير الأنشطة/التفاعلات في الأراضي والمياه التي درجت على شغلها بصفة تقليدية للمجتمعات الأصلية والمحلية، مع تمكين المجتمعات الأصلية والمحلية من تعزيز احترام معارفها التقليدية وما يرتبط بها من موارد بيولوجية وجينية.

4- وفي الحالات التي تتطلب موافقة المجتمعات الأصلية والمحلية أو سلطتها فيما يتعلق بالمعارف التقليدية المرتبطة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، فإنه من حق المجتمعات الأصلية والمحلية، وفقا لقوانينها وإجراءاتها العرفية، أن تحدد حائزي معارفها المعنيين.

القسم 2

المبادئ الأخلاقية

5- إن الهدف من المبادئ الأخلاقية الواردة أدناه هو تعزيز احترام حقوق المجتمعات الأصلية والمحلية في التمتع بتراثها الثقافي والفكري، بما فيه المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، وحمايته ونقله إلى الأجيال القادمة، وينبغي أن تعمل الجهات الأخرى مع المجتمعات الأصلية أو المحلية وفقا لهذه المبادئ.

6- ومن المرغوب فيه للغاية أن تستند الأنشطة/التفاعلات مع المجتمعات الأصلية والمحلية إلى ما يلي:

ألف - المبادئ الأخلاقية العامة

احترام التسويات الموجودة

7- يعترف هذا المبدأ بأهمية التسويات المنفق عليها بصورة متبادلة أو الاتفاقات على الصعيد الوطني الموجودة في كثير من البلدان وبأنه من الضروري احترام تلك الترتيبات في جميع الأوقات.

الملكية الفكرية

8- ينبغي الاعتراف بشواغل المجتمعات والشواغل الفردية، والمطالبات بشأن الملكية الثقافية والفكرية المتعلقة بالمعارف والابتكارات والممارسات التقليدية ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام وينبغي تسويتها في المفاوضات مع المجتمعات الأصلية والمحلية، قبل بدء الأنشطة/التفاعلات.

عدم التمييز

9- ينبغي أن تكون الأخلاقيات والمبادئ التوجيهية لجميع الأنشطة/التفاعلات غير تمييزية، وأن تأخذ في الحسبان الأعمال الإيجابية، وخصوصاً فيما يتعلق بالمنظور الجنساني، والفئات المحرومة والتمثيل.

الشفافية/الإفصاح التام

10- ينبغي إبلاغ المجتمعات الأصلية والمحلية بشكل مناسب مقدماً بطبيعة ومدى وغرض أية أنشطة/تفاعلات مقترحة يقوم بها الآخرون ويمكن أن تتضمن استخدام معارفها وابتكاراتها وممارساتها التقليدية ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، والتي تحدث في، أو يحتمل أن تؤثر على، المواقع المقدسة والأراضي والمياه التي درجت على شغلها أو استخدامها بصفة تقليدية المجتمعات الأصلية والمحلية. وينبغي تقديم هذه المعلومات بطريقة تأخذ في الاعتبار وتتفاعل تفاعلاً نشطاً مع مجموعة المعارف والممارسات الثقافية للمجتمعات الأصلية والمحلية.

الموافقة المسبقة عن علم و/أو القبول والمشاركة

11- إن أية أنشطة/تفاعلات تتصل بالمعارف التقليدية ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، والتي تحدث في، أو يحتمل أن تؤثر على، المواقع المقدسة والأراضي والمياه التي درجت على شغلها أو استخدامها بصفة تقليدية المجتمعات الأصلية والمحلية، وتؤثر على مجموعات محددة، ينبغي القيام بها مع الموافقة المسبقة عن علم للمجتمعات الأصلية والمحلية و/أو قبول وإشراك المجتمعات الأصلية والمحلية. وينبغي ألا تأتي هذه الموافقة أو القبول عن طريق القسر أو الإكراه أو التلاعب.

الاحترام بين الثقافات

12- ينبغي احترام المعارف التقليدية باعتبارها التعبير الشرعي عن ثقافة وتقاليد وتجارب المجتمعات الأصلية والمحلية وباعتبارها جزءاً من تعدد النظم الموجودة للمعارف. ومن المرغوب فيه إلى حد كبير أن يحترم القائمون بهذه التفاعلات مع المجتمعات الأصلية والمحلية سلامة المجتمعات الأصلية والمحلية ومبادئها الأخلاقية والروحية وثقافتها وتقاليدها وعلاقاتها، وأن يتجنبوا فرض مفاهيم ومعايير خارجية، وإصدار أحكام تقييمية خلال الحوار بين

الثقافات. ويتعين إيلاء الاعتبار الواجب في أية أنشطة/تفاعلات لاحترام التراث الثقافي ومواقع الطقوس والمقدسات، فضلا عن الأنواع والمعارف ذات الطابع السري والمقدس.

حماية الملكية الجماعية أو الفردية

13- يمكن امتلاك موارد المجتمعات الأصلية والمحلية ومعارفها بصورة جماعية أو فردية. وينبغي أن يسعى القائمون بالتفاعلات مع المجتمعات الأصلية والمحلية إلى فهم التوازن بين الحقوق والالتزامات الجماعية والفردية. وينبغي احترام حق المجتمعات الأصلية والمحلية في حماية تراثها الثقافي والفكري، المادي وغير المادي، بشكل جماعي أو بأي شكل آخر.

التقاسم العادل والمنصف للمنافع

14- يجب أن تحصل المجتمعات الأصلية والمحلية على منافع عادلة ومنصفة عن إسهاماتها في أية أنشطة/تفاعلات ذات صلة بالتنوع البيولوجي وما يرتبط به من معارف تقليدية يقترح إجراؤها في، أو يحتمل أن تؤثر على، المواقع المقدسة والأراضي والمياه التي درجت على شغلها أو استخدامها بصفة تقليدية المجتمعات الأصلية والمحلية. وينبغي اعتبار تقاسم المنافع طريقة لتعزيز المجتمعات الأصلية والمحلية وتعزيز أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي، ويجب أن يكون ذلك منصفا بين كل المجموعات المعنية وفيما بينها، مع مراعاة الإجراءات ذات الصلة على مستوى المجتمع المعني.

الحماية

15- ينبغي أن تبذل الأنشطة/التفاعلات التي تدرج ضمن ولاية الاتفاقية جهودا معقولة لحماية وتعزيز العلاقات بين المجتمعات الأصلية والمحلية المتأثرة وبين البيئة مما يؤدي بالتالي إلى تعزيز أهداف الاتفاقية.

النهج التحوطي

16- يؤكد هذا المبدأ مجددا على النهج التحوطي الوارد في المبدأ 15 من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية¹⁰⁸ وفي ديباجة اتفاقية التنوع البيولوجي. وينبغي أن تشمل عملية التنبؤ بالأضرار المحتملة التي تلحق بالتنوع البيولوجي وتقييمها على معايير ومؤشرات محلية، وينبغي لها أن تشرك المجتمعات الأصلية والمحلية المعنية إشراكا كاملا.

باء - اعتبارات محددة

الاعتراف بالمواقع المقدسة، والمواقع ذات القيمة الثقافية الكبيرة والأراضي والمياه التي درجت على شغلها أو استخدامها بصفة تقليدية المجتمعات الأصلية والمحلية

17- يعترف هذا المبدأ بالصلة غير القابلة للتجزئة بين المجتمعات الأصلية والمحلية ومواقعها المقدسة، ومواقعها ذات القيمة الثقافية الكبيرة والأراضي والمياه التي درجت على شغلها أو استخدامها بصفة تقليدية وما يرتبط بها من معارف تقليدية، وبأن ثقافتها وأراضيها ومياهها أمور مترابطة. ووفقا للقانون الوطني الداخلي والالتزامات الدولية، فإنه ينبغي في هذا الصدد، الاعتراف بحياسة المجتمعات الأصلية والمحلية للأراضي التقليدية،

¹⁰⁸ تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 يونيو/حزيران 1992، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار 1، المرفق الأول (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب).

باعتبارها طريقا للحصول على الأراضي والمياه التقليدية والمواقع المقدسة التي هي أمر جوهري لاستبقاء المعارف التقليدية وما يرتبط بها من تنوع بيولوجي. ولا يجب اعتبار الأراضي غير المزدهمة بالسكان والمياه خالية أو غير مشغولة، ولكن يمكن أن تكون مشغولة أو مستخدمة من المجتمعات الأصلية أو المحلية.

الحصول على الموارد التقليدية

18- إن الحقوق على الموارد التقليدية هي حقوق جماعية في طابعها ولكنها قد تشمل على مصالح والتزامات أخرى وتطبق على الموارد الطبيعية التي تتحقق في الأراضي والمياه التي درجت على شغلها أو استخدامها بصفة تقليدية المجتمعات الأصلية والمحلية. ويعتبر حصول المجتمعات الأصلية والمحلية على الموارد التقليدية عاملا حاسما في الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي والبقاء الثقافي. وينبغي ألا تتداخل الأنشطة/التفاعلات مع الحصول على الموارد التقليدية إلا بموافقة المجتمع المعني. وينبغي أن تحترم الأنشطة/التفاعلات القواعد العرفية التي تنظم مسألة الحصول على الموارد عند اشتراط المجتمع المعني لذلك.

عدم الترحيل التعسفي أو إعادة التوطين التعسفي

19- يجب ألا تتسبب الأنشطة/التفاعلات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي، وأهداف الاتفاقية مثل الحفظ، في ترحيل المجتمعات الأصلية والمحلية من أراضيها ومياهها أو الأراضي والمياه التي درجت على شغلها أو استخدامها بصفة تقليدية، حسب الإقتضاء، عن طريق القسر أو الإكراه وبدون موافقة منها. وحيثما توافق تلك المجتمعات على الترحيل، فإنه ينبغي تعويضها عن ذلك. وينبغي أن يكون لهذه المجتمعات الأصلية والمحلية، كلما كان ذلك ممكنا، الحق في العودة إلى أراضيها التقليدية. وينبغي ألا تسبب مثل هذه الأنشطة/التفاعلات في ترحيل أعضاء المجتمعات الأصلية والمحلية، وخصوصا الشيوخ منهم والمعوقين والأطفال، عن عائلاتهم عن طريق القسر أو الإكراه.

الوصاية/الحراسة التقليدية

20- تعترف الوصاية/الحراسة التقليدية بالترابط الكامل بين البشر والنظم الإيكولوجية والالتزامات والمسؤوليات الواقعة على عاتق المجتمعات الأصلية والمحلية، في سبيل حفظ وصون دورها التقليدي كأوصياء وحراس تقليديين لتلك النظم الإيكولوجية من خلال صون ثقافتها ومعتقداتها الروحية وممارساتها العرفية. وبسبب ذلك، فإنه يتعين الاعتراف بأوجه التنوع الثقافي، بما في ذلك التنوع اللغوي، باعتبارها أدوات رئيسية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. ومن ثم، فإن المجتمعات الأصلية والمحلية ينبغي، متى كان الأمر ذا صلة بالموضوع، أن تُشرك إشراكا فعالا في إدارة الأراضي والمياه التي درجت على شغلها أو استخدامها بصفة تقليدية، بما في ذلك المواقع المقدسة والمناطق المحمية. ويمكن أن تعتبر المجتمعات الأصلية والمحلية أيضا أنواع أو نباتات أو حيوانات معينة اعتبارها مقدسة، وعليها تقع، بوصفها حارسة على التنوع البيولوجي، مسؤوليات الحفاظ على رفاهها واستدامتها، وهذا أمر ينبغي أن يحترم وأن يؤخذ في الحسبان في جميع الأنشطة/التفاعلات.

الاعتراف بالهياكل الاجتماعية للمجتمعات الأصلية والمحلية - العائلات والمجتمعات والأمم الأصلية الممتدة النطاق

21- بالنسبة للمجتمعات الأصلية والمحلية، فإن جميع الأنشطة/التفاعلات تأخذ مسارها في سياق اجتماعي. والدور الذي يؤديه الشيوخ والنساء والشباب في عملية النشر الثقافي دور مهم للغاية، ويعتمد على نقل المعارف

والابتكارات والممارسات من جيل إلى جيل. ومن ثم، ينبغي احترام الهيكل الاجتماعي/الهيكل الاجتماعي للمجتمعات الأصلية والمحلية، بما في ذلك احترام حق نقلها لمعارفها بما يتوافق مع تقاليدها وأعرافها.

الاسترداد و/أو التعويض

22- ينبغي بذل كل الجهود الممكنة لتفادي أية تداعيات ضارة على المجتمعات الأصلية والمحلية والأراضي والمياه التي درجت على شغلها أو استخدامها بصفة تقليدية، ومواقعها المقدسة وأنواعها المقدسة، ومواردها التقليدية من جميع الأنشطة/التفاعلات التي تلحق بها ضرراً أو تؤثر عليها فيما يتصل بالتنوع البيولوجي وحفظه واستخدامه المستدام. وفي حالة حدوث أية تداعيات ضارة، فإنه ينبغي توفير سبل الاسترداد أو التعويض المناسبين، وفقاً للتشريع المحلي، والالتزامات الدولية ذات الصلة، حسب الإقتضاء، ومن خلال شروط متفق عليها بصورة متبادلة بين المجتمعات الأصلية والمحلية والجهات التي تقوم بهذه الأنشطة/التفاعلات.

إعادة التوطين

23- يتعين مواصلة بذل جهود إعادة التوطين لتسهيل إعادة المعلومات إلى مواطنها، وذلك بغية تيسير استرداد المعارف التقليدية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي.

العلاقات السلمية

24- ينبغي تجنب حدوث أية نزاعات بين المجتمعات الأصلية والمحلية والحكومات المحلية أو الوطنية تسببها الأنشطة/التفاعلات ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي أو استخدامه المستدام. وعندما لا يكون هذا ممكناً، ينبغي وضع آليات وطنية وثقافية ملائمة لتسوية النزاعات من أجل فض المنازعات والمظالم. وينبغي أيضاً أن تتجنب كل جهة تتفاعل مع المجتمعات الأصلية والمحلية الاشتراك في المنازعات الدائرة فيما بين المجتمعات الأصلية والمحلية.

دعم المبادرات البحثية للمجتمعات الأصلية والمحلية

25- ينبغي إتاحة الفرصة للمجتمعات الأصلية والمحلية حتى تساهم بنشاط في البحوث التي تؤثر عليها أو تستعمل معارفها التقليدية المتصلة بأهداف الاتفاقية، وتقرر بشأن المبادرات والأولويات المتعلقة بالبحوث الخاصة بها، وتدير البحوث الخاصة بها، بما في ذلك بناء مؤسسات بحثية خاصة بها وتعزيز بناء أوجه التعاون والقدرات والكفاءة.

القسم 3

المنهجيات

التفاوض بحسن نية

26- تُشجع الجهات التي تستخدم عناصر مدونة السلوك هذه على التفاعل والالتزام رسمياً بعملية التفاوض بحسن نية.

الطابع الثانوي وصنع القرارات

27- ينبغي وضع وصياغة جميع القرارات المتعلقة بالأنشطة/التفاعلات ذات الصلة بأهداف الاتفاقية والتي تتم مع المجتمعات الأصلية والمحلية، على المستوى المناسب لضمان تمكين المجتمعات الأصلية والمحلية ومشاركتها

الفعالة، مع الأخذ في الحسبان أنه ينبغي لهذه الأنشطة/التفاعلات أن تراعي هياكل صنع القرار في المجتمعات الأصلية والمحلية.

الشراكة والتعاون

28- ينبغي أن توجه الشراكة والتعاون جميع الأنشطة/التفاعلات المنفذة سعياً لتنفيذ عناصر مدونة السلوك الأخلاقي، وذلك بغية دعم وصون وكفالة الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي والمعارف التقليدية.

الاعتبارات الجنسانية

29- ينبغي أن تأخذ المنهجيات في الحسبان الدور الحيوي الذي تلعبه نساء المجتمعات الأصلية والمحلية في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، مع التأكيد على الحاجة إلى المشاركة الكاملة والفعالة للنساء على جميع مستويات صنع السياسات وتنفيذ أنشطة حفظ التنوع البيولوجي، حسبما يكون الأمر مناسباً.

المشاركة الكاملة والفعالة/النهج التشاركي

30- يعترف هذا المبدأ بالأهمية الحاسمة للمشاركة الفعالة والكاملة للمجتمعات الأصلية والمحلية في الأنشطة/التفاعلات المتصلة بالتنوع البيولوجي وبالحفظ، والتي يمكن أن تؤثر عليها، وباحترام حقها في عمليات صنع القرار والأطر الزمنية لاتخاذ مثل هذه القرارات. وينبغي أن يعترف السلوك الأخلاقي بوجود بعض الظروف المشروعة التي تؤدي بالمجتمعات الأصلية والمحلية إلى تقييد الحصول على معارفها التقليدية.

طابع السرية

31- ينبغي احترام الطابع السري للمعلومات، وذلك بمقتضى القوانين الوطنية. وينبغي عدم استخدام المعلومات التي تقدمها المجتمعات الأصلية والمحلية أو الكشف عنها لأغراض بخلاف الأغراض التي جرت الموافقة عليها، ولا يمكن إحالتها إلى طرف ثالث بدون موافقة المجتمع الأصلي والمحلي. وبصفة خاصة، يتعين تطبيق طابع السرية على المعلومات المقدسة و/أو السرية. وينبغي أن تكون الجهات المتعاملة مع المجتمعات الأصلية والمحلية على علم بأن مفاهيم من قبيل "المتاحة للعموم" قد لا تعكس بشكل كاف البارامترات الثقافية لكثير من المجتمعات الأصلية والمحلية.

المعاملة بالمثل

32- ينبغي أن تتقاسم المجتمعات الأصلية والمحلية المعلومات المستقاة من الأنشطة/التفاعلات التي جرت معها بطرق مفهومة ومناسبة من الناحية الثقافية، بغية تعزيز التبادل بين الثقافات ونقل المعارف والتكنولوجيا، وأوجه التآزر والتكامل.

**المقرر 43/10 برنامج العمل المتعدد السنوات بشأن تنفيذ المادة 8(ي)
والأحكام المتصلة بها في اتفاقية التنوع البيولوجي**

إن مؤتمر الأطراف،

التقارير المرحلية

- 1- يلاحظ التقدم المحرز في إدماج المهام ذات الصلة من برنامج العمل في البرامج المواضيعية للاتفاقية ومن خلال التقارير الوطنية؛
- 2- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يقدم تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها إلى الاجتماع السابع للفريق المفتوح العضوية العامل بين الدورات المخصص للمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها؛
- 3- يحث الأطراف التي لم تقدم بعد معلومات بخصوص تنفيذ برنامج العمل بشأن المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها، بما فيها معلومات عن المشاركة الوطنية للمجتمعات الأصلية والمحلية، أن تقوم بذلك بالتشاور مع المجتمعات الأصلية والمحلية، من خلال التقارير الوطنية الرابعة، وحيثما يكون ذلك ممكناً، في وقت مناسب للاجتماع السابع للفريق العامل المعني بالمادة 8(ي)، ويطلب إلى الأمين التنفيذي تحليل وإيجاز هذه المعلومات وإتاحتها للفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها في اجتماعه السابع؛
- 4- يقرر أن يُنظم الاجتماع السابع للفريق المفتوح العضوية العامل بين الدورات المخصص للمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف، ويفضل أن يكون ذلك مباشرة قبل أو بعد اجتماع آخر في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، وذلك من أجل تحقيق المزيد من التقدم في تنفيذ برنامج العمل بشأن المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها؛

الاستعراض المتعمق وبرنامج العمل المتعدد السنوات المنقح

- وإذ يعترف بالحاجة إلى وجود برنامج عمل أكثر شمولاً وتطلعاً، مع مراعاة التطورات الأخيرة، بما فيها التفاوض بشأن النظام الدولي للحصول وتقاسم المنافع واعتماده وتنفيذه،
- وإذ يشير إلى الفقرة 11 من المقرر 13/9 ألف، التي قرر فيها مؤتمر الأطراف إجراء استعراض متعمق في اجتماعه العاشر لمهام برنامج العمل بشأن المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها،
- 5- يقرر تنقيح برنامج العمل بصيغته المعتمدة في المقرر 16/5، على النحو التالي:
 - (أ) سحب المهام المنجزة أو الملغاة 3 و5 و8 و9 و16؛
 - (ب) الاحتفاظ بالمهام الجارية، بما فيها المهام 1 و2 و4 و7 و10 و12 وتحديد أي أنشطة إضافية مطلوبة لتحقيق هذه المهام استناداً إلى نتائج الأعمال ويطلب إلى الأطراف، والحكومات، والمنظمات الدولية المعنية والمجتمعات الأصلية والمحلية أن تقدم نهجاً وطنية لتيسير هذه المهام، ويطلب كذلك إلى الأمين التنفيذي أن يجمع ويحلل هذه المعلومات بغية تحديد المعايير الدنيا، وأفضل الممارسات، والثغرات والدروس المستفادة، لنظر الاجتماع السابع للفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها؛

6- يطلب أن تواصل الأمانة تجميع وتحليل التقارير التي قدمتها الأطراف وغيرها من المنظمات الأخرى المعنية بشأن النهج الوطنية والدولية المتعلقة بإعادة التوطين المتصلة بالمهمة 15، وذلك وفقاً للفقرة 2 من المادة 17 من الاتفاقية لنظر الفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) من أجل وضع مبادئ توجيهية عن أفضل الممارسات؛

7- يقرر تأجيل النظر في المهام الأخرى من برنامج العمل التي لم يتم الشروع فيها وتأجيل بدء تنفيذها، وذلك في انتظار استكمال المهام الحالية، وفي ضوء التطورات الجارية، أي المهام 11 و6 و13 و14 و17؛

المادة 10

8- يقرر أن يدرج عناصر رئيسية جديدة على المادة 10 مع التركيز على المادة 10(ج) في برنامج العمل المنقح بشأن المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها ويطلب إلى الفريق العامل المخصص للمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها، استناداً إلى مبادئ أديس أبابا وخطوطها التوجيهية، إعداد المزيد من الإرشادات بشأن الاستخدام المستدام والتدابير الحافظة ذات الصلة التي تقدم إلى المجتمعات الأصلية والمحلية والنظر أيضاً في اتخاذ تدابير لزيادة إشراك المجتمعات الأصلية والمحلية والحكومات على الصعيدين الوطني والمحلي في تنفيذ المادة 10 ونهج النظام الإيكولوجي؛

9- يطلب إلى الأطراف والمجتمعات الأصلية والمحلية والمنظمات غير الحكومية أن تقدم إلى الأمين التنفيذي معلومات بشأن تنفيذ المادة 10 من الاتفاقية، مع التركيز على المادة 10(ج)، ويطلب إلى الأمين التنفيذي أن يجمع ويحلل المعلومات المتاحة وأن يسدي المشورة بشأن السبل التي يمكن بها تنفيذ هذه العناصر إلى الاجتماع السابع للفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها من أجل مساعدة الفريق العامل على المضي قدماً بهذه المهمة؛

10- يأذن للأمانة بأن تعقد، رهناً بتوافر الأموال، اجتماعاً دولياً بشأن المادة 10 مع التركيز على المادة 10(ج)، بمشاركة الأطراف والحكومات والمنظمات الدولية وممثلي المجتمعات الأصلية والمحلية، لإسداء المشورة بشأن مضمون وتنفيذ العنصر الرئيسي الجديد لينظر فيها الفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها في اجتماعه السابع من أجل مساعدة الفريق العامل على المضي قدماً بهذه المهمة؛

11- يطلب إلى الفريق العامل المخصص للمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها أن يعد في اجتماعه السابع إستراتيجية لإدماج المادة 10، مع التركيز على المادة 10(ج)، باعتبارها قضية متعددة القطاعات في مختلف برامج عمل الاتفاقية ومجالاتها المواضيعية، مع البدء ببرنامج العمل المتعلق بالمناطق المحمية؛

جدول الأعمال المنقح للفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها

12- يقرر أن يدرج بنداً جديداً في جدول أعمال الاجتماعات القادمة للفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها، وذلك اعتباراً من الاجتماع السابع، يكون عنوانه: "حوار متعمق بشأن المجالات المواضيعية والقضايا الأخرى المشتركة بين القطاعات"؛

13- يقرر أن يجري حواراً متعمقاً في اجتماع السابع للفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها، بشأن الشعار التالي: إدارة النظام الإيكولوجي، وخدمات النظام الإيكولوجي والمناطق المحمية؛

المؤشرات

وإذ يعترف بأن حالة واتجاهات التنوع اللغوي وعدد المتحدثين بلغات الشعوب الأصلية تشكل، إذا ما استخدمت إلى جانب مؤشرات أخرى، مؤشراً مفيداً لاستبقاء المعارف التقليدية واستخدامها،

وإذ يلاحظ أهمية كل من المؤشرات الكمية والنوعية في تقديم صورة واسعة النطاق لحالة واتجاهات المعارف التقليدية ورصد واقع المجتمعات الأصلية والمحلية في إطار الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي؛

وإذ يحيط علماً بالعمل المضطلع به تحت رعاية الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها، والذي يشمل حلقات العمل التقنية الإقليمية والدولية التي نظمها الفريق العامل فيما يتعلق بمؤشرات المنتدى الدولي للسكان الأصليين بشأن التنوع البيولوجي، وذلك من أجل تحديد عدد محدود من المؤشرات الهادفة والعملية عن حالة المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية وفي مجالات بؤرية أخرى، لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الخطة الاستراتيجية وأهداف التنوع البيولوجي،

وإذ يعرب عن امتنانه العميق للوكالة الإسبانية للتعاون الدولي (AECI) وحكومة النرويج وبرنامج التنوع البيولوجي السويدي (Swedbio) على الدعم المالي السخي المقدم لدعم هذه المبادرة،

14 - يعتمد المؤشرين المقترحين التاليين:

(أ) حالة واتجاهات التغير في استخدام الأراضي وحيازة الأراضي في الأقاليم التقليدية للمجتمعات الأصلية والمحلية؛

(ب) الحالة والاتجاهات القائمة في ممارسة المهن التقليدية؛

لاستكمال المؤشر المعتمد بالفعل بشأن حالة واتجاهات التنوع اللغوي وعدد المتحدثين بلغات الشعوب الأصلية، وذلك بغية تقييم التقدم المحرز نحو بلوغ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي؛

15 - يدعو منظمة العمل الدولية إلى استكشاف إمكانية جمع البيانات المتعلقة بممارسة المهن التقليدية وأن تسدي المشورة بشأن استخدام هذا المؤشر لينظر فيها الفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها في اجتماعه السابع؛

16 - يدعو كذلك الوكالات ذات الصلة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والتحالف الدولي للأراضي، إلى إبداء المشورة بشأن استخدام مؤشر "حالة واتجاهات التغير في استخدام الأراضي وحيازة الأراضي في الأقاليم التقليدية للمجتمعات الأصلية والمحلية" لينظر فيها الفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها في اجتماعه السابع؛

17 - يطلب إلى الأمين التنفيذي، بالتعاون مع الأطراف، والحكومات، والوكالات الدولية، والفريق العامل المعني بالمؤشرات التابع للمنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي والأطراف المهمة، بما فيها شراكة مؤشرات التنوع البيولوجي لعام 2010، السعي إلى مواصلة صقل واستخدام المؤشرات المقترحة، وكذلك مراعاة تنفيذ المادة 10 والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، بما في ذلك من خلال تنظيم

المزيد من حلقات العمل التقنية، والنظر في مدى توافر البيانات والمنهجيات والتنسيق بين المنظمات، ورفع تقرير إلى الفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها في اجتماعه السابع للمضي قدماً بهذه المسائل؛

18- وإذ يضع في اعتباره التركيز الجديد الذي توليه الأطراف لتنفيذ المادة 10، يطلب إلى الأمين التنفيذي، رهنأ بتوافر التمويل، وبالتعاون مع الأطراف، والحكومات، والوكالات الدولية، بما فيها منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، والفريق العامل المعني بالمؤشرات التابع للمنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، وشراكة مؤشرات التنوع البيولوجي لعام 2010، استكشاف، من خلال تنظيم المزيد من حلقات العمل التقنية، مدى تطور المؤشرات الملائمة للاستخدام المألوف المستدام وأن يرفع تقرير عن هذه المسألة إلى الفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها في اجتماعه السابع، حتى يمكن إحراز تقدم في معالجة هذه المسألة في إطار أهداف أيشي للتنوع البيولوجي والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020؛

19- يدعو كذلك الأطراف، والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمعات الأصلية والمحلية وأصحاب المصلحة المعنيين إلى تقديم آراء عن إعداد المؤشرات بشأن حيازة الأراضي ويطلب إلى الأمين التنفيذي إعداد مذكرة إعلامية عرضها على الفريق العامل في اجتماعه السابع.

المشاركة

(أ) الصندوق الطوعي

20- يطلب إلى الأمانة، من خلال الصندوق الاستئماني الطوعي، تيسير مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية في أعمال الاتفاقية، وأن يعزز، حيثما يكون ذلك ممكناً ورهنأ بتوافر التمويل، مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية، حسب الاقتضاء، في حلقات العمل التي تنظم لبناء القدرات في إطار الاتفاقية؛

(ب) المجتمعات المحلية

21- وإذ يلاحظ أن مشاركة المجتمعات المحلية وفقاً للمادة 8(ي) كان محدوداً لأسباب مختلفة، يقرر عقد اجتماع فريق خبراء مخصص لممثلي المجتمعات المحلية، مع مراعاة التوازن الجغرافي والتوازن بين الجنسين، من أجل تحديد الخصائص المشتركة للمجتمعات الأصلية، وجمع المشورة بشأن السبل التي يمكن بها للمجتمعات المحلية أن تشارك بفعالية أكبر في عمليات الاتفاقية، بما في ذلك مشاركتها على المستوى الوطني، وكذلك السبل الكفيلة بتطوير التوعية المستهدفة، وذلك بغية المساعدة في تنفيذ الاتفاقية وتحقيق أهدافها؛

بناء القدرات وتنقيف المجتمعات والتوعية العامة

22- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يواصل العمل مع المانحين والشركاء، بغية زيادة الجهود الرامية إلى بناء قدرات المجتمعات الأصلية والمحلية، وخصوصاً، حيثما يكون ذلك ممكناً، ورهنأ بتوافر التمويل، إعداد استراتيجيات متوسطة وطويلة الأجل، للتوعية وتيسير مشاركتها الفعالة في عمليات الاتفاقية، مع مراعاة عملية التفاوض بشأن النظام الدولي بشأن الحصول وتقاسم المنافع وصياغته وتنفيذه؛

23- يطلب كذلك إلى الأمين التنفيذي مواصلة إعداد أنشطة ومنتجات للاتصال والتنقيف والتوعية العامة، بما في ذلك عن طريق إسهامات المجتمعات الأصلية والمحلية، والمساعدة في التنقيف المجتمعي

للمجتمعات الأصلية والمحلية عن عمل الاتفاقية وزيادة توعية عامة الجمهور أيضا عن دور المجتمعات الأصلية والمحلية، ولا سيما دور نساء المجتمعات الأصلية والمحلية، ومعارفها التقليدية في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام وغيرها من القضايا العالمية، بما في ذلك تغير المناخ؛

مبادئ توجيهية تقنية لتسجيل وتوثيق المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية

وإذ يعترف بأن توثيق وتسجيل المعارف التقليدية ينبغي أن يعود أولاً بالنفع على المجتمعات الأصلية والمحلية وأن تكون مشاركة هذه المجتمعات في مثل هذه الخطط مشاركة طوعية وليست شرطاً مسبقاً لحماية المعارف التقليدية،

وإذ يلاحظ الدور الريادي الذي تؤديه اتفاقية التنوع البيولوجي في مجال المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية المتعلقة بالتنوع البيولوجي،

وإذ يلاحظ كذلك عمل المنظمات الأخرى فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية لتوثيق المعارف التقليدية، مثل إعداد مجموعة أدوات لتوثيق المعارف التقليدية من جانب المنظمة العالمية للملكية الفكرية والمشاريع المتعلقة بالتوثيق والمعارف التقليدية التي اقترحتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والرغبة في تنسيق هذا العمل داخل المنظومة الدولية،

وإذ يؤكد أنه لا ينبغي أن يؤدي وضع مبادئ توجيهية إلى المساس بإعداد أشكال أخرى للحماية،

وإذ يلاحظ كذلك أن توثيق معارف المجتمعات الأصلية والمحلية وابتكاراتها وممارساتها التقليدية لغرض حماية المعارف التقليدية عمل ينبغي أن تضطلع به المجتمعات الأصلية والمحلية، وبموافقتها المسبقة عن علم وعلى أن تبقى هذه المعارف في إطار ملكيتها،

24- يدعو الأطراف والحكومات والمنظمات الدولية إلى دعم ومساعدة المجتمعات الأصلية والمحلية على الاحتفاظ بمعارفها وابتكاراتها وممارساتها التقليدية والتحكم فيها وحمايتها وتطويرها، وبدعم بناء القدرات وتطوير الهياكل الأساسية والموارد اللازمة بهدف تمكين المجتمعات الأصلية والمحلية من إصدار قرارات عن علم بشأن توثيق المعارف التقليدية؛

25- يطلب إلى الأمين التنفيذي الاستمرار في التعاون مع منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، لمساعدة المنظمة العالمية للملكية الفكرية على استكمال عملها المتعلق بتطوير مجموعة الأدوات المتعلقة بتوثيق المعارف التقليدية، ومعالجة المنافع والتهديدات المحتملة لتوثيق المعارف التقليدية، بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وإتاحة مجموعة الأدوات من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات وبوابة معلومات المعارف التقليدية؛

توصيات منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

26- يحيط علماً بتوصية منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية التي تُطلب إلى الأطراف أن تنظر في وضع مدونة سلوك أخلاقي والتفاوض بشأنها واعتمادها لضمان احترام التراث الثقافي والفكري للمجتمعات الأصلية والمحلية المتعلق بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، وأن يعكس المعيار المنصوص عليه في المدونة بشكل كاف المعايير الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛

27- يحيط علماً أيضاً بتقرير مشاوررة المجتمعات الأصلية والمحلية وقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي (UNEP/CBD/WG8J/6/INF/11)، التي عقدت في مقر الأمم المتحدة بنيويورك يومي 12 و13 مايو/أيار 2009، ويشجع على إجراء المزيد من المناقشات بغية ضمان التنفيذ الفعال لاتفاقية التنوع البيولوجي، من خلال شراكات إبداعية بين أصحاب المصلحة، مع حفز الأعمال التجارية المجتمعية التي تقوم على الاستخدام للتنوع البيولوجي؛

28- يطلب إلى الأمين التنفيذي إبلاغ منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في دورته القادمة بالتقدم المحرز في مدونة السلوك الأخلاقي لضمان احترام التراث الثقافي والفكري للمجتمعات الأصلية والمحلية المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

مرفق

اختصاصات المهمة 15 من برنامج العمل بشأن المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها كما وردت في مذكرة الأمين التنفيذي بخصوص بحث ووضع الاختصاصات للمهمة 15 من برنامج العمل بشأن المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها التي أعدت للاجتماع السادس للفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها في اتفاقية التنوع البيولوجي (UNEP/CBD/WG8J/6/2/Add.2)

1- إن الغرض من المهمة 15 هو وضع مبادئ توجيهية لتيسير إعادة المعلومات، بما فيها الملكية الثقافية، إلى موطنها الأصلي، وفقاً للفقرة 2 من المادة 17 من اتفاقية التنوع البيولوجي، وذلك من أجل تيسير استعادة المعارف التقليدية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

2- وتُفسر المهمة 15 وفقاً لأحكام الاتفاقية، وتحديدًا في ضوء المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها.

3- وترمي المهمة 15 إلى تحسين وتعزيز الأنشطة القائمة في مجال إعادة التوطين التي تضطلع بها الأطراف، الحكومات، والكيانات الأخرى بما فيها المتاحف، والمعشبات والحدائق النباتية، وقواعد البيانات، والسجلات، وبنوك الجينات، وغيرها.

4- ويضم أصحاب المصلحة ما يلي:

(أ) الأطراف والحكومات؛

(ب) المتاحف والمعشبات والحدائق النباتية والمجموعات الأخرى التي تتضمن معلومات عن معارف وابتكارات وممارسات المجتمعات الأصلية والمحلية والتي لها صلة بالحفظ والاستخدام المستدام؛

(ج) المنظمات الدولية ذات الصلة (وبوجه خاص منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية)؛

(د) ممثلو المجتمعات الأصلية والمحلية؛

(هـ) المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية ذات الصلة والتي لديها خبرة بهذه المسائل.

5- وتضطلع الأمانة بما يلي:

(أ) تجميع وتحليل التقارير التي تقدمها الأطراف وغيرها من المنظمات المعنية بشأن النهج الوطنية و/أو الدولية في مجال إعادة التوطين والتي تتصل بالمهمة 15، لينظر فيها الفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها في اجتماعه السابع، وذلك من أجل تحديد أفضل الممارسات المستفادة؛

(ب) استناداً إلى أفضل الممارسات، وإلى المشورة المقدمة من الفريق العامل، قد تضع الأمانة لنظر الفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها، ما يلي:

(1) مبادئ توجيهية تتعلق بأفضل الممارسات من أجل الشروع على المستوى الوطني في إعادة توطين المعلومات، بما فيها الملكية الثقافية، وفقاً للفقرة 2 من المادة 17 من اتفاقية التنوع البيولوجي، وذلك من أجل تيسير استعادة المعارف التقليدية المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛

(2) مبادئ توجيهية تتعلق بأفضل الممارسات أو إطار من أجل الشروع على المستوى الدولي في إعادة توطين المعلومات، بما فيها الملكية الثقافية، وفقاً للفقرة 2 من المادة 17 من اتفاقية التنوع البيولوجي، وذلك من أجل تيسير استعادة المعارف التقليدية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

6- وعلى الأطراف، والحكومات، والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمعات الأصلية والمحلية والمنظمات غير الحكومية إبلاغ الأمانة بالمعلومات عن أفضل الممارسات في مجال إعادة توطين المعلومات، بما في ذلك الممتلكات الثقافية ذات الصلة بالمهمة 15.

7- ويضطلع الفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) بما يلي:

(أ) النظر في اجتماعه السابع، استناداً إلى المعلومات المستلمة، في الكيفية التي يمكن بها المضي قدماً بهذه المهمة في السياقين المحلي والدولي على حد سواء، مع مراعاة المعلومات والمشورة الواردة، والاستعراض المتعمق لبرنامج العمل بشأن المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها، والنظام الدولي بشأن الحصول وتقاسم المنافع؛

(ب) مواصلة تحديد الطريقة التي ينبغي النظر بها في المهمة 15 في إطار الاستعراض المتعمق للمادة 8(ي) وكيفية إدماجها في برنامج العمل المتعدد السنوات، وأيضاً الكيفية التي يمكن بها للأعمال المتعلقة بهذه المهمة أن تكون مفيدة في استكمال التنفيذ الفعال للنظام الدولي بشأن الحصول وتقاسم المنافع.

المقرر 44/10 التدابير الحافزة

إن مؤتمر الأطراف،

- 1- يرحب بأعمال حلقة العمل الدولية بشأن إزالة الحوافز الضارة والتخفيف من حدتها، وتشجيع الحوافز الإيجابية، المنعقدة في باريس، من 6 إلى 8 أكتوبر/تشرين الأول 2009؛ ويعرب عن تقديره لحكومة إسبانيا على تقديم الدعم المالي لعقد حلقة العمل هذه، ولبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) على استضافة حلقة العمل، وكذلك للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) واليونيب على دعم إعداد تقارير حالات الممارسات الجيدة؛
- 2- يحيط علماً بالمعلومات وبتجميع حالات الممارسات الجيدة من مناطق مختلفة بشأن إزالة الحوافز الضارة أو التخفيف من حدتها، وتشجيع التدابير الحافزة الإيجابية، استناداً إلى تقرير حلقة عمل الخبراء الدولية، وحسبما تم استكمالها، بناء على طلب الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماعها الرابع عشر، في مذكرة الأمين التنفيذي الواردة في الوثيقة UNEP/CBD/COP/10/INF/18؛
- 3- يدعو الأطراف والحكومات الأخرى، فضلاً عن المنظمات والمبادرات الدولية ذات الصلة، إلى مراعاة المعلومات وتجميع حالات الممارسات الجيدة في عملها المتعلق بتحديد الحوافز الضارة وإزالتها أو التخفيف من حدتها، وتشجيع التدابير الحافزة الإيجابية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، مع الأخذ في الاعتبار أن الآثار المحتملة للتدابير الحافزة قد تختلف من بلد إلى بلد، وفقاً للظروف الوطنية؛
- 4- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن ينشر، حسب الاقتضاء، المعلومات وحالات الممارسات الجيدة من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات التابعة للاتفاقية ومن خلال وسائل أخرى؛
- 5- يرحب بتقارير مبادرة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي (TEEB) ويقر بالدعم الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في استضافة المبادرة، فضلاً عن الدعم المالي المقدم من ألمانيا، والاتحاد الأوروبي وجهات أخرى؛
- 6- وإذ يدرك أهمية تقدير قيم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في تعزيز معايرة التدابير الحافزة الإيجابية، يدعو الأطراف والحكومات الأخرى، وفقاً لتشريعاتها الوطنية، إلى اتخاذ تدابير، ووضع أو تعزيز آليات بغية مراعاة قيمة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في عملية صنع القرار في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك عن طريق تنقيح وتحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي لزيادة إشراك مختلف قطاعات الحكومة والقطاع الخاص، مستعينا في ذلك بعمل مبادرة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، والمبادرة الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن أهمية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية للنمو المستدام والإنصاف في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمبادرات الأخرى ذات الصلة، وإلى النظر أيضاً في إجراء دراسات مماثلة على المستوى الوطني، عند الاقتضاء؛
- 7- يطلب إلى الأمين التنفيذي، أن يعقد، رهنا بتوافر الموارد المالية وبالتعاون مع الشركاء ذوي الصلة، ومع الأخذ في الحسبان أعمال مبادرة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي (TEEB)، فضلاً عن العمل المماثل على المستوى الوطني أو الإقليمي، مثل المبادرة الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن أهمية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية للنمو المستدام والإنصاف في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أن يعقد حلقات عمل إقليمية من أجل تبادل الخبرات العملية فيما بين الممارسين بشأن إزالة التدابير الحافزة

الضارة والتخفيف من حدتها، بما في ذلك على سبيل المثال وليس الحصر، الإعانات الضارة، وبشأن التشجيع على الحوافز الإيجابية، بما في ذلك على سبيل المثال وليس الحصر، الحوافز القائمة على آلية السوق، بغية بناء القدرات أو تعزيزها، وتعزيز الفهم المشترك بين الممارسين؛

8- يدعو مؤسسات التمويل الوطنية والإقليمية والدولية إلى دعم بناء أو تعزيز القدرات الوطنية لتقدير قيمة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية لتحديد أو إزالة التدابير الضارة أو التخفيف من حدتها، وتصميم وتنفيذ تدابير حافزة إيجابية من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؛

9- وإذ يدرك أن الحوافز الضارة التي تلحق الضرر بالتنوع البيولوجي كثيراً ما تكون غير فعالة من حيث التكلفة و/أو غير فعالة للوفاء بالأهداف الاجتماعية، في حين أنها تستخدم في بعض الحالات الأموال العامة النادرة، بحث الأطراف والحكومات الأخرى على تحديد الأولويات وتحقيق زيادة كبيرة فيما تبذله من جهود نشطة في تحديد الحوافز الضارة القائمة في القطاعات التي يمكن أن تؤثر على التنوع البيولوجي، وإزالتها والتخلص التدريجي منها وإصلاحها، بغية التقليل من آثارها السلبية أو تجنبها، مع مراعاة الهدف 3 من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، ومع الإدراك بأن القيام بذلك يتطلب لاحقاً إجراء تحليلات حذرة للبيانات المتاحة وتعزيز الشفافية، من خلال آليات الاتصال الجارية والشفافة بصدد كميات الحوافز الضارة المقدمة وتوزيعها، فضلاً عن تبعات القيام بهذا الإجراء، بما في ذلك بالنسبة لأساليب عيش المجتمعات الأصلية والمحلية؛

10- وإذ يلاحظ الدور الضروري للتنظيم والدور التكميلي للصكوك القائمة على آلية السوق، يشجع الأطراف والحكومات الأخرى على تعزيز تصميم وتنفيذ تدابير حافزة إيجابية، في جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية، من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام بحيث تكون ناجحة وشفافة ومستهدفة ومرصودة بشكل ملائم وفعالة من حيث التكلفة بالإضافة إلى اتساقها وتجانسها مع الاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى، وألا تؤدي إلى توليد حوافز ضارة، مع الأخذ في الحسبان، حسب الاقتضاء، طائفة التدابير الحافزة الإيجابية المحددة في تقرير صانعي السياسة في مبادرة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، و"مبدأ الملوث يدفع الثمن" وما يرتبط به من "مبدأ التكلفة الكلية للاستعادة"، فضلاً عن أساليب عيش المجتمعات الأصلية والمحلية؛

11- وإذ يعترف بالدور الحيوي للاتصال بين عامة الناس والقطاع الخاص في إعداد التدابير الحافزة التي تساند التنفيذ الوطني للاتفاقية، يشجع الأطراف والحكومات الأخرى على الاشتراك مع قطاع الأعمال والشركات بشأن السبل والوسائل للمساهمة في التنفيذ الوطني للاتفاقية، بما في ذلك من خلال القيام، بمشاركتها، بتصميم وتنفيذ التدابير الحافزة الإيجابية المباشرة وغير المباشرة من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؛

12- يدعو الأطراف والحكومات الأخرى إلى أن تعزز، حسب الاقتضاء، أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام في القطاعين العام والخاص على حد سواء، بما في ذلك من خلال مبادرات قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي، وسياسات المشتريات التي تتماشى مع أهداف الاتفاقية، ووضع أساليب لتعزيز المعلومات القائمة على قاعدة علمية بشأن التنوع البيولوجي في قرارات المستهلكين والمنتجين، بما يتسق ويتجانس مع الاتفاقية والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة؛

13- وإذ يدرك أيضاً القيود المنهجية للنهج الحالية، مثل الأدوات القائمة لتقدير القيمة، يرحب بعمل المنظمات الدولية ذات الصلة، مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة

والتنمية (الاونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومبادراته بشأن اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، بالإضافة إلى منظمات ومبادرات دولية أخرى ذات صلة، في دعم الجهود المبذولة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية لتحديد الحوافز الضارة وإزالتها أو التخفيف من حدتها، ولتشجيع التدابير الحافزة الإيجابية من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، ولتقدير قيم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية المرتبطة به، ويدعو هذه المنظمات إلى مواصلة هذا العمل وتكثيفه بغية زيادة التوعية وتشجيع الفهم المشترك لإزالة الحوافز الضارة أو التخفيف من حدتها، والتشجيع على التدابير الحافزة الإيجابية، وتقدير قيم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛

14- يطلب إلى الأمين التنفيذي مواصلة وزيادة تعزيز تعاونه مع المنظمات والمبادرات ذات الصلة، بغية حفز العمل المذكور في الفقرات من 1 إلى 13 أعلاه ودعمه وتيسيره وضمان تنسيقه بشكل فعال مع برنامج العمل بشأن التدابير الحافزة بالإضافة إلى غيره من برامج العمل المواضيعية وبرامج العمل المشتركة بين القطاعات في إطار الاتفاقية؛

15- يدعو الأطراف، والحكومات الأخرى، والمنظمات والمبادرات الدولية المعنية إلى إبلاغ الأمين التنفيذي عن التقدم المحرز في تنفيذ العمل المذكور أعلاه والصعوبات التي اعترضتها والدروس المستفادة منه؛

16- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن ينشر، من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات التابعة للاتفاقية، المعلومات المقدمة عملاً بالدعوة المعرب عنها في الفقرة 15 أعلاه، وأن يضطلع بتجميع المعلومات المقدمة وتحليلها وإعداد تقرير مرحلي لنظر اجتماع الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية يعقد قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف.

المقرر 45/10 إدارة الاتفاقية وميزانية برنامج العمل لفترة السنتين 2011-2012

إن مؤتمر الأطراف،

- 1- يعرب عن تقديره لحكومة كندا بوصفها البلد المضيف على تعزيز الدعم الذي تقدمه إلى الأمانة ويرحب بمساهمتها السنوية البالغة 1 082 432 دولار أمريكي في عام 2010، والمقرر زيادتها بنسبة 2 في المائة في السنة، من البلد المضيف كندا ومقاطعة كيبيك لتشغيل الأمانة، والتي يخصص منها 83.5 في المائة في السنة لتعويض المساهمات من الأطراف لفترة السنتين 2011-2012؛
- 2- يرحب بالمساهمة المقدمة من اليابان، التي تولت رئاسة مؤتمر الأطراف، لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، والمقررات الأخرى التي اعتمدت في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف؛
- 3- يؤيد الترتيبات الإدارية المنقحة المؤرخة 26 أكتوبر/نشرين الأول 2010 بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة واتفاقية التنوع البيولوجي، المبينة في المرفق الأول بهذا المقرر، ويتطلع إلى التوصل إلى إنجاز سريع لاتفاق مستوى الخدمة المنصوص عليه في تلك الاتفاقات، ويطلب إلى الأمين التنفيذي رفع تقرير إلى مؤتمر الأطراف من خلال مكتبه عن تنفيذ الاتفاقات؛
- 4- يدعو المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى رفع تقرير عن الترتيبات الإدارية المنقحة إلى مجلس إدارة البرنامج في دورته السادسة والعشرين، التي ستعقد في نيروبي، من 21 إلى 25 فبراير/شباط 2011؛
- 5- يقرر ضرورة تمديد الصناديق الاستثمارية (BY، BE، وBZ، وVB) للاتفاقية لفترة سنتين، تبدأ من 1 يناير/كانون الثاني 2012 وتنتهي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2013، ويطلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التماس موافقة مجلس إدارة البرنامج على تمديدها؛
- 6- يوافق على ميزانية برنامجية أساسية (BY) مقدارها 11 769 300 دولار أمريكي لعام 2011 و12 989 700 دولار أمريكي لعام 2012 للأغراض المبينة في الجدولين 1-أ و1-ب أدناه؛
- 7- يعتمد جدول الأنصبة المقررة لقسمة النفقات لعامي 2011 و2012 حسبما ترد في الجدول 6 أدناه؛
- 8- يؤكد من جديد تحديد احتياطي رأس المال العامل عند نسبة 5 في المائة من إنفاق الميزانية البرنامجية الأساسية (الصندوق الاستثماري BY)، ويشمل ذلك تكاليف دعم البرنامج؛
- 9- يلاحظ مع القلق أن هناك عددا من الأطراف لم تسدد مساهماتها إلى الميزانية الأساسية (الصندوق الاستثماري BY) لسنة 2009 وسنوات سابقة؛
- 10- يحث الأطراف التي لم تسدد بعد مساهماتها إلى الميزانية الأساسية (الصندوق الاستثماري BY) لسنة 2009 وسنوات سابقة أن تقوم بذلك بدون تأخير ويطلب إلى الأمين التنفيذي أن ينشر ويحدث بانتظام معلومات عن حالة المساهمات في الصناديق الاستثمارية للاتفاقية (BY، BE، وBZ، وVB)؛

- 11- يقرر فيما يتعلق بالمساهمات من 1 يناير/كانون الثاني 2005 فصاعداً، ألا يحق للأطراف المتأخرة في سداد مساهماتها لسنتين (2) أو أكثر أن تصبح عضواً من أعضاء مكتب مؤتمر الأطراف؛ وينطبق ذلك فقط على الأطراف التي ليست بين أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- 12- يرخص للأمين التنفيذي أن يدخل في ترتيبات مع أي طرف تأخرت مساهماته لسنتين أو أكثر للدخول في اتفاق متبادل على "جدول زمني للمدفوعات" لهذا الطرف، لتسوية جميع المتأخرات المعلقة، في غضون ست سنوات حسب الأوضاع المالية للطرف المتأخر في السداد ودفع المساهمات القادمة في الموعد المحدد، وأن يقدم تقرير عن أي ترتيب كهذا إلى الاجتماع القادم لمؤتمر الأطراف؛
- 13- يقرر أن الطرف الذي عقد ترتيبات متفق عليها وفقاً للفقرة 12 أعلاه ويحترم تماماً أحكام هذه الترتيبات لن يخضع لأحكام الفقرة 11 أعلاه؛
- 14- يدعو جميع الأطراف في الاتفاقية إلى ملاحظة أن المساهمات في الميزانية البرنامجية الأساسية (BY) تكون مستحقة في 1 يناير/كانون الثاني من السنة التي وضعت فيها هذه المساهمات في الميزانية وإلى أن تدفعها بأسرع ما يمكن، ويحث الأطراف التي هي في موقع يسمح لها بذلك، أن تسدد المساهمات المبينة في الجدول 6 (الأنصبة المقررة) أدناه بحلول 1 ديسمبر/كانون الأول من عام 2010 للسنة التقويمية 2011، وبحلول 1 أكتوبر/تشرين الأول 2011 للسنة التقويمية 2012، وفي هذا الصدد يطلب إبلاغ الأطراف بمبلغ مساهماتها في أقرب وقت ممكن في السنة التي تسبق السنة التي تُستحق فيها هذه المساهمات؛
- 15- يرخص للأمين التنفيذي بأن ينقل الموارد من بين كل من بنود التخصيص الرئيسية الواردة في الجدول 1 أدناه، حتى نسبة 15 في المائة من مجموع الميزانية البرنامجية، بشرط تطبيق حد آخر لا يتجاوز 25 في المائة على كل بند مخصص من بنود الميزانية؛
- 16- يوافق على تقاسم تكاليف خدمات الأمانة بين التكاليف المشتركة لاتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول قرطاجنة للأحيائية على أساس نسبة 85:15 لفترة السنتين 2011-2012؛
- 17- يرخص للأمين التنفيذي بأن يدخل في التزامات حتى مستوى الميزانية المعتمدة، والسحب من الموارد النقدية المتاحة، بما في ذلك الأرصدة غير المنفقة والمساهمات عن الفترات المالية السابقة ومن الإيرادات المتنوعة؛
- 18- يحيط علماً بتقديرات التمويل للأغراض التالية:
- (أ) الصندوق الاستئماني الطوعي الخاص (BE) للمساهمات الطوعية الإضافية لدعم الأنشطة المعتمدة لفترة السنتين 2011-2012 والمدرجة في الجدول 3 أدناه؛
- (ب) الصندوق الاستئماني الطوعي الخاص (BZ) لتيسير مشاركة الأطراف من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن الأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي، في فترة السنتين 2011-2012، حسبما يحدد ذلك الأمين التنفيذي ويرد ذلك في الجدول 4 أدناه؛
- يحث الأطراف على تقديم مساهمات إلى هذه الصناديق والصندوق الاستئماني VB لمشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية في أنشطة الاتفاقية (انظر الجدول 5 أدناه)؛

- 19- يحث جميع الأطراف والدول غير الأطراف في الاتفاقية، فضلا عن المنظمات الحكومية والحكومية الدولية وغير الحكومية والمصادر الأخرى على المساهمة في الصناديق الاستثمارية الملائمة للاتفاقية؛
- 20- يؤكد من جديد على أهمية المشاركة الكاملة والفعالة للأطراف من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن الأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي، في أنشطة مؤتمر الأطراف في الاتفاقية ويطلب إلى الأمانة أن تُذكر الأطراف بالحاجة إلى المساهمة في الصندوق الاستثماري الطوعي الخاص (BZ) سنة شهر على الأقل قبل الاجتماعات العادية لمؤتمر الأطراف، مع الإشارة إلى الاحتياجات المالية، ويحث الأطراف التي هي في موقف يسمح لها بذلك على أن تسدد مساهماتها ثلاثة شهور على الأقل قبل انعقاد اجتماع مؤتمر الأطراف؛
- 21- يوافق على ملاك موظفي الأمانة للميزانية البرنامجية الواردة في الجدولين 2-أ و 2-ب أدناه؛
- 22- يدعو الأطراف والحكومات والمنظمات إلى تقديم الموارد البشرية المؤهلة تأهيلا عاليا وأشكال الدعم الأخرى إلى الأمانة بغية دعم برامج العمل القائمة والأنشطة المعتمدة؛
- 23- يلاحظ أنه خلال التحضير لبدء إنفاذ وتنفيذ بروتوكول الحصول وتقاسم المنافع، فإن عنصر ملاك الموظفين الذين يخدمون البروتوكول في الوقت الحالي سيحتاج إلى مراجعة في ميزانية فترة السنتين 2013-2014 بغرض تعزيز هذا العنصر؛
- 24- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يعد ويقدم ميزانية لبرنامج العمل لفترة السنتين 2013-2014 لنظر مؤتمر الأطراف في اجتماعه الحادي عشر، وأن يقدم ثلاثة بدائل للميزانية استنادا إلى ما يلي:
- (أ) تقدير معدل النمو اللازم للميزانية البرنامجية الأساسية (الصندوق الاستثماري BY)؛
- (ب) زيادة الميزانية البرنامجية (الصندوق الاستثماري BY) من مستوى ميزانية الفترة 2011-2012 بمعدل 7.5 في المائة بالقيمة الحقيقية؛
- (ج) الإبقاء على الميزانية البرنامجية (الصندوق الاستثماري BY) عند مستوى ميزانية الفترة 2011-2012 بالقيمة الإسمية؛
- ويقدم تفسيرات عن الاختلافات المسجلة في عدد الموظفين والأنشطة بين البدائل وكذلك عواقبها؛
- 25- يحيط علما بتقرير الأمين التنفيذي (UNEP/CBD/COP/10/INF/16) عن مزايا ومساوئ استخدام عملة البلد المضيف للأمانة أو الدولار الأمريكي كعملة تستخدم في حسابات وميزانية الصناديق الاستثمارية التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي؛
- 26- يطلب إلى الأمين التنفيذي، بغض النظر عن الحاجة المستمرة لوجود ميزانية برنامجية، أن يتصل ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب) بغية استكشاف جدوى تطبيق مفهوم الإدارة المستند إلى النتائج، وخصوصا الميزانية المستندة إلى تحقيق النتائج، حسب الحالة، تطبيقه على عمل الاتفاقية، مع مراعاة ممارسات برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الأخرى وأن يرفع تقريرا عن ذلك إلى مؤتمر الأطراف في اجتماعه الحادي عشر؛

27- يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يستخدم مؤشرات الإنجاز والأداء القابلة للقياس والمبينة في المرفق الثاني بهذا المقرر باعتبارها أداة لإدارة للأمانة وأن يقدم تقريرا عنها إلى مؤتمر الأطراف في اجتماعه القادم؛

الجدول 1-أ

ميزانية الصندوق الإستئماني لاتفاقية التنوع البيولوجي لفترة السنتين 2011-2012

المجموع (بآلاف الدولارات الأمريكية)	2012 (بآلاف الدولارات الأمريكية)	2011 (بآلاف الدولارات الأمريكية)	المصروفات
			أولا البرامج
2,083.1	1,083.7	999.4	مكتب الأمين التنفيذي
5,026.1	2,540.5	2,485.6	الشؤون العلمية والتقنية والتكنولوجية
3,984.5	2,243.5	1,741.0	الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والقانونية
2,720.1	1,377.9	1,342.2	الاتصال والمجموعات الرئيسية
2,863.1	1,619.4	1,243.7	دعم التنفيذ والدعم التقني
5,242.4	2,630.4	2,612.0	إدارة الموارد وخدمات المؤتمرات
21,919.3	11,495.3	10,424.0	المجموع الفرعي (أولا)
2,849.5	1,494.4	1,355.1	ثانيا رسوم دعم البرنامج 13 في المائة
(9.8)		(9.8)	ثالثا احتياطي رأس المال العامل
24,759.0	12,989.7	11,769.3	المجموع الإجمالي (أولا + ثانيا + ثالثا)
1,862.3	940.3	921.9	ناقص المساهمة من البلد المستضيف
22,896.7	12,049.4	10,847.4	المجموع الصافي (المبلغ المطلوب أن تتقاسمه الأطراف)

الجدول 1-ب

ميزانية الصندوق الإستئماني لاتفاقية التنوع البيولوجي لفترة السنتين 2011-2012 (حسب وجوه الإنفاق)

المجموع (بآلاف الدولارات الأمريكية)	2012 (بآلاف الدولارات الأمريكية)	2011 (بآلاف الدولارات الأمريكية)	المصروفات
13,439.8	6,822.1	6,617.7	ألف- تكاليف الموظفين ¹
942.8	478.6	464.2	باء- تكاليف موظفي برنامج الحصول وتقاسم المنافع
293.1	177.8	115.3	جيم- اجتماعات المكتب
820.0	410.0	410.0	دال- السفر في مهام رسمية
200.0	100.0	100.0	هاء- المستشارون/العقود من الباطن
2,890.0	1,840.0	1,050.0	واو- الاجتماعات ^{4/3/2}
180.0	90.0	90.0	زاي- مواد التوعية العامة
210.0	105.0	105.0	حاء- المساعدة المؤقتة/العمل الإضافي
2,943.6	1,471.8	1,471.8	طاء- مصروفات التشغيل العامة
21,919.3	11,495.3	10,424.0	المجموع الفرعي (I)
2,849.5	1,494.4	1,355.1	ثانيا رسوم دعم البرنامج 13 في المائة
(9.8)		(9.8)	ثالثا احتياطي رأس المال العامل
24,759.0	12,989.7	11,769.3	المجموع الإجمالي (أولا + ثانيا + ثالثا)
1,862.3	940.3	921.9	ناقص المساهمة من البلد المستضيف
22,896.7	12,049.4	10,847.4	المجموع الصافي (المبلغ المطلوب أن تتقاسمه الأطراف)

¹ يشمل 85 في المائة من تكاليف الوظائف المتقاسمة مع بروتوكول السلامة الأحيائية وهي: وظيفة واحدة من الدرجة P-5، ووظيفة واحدة من الدرجة P-4، وثلاث وظائف من الدرجة P-3 ووظيفتان من فئة الخدمات العامة

² الاجتماعات ذات الأولوية التي سيتم تمويلها من الميزانية الأساسية:

- الاجتماعين الخامس عشر والسادس عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية
- الاجتماع الرابع للفريق العامل المخصص لاستعراض تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي
- الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية

- الاجتماع الثاني للجنة الحكومية الدولية المخصصة لبروتوكول الحصول وتقاسم المنافع

³ الاجتماع السابع للفريق العامل المخصص للمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها، والتمول من الميزانية الطوعية المقدمة من إسبانيا والسويد

³ الاجتماع الأول للجنة الحكومية الدولية المخصصة لبروتوكول الحصول وتقاسم المنافع، والتمول من الميزانية الطوعية المقدمة من اليابان

⁴ ميزانية الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف مقسمة بين سنتي فترة السنتين

الجدول 2-أ

المتطلبات من الموظفين للأمانة في الميزانية الأساسية (الصندوق الإستئماني BY) لفترة السنتين 2011-2012

2012	2011	الفئة التخصصية والفئات الأعلى	ألف
1	1	مساعد الأمين العام (ASG)	
4	4	D-1	
3	3	P-5	
14	14	P-4	
7	7	P-3	
1	1	P-2	
30	30	مجموع الفئة التخصصية والفئات الأعلى	
25	25	مجموع فئة الخدمات العامة	باء
55	55	المجموع (ألف + باء)	

الجدول 2-ب

المتطلبات من الموظفين لأمانة بروتوكول الحصول وتقاسم المنافع في الميزانية الأساسية (الصندوق الإستئماني BY) لفترة السنتين 2011-2012*

2012	2011	الفئة التخصصية	ألف
1	1	P-5	
1	1	P-3	
2	2	مجموع الفئة التخصصية	
2	2	مجموع فئة الخدمات العامة	باء
4	4	المجموع (ألف + باء)	

* موظف مساعد مسؤول برامج من الدرجة P-2 للحصول وتقاسم المنافع يمول من الميزانية الطوعية المقدمة من إسبانيا

* تكاليف مشروع تعادل وظيفة مسؤول برامج من الدرجة P4 يمول من الميزانية الطوعية المقدمة من حكومة اليابان

الجدول 3

المتطلبات من الموارد من الصندوق الاستئماني الطوعي الخاص (BE) للمساهمات الطوعية الإضافية لدعم الأنشطة
المعمدة لفترة السنتين 2011-2012 (بآلاف الدولارات الأمريكية)

2011-2012
بآلاف الدولارات
الأمريكية

أولا - الوصف

1 - اجتماعات/حلقات عمل

مكتب الأمين التنفيذي

40	اجتماعات إقليمية (4) للاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف - خدمة مؤتمرات الشؤون العلمية والتقنية والتكنولوجية
160	التنوع البيولوجي للمياه الداخلية
400	التنوع البيولوجي البحري والساحلي
340	التنوع البيولوجي للغابات
30	المناطق المحمية
100	تغير المناخ
160	الاستخدام المستدام
30	التقييمات العلمية
60	الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات
80	الأهداف والمؤشرات
60	الأنواع الغريبة الغازية
60	المبادرة العالمية للتصنيف
240	حلقات عمل بشأن التنوع البيولوجي للمياه الداخلية
600	حلقات عمل بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي
700	حلقات عمل بشأن التنوع البيولوجي للغابات
900	حلقات عمل بشأن المناطق المحمية
120	حلقات عمل بشأن التقييمات العلمية
300	حلقات عمل بشأن الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات
360	حلقات عمل بشأن المبادرة العالمية للتصنيف
	الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والقانونية
60	اجتماع دولي للخبراء بشأن المجتمعات المحلية
75	اجتماع الخبراء بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب
80	المدن والتنوع البيولوجي - اجتماع الخبراء
100	اجتماع دولي بشأن المادة 10 مع التركيز على المادة 10(ج)
450	حلقات عمل إقليمية - الاقتصاد والتجارة والتدابير الحافزة
240	حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية لبناء القدرات بشأن المادة 8(ي)، والمادة 10، والمادة 15
120	حلقات عمل إقليمية بشأن مشغلي السياحة لدى المجتمعات الأصلية والمحلية
60	حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية بشأن تنمية السياحة لدى المجتمعات الأصلية والمحلية
300	الاجتماع السابع للفريق العامل المخصص للمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها ¹
120	السياحة

2012-2011
بآلاف الدولارات
الأمريكية

أولا - الوصف

بروتوكول ناغويا بشأن الحصول وتقاسم المنافع

450	الاجتماع الأول للجنة الحكومية الدولية المخصصة لبروتوكول الحصول وتقاسم المنافع ²
480	حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية (6) بشأن بناء القدرات لتنفيذ النظام الدولي بشأن الحصول وتقاسم المنافع (2 في 2011 و 4 في 2012)
170	اجتماع خبراء بشأن الحصول وتقاسم المنافع
	التنفيذ والدعم التقني والتواصل والمجموعات الرئيسية
2000	حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية بشأن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي
200	أفرقة الخبراء المعنية بالفقر والتنوع البيولوجي
200	حلقات العمل بشأن الإبلاغ الوطني (2)
30	اجتماعات اللجنة الاستشارية غير الرسمية لآلية غرفة تبادل المعلومات (1)
60	حلقة العمل الإقليمية بشأن خطة العمل بشأن المساواة بين الجنسين
380	حلقة العمل الإقليمية - الخدمات المالية
150	اجتماع الخبراء - الخدمات المالية
150	اجتماع الخبراء - الآلية المالية بشأن التوجيهات المنهجية
150	اجتماع الخبراء - قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي
50	حلقة العمل الإقليمية - قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي
60	الاتصال والتنقيف والتوعية العامة - اجتماعات اللجنة الاستشارية المؤقتة (2)
350	حلقات عمل إقليمية بشأن الاتصال والتنقيف والتوعية العامة (2 في السنة)

2- الموظفون

421	كبير موظفي برامج (P-5) - القضاء على الفقر
350	موظف برامج (P-4) - الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي
350	موظف برامج (P-4) - خطة العمل بشأن المساواة بين الجنسين
214	موظف برامج مساعد (P-2) - المادة 8(ب)
214	موظف برامج مساعد (P-2) - الحصول وتقاسم المنافع ³

3- تكاليف السفر

80	المياه الداخلية
80	التنوع البيولوجي البحري والساحلي
60	الزراعة
50	الوقود الحيوي
15	المدن والتنوع البيولوجي
150	الغابات
75	قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي
12	الأراضي الجافة وشبه الرطبة
30	المناطق المحمية
96.5	تغير المناخ
20	المناطق المستدامة

2012-2011

بآلاف الدولارات
الأمريكية

أولا - الوصف

20	التقييمات العلمية
20	الأنواع الغريبة الغازية
15	الاجتماعات المتعلقة بآلية غرفة تبادل المعلومات
50	الموارد المالية
80	مشاركة الموظف الإعلامي في الأحداث الرئيسية للشركاء
75	القضاء على الفقر
20	التعاون فيما بين بلدان الجنوب
30	خطة العمل بشأن المساواة بين الجنسين

4- الخبراء

الموظفون العاملون لفترات قصيرة/المساعدة المؤقتة

199.5	الزراعة
120	الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات
12	المياه الداخلية
66.5	الوقود الحيوي
75	الغابات
18	الأنواع الغريبة الغازية
20	تغير المناخ
60	الاستخدام المستدام
120	الاتصال والتثقيف والتوعية العامة - تحضير أربع نسخ من مجلة ساتوياما
90	الخطة الاستراتيجية
130	التنوع البيولوجي البحري والساحلي

المستشارون

90	المياه الداخلية
370	البحري والساحلي
15	الزراعة
180	الغابات
11	الأراضي الجافة وشبه الرطبة
12	الجبال
140	المناطق المحمية
100	تغير المناخ
110	الاستخدام المستدام
54	الأنواع الغريبة الغازية
25	المدن والتنوع البيولوجي
40	التعاون فيما بين بلدان الجنوب
20	نقل التكنولوجيا (تحليل الثغرات)
10	الاقتصاد والتجارة والتدابير الحافزة
50	التقارير الوطنية

2012-2011
بآلاف الدولارات
الأمريكية

أولا - الوصف

80	الخدمات المالية
450	الآلية المالية
50	قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي
80	القضاء على الفقر
30	الخطة الاستراتيجية
50	آلية غرفة تبادل المعلومات (إعداد الموقع الشبكي وإدارة الوثائق/المعارف)
60	حزمة أدوات الاتصال والتنظيف والتوعية العامة - التحديث
40	الدعم للترويج في وسائل الإعلام
20	أنشطة التنظيف

5- المطبوعات/إعداد التقارير/الطباعة

45	المياه الداخلية
20	الزراعة
94	التنوع البيولوجي البحري والساحلي
60	التقييمات العلمية
160	الغابات
6	الأراضي الجافة وشبه الرطبة
33.5	تغير المناخ
30	المدن والتنوع البيولوجي
30	التعاون فيما بين بلدان الجنوب
115	الاستخدام المستدام
50	قطاع الأعمال والتنوع البيولوجي
120	الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات
40	الأصناف الغريبة الغازية
30	دراسات حالة عن التنوع البيولوجي الجزري/حزمة أدوات سياحة المناطق المحمية
5	مطبوعات آلية غرفة تبادل المعلومات
120	مواد إعلامية بما في ذلك تجديد المجموعات القائمة وتوزيعها
30	تنظيف مستهدف ومواد وأنشطة توعية عامة (اليوم الدولي للتنوع البيولوجي 2011 و 2012)
60	الخطة الاستراتيجية
85	القضاء على الفقر
10	خطة العمل بشأن المساواة بين الجنسين
80	الخدمات المالية

6- الأنشطة

349.9	الأنشطة المتعلقة بالحصول وتقاسم المنافع (مشروع التنفيذ والتصديق) 2/
170	مواصلة إعداد الترجمة لصفحات الإنترنت المتعلقة بالمادة 8(ب) والأحكام المتصلة بها
10	دعم دراسة الشراكة الجزرية العالمية/الأحداث السياحية والأحداث الجانبية على هامش الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف
80	إعداد أدوات ومبادرات لزيادة التوعية وبناء القدرات

2012-2011

بآلاف الدولارات

الأمريكية

100
40
300
30
19,053.90
2,477.01
21,530.91

أولاً - الوصف

استراتيجية عقد الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي
الدعم للترويج بوسائل الإعلام
ترجمة الموقع الشبكي وقاعدة البيانات بلغات الأمم المتحدة الست
المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها

المجموع الفرعي

تكاليف دعم البرنامج (13 في المائة)

المجموع الإجمالي

1 ممول من حكومتي إسبانيا والسويد
2 ممول من حكومة اليابان
3 ممول من حكومة إسبانيا

الجدول 4

المتطلبات من الموارد من الصندوق الاستئماني الطوعي الخاص (BZ)،
لتنسيق مشاركة الأطراف في عمليات الاتفاقية لفترة السنتين 2011-2012
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

2012	2011	الوصف
		أولا - الاجتماعات
1,000.0		الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف
300.0		اجتماعات إقليمية تحضيراً للاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف
900.0	900.0	الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية
400.0		الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لاستعراض تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي
	400.0	الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للمادة 8(ب) والأحكام المتصلة بها
600.0	600.0	الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لبروتوكول الحصول وتقاسم المنافع
3,200.0	1,900.0	المجموع الفرعي أولا
416.0	247.0	ثانيا - تكاليف دعم البرنامج (13 في المائة)
3,616.0	2,147.0	مجموع التكاليف (أولا + ثانيا)

الجدول 5

المتطلبات الإشارية من الموارد من الصندوق الاستئماني الطوعي الخاص (VB) لتنسيق
مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية في عمليات الاتفاقية لفترة السنتين 2011-2012
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

2010	2009	الوصف
		أولا - الاجتماعات
200.0	200.0	دعم المجتمعات الأصلية والمحلية
200.0	200.0	المجموع الفرعي أولا
26.0	26.0	ثانيا - تكاليف دعم البرنامج (13 في المائة)
226.0	226.0	مجموع التكاليف (أولا + ثانيا)

الجدول 6

الإشتراكات في الصندوق الإستئماني لاتفاقية التنوع البيولوجي
لفترة السنتين 2011-2012

مجموع الإشتراكات 2012-2011 دولار أمريكي	الإشتراكات حتى 1 يناير/كانون الأول 2012 دولار أمريكي	الجدول بحد أقصى 22%، البلدان الأقل نموا لا تدفع أكثر من 0.01% (نسبة مئوية)	جدول الأمم المتحدة للأصبة المقررة 2012 (نسبة مئوية)	الإشتراكات حتى 1 يناير/كانون الأول 2011 دولار أمريكي	الجدول بحد أقصى 22%، البلدان الأقل نموا لا تدفع أكثر من 0.01% (نسبة مئوية)	جدول الأمم المتحدة للأصبة المقررة 2011 (نسبة مئوية)	الطرف
1,145	603	0.005	0.004	542	0.005	0.004	أفغانستان
2,863	1,506	0.013	0.010	1,356	0.013	0.010	ألبانيا
36,641	19,282	0.160	0.128	17,359	0.160	0.128	الجزائر
2,290	1,205	0.010	0.010	1,085	0.010	0.010	أنغولا
573	301	0.003	0.002	271	0.003	0.002	أنتيغوا وبربودا
82,156	43,234	0.359	0.287	38,921	0.359	0.287	الأرجنتين
1,431	753	0.006	0.005	678	0.006	0.005	أرمينيا
553,335	291,192	2.417	1.933	262,143	2.417	1.933	أستراليا
243,605	128,197	1.064	0.851	115,408	1.064	0.851	التمسا
4,294	2,260	0.019	0.015	2,034	0.019	0.015	أذربيجان
5,153	2,712	0.023	0.018	2,441	0.023	0.018	جزر البهاما
11,164	5,875	0.049	0.039	5,289	0.049	0.039	البحرين
2,290	1,205	0.010	0.010	1,085	0.010	0.010	بنغلاديش
2,290	1,205	0.010	0.008	1,085	0.010	0.008	بربادوس
12,023	6,327	0.053	0.042	5,696	0.053	0.042	بيلاروس
307,726	161,941	1.344	1.075	145,786	1.344	1.075	بلجيكا
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	بليز
859	452	0.004	0.003	407	0.004	0.003	بنن
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	بوتان
2,004	1,054	0.009	0.007	949	0.009	0.007	بوليفيا
4,008	2,109	0.018	0.014	1,899	0.018	0.014	البوسنة والهرسك
5,153	2,712	0.023	0.018	2,441	0.023	0.018	بوتسوانا
461,160	242,685	2.014	1.611	218,475	2.014	1.611	البرازيل
8,015	4,218	0.035	0.028	3,797	0.035	0.028	بروني دار السلام
10,878	5,724	0.048	0.038	5,153	0.048	0.038	بلغاريا
859	452	0.004	0.003	407	0.004	0.003	بوركينافاسو
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	بوروندي
859	452	0.004	0.003	407	0.004	0.003	كمبوديا
3,149	1,657	0.014	0.011	1,492	0.014	0.011	الكاميرون
918,026	483,110	4.009	3.207	434,916	4.009	3.207	كندا
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	الرأس الأخضر
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	جمهورية أفريقيا الوسطى
573	301	0.003	0.002	271	0.003	0.002	تشاد
67,557	35,552	0.295	0.236	32,005	0.295	0.236	شيلي
912,873	480,398	3.987	3.189	432,475	3.987	3.189	الصين
41,221	21,692	0.180	0.144	19,529	0.180	0.144	كولومبيا
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	جزر القمر
859	452	0.004	0.003	407	0.004	0.003	الكونغو
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	جزر كوك
9,733	5,122	0.043	0.034	4,611	0.043	0.034	كوستاريكا
2,863	1,506	0.013	0.010	1,356	0.013	0.010	كوت ديفوار

مجموع الإشتركات 2012-2011 دولار أمريكي	الإشتركات حتى 1 يناير/كانون الأول 2012 دولار أمريكي	الجدول بحد أقصى 22%، البلدان الأقل نموا لا تدفع أكثر من 0.01% (نسبة مئوية)	جدول الأمم المتحدة للأصبة المقررة 2012 (نسبة مئوية)	الإشتركات حتى 1 يناير/كانون الأول 2011 دولار أمريكي	الجدول بحد أقصى 22%، البلدان الأقل نموا لا تدفع أكثر من 0.01% (نسبة مئوية)	جدول الأمم المتحدة للأصبة المقررة 2011 (نسبة مئوية)	الطرف
27,767	14,612	0.121	0.097	13,155	0.121	0.097	كرواتيا
20,324	10,696	0.089	0.071	9,629	0.089	0.071	كوبا
13,168	6,930	0.058	0.046	6,238	0.058	0.046	قبرص
99,904	52,574	0.436	0.349	47,329	0.436	0.349	الجمهورية التشيكية
2,004	1,054	0.009	0.007	949	0.009	0.007	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
859	452	0.004	0.003	407	0.004	0.003	جمهورية الكونغو الديمقراطية
210,685	110,873	0.920	0.736	99,812	0.920	0.736	الدانمرك
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	جيبوتي
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	دومينيكا
12,023	6,327	0.053	0.042	5,696	0.053	0.042	الجمهورية الدومينيكية
11,450	6,026	0.050	0.040	5,425	0.050	0.040	إكوادور
26,908	14,160	0.118	0.094	12,748	0.118	0.094	مصر
5,439	2,862	0.024	0.019	2,577	0.024	0.019	السلفادور
2,290	1,205	0.010	0.008	1,085	0.010	0.008	غينيا الاستوائية
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	إريتريا
11,450	6,026	0.050	0.040	5,425	0.050	0.040	إستونيا
2,290	1,205	0.010	0.008	1,085	0.010	0.008	إثيوبيا
572,418	301,234	2.500	2.500	271,184	2.500	2.500	الاتحاد الأوروبي
1,145	603	0.005	0.004	542	0.005	0.004	فيجي
162,021	85,264	0.708	0.566	76,758	0.708	0.566	فنلندا
1,752,751	922,383	7.655	6.123	830,368	7.655	6.123	فرنسا
4,008	2,109	0.018	0.014	1,899	0.018	0.014	غابون
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	غامبيا
1,718	904	0.008	0.006	814	0.008	0.006	جورجيا
2,295,208	1,207,850	10.024	8.018	1,087,358	10.024	8.018	ألمانيا
1,718	904	0.008	0.006	814	0.008	0.006	غانا
197,804	104,094	0.864	0.691	93,710	0.864	0.691	اليونان
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	غرينادا
8,015	4,218	0.035	0.028	3,797	0.035	0.028	غواتيمالا
573	301	0.003	0.002	271	0.003	0.002	غينيا
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	غينيا - بيساو
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	غيانا
859	452	0.004	0.003	407	0.004	0.003	هايتي
2,290	1,205	0.010	0.008	1,085	0.010	0.008	هندوراس
83,301	43,837	0.364	0.291	39,464	0.364	0.291	هنغاريا
12,023	6,327	0.053	0.042	5,696	0.053	0.042	أيسلندا
152,861	80,443	0.668	0.534	72,418	0.668	0.534	الهند
68,129	35,853	0.298	0.238	32,276	0.298	0.238	إنдонيسيا
66,698	35,100	0.291	0.233	31,598	0.291	0.233	إيران (جمهورية - الإسلامية)
5,725	3,013	0.025	0.020	2,712	0.025	0.020	العراق
142,556	75,020	0.623	0.498	67,536	0.623	0.498	أيرلندا
109,923	57,847	0.480	0.384	52,076	0.480	0.384	إسرائيل
1,430,999	753,061	6.250	4.999	677,937	6.250	4.999	إيطاليا
4,008	2,109	0.018	0.014	1,899	0.018	0.014	جاميكا

مجموع الإشتركات 2012-2011 دولار أمريكي	الإشتركات حتى 1 يناير/كانون الأول 2012 دولار أمريكي	الجدول بحد أقصى 22%، البلدان الأقل نموا لا تدفع أكثر من 0.01% (نسبة مئوية)	جدول الأمم المتحدة للأصبة المقررة 2012 (نسبة مئوية)	الإشتركات حتى 1 يناير/كانون الأول 2011 دولار أمريكي	الجدول بحد أقصى 22%، البلدان الأقل نموا لا تدفع أكثر من 0.01% (نسبة مئوية)	جدول الأمم المتحدة للأصبة المقررة 2011 (نسبة مئوية)	الطرف
3,586,800	1,887,549	15.665	12.530	1,699,251	15.665	12.530	اليابان
4,008	2,109	0.018	0.014	1,899	0.018	0.014	الأردن
21,756	11,449	0.095	0.076	10,307	0.095	0.076	كازاخستان
3,435	1,808	0.015	0.012	1,627	0.015	0.012	كينيا
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	كيريباتي
75,286	39,619	0.329	0.263	35,667	0.329	0.263	الكويت
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	قيرغيزستان
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
10,878	5,724	0.048	0.038	5,153	0.048	0.038	لاتفيا
9,446	4,971	0.041	0.033	4,475	0.041	0.033	لبنان
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	ليسوتو
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	ليبيريا
36,927	19,433	0.161	0.129	17,494	0.161	0.129	الجمهورية العربية الليبية
2,576	1,356	0.011	0.009	1,221	0.011	0.009	لختنشتاين
18,607	9,792	0.081	0.065	8,815	0.081	0.065	ليتوانيا
25,763	13,558	0.113	0.090	12,205	0.113	0.090	لكسمبرغ
859	452	0.004	0.003	407	0.004	0.003	مدغشقر
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	ملاوي
72,423	38,113	0.316	0.253	34,310	0.316	0.253	ماليزيا
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	مليديف
859	452	0.004	0.003	407	0.004	0.003	مالي
4,866	2,561	0.021	0.017	2,305	0.021	0.017	مالطة
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	جزر مارشال
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	موريتانيا
3,149	1,657	0.014	0.011	1,492	0.014	0.011	موريشيوس
674,421	354,913	2.945	2.356	319,508	2.945	2.356	المكسيك
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	ميكرونيزيا (ولايات - المتحدة)
859	452	0.004	0.003	407	0.004	0.003	موناكو
573	301	0.003	0.002	271	0.003	0.002	منغوليا
1,145	603	0.005	0.004	542	0.005	0.004	الجنيل السود
16,603	8,737	0.073	0.058	7,866	0.073	0.058	المغرب
859	452	0.004	0.003	407	0.004	0.003	موزامبيق
1,718	904	0.008	0.006	814	0.008	0.006	ميانمار
2,290	1,205	0.010	0.008	1,085	0.010	0.008	ناميبيا
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	ناورو
1,718	904	0.008	0.006	814	0.008	0.006	نيبال
531,007	279,442	2.319	1.855	251,565	2.319	1.855	هولندا
78,148	41,125	0.341	0.273	37,023	0.341	0.273	نيوزيلندا
859	452	0.004	0.003	407	0.004	0.003	نيكاراغوا
573	301	0.003	0.002	271	0.003	0.002	النيجر
22,328	11,750	0.098	0.078	10,578	0.098	0.078	نيجيريا
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	نيوي
249,330	131,209	1.089	0.871	118,120	1.089	0.871	النرويج
24,618	12,955	0.108	0.086	11,663	0.108	0.086	عمان

مجموع الإشترابات 2012-2011 دولار أمريكي	الإشترابات حتى 1 يناير/كانون الأول 2012 دولار أمريكي	الجدول بحد أقصى 22%، البلدان الأقل نموا لا تدفع أكثر من 0.01% (نسبة مئوية)	جدول الأمم المتحدة للأصبة المقررة 2012 (نسبة مئوية)	الإشترابات حتى 1 يناير/كانون الأول 2011 دولار أمريكي	الجدول بحد أقصى 22%، البلدان الأقل نموا لا تدفع أكثر من 0.01% (نسبة مئوية)	جدول الأمم المتحدة للأصبة المقررة 2011 (نسبة مئوية)	الطرف
23,473	12,353	0.103	0.082	11,120	0.103	0.082	باكستان
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	بالاو
6,298	3,314	0.028	0.022	2,984	0.028	0.022	بنما
573	301	0.003	0.002	271	0.003	0.002	بابوا غينيا الجديدة
2,004	1,054	0.009	0.007	949	0.009	0.007	باراغواي
25,763	13,558	0.113	0.090	12,205	0.113	0.090	بيرو
25,763	13,558	0.113	0.090	12,205	0.113	0.090	الفلبين
237,021	124,732	1.035	0.828	112,289	1.035	0.828	بولندا
146,277	76,978	0.639	0.511	69,299	0.639	0.511	البرتغال
38,645	20,337	0.169	0.135	18,308	0.169	0.135	قطر
646,941	340,452	2.825	2.260	306,489	2.825	2.260	جمهورية كوريا
573	301	0.003	0.002	271	0.003	0.002	جمهورية مولدوفا
50,667	26,664	0.221	0.177	24,004	0.221	0.177	رومانيا
458,584	241,329	2.003	1.602	217,255	2.003	1.602	الاتحاد الروسي
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	رواندا
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	سانت كيتس ونيفيس
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	سانت لوسيا
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	سانت فنسنت وجزر غرينادين
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	ساموا
859	452	0.004	0.003	407	0.004	0.003	سان مارينو
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	سان تومي وبرينسيبي
237,593	125,033	1.038	0.830	112,560	1.038	0.830	المملكة العربية السعودية
1,718	904	0.008	0.006	814	0.008	0.006	السنغال
10,592	5,574	0.046	0.037	5,018	0.046	0.037	صربيا
573	301	0.003	0.002	271	0.003	0.002	سيشيل
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	سيراليون
95,896	50,465	0.419	0.335	45,431	0.419	0.335	سنغافورة
40,648	21,391	0.178	0.142	19,257	0.178	0.142	سلوفاكيا
29,484	15,516	0.129	0.103	13,968	0.129	0.103	سلوفينيا
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	جزر سليمان
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	الصومال
110,209	57,997	0.481	0.385	52,212	0.481	0.385	جنوب أفريقيا
909,438	478,591	3.972	3.177	430,848	3.972	3.177	إسبانيا
5,439	2,862	0.024	0.019	2,577	0.024	0.019	سري لانكا
2,290	1,205	0.010	0.010	1,085	0.010	0.010	السودان
859	452	0.004	0.003	407	0.004	0.003	سورينام
859	452	0.004	0.003	407	0.004	0.003	سوازيلند
304,577	160,283	1.330	1.064	144,294	1.330	1.064	السويد
323,470	170,226	1.413	1.130	153,245	1.413	1.130	سويسرا
7,156	3,766	0.031	0.025	3,390	0.031	0.025	الجمهورية العربية السورية
573	301	0.003	0.002	271	0.003	0.002	طاجيكستان
59,828	31,484	0.261	0.209	28,343	0.261	0.209	تايلند
2,004	1,054	0.009	0.007	949	0.009	0.007	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	تيمور ليشتي

مجموع الاشتراكات 2012-2011 دولار أمريكي	الاشتراكات حتى 1 يناير/كانون الأول 2012 دولار أمريكي	الجدول بحد أقصى 22%، البلدان الأقل نموا لا تدفع أكثر من 0.01% (نسبة مئوية)	جدول الأمم المتحدة للأصبة المقررة 2012 (نسبة مئوية)	الاشتراكات حتى 1 يناير/كانون الأول 2011 دولار أمريكي	الجدول بحد أقصى 22%، البلدان الأقل نموا لا تدفع أكثر من 0.01% (نسبة مئوية)	جدول الأمم المتحدة للأصبة المقررة 2011 (نسبة مئوية)	الطرف
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	توغو
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	توغو
12,595	6,628	0.055	0.044	5,967	0.055	0.044	ترينيداد وتوباغو
8,588	4,519	0.038	0.030	4,068	0.038	0.030	تونس
176,621	92,946	0.771	0.617	83,674	0.771	0.617	تركيا
7,443	3,917	0.033	0.026	3,526	0.033	0.026	تركمانستان
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	توفالو
1,718	904	0.008	0.006	814	0.008	0.006	أوغندا
24,904	13,106	0.109	0.087	11,798	0.109	0.087	أوكرانيا
111,926	58,901	0.489	0.391	53,025	0.489	0.391	الإمارات العربية المتحدة
1,890,441	994,842	8.256	6.604	895,599	8.256	6.604	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
2,290	1,205	0.010	0.008	1,085	0.010	0.008	جمهورية تنزانيا المتحدة
7,729	4,067	0.034	0.027	3,662	0.034	0.027	أوروغواي
2,863	1,506	0.013	0.010	1,356	0.013	0.010	أوزبكستان
286	151	0.001	0.001	136	0.001	0.001	فانواتو
89,885	47,302	0.393	0.314	42,583	0.393	0.314	فنزويلا
9,446	4,971	0.041	0.033	4,475	0.041	0.033	فيجي نام
2,290	1,205	0.010	0.010	1,085	0.010	0.010	اليمن
1,145	603	0.005	0.004	542	0.005	0.004	زامبيا
859	452	0.004	0.003	407	0.004	0.003	زيمبابوي
22,896,738	12,049,378	100.000	80.495	10,847,360	100.000	80.495	المجموع

المرفق الأول

الترتيبات الإدارية المنقحة

بين

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب)

وأمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

إن المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (المدير التنفيذي) والأمين التنفيذي للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (الأمين التنفيذي):

إذ يشير إلى أحكام وشروط العرض المقدم من المدير التنفيذي لاستضافة أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي المؤرخ 8 يوليو/تموز 1994 والوارد في الوثيقة UNEP/CBD/COP/1/9 (المؤرخة 6 أكتوبر/تشرين الأول 1994)؛

وإذ يشير أيضا إلى الفقرة 1 من المقرر 4/1 الصادر عن مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، التي عين فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة للاضطلاع بوظائف أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وضمان استقلالها في أداء الوظائف المذكورة في المادة 24 من الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛

وإذ يشير أيضا إلى المقرر 36/18 (المؤرخ 26 مايو/أيار 1995) الصادر عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي رحب فيه المجلس بتعيين برنامج الأمم المتحدة للبيئة للقيام بوظائف أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وضمان استقلالها في أداء الوظائف المذكورة في المادة 24 من الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي،

وإذ يدرك أن المقرر 19/2 الصادر عن الاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف قبل عرض كندا لاستضافة أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في مونتريال؛

وإذ يشير إلى المقرر 23/3 الصادر عن الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف الذي دعا المدير التنفيذي والأمين التنفيذي إلى وضع إجراءات، وبذل جهد للانتهاء من وضعها بحلول 27 يناير/كانون الثاني 1997، فيما يخص تشغيل الأمانة الدائمة للاتفاقية، لتوضيح دور كل منهما ومسؤولياته وجعلها أكثر فاعلية؛

وإذ يقر بأن المقرر 23/3 شدد على أنه يجب أن تنص الإجراءات على الاستقلال الإداري والكفاءة فيما يتعلق بالأمانة الدائمة ومدى استجابتها لاحتياجات الاتفاقية، ويجب أن تضمن المساعلة الإدارية للأمين التنفيذي أمام مؤتمر الأطراف؛

وإذ يدرك بأن المقرر 23/3 شدد أيضا على وجوب أن تكون الإجراءات متفقة مع القواعد والأنظمة المالية والنظامين الإداري والأساسي لموظفي الأمم المتحدة وللمقرر 4/1 الصادر عن مؤتمر الأطراف وأنه ينبغي، قدر الإمكان وحسب الإقتضاء، أن تتبع الترتيبات المتعلقة بالموظفين والترتيبات المالية وترتيبات الخدمات المشتركة التي تم الاتفاق عليها بين الأمم المتحدة واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

وإذ يشير إلى المقرر 17/4 الصادر عن الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف الذي أيد الترتيبات الإدارية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، الواردة في المرفق الثالث بالوثيقة UNEP/CBD/COP/4/24 والتي دخلت حيز النفاذ في 30 يونيو/حزيران 1997؛

وإذ يشير إلى الفقرة 6 من المقرر 29/6 الذي رحب مع التقدير بقرار الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ 8 ديسمبر/كانون الأول 2000، بشأن رفع وظيفة الأمين التنفيذي من رتبة D-2 إلى رتبة أمين عام مساعد، وفقا للفقرة 21 من مقرره 22/5، ويؤيد قرار مكتب الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف بشأن الموافقة على رفع وظيفة الأمين التنفيذي إلى أمين عام مساعد في أبريل/نيسان 2001؛

وإذ يشير إلى الإجراء المتعلق بتعيين وتمديد فترة ولاية الأمين التنفيذي الوارد في المقرر 34/7 الذي يدعو أيضا رئيس مؤتمر الأطراف إلى التشاور مع المدير التنفيذي وإقامة صلات مع مكتب الأمين العام للأمم المتحدة بشأن عمليات التعيين في المستقبل، والمقرر 10/8 الذي يأخذ علما بالحاجة إلى عملية شفافة وموضوعية لتعيين الأمين التنفيذي، يشارك فيها مؤتمر الأطراف ومكتبه بطريقة تتماشى مع أحكام الفقرة 1 من المقرر 17/4 التي تشير إلى عقد مشاورات مع مؤتمر الأطراف من خلال مكتبه قبل تعيين الأمين التنفيذي، وإلى سلطة مؤتمر الأطراف في تحديد مدة ولاية الأمين التنفيذي؛

وإذ يشير أيضا إلى المقررات 33/7 و10/8 و29/9، التي تدعو المدير التنفيذي والأمين التنفيذي إلى استعراض وتقييم الترتيبات الإدارية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛

وإذ يقران ويحترمان الإبلاغ المزدوج وحدود المساعلة للأمين التنفيذي المعترف بها أيضا في نشرة الأمين العام رقم ST/SGB/2006/13 ومفاده أنه في حين أن الأمين التنفيذي يعتبر مسؤولا أمام مؤتمر الأطراف في تنفيذ البرامج، فهو أيضا مسؤول أمام المدير التنفيذي عن المسائل الإدارية والمالية على النحو المنصوص عليه في قواعد ولوائح الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فضلا عن القواعد المالية لإدارة الصندوق الاستئماني للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ويعمل الأمين التنفيذي بدرجة كافية من الاستقلال للاضطلاع بالمهام التي أسندها مؤتمر الأطراف إلى المدير التنفيذي؛

نقرر بموجب هذا، تطبيق الترتيبات الإدارية المنقحة التالية اعتبارا من تاريخ موافقة مؤتمر الأطراف:

أولا- المبادئ التوجيهية

1- تستند الترتيبات الإدارية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي إلى عرض المدير التنفيذي، المؤرخة 8 يوليو/تموز 1994، لتقديم الدعم في مجال السكرتارية إلى الاتفاقية، الوارد في الوثيقة UNEP/CBD/COP/1/9 المؤرخة 6 أكتوبر/تشرين الأول 1994، وكذلك بموجب المقررات ذات الصلة التي اعتمدها مؤتمر الأطراف.

ثانيا - ترتيبات الموظفين

2- يعين أمين عام الأمم المتحدة الأمين التنفيذي على النحو المنصوص عليه في المقرر 34/7 الصادر عن مؤتمر الأطراف. ويعين أمين عام الأمم المتحدة الأمين التنفيذي بناء على توصية من المدير التنفيذي بالتشاور مع مؤتمر الأطراف من خلال مكتبه، وذلك بدرجة أمين عام مساعد.

- 3- ويجب أن تتسم عملية تعيين الأمين التنفيذي بالشفافية والموضوعية، وتشمل مؤتمر الأطراف ومكتبه. ويتمتع مؤتمر الأطراف بسلطة تحديد فترة ولاية الأمين التنفيذي.
- 4- ويعتبر الأمين التنفيذي مسؤولاً أمام مؤتمر الأطراف من خلال مكتبه، بشأن تنفيذ البرامج والمسائل المتعلقة بالسياسات، وأمام المدير التنفيذي بشأن المسائل الإدارية والمالية على النحو المنصوص عليه في قواعد ولوائح الأمم المتحدة.
- 5- ويقيم أداء الأمين التنفيذي وفقاً لممارسات الأمم المتحدة بشأن مسؤولي الأمم المتحدة رفيعي المستوى بدرجة أمين عام مساعد. ويقوم المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بتقييم أداء الأمين التنفيذي عندما يتعلق الأمر بمجالات يقوم الأمين التنفيذي بإطلاع المدير التنفيذي عليها ويعتبر مسؤولاً أمامه. وقد لا يشمل ذلك مهام الأمين التنفيذي بموجب المادة 24 من الاتفاقية، التي بشأنها ووفقاً للمقررات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر الأطراف ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يتمتع الأمين العام للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بالاستقلال.
- 6- وتتخذ الترتيبات المرتبطة بالصحة الطبية لموظفي أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي من خلال اتفاق منفصل يعقد بين العيادة الطبية في نيروبي والوحدة الطبية في منظمة الطيران المدني الدولي (الايكاو) ويجب أن يرد ذلك الاتفاق في المرفق الأول.

ثالثاً - الترتيبات المالية

- 7- تخضع ترتيبات الشؤون المالية والخدمات المشتركة للقواعد واللوائح المالية للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وكذلك القواعد المالية لإدارة الصندوق الاستئماني للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.
- 8- ويقرر مؤتمر الأطراف إنشاء صناديق استثمارية لدعم عملية الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وتخضع هذه للقواعد واللوائح المالية للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وكذلك القواعد المالية الخاصة بإدارة الصندوق الاستئماني للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ويتم حساب الموارد والنفقات ذات الصلة في حسابات منفصلة ينشئها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لهذا الغرض وتدار وفقاً للقواعد واللوائح المشار إليها أعلاه باستثناء الفقرة 9 أدناه.
- 9- ولن يتم الاحتفاظ بأي احتياطي تشغيلي في إطار الميزانيات الرئيسية لحسابات الاتفاقية وبروتوكولها على أساس الفهم بأنه سيتم الاحتفاظ باحتياطي رأس المال العامل للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وإدارته في إطار هذه الحسابات. ولن يحتفظ بأي احتياطيات تشغيلية في إطار الحسابات الأخرى للصندوق الاستئماني.
- 10- وتودع جميع الاشتراكات المقدمة إلى الاتفاقية وبروتوكولاتها في الصناديق الاستثمارية المشار إليها في الفقرة 8 من هذا الاتفاق، ووفقاً لصلاحيات هذه الصناديق الاستثمارية، يحق للأمين عام الأمم المتحدة أن يستثمر جميع الفوائض النقدية المتاحة في هذا الحساب. ولذلك يستثمر أمين خزانة الأمم المتحدة أموال الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي التي قد لا تكون مطلوبة بشكل فوري. وتودع الفائدة المحققة من الصناديق الاستثمارية للاتفاقية وبروتوكولاتها في الصناديق الاستثمارية ذات الصلة.

11- ويحتفظ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتشاور الكامل مع الأمين التنفيذي، بالحسابات الخاصة بالاتفاقية وبروتوكولها، ويوافق على المدفوعات بالنيابة عن أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، ويقدم خدمات المرتبات، وتسجيل الالتزامات، والمصروفات والنفقات فيما يخص جميع المعاملات الأخرى ويقدم إلى الأمين التنفيذي تقريراً مستكملاً وفي الوقت المناسب عن جميع الحسابات، وفقاً للإجراءات المعمول بها.

12- ويزود برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأمين التنفيذي، وفقاً للوائح والقواعد المالية للأمم المتحدة، وعلى أساس شهري، بمعلومات مستحدثة عن حالة المخصصات، والرصيد الاحتياطي والالتزامات غير المصفاة. أما الحسابات النهائية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التي صادق عليها وراجعها مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين، فتقدم إلى الأمين التنفيذي لإطلاع مؤتمر الأطراف عليها وفقاً للقواعد المالية التي اعتمدها مؤتمر الأطراف.

13- وتعالج الإخطارات عن الاشتراكات المستحقة على الأطراف في الاتفاقية وبروتوكولاتها على أساس إبلاغ الأمين التنفيذي بشأن الموافقة على مبالغ الاشتراكات المستحقة على كل طرف من الأطراف.

14- ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة على نحو عاجل بإطلاع الأمين التنفيذي على أي اشتراكات متلقاة وبالتالي إفادة الأطراف بتسلمها.

15- ويوافق مؤتمر الأطراف على ميزانيات الاتفاقية وبروتوكولاتها. ولا يجوز للأمين التنفيذي أن يلتزم بالموارد إلا إذا أدرجت هذه الالتزامات ضمن الميزانيات التي توافق عليها الهيئات التنظيمية وفي إطار الموارد المتاحة.

16- ويجب تقديم معلومات مفصلة عن اتفاق مستوى الخدمة بين الأمين التنفيذي والمدير التنفيذي فيما يخص الخدمات المقدمة من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وتلك المقدمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي تستفيد منها أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بفعالية، وينبغي إرفاق ذلك بوصفه المرفق الثاني.

رابعا - تسديد نفقات الخدمات المقدمة إلى الأمانة

17- تخضع جميع الصناديق الاستثنائية المنشأة من أجل الاتفاقية وبروتوكولاتها لشرط تسديد 13 في المائة كتكاليف دعم البرامج من المصروفات الفعلية، إلا إذا تم الاتفاق على خلاف ذلك بين المدير التنفيذي والأمين التنفيذي على أساس كل حالة على حدة.

18- وتستخدم أموال دعم البرامج المذكورة أعلاه جزئياً في تمويل المتطلبات الكاملة والفعالة للوحدة الإدارية/شؤون الموظفين لأمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في مونتريال وجزئياً تلك المتعلقة بخدمات دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المقدمة إلى أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ويرد تخصيص هذه الأموال في اتفاق مستوى الخدمة المشار إليه في الفقرة 16 أعلاه.

19- ويجب أن يسدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في كل سنة إلى أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي التكاليف المالية والإدارية للأنشطة الممولة في إطار الصناديق الخاصة للاشتراكات الطوعية حيث يقدم هذا الدعم الإداري والمالي من أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وهو ما تترتب عليه تكاليف قد يتحملها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، على النحو المنفق عليه.

خامسا - المؤتمرات والخدمات الأخرى

20- يبسر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تنسيق وتقديم خدمات المؤتمرات المقدمة إلى دورات مؤتمر الأطراف، وبروتوكوله وهيئاته الفرعية بالتعاون الوثيق مع الأمين التنفيذي. ويعمل المدير التنفيذي والأمين التنفيذي معاً على تحديد السبل والوسائل الابتكارية لتمويل تلك الدورات.

سادسا - تفويض السلطة

21- يكمل هذا الاتفاق تفويض السلطة المقدم من المدير التنفيذي إلى الأمين التنفيذي.

سابعا - استعراض هذا الاتفاق

22- يجوز استعراض أحكام هذا الاتفاق أو تطبيقها في أي وقت، بناء على طلب من أحد الطرفين. ويقدم هذا الطلب قبل أربعة أشهر على الأقل، ومن ثم يوجه في الاجتماع التالي لمكتب مؤتمر الأطراف، أو الاجتماع التالي لمؤتمر الأطراف، أيهما أسبق.

23- وتحل هذه الترتيبات الإدارية المنقحة محل الترتيبات الإدارية الموقع عليها في 30 يونيو/حزيران 1997 بين المدير التنفيذي والأمين التنفيذي والمعتمدة من مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة في المقرر 17/4.

وقعت في ناغويا، اليابان

أحمد جغلاف

الأمين التنفيذي

أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

التاريخ: 26 تشرين الأول/أكتوبر 2010

أخيم شتاينر

المدير التنفيذي

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

التاريخ: 26 تشرين الأول/أكتوبر 2010

المرفق الثاني

مؤشرات الإنجاز والأداء للميزانية البرنامجية

- ألف - إدارة الميزانية**
- 1- الميزانية المخصصة مقابل المصروفات (للسندوق الاستثماري (BY)
 - 2- الميزانية المخصصة مقابل المصروفات (للسندوق الاستثماري (BE)
- باء - حشد الموارد للصناديق الاستثمارية BE وBZ وVB**
- 1- الأموال المحشودة في إطار الصندوق الاستثماري BE للأنشطة التي تضطلع بها الأمانة الإقليمية
 - 2- الأموال المحشودة في إطار الصندوق الاستثماري BE لبناء القدرات من خلال حلقات العمل الإقليمية
 - 3- الأموال المحشودة في إطار الصندوقين الاستثماريين BZ وVB
- جيم - بناء القدرات والتوعية**
- 1- أنشطة التدريب وحلقات العمل التي توفر لها الأمانة الموارد:
 - أ- عدد المشاركين
 - ب- عدد الأطراف المشتركة
 - ج- مستوى الرضا لدى المشاركين
 - 2- عدد المنشورات الموزعة
 - 3- عدد الزيارات للموقع الشبكي
 - 4- عدد الاجتماعات التي شاركت فيها الأمانة
- دال - وظائف أخرى للأمانة**
- 1- النسبة المئوية لوثائق العمل المتاحة للأطراف بجميع لغات العمل ضمن المواعيد النهائية
 - 2- النسبة المئوية للجلسات العامة لمؤتمر الأطراف التي تُوفر لها خدمات الترجمة الفورية

المقرر 46/10 موعد ومكان انعقاد الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف

إن مؤتمر الأطراف،

- 1- يرحب بالعرض السخي الذي قدمته حكومة الهند لاستضافة الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية والاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي؛
- 2- يقرر أن الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية والاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي سيعقدان في الهند، من 1 إلى 5 أكتوبر/ تشرين الأول ومن 8 إلى 19 أكتوبر/تشرين الأول 2012، على التوالي، وأن الجزء الرفيع المستوى سيعقد من 17 إلى 19 أكتوبر/تشرين الأول 2012؛
- 3- يناشد الأطراف إلى المساهمة في الصندوق الإستئماني الطوعي الخاص لتسهيل مشاركة الأطراف في عملية الاتفاقية (BZ) والصندوق الإستئماني الطوعي الخاص لتسهيل مشاركة الأطراف في البروتوكول (BI) وذلك بأموال وافية في الوقت المناسب لضمان المشاركة الكاملة للأطراف من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن الأطراف ذات الاقتصاد الانتقالي؛
- 4- يدعو الأطراف المهتمة بالأمر إلى إخطار الأمين التنفيذي بعروضها إلى استضافة الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف في أقرب وقت ممكن.

المقرر 47/10 شكر وتقدير لحكومة وشعب اليابان

نحن، المشاركون في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، إذ اجتمعنا في ناغويا من 18 إلى 29 أكتوبر/تشرين الأول 2010 بدعوة كريمة من حكومة اليابان، نقدر تقديراً عميقاً الترتيبات الممتازة التي قامت بها حكومة اليابان لصالح الاجتماع وحسن الاستقبال المتميز وكرم الضيافة التي أظهرتها حكومة اليابان، ومقاطعة آيشي ومدينة ناغويا وشعبها لجميع المشاركين، نعرب عن خالص امتناننا لحكومة وشعب اليابان على كرم ضيافتهما وعلى مساهمتهما في إنجاح هذا الاجتماع.
